

عَطَب الذَّات

وقائع ثورة لم تكتمل

سورية ٢٠١١-٢٠١٢



د. برهان غليون

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

عَطَب الذَّات

وقائع ثورة لم تكتمل

سورية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

عَطَب الذَّات

وقائع ثورة لم تكتمل

سورية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

الطبعة الثانية

د. برهان غليون

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

غليون، برهان
عَطَب الذّات: وقائع ثورة لم تكتمل: سورية، ٢٠١١ - ٢٠١٢/ برهان غليون.
٥٢٦ص.
ببليوغرافية: ص٥٢٣ - ٥٢٦.
ISBN 978-614-431-205-6
١. سوريا - تاريخ - ثورة ٢٠١١.
أ. العنوان.
320.95691

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٩
الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٢٠

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥-١١٣ حمرا - بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت - مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١
محمول: ٠٠٩٦١٧٠٦٩٤١٥٢

القاهرة - مكتبة
وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥
محمول: ٠٠٢٠١٢٧١٧٣٦١٦٧

الاسكندرية - مكتبة
عمارة الفرات،
٢٤ شارع عبد السلام عارف - سابا باشا
هاتف: ٠٠٢٠٣٥٨٥٨٢١٣
محمول: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧
محمول: ٠٠٢١٢٦٠٤٣٦٨٨٤٨

تونس - مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٧٠٠٣٨٠٥٣
محمول: ٠٠٢١٦٢٥١٢٦٨٤٨

اسطنبول - مكتبة
حي الفاتح، ١٧ شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
محمول: ٠٠٩٠٥٣٦٥٩٧٥٢١٨

المحتويات

هذا الكتاب ٩

الفصل الأول: مقدمات ١٧

المثقف والسياسي ١٧

سنوات التيه ٢١

السنونو الذي صنع ربيعاً ٣٩

الدولة الغنيمة ٥٩

نداء الحرية أو عام القلاقل والتحولات ٦٣

الوحدة المستحيلة ٧٦

«المجلس الوطني يمثلني» ٨٤

الفصل الثاني: الثورة والمعارضة: إفلاس النخبة السياسية ٩٥

إعلان دمشق ٩٧

جماعة الإخوان المسلمين ١٠٣

مجموعة العمل الوطني ١١٣

المجلس والجيش الحر، تحييد العسكريين وعسكرة المدنيين ١٢١

خيبة الأمل بالمثقفين ١٣٢

العزلة الاختيارية ١٤٣

الفصل الثالث: من الانقسام إلى الفوضى ١٥١
نهاية المجلس الوطني وحكاية أرتين ١٥١
معارضة المعارضة، هيئة التنسيق ١٦٣
الانشقاق الكردي ١٦٨
عدنان العرعور، مهدي منتظر أم أعور دجال؟ ١٨٦
الفصل الرابع: خيارات السياسة والحرب ١٩٩
الثورة المخدوعة أو خرافة التدخل الدولي ٢٠٠
الثورة المسلّحة ٢٢٦
أسلمة الثورة ٢٥٨
الإسلام والإسلامية ٢٦٢
شهقة المكلوم ٢٦٩
الأسلمة والحرب ٢٧٦
الفصل الخامس: إسلاميون وعلمانيون: صراع الأيديولوجيات المأزومة ٢٨٣
قوة الإسلاميين ٢٨٣
الإسلاميون وحلفاؤهم ٢٩٤
ضعف العلمانيين ٣٠٢
الثورة المغدورة بين الجهادية والإرهاب ٣٢٥
الفصل السادس: فوضى العالم ٣٥٧
أفول الغرب ٣٥٧
أوروبا وتجمّع «أصدقاء سورية» ٣٧٤
الفيتو الروسي ٣٨٤
تركيا وعقب أخيل ٣٩٦
سورية مسرحٌ لحرب ايران الإقليمية ٤٠٥

الخليج والعلاقات العربية ٤١٧
الفصل السابع: انقلاب التاريخ: من الانتفاضة إلى الكارثة ٤٥١
الصراع على السيادة ٤٥١
الحرب العربية الإيرانية الثانية ٤٧٢
تجدّد الحرب الباردة ٤٨٠
غياب القيادة: محاولة للفهم ٤٨٦
صناعة النخبة أو التعقيم السياسي ٤٩٥
خاتمة ٥١٣
مراجع مختارة ٥٢٣

هذا الكتاب

خطفتني الثورة السورية كما خطفت معظم السوريين، وبقيت منذ ثماني سنوات حبيس النظر في الرهانات المصيرية التي مثلتها في عيون شعب قضى الجزء الأكبر من تاريخه ينتظر فرصة تحرره من كابوس نظام استثنائي تعسفي أمسك بأحشائه، ولم يعرف كيف يتخلص منه. وأبعدني انشغالي بأحداث الثورة وفجائع الحرب التي اندلعت على هامشها عن متابعة اهتماماتي البحثية. فأمام لحظات تاريخية مصيرية، وهذا ما تمثله الثورات الاجتماعية، يبدو التفرغ للبحث العلمي، بالنسبة إلى المنخرطين في الحركة الحية، كالانشغال بتغسيل الموتى عوض العمل على إنقاذ الأحياء؛ أو هذا ما بدا لي حتى وقت قريب، مع أنني لم أكن أتوقف عن نشر التعليقات والمقالات والتحليلات اليومية والأسبوعية، لكن لم تكن تلك الكتابات إلا من أدوات الممارسة، وجزءاً منها، لا علاقة لها بالبحث العلمي. وعلى الرغم من انهيار خيار المعارضة العسكري، الذي كان قد وصل إلى طريق مسدود بعد أن سيطرت عليه قوى لا علاقة لها بقيم الثورة وأهدافها، داخلية وخارجية، كان النأي بالنفس عما يجري وترك الشعب الذي بنى آماله على الثورة، بما في ذلك، بل بشكل خاص، على قوتها العسكرية، يبدو كأنه تخلٍّ عن المسؤولية.

لذلك ما كان من الممكن استعادة المبادرة الفكرية قبل أن يتاح للموتى أن يدفنوا موتاهم، لتبدأ في نظري ثورة ثانية سوف يحتاج إليها السوريون حتى يتمكنوا من إزاحة أنقاض الحرب عن صدروهم ويتحرروا من تراكماتها. وهي ثورة فكرية ونظرية وأخلاقية تزيل الأوهام، وتكنس المسبقات الخاطئة، وتبدل القيم، وتزيل الغشاوة عن العيون، أي كل ما

شكل في نظري الجدار الذي حال بينهم وبين قطف ثمار التضحيات المادية والإنسانية الهائلة التي قدموها.

لقد شكّلت الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في سورية، وكثير من البلاد الأخرى، امتحاناً قاسياً للأفكار والنظريات والاعتقادات والقيم التي عاشت عليها المجتمعات العربية خلال العقود الطويلة التي سبقتها، قبل الاستقلالات السياسية، لكن بشكل أكبر بعدها، وما رسخ في ذهنها من قناعات وأوهام ومعارف وتقديرات، لذاتها، وللواقع الذي يحكم وجودها ويحدد جملة الخيارات المتاحة.

وإلى ثورة الوعي المأمولة هذه تنتمي في نظري عشرات الأبحاث النظرية والمحاولات النقدية التي التجأ إليها منذ سنوات قليلة باحثون ومثقفون وناشطون سوريون، في محاولة شجاعة لمراجعة ما حصل، والتي تشكل جميعاً فقرات صغيرة من كتاب الثورة الكبير الذي سيشارك معهم في كتابته بالكلمة والمعنى بعد كتابته بالدم ملايين السوريين، باحثون وغير باحثين، من خلال تأملهم، في السنوات الطويلة القادمة، في التجارب التي خاضوها واسترجاعهم للمعاناة التي حُفِرت في أجساد الكثيرين منهم وفي ذاكرتهم إلى الأبد. وسوف يسعون، بما يملك كل واحد منهم من أدوات نظرية ومفاهيم ومعارف، أن يعيدوا تركيب الأحداث وتكوين رؤيتهم أو روايتهم عنها، التي هي سبيلهم الوحيد لاستيعاب ما جرى، وفهم ما عاشوه، والكشف عن مغزاه، الذي لا يمكن تحقيقه من دون وضع التجربة الشخصية لكل فرد في سياق التجربة الكبرى لجميع السوريين. وهذه هي أيضاً بداية الولادة الطويلة والصعبة للوعي السوري ما بعد ثورة ٢٠١١، والتي لن تكون أقل قسوة وإشكالية منها.

وإلى هذا المشروع الكبير، وفي سبيل إغنائه، تنتمي هذه القراءة لأحداث الثورة السورية، وهي روايتي التي ستضاف إلى ملايين الروايات الأخرى لأولئك الذين عاشوا الأحداث نفسها، ومن أجلهم ونيابة عن الكثيرين الذين قضوا تحت الأنقاض أو لم يسعفهم الحظ في كتابة رواياتهم الشخصية.

ليس موضوع هذا الكتاب الثورة السورية ذاتها، إنما نحن، السوريين،

ناشطين ومعارضين وفصائل مقاتلة، أداءنا فيها وفهمنا لإشكالاتها وتعاملنا مع رهاناتها.

لذلك لا يهدف هذا الكتاب إلى وضع تفسير لاندلاع الثورة السورية، ولا نفي أطروحات القوى التي نظرت إليها كتمرد أو ثورة إسلامية أو طائفية أو علمانية، أو الإجابة عما إذا كانت انتفاضة أم ثورة أم تمرداً أم فورة شعبية، ولا إلى تفسير الحرب الوحشية التي ووجهت بها، وأسبابها؛ إنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحليل ممارستنا خلالها، ومشاهدة أنفسنا، أفراداً وأحزاباً وتكتلات وشعباً، في مرآتها، للتعرف إلى الأسباب التي رفعتنا إلى مستوى السمو الأخلاقي المذهل في بداية الثورة، وتلك التي أرجعتنا إلى عصر التوحش والبدائية في نهاياتها التي لم تنتهِ ولا تريد أن تنتهي.

هذه المحاولة تركز علينا نحن، على الأفكار والنظريات التي وجهت الثورة، أو التي افتقد إليها من تصدى لقيادتها، والممارسات التي وسمت تحركاتها من خطط واستراتيجيات ومواقف، وفي النهاية علينا نحن ـ السوريين ـ بوصفنا ذاتاً فاعلة جمعية.

صحيح أننا لا نعمل في الفراغ وبحسب اختياراتنا وأن عملنا، مهما كانت قوتنا، رهين شروط وجودنا الاجتماعية والجيوسياسية والتاريخية؛ لكن من الصحيح أيضاً أن أثر هذه الظروف يختلف حسبما تكون قدرتنا على فهمها ومنهجنا في مواجهة إعاقاتها والاستفادة من فرصها. لكن، في النهاية، نحن لن نغير العالم ولن نغير البيئة الإقليمية ما لم ننجح في تغيير أنفسنا، أي منهج تفكيرنا وأساليب عملنا وتنظيمنا وأخلاقياتنا. وهذا هو المهم، والمطلوب والناجع لخلاصنا. خلاف ذلك لا يشكل في السياسة العملية سوى سعينا إلى إخفاء عجزنا، ويعكس يأسنا من التغيير بالانكفاء على الشكوى وبناء وعي شقي ومظلومية جديدة لن تساعدنا على شيء سوى الانغماس في مزيد من اليأس وشراء الوقت بدلاً من العمل وإطلاق روح التجديد والمبادرة من جديد.

يجمع هذا الكتاب بالضرورة بين البحث والتحليل، الذي يهدف إلى تأويل الحدث وفهم الواقع كما هو، لكنه يشكل أيضاً شهادة حية من قلب الحدث عن الثورة الشعبية في حقبتها الأنصع، السامية والمستقلة، حيث لم

تكن قد ظهرت بعد، أو بالأحرى تكرست، سيطرة الدوافع والأساليب والتوجهات السلبية على مساراتها المختلفة، وحين كانت التضحية والفداء ونكران الذات هي العنوان الأبرز فيها. كما يشكل مراجعة سياسية تهدف إلى تلمس الأخطاء عبر الخيارات الضعيفة التي كانت مسؤولة عنها. وهذه الخيارات هي المعنية بالنقد هنا، أما ذكر الأسماء فلم يكن له وظيفة أخرى سوى التحقق من الواقعة وتأكيد الصدقية، وكان من الممكن لأي واحد منا وُجد في الظروف ذاتها أن ينزع إلى تبني الخيارات ذاتها.

وأخيراً، يمثّل هذا الكتاب بالنسبة إليّ في الوقت نفسه تصفية حساب مع لحظة استثنائية من تاريخ سياسي بلغت فيها الفاعلية التاريخية حدها الأقصى، حالة فوق الزمن وخارجه، قضى فيها أشخاص بسطاء وتقريباً من دون تاريخ، في معركة شرف حقيقية، فيما سقطت فيها وجوه لم تستطع أن تغادر عتبة التاريخ الماضي، وبقيت تتناحر على مواقع سلطة وهمية بدلاً من المخاطرة وتقاسم المسؤولية.

هو في النهاية كتاب عن الكرم وروح التضحية ونكران الذات والبطولة التي أظهرها شعب حرم من أدنى شروط التضامن، واستُغلت محنته من قبل أقرب الناس إليه لمصالح خاصة أنانية أو سياسية؛ وهو أيضاً كتاب عن الضعف الإنساني، وأحياناً الغدر والخيانة، التي عملت في الظهر، وما كان من الممكن أن لا يصيبني منها قروح لم تندمل بعد وربما لوقت طويل.

سوف يرى القارئ أنني اعتمدت في إجراء هذا البحث بشكل كبير على تجربتي الشخصية في المجلس الوطني، ومن خلال متابعتي فيما بعده في نشاطات المعارضة وتنظيماتها الأخرى، ومعايشتي للمشاكل التي واجهتها المعارضة والفصائل المسلحة وعجزت عن حلها، والمعلومات التي استقيتها من نقاشاتي مع الأوساط السياسية والدبلوماسية العربية والأجنبية التي تعاونت مع المجلس أو سعت إلى التواصل معه عندما كان في ذروة نشاطه وصعوده، ثم بعد أن تراجعت الثقة بالمعارضة والمنحى المنحدر الذي اتخذته الثورة.

لكن موضوعه، كما هو واضح، ليس المجلس ولا المعارضة وإنما السوريون كذات وفاعل جمعي. وقد استفدت من تجربة المجلس الوطني،

ولادته وتطوره وإجهاضه، لمشاركتي الشخصية فيها ومعرفتي بتفاصيلها، كجزء من التجربة الأكبر، للكشف عن العوامل التي ساهمت في تحويل ثورة تحررية، سلمية ومدنية وتعددية، إلى مواجهة مسلحة واسعة النطاق بين شعب متمرد ونظام قاتل، قبل أن تندرج هي نفسها في مواجهة إقليمية ودولية ذات أبعاد جيوستراتيجية كبرى، وتنتهي بالكارثة التي نعرفها، وحرمان جمهورها من تحقيق حلمه الكبير وقطف ثمار تضحياته اللامحدودة.

يسأل السوريون أمام الكارثة التي أنتجتها الحرب والمحنة التي أعدها النظام لرافضي الاستسلام من ملايين السوريين: هل كانت الثورة ضرورية؟ أما كان من الممكن تجنبها؟ هل كانت هناك فرصة للنجاح أصلاً؟ هل كان من الممكن إيقافها أو التراجع عنها عندما اتضحت نوايا النظام، ومع معرفة ما كان قد انتهجه من خطط الدمار الشامل في أحداث حماة الدموية عام ١٩٨٢؟ أليس من المحتمل أن تكون، كما يدعي النظام، نتيجة مؤامرة خارجية تهدف إلى تدمير القدرات الاستراتيجية للدولة السورية وتمرير المخططات الغربية؟ هل أخطأ قادتها أو من وضعوا أنفسهم في موضع القيادة في تقدير فرصهم في النجاح أمام تكالب القوى الإقليمية والدولية؟ من الذي وقف وراء تحويلها من ثورة سلمية إلى ثورة عسكرية؟ هل كان يمكن وقف التسلح؟ لماذا لم ننجح في توحيد فصائل الثورة أو جمعها تحت سقف واحد؟ ما هي مسؤولية المعارضة ومسؤولية الفصائل العسكرية؟ كيف تحولت الثورة المدنية إلى ثورة دينية؟ ألم يكن من المدمر لها هيمنة القوى والأفكار الإسلامية؟ ألم تصبها عدوى الطائفية؟ هل كانت الديمقراطية ممكنة وقابلة للتحقيق في بلد كسورية منخور بالطائفية والقبلية والمحسوبية؟ هل لا يزال هناك أمل في إنقاذ بعض رهاناتها بدولة مدنية شبه ديمقراطية؟

هل امتلكت الثورة بالفعل استراتيجية وخطة واضحة للعمل تقود خطواتها أم كانت هبّة و«فورة» شعبية عفوية، من دون خطة، ولا منهج عمل، ولا أهداف واضحة؟ من الذي حدّد لها أهدافها وصنع شعاراتها؟ ألم يستعجل ناشطوها ويخطئوا في رفع شعار إسقاط النظام؟ ومن صاغ تحالفاتها؟ هل كان سليماً التحالف مع دول الخليج؟ وهل يمكن لخليج غير ديمقراطي أن يدعم ثورة ديمقراطية؟ هل كان سليماً وضع الثقة في الغرب؟ ألم يكن أجدى التفاوض مع طهران لتجنب عدائها؟ هل كان صواباً الرهان

على تركيا، وما كان دورها في دعم التنظيمات الإسلامية؟ هل كان من الصواب تأجيل الصدام مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، أو التغاضي عن وجود جبهة النصرة، ثم السماح لهما باحتلال مقدمة الساحة الثورية؟ لماذا أخفقنا في إقناع موسكو أو تقريبها من موقفنا، وهل كان من الممكن إبعادها عن النظام أو حثها على تقليل دعمها له؟ هل كان مقبولاً الرهان على الولايات المتحدة أو على التحالف معها؟ هل لا تزال هناك فرصة لإنقاذ الشعب السوري واستعادة سورية؟ هل خسارة الحرب تعني الهزيمة السياسية وتنزع عن الثورة شرعيتها؟ هل انتهت الثورة وحلم التحرر والديمقراطية؟

لا يملك أحد بالتأكيد إجابات شافية عن هذه الأسئلة والتساؤلات. لكن ما يسعى إليه هذا الكتاب هو أن يقدم عناصر ومعلومات ووقائع وأفكاراً ومفاهيم ربما تساعد على تلمس الطريق للإجابة، على الأقل، عن أهمها. ونحن على مواعيد مع محاولات ضرورية أخرى.

أخيراً لا يسعني أن أنهي تقديم هذا الكتاب من دون أن أفي بدينين في ذمتي، **الأول** تجاه الناشطين الشباب الذين وضعوا ثقتهم بي ودفعوني لأقود المجلس الوطني الذي كانوا وراء تأسيسه، **والثاني** تجاه جامعتي التي منحتني إجازة مدفوعة لعام كامل، لأتفرغ لنشاطي في المعارضة. والواقع أنني، بعد شهر من المعاناة القاسية جراء الجمع بين مهام العمل الجامعي وقيادة المجلس الوطني، وكان في أوج نشاطه، قررت أن أقدم طلب استيداع، أي إجازة من دون راتب. وفي الموعد المحدد، دخلت مكتب الرئيس وكلي خوف من أن لا أستطيع ذلك. وما كدت أشرح لرئيسة الجامعة «ماري كريستين لومردوليه» وضعي حتى بادرتني بالقول إن الجامعة فخورة بي، وإنها فكرت هي أيضاً في تخفيف المهام الجامعية عني لمساعدتي على القيام بمهامي الجديدة. وأظهرت من التعاطف ما شجعني على أن أسألها فيما إذا كان من الممكن أن أحظى بإجازة مدفوعة، وكان راتبي الجامعي هو مورد رزقي الوحيد، وليس لدى المجلس أي موارد بعد. وبررت طلبي بأنني لم أتمتع بعام سباعي عادة ما يقدم للأساتذة لاستكمال أبحاثهم، مع استمرار تمتعهم براتبهم. فتبرعت هي نفسها بالقول إن عملي في المعارضة السورية سيكون بمثابة تجربة ميدانية من الطراز الأول، وأن الجامعة سوف تلبي طلبي، وتعتبر ذلك جزءاً من مساهمتها في دعم الثورة السورية. وها أنا أرد

الجميل، بتحرير هذا الكتاب، بالوعد الذي قطعته مع الجامعة لقاء تفريغي عاماً كاملاً للسياسة والبحث، لكن قبل ذلك للناشطين الذين هم المعنيون الرئيسيون بهذا البحث، وتقديمه لهم، ليس على سبيل الالتزام بالمسؤولية وكشف الحساب عن المهمة التي أوكلت إليّ، وإنما أكثر من ذلك، لأنه كُتب أصلاً من أجلهم ومن أجل جميع الشباب الذين يتوقف منذ الآن مستقبل سورية على نشاطهم وتعاونهم.

لم يحصل لثورة في العصر الحديث أن أثارت من الأمل وأنتجت من الإحباط ما أثارته وأنتجته الثورة السوريّة في مطالع هذا القرن. وليس هناك ثورة من ثورات حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت انفلاتاً للعنف وتعميماً لأساليب الوحشية في مواجهة المدنيين العزّل كما شهدته ثورة جعلت من السلمية شعارها المقدس، وسعت بجميع الوسائل إلى إرساء روح التضامن بين فئات الشعب ومدنه وقراه وقومياته وطوائفه ومناطقه، وتعالى فكرها على جميع الانقسامات والحزازات الشخصية. وليس هناك ثورة شهدت من البطولة والبسالة والاستعداد للتضحية وأظهرت من الإرادة الخيرة والتصميم على تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ السوريين، وأنجبت في مواجهتها في الوقت نفسه هذا الكم من النكران والجبن والخساسة وروح الغدر التي وصمت خطاب خصومها وأعدائها، ولا ثورة أكثر استقلالية ونبلاً في تطلعاتها وقيمها وغاياتها، ثم نجحت القوى والدول الأجنبية في تشويه صورتها وتكبيلها بالأحكام المسبقة والاتهامات المختلقة لتطويقها ونزع الشرعية عنها، كما حصل للثورة السوريّة. ولا ثورة وَضَع فيها فقراء القرى والأرياف والمدن المقموعة، والمحرومة من أي أمل أو مستقبل، أرواحَهم على أكفّهم وخاضوا معركة حريتهم بصدورهم العارية ثم سطا عليها السوقة وضعاف النفوس أكثر مما شهدته الثورة السوريّة. فإلى هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم من أجل الكرامة التي هي حضن القيم الإنسانية، أقدّم هذا الكتاب عن السوريين واختلافاتهم ومنازعاتهم وأوجاعهم ومعاناتهم في البحث عن السيادة والحرية.

الفصل الأول

مقدمات

المثقف والسياسي

في مقدمته للطبعة الفرنسية لكتاب ماكس فيبر، **العالم والسياسي**، يقول ريمون آرون إن العلم والسياسة ممارستان مختلفتان بالعمق؛ تقتضي **الأولى** التواضع وصفاء الذهن، أما **الثانية** فهي تعيش في تناقض لا حل له بين أخلاقيتين: التمسك بالمبدأ والقيام بالمسؤولية، مما يحرمها من الرهان على أي يقين علمي[1].

لم يكن أمراً سهلاً ولا اعتيادياً أن يجد أكاديمي ومثقف يعيش في الغربة منذ أكثر من أربعين عاماً نفسه، بين ليلة وضحاها، في قلب الصراعات السياسية السورية والإقليمية والدولية، مدفوعاً لتنسيق أعمال واحدة من أكبر الثورات الشعبية وأكثرها من بين ثورات الربيع العربي تراجيدية وتضحية وإثارة للجدل في الوقت نفسه.

كانت هذه من دون شك أول المسائل الملهمة والمفجرة للحماسة في هذه التجربة السياسية الفريدة. لكن مثلما كان من المدهش والمثير للاهتمام بالنسبة إلى الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي أن يقع اختيار الشعب، في بحثه عن قيادة لمسيرته المليئة بالعنف والدماء، على أستاذ للاجتماع السياسي يدرّس في واحدة من أعرق الجامعات الغربية منذ ثلاثين عاماً، أسقط تقلدي منصب المسؤولية في يد السلطات الاستبدادية التي قررت أنه لا يمكن للثورة أن تكون إلا إسلامية وهابية وطائفية، وشوش على الأوساط

(١) Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de l'allemand par Julien Freund, col. 10-18 (Paris: Plon, 2002).

الدينية التي راكمت في صراعها ضد النظام على التعبئة الطائفية وشتيمة العلمانية، كما كان مثار إحباط للكثير من القيادات السياسية التي رأت فيه اغتصاباً لحقها الطبيعي وتنكّراً لتضحياتها الطويلة في معارضة النظام.

لم يحصل ذلك بمعجزة بالتأكيد، كما لم يكن ثمرة ضربة حظ كما يقال، ولكنه يكشف عن حقيقة التطلعات المدنية والديمقراطية التي كانت تحرك الانتفاضة الشعبية، ويشوش على دعاة الطائفية الذين لم يروا في السياسة إلا الدين ولا في الدين غير السياسة، كما يكشف عن أزمة النخبة السياسية، وعبثية الجدار الحديدي الذي أقامته بين وظيفة المثقف والسياسي، والفصل القاطع بين الفكر والسياسة.

فعلى الرغم من أن منطق السياسة مختلف تماماً عن منطق العلم، وأن ما يتطلبه كل حقل منهما من مواهب والتزامات يختلف كثيراً عما يتطلبه الحقل الآخر، وهذا ما سأعود إليه لاحقاً، إلا أن ما حصل يثبت أيضاً غنى الواقع الاجتماعي بالوقائع والمفاجآت، حتى بالنسبة إلى الأفراد أنفسهم؛ وهذا ينطبق عليَّ أنا شخصياً أكثر مما ينطبق على أي شخص آخر. فلم يكن هناك من هو أكثر نفوراً من ممارسة السلطة أو الاقتراب منها ومن رجالاتها مني. وكانت تجربتي في رئاسة الجمعية العربية لحقوق الإنسان، التي قام بتأسيسها في فرنسا مثقفون عرب لتوسيع دائرة نشاط المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الثمانينيات، قد أقنعتني أنه لا ينبغي للمثقف إذا أراد أن يكون له صوت مسموع وصدقية عند الجمهور العربي في هذه الحقبة المشوشة والمضطربة أن يقبل أي منصب سياسي أو ما يشبهه من مناصب السلطة المدنية، حتى يبقى بعيداً عن التنافس على مواقع السلطة، ويملك أقصى حدٍّ من الاستقلال والحرية والصدقية، أي حتى يكسب شرعيته كمصدر سلطة معنوية هي بالضرورة، وينبغي أن تكون، فوق أي سلطة سياسية أو بيروقراطية(٢).

---

(٢) وهي أول منظمة عربية جامعة لجمعيات حقوق الإنسان، قام بتأسيسها عام ١٩٨٣ مجموعة من المثقفين على إثر ندوة عقدت في ليماسول حول أزمة الديمقراطية في البلاد العربية، لعدم إمكانية عقدها في أي عاصمة عربية في ذلك الوقت، وكانت كما هو واضح بدوافع سياسية بالمعنى النبيل للكلمة، أي من إحساس المثقفين بواجبهم تجاه شعوبهم التي تكاد تفقد أي سيطرة على مصيرها بعد أن أصبحت أسرى النظم التسلطية.

لكن كان للثورة جدليتها الخاصة التي تلغي الفوارق بين السياسة والفكر، والسياسي والمفكر أيضاً، وتضع الجميع أمام مسؤوليات وجودية، يصبح فيها موضوع المصير الجمعي والتاريخي أبدى وأسبق على المصير المهني والفردي معاً. وربما كان هذا الشعور بأن مشاركتنا في الثورة لم تعد تدخل في نطاق الصراع السياسي «السياسوي» على المناصب، ولكن في نطاق تحمل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، هو الذي حطم الممانعة التي تمسّكت بها حتى النهاية وخلال عقود طويلة للانخراط في أي عمل سياسي.

وما من شك في أن الثورة قد غيرت معاني السياسة أيضاً وكشفت عن حقيقتها المفارقة، مبينة أن السياسة لا تتمثل في السعي المحموم لاحتلال مواقع السلطة والصراع من أجل النفوذ والسيطرة واحتكار القرار. هناك سياسة أخرى تنبع من الالتزامات الأخلاقية، أي من الشعور العميق بالمسؤولية تجاه الناس، أوضاعهم ومصيرهم ومستقبلهم. وأنها ليست بهذا المعنى مهنة السياسيين فحسب.

وفي المجتمعات الوليدة التي لم تنضج تجربتها السياسية والمدنية بعد، حيث تضعف الرؤية وتتخبط الممارسة، لا يمكن للسياسي أن يتقدم من دون أن يكون مفكراً في الوقت نفسه بشكل من الأشكال، ولا للمفكر أن يكون إنساناً مسؤولاً من دون أن يشارك في النقاش حول قضايا المصير الكبرى والمساهمة في تعبيد الطريق نحو المستقبل. فالصراع على مواقع المسؤولية العامة من دون رؤية ومشروع وأجندات واضحة يتحول إلى صراع على المناصب لا هدف له سوى خدمة أجندات شخصية. في الحالتين يفقد الفكر معناه والسياسة قيمتها.

ومن يتأمل في أحوال الممارسة السياسية في بلادنا يجد أن السياسة التي انفصلت عن الفكر، أي عن الثقافة الإنسانية، تحولت إلى فساد مطلق، ولم يعد المنصب يوحي فيها لشاغله بأي معنى من معاني المسؤولية والالتزام، بل هو مغنم ومصدر إثراء شخصي وارتزاق. وفي المقابل كانت مشاريع التغيير الاجتماعي، والأحزاب السياسية الأيديولوجية التي ارتبطت بها، هي الحاضنة للتجديد الفكري لفترة طويلة، وهي التي طعّمت الثقافة العربية بالأفكار الدستورية والقومية والاشتراكية والديمقراطية والحداثة

عموماً[٣]. وفي حضن هذه الأحزاب التي ربطت بين الصراع على السلطة وغايات التغيير الاجتماعي، ولدت البرامج وخطط التنمية التي تنظر إلى المجتمع بدلالة المستقبل ومواكبة العصر. وهي التي عنيت بتثقيف العناصر وتربيتها وتزويدها بفكر وثقافة تمكنانها من تمثل القيم التي يجسدها ويحيل إليها حلم التغيير، وجعلت منها نخباً سياسية لا مجرد ذئاب وثعالب.

هكذا انطلق معظم المفكرين العرب المرموقين من هذه النقطة، فكانوا أصحاب قضية، في النهضة والتغيير والاشتراكية أو القومية، ومن الصعب الفصل بين إنجازاتهم العلمية وانشغالاتهم السياسية بالمعنى النبيل للكلمة. وقسم كبير منهم كانوا سياسيين، أي أصحاب مشاريع تغيير، فاشلين، لحسن الحظ، دفعهم فشلهم السياسي وخيبة أملهم من السياسة وأحزابها إلى الانكفاء على البحث العلمي للتعمق في مسائل التحول الاجتماعي، والكشف عن الإعاقات الذاتية والموضوعية في مسيرة المجتمعات. ومن اللافت والمشكل أيضاً في مجتمعاتنا سيطرة المثقفين على الحقل السياسي، على حساب أصحاب «الصنعة». وهذا ما يضعف أيضاً الممارسة السياسية، ويكاد يطابقها مع موقف المثقف المهتم بخطاب التغيير أكثر من فعل التغيير نفسه.

فالسياسة في شكلها الأعلى، أي من حيث هي قيادة فكرية تعمل على بلورة التوجهات الاجتماعية، وتحدّد الخيارات الاستراتيجية والمصيرية التي يحتاج إليها أي مشروع، هي في الجوهر فكر وثقافة، وعي وأخلاق. وفي المجتمعات التي يسودها الاستبداد والظلم وانعدام المسؤولية عند الحاكمين،

---

(٣) كانت الأحزاب العقائدية، التي هي أحد منتجات الحداثة السياسية في البلاد العربية، المدرسة التي تخرجت منها نخبة سياسية حديثة، شبيهة بتلك النخب التي كانت تتصارع في أوروبا على توجيه مجتمعاتها، وتمنح من النقاشات والصراعات الفكرية العميقة للفلسفة الاجتماعية الغربية. وما من شك في أن نوعية هذه الأحزاب المرتبطة بالفكر بدلاً من الولاء لشخص قد عملت على تغيير مفهوم السياسة والممارسة السياسية معاً، وأحلت نموذج الناشط المناضل من أجل قضيةٍ مكانَ السياسي الوجيه، الذي يقاتل للحصول على منصب أو موقع حكومي أو إداري، بأي وسيلة ممكنة، من أجل هدف شخصي، مادي أو معنوي رمزي. وهو النمط الذي عمل انتشاره على ولادة الأحزاب السياسية الحديثة، وعلى تغيير طبيعة الصراع داخل المجتمعات، فجعله صراعاً على التوجهات الكبرى الاجتماعية بدلاً من الصراع بين المناطق والطوائف والأحياء على حيازة المكاسب والمنافع والخدمات من الدولة من دون أي تفكير بالدولة والمجتمع ومصيرهما وخياراتهما.

وتستحيل فيها السياسة العملية، لا يمكن للسياسة أن تستمر، في معناها الأبسط، كموقف وخيار اجتماعي، من خارج الحقل الثقافي. كما لا يمكن لإنسان أن يكون مثقفاً، أي صاحب قضية، من دون أن يكون في العمق سياسياً، أي معنياً مباشرة بالمصير العام ومستعداً للمشاركة، إلى جانب أولئك الذين يعانون الظلم والمهانة والإذلال، في مقاومة أشكال القهر والاضطهاد والتمييز بين البشر.

في معركة الحرية وحدها يكون التقاء الفكر والسياسة في ذروته، لأن الحرية هي شرط الوجود لكليهما. هذه كانت قاعدة وسرَّ اقترابي من السياسة واقتراب السياسة مني في فجر بزوغها بعد موت طويل على أيدي شباب ثورة الكرامة والحرية وناشطيها.

سنوات التيه

يعود تاريخ احتكاكي بنخب المعارضة السوريّة إلى حقبة الصراع السياسي والفكري الذي فجره انهيار الوحدة السوريّة المصرية عام ١٩٦١، التي بنى عليها الجمهور الواسع أحلاماً كبيرة، ورأى فيها مقدمة نهضة عربية كبرى، تجمع شمل العرب، وتضع حداً للاحتلال الاستيطاني في فلسطين، وتفتح حقبة التنمية الصناعية والزراعية والعلمية المنتظرة منذ عقود طويلة.

لذلك كان من الطبيعي أن يفجر الانفصال، كما سوف تعمّده الأدبيات التاريخية، نقاشات لا تهدأ بين القوى والتيارات السياسية والاجتماعية. فانقسمت النُّخب السوريّة بين وحدويين قوميين يدافعون عن إعادة الوحدة، وانفصاليين ضموا خليطاً من العناصر الليبرالية والبعثية والشيوعية. أما جماعة «الإخوان المسلمين» فقد كانت مساهمتها ضعيفة جداً في تلك النقاشات لسببين: لما كانت قد تعرضت له من ملاحقات في العهد الناصري في سورية ومصر معاً، بعد اتهامها بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر، ولأنها كانت حركة هامشية في تلك الحقبة التي هيمنت عليها الأفكار والمذاهب التقدمية، القومية والماركسية المتنافسة فيما بينها أكثر من تنافسها مع الإخوان أو الإسلام السياسي عموماً.

مثل كثيرين من أبناء جيلي، كنت من المتحمسين للوحدة، لكن الفكر

القومي لم يكن يرضي نزوعي الراديكالي في المسألة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه كان موقف اليسار الشيوعي شديد السطحية من الناحية الجيوستراتيجية، لكن كان لدي رغبة في التعرف بشكل أكبر على موقفهم السياسي. وفي إحدى حلقات النقاش التي كانت تجمعنا، نحن الطلاب، في باحة «دار المعلمين» في دمشق، دعاني أحد الزملاء إلى لقاء لمتابعة النقاش. في مساء اليوم التالي مع مجموعة من طلبة الثانوية، فهمت من تذكير الزميل الداعي إلى اللقاء أنني في اجتماع حلقة أنصار ربما للحزب الشيوعي. قدمني الزميل للحاضرين، الذين رحبوا بي، وبعد التذكير ببرنامج الاجتماع السابق، عرض عليهم استكمال الحديث عن مفهوم البروليتاريا عند ماركس. تدخل أحد الشباب قائلاً برجاء: ما زلت تحدثنا عن البروليتاريا منذ سنوات، تمنيت لو نستطيع أن نقابل أحداً منها ونتعرف عليه في الحقيقة، هل هذا ممكن؟ فوجئ مسؤول الحلقة بالطلب، ووعد بأن يفكر في الموضوع قريباً. أما أنا فقد صدمت. أنا المولود في «باب الدريب» أحد الأحياء العمالية الأكثر فقراً، وجدت في هذا الطلب المشروع تعبيراً عن محنة اليسار الشيوعي وأزمته في الوقت نفسه.

مع ذلك لم أتردد في المشاركة في جلسة ثانية. وفي الجلسة الثالثة، والأخيرة، هنأني الزميل المسؤول على مقال كنت قد نشرته في مجلة صدرت حديثاً في ذلك الوقت باسم «الحضارة»، وكان موضوعه إذا لم تخني الذاكرة «أزمة القيم» أو شيئاً من هذا القبيل، تعليقاً على كتاب كنت قد قرأته. لكنه أضاف: بدءاً من الآن لا ينبغي أن تكتب مقالاً من دون أن نتشاور بأفكاره مسبقاً هنا. لم أجب وأكملت الاجتماع أدباً، ولم أعد إلى لقاءات زميلي أبداً، ولا خطر ببالي بعدها التقرب من أي تنظيم أو حزب، حتى عندما كانت أفكاره وبرامجه لا تتناقض مع أفكاري. في وضعها ذاك، كانت الأحزاب، خاصة الأيديولوجية منها، تعتقد أن وظيفتها قولبة فكر الأفراد وتضييق أفقهم ودائرة خياراتهم وحرياتهم، لا إطلاق طاقاتهم وتشجيعهم.

وكما حصل لكثيرين من شباب هذه الحقبة، كان المخرج الوحيد من الإحباط الذي بعثته أزمة الأحزاب السياسية السوريّة، وضياع بوصلتها، وتخبطها، الهجرة نحو القوى السياسية الجديدة الصاعدة في الساحة السياسية المشرقية، أعني المنظمات الفدائية الفلسطينية. وهكذا شاركت مع بعض

الأصدقاء في تحرير أول مجلة صدرت لـ«فتح» في دمشق باسم **الثورة الفلسطينية**. وكان شركائي في هيئة التحرير ميشيل كيلو، الذي تعرفت إليه العام السابق بعد عودته من ألمانيا، وأديب خضور، الذي أصبح أستاذاً في الصحافة في جامعة دمشق، وكان قادماً لتوه من بريطانيا، بعد أن أنهى دراسة «ماجستر» في الصحافة، ونذير نبعة، الذي عاد من دراسته في معهد الفنون في القاهرة، وفرض نفسه فناناً تشكيلياً لامعاً منذ ذلك الوقت، وهو الذي قام بتصميم المجلة وتزيينها بالرسوم الهندسية المعبّرة القوية. وقد أُجبرت على تركها بعد تعيين المنظمة الفلسطينية المرحوم ناجي علوش رئيساً لتحريرها، واشتراطه علينا أن نقدم مقالاتنا للمراقبة قبل نشرها.

لكن علاقتي مع المنظمات الفلسطينية لم تنقطع. وفي عام ١٩٦٨، بعد أن أنهيت الإجازة الجامعية ودبلوم التربية العامة، وجدت نفسي أمام خيارين: الانخراط مع الحركة الفلسطينية، التي بدت لي في ذلك الوقت الفصيل الأخير من حركة تحرر عربي خانها البعثيون وفشل في قيادتها الناصريون، وغابت كلياً عن ذهن الشيوعيين، أو الخروج لاستكمال دراسة الفلسفة في أوروبا. كانت التجربة مع مجلة **الثورة الفلسطينية**، وما تبعها من تراجع العلاقة مع «فتح»، بسبب تطليقها السياسة وتقديسها البندقية والشعارات العسكرية، قد جعلني أختلف في تقييمي لدور الحركة الفلسطينية وقدرتها على أن تؤدي دور الطليعة الذي كانت تعتقد به حركات عديدة من اليسار القومي في ذلك الوقت.

رأيت فيها بشكل أساسي حركة تحرر وطني فلسطيني تستحق كل الدعم والتأييد، لكن ليس طليعة للثورة العربية، بصرف النظر عن التأثير الإيجابي القوي الذي مارسته فكرة المقاومة على معنويات الشعوب العربية، بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتراجع الناصرية وحلم الوحدة العربية. وقبل اتخاذ قراري بالسفر للدراسة في باريس اتفقت مع ميشيل كيلو للذهاب في جولة على مكاتب المنظمات الفلسطينية في الأردن لمعرفة مدى قدرة هذه المنظمات على أن تستوعب مناضلين عرباً آخرين خيبت أملهم الأحزاب القومية واليسارية. ولا أزال أتذكر الاستقبال الحافل والنقاشات التي دارت بيننا وبين قادة المواقع التي التقينا فيها بالمقاتلين في الأغوار ووادي الأردن. وفي هذه الجولة اكتشفت القدرة الفائقة لنايف حواتمة، الأمين العام للجبهة

الديمقراطية، على الاستغراق في النظرية، لكن ما أدهشني أكثر الديناميكية الجسدية التي كان يفرض من خلالها ياسر عرفات نفسه وقيادته على الجميع، على الرغم من محدودية رهاناته النظرية والخطابية؛ أينما تحركت كنت تجده أمامك في المواقع المختلفة.

لكن أكثر ما لفت نظري كان مشهد الانقسام والتنافس والفوضى الذي كان يسم الساحة الفلسطينية. وما أوحى لي أكثر بعدم نضج اليسار الفلسطيني في ذلك الوقت مشاهدتي صور ماركس ولينين معلقة على جدران مكاتب قادة قواعد المقاتلين الفلسطينيين التابعين للجبهة الديمقراطية في غور الأردن، حيث يعيش أكثر فلاحي المنطقة فقراً. وقد أجابني مسؤول القاعدة، عندما سألته عن جدوى وضع هذه الصور وما يمكن أن تعنيه لمقاتلي الأغوار القادمين من القرى الفقيرة، بأنه كان لا بد من تعريف هؤلاء القادة بالقادة التاريخيين للشيوعية، وهم الآن يحبونهم ويقدرونهم.

عندما عدت إلى دمشق أخذت قراري بالإعداد للسفر إلى باريس. وقد شجعني على هذا الاختيار معاينتي الانقلاب الزاحف الذي كان حافظ الأسد يحضّر له في بحر عام ١٩٦٩، وهو يستقبل سفراء الدول الأجنبية في وزارة الدفاع، بعد أن قطع مع رفاقه في الحكم، وكبّدهم هزيمة كاوية برفضه إرسال السلاح الجوي لتغطية انسحابهم، وكان شقيقي أحد ضباط احتياط الفرقة التي دخلت الأردن للدفاع عن الفلسطينيين، وقد روى لي بالتفصيل ما تعرضوا له على يد القوات الأردنية.

ومن متابعتي لعملية وضع الأسد يده على مقاليد السلطة وانتزاعه لها، قبل خروجي من البلاد، لم يراودني أي شك في أننا كنا مقبلين على حقبة سوداء من حكم الفاشية العسكرية. وخطر في ذهني، أمام هذا المشهد، والضعف الشديد الذي تعاني منه المعارضة، أن الخيار الوحيد المطروح علي بعد أن قررت عدم الالتحاق بمنظمات المقاومة الفلسطينية هو الرحيل إلى فرنسا لاستكمال دراستي وأبحاثي قبل أن أقفل راجعاً إلى سورية أو البقاء والاستعداد لقضاء عشر سنوات في السجن. وقررت أنه من الأفضل أن أقضي السنوات القليلة القادمة في استكمال أبحاثي من أن أمضيها في سجون الأسد من دون ثمن.

لم أكن مخطئاً في تقديري؛ فقد قضى أكثر أبناء جيلي من الشباب المثقفين والواعدين عشرات السنين في سجن النظام، الذي وصفته، عن حق، في أول كتاب لي، أصدرته أثناء تدريسي في جامعة الجزائر، **بيان من أجل الديمقراطية**(٤)، نظام الاستعمار الداخلي والاحتلال، من دون محاكمة أو حتى تلفيق قضية بصورة قانونية يدانون بها.

كان نظام الأسد، الذي ولد من انقلاب استباقي وانتقامي على رفاقه في الحزب، يشعر بالقوة إلى درجة لم يشعر بأي حاجة إلى تبرير أفعاله، ولا إضفاء أي صفة قانونية عليها. من اليوم الأول اعتبر إرادته، واعتبرها أنصاره وأتباعه، هي القانون.

كان ذلك حجر الأساس الأول لبناء نظام من نوع مختلف تماماً عما عرفتْه سورية خلال تاريخها السابق بأكمله، بما في ذلك في عهد الانقلابات العسكرية الأولى، بعد الاستقلال، أو حتى انقلاب البعث الأول عام ١٩٦٣، وأقرب النظم شبهاً به نظام كوريا الشمالية. وبالفعل، لن يمر وقت طويل قبل أن يكتشف وزير إعلامه أحمد اسكندر، الذي عرفته في الستينيات معارضاً لحكم البعث اليساري ومدافعاً عن قيادة ميشيل عفلق القومية، «فضائل» النموذج الكوري، ويكتشف أن نظام حكم عائلة «كيم إل سونغ» هو بالضبط النموذج الذي تحتاج إليه سورية ويحتاج نظام الحكم في سورية إلى أن ينسخ على مثاله ويقلّده في خطابه التأليهي للرئيس القائد الأب ونمط ممارسته. ومنذ ذلك الوقت ستنشأ علاقةُ أخوة عميقة وتعاون واسع، عسكري وأمني، بين النظامين أيضاً.

وخلاصة هذا النموذج محو الحياة السياسية والمدنية، وحلّ المجتمع أو تذويبه في الحزب، وتعليبه في منظمات مسيّرة بالتفاصيل، وتحويل عبادة الشخصية إلى دين دولة، ووضع الرقابة والحظر على أي حياة ثقافية أو

---

(٤) قصة هذا الكتاب، الذي أنهيت تحريره عام ١٩٧٦ خلال إقامتي في الجزائر، كانت معبّرة أيضاً عن المناخ الذي كان سائداً في سورية الأسد في ذلك الوقت؛ فقد طُبع سراً في دار «ابن رشد»، وكان يملكها مثقف سوري يساري معارض، لجأ إلى بيروت قبل أن تدخلها قوات الردع السوريّة وتصبح تحت رحمة أجهزة مخابرات الأسد وحلفائه، فبقيت النسخات سنة كاملة في المستودع خوفاً من عواقب النشر والتوزيع، ثم وُزِّعت سراً في سورية ولبنان وغيرها، قبل أن يعاد نشر الكتاب في إصدارات جديدة في عواصم عربية أخرى.

فكرية، وليس على النشاطات السياسية فحسب. وفي سبيل الاحتفاظ بوحدة النظام واستقراره جعل الرئاسة وراثية في أسرة الأسد واختراع ما أطلق عليه السوريون اسم الجملكية، أو الجمهورية الملكية. لذلك لم يتردد النظام لحظة واحدة في فرض باسل الأسد، الابن الأكبر لرئيس الجمهورية، ولياً شرعياً ورسمياً للعهد، ومشاركته والده في كل المهام التمثيلية والتشريعية والتنفيذية، وعند موته في حادث مروري استقدام أخيه الأصغر، بشار الأسد، ولياً جديداً للعهد، على الرغم من وجود نائبين لرئيس الجمهورية، من دون أن يثير ذلك، وهذا هو الأهم، أي رد فعل أو اعتراض، لا داخل الطبقة الحاكمة، ولا لدى الحكومات الديمقراطية، التي أرسلت بالعكس قادتها إلى دمشق لتبارك لبشار وراثته «عرش الجمهورية»، وفي مقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

عوامل ثلاثة ساعدت على إرساء قاعدة حكم عائلة الأسد الوراثي، الذي أطلق عليه ياسين الحاج صالح مسمّى السلطانية الجديدة، وهو في نظري أقرب إلى القيصرية الرثّة البدائية، بما تتضمنه من عنصر تقديس وتأليه للرئيس، وتسليم مطلق له من قِبل الجميع بالتفوق والسيادة والأولوية. **العامل الأول** هو فشل قيادة حزب البعث الحاكم وقيادته المتمثلة باللواء صلاح جديد في معالجة مسألة الهزيمة التي تكبّدها النظام أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، والتي أشارت فيها بإصبع الاتهام إلى وزير الدفاع حافظ الأسد من دون أن تجرؤ على محاسبته أو حتى إقالته. وهذا ما فجّر أزمة الحزب الداخلية وقدّم للأسد الفرصة للإعداد لانقلابه بشراء دعم الأعضاء الأكثر انتهازية في قيادة الحزب، وتقديم الوعود لهم، وتقويض الحزب الذي كانت تتمترس وراء قوته وشرعيته القيادة الرسمية. لذلك، بعكس صلاح جديد، الذي تردد كثيراً، وربما لم يهن عليه إقالة صديقه، أظهر الأسد تصميماً فريداً على سحق الفريق الآخر وإلغاء أي فرصة «لعصابة صلاح جديد» للعودة إلى ساحة الصراع، بإعلان خيانتها للحزب والوطن، وإيداع رموزها وقادتها السجن، عملياً مدى الحياة، وفي الوقت نفسه إعادة السيطرة على الطائفة التي تحولت إلى الخزان الرئيسي لكوادر الأجهزة العسكرية والأمنية، لمصلحة عائلتَي الأسد ومخلوف ضد رجالات العشائر الأخرى.

والعامل الثاني كان من دون شك الترحيب الشعبي، عموماً، بانتصار الأسد على خصمه صلاح جديد، الذي نسبت إليه عقلية التآمر، وتسعير الخلافات والنزاعات بين الجماعات والفئات السياسية والحزبية، داخل الحكم وفي المجتمع معاً. والواقع لا يرجع السبب في هذا الترحيب، الذي ساهم في نجاح الخيار الأكثر مأسوية للمصير السوري، إلى الاعتقاد بفضائل حافظ الأسد أو بمواهبه المتميزة؛ فقد ارتبط اسمه بهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ المرّة، والهرب من الجولان أو تسليمه «مفروشاً» لإسرائيل، كما انتشرت إحدى التعليقات الشعبية السورية، وإنما يرجع إلى الإنهاك العميق لجميع طبقات المجتمع وقطاعاته بعد حقبة عاصفة من الانقلابات والانقلابات المضادة، والتصفيات المتبادلة، والاغتيالات التي شهدها حكم البعث منذ عام ١٩٦٣. استفاد الأسد من السمعة السلبية لجماعة صلاح جديد وللحزب وللطائفية التي اتهم بها حكمه، وأحسنوا الظن بالقادم الجديد، وحاولوا أن يكسبوه إلى صفهم بتعظيم قدومه والترحيب به، بعد أن يئسوا من التغيير، وساد لديهم الاعتقاد بأن البعث حلَّ في البلاد كوباء، لا يمكن الخلاص منه، حتى انتشرت نكتة سورية تقول: «على كثرة ما ظهر له من أجنحة أصبح من المستحيل للبعث أن يطير»، أي أن يرحل. لقد أنعش الأسد، بانقلابه على زملائه البعثيين، وفرضه حكماً عسكرياً مباشراً، يقطع مع تقاليد القيادة السابقة للحزب، الأملَ لدى الأغلبية من الشعب، الذي تجري النزاعات من فوق رأسه، بوجود فرصة للخروج بانقلاب عسكري من حكم الحزب التآمري، ووضع حد لحالة الفوضى وانعدام الوزن التي دمرت شروط الحياة المدنية والاقتصادية(٥).

أما **العامل الثالث** فهو دعم الغرب عموماً، الذي رأى في رفض الأسد إرسال طيرانه للمشاركة في الدفاع عن المنظمات الفدائية في الأردن في

---

(٥) حول الانقسامات داخل حكم البعث منذ ولادته وكذلك الاغتيالات التي شهدها والتصفيات المتعددة لمجموعاته، انظر: **الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي**، إشراف محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، وعبد الله حنا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨).

أحداث ما سمي بأيلول الأسود عام ١٩٧٠ دليلاً على وجود خيار بديل عن حكم البعث «اليساري» ومغامرات قياداته الصبيانية. كما وجد أن الطريقة التي حسم بها الأسد المعركة ضد زملائه توحي بأنه يمكن أن يكون حليفاً قوياً يمكن المراهنة عليه لإخضاع المنظمات الفلسطينية وحفظ الاستقرار الإقليمي وأمن إسرائيل واستعادة الحوار المقطوع مع الغرب منذ سقوط الحكم الانفصالي شبه الليبرالي. وهذا ما كان الدبلوماسيون الغربيون قد فاوضوا عليه في زياراتهم الدائمة لوزارة الدفاع خلال الأشهر العديدة التي سبقت الإعداد لانقلاب الأسد، على سبيل ترتيب الأمور للعبور نحو الحقبة التالية. والدافع الأكبر لهذا المسعى ليس الرفق بالسوريين بالتأكيد، وإنما وضع نقطة الختام على الحركة القومية العربية، التي أشعلتها الوحدة السورية المصرية، وإنهاء «أسطورة» الوحدة العربية، وإيجاد ندٍّ لزعامة عبد الناصر الذي ارتبطت باسمه، وبقيت حية عند العرب، وكانت محور الصراعات السياسية في سورية حتى تلك الفترة، وفرض الانكفاء على الناصرية إلى حدود مصر الطبيعية. ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً إلا من خلال السعي لإيجاد حكم قوي ومستقل وراسخ ويحمل في الوقت نفسه عقيدة القومية التي كانت مهيمنة في سورية، «قلب العروبة النابض» بحق، لتقويضها وثني السوريين عنها.

هكذا وُلِد النظام الجديد، وهذه كانت مهماته الرئيسية التي جعلته يحظى بدعم الغرب وتأييده لخياراته الفاشية وتطلعاته الملكية. وعلى الرغم من أن شعار الاستقرار كان العنوان الرئيسي للحكم الجديد، إلا أن رصيده الحقيقي، وربما الوحيد الفعلي، على الرغم من ضجيج الخطابات الدعائية القومية والعروبية والاشتراكية، كان نابعاً مما أظهره وبرهن عليه من القدرة على استخدام القوة المفرطة ضد من يقف في طريقه، وتبنيه، بوعي أو من دون وعي، لأجندة السياسة الغربية في تلك الحقبة، تقريباً بكاملها، وفي مقدمها إجهاض الحركة الشعبية القومية ووضع حدٍّ للفوران السياسي المستمر منذ الاستقلال، في المنطقة العربية.

إلى جانب مشاركة الشباب العرب في النشاطات العديدة الداعمة للقضية الفلسطينية، تعرفت في باريس أيضاً إلى أطياف من المعارضة السياسية، من

جماعة البعث جناح صلاح جديد، الذي أُبعد عن السلطة وصار أعضاؤه قيد الملاحقة، ولكن بشكل خاص على أطياف المعارضة الشبابية العربية، اللبنانية والتونسية والمغربية والجزائرية والمصرية. وكانت المدينة الجامعية في باريس مركز نشاطات سياسية ونقاشات نظرية، وملتقى تجارب اليساريين العرب من كل الأنحاء، وتحالفاتهم وصداماتهم أيضاً مع اليسار الفرنسي والأوروبي. وقد لحمتهم جميعاً حرب ١٩٧٣، التي بدلاً من أن تمحو نتائج هزيمة ١٩٦٧ كما أمل العرب منها، ثبتتها، وتحولت، بالمقابل، إلى حرب عربية عربية، عندما قرر حافظ الأسد الانتقام من المقاومة الفلسطينية وإلحاقها به، لاستخدامها ورقة في المفاوضات التي بدأها مع إسرائيل. وهي الحرب التي انتهت بالتدخل العسكري السوري في لبنان عام ١٩٧٥ ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وشارك فيها النظام، إلى جانب الميليشيات المسيحية اليمينية المتحالفة مع إسرائيل، في حصار مخيم تل الزعتر الفلسطيني وتدميره، وإجبار ياسر عرفات والمقاومة الفلسطينية، بعد هجوم ثانٍ مباشر عليهما في طرابلس، على مغادرة لبنان، وترحيل القائد الفلسطيني ورفاقه إلى تونس على متن سفن فرنسية.

خلال عام ١٩٧٤ كنت قد أنجزت رسالة الدكتوراه حول «الصراع الطبقي في سورية» من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠، وقررت المغامرة والعودة نهائياً إلى سورية للعمل هناك، وقد أخذ النظام يُظهر تسامحاً أكبر مع المعارضين السابقين بعد هزيمته المدوية الثانية في حرب ١٩٧٣، ولكنها كانت مغامرة فاشلة. اتهمني أصدقاء سابقون من البعثيين الذي كانوا في صف المعارضة وتحولوا إلى مسؤولين في نظام الأسد الجديد، في الحزب والإعلام والتربية والتعليم والمخابرات والأمن، بالعداء للثورة. وأمام التهديدات المتكررة، قفلت عائداً إلى باريس، ومنها مباشرة إلى الجزائر أواخر عام ١٩٧٤ للتدريس في جامعتها. وتعرفت هناك إلى مجموعة البعث المعارض، والتقيت وزير الخارجية السابق إبراهيم ماخوس في مستشفى مصطفى في عاصمة الجزائر حيث كان مكتبه. وأسرّ لي الصديق الذي رتّب لي الموعد معه، بناء على طلبه، وكان عضواً في حزبه، أنه اتهمني بعد خروجي مباشرة بالعمل لمصلحة المخابرات المركزية لأنني، كما ذكر الزميل نفسه، قاطعته بسؤال أردت منه في الواقع أن أنهي المحادثة التي كادت تنهي

الساعتين دون أن أنجح في التقاط أنفاسي بكلمة. كان نموذجاً لكثير من رجال البعث الجدد الذين يجمع بينهم عشقهم لأنفسهم وبحثهم عن متعهم الشخصية في أي ظرف وأي موقع ومكان، مهما كانت الظروف والنتائج، وهم ينظرون إلى أي ملاحظة أو سؤال يقطع عليهم نشوتهم بتعذيب الآخرين على أنه محاولة للانتقاص من قدرهم والاعتداء على حقوقهم والتعتيم على مواهبهم وإشعاعهم.

في صيف ١٩٧٥ اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، ولم يكن حافظ الأسد بعيداً عنها. فقد أعلنتها الميليشيات اليمينية للتخلص من المقاومة الفلسطينية التي تحولت بعد اتفاقية القاهرة إلى «دولة داخل الدولة». وتدخّل نظام الأسد بدعم من دول الجامعة العربية لمصلحة هذه الميليشيات، ومن أجل تحطيم ياسر عرفات ومنظمته. وردت الحكومة السورية على مشاركتي ومجموعة من الأصدقاء والطلاب العرب في تنظيم الاحتجاجات، في باريس والجزائر، ضد هذا التدخل وما تبعه من حرب ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بسحب جواز سفري مع أصدقاء آخرين منهم فاروق مردم بك وفايز ملص. وكان تدمير تل الزعتر واجتياحه، وطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان عن طريق ميناء طرابلس إلى تونس، تمريناً أولياً على سياسة القمع والعقاب الجماعي التي كان الأسد في سبيله إلى تطبيقها على الشعب السوري نفسه.

خلال هذه الفترة كلها، لم ينقطع تواصلي مع قادة كثير من أحزاب المعارضة وتواصلهم معي. ولقي كتاب **بيان من أجل الديمقراطية**، الذي حررته أثناء إقامتي في الجزائر، وبوحيٍ أيضاً من تجربتها السياسية التي عايشتها، وعلاقتي مع طلبتي المتأففين من نقص امتيازاتهم، ومعظمهم من أبناء العائلات الفقيرة الريفية المتعجلين للصعود إلى مصاف الطبقة «العليا»، صدىً كبيراً في أوساط المعارضات العربية. وهكذا، ما كدت أستقر في باريس بعد ثلاث سنوات من العمل في جامعتها، حتى طلب مني صلاح الدين البيطار عام ١٩٧٨، وكان أحد مؤسسي حزب البعث ومن قادته التاريخيين، أن أتعاون معه في إصدار جريدة تكون صوت المعارضة السورية بأكملها. وناقشنا الاسم معاً، واستقر خياره على اسم **الإحياء العربي** تيمناً بالاسم الأول الذي كان ورفاقه يريدون إعطاءه لحزب البعث قبل أن يستقروا

على الاسم الأخير، كما ذكر لي. كان هدف القيادي البعثي السابق أن يعود إلى الأصول الليبرالية للفكر القومي إصلاحاً لما حصل من انحراف عن عقيدة الحزب وفي مسار الحركة القومية العربية. لكنه كان يسعى أيضاً، من خلال التركيز على الديمقراطية، إلى تسليط الضوء على الأزمة السياسية المتفاقمة في سورية، على ضوء ما اعتبره النظام انتصاراً في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ على إسرائيل، وما أخذ يحظى به من دعم مالي من دول الخليج زاد، بغياب أي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة، من الفساد المستشري، وإهمال شؤون البلاد، والاستهتار بالناس ومصالحهم.

لم يكن لديّ أي تقدير لقيادات البعث، حتى الليبرالية منها، ولكنني قبلت على أمل أن تكون الجريدة بالفعل وسيلةً لنشر الفكرة الديمقراطية وتعميقها في البلاد العربية ولسان حال المعارضة الجديدة السورية التي كنتُ أحلم بها. لم يدم تعاوننا طويلاً، فقد كان البيطار من الطراز القديم الذي يزن كلماته كما يقال بميزان الذهب، لأنه يخوض حرباً مع رفاقه البعثيين أيضاً ويعرف قيمة كل كلمة وتأويلها في قاموسهم، وبدا لي أنه كان يحتاج أكثر إلى مساعدٍ شخصي، فنصحته أنا نفسي بمثقف مصري تقدّمي قدير، حسين عبد الرازق، عمل معه فيما بعد قبل أن يعود إلى القاهرة بعد اغتيال البيطار من قِبل الأجهزة السورية(٦).

بعد سنوات طويلة من الحكم المطلق وسيطرة المحسوبيات وتفشّي الفساد والإثراء الفاحش، وتدهور شروط معيشة الناس وإحباطهم، كان نظام الأسد يشعر بطوق الأزمة الاقتصادية يضيق من حوله، وارتفاع حرارة النقمة، وحركة الاحتجاج الشعبية ضد سياساته، ويبحث عن تفجير الأزمة أو تنفيسها بعملية جراحية، يضرب فيها بعنف ليروّع السوريين ويعيدهم إلى «أوكارهم»، خائفين مذعورين. وكانت هذه أحد تكتيكات حكمه القوية التي أتقنها

(٦) تقلّد صلاح الدين خير البيطار (١٩١٢ ـ ١٩٨٠)، منصب وزير الخارجية في الخمسينيات ثم منصب رئيس وزراء سوريا في عهد البعث الأول، ولكنه اختلف مع القيادة القطْرية التي صنفته مع ميشيل عفلق أيضاً يمينياً معادياً للثورة، وقامت باغتياله بمسدس كاتم للصوت في باريس في عام ١٩٨٠.

واستخدمها في أكثر من مناسبة؛ وهي تقوم على استباق الأزمة بتفجير الاحتقان والقضاء على الخصم، بعنف غير محدود، قبل أن يستعيد أنفاسه. وقد جاءت الفرصة المناسبة عام ١٩٧٩ لتوجيه ضربة صاعقة للمجتمع السياسي والمدني السوري المتململ، عندما تورط فريق من الإخوان المسلمين، لا يزال الشك يحوم حول دوافعه، في جريمة مجزرة مدرسة المدفعية في حلب، في سياق ما سمّوه «الثورة الإسلامية»(٧).

لم يكن النظام بحاجة إلى مناسبة أفضل من أجل وضع حدٍّ لانتفاضة نقابات المهن الحرة التي بدأت قبل أشهر، وكانت لا تزال تحت سيطرة قياداتها القديمة المنتخبة، وفي مقدمها نقابات المهندسين والمحامين والأطباء، قبل أن ينضم إليها اتحاد العمال تحت ضغط قاعدته الشعبية السائرة على طريق الإفقار المتزايد. كان وقف العمل بحالة الطوارئ وإطلاق الحريات الأساسية، السياسية والنقابية، ووقف الممارسات القمعية لأجهزة أمن النظام، وأولها سرايا الدفاع التي يقودها رفعت الأسد، والتي تحولت إلى رمز للتسلط والإذلال، هي المطالب الرئيسية لحركة الاحتجاج، ومن ورائها مقاومة عملية الاختطاف الزاحف للدولة ومؤسساتها. وفي هذه المناسبة طوّر النظام أول نموذج لإغراق حركات الاحتجاج الشعبية المطلبية أو السياسية والالتفاف عليها باستخدام تكتيك الحرب على الإرهاب، وعدم التردّد في صنع هذا الإرهاب للتشويش على حركة الاحتجاج وتوحيده معه. وهو التكتيك ذاته الذي سوف يبرع في استخدامه في استراتيجيته للرد على الانتفاضة الشعبية الواسعة عام ٢٠١١. واستخدم شعار الحرب ضد الإرهاب غلالة من أجل إلغاء الحياة السياسية والقانونية، وإخضاع النقابات والمجتمع المدني كلياً ومباشرة لسيطرة الأجهزة الأمنية. وفيما وراء ذلك استغلال

---

(٧) في يوم السبت ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، قامت مجموعة من منظمة الطليعة المقاتلة بمذبحة طائفية بشعة في مدرسة المدفعية الواقعة في منطقة الراموسة في مدينة حلب السورية، وأسفرت عن مقتل ٥٠ إلى ٨٢ طالباً من طلاب المدرسة، معظمهم من الطائفة العلوية، وجُرح نحو ٥٤ طالباً حسب الرواية الرسمية، ووفقاً لرواية الطليعة المقاتلة التي ذكرها أبو مصعب السوري «عمر عبد الحكيم» في كتابه **الثورة الإسلامية الجهادية في سوريا**، قُتِل في المذبحة نحو ٢٥٠ طالباً. ونفت حركة الإخوان المسلمين علمها بالأمر، واعتبرت عناصر الطليعة المقاتلة عناصر منشقة عنها، لكنها تحت ضغط قواعدها اضطرت بعد فترة إلى الالتحاق بالمنشقين، وتبنت فكرة «الثورة الإسلامية»، قبل أن تتراجع عنها في مرحلة لاحقة.

جريمة مجموعة «الطليعة المقاتلة» لاختلاق بعبع داخلي من جماعة الإخوان المسلمين يبرر، من خلال معركة استئصاله التي لا تنتهي، استئصال الحياة السياسية والمدنية برمتها، ومنح نفسه وأجهزته الحق في استباحة المجتمع السوري وملاحقة الأفراد واتهامهم وابتزازهم من دون رادع ولا إمكانية للمساءلة(٨).

كان لقانون ٤٩ الذي يُدين بحكم الإعدام أي فرد لمجرد انتمائه إلى جماعة الإخوان، والمرسوم الذي واكبه بحماية رجال المخابرات من أي مساءلة أو محاسبة أمام القضاء، وقصر مساءلتهم على رؤسائهم، «الفضل» الأكبر في تكريس سلطات أجهزة الأمن وإشرافها على جميع مؤسسات الدولة القضائية والتشريعية والاقتصادية والثقافية في البلاد، بما فيها الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني. وهي تخضع مباشرة لرئيس الجمهورية وتشكل أذرعه التنفيذية(٩).

كانت مجزرة حماة تمريناً أولياً على حرب الإبادة التي أعقبت الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١، زج فيها النظام ميليشياته الخاصة الأفضل تسليحاً، واتبع فيها تكتيك الحرب الشاملة لتدمير الحاضنة الشعبية للضغط على المتمردين، وكانت نتيجتها إراقة دماء ما يتراوح بين ٢٠ و٤٠ ألف مدني وتشريد مئة ألف

---

(٨) تكاد تكتيكات النظام عام ٢٠١١ تعيد خطوة بخطوة تلك التكتيكات التي اتبعها في انتفاضة ١٩٨٠؛ فكما اعترف ببعض الأخطاء، وفتح حواراً مع المثقفين قاده في ذلك الوقت محمود الأيوبي رئيس الوزراء الأسبق، عقد لمرة واحدة فقط، حصل حوار في فندق صحارى عام ٢٠١١ بقيادة نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع، وعقد لمرة واحدة أيضاً، ثم وُضِع الشرع تحت الإقامة الجبرية، ثم بعد ذلك بدأ بترتيب الرد المسلح والصاعق على المحتجين. وفي كلتا الحالتين كان الهدف كسب الوقت وترتيب أوراق الحرب لسحق الحركة وتنفيس الاحتقان المختمر في أوساط النخبة المثقفة والسياسية والطبقة الوسطى وترويعها، بإراقة أكبر قدر ممكن من الدماء، وأخذ المدنيين بجريرة الإرهابيين، الذين غالباً ما تم استخدامهم غلالة لتنفيذ أغراض السلطة الخاصة. وكان محمود الأيوبي (١٩٣٢ ـ ٢٠١٣) قد شغل منصب نائب لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ـ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٧٦ ـ ونائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، ووزير التربية، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث، وعضو القيادة القومية حتى وفاته.

(٩) بحسب المادة ١٦ من قانون «استحداث إدارة أمن الدولة»، الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤ تاريخ ١٥/١/١٩٦٩، «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة إليهم، أو في معرض قيامهم بها، إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير». ولا تزال هذه القوانين سارية إلى اليوم. أما القانون رقم ٤٩ الذي صدر عام ١٩٨٠ فيقضي بإعدام كل من يثبت انتماؤه إلى تنظيم الإخوان المسلمين.

من سكان المدينة وتدمير ما يعادل ٣٠ في المئة من عمرانها[١٠].

بحسمه «معركة» حماة، آذار/مارس ١٩٨٢، كان النظام قد اجتث الحياة السياسية والفكرية السورية من الجذور، وأحل محلها قيادة الأجهزة الأمنية التي تملي على الجميع، أفراداً وجماعات، ما ينبغي أن يؤمنوا به ولا يؤمنوا، وما يفيدهم التفكير فيه وما لا يفيد، والطريقة التي ينبغي لهم أن يسلكوها لنيل رضى النظام والحفاظ على حياتهم وبعض مصالحهم: الخضوع المطلق، والتعبير الدائم عن الشكر والامتنان لـ«سيد الوطن»، وعدم التردد في تأكيد الولاء والانتماء إلى الرئيس وحكمه ونظامه؛ فكل ما يحصل عليه الفرد أو يحوزه، بما في ذلك وجوده، هو منة أو مكرمة من الرئيس وثمرة فضله وإحسانه. بما يعني أنه لا مكان للحياد، فإما أن يكون المرء مع النظام وتابعاً له وإما أن يُحسب على المعارضة، ومن ضمن ما تعنيه المعارضة التمرد والتآمر ضد القيادة الوطنية ووهْن عزيمة الأمة، والانتماء إلى الإخوان المسلمين.

امتلكت المخابرات السلطة الكاملة في المجتمع، فصارت المعنية الأولى بتقرير مصيره وترتيب شؤونه، نيابة عن الرئيس وحزبه، ولها وحدها الحق في تعيين مجالس إدارة النقابات المهنية وحلها، وإعطاء رخص تأسيس أي مشروع تجاري أو اقتصادي من فتح بقالية أو دكان أو استخراج رخصة سياقة أو أي نشاط من بين أكثر من مئتي حرفة ووظيفة، كما أظهر ذلك فيما بعد إعفاء بشار الأسد، على سبيل تحرير الاقتصاد، نحو ١٦٠ مهنة من شرط موافقة الأجهزة الأمنية. لم تعد هناك مهنة أو نشاط فردي أو جماعي خارج نطاق مراقبة الأجهزة الأمنية وتوجيهاتها، وفي مقدمة ذلك، كما هو منتظر، المؤسسات الثقافية والجمعيات الرياضية والمدنية بأكملها، ولكن بشكل أكبر المؤسسات الدينية وهيئاتها. باختصار، صارت المخابرات المتعددة الفروع والرؤوس والمهام، هي الحزب والدولة والمجتمع والإدارة والاقتصاد، أما السياسة وتوابعها من الأحزاب والمنظمات فقد كانت قد

(١٠) قاد الحملة العسكرية شقيق الرئيس رفعت الأسد منذ يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ في الساعة الثانية صباحاً، واستمرت ٢٧ يوماً، تم خلالها تطويق المدينة، وتجويع سكانها، وقصف البلدة القديمة فيها، ما أدى إلى تدمير معالمها، بما في ذلك الكنائس والمساجد، وحُوِّلت الأرض فيما بعد إلى حدائق وفنادق.

أُلغيت تماماً منذ إعلان قانون الطوارئ والأحكام العرفية عام ١٩٦٢ والتمديد الدائم للعمل به. وللتعويض عن كل ذلك، عن الحريات والحقوق والأحزاب والنقابات والقضاء المستقل والعدالة والقانون، أعلن الرئيس «الأب القائد» عن إنشاء مئات مدارس تحفيظ القرآن، التي أوكل أمر الإشراف عليها إلى رجل الدين الشهير محمد سعيد رمضان البوطي(١١).

خمدت الحياة السياسية والثقافية تماماً في الداخل بعد هذه الأحداث، وانتقل بعض النشاط المعارض إلى بلدان الاغتراب، ومنها فرنسا. وكان قد تجمع في باريس مجموعة من مناضلي الأحزاب التي كانت قيد الملاحقة وزُجَّ بمعظم أعضائها في السجون، تعرفت من بينهم إلى ناشطِين في الحزب الشيوعي «المكتب السياسي» وبعض ناشطي رابطة العمل الشيوعي الذين انضموا إلى عناصر الإخوان المسلمين والبعثيين الجديديين الموجودين من قبل. وكان تشكيل «التحالف الوطني من أجل تحرير سورية» أول تعبير عن التحالف الجديد، الذي سيستمر حتى ثورة آذار/مارس الشعبية في ٢٠١١، بين الإخوان المسلمين وما سيشكل فيما بعد أحزاب إعلان دمشق، في مواجهة تحالفات يسارية قومية أو ماركسية بقيت مخلصة لعدائها للإخوان من منظمة العمل الشيوعي إلى البعث القيادة القطْرية السابقة(١٢).

وعلى الرغم من أنني لم أشارك في التحالف الوطني، إلا أن الكثير من

(١١) وقد بقي الشيخ البوطي لهذا السبب أو غيره مخلصاً للأب الأسد والابن حتى وفاته غيلةً من قِبل أجهزة الأمن ذاتها، في العام الخامس للثورة، وهو يقيم صلاته في أحد مساجد العاصمة، وعلى الأغلب لتردده في الاستمرار في تنفيذ الأوامر التي كانت توجهها إليه لتبرير القتل الجماعي والعنف المنفلت ضد المعارضين وناشطي الثورة. والشيخ البوطي هو نفسه الذي وصفني، عندما اخترت لأكون رئيس المجلس الوطني، بالخائن والعميل والملحد الذي يحرم شرعاً اتباعه والإنصات إليه.

(١٢) كان الحزب الشيوعي «المكتب السياسي» من القوى القليلة التي شاركت إلى جانب الإخوان المسلمين في مظاهرات سلمية بحلب، بقيادة عمر قشاش عضو المكتب السياسي للفصيل، في إطار حركة الاحتجاج الواسعة التي شاركت فيها النقابات عام ١٩٧٩ وغيرها وشرائح مختلفة من المجتمع لإلغاء العمل بقانون الطوارئ وعودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد. وعنى هذا الموقف في ذلك الوقت كسر الحظر المفروض على الإخوان المسلمين المخوَّنين من قِبل النظام، وإخراج القوى التقدمية من موقف المعارضة الثابتة والساكنة للنظام. وقد رد النظام على ذلك بإخراج المكتب السياسي من دائرة القوى التي يصفها بالوطنية وباتهامه بالعمالة والخيانة واستفراده بحملة اعتقالات واسعة شملت معظم قياداته، ومنهم رياض الترك الذي أمضى ثمانية عشر عاماً في السجن، منها سبعة عشر عاماً في زنزانة منفردة، وكذلك عمر قشاش وفايز الفواز وغيرهم من قيادات الحزب.

قادته سعوا إلى التواصل معي. وقد عرفت منهم المحامي الشيوعي أحمد محفل، وهو رجل شهم، وشجاع، ومحدّث لطيف وكريم النفس، لكن مع نعرة عنجهية مفرطة، وقد مثّل الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي (هو انشقاق عن الحزب الشيوعي قامت به أغلبية أعضاء مكتبه السياسي فسمي الحزيب الشيوعي ـ المكتب السياسي) الذي يترأسه رياض الترك الذي كان نزيل السجون السورية في ذلك الوقت. كما عرفت من خلاله عدنان سعد الدين، القيادي الإخواني، والذي حدثني في بعض لقاءاته عن إعداد التحالف للنضال الشعبي المسلح من أجل الإطاحة بالنظام. واختلفت معه على ذلك، وانقطع الاتصال معه فيما بعد. وأعتقد أن التحالف التاريخي بين المكتب السياسي والإخوان المسلمين يرجع إلى تلك الفترة التي أعقبت سحق قوات سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد «ثورة» الإخوان، وانتفاضة النقابات الحرة، والتي انتهت بوضع أعضاء التنظيمين الإسلامي والشيوعي وتعايشهما لسنوات، وأحياناً لعقود، معاً في السجون السورية(١٣).

وقد فشل «التحالف الوطني لتحرير سورية»، الذي كان يتلقى دعماً علنياً من نظام صدام حسين في العراق، في أن يخترق حصون الأسد الأمنية التي أحاط بها المجتمع السوري. ووضع اندلاع حرب الخليج الأولى مع الهجوم العراقي على إيران عام ١٩٩٠ وما تلاها، وانشغال العراق بنفسه ثم دخوله في معاركه الثانية مع محيطه الخليجي، نهايةً غير معلنة له. وقد فقدت المعارضة السورية بتفاقم أزمة العراق ونظام صدام حسين سنداً قوياً «معنوياً واستراتيجياً ومادياً معاً. وأصبح بإمكان الأسد أن يبسط سلطته الأبوية الشاملة على السوريين من دون أن يخشى أي فعل أو رد فعل يعكر صفو حكمه أو يجرؤ على التساؤل عن فحوى سياساته.

بعد أن نجح النظام الأمني السوري في إلغاء أي حياة سياسية أو قانونية في سورية منذ نهاية الثمانينيات، متخذاً من الأحداث الدموية التي رافقت انتفاضة النقابات المهنية، ثم ما سمي بالثورة الإسلامية ومصيرها المأسوي،

---

(١٣) انظر نسخة من مقالي:
Burhan Ghalioun, "La Syrie de la guerre civile," *Peuples Méditerranéens* (Paris) (12 juillet 1980),
وفي الموقع الرسمي:
<http://burhanghalioun.net>.

ذريعةً، أعطاه انهيار خصمه وغريمه النظام العراقي البعثي في بغداد الشعورَ بأنه امتلك ساحة العمل العربي بأكملها، وصار بإمكانه أن يحول سورية، من دون خشية من شيء، إلى مملكة وراثية له ولأبنائه. وبالفعل شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي استسلاماً كاملاً للمجتمع السوري، السياسي والمدني معاً، وتفويضاً مطلقاً للأسد في شأن سورية والسوريين، وما يتعلق بحياة أي واحد منهم، ومصالحه ومستقبل أولاده. تحول الأسد من رئيس قاسٍ وظالم وهمجي، كما ظهر وأراد أن يؤكد هو ذاته هذه الصورة في نهاية السبعينيات، إلى أبٍ وقائدٍ وسيدٍ وربٍّ مقدَّسٍ ومهابٍ معاً، بل إلى مخلّص، وأصبح السوريون يدعون الله أن يمد بحياته ويعتقدون أن غيابه سوف يفقد البلاد الحكمة والحنكة التي تميز بهما وحمتا سورية من أعدائها وغرمائها المتكالبين عليها، وأن غيابه سوف يشكل كارثة للبلاد والشعب. وعلى هذا الشعور سوف يبني أعمدة النظام، والمستفيدون الرئيسيون منه حججَهم، من أجل الحفاظ على السلطة إرثاً عائلياً في أسرته، والذهاب إلى إحلال الابن الأصغر بشار محلَّ باسل الذي كانت تجري تهيئته لقيادة النظام قبل موته، كما لو كانت وراثة الدولة قد أصبحت بديهة لا تستحق النقاش ولا المساءلة.

في منتصف التسعينيات، مع ازدياد شعور رجال النظام وأركان أمنه بالاستقرار، بل الموت السياسي الكامل للمجتمع، والطمأنينة التي بعثها تخبط خصومهم، والانفتاح الدولي المتزايد عليهم، وسعي الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب وشرق المتوسط، أراد نظام الأسد على ما يبدو أن يُظهر انفتاحاً سياسياً يكمل ما أظهره من انفتاح اقتصادي بإصداره في مطلع العقد القانون ١٠، الذي فتح سوق الاستثمار للقطاع الخاص بعد حقبة طويلة من تأميم الحياة الاقتصادية وحصرها بالدولة والحزب. وفي هذا السياق فوجئتُ بمبادرة سفير سورية في عمان إلى تحيتي وتشجيعي على العودة. وكانت وفاة والدي مناسبة لي لرؤية العائلة واستعادة علاقتي بسورية بعد ٢٦ سنة من الغياب(١٤).

(١٤) حدث في منتصف التسعينيات أنني كنت مدعواً من قِبل جامعة مسقط لإلقاء محاضرات =

منذ عام ١٩٩٦ صرت أتردد على سورية مرات عديدة وأقضي فيها عطلتي الصيفية. ونشرت بهذه المناسبة كتابين في سلسلة حوارات صدرا عن دار الفكر المعاصر: **النظام السياسي في الإسلام**، بالاشتراك مع سليم العوا، والثاني **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** مع سمير أمين. كما بدأت أستعيد علاقاتي برجالات المعارضة وتنظيماتها. ومن بين من ربطتني بهم علاقات مودة وناقشت معهم أوضاع المعارضة والبلاد في تلك الزيارات الدكتور جمال الأتاسي ورياض الترك، وفيما بعد هيثم المالح وحسن عبد العظيم وعارف دليلة وصادق جلال العظم وحبيب عيسى وميشيل كيلو ورياض سيف وشباب كثيرون من منظمات مختلفة سيكون لهم دور في «ربيع دمشق» ثم في انتفاضة آذار/مارس والثورة التي نبعت منها. وكان أهم ما تداولت فيه مع جمال الأتاسي الانتقال من حالة السرية التي تعيشها المعارضة منذ عقود إلى حالة العلنية، بشكل تدريجي. وقد شجعتهم على اتخاذ هذه الخطوة ووضع النظام أمام الأمر الواقع، وهو وجود معارضة اعتاد أن ينكر وجودها. هكذا كنا نناقش، قادة سياسيين وفكريين، في أواخر القرن العشرين، فيما إذا كان بإمكاننا إصدار بيان علني، بتوقيعنا، للتعبير عن موقف سياسي، أم الاستمرار في الصمت خوفاً من الاعتقالات والمكوث سنواتٍ في سجون مظلمة من دون زيارة ولا محاكمة. هذا كان مناخ العمل السياسي في سورية في ذلك الوقت(١٥).

= والمشاركة في بعض الندوات. وبعد خروجي من إحداها مدّ إلي رجلٌ يده للمصافحة وقال: أنا السكرتير الأول للسفارة السورية في مسقط، يريد السفير أن يسلم عليك. وقبل أن ألفظ كلمة واحدة مدّ السفير يده مصافحاً وقال: أنا رياض نعسان آغا، وبودي الحديث معك إذا لم يكن لديك مانع. قلت: هذا يدهشني، لقد تعودت أن أرى الأمن السوري ورائي في تنقلاتي العلمية وتدخلاته لدى سلطات البلدان التي أزورها كي يمنعوني من الدخول إلى بلادهم والحديث فيها، واتهامه لي بالإرهاب. لا تؤاخذني إذا قلت لك إن سلامك يفاجئني. أجاب مباشرة، وهو المتحدث البارع: أنت تعرف أن الناس ليست مثل بعضها، وأنا أكلمك وأعرف من أنت وأحترم عملك وجهدك، هل تقبل دعوتي للقاء على العشاء؟ وقبلت. قلت لعلّي أفهم شيئاً مما يجري داخل أوساط السلطة نفسها. وبالفعل ذهبت إلى العشاء بعد أن أخبرت زملائي اللبنانيين المشاركين في الندوة بمكان وجودي، وقررت أن لا آكل شيئاً. وفهمت من السفير أنه يقترح هو على النظام سياسة جديدة تجاه المثقفين، خاصة المقيمين في الخارج، وأن هناك سياسة انفتاح جديدة، وأن سورية تحتاج إلى جهود كل أبنائها. شكرته وقلت كل ما لدي عن سلوك النظام وأنني بانتظار أن تتجسد الأفكار في الواقع وسورية بلدي.

(١٥) مما أذكره في أول زيارة لي عام ١٩٩٦ دعوتي من قِبل بعض المثقفين إلى لقاء في =

بعد أشهر من نقل السلطة إلى بشار الأسد بتعديل دستوري يتناسب مع عمره ومقامه، في أقل من نصف ساعة، وصل من دمشق صديقي المخرج طيب الذكر عمر أميرلاي، وكان مثالاً للصدق ونبالة الفكر والالتزام، ومعه نصٌّ من عدة أسطر يطالب فيه مثقفون سوريون برفع حالة الطوارئ المستمرة منذ ٣٨ عاماً، والإفراج عن المعتقلين. كان هذا يبدو مطلباً هائلاً في حسابات السياسة التي فرضها الأسد في ذلك الوقت. قلت لعمر: هذا لا يكفي، بشار لا يزال ضعيفاً الآن، لم يوطد بعد أركان سلطته، وعلينا أن

= رابطة الخريجين الجامعيين في مدينة حمص، قيل لي إنهم يتابعون أعمالي ويريدون أن يتعرفوا إلي. ترددت قبل الإجابة، لأنني لم أشأ أن أدخل في صدام مع النظام في أول زيارة لي بعد ربع قرن، فأصر الزميل، وأكد لي أن جميع أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية وافقوا على ذلك. فقلت: إذاً نلتقي على فنجان قهوة مع مجموعة صغيرة من الأصدقاء للتعارف فحسب. ووعدني أن لا يعلن عن اللقاء وأن يرسل الدعوات شخصياً لما لا يزيد عن خمسة عشر شخصاً. في مساء اليوم الموعود رافقني نجاتي طيارة إلى مقر الجمعية، وكان بانتظارنا بعض أعضاء مكتب الجمعية التنفيذي. لكن منذ دخولي المقر فوجئت بعدد الحضور، وكان قد تجاوز الستين شخصاً، ولا يزال هناك أناس يتوافدون. فقلت اتفقنا على عدد محدود للتعارف لا لإلقاء محاضرة. فأكد لي أنه عمل تماماً بتوصياتي لكن الناس فيما بينهم هتفوا لبعضهم، وأنه هو نفسه تفاجأ بما حصل. قلت: لا بأس سأتدبر الأمر، لكن في اعتقادي لن يمر الأمر بسلام. وطلبت مائدة وجلست أمام الحضور، فتقصدت تجنب أي كلام في السياسة، وتحدثت عن ذكرياتي في مدينتي وانطباعاتي عنها ومشاعري بعد انقطاعي عقوداً عنها في المهجر. وكان حديثاً ذا طابع إنساني محض. وفوجئت أن الحضور، الذي تجاوز السبعين شخصاً، لعبوا لعبتي، فلم يتجاوزوا حدود المسموح به أبداً، ولم يوجه لي أي سؤال يتعلق بمواقفي السياسية. وانتهى اللقاء، وودّعني الحاضرون بحرارة أشعرتني بسعادة غامرة، لكنني لم أكن مطمئناً أبداً.

في صباح اليوم التالي هتف لي صاحب الدعوة وسألني إذا كان من الممكن أن نلتقي، وأخبرني في اللقاء أن جهاز الأمن استدعى منذ الصباح أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية، وجميعهم أعضاء في حزب البعث الحاكم، وأعلن حلّه وتعيين مكتب تنفيذي آخر محله، قائلاً: نحن لم نسمح بتأسيس الجمعية لتقوموا بالدعاية لبرهان غليون. قال محدّثي: قلت لضابط الأمن أنتم الذين سمحتم لغليون بالدخول لا نحن. فأجابني: نعم لكن ليس من أجل أن تساعدوه على نشر أفكاره. وبعد ذلك استدعانا المحافظ وسلمنا ورقة تحدد شروط الندوات أو المحاضرات. وأخرج من جيبه منشوراً وقدمه لي. أهم ما ورد في المنشور الموقَّع من قِبل محافظ مدينة حمص أن على أي طرف يريد دعوة محاضر أن يعلِم المخابرات ويقدم نسخة مكتوبة من المحاضرة قبل ١٥ يوماً وينتظر موافقتها. ولا يحق للمحاضر بعد موافقة الأمن أن يضيف أي كلمة على النص المقدّم للمخابرات، كما لا يحق له أن يجيب من خارج النص المكتوب مهما كان السؤال، عليه أن يجيب بقراءة فقرة من النص. أي إضافة على ذلك تعتبر انتهاكاً للقانون. واحتفظت بنسخة من المنشور في أرشيفي، لكن للأسف ليس من الممكن مراجعته الآن.

نضعه منذ البداية أمام مطالب الشعب الحقيقية، ونناضل تحت سقفها، حتى لو كنّا نعرف أننا لن نتقدم كثيراً في تحقيقها، لكن سنجبر النظام الجديد أن يأخذ علماً بنوعية المطالب المطروحة منذ أشهره الأولى قبل أن يتمكن ويمكّن سلطته، ويفرض سيطرته، ويعتقد أن بإمكانه أن يستعيد سياسات والده. قال: معك حق، لكنّ كثيرين كانوا وراء النص الأول، وليس من المؤكد أن يوافقوا على رفع سقف المطالب. قلت: شاورهم. واقترحت النص المطلوب ووافق عليه وعرضه على روّاده وقبلوا، فكان بيان ٩٩ الذي تجرأ فيه بعد عقود مثقفون أحرار عاشوا سنوات الرعب وسحق السياسة كمفهوم وممارسة على أن يتحدثوا بصوت واحد، وعلناً، عن حقهم وحق السوريين في حياة سياسية وحقوق دستورية. كان هذا البيان الذي لم يتجاوز نصف صفحة إشارة الانطلاق لربيع دمشق.

أطلق السوريون ربيع دمشق على ذلك الفصل الجميل الذي أعقب صدور بيان ٩٩، والذي تميز بانتشار روح أصيلة وحرة عند نخبةٍ شعرت بأن ضعف شرعية السلطة الجديدة، التي جاءت بانقلاب على الدستور المفروض بالقوة أصلاً، يقدم إليها فرصة نادرة للضغط على النظام، وإجباره على تعديل سياساته وتغيير علاقته مع شعبه. واتخذ التعبير عن إرادة التحرر، والخروج من عباءة النظام الأبوي والأوتوقراطي القاسي والخانق معاً، صورة الانتشار السريع للمنتديات الفكرية والندوات والمحاضرات واللقاءات بين مثقفي وجمهور المعارضة الذي حوله العنف إلى ظله، بعد عقود طويلة من الإعدام السياسي في سجون هي أقرب، وأحياناً أسوأ من القبور. وقد اشتعلت أذهان المثقفين ذكاء، وأظهروا حيوية نادرة، واستعادت الخطابة التي غابت عن الساحة تماماً مكانها. لقد تحولت سورية بأكملها إلى ساحة عامة للنقاش والمداولة وبلورة الأفكار والمقترحات والمطالب والتعبير الحر والجريء والصافي عنها. لم تبقَ بلدة ولا حي من دون أن يتنادى مثقفوه لإنشاء منتدى ودعوة المثقفين لإحياء النقاش السياسي فيه. كانت تلك من دون شك لحظة ولادة السياسة بعد موتها الطويل في سورية الجديدة، سورية ما بعد الأسد، على الرغم من أنها لا تزال بين براثنه وقيوده. سورية الجديدة كانت مجموعة من الناشطين المستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل أن يستعيدوا إنسانيتهم ويعيدوا معنى الإنسانية لمجتمعهم الذي حرم من الحرية ومعنى القانون

والحقوق الإنسانية عقوداً طويلة، تارة باسم الاشتراكية، وأخرى باسم النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وثالثة باسم حماية الشعب من التطرف والإرهاب.

كانت هذه بالنسبة إليّ فرصة لعودتي إلى سورية بالفعل وليس بالفكر فحسب، على الرغم من أنني بقيت أتابع دروسي في الجامعة في باريس. أصبحت أعيش بوتيرة الحركة التحررية السورية وأنبض بقلبها. وقد تعرفت بمناسبة ربيع دمشق إلى جيل جديد من ناشطي السياسة والمثقفين أيضاً، وشاركت في لقاءات وأحييت نقاشات في مدن سورية عديدة وحاورت سوريين نهمين للفهم والمعرفة والحرية والمشاركة بعد موت طويل. لقد أصبحت سورية خلية نقاش سياسي واحدة، كما لو أن المجتمع السوري قد وُلد من جديد أو اكتشف ذاته كمجتمع سياسي فور موت الأسد الأب الذي أسدل على البلاد غلالة سوداء من اليأس والموت والاستسلام والتسليم بالقدر والقنوط من التغيير.

لم يقتصر ربيع دمشق على المنتديات والندوات الفكرية والسياسية، ولكنه كان مناسبة لاكتشاف السوريين ثقافة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتكوين الجمعيات ومشاريع الأحزاب، وكسر جدران العزلة الأبدية التي نجح الأسد الأب في فرضها على المجتمع، والنظر خارج الأسوار، وملاقاة العالم الحديث والتفاعل معه فكرياً وإنسانياً.

وما كان يمكن لمثل هذا الإحياء السياسي السوري أن يمر بوجود نظام قام على تأطير الأفراد في كل مناحي وجودهم الفكري والمهني والاجتماعي، وإحصاء أنفاسهم عليهم، نظام فصامي يخشى من خياله، ويشك في أي تجمّع، حتى لو تعلق الأمر بجِنازة لتشييع ميت إلى قبره. فأعلن في أقل من شهرين من انطلاقها وقف جميع النشاطات الفكرية وإغلاق جميع المنتديات. وكان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام قد ألقى في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ من على مدرج جامعة دمشق محاضرة شنّ فيها هجوماً عنيفاً على ربيع دمشق والديمقراطية، وهدد فيها بأن النظام لن يسمح بجزأرة سورية، واتهم المنادين بإعادة الحريات واحترام القانون وإزالة المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث الحاكم هو القائد

للدولة والمجتمع، وهو المسؤول عن إنشاء طبقة من الانتهازيين الذين يتنافسون على إرضاء الحاكم الفرد والسلطة الأمنية ويزحفون بين أقدامها لقاء منافع وامتيازات عينية، بأنهم إما أغبياء أو عملاء لإسرائيل والاستعمار الجديد.

وبالفعل تم إغلاق جميع المنتديات، باستثناء منتدى جمال الأتاسي الذي كانت تشرف عليه سهير الأتاسي، والمحسوب على تكتل التجمع الوطني الديمقراطي. وكان ذلك، على الأغلب، مكافأة لرئيس التكتل حسن عبد العظيم الذي عُرِف بموقفه المتردد تجاه النظام وتمسكه بوسائل الحوار وحدها.

في صيف عام ٢٠٠١ عدت إلى سورية لقضاء العطلة الصيفية، وتداولت مع ناشطين عديدين من ربيع دمشق في ما حصل. ومن بين ما قلته لرياض سيف، رئيس منتدى الحوار الوطني: لقد جبنتم، وأخطأتم بانصياعكم لقرار النظام بإغلاق المنتديات وكأنه أمر شرعي ومفروغ منه، كان عليكم أن تقاوموا. قال: كانوا سيغلقونها بالقوة على أية حال، ثم إن عبد الحليم خدام وعدني بأنهم في صدد مناقشة قانون جديد يسمح بترخيص المنتديات. قلت: هل فعلوا؟ قال: لا. قلت: إذاً خدعوكم، لو كنت مكانكم لما نفذت القرار، وتركتهم يأتون بأنفسهم لإغلاقها وختمها بالشمع الأحمر إذا أرادوا، وكلما سنحت الفرصة نعيد افتتاحها لنظهر إصرارنا على تحقيق أهدافنا، وإلا لن نتقدم أبداً. لم يفكر كثيراً، وسألني، كما لو كان ينتظر هذه الفرصة بفارغ الصبر لتصحيح خطئه: أنا مستعد للمخاطرة بإعادة فتح المنتدى إذا قبلت بأن تلقي أنت أول محاضرة فيه. قلت: أنا مستعد، لكنني سأضطر إلى العودة إلى باريس لاستقبال الطلبة وتعريفهم بالبرنامج الدراسي في الأسبوع الأول، وأعود في بداية أيلول/سبتمبر، وهذا ما حصل.

كان المنتدى قد أعلن عن المحاضرة في ٥ أيلول/سبتمبر في الساعة السادسة مررت على رياض في مكتبه القريب من فندق سميراميس، وذهبنا معاً إلى المنتدى الذي كان يعقد جلساته في منزله في ضاحية صحنايا. وصلنا حوالى الساعة السابعة، وكان الجمهور في كل مكان، في الحديقة

الخارجية، وعلى الدرج، وفي القاعة الرئيسية وشرفاتها، كما في خلية نحل. شققنا طريقنا بصعوبة لنصل إلى المنصة داخل القاعة الكبيرة، وقلت لرياض: أعتقد أن بإمكاننا أن نبدأ منذ الآن ولا حاجة إلى انتظار نصف ساعة إضافية، وعلى كل حال لم يعد هناك أماكن للقادمين الجدد، فقدّمني رياض ثم أخذت الكلمة. وقبل أن أبدأ خرج من بين جمهور الحاضرين شابٌّ أشار إلى حقيبة صغيرة يحملها قائلاً: تكلم كما تشاء دكتور، ولا تخشَ شيئاً، لقد أتينا إلى هنا ومعنا ثياب السجن.

كانت هذه المداخلة السريعة كافية لإشعال حماسة المشاركين الكثر بمقدار ما عكست الروح المعنوية وإرادة العمل والكفاح التي بدأت تنتشر في أوساط النخبة الشابة المعارضة الجديدة. وكان الحضور يعرفون أن إعادة فتح منتدى الحوار الوطني تشكل بحد ذاتها تحدياً فعلياً للنظام، ويعرفون ثمن ذلك التحدي، وعلى استعداد لدفعه عند اللزوم. وربما كانت تلك الندوة أحد إرهاصات الثورة القادمة لما شهدته من توتر عالٍ، وما عكسته من صراع عنيف متنامٍ بين رجال السلطة، ممثلين بعناصر أجهزة الأمن الذين حشدوا كل قوتهم لتفجّير اللقاء، والناشطين المتحمسين الذين بدوا وكأنهم اكتشفوا طريقهم، طريق الخروج من الصمت، ورفض الاستكانة، وقبول التحدي والمقاومة. كان اللقاء تجسيداً لإحدى لحظات الحقيقة التي يتجلى فيها الصراع عارياً ومن دون أي مجال للتسوية أو المساومة من قبل طرف أو آخر.

كان رجال الأمن، الذين احتلوا مسبقاً الصفوف الأمامية، وأعتقد أن عددهم لم يكن يقل عن خمسين نفراً، لا يتركون فرصةً لتوتير الجو والدفع نحو العنف إلّا انتهزوها، لتبرير إغلاق المنتدى الذي يعني نجاح كسر إرادة الحظر التي فرضها النظام. وكما كانت تقتضيه من هدوء وصبر ومصانعة مراوغة وحش بدائي، وجدت نفسي في إحدى اللحظات العصيبة أتوجه إليهم قائلاً: لا تثوروا جميعكم دفعة واحدة أمام أي فكرة لا تروقكم، لأنكم تكشفون في ذلك للناس عن هويتكم، وتظهرون كما لو كنتم فعلاً تابعين للأجهزة الأمنية، فمن مصلحتكم أن تتدخلوا فرداً فرداً. زعزعت هذه الجملة استقرارهم، بمقدار ما عرّت خطتهم، فليس لحضورهم وظيفة أخرى سوى تخريب اللقاء، وليس لدى أي فرد منهم ما يمكن أن يقدّمه للتدخل في النقاش. ومع ذلك كاد الاقتتال يندلع أكثر من مرة بين رجال الأمن المحتشدين

في الصفوف الأمامية من حول مائدة النقاش، وبعض الناشطين المتحمسين الذين لم يوفروا عليهم استفزازهم، وكان علي أنا شخصياً أن أبذل جهوداً كبيرة مستمرة إلى جانب قيادة النقاش لضبط الوضع والتهدئة، ساعدني عليه فرادة اللحظة والاحترام والنفوذ المعنوي الذي فرضه موقفي على الجميع.

كان عنوان محاضرتي «مستقبل الإصلاح والتغيير الديمقراطي في سورية: نحو عقد وطني جديد»، والتي جاءت في ما يشبه محاولة لبلورة أجندة للعمل الديمقراطي السوري للسنوات القادمة(١٦). وما إن انتهيت حتى بدأت المناقشات، التي كانت في معظمها على شكل مواقف وانتقادات للنظام وتأكيد التصميم على التحدي والمقاومة. وحاولت في مداخلتي الختامية الرد على الأسئلة والتساؤلات حول المستقبل وبلورة خلاصات ومنهج العمل لمتابعة المسيرة الديمقراطية. كانت من دون شك ندوة يؤرَّخ لها، تمثّل لحظة قوية وربما لحظة الذروة في مسار ندوات ومحاضرات ربيع دمشق الفكرية السياسية، وفي الوقت نفسه خاتمتها الدرامية. وقد دام اللقاء خمس ساعات متواصلة، ولم يخرج الجمهور من القاعة إلا بسبب مواعيد الحافلات وانقطاع المواصلات العمومية التي تتوقف عادةً في مثل هذه الساعة(١٧).

رفع الحشد، الذي حصل بمناسبة المحاضرة، وقُدّر بأكثر من سبعمئة شخص من معارضة النظام، معنويات قادة المنتدى والناشطين جميعاً، بشكلٍ لم ترَه البلاد منذ عقود. وقد عبّرت النقاشات، التي استمرت بعد الثانية عشرة ليلاً حتى الصباح، على نطاقٍ ضيّقٍ جمع مجلس إدارة المنتدى وبعض الشخصيات المقربة، عن الحماس الذي أثاره اكتشاف جمهور المعارضة قوته وامتحانه إرادته، والآمال التي انتعشت بمتابعة المسيرة والتخطيط لخطوات أخرى لكسب معركة فرض المعارضة الديمقراطية نفسها والاعتراف بشرعية وجودها. وقد شعرت بأن من واجبي أن أنبه أولئك الذين أخذتهم الحماسة،

---

(١٦) النص الكامل للمحاضرة في موقعي الرسمي:
<http://burhanghalioun.net>.

(١٧) انظر تغطية للمحاضرة والمبادرة التي أطلقتها ودّعت فيها رئيس الجمهورية إلى تحمّل مسؤولياته والاعلان عن عقد وطني جديد وتكليف الحكومة بتنظيم حوار وطني يفضي إلى إنتخابات حرة تنجم عنها جمعية تأسيسية خلال فترة سنة أو سنتين. صحيفة **الحياة**، ٧/ ٩/ ٢٠٠١، ورضوان زيادة، محرر، **ربيع دمشق** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

وتناولوا مسؤولين بأسمائهم بكلمات نابية، إلى أن يخففوا من غلوائهم، ويضبطوا مفرداتهم حتى لا يثيروا غضب خصومهم، وحتى يبقى لدينا هامش الاستمرار في بناء حركة ديمقراطية قوية تدريجاً. وما كان لدي شك أننا كنا تحت تنصت الأجهزة، وقد وصلني فيما بعد أن كبار المسؤولين السياسيين كانوا يتابعون نقاشاتنا مباشرة، وأن ما حصل في تلك الليلة ما كان يمكن أن يمر من دون رد فعل قوي من جانب السلطة.

ما كاد المشاركون في الاجتماع الأخير يغادرون ضاحية صحنايا إلى منازلهم حتى كان رجال الأمن في استقبالهم. فمنذ الصباح الباكر أُلقي القبض على بعض أعضاء مجلس إدارة المنتدى، ومنهم النائب رياض سيف، وأودعوا السجن، واستُكملت الاعتقالات في اليوم التالي، وأُلحقت بالجميع تهمٌ معهودة وجاهزة حول «وهن نفسية الأمة» و«إثارة الشغب» و«تغيير الدستور بالقوة». وتلقت الأغلبية منهم أحكاماً بالسجن خمس سنوات، ومُيّز الاقتصادي عارف دليلة بمضاعفة المدة، من دون تفسيرٍ سوى الانتقام منه لأصوله المذهبية. وتوسعت حملة الاعتقالات لتشمل ناشطين وشباناً شاركوا في المنتديات أو في محاولات إنشاء أو إحياء الجمعيات الحقوقية أو المجتمع المدني.

لم تنجح العقوبات القاسية وغير المبررة، ولهذا السبب بالذات، في أن تخمد نار المعارضة الناشئة ضد حكم أجهزة القمع التي وصفها أنطون مقدسي، عن حق، بأنها «دكتاتورية من دون دكتاتور»، لما كان يسم رئيسها من ضعف سياسي وافتقار إلى الحنكة والصدقية، حتى أطلق السوريون عليه نكتة تقول إن أفضل هدية يمكن تقديمها له هي المصاصات الولادية.

لم يثنِ تكشير النظام عن أنيابه وقمعه لناشطي المنتديات والمجتمع المدني الجمهورَ السياسي الجديد الذي استعاد حيويته بعد موت طويل عن مشروعه وتنظيم اللقاءات مع المثقفين، ولكن بصورة أكثر سرية. وكنت مصراً على أن لا أخذل الناشطين ولا أنقطع عن زياراتي لسورية للمشاركة في إحياء بعض هذه الندوات، التي كانت الدعوة إليها تتم بالإخطار المباشر والشخصي وقبل وقت قصير من انعقادها. ولا أنسى ذلك اللقاء الذي جمعني في إحدى زياراتي في شقة صغيرة في مدينة السلمية في وسط البلاد،

حيث رأيت المشاركين يدخلون كالحرامية، واحداً بعد الآخر، حتى لا يلفتوا نظر الشرطة السرية المزروعة في كل مكان. ولعلني لا أبالغ إذا قلت إنه ربما كان هناك أكثر من مئة شخص في أقل من أربعين متراً مربعاً موزعين على ثلاث غرف، يطل منها البعض برؤوسهم من فترة لأخرى ليشاهدوا المحاضر، ويسمعوا بشكل أفضل.

أي شجاعة ورباطة جأش تدفع هؤلاء الشباب إلى المغامرة بالمشاركة في ندوة سرية يمكن أن تكلفهم سنواتٍ طويلةً في سجن أقسى من سجون الاحتلال، أي أبطال كانوا. في تلك اللحظات المأسوية الأولى لمسيرة الحرية السورية، تملّكني الحزن والضيق لرؤيتهم يصارعون تنين الطغيان بصدورهم العارية، وشعرت بالألم إزاء هذا المصير البائس الذي يضطر فيه شعب كامل إلى القبول بهذه الشروط القاسية ليتعرف إلى نفسه ويتداول في مسائل مستقبله الغامض، بينما تظل قاعات المراكز الثقافية ومدرّجات الجامعات مغلقة، إلا على نخبة بيروقراطية تحولت إلى جثة هامدة، لم يعد لديها أي خطاب، إنما تقتصر مهمتها على حرمان الآخرين، أي الشعب، منه وتحريمه، وإجبار الجمهور على الصمت والطاعة. ولا أدري إذا كنتُ قد نجحت في إخفاء دمعة تغلبتْ عليَّ وأنا أَعِدهم بأن هذا ينبغي أن لا يستمر.

حصل الأمر نفسه في حلب، حيث نظّم الشباب لقاءً لم يعلنوا لأحد من المدعوين عن مكانه إلا قبل ساعة من بدئه، حتى لا تخبر به أجهزة الأمن، التي اعتادت أن تقطع الطريق على أي مكان تعلم أنه سيشهد لقاءً من أي نوع. اقتادني شبان إلى هناك، وكان المنزل العربي الواسع حاشداً بالناس حتى امتلأت الأسطح نفسها بالمشاركين، وقد نجحت المفاجأة بالفعل، وكان هذا الكفاح المرير من أجل تمرير ندوة أو لقاء، على الرغم من إرادة الأجهزة الأمنية، يوّلد شعوراً عميقاً بالإنجاز والقوة وسعادة لا تقارن. في صيف تالٍ، بعد أن بدأت أجهزة الأمن تعرف أن زياراتي للبلاد لا تخلو من مشاريع لقاءات من النوع نفسه، اتصل بي رئيس فرع المخابرات العسكرية مباشرة وطلب مني أن أعلّق اللقاء الجديد الذي كان مقرراً في حلب. قال: أريد أن أعلمك أن هذا اللقاء ممنوع وينبغي إلغاؤه. قلت: أنا لا أستطيع أن ألغي لقاء وافقت عليه بمحض إرادتي. قال: سوف نمنعه بالقوة. قلت: في هذه الحالة تحمل مسؤوليتك، والغِ اللقاء بقرار رسمي

ولا تطلب مني إلغاءه. قال: أنا أتحمل مسؤوليتي وسوف أُعلم أصحاب الدعوة بالقرار. فكرت أنني كان من الممكن أن أصرّ على عقد اللقاء لكن وجدت أن إظهار التحدي لمنظومة أمنية متوحشة سوف يحرمني من العودة إلى البلاد ومن التواصل مع ناشطي الداخل ودعم الحركة الديمقراطية التي انطلقت على الرغم من قساوة الاعتقالات وشدة القمع.

كانت علاقة أجهزة الأمن بي، وتعاملها مع زياراتي للبلاد قد تغيرت كثيراً بعد محاضرة الخامس من أيلول/سبتمبر في منتدى الحوار الوطني. فخلال السنوات الخمس التي سبقت ربيع دمشق، وكانت سنوات موت سياسي موازٍ لمرض/موت الأسد، لم تحاول الأجهزة الأمنية الضغط عليّ أو إيذائي، سواء أكان ذلك مراعاةً لمكانتي العلمية أو لموقعي كمثقف عربي معروف أو لإقامتي في أوروبا وعلاقتي مع الوسط العلمي الدولي، أو ربما لاعتقادها بأن أستاذاً يعمل في السوربون لا يمكن إلا أن يكون تحت الحماية الدبلوماسية الفرنسية. وكان هذا يعطيني هامشاً كبيراً من الحرية في الكلام والجرأة على انتقاد مواقف الأجهزة نفسها لم تتوفر على الأغلب لغيري، وكنت مصراً على الاستفادة منها حتى النهاية.

لكن الأمر اختلف تماماً بعد لقاء صحنايا في منتدى رياض سيف، وكان أول مظاهر التغيير إسقاط وضعي «خارجيتي» ومعاملتي على أنني من الداخل، بإصدار قرار يقضي بمنعي من المغادرة إلا بإذن من الأجهزة المختصة.

في أول عودة لي إلى دمشق، بعد محاضرتي عن «مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية»، أرسلني مراقب الجوازات إلى «غرفة المحفوظات»، أي مكتب الأمن، وهناك سُلِّمت إلي رسالة مختومة كُتِب عليها رقم ٢٥٣ على ما أذكر، وطُلب مني مراجعة «الفرع». سألت الضابط عن العنوان، قال: اسأل أنت عنه في الخارج. قلت: من؟ قال: أي شخص. قلت: تريدونني أن أراجع فرعاً أمنياً وترفضون إعطائي عنوانه؟ سمعني والغضب بادٍ على وجهي ضابطٌ رفيع، فاقترب مني وقال: لا تشغل فكرك، أي سائق «تاكسي» يقودك إلى هناك.

وبالفعل لم يمضِ يومان على وصولي حتى ركبت أول سيارة أجرة مرت

بجانبي وسألت السائق إذا ما كان يعرف عنوان الفرع ٢٥٣، فقال: تفضل. وصعدت. قلت مازحاً: أتمنى أن تتلقوا ثمناً لسوقكم الناس إلى المخابرات، وأن لا تؤدوا هذه الخدمة مجاناً على الأقل. جفل في البداية من سؤالي ولم ينطق بكلمة. طمأنته بأنني زائر أقيم في المهجر ولست في وارد توريطه. قال: هكذا هي الحياة هنا. لم يسألني من أين أتيت ولكنه بعد دقائق اطمأن على الأغلب إلى أنني لست من سكان البلاد لأنه لا أحد يمزح هنا بمثل هذه الأمور غيّرت الموضوع وأكملنا حديثنا حول أمور ثانوية. وعندما وصلنا مددت يدي لأنقده حقه، قال: لن آخذ منك قرشاً، اذهب فرّج الله عنك. قلت: كيف؟ قال: لا أريد منك مالاً، اتركه معك ربما تحتاج إليه. ودعا لي أن يفك الله أسري. قلت: أنا لست مهدداً ولا خطر علي. قال: لن آخذ منك قرشاً، فرج الله عنك. وأصر. ولم أشأ أن أجرح مشاعره وتعاطفه الإنساني النبيل معي وأقلل من قيمة لفتته ونبلها، فودعته وقلت لا تخف سأخرج بإذن الله. كان يعتقد أنني ذاهب إلى حتفي، كعشرات الشباب والرجال الذين اقتادهم إلى الفرع، وربما من أقاربه وأهل بيته، ولم يخرجوا بعدها أبداً.

منذ عام ٢٠٠٢ أصبحت تحت المراقبة الأمنية المستمرة والمباشرة. وكان ملفي قد أحيل إلى جهاز فرع فلسطين الذي عُرِف بأنه الأكثر دموية من أي فرع مخابرات آخر، يملك سجوناً وغرف تعذيب في مقره نفسه. وفرع فلسطين هو فرع الانتقام والتأديب والتغييب النهائي. تخصص في التنكيل بالمناضلين الفلسطينيين الذين حاول الأسد الأب أن يثير ضدهم نقمة الشارع السوري، ثم حاول أن يجندهم وقضيتهم في جيشه وأجهزته، ودخل من أجل ذلك في حرب مع ياسر عرفات لأنه أراد أن يحتفظ باستقلال قراره ولم يتراجع عن ذلك، فطرده من دمشق في سابقة لم تحصل في أي مكان في العالم.

هكذا استعدت «سوريتي»، وصرت مضطراً إلى مراجعة الأمن العسكري في الدخول إلى سورية والخروج منها، كما هي حال أي سوري، لكن هذا كان يعني بالنسبة إلي، أنا المقيم خارج البلاد، القبول بالتهديد الدائم بأن أُمنع من الخروج في أي مرة يريدون ابتزازي والضغط علي. وهذا ما حصل مراتٍ عديدة عندما كنت أضطر إلى العودة من المطار، في طريقي إلى

باريس، لمراجعة المخابرات، والحصول على إذن الخروج «لا مانع من المغادرة»، بعد أن أكون قد فقدت رحلتي، وسمعت من ضابط الأمن بعض الشتائم على مسؤول أمن المطار «الذي أساء فهم البرقية، أو ادعى أنه لم يتلقَّ إذناً بالسماح لي بالخروج». وفي إحدى المرات، بعد أن قدم لي رئيس الفرع كالعادة القهوة وحدثني عن إنجازات النظام وأظهر الكثير من الاحترام، طلبت منه رقم برقية أو إذن الخروج كالعادة أيضاً، قال: قرر «المعلم» أنه لا يجوز أن تستمر معاملة برهان غليون بهذه الطريقة، وطلب إلغاء أي إجراء ضدك، وبإمكانك منذ الآن الخروج والدخول متى تشاء. قلت: أنا شاكر لك وللمعلم لكن سأغادر غداً وربما لن يصل القرار الجديد بالسرعة الكافية إلى ضابط أمن المطار وأرجو أن تعطيني صورة عن القرار أرجع إليه إذا حصل ذلك. قال: لم تعد بحاجة إلى ذلك، وأنا سأُبرق الآن إلى ضابط المطار.

في اليوم التالي قدّمت جواز سفري كالعادة لضابط العبور، الذي طلب مني من جديد مراجعة مكتب المحفوظات لأن علي مراجعة الأمن. قلت إنني راجعته، وذكرت له ما حصل بالأمس. قال: من غير الممكن ذلك، لأن برقية منع المغادرة وصلت هذا المساء، في التاسعة. وكانت الساعة حوالى الثانية عشرة. ففهمت أنه فخ. قلت: هل يمكنني مقابلة مسؤول أمن المطار؟ قال: انتظرني هنا. وذهب ثم عاد بعد دقائق مشيراً إليّ أين علي الذهاب.

دخلت مكتب رئيس أمن المطار، وكنت برفقة ابنتي في السادسة من عمرها، وكانت القاعة مزدحمة بكبار الضباط الذين يجلسون على كنبات ينتظرون على الأغلب دورهم للتدخل والوساطة. سألني المقدّم المسؤول، الذي كان أصغرهم سناً: ما المشكلة؟ ذكرت له ما رويت للتو بالتفصيل، وأعطيته اسم رئيس الفرع الذي أخبرني بالقرار الجديد ورقم هاتفه للتأكيد على صحة روايتي. قال: انتظر. وبعد قليل حاول الاتصال بالفرع المذكور فلم يجد أي ضابط مناوب هناك. سأل الحارس الذي رد على الهاتف إذا ما كان بإمكانه أن يُخرج ملفي الأصلي في الفرع ويقرأ له ما جاء فيه. فأجاب بالنفي. صرخ المقدم بالحارس: كيف لا يوجد أي ضابط مناوب في الفرع؟ وعلق السماعة، ثم نادى مساعده في أرشيف المكتب وطلب منه أن يأتي له بملفي في أمن المطار. بعد قراءته طلب مني أن أجلس وناداني باسم دكتور.

ففهمت أنه عرف بعض المعلومات الإضافية عني. بدا حائراً، فخطر لي أن أطمئنه. فتشجعت وقلت له: إنني مغترب مقيم خارج سورية، وأستاذ في الجامعة الفرنسية، وكاتب معروف لدي مؤلفات عديدة، و«يمكنك أن تثق بأنني لم أقتل قتيلاً، ولا سرقت أموال الدولة، وليس علي أي جرم. ربما كتب أحدٌ تقريراً ضدي كما يحصل كثيراً في بلادنا». في تلك الأثناء بدأت ابنتي الصغيرة تجهش بالبكاء خوفاً من أن لا تستطيع السفر ورؤية أمها، ولم يكن قد بقي لإقلاع الطائرة إلا أقل من ساعة. فكر المقدم ملياً، ثم نادى مساعده وطلب منه أن يحضر ورقة بيضاء أملى عليه أمام الجميع بصوت عالٍ: أنا المقدم مسؤول أمن المطار أجزت على مسؤوليتي السماح للمواطن برهان غليون بالخروج والالتحاق بمقر عمله. ووقّع عليها وسلمني الجواز وقال: تستطيع أن تسافر الآن. كدت لا أصدق عينيَّ، نهضت واقفاً يغلبني الانفعال وقلت: اسمح لي أن أحييك وأحيي فيك روح المواطنة الحقة، أمثالك هم من يُعتمد عليهم لإصلاح البلاد وتقدمها.

كانت هذه من القصص والأحداث التي حفرت في ذاكرتي، لأن ما قام به الضابط كان من الأعمال النادرة، بل المستحيلة في نظام الأسد، لما انطوى عليه من روح النخوة والشهامة معاً، وقد تركت أثراً عميقاً عندي وبعثت فيَّ الأمل بأنه لا يزال هناك رجال أحرار قادرون، على الرغم من كل شيء، على القيام بعمل بطولي. وكان عملاً بطولياً بالمعنى الحرفي للكلمة في معايير النظام الأمني السائدة في ذلك الوقت. وعندما رويت القصة لصديق كان من أنصار النظام قبل أن ينفصل عنه، قال لي: لقد حكم هذا الضابط من دون أن يدري على نفسه بالموت، لن ترَه بعد الآن أبداً.

وكم من مرة أُجبرت على الانتظار في مطار دمشق حتى الفجر فقط في انتظار أن يتكرم «مكتب المحفوظات» ويناولني الرسالة التي تذكّرني بـ«فريضة» التوجه إلى فرع الأمن في دمشق. لكن مقابل ذلك كنت أعرف أنني كنت أحظى، بالمقارنة مع جميع المعارضين الآخرين، بمعاملة خاصة؛ فقد كانت التحقيقات معي تأخذ طابعاً ودياً حتى لو أنها لا تحيد عن توجيه التهديدات المبطنة والتحذيرات، لكن من دون أي عنف ظاهر، ولا تشبه أبداً التحقيقات المعهودة في فروع الأمن السورية. وكانت جميعها تجري مع رئيس الفرع وتتسم بالكثير من الاحترام الظاهر. كان من الواضح أنهم

لا يريدون اعتقالي، لموقعي الأكاديمي في فرنسا، لكنهم كانوا يريدون وضعي تحت التهديد والضغط الدائم، حتى أكف من تلقاء نفسي عن زيارة دمشق، عاصمة مملكتهم/مزرعتهم الخاصة.

على الرغم من كل ما حصل، وكان قاسياً بشكل خاص على ناشطي ربيع دمشق، المسجونين والملاحقين، كان يخامرني دائماً الشعور بأننا نجحنا في إشعال شمعة، وثني ذراع النظام، وفرض المعارضة العلنية كأمر واقع، حتى مع استمرار الاعتقالات. وكنت حريصاً على ألّا أقطع زياراتي لدمشق وألّا أتخلى عن متابعة النشاط الفكري والسياسي إلى جانب المعارضة الوليدة، المكونة أساساً من مثقفين وأطباء ومهندسين وطلبة متميزين، ومتحمسين للعمل، ومستعدين للتضحية، كما لم يحصل أن رأيت ذلك من قبل. وكنت لا أوفر فرصة تسمح لي بالمساهمة في تعزيز حضور المعارضة وتأكيد وجودها. وفي هذا السياق قبلت المشاركة في كتاب للحوار الوطني حول راهنية الديمقراطية حدثني عنه شاب خرج حديثاً من السجن، وأراد أن يبدأ به تأسيس دار نشر جديدة سماها «بترا»[١٨]. وكي أستفيد من المبادرة وأوسع نطاق تأثيرها، اتفقت معه على أن أتوسع في مساهمتي في الحوار لتطال موضوعات أشمل وتصدر في كتاب مستقل. وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب بالفعل عام ٢٠٠٣ بعنوان: **الاختيار الديمقراطي في سورية**. وقد طرحت فيه المسائل الخلافية التي تعوق التوصل إلى تفاهم بين الناشطين السوريين، ومن بينها وضع اليسار والعلمانية والأصولية الإسلامية والطائفية والأقليات والمواطنة والدولة الديمقراطية والعقد الوطني والمصالحة الوطنية والمواطنة.

كنت أعتقد أن المهمة الرئيسية التي كان علينا نحن المثقفين إنجازها في معركة التحرر والتحول السياسي التي أصبحت حتمية تشجيع الأحزاب والقوى السياسية والناشطين على الخروج من السرية وفرض فكرة وجود معارضة على النظام ومساعدتهم على تجاوز خلافاتهم وتذليل العقبات التي تحول دون تشكيل قطب ديمقراطي يضم الجميع. وانصب جهدي الرئيسي

---

(١٨) أصبح صاحب دار النشر لؤي حسين، بعد الثورة، رئيساً لفريقٍ وقف بين النظام والمعارضة أطلق عليه اسم «تيار بناء الدولة».

على التقريب بين أبرز شخصيتين كان لهما التأثير الأكبر في مصير المعارضة أو بالأحرى في انقسامها، بعد جمال الأتاسي الذي قاد المعارضة السورية حتى وفاته، في إطار التجمع الوطني الديمقراطي، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بينما كان رياض الترك لا يزال نزيل السجون(١٩).

كان رياض الترك ابن مدينة حمص، وقائد الانشقاق الشهير والجريء في السبعينيات من القرن الماضي داخل الحزب الشيوعي السوري المقرّب من الاتحاد السوفياتي، ضد زعيمه التاريخي خالد بكداش، صاحب شخصية فريدة تجمع بين التواضع والبساطة الشعبية والصلابة السياسية إلى حد التصلب. وكان رجل مبادئ، أفنى حياته في سبيل قضيته، وتبنى، بعد خروجه من السجن الطويل، على الرغم من شيوعيته، قضية الديمقراطية، أو بالأحرى أطروحة إسقاط النظام الطاغية بأي ثمن. وكان عدا عن ذلك رجلاً شجاعاً لا يخشى شيئاً، ولا يهاب المغامرة، يعيش جل وقته تحت الأرض، لكنه لا يخاف التحليق في الفضاءات الشاهقة، جاهزاً دائماً للعراك والسير على حافة الهاوية. رجل راديكالي في دمه، وعدو لا يضاهى لنظام الأسد، الذي أودعه الزنزانة المنفردة سنوات طويلة، من دون محاكمة ولا سؤال. لكنه كان في الوقت نفسه، وفي العمق، رجلاً قاسياً لا يرحم مساعديه، ولا منافسيه أبداً، أوتوقراطياً نموذجياً، ووسواسياً مسكوناً بالظنون، لا يطمئن لأحد، حتى نفسه. وقد أطلق عليه أنصاره اسم مانديلا سورية لما تمتع به من صلابة مبدئية، وما قضاه من سنوات طويلة في السجون السورية، وإن كنت أرى في المانديلية القدرة على التسامح والمصالحة التاريخية، والتطلع

(١٩) كان جمال الأتاسي (١٩٢٢ ـ ٢٠٠٠)، أبرز شخصيات المعارضة في السبعينيات، من المؤسسين الأوائل مع ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار لحزب البعث العربي الاشتراكي. تحول إلى الناصرية بعد الوحدة السورية المصرية وأصبح أحد أهم قادتها. طبيب نفسي ومفكر حاول المشاركة في الجبهة التقدمية التي شكّلها الأسد الأب بعد استلامه السلطة أملاً بتدشين حقبة من التعددية السياسية، لكنه سرعان ما انسحب منها بعد أن رفض الأسد تغيير المادة ٨ من الدستور التي تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، وبقي حتى وفاته زعيماً للمعارضة. وقد حل حسن عبد العظيم محله في قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، وكذلك في قيادة التجمع الوطني التقدمي الذي ضمّ معظم تشكيلات المعارضة اليسارية والليبرالية السورية في ذلك الوقت. واتخذ رياض الترك الموقف ذاته من جبهة الأسد التقدمية، واضطر نتيجة ذلك إلى الدخول في السرية، إلى أن اعتُقل عام ١٩٨١ وبقي في السجن حتى عام ١٩٩٨، قبل أن يعاد اعتقاله في عهد الأسد الابن عام ٢٠٠١ ليخرج بعفو خاص أواخر عام ٢٠٠٢.

إلى المستقبل وقوة الانتصار على الذات وتجاوز الأحقاد وعذابات الماضي من أجل الآخرين، أكثر من الإشارة إلى صلابة العزم والقدرة على التماسك في سجون الإذلال والمقاومة الشرسة للظلم العاري.

منذ خروجه من سجنه الطويل عام ٢٠٠٠ رفع رياض الترك سقف المعارضة أعلى ما يمكن عندما أطلق عبارته الشهيرة: «مات الدكتاتور»، التي وقعت كالهزة الأرضية على نظام اعتاد الناس أن يتحدثوا عنه بصوت منخفض، حتى عندما لا يريدون انتقاده، خوفاً من التأويل المغرض لكلامهم. كان ذلك التصريح بمثابة شعار المرحلة، وإشارة إلى إطلاق معركة الحريات العامة. واستكمله بعد التدخل الدولي في العراق وإسقاط نظام صدام حسين بتصريح لا يقل جرأة عن الأول عندما قال بأن التدخل وضع العراق على عتبة الصفر، بعد أن كان تحت الصفر. مما فُسِّر من قِبل اليساريين والديمقراطيين بأن كل الوسائل مشروعة للتخلص من الاستبداد، بما فيها التدخل الدولي. وهو ما يعادل الكفر في نظر اليسار الماركسي والقومي الذي كان يسيطر على الساحة السياسية. وسوف يجد هذا الموقف صداه في الصراع داخل صفوف المعارضة والمجلس الوطني في نهاية عام ٢٠١١.

أما حسن عبد العظيم، الذي احتل منصب الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي مكان الراحل جمال الأتاسي، فقد كان عكس سلفه تماماً. من ريف دمشق، مغموس بثقافة الأرض، رجل متأنٍّ بطيء الحركة، حيسوب، يكره المخاطرة، مهما كانت، ويفضل السير بمحاذاة الجدار، ويتجنب المعابر غير المطروقة والشعاب الصعبة، إصلاحي يكره العنف والمواجهة، يبحث عن الحلول الوسط و«تحت الوسط»، ويمارس التقية إلى هذا الحد أو ذاك كي يضمن الاستمرار والعمل السياسي، في كل الظروف، ويبرع في تدوير الزوايا إلى حد التواطؤ. لكنه كان في الوقت نفسه، وفي هذه السمة يلتقي مع رياض الترك، رجلاً عنيداً ومتمسكاً بقوة بالسلطة والقيادة، وغير مستعد للتنازل عنها لأحدٍ بأي ثمن. كان كل ما يتصف به شخصياً يضعه في تناقض قاطع مع منافسه وخصمه رياض الترك.

هكذا بدأت تتبلور، منذ ولاية الأسد الابن عام ٢٠٠٠ معالم حقبة

سياسية جديدة مختلفة تماماً عما سبقها من موات اختفى بسببه أيُّ فكرٍ أو عمل سياسي. ومنذ البداية تخبّط الأسد الصغير في تحديد أسلوب مواجهته لحركة المطالب الديمقراطية الصاعدة، وتردد بين إظهار التجاوب مع مطالب النخبة المثقفة والسياسية لنيل قبولها والتحرر من عباءة الوراثة العائلية، أو القمع الوحشي لردع الناشطين قبل أن تتنامى أوهامُهم وأحلامهم بالتغيير، ويصبح من الصعب سد الثغرة التي يفتحونها. وفي ثنايا هذا التخبط الاستراتيجي والتردد السياسي ولدت حركة ربيع دمشق وما شهدته من إطلاق نشاط سياسي لم يكن الحكم الجديد ينتظره. لقد بدأت «مملكة الصمت»، أو سورية حافظ الأسد، كما وصفها رياض الترك في إحدى أكثر تعبيراته إيحاء، تفقد صمتها وتستعيد لغتها.

اصطف وراء رياض الترك الراديكاليون والناقمون والباحثون عن التميز في تحدي السلطة القائمة والاحتجاج عليها، بصرف النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية، بل ربما كان أكثرهم أقرب إلى الاتجاهات اليمينية الإسلامية والليبرالية. ووقف وراء عبد العظيم ذاك الطيف المتردّد الذي يهاب المواجهة والمغامرة، من أصحاب التوجهات القومية أو اليسارية أو الإسلامية، الذي يعتقد أن جميع الخيارات المطروحة سيئة. فالارتماء في معركة انتزاع الحريات الديمقراطية يمكن أن يتحول إلى تضحيات مجانية لمصلحة منافسيهم، بينما لا يعني الاستمرار في الصمت، مع اليأس المطلق من إمكانية إصلاح النظام، سوى التسليم بالأمر الواقع والانتحار السياسي. والمدهش أن رياض الشيوعي، على الأقل في الأصل والتكوين الفكري والنفسي والتربية السياسية، يبدو كأنه طلّق اليسار من أجل التحالف مع الليبراليين، بل والإخوان المسلمين، بروح براغماتية صرفة. أما الثاني، الذي مثّل دائماً القوى القومية الشعبوية ذات التوجهات الإسلامية والمحافظة، فقد أصبح أكثر جاذبية لأصحاب التوجه اليساري، وضم تحت جناحه، في تجمعه الوطني الديمقراطي، الكثير من المنظمات والشخصيات الماركسية التي أظهرت تشككاً وتردداً في الانخراط في الحركة الشعبية، خوفاً من أن تساهم في «مساعدة» التيارات الإسلاموية على نيل الشرعية.

هذان الرجلان كانا قطبي المعارضة السياسية ومشكلتها في الوقت

نفسه. وهي ليست، كما هو واضح، مشكلة طبائع شخصية متنافرة فحسب، وإنما، بالتوازي معها، مشكلة تباين عميق في المناهج واستراتيجيات العمل السياسي، لا يقلل من أثرها انتماؤهما إلى محيط الفكر اليساري والقومي الديمقراطي ذاته. فقد كان اجتماعهما صعباً، وتفاهمهما مشكلاً، وبدا في النهاية مستحيلاً. يتهم رياض الترك دائماً حسن عبد العظيم بالتعامل مع المخابرات، بل بالعمل معها، بينما يشكو عبد العظيم من تهجم رياض الترك وعدوانيته، ويرفض الحوار معه.

والواقع أن المعارضة السورية فقدت برحيل جمال الأتاسي شخصيةً توافقية استثنائية ورجلَ ثقةٍ شكّل عنصر توازن لا يعوض في صفوف معارضة منقسمة بين الراديكالية والانتهازية؛ فقد كان الأتاسي توليفة ناجحة من الشخصيتين، رجلاً يتسم برجاحة العقل والاتزان، وفي الوقت نفسه بالمرونة والشجاعة اللازمتين للتقدم والتراجع عند الحاجة معاً.

ولا شك في أن المعارضة أصبحت منذ رحيل جمال الأتاسي ضحية صراعهما وتعارض شخصيتيهما وكراهيتهما المتبادلة، التي عكست، فيما وراء الانقسام السياسي والأيديولوجي وأسلوب العمل، التعارض في مزاجيهما، وحساسياتهما الشخصية ونفورهما المتبادل، الذي يختلط فيه تباين الثقافات المحلية، الريفية والمدينية، بالصراع على الزعامة السياسية، ويخفي عدم ثقة متأصلة بين فئات المعارضة وشخصياتها. لكنه يعكس في نظري حجم الدور الذي تؤديه الأهواء في توجيه خطى رجال السياسة في مجتمعاتنا، وضعف الحسابات والعوامل السياسية العقلانية، والاستعداد لوضع الحساسيات الشخصية والاعتبارات الذاتية فوق المصالح العليا الوطنية أو الديمقراطية.

وقد دفعتني الظروف إلى أن أكون وسيطاً بينهما بعد فشل تكتل «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي»، وتجميد حسن عبد العظيم عضوية حزبه فيه، واتهامه رياض الترك وزملاءه بشن الحرب عليه. وكان عبد العظيم قد بادرني أثناء إحدى زياراتي لدمشق بالحديث في الموضوع، واشتكى لي سلوك رياض وأنصاره. وتحدثت مع رياض الذي تعرفت إليه بعد خروجه من

السجن الطويل في عام ٢٠٠٠، وأصبحت ألتقيه بشكل منتظم، وأحياناً يومي، في حمص، حيث نسكن في الحي نفسه تقريباً، خلال عطلتي الصيفية، ونشأت بيننا علاقة صداقة حقيقية وثقة متبادلة، وما كان ينشر نصاً له أو للحزب من دون أن يعرضه علي ويأخذ رأيي فيه. لكن رياض ما كان مستعداً للنقاش في مسألة شكه بعلاقة غريمه عبد العظيم بأجهزة الأمن. وعلى الرغم من محاولاتي العديدة، لم أنجح في إقناعه بقبول التعامل معه، ولم يقتنع بأن (حسن)، كما كنت أتصور، وكما ظهر بعد الثورة بوضوح، ضعيف بالفعل تجاه الأجهزة الأمنية، وهو مستعد لتحمل الإساءة والأذى من أجهزة المخابرات لكنه غير مستعد بأي حال لتحمل فكرة الاعتقال، إنما لا يلغي ذلك أنه كان معارضاً حقيقياً، وليس رجل أمن مدسوساً في المعارضة. وعبثاً حاولت أن أقنع (رياض) بأننا ينبغي أن لا نقصر نشاطنا وتجمعنا على أولئك الذين لا يهابون الموت، فهم بالضرورة قلة، وأن ننفتح على جميع العناصر التي تريد بالفعل، بوسائلها السلمية أو المعتدلة، أن تعمل من أجل الديمقراطية، ونستفيد من اعتدالها نفسه في المداورة السياسية.

والواقع أن (رياض)، أبرز وجوه المعارضة السياسية السورية بعد رحيل جمال الأتاسي، لم يكن مستعداً للتعاون مع من لا يشاطره الرأي بتفاصيله، في العلاقة مع النظام. وكان يشعر، بسبب ذلك، أن الإسلاميين أقرب إليه سياسياً من اليساريين الآخرين، قوميين كانوا أم ماركسيين، الذين لا يعتبرون أن المهمة الأولى للمعارضة هي القضاء على نظام الأسد وبأية وسيلة كانت. لذلك، على الرغم من الكاريزما التي كان يتمتع بها، من دون شك، لم ينجح في أن يكون عامل توحيدٍ وتجميع وتكتيل للمعارضة، بل حتى عامل استقطاب داخل حزبه ذاته، واستعدى خيرة الكوادر التي حمت الحزب وقادته خلال مرحلة التيه الكبير، وفي الفترة الأقسى من حكم حافظ الأسد، لقاء تضحيات شخصية لا تقدر بثمن(٢٠). وكانت طريقته الودية والمتواضعة في اكتساب الأصدقاء والمحبين نوعاً من السحر الذي يُخفي تحته نزعة

---

(٢٠) من أبرزهم عبد الله هوشة ومازن عدي. وكنت قد التقيتهما مراتٍ في أواخر التسعينيات خلال فترة عملهما السري. وكانا من أنشط الإطارات الحزبية. وحسب ما خلد في ذهني من انتقادات رياض لهما تبعيتهما، كما كان يعتقد، لجمال الأتاسي، خلال فترة اعتقاله في الثمانينيات، وشكه بولائهما الكامل.

عصبوية ضيقة هي النقيض المباشر لروح التجميع والتأليف والتوليف بين الأفراد والجماعات، والتي من دونها لا يمكن بناء قوى مؤثرة ومحركة اجتماعية وسياسية، والتي تشكل جوهر القيادة والعنصر الأبرز والأهم فيها في كل المجالات وميادين النشاط الإنسانية.

تحت ضغوط متقاطعة مني ومن مثقفين وناشطين كثر، وفي مناخ بدا فيه النظام السوري في أزمة علاقات دولية وداخلية مستعصية، بعد إعلانً الرئيس جورج بوش الابن عن مشروع تصدير الديمقراطية للشرق الأوسط، في سياق شرعنة الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، استجاب الطرفان المعارضان لضغوطنا وقبِلا بالعمل من أجل تشكيل تجمعٍ واحد موسع، أطلق عليه اسم تجمع «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي»، ضمَّ معظم الأحزاب والشخصيات المعارضة السورية، بما في ذلك الإخوان المسلمون الذين كان القانون يدين أعضاء تنظيمهم بالإعدام لمجرد الانتماء.

بعد مداولات طويلة، أرسل إلي رياض الترك النص الأخير للبيان المزمع إصداره للإعلام عن ولادة التجمع الجديد. ودهشت لفقرة وردت فيه تقول إن الإسلام هو ديانة الأغلبية من السوريين وينبغي أن يحظى باهتمام خاص. قلت لرياض: هذه الفقرة غير ضرورية ومسيئة للبيان، إذا كان الإسلام دين الأغلبية فهو الدين المهيمن على الفضاء الثقافي والروحي، ولا داعي لتأكيد ما هو واقع، بالمقابل ما كان ينبغي لكم أن تعيروه اهتماماً أكبر هو تطمين الجماعات الدينية الأخرى على موقعها لا العكس. لكنني طالبت بأن تُحذف الفقرة تماماً وإلا سأرفض التوقيع على البيان/الإعلان. كما أضفت: لا تستطيعون أن تعلنوا عن تشكيل الائتلاف المعارض الجديد، وهو الأول من نوعه في تاريخ سورية بعد انقلاب البعث، من دون أن تشيروا، ولو بطريقة غير مباشرة، إلى مبدأ علمانية الدولة المنشودة مقابل طائفية النظام القائم. ونصحته بأن يستخدم العبارة التي استخدمها مؤسسو الدولة الأوائل التي تقول: «الدين لله والوطن للجميع»، وهي جوهر العلمانية بالمعنى الصحيح للكلمة. وفي انتظار جوابه، بعد المشاورات مع بقية الأطراف، اتصلت بصدر الدين البيانوني، وكان في موقع المرشد لجماعة الإخوان المسلمين، وسألته إذا كانوا مصرين فعلاً على هذه الفقرة التي تسيء للبيان والإعلان ومشروع العمل الديمقراطي المعارض معاً. قال: أبداً، لسنا

نحن الذين وضعناها ولا نطالب بوجودها ولا نتمسك بها. نقلت ذلك إلى رياض، الذي أجابني أنهم لا يستطيعون حذف الفقرة لأن الوقت قد تأخر. قلت: هذه ذريعة واهية، الخطأ ينبغي أن يُصحَّح، ولا شيء يدعو إلى العجلة من أجل يوم إضافي. قال مباشرة: جورج صبرا هو الذي وضعها وهو مصرٌّ عليها، فأعلمته بأنني أرفض التوقيع على بيان إعلان دمشق الذي كنتُ من أول الداعين إليه والضاغطين لإصداره.

لكن البيان الذي وُقّع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكان أول إعلان يصدر عن تجمع أحزاب وجهات سورية معارضة في الداخل السوري، بعد تأسيس «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي ولد في سياق نهضة المجتمع المدني وانتفاضة النقابات العمالية والمهنية، والتي انتهت بتصفيتها كلياً عام ١٩٨٠، وقاده جمال الأتاسي، لم يقاوم طويلاً الخلاف المستحكم بين الرجلين. ولم تمضِ سنةٌ حتى بدأ الصراع يظهر للعلن، وكانت انتخابات قيادة إعلان دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والصراع الذي شهدته، مناسبة لانفجار النزاع، وخروج حسن عبد العظيم وحزبه، ومعه بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، عملياً من الإعلان، لتشكيل تجمع وطني منافس. أما جماعة الإخوان المسلمين فقد انضموا إلى جبهة الخلاص التي أسسها في باريس، بعد انشقاقه عام ٢٠٠٦، نائب رئيس الجمهورية السابق عبد الحليم خدام(٢١).

عندما عدت في صيف ٢٠١٠ للمرة الأخيرة إلى دمشق دعاني رياض سيف إلى لقاء في منزله مع قادة المعارضة وناشطيها، حضره نحو ٧٠ شخصاً، معظمهم من إعلان دمشق. وقد طالبتُ في مداخلتي بالمزيد من الشفافية والوضوح في تفكير المعارضة وممارستها، وانتقدت الوضع القائم الذي يسمح لجماعة الإخوان المسلمين بأن تكون عضواً في جبهة الخلاص بقيادة عبد الحليم خدام، وشريكاً في إعلان دمشق في الوقت نفسه، وقلت

(٢١) الأحزاب التي انضمت إلى إعلان دمشق وكانت لا تزال أعضاء فيه لحظة اندلاع الثورة: حزب الشعب الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، المنظمة الآثورية الديمقراطية، الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، (البارتي) (عبد الحكيم بشار)، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، حزب آزادي، الحزب الديمقراطي التقدمي، حزب المساواة الكردي، وشخصيات مستقلة وثقافية كثيرة.

إن هذا لا يستقيم، وعلى الإعلان أن يحدد موقفه، فإذا استمرت الحال كما هي عليه، فهذا يعني أنه هو أيضاً عضو غير معلن في جبهة الخلاص. على جماعة الإخوان أن تقرر وتختار بين عضوية جبهة الخلاص وعضوية الإعلان. احتج على كلامي بانفعال بالغ غسان النجار، واتهمني بأنني أريد أن أقسم المعارضة، بينما تهرّب رياض الترك من السؤال بالقول: أخونا الدكتور برهان يعيش في الخارج، ولا يعلم كثيراً عن حيثيات العمل داخل البلاد. كان من الواضح أن ما كان سائداً في أوساط قيادة المعارضة عشية اندلاع الانتفاضة الشعبية هو مزيج من سياسة المناورة، والحسابات الصغيرة، والرؤية قصيرة النظر، والتلفيق الفكري والسياسي.

الدولة الغنيمة

بينما كانت أطراف المعارضة وشخصياتها الرئيسية تتخبط ولا تتفق على رأي، وتترك للأهواء الشخصية أن تتحكم بخياراتها وبياناتها، وتتوزع إقامة قادتها وناشطيها بين السجون والمعتقلات أو تحت الأرض، في الأقبية السرية البعيدة عن أنظار الأجهزة الأمنية، كان النظام يعد لأكبر طفرة عرفها منذ تأسيسه عام ١٩٧٠. لكن بدلاً من السير في الاتجاه الذي كان ينتظره الشعب والمعارضة، وحتى الدول العديدة من حلفاء النظام وداعميه، أي الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وهو ما حاولت الدول الأوروبية دفعه إليه أيضاً والترويج له، حتى إن فرنسا التزمت بتمويله، اتجه نحو طريق آخر تماماً.

لم يكن الشعب والمعارضة الوحيدين اللذين كانا ينتظران بفارغ الصبر وفاة الأب القائد الذي أثقل مرضه الطويل على النظام، فحوله إلى منظومة بيروقراطية مشلولة تقريباً، ووضع المجتمع بأكمله ونشاطاته في ثلاجة. من كان ينتظر بشكل أكبر رحيل الطاغية كان الجيل الثاني من أبناء هذه الطبقة البيروقراطية ذاتها العسكرية والأمنية والمافيوية التي قادت الدولة والمجتمع بالعصا والسوط خلال الثلاثين عاماً الماضية. وكان لدى هؤلاء، الذين ولدوا وتربوا في ظل سلطة آبائهم المطلقة والتعسفية والفاسدة معاً، مشروع مختلف لتغيير النظام، مناقض تماماً لما كان يفكر فيه أكثر جمهور الشعب من المفقرين، بل حتى من الطبقات الوسطى المهددة في بقائها. ولم يكن

هذا المشروع سوى تفكيك دولة البيروقراطية العسكرية والأمنية، وما ارتبط بها من مشاريع الرعاية الاجتماعية المتدهورة أصلاً، وتقاسم إرثها من المؤسسات العامة وقطاعات الخدمات والحلول محلها، وإحلال دولهم أو إمبراطورياتهم الخاصة مكانها.

هكذا لم يعد هناك مستثمر أجنبي كبير أو صغير لا يجد نفسه مضطراً إلى المرور برامي مخلوف، ابن خال الرئيس، ليفاوض على تقاسم الغنيمة. وبحسب ما ذكره لي أحد الخبراء الذين كانوا يعملون مع النظام، عطّل رامي مخلوف التوقيع على اتفاقية الشراكة المتوسطية التي كانت ستقدم للاقتصاد السوري فوائد كبرى، حتى لا يفقد سيطرته الكاملة على الاقتصاد، ولا يسمح لأي شريك، مهما كان، أن ينتزع منه أو يقاسمه احتكار عوائد الاستثمار الوطني كاملة. ولهذا وضعت على الرف جميع المشاريع والخيارات والاقتراحات التي قدمتها اللجان الاقتصادية التي شكّلها الأسد في بداية حكمه، ومنها لجنة الـ ٣٥ خبيراً، بهدف بلورة برنامج الإصلاح، واعتُمد مشروع واحد يمكن تسميته النيوليبرالية المتوحشة التي لا تعرف حدوداً، لا قانونية ولا اقتصادية ولا أخلاقية ولا سياسية، يقوم على إطلاق يد أبناء الأسرة الحاكمة ومقربيها في الاقتصاد، في ما يشبه الغزو المنظم، والسطو على كل ما يمكن أن يقع تحت أيديهم. واقتصرت وظيفة الدولة ورئيسها على تسهيل هذا السطو والتغطية عليه بصورة عارية ومكشوفة.

من عملية السطو المباشر هذه، سوف تولد في زمن قياسي، بضع سنوات لا غير، الطبقة الجديدة من أصحاب المليارات التي تتحكم بمفاصل الاقتصاد الوطني، وتشرف مباشرة على حركة رأس المال وقطاعات الإنتاج والخدمات الأساسية والاستراتيجية. قامت ثروة هذه الطبقة، التي يمثل رامي مخلوف رمزها، بوجهيه الشخصي والطبقي، أي كمستثمر وكوكيل أعمال رئيس الدولة نفسه، على ثلاثة منابع رئيسية: ١ ـ نقل ملكية الدولة وشركات القطاع العام بأسعار رمزية إلى ملكية أفراد عائلة النظام الخاصة وحلفائها المقربين، ٢ ـ واحتكار ريع الاحتكارات التي تضمنها السلطة لهؤلاء أنفسهم في قطاعات الأعمال الرئيسية كالمصارف والاتصالات وشركات الطيران وغيرها، والتي تجني منها الأرباح الطائلة، ٣ ـ والحصول على الامتيازات الخاصة، من رخص التصدير والإنتاج، والقروض التي تقدمها المصارف

الحكومية من دون أي ضمانة لاستردادها[22].

باسم الانفتاح وتحرير الاقتصاد سُمح لأبناء «الأسرة الحاكمة»، والعشيرة، والمحاسيب، ومجموعات صغيرة من الانتهازيين والوصوليين من زعماء العشائر والعوائل وبعض المثقفين ورجال الدين، الذين كان من الضروري شراء ذمتهم وسكوتهم عن عملية السطو الواسعة التي كانت تجري، بالعمل والكسب من دون قيود. والواقع أن أساس هذا الاقتصاد الجديد هو وحدة الحال البنيوية بين سلطة الدولة وسلطة المال، بين الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة، لدرجة أن أعلى مسؤول في سلطة الدولة هو أيضاً المالك الأول للمال ورأس المال. وقد أنتج هذا الخلط العميق بين السلطتين طبقة حاكمة ومسيطرة من نمط جديد ألغت عملياً جميع ما أنتجته المدنية في القرون الماضية من مبادئ وأصول قانونية وإجرائية لفصل السلطات وتوفير الحد الأدنى من الضمانات كي لا تسحق المصالح الخاصة والسعي لها المصالح العمومية، التي تتجسد في حفظ التوازن والحد الأدنى من الانسجام الاجتماعيين، وضمان الحد الأدنى من حكم القانون واحترام حقوق الملكية وجزاء العمل، ومحاربة الاحتكارات الكبرى،

---

(٢٢) يُعتبر رامي مخلوف، المولود في ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٩، واحداً من أكثر الرجال نفوذاً في المنطقة، وهو يعتبر أكبر شخصية اقتصادية في سورية. وفقاً لصحيفة **فاينانشال تايمز**، يملك رامي مخلوف الكثير من المصالح التجارية، والتي تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنفط والغاز، والتشييد، والخدمات المصرفية، وشركات الطيران والتجزئة. وبحسب بعض المحللين السوريين، لا يمكن لأي شخص سوري أو من جنسيات أخرى، حتى الشركات سواء أجنبية أو عربية، القيام بأعمال تجارية في سورية من دون موافقته ومشاركته. ويقدر المحللون الاقتصاديون ما يملكه رامي مخلوف أو ما يسيطر عليه من الاقتصاد الوطني السوري بـ ٦٠ بالمئة كحد أدنى. ويقدم تلخيصٌ قام به إبراهيم صالح في **العربي الجديد** لوثائق الحسابات المصرفية لبنك HSBC في سويسرا، والتي تحوي أكبر قائمة متهربين من الضرائب في العالم، وتعرف بتسريبات Swissleaks التي سربها موظف في البنك للسلطات الضريبية الفرنسية، ثم سربتها السلطات الفرنسية للاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين ICIJ وصحيفة **لوموند** الفرنسية، وحصل معدّ التحقيق على الوثائق الكاملة للحسابات المصرفية لعائلة مخلوف باتفاق موقّع رسمياً مع ICIJ و**لوموند** عن طريق شبكة أريج (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية)، صورة لعمل هذه المافيا السورية الدولية. انظر: إبراهيم صالح، «إمبراطورية آل مخلوف المالية.. أسرار علاقة خال بشار الأسد بإسرائيل،» **العربي الجديد**، ١٢/٨/٢٠١٥، <https://bit.ly/2XpaSu7>.

انظر أيضاً:

Roula Khalf, "Bashar al-Assad: Behind the Mask," *Financial Times*, 15/6/2012.

انظر أيضاً: جهاد اليازجي، «التعمير بعد تدمير: كيف يشتغل النظام دمار الممتلكات، وتشريعات الأراضي،» ترجمة ياسر الزيات، الجمهورية نت، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وعدم السماح بالتحكم بالأسواق والبضائع ووسائل التجارة من قِبل فرد أو أفراد معدودين. وكانت حصيلة إطلاق يد جيل الأبناء من الثعالب في اقتصاد البلاد، وأولهم بشار الأسد نفسه، نشوء اقتصاد أكثر ما ينطبق عليه من وصف هو اقتصاد الغزو القائم على تجاوز جميع الحدود القانونية والأعراف الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية والمعايير الإنسانية، المتحرر من أي إشراف أو مراقبة أو مساءلة، وبالتالي تحليل كل أشكال النهب والسلب والسلبطة ووضع اليد من دون أي عائق على موارد الدولة والمجتمع وتجييرها جميعاً لمصالح الطبقة الحاكمة/ المالكة، وعلى حساب الجميع(٢٣).

هكذا تحت غطاء التحرر من أيديولوجية الاشتراكية واقتصاد الدولة والقطاع العام الذي يعاني الإفلاس، وباسم الانفتاح على العالم وتبني قيم النظام النيوليبرالي وجذب الاستثمارات وتشجيع الأعمال، تم نقل الثروة العامة من ملكية الدولة الاسمية إلى ملكية المسؤولين وأبنائهم، ونشأ أكبر اقتصاد مافيوي أفضل ما يناسبه من الوصف هو «رأسمالية العائلة» بمعنى العشيرة، قائم على تجيير الدولة لتسهيل جمع الثروات في أيدي المقربين والأنصار، وإفقار المجتمع وتجريده من إمكانيات تطوير نشاطه وإنتاجه. وهذا مما لا يمكن تحقيقه من دون بث الفوضى وتعطيل القوانين واستباحة الحقوق والعبث بقوانين السوق لمصلحة فئات معينة. ويصعب في مثل هذا «الاقتصاد»، أعني اقتصاد النهب، تشجيع الاستثمار وتحفيز التنمية وتشجيع تكوين الموارد البشرية والعناية بتطوير البحث العلمي والتنمية. بمقدار ما تحول الاقتصاد إلى إقطاعات خاصة لأهل السلطة والحكم تحولت البلاد إلى مزرعة أو مجموعة مزارع شخصية، وسيطر منطق الريع على منطق الاستثمار، وفقد الاقتصاد طابعه الوطني وديناميات تنميته أيضاً، وحوافز العمل للرد على حاجات إعادة الإنتاج الاجتماعي وتأهيل القوى العاملة وضمان أي حد من التفاهم أو العقد الاجتماعي.

---

(٢٣) بعد الحرب أو في نهايتها، بعد أن ضمن تراجع المعارضة المسلحة تحت الضغط الروسي، كان أول ما أصدره الأسد قانون ١٠ لعام ٢٠١٨ الرامي إلى السطو على أملاك الغائبين. لكن التعفيش وإباحة أملاك الأحياء والمدن المفرغة من سكانها، والنهب الذي رافق الحرب، ومصادرة أموال المعارضين، ليس كل ذلك سوى مظاهر متجددة لتوسع اقتصاد الغزو هذا. ولم يخفِ كثيرٌ من المسؤولين حق المنتصر في مصادرة أملاك المهزوم عندما ذكر بشار الأسد في أحد خطبه أن سورية ليست ملك من ولد فيها وإنما من دافع عنها، ويقصد الميليشيات الأجنبية الشيعية الممولة من طهران، من أصول أفغانية أو باكستانية أو إيرانية أو عراقية أو لبنانية.

بدلاً من أن يحرر موتُ الأسد الأب، وتصفية إرثه الاقتصادي والسياسي والثقافي، البالي بالفعل، البلادَ من حالة الجمود والعطالة والشلل، الذي قادها إلى الإفلاس على جميع الجبهات الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية، وعطل طاقات أبنائها، وحجبهم عن العالم، عمّق - في غياب معارضة حية وموحدة، والانحطاط الإنساني والأخلاقي الشامل لطبقة جديدة مفترسة خلفت الطبقة البيروقراطية العسكرية والأمنية القديمة - الهوة بين الأقلية الضئيلة لأهل الحكم/الملك والأغلبية الساحقة من المجتمع، وفاقم كما لم يحصل من قبل التوتر والعداء والكراهية بين الطرفين اللذين تحوّلا إلى مجتمعين ينفي وجود أحدهما الآخر. وكان لتحول فئة طفيلية ضئيلة من الأقرباء والمحاسيب والمرتشين إلى مركز المجتمع وقلبه والمستفيد الوحيد منه، وتحويل المجتمع بأكمله إلى جسم فائض لا قيمة ولا حاجة إليه، ولا حول له ولا قوة ولا مستقبل، دور كبير في إقناع الجمهور الواسع بأن الإصلاح الذي طال انتظاره قد ولى إلى غير رجعة، وأن ما هو قادم أعظم. وليس هناك شك في أن انتزاع الطبقة المفترسة الجديدة من رجال الأعمال الشباب، الذين هم في الواقع أقرب إلى رجال المافيا، الأسبقية والكلمة الأولى في تقرير مصير السياسات والنظام من تلك الطبقة البيروقراطية الفاسدة التي اعتمد عليها نظام الأسد الأب، وخدمته حتى اللحظة الأخيرة، قد زعزع توازن النظام وزاد من هشاشته وقابليته للتصدع والكسر. وهذا ما كان على المعارضة أن تستفيد منه لو أنها خففت قليلاً من رهانها على التدخل الأجنبي أو على السلاح لمصلحة العمل في السياسة[٢٤].

نداء الحرية أو عام القلاقل والتحولات

ساهمت عوامل عديدة في إغلاق خيار الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي كانت أقطار المشرق تنتظره. وقد بدا التحول، نحو نُظُم تعددية أكثر انفتاحاً على جمهور الشعب وقدرة على مشاركته همومه، أكثر صعوبة في

---

(٢٤) حول تطور النظام الاجتماعي الاقتصادي انظر على سبيل المثال:
Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), in light of the uprisings of 2011 and Syria's current war.

وكذلك: مجموعة مؤلفين، **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)

الثمانينيات، بعد انهيار مشاريع التنمية التي رعتها الدولة والنظم «التقدمية» واليسارية. كما أن الأوضاع الإقليمية المتوترة والسياسات الدولية، التي استمرت تنظر إلى المشرق كحقل صيد ومناطق نفوذ متعدد الأطراف، أدت دوراً كبيراً في تشجيع النخب الحاكمة على اتباع طريق القمع والدكتاتورية. وجاءت الحرب الأمريكية على العراق ـ الأولى ١٩٩١ والثانية ٢٠٠٣ ـ لتردع موجات الاحتجاج وتضعف إرادة التغيير عند الشعوب العربية، قبل أن تأتي سياسة «الحرب الدولية» على الإرهاب، لتعيد الرهان على النظم القمعية والتسلطية، وتدفعها إلى مزيد من الانغلاق وتمحو أي أجندة ديمقراطية أو إصلاحية من قاموسها.

في نهاية العقد الأول من هذا القرن الحادي والعشرين كانت سماء المشرق ملبدة بالغيوم السوداء، وكان المسرح معداً إعداداً كاملاً للعاصفة القادمة. وهو ما ذكّرت به في آخر ندوة نظمتها مؤسسة الفكر العربي في منتصف ٢٠١٠ في بيروت، وقلت فيها إن رفض الإصلاح الذي لا نزال ندعو إليه منذ عقدين، وشارك في بلورة رؤيته مئات الباحثين العرب في إطار مشروع «التقرير العربي للتنمية الإنسانية»، الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصدر منه خمس طبعات تقرع ناقوس الخطر، سوف يعني لا محالة الانفجار. وإن الحديث عن إصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي هو محاولة للتهرب من الموضوع، والالتفاف عليه، لأنه لا إصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي، هو في الحقيقة موجهه ومحركه. وأي إصلاح اقتصادي لا يترافق بإصلاح سياسي يساهم في إعطاء الشعب الحد الأدنى من الرقابة على سياسات النخب الحاكمة لن تكون نتائجه سوى تفاقم الفساد. وقد توجهت في تلك الندوة إلى الشباب العرب المشاركين بشكل خاص وطلبت منهم أن يستعدوا لأيام صعبة، كما توجهت إلى رعاة المؤتمر وقلت إنه لا ينبغي لدولة أن تظن أنها بمعزل عن هذه التحولات المطلوبة، وإنني لا أرى سبباً في أن لا تبدأ المملكة العربية السعودية نفسها في طرق باب الإصلاح الديمقراطي منذ الآن؛ مما دفع الأمير خالد الفيصل إلى الانسحاب من القاعة. وكانت آخر دعوة لي إلى حضور ندوات المؤسسة منذ ذلك الوقت. وبعد أشهر قليلة، عندما طلب مني موقع «الجزيرة نت» مقالة في وداع ٢٠١٠ وتوقعاتي لعام ٢٠١١ كان عنوان مقالتي «عام القلاقل والاضطرابات والتحولات».

كانت الثورات العربية نوعاً من محاولة التصحيح العنيفة لهذا الانحراف الذي دفع الأقطار العربية خارج المسار التاريخي وفرض عليها تبني خيارات استبدادية وريعية غير منتجة واتباعية في الوقت نفسه. ساعد عليها تغير الأوضاع الجيوستراتيجية والدولية وكسر احتكار الإعلام الوطني والعالمي، وتسارع وتيرة انتقال المعلومات بين البلدان والشعوب، بما في ذلك المعلومات ذات الطابع الدبلوماسي السري، كما أظهرت ذلك وثائق وكيليكس. كما ساهمت فيه تحولات داخلية عميقة طرأت على البنيات الاجتماعية والثقافية، عمل عليها ارتفاع مستويات التعليم التي تحققت خلال نصف القرن الماضي، وتغيرات ديمغرافية جعلت من الشباب الذين يمثلون نسبة لا تقل عن ٤٠ في المئة في المجتمعات العربية القوة الأكثر قلقاً وتوتراً وتحرراً أيضاً من قيم الطاعة الأبوية وتقاليد التسليم للأقدار، والأشد حساسية تجاه ما يجري في العالم، وفي الوقت نفسه الفئة الاجتماعية الأقل حظاً وأملاً في تحقيق الحد الأدنى من مطامحها وتطلعاتها. وما كان لفشل النظم في وضع قاعدة نهضة صناعية وتنموية وعلمية، وفي توفير شروط الحياة الطبيعية للأغلبية الاجتماعية وسعيها، على سبيل التغطية على إفلاسها التاريخي، إلى تشديد سياسات التهميش والعزل، وضرب الحصار على شعوب بأكملها، ومنعها من المشاركة حتى في الكلام والتعبير عن نفسها، إلا أن تقود إلى المزيد من الفساد والحرمان والتفاوت الاجتماعي، ومن ثَمّ إلى تقهقر أكبر في شروط حياة أغلبية السكان، وفي مقدرة الحكومات على مواجهة المشاكل القائمة والمتجددة وتفاقم التوترات والاحتقانات. وكما كتبت في اليوم الأول من عام ٢٠١١ «أمام انغلاق آفاق المستقبل بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تعد تتوقع سوى البطالة والفقر وضياع الوقت، أي العمر، ربما لا يبقى من خيار آخر سوى التمرد والانفجار»[٢٥].

كان الانفجار القادم واضحاً كالشمس بنظر أي مراقب دقيق لحالة المجتمعات، من دون أن يعني ذلك أنه مضمون النتائج أيضاً؛ إذ ليس هناك، كما أضفت في المقالة ذاتها «أي ضمانة في أن لا تختار النخب

---

(٢٥) «٢٠١١ عام القلاقل والتحولات،» موقع الجزيرة نت، ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <https://bit.ly/2VhXUN5>.

الحاكمة طريق المغامرة بمصير البلدان نفسها، والرهان على بث الفوضى وانعدام الأمن، لردع المجتمعات وتخويفها من التغيير، أو جعل التغيير مرادفاً للخراب والدمار والانقسام والفوضى. وهذا هو الخيار الذي قاد بلداناً عربية عديدة، من لبنان إلى الصومال إلى العراق واليوم السودان وربما قريباً اليمن، إلى التفتت والنزاعات الداخلية، الطائفية والإثنية. ففي جميع هذه الحالات جاء الانقسام والنزاع والانهيار نتيجة رفض النخب الحاكمة طريقَ الحوار والتفاهم، بعد رفض الإصلاح، وتبنيها قرار المواجهة بأي ثمن، أي العنف. فلا ينبغي أن نتوقع من نخب حاكمة ليس لديها، أو لم يعد لديها، أي مفهوم للدولة، ولا من باب أولى أي شعور بالمسؤولية الوطنية، أن تتصرف تجاه الأزمات المتراكمة التي تتعرض لها الدول والمجتمعات العربية اليوم بحد أدنى من المسؤولية أو المبادئ الأخلاقية»[٢٦].

لذلك، منذ انطلاقها بدت لي الأحداث التونسية في مدينة بوزيد بداية انتفاضة شعبية عميقة، بل أكثر من ذلك مقدمة لإطلاق سلسلة من الانتفاضات القادمة لا محالة، وإشارة الانطلاق لدورة تاريخية جديدة من الحراك الداخلي للمجتمعات العربية الذي بقي مجمداً لنصف قرن. لقد ظهرت الانتفاضة التونسية كالبرق الذي لمع في سواد ليل عربي طويل ومظلم، لفت أنظار الشعوب العربية، وحرك أقلام المثقفين وآمالهم؛ فلم يمضِ أسبوع على انتصار الثورة التونسية حتى اندلعت شرارة الثورة المصرية التي أكدت اتجاه التاريخ هذا وعززته، وساهمت في تغير موازين القوى واتجاهات الفكر والممارسة في الأقطار العربية الأخرى، وشجعت على انطلاق ثوراتها السياسية[٢٧].

لم يحصل ذلك بسبب تماثل الأفكار والثقافة، وإنما لتغير العوامل الداخلية والخارجية التي ذكرتها، وتقويضها الأسس المادية والمعنوية لنظم الحكم الأوتوقراطية التي تم تعميمها على بلدان المنطقة العربية بأكملها في

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) «تونس تفتح طريق الحرية،» موقع الجزيرة نت، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <https://bit.ly/2SWPNZA>.

الحقبة الماضية، والتي أظهرت إفلاسها في المبادرة بأي إصلاح، بالصورة نفسها تقريباً، في كل الأقطار. كانت تونس تفتح بانتفاضتها الرائدة طريق الحرية للعرب جميعاً.

لكن كان من الواضح أن لهذه الانتفاضات أيضاً خصوصياتها، ولن تتبع المسارات ذاتها. فقد «شكلت الثورة التي انطلقت من تونس خميرة قوية سوف تدفع إلى اختمار العجين العربي في كل مكان. إنما لن يكون هذا الاختمار منفصلاً عن نوعية العجين، والمناخ العام الذي يحيط به، وحرارة الجو والمجتمع. فحيث تكون العوامل ملائمة ستنطلق الثورة على الفور كما حصل في مصر وتتحول إلى ثورة شاملة. لكنها يمكن أن تبدأ بإرهاصات متعددة وتستمر لوقت طويل في أقطار أخرى، كما أن من الممكن لبعض النظم أن تتعلم من أخطاء غيرها، وتقوم ببعض الإصلاحات التي تبرد الجو أو تخفف من حرارة غليان المجتمع، وتؤجل الثورة أو تغير من نمط إنجازها. ما يوحدها ويجمع بينها هو تمحور فكرها وشعور فاعليها الرئيسيين على أجندة تحررية في جوهرها، مهما كانت الخطابات المشوشة، تضع حرية الفرد واستقلاله وكرامته وحقه في المشاركة والمساواة والعدالة في مقدمة المطالب التاريخية الجماعية، وتفتح مسار التحول الديمقراطي الذي طال انتظاره»[٢٨].

خلال أيام انتشرت المسيرات الشعبية في كل المناطق كالنار في الهشيم، وانتقلت إلى العاصمة لتهز عرش النظام. فقد زين العابدين بن علي لسانه، ولم يعد يعرف ماذا يقول. وأمام خطر المواجهة أو رحيل بن علي اختارت بيروقراطية الدولة، كما هو منتظر، ترحيل الرئيس أو خلعه والالتقاء مع تطلعات الجمهور الثائر وتطمينه. كان هذا النجاح الباهر للشعب التونسي في فرض الانتقال السياسي من دون خسائر باهظة، كافياً ليقنع الشعوب المجاورة التي تحلم برفع النير عن رقابها بأن فرصتها قد حانت، وأنها على موعد مع التاريخ.

انتقلت العدوى إلى مصر لتعزز الموجة الثورية العربية وتصادق عليها وتعمم نموذجها معاً، فأصبح ميدان التحرير، الذي احتله الشعب أو حرره

---

(٢٨) المصدر نفسه.

سيان، النموذج المحتذى لدى الثورات العربية الأخرى. وقد فقد في سبيل بنائه في الأقطار الأخرى، وفي مقدمها سورية، وفتحه كساحة لمداولات الشعب وتأكيد إرادته في ممارسة حقوقه الأساسية، وفرض نفسه مصدراً للسلطة والشرعية والقانون، آلاف الشباب العرب حياتهم. لذلك عندما سألني صحافي عن انطباعي بعد تصريح الأسد بأنه لن يكون في سورية انتفاضة لأن الوضع فيها مختلف والانسجام عميق بين الشعب والحكومة قلت: سورية كأخواتها سوف تدخل في الحراك ذاته. والواقع إذا كان هناك نظام بلغ فيه العداء بين الشعب والحكم، كما ستظهر الأحداث لاحقاً، مبلغاً لم يعد يحتمل المزيد فهو النظام السوري بالذات.

بدأت أولى إرهاصات ثورة السوريين في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠١١ حيث احتشد تجار سوق الحريقة في دمشق احتجاجاً على المعاملة القاسية التي مارسها، كالعادة، عنصر شرطة ضد أحد تجار السوق، وصاغوا أول شعار ينبض بروح الثورة القادمة وهو «الشعب السوري ما بينذل» (لا يقبل الذل). ولم يتوقف الحشد إلا بعد قدوم وزير الداخلية والاعتذار من تجار السوق، في سابقة من ضبط النفس عند ممثلي النظام لم يعرفها السوريون من قبل.

ثم نظّم ناشطون آخرون مسيرة في سوق الحميدية وفي الجامع الأموي في منتصف شهر آذار/مارس قوبلت بعنف بالغ، وأُغلق المسجد على المصلين لمنعهم من الخروج للتظاهر، وقامت الشرطة بضربهم بالهراوات على رؤوسهم في حرم الجامع نفسه. لكن شرارة الثورة السورية سوف تنطلق بعد ثلاثة أيام (١٨ آذار/مارس) من درعا حيث خرج الأهالي للمطالبة بتحرير أبنائهم من الشبان والمراهقين الذين أودعوا السجن بعد كتابتهم على جدارٍ عبارة: «جاك الدور يا دكتور»، وشاعت الأنباء عن تعرضهم للتعذيب. وعندما تجمع وجهاء الحي لمقابلة رئيس فرع الأمن العسكري عاطف نجيب ابن خالة الرئيس ومناشدته تحرير أبنائهم رفض طلبهم، وتقصد إذلالهم بالقول إن أبناءهم ذهبوا من غير رجعة، وأنهم إذا أرادوا بديلاً عنهم فما عليهم إلا أن يرسلوا نساءهم ورجال النظام سيتكفلون بالباقي.

بدأت المسيرات الأولى تضامناً مع معتقلي درعا من الشبان تحت شعار «يا درعا حنا معاك للموت». وأصبحت تتغذى فيما بعد من تشييع الشهداء الذين كانوا يسقطون برصاص قناصة النظام في كل مرة بعدد أكبر، قبل أن تتبلور هوية الانتفاضة الحقيقية وتتحول إلى ثورة شعبية واسعة، تضم شرائح واسعة ومتعددة من كل التيارات والطبقات والطوائف والمناطق والانتماءات القومية والدينية، وبالتالي أجندات خاصة كثيرة، يوحدها حلم التحرر من نظام الإقصاء والتمييز والإهانة المتعمدة والإذلال والحرب الدائمة، الذي حرم الناس من جميع حقوقهم، وفي مقدمها أمنهم وسلامة أبنائهم، وأغلق عليهم كل آفاق الأمل وأبواب المستقبل.

لم تظهر الأحزاب السورية حيوية تذكر في فترة انتقال السلطة من الأسد الأب إلى ولده بشار. وعلى الرغم من أن بعض النشاط قد دب في صفوف قادتها، إلا أنها عجزت عن استعادة المبادرة التي تولاها فنانون ومثقفون تشكل الحرية بمعناها البسيط، أي حرية التعبير والتفكير، شرطاً لإبداعهم، وبالتالي لوجودهم، ولذلك لم ينجح في ملء الفراغ الذي تركه انحسار ظل الطاغية سوى المثقفين الذين استغلوا ضعف السلطة الانتقالية ليعبروا عن تطلعات الشارع ومطالبه. وبدلاً من التظاهرات السياسية المرتبطة بالتنظيمات الحزبية، أبدع المثقفون ظاهرة المنتديات الفكرية التي هي منتديات تعبير وتواصل وتداول للرأي بين السوريين ومناقشة الخيارات المطروحة على المجتمع.

لكن ربيع دمشق الذي سبق الانتفاضة بعقد من الزمن كان قد أفرز مجموعة من المثقفين والناشطين المتحمسين، الذين أثاروا من خلال نشاطاتهم في منظمات المجتمع المدني وكتاباتهم النقدية انتباه قطاعات مهمة من الرأي العام في المدن وحتى في كثير من البلدات والقرى السورية، وخلقوا وسطاً فكرياً سياسياً جديداً أكثر حيويةً وغنًى وتفتحاً من الوسط السياسي والفكري الذي طبع مجتمع الأحزاب السياسية التقليدية. وقد واكب نمو هذا الوسط السياسي المدني الجديد خروج دفعات من السجناء الشباب القدامى، من الشيوعيين والماركسيين السابقين، الذين قضوا سنوات طويلة

في السجون منذ أحداث ١٩٨٠، وكذلك خروج بعض الاتجاهات الإسلامية من قوقعتها الثقيلة، وسعيها للتفاعل مع قوى وأطياف المعارضة السياسية الأخرى، بعد تجربة العيش المشترك في سجون النظام، داخل تكتل الأحزاب الذي أطلق عليه اسم إعلان دمشق المذكور سابقاً.

ومما لا شك فيه أن نخبة جديدة من الناشطين الشباب، الذين جمعوا بين الاهتمامات السياسية والتطلعات الثقافية التي كانت قد تشكلت في سياق أحداث ومواجهات ربيع دمشق، هي التي انتزعت زمام المبادرة من البداية في قيادة الثورة السورية بالمعنى البسيط للكلمة. ما وحد صفوف هذه النخبة ونظمها، في ما وراء انتماءاتها الأيديولوجية والسياسية، تفاهمها التلقائي على أجندة واحدة هي انتزاع الحريات والعمل من أجل إسقاط الدكتاتورية. وكان هذا في الواقع ثمرة الجهود التي بذلتها فئة من المثقفين السوريين والعرب خلال العقود الثلاثة السابقة، لإخراج الحياة الفكرية والسياسية من الإحباط وانسداد الآفاق الذي عم النخب الاجتماعية على إثر فشل الحركة القومية التي كانت محل استثمارات تاريخية كبيرة، وزوال الأوهام الوردية التقدمية الاشتراكية والشيوعية، التي أجهز عليها انهيار النظام السوفياتي، وانكشاف فساد نماذجه الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان لهذه النخبة الجديدة، التي تعمدت في حوارات ومواجهات ربيع دمشق، على الرغم مما تعرضت له فيما بعد من صنوف الضغط والترويع والاعتقال، الدور الأول في احتضان بذور ثورة آذار/مارس ٢٠١١، والدفع بها، وتنسيق أعمالها، وصوغ شعاراتها في أشهرها الأولى.

لذلك لم تظهر، في المرحلة السلمية الأولى من الثورة، الآثار الخطيرة لافتقار الحقل السياسي السوري إلى هياكل العمل التنظيمية. واستطاعت النخبة الشابة أن تتجاوز الكثير من التحديات التي طرحتها المسيرات الشعبية التي كانت عفوية بامتياز. ساعدها على ذلك بالتأكيد توسع انتشار وسائط التواصل الاجتماعي الجديدة واكتشاف إمكاناتها، واستخدامها للقيام بمهام التواصل والتنسيق وتوحيد الشعارات وإطلاق المبادرات التي تحققت معظمها في فضاء وسائل التواصل الاجتماعي، عبر شبكات افتراضية سياسية أهمها لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة واتحاد التنسيقيات ومجالس قيادة الثورة وغيرها. بل لقد كانت هناك أصوات كثيرة ترى في هذه العفوية

الشعبية ميزة ينبغي تشجيعها وتنظر بشكل إيجابي إلى غياب القيادة السياسية، أو على الأقل، قيادة الأحزاب والقوى التقليدية فاقدة الصدقية.

لكن، أمام تصاعد عمليات القمع الدموي للناشطين، والتحديات المتزايدة التي أصبحت تواجهها التظاهرات الاحتجاجية، لم تعد شبكات التنسيق الداخلية الافتراضية كافية للرد على حاجات تنظيم الاحتجاجات وحمايتها وتوجيهها، كما لم يعد العمل السياسي يقتصر على التوافق على الشعارات وتحديد أسماء جمعة التظاهرات، وصارت الحاجة ملحة بشكل أكبر إلى وجود قيادة سياسية تعمل على تثمير تضحيات السوريين وتحويلها إلى إنجازات سياسية، وتؤمّن الاعتراف بالانتفاضة الثورية كتعبير شرعي عن حقوق السوريين والدفاع عنها وعن نشاطاتها ضد تغوّل النظام، وتأمين الدعم المتعدد الأشكال لها، وتنسيق علاقاتها مع القوى العربية والدولية والضغط من أجل تخفيف العنف الواقع على الناشطين. وكان من الطبيعي أن تتوجه الأنظار نحو النخبة المثقفة الجديدة التي نشطت وتبلورت خلال ربيع دمشق وإلى الأحزاب التي عملت إلى جانبها، وبشكل خاص تكتل أحزاب إعلان دمشق وأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب اليسارية الديمقراطية الأخرى.

هذه كانت قراءتي للوضع. وتوجهت منذ الأسبوع الأول لاندلاع الاحتجاجات إلى الاتصال بشخصيات هذا الوسط السياسي الذي أنتمي إليه لحثه على العمل لاحتضان الثورة الشبابية ودعمها وصوغ أجندة وطنية جامعة، تتوحد من حولها القوى المختلفة المنخرطة في عملية التحول، وهي أغلبية المجتمع، وتعزز الخيار الديمقراطي، وتحول دون الانجرار إلى طريق العنف الذي كان من الواضح أن النظام يدفع إليه لنقل الصراع إلى ساحة يتمتع فيها بتفوق مطلق، ويمكنه من خلالها نزع الشرعية عن حركات الاحتجاج الشعبية، وتسويد صفحتها، أمام الرأي العام الوطني والعالمي.

كان الأمر يبدو لي بديهياً لا يحتاج إلى نقاش. وكنت واثقاً من أن ما يجري من أحداث عظيمة كان كفيلاً بأن يزيل جميع الخلافات القديمة، ويدفع إلى تجاوز الحساسيات الشخصية، ويشجع العناصر المحدودة العدد أصلاً، ممن اختبروا إلى حدٍّ أو آخر العمل السياسي، ولديهم معرفة

بالمجتمع ومقدرة، مهما كانت ضعيفة، على التنظيم، على عدم النظر إلى الخلف. ولمعرفتي العميقة ببنية هذه التجمعات الناشطة السورية، السياسية والثقافية، وحساسيات أفرادها الشخصية، حاولت أن أخفف الحمل إلى أقصى ما يمكن، فاقترحت تشكيل هيئة تنسيق تشمل الجميع، وإن لم يكن فلجنة مبادرة تنسق فيما بين القوى والشخصيات المعارضة، وهو أضعف الإيمان. وهذا ما اقترحته أيضاً بعد سنوات على الفصائل العسكرية بعد أن فشلت جميع أشكال التعاون فيما بينها، ولم تنجح به أو تقبل بتجربته أيضاً، مما سأذكره لاحقاً.

لكن معجزة حصول اتفاق سياسي بين الأحزاب والقوى والتجمعات والشخصيات الناشطة في الداخل لم تحصل. وبعد وعود كثيرة ومماطلة مستمرة، أعلنت المعارضة التي سيطلق عليها فيما بعد داخلية، بكل مكوناتها السياسية والثقافية والنشطائية، عن إفلاسها. وبدلاً من الخروج بتكتل جامع وقيادة سياسية وطنية تشكل رافعة للثورة وحاملاً لها، خرجت بتكريس انقسام نهائي سيقصم ظهر الثورة، ويجعل صراع المعارضة في ما بينها أقوى من صراعها مع خصومها. فبدلاً من هيئة التنسيق التي انتظرها السوريون لتوحيد موقف القوى المعارضة جميعاً، ومن هنا أهمية تنسيقها، خرجت هيئة تنسيق «انفصالية» تضم مجموعة من الأحزاب والتيارات والشخصيات التي لا يوحدها سوى معارضتها لـ«إعلان دمشق» الذي بقي خارجها. وهي في الواقع إعادة إنتاج للتجمع الوطني السابق بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي، لكن مع إضافات مهمة هي انضواء العديد من الشخصيات السياسية الثقافية المعروفة تحتها، والأخطر من ذلك بالنسبة إلي، تعييني من دون استشارتي المنسق العام للهيئة في بلاد المهجر، أي في الخارج[٢٩].

---

(٢٩) تأسست هيئة التنسيق الوطنية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بعد سبعة أشهر من انطلاق الثورة السورية، على أثر فشل إعلان دمشق والتجمع الوطني الديمقراطي في الخروج باتفاق لتشكيل جبهة معارضة موحدة. وقد ضمت الهيئة إلى جانب شخصيات سياسية وثقافية عديدة أحزاب: الاتحاد السرياني، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي السوري، حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي، تجمع اليسار الماركسي، حركة معاً من أجل سورية حرة ديمقراطية، الحزب اليساري الكردي في سورية، حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، حركة الاشتراكيين العرب.

وأمام تفاقم عمليات العنف والقتل الممنهج للناشطين بالعشرات كل يوم ومخاطر انجراف الثورة نحو العنف، وقع طلب الهيئة مني أن أمثلها في المهجر وأكرس انقسام المعارضة، الذي لم أكف عن العمل ضده، عليَّ كالصاعقة، وكان بكل المعاني فضيحة المعارضة الداخلية الأولى. وحتى لا أزيد في إحباط الناشطين نشرتُ بياناً على مدونتي أعتذر فيه عن قبول التكليف المقترح وأعبر عن سحب ثقتي بالمعارضة التقليدية: «غنيّ عن القول إن التزامي الأول والأكيد كان وسيظل بثورة الشعب والشباب السوري الذي أظهر بطولة فائقة في الدفاع عن حضوره وحقوقه ومبادئه»، وإنه «في اعتقادي، لا توجد هناك قوة أخرى يمكن المراهنة عليها من أجل فرض التغيير الديموقراطي وتخليص الشعب والبلاد من كابوس النظام الحالي ووقف العنف وعمليات التنكيل بالسوريين سوى القوة التي تمثّلها تنسيقيات الشباب التي تمثّل الطليعة الحقيقية للثورة السورية الراهنة. أما المعارضات الحزبية وغير الحزبية فهي مجرد قوى رديفة ومكملة، ليس لها أي وصاية سياسية أو معنوية، ولا يحق لها أن تفرض أي حل يتعارض مع ما يتفق ومطالب شباب هذه التنسيقيات التي قدمت ولا تزال تقدم أعظم التضحيات لتحرير البلاد من طاعون الاستبداد والفساد». وكانت هذه الحادثة مناسبة لتوضيح موقفي بأنني لن أشارك في أي تشكيل ما لم يكن شاملاً للجميع، ولن أقبل بالعمل مع فريق وطني ضد آخر. وكما توقعت، لن يمر وقت طويل قبل أن يتحول الاختلاف في التوجه بين الهيئة والإعلان إلى تنابذ وانقسام ثم تنافس ونزاع، بعد تبني التكتلين خطين مختلفين في إدارة الثورة وقيادتها، خط التصعيد ضد النظام لإجباره على التنازل وخط الحوار والتفاهم معه على التغيير كما عبر عنه بيان الهيئة.

بينما كانت المعارضة الداخلية من سياسيين ومثقفين تتابع مناقشاتها التي لم تثمر، كان الشارع السوري في الداخل والخارج يغلي من أجل الخروج من الفراغ وإيجاد أي شكل من أشكال التمثيل للثورة والتعبير عن هويتها وأهدافها. ودارت خلال الأشهر الستة أو السبعة التالية لانطلاق الثورة معركة سياسية، أو بالأحرى منافسة قوية بين التيارات والقوى والشخصيات لقيادة الجهود الرامية إلى تشكيل الإطار القيادي الوطني المنشود.

جاءت أولى المحاولات أو المشاريع من لدن رجال أعمال سوريين

لديهم من دون شك ثأر مستحق مع النظام. وبسبب تدخلاتي السياسية المتعددة على القنوات الفضائية وتواصلي مع الناشطين عبر صفحتي الاجتماعية، التي استقطبت اهتمام قطاعات واسعة من رأي جمهور الانتفاضة، وجعلت من موقفي من المؤتمرات المتعاقبة مؤشراً على جديتها أو لا جدواها، طلب مني بعض رجال الأعمال الإشراف على مؤتمر لجمع المعارضة وتوحيدها لتمثيل الثورة. لكنني، بعد التفكير المعمق، اعتذرت لأنني كنت لا أزال أراهن على تشكيل جبهة قوية وجامعة في الداخل ومن قِبل القوى السياسية الرئيسية المنظمة من جهة، وشكي في إمكانية أن تنجح عملية التجميع على عجل لكتلة من أفراد لا يعرفون بعضهم وليس لديهم خبرة سياسية في تشكيل قوة متسقة وقادرة على أن تقوم بالمهمة من جهة ثانية. وعقد المؤتمر بالفعل في أنطاليا في تركيا من دون أن يحقق أي نتائج ملموسة(٣٠)، لكنه فتح طريق المؤتمرات السورية على مصراعيه، فعقد مؤتمر آخر في بروكسيل جمع عدداً كبيراً من المعارضين بدعوة من جماعة الإخوان المسلمين(٣١).

وفي ٢٧ من الشهر ذاته، وبمشاركة نحو ٢٠٠ شخصية من المعارضين المستقلين والكتاب والأدباء والإعلاميين والفنانين وغيرهم، حاولت معارضة الداخل أن تفتدي فشلها، وتقوم بتجربة ثانية للتفاهم، فعقدت «مؤتمر سميراميس» في دمشق تحت شعار: سوريا للجميع، في ظل دولة ديمقراطية مدنية. وكان أول مؤتمر علني تعقده المعارضة في الداخل.

ثم تبع ذلك مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي كان من المفترض أن يعقد في الوقت نفسه في إسطنبول وفي منطقة القابون بدمشق. لكن اضطر الداعون إلى إلغاء اجتماع القابون بعد أن هاجمت قوات الأمن السورية المسيرات السلمية في المدينة بالرصاص وأسفر الهجوم عن سقوط ١٢ شهيداً(٣٢).

(٣٠) عُقد مؤتمر أنطاليا في ١ حزيران/ يونيو ٢٠١١ تحت شعار المؤتمر السوري للتغيير، وشارك فيه نحو ٣٠٠ شخص، يشكّلون خليطاً من الناشطين وبعض ممثلي الأحزاب المعارضة المعروفة إضافة إلى كثير من التنظيمات والشخصيات الكردية وممثلي عشائر.

(٣١) ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقد شارك فيه نحو ٢٠٠ شخصية سورية معارضة تعيش في الدول الأوروبية.

(٣٢) عُقد في ١٦ تموز/ يوليو في إسطنبول بمشاركة أكثر من ٣٠٠ معارض سوري، وكان من منظميه الرئيسيين مجموعة عماد الدين رشيد، تحت رئاسة القاضي هيثم المالح.

ومن هذه المؤتمرات ملتقى الوحدة الوطنية الذي عُقد في القاهرة وضم ممثلين عن قوى وأحزاب وتنسيقيات وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج(٣٣).

كما عُقدت لقاءات أخرى أقل أهمية، ومن بينها مؤتمر حزب الحداثة والأحزاب العلمانية في باريس، الذي سبق في تأكيد رسالته الكثير ممن يدعون اليوم إلى العودة إلى العمل على محور تجميع العلمانيين في قوة واحدة.

لم تكن نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات أفضل من نتائج اجتماع أحزاب المعارضة الداخلية، ولم تترك أثراً كبيراً لا في الناشطين ولا في الرأي العام السوري والعالمي. والواقع أن جميعها فشلت في أن تعقد جلسة ثانية بعد تأسيسها قبل أن تدخل في عالم النسيان؛ فقد انعقد معظمها في مناخ التسابق على سد الفراغ، والانفراد بالمبادرة، بدلاً من تكوين لجنة وطنية تحضيرية تنسق لإشراك الجميع، وذلك بهدف قطع الطريق على المبادرات المحتملة الأخرى والتحكم بقائمة المدعوين ومن ثم ضمان الهيمنة على التشكيل المعارض المنشود.

بموازاة تفاقم عنف النظام وسقوط عشرات الضحايا كل يوم، كان من الطبيعي أن يزيد الضغط الشعبي من أجل ملء الفراغ ووضع الجميع، والمثقفين بشكل خاص، كما حصل من قبل في حقبة ربيع دمشق، أمام مسؤولية كبيرة. فقد ترك غياب القيادة السياسية، بعد ٦ أشهر من الثورة وأكثر من ٦ مؤتمرات ولقاءات، المتظاهرين السلميين من دون أي غطاء سياسي أمام آلة القمع، وأعطى النظام فرصاً أكبر لاستجماع قواه والانقضاض على المسيرات الشعبية، وشجّعه على استخدام الأساليب الوحشية، وزاد من نزوعه إلى تطبيق استراتيجية حرف الصراع عن محوره السياسي والدفع في اتجاه إغراق الثورة في حرب أهلية طائفية.

وقد بلغ اليأس عند شباب الثورة وتنسيقياتها درجة دفعت ضياء دغمش إلى الإعلان من قناة الجزيرة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١ عن إنشاء مجلس

(٣٣) ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وبحضور نحو ١٠٠ مشارك.

انتقالي بمبادرة من الناشطين وبعض التنسيقيات سمى فيه ٩٤ معارضاً سورياً، من مختلف الطوائف والقوميات السورية، أعضاء، وكلفني باسم ناشطي الثورة برئاسته ودعوة أعضائه للاجتماع، من دون مشورة أحد(٣٤).

وعلى الرغم من اعتذاري، أخذت المبادرة على محمل الجد، وأدركت درجة اليأس التي وصل إليها الناشطون أمام تقاعس النخبة السياسية والثقافية وترددها، وعمق الهوة التي تفصل الناشطين الميدانيين عن القوى السياسية المعارضة التي تغرق في التفاصيل الصغيرة، والعجز المخجل الذي أظهرته الطبقة السياسية السورية عموماً في مواجهة تحدي حمل مسؤولية قيادة الثورة وتأطير شبابها وتقديم غطاء سياسي جدي يساعد على تقديم الحماية للشباب المعرّضين للقتل والتعذيب، وعلى بلورة المواقف الداخلية وبناء التحالفات الخارجية.

الوحدة المستحيلة

في هذا الجو المشحون بالقلق أمام تصاعد عنف النظام وهمجيته في قتل الناشطين، وفشل القوى السياسية والمثقفين، قررت أن أغير أسلوب عملي، وصرت أكثر حرصاً على عدم التفريط بأية جهود يمكن أن يخرج منها بصيص أمل. في هذا السياق كنت قد أعطيت موافقتي على حضور مؤتمر الإنقاذ الذي عُقد في إسطنبول في ١٦ تموز/يوليو ٢٠١١، وكانت أول مرة أقبل المشاركة في مؤتمرات خارجية. لكن ما إن وطئت قدماي قاعة المؤتمر حتى تراجعت، وانسحبت، لما شاهدته من طغيان تيار واحد على الحضور. وبعد مفاوضات طويلة قبلت، مراعاة للداعين والمدعوين، أن أدخل القاعة كضيف، وأن ألقي كلمة قصيرة بهذه الصفة. وعلى الرغم من

---

(٣٤) ولا شك أن الإعلان من على شاشة التلفزة عن هذا المجلس الانتقالي يشكّل رداً على أولئك الذين حاولوا أن يجعلوا من المجلس الوطني محاولة لانتزاع المعارضة السياسية القيادة من التنسيقيات. فعلى الرغم من قدراتهم الإبداعية الكبيرة التي أظهروها في قيادة النشاطات الميدانية وتنظيم التظاهرات والمسيرات، وبلورة التكتيكات اللازمة لمواجهة آلة القمع والقتل، لم يكن بوسع الناشطين الميدانيين، في الشروط التي كانوا يعملون فيها، إنتاج أي قيادة سياسية مركزية، خاصة أن وجودهم كان يكاد يقتصر على الحضور في شبكات التواصل الاجتماعي. من هنا أصبحت مسألة توحيد المعارضة ودمجها مع ممثلي التنسيقيات تساوي مسألة إيجاد قيادة سياسية للثورة.

أنني أعلنت في كلمتي عن دعمي لجميع القوى المعارضة، بصرف النظر عن اتجاهاتها، لكنني أكدت في الوقت نفسه أنني لن أقبل العمل إلا في إطار جامع تشارك فيه كل الأطراف. كما استبقت الأحداث وأعلنت عن رفضي التفكير في تشكيل أي حكومة ظل، كان هيثم المالح ينوي إعلانها، لأن تشكيلها سوف يتحول إلى مصدر نزاعات إضافية قبل الوصول إلى حدٍّ أدنى من التفاهم والاتفاق بين أطراف المعارضة[٣٥].

وقد عزّزَتْ مشاركتي في مؤتمر الإنقاذ شكّي في قدرة مثل هذه المؤتمرات، التي تجمع شتاتاً لا ناظم له، على تكوين إطار منظّم وفعّال قادر على قيادة الانتفاضة أو تمثيلها، بل حتى في البقاء والاستمرار. وكانت ثقتي قد ضعفت كثيراً في مقدرة قوى وشخصيات المعارضة الداخلية على أخذ المبادرة والنجاح فيها. وزاد اعتقادي بأنه لن يكون من السهل الخروج من الحلقة المفرغة وتكوين إطار سياسي متماسك، يستطيع أن يحمل راية الثورة، ويقود خطاها، ما لم ننجح في التقريب بين قوى الداخل والخارج، ونتفق على إطار جامع، لكن أهم من ذلك، متوازن، يضم جميع الأطياف السياسية والفكرية، إضافة إلى الأحزاب المعروفة وشباب التنسيقيات والناشطين.

كان المطلوب من أجل ذلك معالجة مسألتين حالتا دون التوصل إلى توافق قابل للحياة. الأولى نزعة الانفراد بالمبادرات من قِبل فريق أو مجموعة واحدة تمسك من خلاله خيوط العملية السياسية وتتحكم بنتائجها بأمل إجبار المجموعات الأخرى على الالتحاق بمشروعها من تحت، والبدء من تكوين لجنة وطنية مصغرة ومتنوعة تقود عملية المفاوضات والحوار والتأليف. والثانية الدخول في التفاصيل ومحاولة الاتفاق على جميع النقاط بدلاً من وضع المبادئ الأساسية والتركيز على ما يجمع وترك الحوار مستمراً على النقاط التفصيلية.

(٣٥) انظر في موقعي: <http://burhanghalioun.net>، كلمة برهان غليون في مؤتمر الإنقاذ الوطني، إسطنبول بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠١١ التي أكدت فيها أيضاً أنه لا يمكن لمن شن الحرب على شعبه أن يكون قائداً لهذا الشعب، ولا يمكن لمن قاد البلاد إلى الحرب أن يكون رجل السلام، ولا يمكن لمن خرق القانون والدستور أن يكون الضامن لتطبيقهما، مؤكداً أنه لا يمكن المساومة على حقوق الشعب، ولا بد من طي العهد الماضي، لاستحالة العمل في إطار النظام القائم على أي إصلاح.

وفي هذا السياق، طرحت مع الدكتور عزمي بشارة، وكنت عضواً في مجلس إدارة المركز العربي للبحث ودراسة السياسات، قبل أن أصبح رئيساً للمجلس الوطني، إقامة ندوة علمية تبحث في أسباب عجز المعارضة وانقسامها. وكان عزمي من الشخصيات العربية التي اتخذت موقفاً صلباً من ثورات الربيع العربي، وأظهرت اهتماماً كبيراً بمصيرها ولم تبخل في تقديم كل ما تستطيع لمساعدة نشطائها. فتحمس للفكرة، واستضاف المركز في ٢٩ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ندوة: «سورية بين خيارات ومصالح القوى السياسية والاجتماعية واحتمالات التغيير»، بحضور عدد محدود من المثقفين السوريين المعارضين في الداخل والخارج.

ونظراً إلى المناخ الإيجابي الذي ساد اللقاء، اقترح البعض في ختام الندوة استكمال النقاش، في لقاء تدعى له شخصيات سياسية، تكفّل المركز العربي والباحثون السوريون العاملون فيه بتقديم خدماتهم اللوجستية لتنظيمه. عُقد اللقاء هذه المرة تحت عنوان اللقاء التشاوري للمعارضة السورية، في ٥ ـ ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وشارك فيه ممثلون عن كلٍّ من: هيئة التنسيق الوطنية، وإعلان دمشق، والتيار الإسلامي المستقل، ومجموعة العمل الوطني، إضافة لعدد من المستقلين والشباب الناشطين. وقد حصل اتفاق واسع بين المشاركين على إصدار بيان يعلن عن تشكيل ائتلاف وطني سوري يجمع شتات المعارضة السورية الديمقراطية، باستثناء «مجموعة العمل الوطني» التي أعلنت تمسكها بمشروعها الخاص لتشكيل مجلس وطني بالاسم. وعلى الرغم من اقتراحنا بأن تكون الخطوة التالية للائتلاف هي الإعداد لمجلس وطني، بعد التشاور مع عدد أكبر من المعارضين، ودعوة المزيد من الشخصيات المستقلة والناشطين وشباب الثورة وممثلين عن المؤتمرات التي عقدت في السابق، رفض ممثلو مجموعة العمل التوقيع على البيان وانسحبوا من اللقاء[٣٦].

---

(٣٦) انظر تصحيح حمزة المصطفى للمعلومات الخاطئة التي نقلها سامي كليب في كتابه: **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٦)، عن هيثم مناع في مقالته في **العربي الجديد** «أكاذيب هيثم مناع في وثائق سامي كليب،» ١٥/ ٢/ ٢٠١٣،
<https://bit.ly/2SYnnyh>,

«حول أعمال الندوة الأكاديميّة التي عقدها المركز، أواخر شهر تموز/ يوليو ٢٠١١ بعنوان: «سورية بين خيارات ومصالح القوى السياسية والاجتماعية واحتمالات التغيير». ولا يزال تقريرها منشوراً في الموقع الإلكتروني للمركز العربي على الشبكة العنكبوتيّة. وكذلك حول اللقاء التشاوري =

كانت هذه أول مرة منذ سنوات طويلة يتفق فيها تجمع إعلان دمشق وهيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي على بيان سياسي مشترك. واعتقدنا بأن إمكانية إطلاق مبادرة لتوحيد صفوف المعارضة قد آتت أكلها، ففكرنا، استكمالاً للمهمة، بدعوة ممثلي الإخوان المسلمين، لمعرفة ما إذا كانوا مستعدين للتوقيع على البيان والدخول في مثل هذا الائتلاف الوطني حتى يكون ممثلاً لجميع أطياف المعارضة، وقد لبوا الدعوة بالفعل، ووافقوا حال وصولهم مساء ذلك اليوم على البيان من دون أي تعديل، وتم الاتفاق على أن يكون الإعلان عن ولادة الائتلاف الوطني السوري من دمشق، في ١١ أيلول/سبتمبر، بعد أن يحصل الاتفاق، خلال الأسبوع التالي، على أسماء قيادته التي اتُّفق على أن تكون مؤلفة من ٢٥ شخصاً، ١٦ من الداخل و٩ من الخارج، وقد كُلِّفتُ بأن أتابع الموضوع، واتصلت بالفعل بعد أيام من عودة ممثلي الأحزاب والقوى السياسية إلى مؤسساتها لإعلامها بالاتفاق، لإتمام الاتفاق. لكن، في أقل من يومين، بدأت الأطراف تتنصل من توقيعاتها الأولية بأسرع مما وافقت على وضعها، متذرعة بعدم اقتناعها بجدية الطرف الآخر، كما ذكر لي ذلك أكثر من مسؤول. أما جماعة الإخوان المسلمين فكان جواب ممثلها لي إن مجلس شوراها لم ينجح في التوصل إلى قرار بالرفض أو القبول[٣٧].

بعد فشل هذه المحاولة التي أظهرت للمرة الألف انعدام ثقة المعارضة بنفسها وببعضها، وخوفها من التعاون، أو سعي كل منها للانفراد بقيادة العمل كما كان يتأمل، زاد اقتناعي بأن النزاعات القديمة قد شلت المعارضة الحزبية، وأنه لا يوجد أمل في المراهنة على تعاونها لتشكيل إطار سياسي يقود الثورة ويحمي شبابها، في الوقت الذي أظهرت فيه شخصيات المعارضة الثقافية والمدنية، التي كانت رمزاً للصمود خلال الأربعين سنة الماضية في وجه الفاشية، عجزاً لافتاً عن التفاهم، بل عن تنسيق المواقف في حده الأدنى. وقدرت أنه لا مهرب من التعامل مع الواقع كما هو، والسعي ما

= الذي جمع شخصيات أكاديمية وسياسيّة سوريّة، وعقد في الدوحة في ٥ ـ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بمساعدة من المركز العربي».

(٣٧) انظر أيضاً: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية.. محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

أمكن لترشيد الجهود التي تبذل هنا وهناك، والمراهنة على العمل مع الناشطين، بمن فيهم أولئك الذين عاشوا معظم وقتهم في المنفى، كما هو وضع أغلب أعضاء مجموعة المجلس الوطني المؤقت التي بدت الأكثر تماسكاً، على شرط أن يضمن الإطار الجديد التوازن بين مختلف التيارات الفكرية، ويلتزم ببرنامج واضح. وأطلقتُ من جديد الجهود الساعية لتشكيل جبهة عريضة للمعارضة بنشر «خريطة طريق» لتشكيل مجلس وطني، على مدونتي، ذكّرتُ فيها بهذه الشروط(٣٨).

وعلى إثر ذلك، استقبلت في منزلي في باريس، بطلب منهم، مجموعة من الناشطين، الذين اقترحوا أن نستعيد النقاش مع قادة مجموعة العمل الوطني الذين كانوا قد شكلوا قبل أسابيع قليلة في إسطنبول مجلساً أطلقوا عليه اسم «المجلس الوطني المؤقت»، لم يستطع انتزاع أي اعتراف، لا على الصعيد الشعبي ولا على الصعيد الدولي، وقالوا إنهم مستعدون للعمل معي من أجل البحث في تشكيل مجلس جديد أو الدخول في المجلس الوطني القائم. ودخل كثير من أعضاء التنسيقيات على خط المشاورات مع القوى السياسية التي أخفقت في الوفاء بالتزامها وسحبت توقيعها على بيان الائتلاف الأول. وبدا كأن هناك فرصة جديدة لتحقيق الهدف الصعب، بعد أشهر طويلة من الخيبة والفشل.

قبلت المراهنة، لكن مع التأكيد على ثلاثة شروط: **أولاً** تمثيل جميع القوى والتيارات السياسية المعارضة، **وثانياً** الحفاظ على التوازن في التمثيل

---

(٣٨) وهذا نصها: «استمراراً للجهود المبذولة منذ أشهر ومن قبل أطراف عديدة لتوحيد صف المعارضة السياسية والحركة الشعبية، واستجابة لتطلع العديد من تنسيقيات شباب الثورة والقوى السياسية الأخرى التي شرفتني بتكليفي بتنسيق الجهود من أجل تشكيل مجلس وطني يقود الحراك السياسي، وينظم علاقات الثورة في الداخل والخارج، ويساهم في بلورة الخيارات الاستراتيجية، وفي اتخاذ القرارات المصيرية، وبعد إجراء الكثير من المشاورات والاتصالات مع أعضاء التنسيقيات والقوى السياسية الأخرى، تبلورت لدينا معالم خريطة طريق تتضمن الخطوات التالية:

- وضع تصور لهيكلية المجلس الوطني السوري المنشود.

- تشكيل لجنة للاتصال مع القوى والشخصيات الوطنية تبدأ عملها منذ الغد على أن يتم إنجاز المهام الموكلة إليها، من اتصالات وتحديد قائمة الأسماء التي سيضمها المجلس، خلال الأسبوع الأول من هذا الشهر. ويتم الإعلان عن المجلس في الأيام القليلة التالية. «خريطة طريق لتشكيل المجلس الوطني السوري،» ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، في الموقع الرسمي للدكتور برهان غليون، <http://burhanghalioun.net>.

بينها بحيث لا تهيمن واحدتها على الأخرى، **وثالثاً** اعتبار ما ننتجه في اجتماعنا التأسيسي إعلاناً لمجلس وطني سوري جديد لا عملية توسعة أو إصلاح للقديم. وكان لهذه الشروط معنى واضح هو رفض اللون الأحادي المهيمن على المجلس القديم، وفي الحقيقة على المعارضة الخارجية أيضاً، وهو اللون الإسلامي بمختلف تظاهراته، من جهة، وتشجيع الأطراف المعارضة الأخرى على الانضمام إلى مجلس جديد لا يحمل إرث المجلس السابق. وقد تركز النقاش على ضرورة حل المجلس القديم قبل الإعلان عن بناء المجلس الجديد، بما يعني إعادة تشكيل قائمة العضوية للمجلس الوطني السوري من دون الأخذ بقائمة مجلس إسطنبول القديمة.

ومع ذلك، لم يكن الطريق معبداً لتشكيل المجلس الوطني السوري؛ فقد استمرت مناورات مجموعة العمل الوطني للاحتفاظ بقائمة عضوية المجلس السابق كما هي، واعتبار التشكيل الجديد عملية توسعة له، مما يعني التمسك بهيمنتها عليه. وبسبب هذه المناورات، عدت من مطار إسطنبول قبل أن أغادر حرم المطار إلى باريس، بعد أن تبين لي من الاتصال الهاتفي أن من تفاوض معي حتى الفجر، وجاء ليصطحبني إلى تركيا لبدء التحضير لتشكيل المجلس الجديد، لم يكن قد أخذ وعداً صادقاً من ممثلي «مجموعة العمل» بقبول واضح للشروط التي عرضتها، أو أن هؤلاء خدعوه عن قصد.

كانت هذه الحادثة مصدر خيبة كبيرة ومؤلمة كادت تفقدني الأمل بإمكانية التقدم مع أي من هذه التنظيمات والأحزاب المتناحرة في كل شيء. فبينما كان ملايين المتظاهرين يواجهون الموت كل يوم بانتظار أن تظهر قيادة تمثلهم وتجبر العالم على الاعتراف بوجودهم وحقهم في التغيير، كان عشرات المعارضين مستعدين لقضاء الأيام والأشهر الطويلة في مماحكات وحسابات سياسوية صغيرة، وفي مفاوضات فارغة من المعنى، ومناورات عقيمة لا مكان للسياسة ولا للوطنية فيها. وفي هذه المناسبة أدركت بالخبرة الحية الاختلاف الكبير بين ماهية الثورة ودينامياتها العميقة وماهية المعارضة وحساباتها، والمنطق المتباين للظاهرتين. وأنا مقتنع الآن بأن السياسيين المحترفين أو السائرين في ركابهم، في بلاد لا تملك نخبها أي أخلاقيات ومعايير سياسية، وربما إنسانية، وأن السياسة في الطريقة التي

تمارس بها في مجتمعات لم تختبر معنى الحرية وقيم المواطنة والمسؤولية العمومية، مرضٌ عضال لا دواء له، وربما لا شفاء منه. وهو نفسه الذي سمح لطغمة الأسد الحاكمة بأن تقوم بما قامت به على أنه الرد الطبيعي والعادل على رفض جمهور السوريين التمديد لها وتصميمه على تنحيتها عن السلطة.

في النهاية، نجحت تدخلات الناشطين وضغوطهم في تذليل روح المناورة والتلاعب والمكابرة لدى نخبٍ لم تمارس السياسة إلا كنزاعات لا تهدأ على سلطة ونفوذ وهميين داخل تجمعات وأحزاب تعيش هي نفسها في عزلة عن الشعب والجمهور، وهي تصطف إلى جانب بعضها كالفقاعات، تقتات من سم المؤامرات التي تحيكها بعضها لبعض. وكما بدا في الظاهر، قبلت مجموعة العمل الوطني أخيراً مبدأ حل المجلس السابق، ودخول مكوناته، أو بالأحرى ممثليها، ككتلة سياسية واحدة، بنسبة من الأعضاء تعادل نسبة أعضاء الكتل السبع الأخرى، وهي ١٥ عضواً لكل كتلة، في المجلس الجديد المقترح. وتم تحديد تاريخ الاجتماع التأسيسي في إسطنبول في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. دُعي إليه ممثلون عن لجان التنسيق المحلية، وتجمع إعلان دمشق، وهيئة التنسيق الوطنية، والهيئة العامة للثورة، ومجموعة العمل الوطني ممثلة للمجلس الوطني الأول، والمنظمة الآثورية، وشخصيات سياسية أخرى. وقد تأكدت بنفسي من دعوة هيئة التنسيق، ومن موافقة قادتها على البيان والمشاركة في الاجتماع التأسيسي للمجلس. وعلى الرغم من عدم حضورها الاجتماع، لم تعلن في أي وقت خلال الأشهر الأولى رفضها الانضمام إلى المجلس، ولكنها كانت تطلب المزيد من الوقت لحل خلافاتها الداخلية.

كان الاجتماع مرهقاً، ومؤلماً، بسبب مناورات بعض الأطراف لانتزاع حصة الأسد من المقاعد ومراكز النفوذ. وهكذا، قبل أن يبدأ عمل المجلس، وأجد نفسي مدعواً إلى قيادته، خرجت بانطباع رئيسي، هو أنه لم يكن أحدٌ من المشاركين يريد فعلاً العمل مع الآخرين، أو يشعر بمعنى إقامة جبهة عريضة للمعارضة، وأن أغلب الأطراف، إن لم يكن جميعها، قبلت التوقيع على الاتفاق من باب الحسابات الخاصة، إما لتقوية نفسها، أو لمراضاة الجمهور الشعبي، أو لحصد بعض ثمار الدعم السياسي والمادي

المتوقَّع. لم يكن أحد يشعر بقيمة مشاركة أحد، حتى لا أقول لا يثق بمساهمته، وكل منهم يريد أن يحصد قبل أن يزرع أو يستثمر خوفاً من أن يصب ذلك في حساب خصمه/ شريكه. أما «الشخصيات الوطنية» فلا يقبل واحدها بوحدة المعارضة ويشارك في جهودها ما لم يضمن لنفسه مسبقاً موقعاً قيادياً بارزاً فيها، وإلا فالأفضل البقاء خارجها إن لم يكن ضدها.

كان شعوري عندما انتهينا من الاتفاق أننا أمام حالة طوارئ ومهام لا يمكن أن تنتظر المزيد من التأخير، وأننا إن لم ننجح فيها فسوف نفقد السيطرة على الأحداث، ونترك الثورة ضحية لجميع الانزلاقات الممكنة. كان المجلس زواجاً بالإكراه قبلنا به لتجنب خروج الأمور عن السيطرة، على أمل أن تساعد الإنجازات على تجاوز الخلافات وتعزيز وحدة المعارضة. كنت أرى المشاركة مهمة إنقاذية، يفرضها الواجب وحس المسؤولية، لا البحث عن موقع، ولا التطلع إلى أي رئاسة سياسية. وقد ترددت كثيراً في التخلي عن الموقع الفكري والسياسي الذي كنت أحتله منذ بداية الأحداث وقبلها، والذي كان يبدو لي أهم بكثير من أي منصب سياسي، وهو أهم بالفعل، لما يتيحه لي من حرية الفكر والنقد والتوجيه، وما يخوله من إمكانية التواصل والتفاعل، من دون حواجز ولا التباسات أو تأويلات، مع الناشطين والسياسيين جميعاً، من شتى الاتجاهات، مباشرة أو من خلال مدونتي التي تحولت إلى منصة للتفاعل والتواصل مع ناشطي الانتفاضة. وهذا الموقع هو أهم ما فقدته بقبولي الموقع الإشكالي لرئاسة مجلس وطني فاقدٍ للانسجام الداخلي، لم يلبث حتى تحول إلى ساحة عراك داخلي في معركة تقاسم إرث نظام الطغيان.

وما من شك في أنني كنت أراهن على الثقة الكبيرة التي منحني إياها جمهور الثورة الواسع وناشطوها، في مواجهة الأنانية والانتهازية الطاغية للطبقة السياسية، وأكثر من ذلك تنازع الرأي داخل صفوف الثورة ذاتها حول الكثير من الخيارات التي طرحت نفسها عقب انسداد طريق الثورة السلمية، والتي كان يتوقف على حسمها مصير الثورة بأكملها.

لكن، بعكس ما أشاعه خصومه، لم يكن لأي دولة أو قوة أجنبية دور في تشكيل المجلس الوطني، كان نتيجة جهود سوريّة خالصة، كما كانت الحال أيضاً بالنسبة إلى أكثر اللقاءات والمؤتمرات التي سبقته في الأشهر

السبعة الأولى، والتي عُقدت بمبادرات وبتمويل سوريِّين إلى حدٍّ كبير. وفي المقابل لم تنجح الدول «الصديقة» في وضع يدها على ورقة توحيد المعارضة السورية إلا بعد أن أجهضت تجربة المجلس الوطني السوري، وتدهور أداؤه. ولم تسعَ إلى استبداله بـ«الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» إلا عندما اعتقدت أن هناك فرصة للدخول في مفاوضات جدية تحتاج إلى جبهة معارضة جديدة توحي بالصدقية والثقة.

أما الحكومات العربية والأجنبية التي أعلنت وقوفها إلى جانب الثورة، فلم تكن مهتمة بنجاح الثورة ذاتها بمقدار ما كانت تسعى إلى الضغط على النظام من أجل دفعه إلى انتهاج سياسة واقعية تجنبه التورط في حرب داخلية، تهدد مصالحها. لذلك كان أكثر الحكومات اهتماماً بمصير النظام أقرب أصدقائه والمستثمرين فيه وفي «سورية الأسد»، مثل قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية. وقد استعداهم الأسد باستهزائه بهم وخداعه لهم، وتماديه في مخططاته الدموية. وهذا هو أيضاً موقف الدول الأخرى التي كانت تعتقد أن مصلحتها تكمن في إنقاذ النظام من جنونه، أكثر بكثير من سعيها إلى الانقلاب عليه أو دعم ثورة شعبية لا تعرف مآلها، ولا يمكنها التحكم بها أو السيطرة على دينامياتها، باستثناء حكومات طهران وتل أبيب وموسكو التي كانت تريد أن تصطاد في الماء العكر وتحث الأسد على التطرف في العنف والإنكار[٣٩].

«المجلس الوطني يمثلني»

شكّل النجاح في تأسيس المجلس الوطني، بعد محاولات عديدة فاشلة للمعارضة والتنسيقيات الثورية، حدثاً بارزاً في مسار الانتفاضة السورية بمقدار ما عبّر عن انتصار المعارضة على انقساماتها وتجاوزها خلافاتها.

---

(٣٩) هذا ما يفسر في اعتقادي، وحده، أن المجلس الوطني لم يحظَ بأي دعم مادي خلال الأشهر الخمسة الأولى من وجوده وعمله، وهو الذي كان بأشد الحاجة إليه ليثبت وجوده ويخفف من عبء الكارثة الإنسانية، في الوقت الذي كانت المساعدات تتدفق بالمعنى الحرفي للكلمة على الفصائل والكتائب العسكرية، بعضها على سبيل الضغط على الأسد وفيما بعد على سبيل الانتقام من رفضه الحلول التي اقترحتها عليه الدول العربية والأجنبية. هذا ما أكّده أيضاً، مع ذكر الوقائع، رئيس الاستخبارات السعودية السابق، بندر بن سلطان في مقابلته مع موقع «إندبندنت عربية»، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

واستقبلت ولادته بحفاوة كبيرة من قبل الناشطين وقطاعات واسعة من الشعب السوري. واستقطب بسرعة آمال السوريين المتطلعين إلى التغيير، وهزت نجاحاته السياسية والدبلوماسية ثقة النظام السوري بنفسه، فنظم حرباً إعلامية ودعائية منهجية ضده، ونشر القصص والروايات المزورة عنه لضرب ثقة جمهوره به وقطع الطريق على تشكيل قيادة سياسية للثورة والمعارضة. ولم يتردد في توجيه تهديداته للدول التي تفكر بالاعتراف به[٤٠].

ومع الأسف شاركت بعض شخصيات المعارضة من دون أن تدري في حملة التشهير والتضليل هذه، بعضها لعدم إشراكها في مداولات إنشائه، أو بسبب الخوف من تهميشها، أو لانعدام ثقتها ببعض الأطراف التي ساهمت في تشكيله، أو لقطعه الطريق على مبادراتها الخاصة.

لكن شعب الثورة امتص جميع تلك الدعايات المغرضة وأعرض عنها، وبدلاً من أن يفقد الثقة بالمجلس سحب ثقته من تلك الشخصيات التي تقصدت الإساءة إليه. وباستثناء النظام وأنصاره نظر السوريون جميعاً إلى تأسيس المجلس كبارقة أمل تعكس النضج السياسي للمعارضة السورية. ولم يُخفِ جمهور الثورة حفاوته بولادته، والتفاعل معه، ومتابعة أخباره وبياناته ومؤتمراته الصحافية.

ومن هذه الثقة، التي ما كان يمكن لها أن تتجسد في شعار أفضل من «المجلس الوطني يمثلني» الذي رفع في المسيرات السلمية، استمد المجلس رصيده السياسي والمعنوي والرمزي، مما لم يحظَ به أي تشكيل أو مؤتمر أو أي تجمع معارض سابق، وهو الذي جلب له الدعم والاعتراف العربيين والدوليين، وليس العكس؛ فقد بقيت مواقف الدول المختلفة مترددة وصامتة لأشهر طويلة، في انتظار تطور الأحداث من دون أن تبذل أي جهد لتشكيل جبهة معارضة. وعندما فقد المجلس ثقة جمهوره تغير موقف الدول منه، بما فيها الدول العربية الداعمة، وتركته يذوي ويموت. وكان حصول المجلس،

---

(٤٠) رد وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم على سؤال صحافي عن رأيه بالمجلس الوطني قائلاً: «إن أي دولة تعترف بالمجلس اللاشرعي سنتخذ إجراءات مشددة ضدها». وكان ذلك بمناسبة مؤتمر صحافي عقده بعد اجتماعه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر مع ممثلين ووزراء خارجية مجموعة (ألبا) المكونة من خمس دول في أمريكا اللاتينية، هي فنزويلا وكوبا والإكوادور ونيكاراغوا وبوليفيا.

منذ اليوم الأول لتأسيسه، على الشعبية، والشرعية المرتبطة بها، هو أكبر دليل على صحة حسابات من قاموا بتأسيسه وصواب تفكيرهم، حتى لو أنهم لم ينجحوا منذ البداية في لمّ شمل جميع شخصيات المعارضة ورموزها.

لم يكن تلقي ولادة المجلس الوطني أقل حماسةً من قِبل المجتمع الدولي، الذي أذهله العنف المفرط الذي رد به النظام على مطالب سياسية مبدئية وطبيعية، وتلاعبه الخطير بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة. وكان الأمريكيون والأوروبيون قد أعلنوا أكثر من مرة، بعد فشل التدخل في العراق، أنهم لا يريدون تغيير النظام وإنما تغيير سلوكه، وقد وجدوا في الثورة الشعبية مناسبة لترويض نظام همجي لا يحترم أي عهد أو مبدأ أو قانون، لا في علاقاته مع شعبه ولا في العلاقات الدولية، وحثه على القيام بالإصلاحات التي لم يكفّ عن وعدهم بها من دون أي إشارة إلى استعداده لتحقيقها(٤١).

وما كان من الممكن فرض مثل هذه الإصلاحات من دون وجود جبهة معارضة تمثل الثورة وتحمل مطالبها وتشكل محاوراً ممكناً للمجتمع الدولي وللنظام المطلوب تغييره في الوقت نفسه. ولذلك جاء الترحيب بالمجلس سريعاً وشاملاً، لم يشذ عنه سوى حلفاء النظام ومجموعات الدول التي أرادت توظيف النزاع السوري في صراعها مع الغرب. بالتأكيد لم تسعَ عشرات الدول التي شكّلت تجمّع «أصدقاء الشعب السوري» إلى دعم هدف انتصار الثورة الشعبية السورية، وليس لديها أي حافز لذلك، لكنها لم تكن أيضاً، كما ساد الاعتقاد فيما بعد، مع إجهاضها والتآمر عليها لمصلحة الإبقاء على النظام، ولم تكن قادرة على ذلك أيضاً. لقد دعمت المجلس الوطني كممثل للمعارضة لترشيد الثورة ومن وراء ذلك ترشيد النظام ذاته بوضعه أمام تحدي التفاوض مع معارضة معززة بحركة شعبية جارفة.

من هنا، منذ اليوم الأول للإعلان عن تشكيله، بدأت العواصم المعنية

---

(٤١) في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أي بعد يومين من تأسيس المجلس، طرحت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال، في أكبر تحرك قام به المجتمع الدولي منذ بداية الأحداث، في مجلس الأمن، مشروع قرار يُدين النظام السوري لقمعه الاحتجاجات السلمية ويطالبه بوقف القمع واحترام حقوق الإنسان وبدء إصلاحات سياسية فورية، لكن روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو من جديد لتعطيله.

بالمنطقة تأخذ المبادرة للتواصل معه. في أقل من شهرين كان المجلس قد تلقى دعوات والتقى مع رؤساء دبلوماسية أهم الدول: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وكندا وأستراليا وتركيا والنمسا وبلجيكا والبرتغال وهولندا وبلغاريا والنرويج وغيرها، بعد غياب طويل. وفي الشهر التالي زار اليابان والصين. وهذا ما شجع حكومات الدول الأخرى، الحليفة للأسد، أو تلك التي لم تظهر أي تعاطف مع الانتفاضة الشعبية، إلى فتح أبوابها للمجلس، وكانت دعوة روسيا لزيارة موسكو ولقاء وزير خارجيتها تعتبر بحد ذاتها تطوراً لافتاً في الموقف الروسي. كما لبّى المجلس دعوة من رئيس إقليم كردستان العراق الذي أثنى على موقف المجلس من المسألة الكردية السورية. واتفق المجلس على إقامة علاقات دبلوماسية مع ١٨ بلداً، لم ينجح مع الأسف في تنفيذها بسبب نزاعاته الداخلية والتخلف السياسي وعدم النضج لمعظم قياداته.

وفي هذا السياق ذاته، حظي المجلس بترحيب المؤسسات الدولية، ونجح منذ الأشهر الأولى في انتزاع دعوات للقاء الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أظهر تعاطفه الشديد مع القضية السورية، وأوكل لنائبه للشؤون الإنسانية، وكان زميلاً لي أثناء تحضيرنا رسالة الدكتوراه مع المشرف ذاته، نيكوس بولانتزاس، أن يناقش معنا مسائل تقديم الدعم العاجل للشعب السوري الذي كان بأمسِّ الحاجة إليه. والتقى وفد المجلس ممثل البابا للعلاقات الخارجية، الذي وعدنا بالعمل من أجل ترتيب لقاء مع قداسة البابا نفسه، تبرّع بالعمل من أجله وزير الخارجية الإيطالية، فرانكو فراتيني، الذي أعد لوفد المجلس استقبالاً حافلاً في روما. وراسل المجلس الوطني بطرك الكنيسة الأورثوذكسية في موسكو، وسعى إلى اللقاء به من دون نجاح. كما حضر المجلس اجتماعات الجمعية العامة، وتحدث في مجلس الأمن، وعقد نقاشات مطولة مع دبلوماسييه. وبنى علاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي، وتحدّث في برلمانه أكثر من مرة، وقدّم اقتراحات إلى الوزيرة كاترين أشتون التي تتولى منصب الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، من أهمها العمل على تأسيس صندوق دولي لدعم الشعب السوري وتقديم المساعدة والإغاثة له، بمبادرة الاتحاد الأوروبي. وقد تحمست الوزيرة الأوروبية له، ووعدت بدراسته. وكان من أهم إنجازات المجلس الأولى

تشكيل مجموعة أصدقاء سورية الذي شكل في ذلك الوقت اختراقاً سياسياً كبيراً، في مواجهة الحظر الدائم الذي فرضته موسكو في مجلس الأمن على أي قرار يخدم القضية السورية، وأداةً قوية للضغط على حلفاء النظام. وقد كان لهذا التجمع الفضل في دفع الجمعية العمومية إلى إصدار قرارها التاريخي الذي صوتت عليه ١٣٧ دولة، والقاضي بإدانة النظام، والاعتراف بشرعية المطالب الشعبية، ووضع حد لنظام الحرب والمجازر الجماعية، والانتقال نحو سورية ديمقراطية، يتساوى فيها جميع مواطنيها. وكان هذا القرار ذروة ما وصلت إليه الثورة السورية من مكاسب دبلوماسية لم تكف عن خسارتها بشكل سريع فيما بعد[٤٢].

---

(٤٢) قرار الجمعية العامة رقم ٦٦/٢٥٣ بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٢ اتخذته الجمعية العامة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢ بموافقة ١٣٧ دولة، بعد التذكير بالقرارات السابقة، وعلى سيادة الجمهورية العربية السورية تنص الفقرة الثانية: «تدين بشدة ما تقوم به السلطات السورية من انتهاكات مستمرة واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، من قبيل استخدام القوة ضد المدنيين، والإعدامات التعسفية، وقتل واضطهاد المحتجّين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحافيين، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتدخل لمنع الحصول على المعالجة الطبية، والتعذيب، والعنف الجنسي، وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال». وهذا نصه الكامل:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/١٧٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وكذلك إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ودإ - ١٧/١، المؤرخ ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١١ (١) ودإ-١٨/١، المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة في الجمهورية العربية السورية، وبخاصة إزاء الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان، واستخدام العنف من جانب السلطات السورية ضد سكانها،

وإذ تعيد تأكيد ما للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من دور في صون السلم والأمن الدوليين على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها، ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والتزامها بمبادئ الميثاق،

وإذ تعيد كذلك التأكيد على أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تمتنع، في علاقاتها الدولية، عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي، أو على أي نحو آخر لا يتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بمساعي الأمين العام وبجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الأزمة،

١ - تعيد تأكيد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتشدد على ضرورة حل الأزمة السياسية الراهنة في الجمهورية العربية السورية حلاً سلمياً؛

٢ - تدين بشدة ما تقوم به السلطات السورية من انتهاكات مستمرة واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، من قبيل استخدام القوة ضد المدنيين، والإعدامات التعسفية، وقتل واضطهاد =

= المحتجّين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحافيين، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتدخل لمنع الحصول على المعالجة الطبية، والتعذيب، والعنف الجنسي، وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال؛

٣ ـ تهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية أن تضع على الفور حدّاً لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد المدنيين، وحماية سكانها، وبأن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق، وتنفذ تنفيذاً كاملاً قرارات مجلس حقوق الإنسان دإ ـ ١٦/ ١ ودإ ـ ١٧/ ١ ودإ ـ ١٨/ ١ وكذلك القرار ٦٦/ ١٧٦، بما في ذلك التعاون تعاوناً كاملاً مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة؛

٤ ـ تدين كل أعمال العنف، بغض النظر عن مصدرها، وتهيب بجميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية، بما فيها الجماعات المسلحة، أن توقف على الفور جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، وفقاً لمبادرة جامعة الدول العربية؛

٥ ـ تشدد مرة أخرى على أهمية ضمان المساءلة وضرورة وضع حد للإفلات من العقاب، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية؛

٦ ـ تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية بأن تقوم، وفقاً لخطة عمل جامعة الدول العربية، المؤرخة ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وقراريها المؤرخين ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ و١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢، ودون إبطاء، بما يلي:

(أ) وقف جميع أعمال العنف وحماية سكانها؛

(ب) الإفراج عن جميع المحتجزين احتجازاً تعسفياً بسبب الأحداث الأخيرة؛

(ج) سحب جميع القوات العسكرية والمسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية؛

(د) ضمان حرية التظاهر السلمي؛

(هـ) السماح لجميع مؤسسات جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية بكامل إمكانية الوصول إلى كل أنحاء الجمهورية العربية السورية والتنقل فيها دون عراقيل، للوقوف على حقيقة الوضع على أرض الواقع ورصد الأحداث التي تقع؛

٧ ـ تدعو إلى إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية في أجواء تخلو من العنف والخوف والترهيب والتطرف، وتهدف إلى الاستجابة استجابة فعّالة للتطلّعات والشواغل المشروعة لشعب الجمهورية العربية السورية، دون الحكم مسبقاً على النتيجة؛

٨ ـ تؤيد تأييداً تاماً القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ لتيسير عملية انتقال سياسي بقيادة سورية نحو نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعدّدية، يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال الشروع في حوار سياسي جاد بين حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطياف المعارضة السورية، برعاية جامعة الدول العربية، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته جامعة الدول العربية؛

٩ ـ تهيب بجميع الدول الأعضاء تقديم الدعم لمبادرة الجامعة العربية، على النحو المطلوب؛

١٠ ـ تهيب بالسلطات السورية السماح بوصول المساعدة الإنسانية في أمان ودون عراقيل لضمان تسليم المعونة الإنسانية إلى من هم بحاجة إلى مساعدة؛

١١ ـ تطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، تقديم الدعم إلى جهود جامعة الدول العربية، سواء عن طريق المساعي الحميدة الرامية إلى تشجيع حل سلمي =

بسبب تقلب القيادات وتبدلها وسوء الإدارة وغياب الاهتمام بالعمل الطويل والجاد والاعتقاد، كما سوف نرى، بحتمية التدخل الدولي واقتراب ساعة انهيار النظام.

كما حاول المجلس أن يستنهض دبلوماسية الدول العربية لمواجهة الجدار الذي أقامه الحلف الروسي الإيراني لتعطيل قرارات الأمم المتحدة والتغطية على الحرب التي يخوضها النظام ضد شعبه. وقد أعلنت أكثرها تعاطفها مع السوريين، وأيدت حقهم في إصلاحات سياسية حقيقية. وحرص المجلس على التشاور مع قادتها ووزراء خارجيتها وسفرائها الذين كان يلتقي كثيرين منهم بانتظام وفي مناسبات متعددة، ودعم بقوة انخراط الجامعة العربية في البحث عن حل للأزمة السورية. وكان مجلس التعاون الخليجي قد أوكل الإشراف على الملف السوري لرئيس الدبلوماسية القطرية ورئيس وزرائها حمد بن جاسم، الذي كان يبدي حماساً لافتا للعمل في هذه القضية، ويمارس ضغوطاً قوية وواضحة على بقية أعضاء الجامعة المترددين. وفي اعتقادي أن الكثير من وزراء خارجية دول الجامعة قد تنفسوا الصعداء بعد رحيله عن السلطة، وانتقموا لأنفسهم بالابتعاد عن المعارضة والتحرر من التزاماتهم تجاه قرارات الجامعة نفسها في هذا الموضوع. كما كان لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، الشيخ عبد الله بن زايد، دور كبير في الدعم السياسي والدبلوماسي للمجلس الوطني وتعزيز موقعه الدولي، قبل أن تنتزع المملكة السعودية إدارة الملف السوري في مجلس التعاون الخليجي ربما بموازاة الدعم الإغاثي والعسكري المتزايد الذي بدأت تقدمه للسوريين.

وأولى المجلس اهتماماً أكبر بالتعاون مع قيادات الدول العربية المنبثقة من ثورات الربيع العربي، فعقد الكثير من لقاءات التشاور مع القادة المصريين، وكان يأمل بأن تؤدي مصر الدور الأول في المساعي الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية. لكن أوضاع مصر السياسية

= للأزمة السورية، بما في ذلك من خلال تعيين مبعوث خاص، أو عن طريق المساعدة التقنية والمادية، وذلك بالتشاور مع جامعة الدول العربية؛

١٢ ـ تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، وذلك في غضون ١٥ يوماً من اعتماده.

ما لبثت أن تعقدت بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس محمد مرسي ونظامه قبل أن يستقر.

وهذا ما حصل أيضاً مع قادة المجلس الوطني الانتقالي الليبي، الذين عقدوا جلسة خاصة بكامل أعضاء المجلس لاستقبالنا والتداول في المسألة السورية في طرابلس الغرب، وخرج رئيسه مصطفى عبد الجليل بعد جلسة المشاورات الطويلة ليعلن في مؤتمر صحافي مشترك استعداد ليبيا لتقديم كل الدعم للثورة السورية، بما في ذلك السلاح إذا اضطر الأمر. لكن ما لبثت ليبيا أن غرقت هي الأخرى في أزمتها. أما تونس فقد أعلن أول رؤساء جمهوريتها بعد الثورة اعتراف تونس بالثورة السورية وطرد سفير النظام الجائر من بلاده أثناء وجود وفد المجلس الوطني فيها.

وحاول المجلس أن يبني علاقات وثيقة مع الجامعة العربية وأمينها العام الدكتور نبيل العربي، ومع مساعديه الذين عملوا معنا كإخوة وأشقاء على الرغم من السلوك التشكيكي لبعض أعضاء وفد المجلس ومكتبه السياسي. وكنا نرى في التعاون مع الجامعة العربية والعمل من خلالها أفضل وسيلة للحد من نفوذ الدول الأجنبية أو على الأقل التخفيف منه، وعدم الانجرار إلى دوامة النزاعات والحساسيات العربية العربية، بما في ذلك بين بلدان مجلس التعاون الخليجي المتناحرة. وكان من ثمرات ذلك تعليق عضوية النظام السوري فيها، والوعد بالحصول على مقعد سورية فيما إذا نجحت المعارضة في تحقيق شرطين: توحيد صفوفها، وتشكيل هيئة تنفيذية يمكن التعامل معها كحكومة أو شبه حكومة. ووعد الأمين العام للجامعة بالالتزام بكل ما يحتاج إليه عقد مؤتمر لتوحيد المعارضة، وبأن تبقى أبواب مؤسسته مفتوحة لنا دائماً. وكانت نزاعات المعارضة، داخل المجلس الوطني وخارجه، هي المسؤولة عن تأجيل المؤتمر وخسارة رهانه بسبب رفضها التعاون والتفاهم، بما في ذلك رفض تشكيل لجنة متابعة بعد عقده. كما شجعت قيادة المجلس الجامعة العربية والكثير من وزراء الخارجية العرب على السير قدماً في بلورة المبادرة العربية التي تحولت فيما بعد إلى مبادرة عربية دولية(٤٣).

(٤٣) طُرحت المبادرة العربية لحل الأزمة السورية للمرَّة الأولى في أواسط شهر تشرين الثاني/ =

وفي هذا الإطار قاد المجلس المفاوضات مع المبعوث العربي والدولي السيد كوفي أنان لتطبيق قرار مجلس الأمن القاضي بتنفيذها، والتي فضحت تهرب النظام من التزاماته، وانتهت بتقديم كوفي أنان استقالته بعد أن أدرك أن النظام لا يبحث عن الحل وإنما يعمل، بالعكس، على تسعير الحرب ودفع الأوضاع نحو المواجهة المسلّحة وتسعير التطرف الديني والمذهبي، محملاً النظام مسؤولية إفشال مفاوضات جنيف الأولى.

ولا شك في أن المجلس نجح، منذ الأسابيع الأولى لولادته، في نقل القضية السورية من شوارع المدن وميادينها إلى المجال العربي والدولي، وفرض على الدبلوماسية الدولية التي كانت تتجاهل تماماً ما يجري على الأرض السورية الاعتراف بمعاناة السوريين وشرعية مطالبهم، فصارت المأساة السورية، الناجمة عن مواجهة النظام الاستبدادي الاحتجاجات الشعبية بالحديد والنار، القضية الأولى في المحافل ونشرات وسائل الإعلام الدولية والعربية. وكانت مؤتمرات قادة المجلس الصحافية تُنقل مباشرة على جميع وسائل الإعلام الكبرى أو مقتطفات واسعة منها.

وما من شك في أن هذه الإنجازات السياسية والدبلوماسية والإعلامية التي حققها المجلس في الأشهر الأربعة الأولى من ولادته مثّلت الحقبة الأنصع في تاريخ المعارضة السورية، وبقيت إلى سنوات عديدة تالية الرصيد الإيجابي الرئيسي للمعارضة، ومصدر الثقة والصدقية التي حصلت عليها، وشبكة العلاقات الدولية التي نسجتها مع رجال السياسة والدبلوماسية ومسؤولي المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العربية والدولية. وبقيت القرارات الدولية، وفي مقدمها بيان جنيف وخطة الانتقال السياسي، هي المرجعية الأساسية للقضية السورية، حتى بعد التدخل الروسي عام ٢٠١٥،

= نوفمبر عام ٢٠١١، على خلفية الأحداث التي عصفت بسورية لمدة ثمانية أشهر، واتُّهمت السلطات فيها باستخدام العُنف لقمع المحتجين والتسبب بمقتل الآلاف منهم. تقدَّمت الجامعة العربية بمبادرتها الأولى في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما جمَّدت عضوية سورية في الجامعة، ومنحت السلطات مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول إرسال مراقبين عرب إلى البلاد لتقصي الأحداث، لكن مع مماطلة الحكومة في التوقيع على البروتوكول استمرَّ تمديد المهل أكثر من شهر حتى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، عندما وقَّعت الحكومة أخيراً. لكن تفويض البعثة انتهى في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠١٢، وهُنا طرحت الجامعة مُبادرة جديدة تقضي هذه المرَّة بتنحي بشار الأسد عن الحُكم وتفويض نائبه لتولِّي مهامه، على غرار المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

وسعي موسكو لإحلال مرجعية القصف الجوي محلها، في مؤتمرات أستانا وسوتشي التي سعت فيها لإلغاء مؤتمر جنيف.

لكن الأهم من ذلك ما أثاره النجاح السياسي والدبلوماسي للمجلس الوطني عند جمهور الثورة والمعارضة من آمال، وما بعثه وجود قيادة سياسية شرعية ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي من ثقة بالذات وبالمستقبل، وما فجّره كل ذلك من تصميم على المقاومة مهما كان الثمن ومن استعداد للتضحية ونكران الذات. وفي هذا السياق تحولت الكثير من التظاهرات إلى احتفالات في عرس الحرية الموعودة، من دون أن تعبأ بالموت[٤٤].

بالتأكيد ستبقى هذه الحقبة الصغيرة حقبة عابرة بالمقارنة مع السنوات الطويلة التي ستقضيها المعارضة وقوى الثورة نفسها في التيه والضياع، الأيديولوجي والسياسي والاستراتيجي، وتخبط العلاقات مع الدول. فلم تلبث تناقضات المجلس الداخلية أن تفجرت، ولم يعد من الممكن التغطية عليها أو حصرها وتقليصها. وربما أدّى النجاح المبدئي للمجلس دوراً في هذا التفجير بما أعطاه من انطباع بأن الهدف أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق، وأن الوقت قد حان لتقاسم المغانم. لم تكن هذه الصراعات شخصية فحسب، ولكنها كانت تخفي صراعات أعمق بين أجندات متعددة، سياسية وأيديولوجية، إسلامية وعلمانية، قومية ومناطقية، مذهبية ودينية. وفيما بعد سوف تتقاطع هذه الأجندات المتصارعة مع أجندات إقليمية ودولية متباينة أيضاً لينهار الأساس الذي قام عليه المجلس الوطني مشروعاً وطنياً مستقلاً وموحداً للقوى الشعبية المنتفضة.

وبمقدار ما حرمت هذه الصراعات المجلس من الرد بشكل متسق وموحد على المعضلات الكبرى التي طرحتها عليه استراتيجية الحرب الشاملة

(٤٤) كتب صادق جلال العظم عن هذه الأجواء «الكرنفالية» التي عمت الساحات العربية في سورية: «بعض أهم وأروع التعبيرات الفنية الهادفة للربيع العربي قد خرجت من سوريا وأنتجتها ثورة سوريا: الأغنية، الرقصة، التمثيلية، الفيلم، الفيديو، الكاريكاتير الصارخ، الشعار المتهكم، التعليق الساخر، الموقف المستهزئ، النكتة الحارقة الخارقة، مما لم يُبقِ على النظام وعصابته ستراً مغطى، كما نقول، ومما لم يترك له هيبة تُذكر أو شخصية تُنظر». انظر: محاضرة «العلمانية والمسألة الدينية،» موقع «قنطرة»، ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣،

<https://bit.ly/2tDwZPR>.

التي اعتمدها النظام، عملت على إجهاضه. وفي مقدمة هذه المعضلات تقف مسألة تنظيم الخروج من المرحلة السلمية، بعد سقوط وهم الحل السياسي، والتي جعلت الشارع الثوري يتطلع إلى التدخل الخارجي لحماية نفسه من العنف المنفلت، ثم إلى حمل السلاح بعد أن انتقل الناشطون أو معظمهم من ساحات التظاهر إلى ساحات القتال، قبل الانزلاق نحو الأجندات السلفية والتكفيرية، على حساب الأجندة الديمقراطية وتمتين التحالف الثوري وتوسيع دائرة التحالفات الدولية.

الفصل الثاني

الثورة والمعارضة
إفلاس النخبة السياسية

لم يكن لديَّ أوهام حول حجم التحديات التي كان يوجهها بناء تكتل وطني في مثل هذه الظروف، ولا حول طبيعة القوى التي شكّلته وإمكاناتها، ولم أكن أجهل حقيقة التناقضات التي تمزق المعارضة والتي كانت السبب في فشل المؤتمرات والتجمعات السابقة جميعاً خلال الأشهر السبعة السابقة، كما كنت مدركاً عمق الحزازات التي تمزق النخبة السياسية السورية، ليس بين علمانيين يرون في الدين العائق الأول أمام بناء الدولة والمجتمع، وإسلاميين يعتقدون أن الابتعاد عن الدين هو أساس الغضب الإلهي الحالِّ في البلاد فحسب، وإنما داخل صفوف كل من تكتلات العلمانيين والإسلاميين أنفسهم، وعمق الشكوك التي تميز علاقات جميع الأطراف، المذهبية والمناطقية والمدينية والريفية والاجتماعية، فيما بينها.

ولم يراودني الشك في أن الانتقال من الثورة السلمية إلى الثورة المسلحة سوف ينقل القيادة السياسية والتوجيه العام من القوى المدنية، التي كانت المفجرة للثورة والتي حملتها على أكتافها في مرحلتها الأولى، إلى القوى الإسلامية التي تفاعلت منذ البداية بشكل إيجابي أكبر مع السلاح، مما يفسح المجال، كما حصل، لبروز الخيارات الجهادية والسلفية التي ستبتلع الثورة المدنية والديمقراطية وتسعى إلى تجييرها لحسابها، وزجها من ثَمّ في دائرة الصراعات الدولية التي جعلت من المستحيل بعد ذلك على قياداتها، مهما كانت، التحكم بقواها وقرارها.

لكن كنت أعتقد أيضاً أنها تناقضات لا حل فكرياً وسياسياً مسبقاً لها، وأنها لن تحل إلا بالممارسة والعمل المشترك، وأن الدينامية القوية التي

تمثلها المشاركة في الثورة وآمال التغيير المرتبطة بها سوف تساعد على تجاوزها، بمقدار ما تنقل الصراع من ساحة التنافس فيما بينها على السيطرة على سلطة مدنية ليس لها سوى وجود وهمي، إلى صراعها مجتمعة مع السلطة الحقيقية ونظامها الاستبدادي الإقصائي والدموي. وهذا يتطلب الإسراع في تحقيق إنجازات سياسية وقلب المناخات النفسية والاجتماعية، والتقدم في ميدان الاعتراف الدولي بالقضية السورية، وتغيير الوقائع على الأرض، مع الحفاظ خلال هذه المسيرة الصعبة والمعقّدة على التوازن الضامن للوحدة، التي هي أيضاً شرط تحقيق الإنجازات. وبمقدار صمود الوحدة والعمل المشترك وتحقيق الإنجازات يزداد حجم المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويتعمق الدافع للتفاهم والتقارب والتعاون فيما بينها، وتتراجع بالنسبة نفسها أسباب التناحر والتنابذ والخصومة والعداء، بصرف النظر عن اختلاف الآراء والاعتقادات وحتى وجود الأجندات الخاصة بكل فريق.

كان الرهان إذاً على إغراق الخلافات والتناقضات الداخلية، بين السلميين والتسليحيين، والعلمانيين والإسلاميين، والقوميين والديمقراطيين، والنخب الريفية والمدينية، بالعمل وتوحيد الجهد لتحقيق المزيد من الإنجازات. وكنت أعتقد أن من أهم المكاسب السياسية التي كانت كفيلة بتجميد الصراعات الداخلية انتزاع الاعتراف العربي والدولي بشرعية تمثيل المجلس الوطني للشعب، واستخدامه من أجل تحرير مقعد سورية في الجامعة العربية ومقعدها في الأمم المتحدة، وطرد النظام من المؤسستين الرئيسيتين اللتين تمثلان مصدر الشرعية الدولية لأي سلطة قائمة. ولو نجح المجلس في تحقيق ذلك، ولم يكن أمراً مستبعداً أبداً في مناخ تلك الفترة التي برز فيها المجلس ممثّلاً شرعياً بالفعل لجمهور الثورة، لتعزز موقفنا السياسي بشكل جذري، وترسخت وحدة المعارضة، وتولدت حوافز قوية لانضمام القوى المترددة، وتحول المجلس أو دفع إلى التحول إلى إطار وطني يتسع لجميع أطياف المعارضة، بدلاً من أن يتحوّل إلى منتدى اجتماعي صغير يُعنى بمصالح أعضائه.

والحال أن ما حصل كان عكس ذلك؛ فقد أدت المعارضة حتى النهاية ورقة الانقسام والتناحر والتنازع على القيادة، وتركّز نشاط أطراف عديدة

فيها، من أحزاب وتيارات وشخصيات، على تقويض شرعية تمثيل المجلس في الساحتين العربية والدولية، والاحتجاج على أي اعتراف دولي به والاعتراض عليه، أكثر مما سعت إلى منافسته في تحقيق أي إنجاز.

إعلان دمشق

كانت القوى الرئيسية التي تقاسمت النفوذ داخل المجلس وتنازعت على قراره، وهي بالأحرى تكتلات ليست بالضرورة منسجمة داخل صفوفها، ثلاثاً: إعلان دمشق، وجماعة الإخوان المسلمين، ومجموعة العمل الوطني أو مجموعة الـ ٧٤ التي انقسمت هي نفسها إلى مجموعتين بعد أسابيع من ولادة المجلس على خلفية تمثيلها في القيادة.

تمثلت كتلة «إعلان دمشق» بعدد قليل من الأعضاء في الهيئة العامة، لكنها كانت تملك نفوذاً أكبر في المكتب التنفيذي، لأنها كانت القوة الرئيسية التي تنوب عن القوى الديمقراطية المدنية في مقابل الكتلتين الإسلاميتين المنافستين، ولأن الإعلان كان حليفاً لجماعة الإخوان المسلمين، بعد أن ساهم في ضمّهم إلى صفوف المعارضة الوطنية بعد الحظر والتخوين الذي فرضه عليهم النظام في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة والمجتمع. كما كان للإعلان علاقات متميزة ببعض الأحزاب الكردية التي احتفظت بانتمائها إليه، ومع المنظمة الآثورية الديمقراطية التي هي عضو فيه أيضاً ولها ممثلها في المكتب التنفيذي، ومع لجان التنسيق المحلية التي كانت ربما الأقرب للإعلان في توجهات أغلب قادتها، ولها أيضاً تمثيل في المكتب التنفيذي.

تبنى الإعلان منذ البداية موقفاً مؤيداً بشكل واضح للانتفاضة، وعبّأ جميع عناصره للعمل بين صفوف الناشطين الذين فجروها، واستمروا يؤثّرون في تنظيماتها وشعاراتها خلال الأشهر الأولى من وجودها السلمي، وقد تعرض الكثير من ناشطيه ومناضليه للاعتقال والاختفاء القسري، وأبدوا شجاعة كبيرة في مواكبتهم أحداثها.

والواقع أن الإعلان، الذي جمع عند تأسيسه عام ٢٠٠٥ جميع أطراف المعارضة السورية، مثّل بذاته جبهة وطنية، وكان، كما ذكر فراس سعد،

سابقة في تاريخ سورية، حيث اجتمع فيه، لأول مرة بعد عقود، أكثر من عشرين تنظيماً سياسياً مختلفاً في إطار تجمع معارض واحد، وأمكن لجميع التيارات الفكرية والسياسية، العلمانية والإسلامية، العربية والكردية، القومية الناصرية والبعثية السابقة، اليسارية واليمينية، والماركسية والليبرالية، أن تجتمع حول برنامج واحد. وكان وجود إعلان دمشق في المجلس الوطني يشكل، بالنسبة إليَّ شخصياً، وكنت من بين أقرب الناس إليه، حتى لو أنني رفضت التوقيع على بيانه، ضماناً رئيسياً للحفاظ على الخط الديمقراطي المدني والوطني للثورة، ومصدراً للأطر والخبرات النضالية التي كان المجلس بأشد الحاجة إليها لإنجاز مهامه الكبيرة والمتشعبة.

لكن سرعان ما تبيّن خطأ هذا الرهان؛ فبعد انسحاب أحزاب هيئة التنسيق منه عام ٢٠٠٧، والكثير من الأحزاب الكردية، والشخصيات المثقفة والفاعلة، فَقَدَ الإعلان معظم قوته السياسية والمادية ولم يبقَ له، بعد عشر سنوات على انطلاقته، «سوى السابقة التاريخية والأمثولة التي ضربها للسوريين، في إمكانية اجتماعهم في الأوقات الصعبة أو الواعدة بإمكانية التغيير السلمي»[١].

وكما يشير بحق أحد أعضاء مجلسه الرئاسي بعد انسحابه منه، «لم يرتبط ضعف دور «الإعلان» بعجزه الموضوعي عن ملاقاة الثورة والانخراط فيها فقط، بل أيضاً بالإدارة الحزبية والعقل النمطي لقيادته، الذي حولها إلى قوة نابذة في لحظة سياسية تستدعي التجميع والتكتيل مع القوى والشخصيات المعارضة بصيغ تتناسب مع مستوى الاتفاق والتوافق، والمدى الذي يتيحانه»[٢].

---

(١) فراس سعد، «ما الذي بقي من إعلان دمشق؟،» جيرون، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، <https://geiroon.net/archives/99397>.

(٢) علي العبد الله، ««إعلان دمشق» في تراث الثورة،» صحيفة **الحياة**، ٢/ ٤/ ٢٠١٧: «لقد سبق لهذه القيادة أن حاربت ظاهرة «لجان إحياء المجتمع المدني» وحطت من قدرها، أطلقت عليها تسمية تحقيرية: «لجان الدفاع المدني»، على الخلفية الحزبية ذاتها والتفكير النمطي، ناهيك عن لعبها، وهي تحاول حماية الثورة ودعمها، دوراً سلبياً عبر تقمّص دور «الرقيب» على قوى المعارضة والثورة ووضعها تحت المجهر وإصدار أحكام نهائية ضد أية قوة أو شخصية تقع في خطأ أو تمر في لحظة ضعف بوضع علامات استفهام كبيرة حولها تمس نزاهتها ووطنيتها».

ما كان يمكن لهذه الإدارة الحزبية والعقل النمطي أن يتجسدا في أي وقت كما حصل في زمن الثورة، ومن خلال مشاركة «الإعلان» في المجلس الوطني. لم يهتم ممثلو الإعلان كثيراً بمناقشة سياسات المجلس وبرامج عمله مع أعضاء المكتب التنفيذي، واكتفوا بتقديم التوصيات والتوجيهات له من خلال مذكّرات مكتوبة اعتاد ممثله أن يقرأها على أعضاء المكتب، على شكل توصيات. كان من الواضح أن الإعلان يعتبر نفسه القائد الفعلي للمجلس، ويريد منه أن يطبّق ما يمليه عليه. وربما يفسر هذا السلوك التصور الذي عرضه إعلان دمشق لمسألة القيادة في المجلس الوطني عند تشكيله وإصراره على أن تكون الرئاسة تداولية، وأن لا تزيد مدة ولاية الرئيس على شهر واحد؛ مما يعني ببساطة عدم السماح بتكوين مركز قيادة حقيقي للمجلس، وتحويل الرئاسة إلى وظيفة رمزية خالية من المضمون، مما يعني في الواقع إلغاءها. وهذا ما كان يشكل في الواقع أجندة ممثل الإعلان الحقيقية والوحيدة في المكتب التنفيذي.

كانت مسألة القيادة هي محور اهتمام إعلان دمشق ومركز تفكيره في عملية تشكيل المجلس وإدارته منذ تأسيسه، وكان تحديد مدة ولاية الرئيس هي النقطة الرئيسية التي ركز النقاش عليها وكادت تقوض عملية تشكيل المجلس. فبعد الاتفاق بين جميع الأطراف على المبادئ العامة وقراءة البيان التأسيسي، دعاني المشاركون بشكل عفوي، ومن دون طرح الموضوع للنقاش، إلى أن أترأس المجلس. قبلت على مضض بسبب توجسي من الجو السائد، لكن ما كان بوسعي أن أرفض، وأنا الذي كنت أصر على جمع المعارضة، وبضغط من الناشطين. واعتبرت أن هذا الإجماع على ترشيحي يشكل عربون ثقة يساعدني على إنجاز المهمة التي أوكلت إلي. لكن ما إن أبديت عدم اعتراضي حتى قدّم ممثل الإعلان اقتراحه بأن تكون ولاية الرئيس لشهر واحد فقط.

سقط اقتراحه علي كسطل ماء بارد، وبجملة واحدة أهدر رأسمال الثقة الثمينة التي كنت أراهن عليها للقيام بالمهمة، فشعرت بخيبة أمل كبيرة، وأصابني الندم لأنني قبلت الطلب، وتخليت عن العهد الذي قطعته على

نفسي أن لا أقبل أي منصب سياسي ولا أتنافس مع أحد عليه. أجبت ساخراً ومحبطاً معاً: لماذا لا تكون الولاية لأسبوعين؟ فرد ممثل إعلان دمشق بجلافة: «هذا ليس موقفي الشخصي، إنما هو موقف قيادتنا في دمشق، وهي مصرة عليه». لم أشأ النقاش في الموضوع، فحملت نفسي وهممت بالانسحاب من الاجتماع، من دون إضافة كلمة واحدة، بينما كان الصحافيون وجمهور كبير من المؤيدين ينتظرون في الخارج بفارغ الصبر الإعلان عن ولادة المجلس العتيد. وراودني الشعور بأنني خُدعت، أو خدعت نفسي، ولست أمام رجال مسؤولين عن مصير شعب، في أحلك ظروف حياته، وفي لحظة حاسمة من تاريخ ثورة يواجه شبابها الموت وحيدين من دون معين.

هب الآخرون للحيلولة دون خروجي، وعبّروا عن اعتراضهم على اقتراح إعلان دمشق، ورجوني البقاء. وكما تجري الأمور في أي بازار صغير كنت أتأمل سير التفاوض على تحديد ولاية الرئيس، وبالأحرى قتل الرئاسة قبل ولادة المجلس نفسه. وبشق النفس، وبعد ساعات من النقاش تخلّلها اتصالات بـ«قيادتنا» في دمشق وتهديدات بالانسحاب، وصل ممثلو القوى المؤسِّسة للمجلس إلى اتفاق حول ولاية رئاسية لمدة ٣ أشهر، مع إمكانية التمديد لفترة واحدة. وعندما أبديت رغبتي في عدم تحمل المسؤولية قيل لي مباشرة: هذا لإرضاء «دمشق» لكن «ليس هناك من ينافسك عليه».

ترددت كثيراً، لكنّ رفض الفشل وما يعنيه من ذهاب عناء العمل لأشهر طويلة لتوحيد المعارضة سدىً من جهة، وغياب الخيارات البديلة من جهة ثانية، والخوف من الأثر الذي سوف يحدثه ذلك في معنويات ناشطي الثورة وجمهورها الذين لم يكفوا عن دعوتي لأخذ المبادرة من جهة ثالثة، منعني من النأي بالنفس، فقبلت على مضض وأخفيت مشاعر الحزن والأسى التي غمرتني، بل لقد خطر لي في لحظة سريعة وعابرة، وشجعني على القبول، أن من حسن حظي ربما أن تكون مدة الرئاسة محدودة حتى أستطيع أن أسحب يدي في أسرع وقت ممكن، بعد أن يتحقق إشهار المجلس وإطلاق مسيرته. وكنت في ذلك على حق.

لم تكن هذه أول صدمة في مسيرة تشكيل المجلس، أي بناء إطار جامع للمعارضة، لكنها كانت أقساها حتى ذلك الوقت، لأنها جاءت من طرف الفريق الأقرب لي فكرياً وسياسياً، الذي كانت تجمعني بأشخاصه تجربة مشتركة طويلة وأواصر الصداقة والثقة الطويلة. وهو الذي كنت أراهن عليه لموازنة الأطراف الأخرى التي لا تشاطرني القيم ذاتها، ولم يكن لي علاقات صداقة مع ممثليها، ومن الطبيعي أن لا تنظر إلي نظرة ثقة. كانت ترجمة هذا الموقف بالنسبة إليّ أن علاقاتي مع إعلان دمشق سوف تقوم على الصدام وغياب الثقة وأنني سوف أكون من الناحية السياسية وحيداً داخل المجلس، ولا إمكانية للاعتماد على تعاون أي طرف. وهذا ما سوف يتأكد بسرعة بعد تبني الإعلان موقف التمسك بإغلاق المجلس، والحرص مع حلفائه الإخوانيين على إغلاق بابه، وتحريم أي انفتاح له على المعارضة النامية يمكن أن يهدد هيمنته.

والواقع أن الذي حكم موقف جماعة الإعلان في المجلس، والذي سوف يتأثر به الآخرون من الإخوان وممثلي شباب التنسيقيات فيما بعد، هو شك قادتها بإخلاص بقية أطراف المعارضة، وإيمانهم باستعدادهم للمساومة مع النظام، ما يستدعي العمل على تحييد هذه الأطراف وإقصائها. وقد ولّد هذا الشك عقدة ينبغي تسميتها وسواس المرونة والاعتدال، ففيهما يكمن خطر الخيانة للمبادئ والالتحاق بالنظام. مما يعني في حقيقة الأمر تحريم السياسة نفسها والتصلب على موقف واحد لا يتغير، والتخلي عن أي مناورة سياسية أو إعادة تقييم للأوضاع مع تغير العوامل وتبدل الظروف، ودفن الرأس في الرمال، وفي النهاية عدم القدرة على الانتقال من منطق تأكيد المبادئ إلى منهج تنزيلها في الواقع وبناء خطط الممارسة العملية الموصلة إلى الأهداف.

هكذا تبنى ممثلو الإعلان موقف الوكيل الحصري للخط الجذري، وألحقوا جميع من يخالفهم الرأي بالموقف المساوم الجاهز للتسليم أو التسوية السياسية مع النظام، ولم يكن لديهم أي استعداد للنقاش أو الحوار مع أي طرف آخر. وكان من سوء الطالع بالنسبة إلى المجلس الوطني أن المنسق العام لهيئة التنسيق الوطني أوكل إلي، من دون علمي ولا استشارتي،

في بيان إعلانه عن ولادتها، منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١١، منصب نائب المنسق العام في المهجر، أي نائب حسن عبد العظيم، في الوقت الذي لم أشارك لا من قريب ولا من بعيد في تكوينها.

وما من شك في أن هذا التعيين في منصب نائب الرئيس قد زرع الشك لدى قيادة إعلان دمشق في حقيقة موقفي. ولعل هذا ما يفسر الفظاظة التي طبعت مواقفها، سواء من مسألة ولاية الرئيس أو فيما بعد من التمديد للولاية أو في رفض التعاون مع الرئاسة وإصرار ممثلها في المكتب التنفيذي على تقريع أعضاء المكتب لعدم تنفيذهم ما تطالب به «القيادة في دمشق»، قبل أن يتطور الأمر إلى الحديث بشكل علني عن استبعاد الرئيس(٣).

هكذا منذ الشهر الثاني لتأسيس المجلس، قرّر قادة إعلان دمشق وكتّابه و«كوادره» وناشطوه، بوعي أو من دونه، إضافة أصواتهم إلى أصوات الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، وأحمد حسون مفتي جمهورية الأسد، والداعية عدنان العرعور، والسيد حسن نصر الله، للنيل من المجلس وتكبيل رئيسه بشتى التهم(٤).

---

(٣) قبل نهاية ولاية الأشهر الثلاثة بأسابيع بدأ ممثل الإعلان الحديث عن رئاسة تداولية، لثلاثة أشهر، وأراد أن يقنع المكتب التنفيذي أن هذه هي الديمقراطية. وكان من بين ما ذكره دفاعاً عنها، أن الثورة يمكن أن لا تستمر أكثر من ستة إلى سبعة أشهر قبل أن تنتصر، وفي هذه الحالة لن يكون من الممكن له وبقية أعضاء المكتب التنفيذي، فيما لو طبقت قاعدة التمديد للرئيس القائم لمرة واحدة، أن يحظوا بدورهم في موقع الرئاسة مرة واحدة على الأقل. والغريب أن التكتل الذي اقترح مدة ولاية الرئيس لشهر واحد حتى تتحقق الديمقراطية لم يشعر بأدنى حرج من أن يبقى ممثله، عندما وصل إلى موقع الرئاسة، سبع سنوات من دون انقطاع، على الرغم من زوال أي نشاط للمجلس واستبداله بالائتلاف.

(٤) انظر على سبيل المثال بعض مقالات مثقفي إعلان دمشق، الذين تراوحت انتقاداتهم بين الاتهام بالدكتاتورية والفردية والتهاون مع سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس وغياب المأسسة والإدارة الضعيفة وعدم الاهتمام بالداخل. في الوقت الذي لم يكن في المجلس من بين أعضاء الأمانة أو الأعضاء العاديين من قَبِلَ التطوع للعمل في أي من هذه الميادين، حتى اضطرني الأمر إلى تكليف طالب سوري لاجئ، من خارج المجلس، شادي عيد، برعاية شؤون الجرحى الذين كانت فصائلهم ترميهم على الحدود التركية من دون أن تقدّم لهم أدنى مساعدة. فكان يُعنى بنقلهم إلى المستشفيات ومتابعة شؤونهم. وهذه مناسبة لتحيته وشكره على ما قام به من عمل نبيل.

حاولت الاتصال برياض الترك بالهاتف لوضع حد للتوتر والتخريب على المجلس، لكن من دون فائدة؛ إذ كان مقتنعاً بكل ما كان يصل إليه من تقارير. وبعد حديث قصير مرر سماعة الهاتف إلى زميله في القيادة ليعيد على مسامعي الاتهامات نفسها، وكان قراره قد اتُّخذ. لذلك، قبل أن يعقد المجلس هيئته العامة بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه، قرر إعلان دمشق إرسال «كادر» من قياداته، من المقربين من رئيس الإعلان، ليعد نفسه لرئاسة المجلس الوطني وقيادته إلى نهايته[٥].

لكن على الرغم من ذلك، ما زلت أعتقد أن تأسيس المجلس، بصرف النظر عما آل إليه، شكّل نقلة نوعية في مسيرة المعارضة بمقدار ما نقل قضية الثورة إلى ساحة العمل الدولي وحرم النظام من إمكانية القضاء عليها قبل أن تتجسد في رموز، ويكون لها قيادة مقبولة وشرعية تعرّف عنها في العالم. إنما مما لا شك فيه أنني كنت متفائلاً كثيراً عندما اعتقدت أن الثورة سوف تدفع الجميع إلى السمو بأفكارهم ومشاعرهم وتطلعاتهم السياسية والأخلاقية.

جماعة الإخوان المسلمين

كانت القوة الثانية المؤثرة في المجلس هي جماعة الإخوان المسلمين، الذين مثّلهم في المكتب التنفيذي محمد فاروق طيفور، ومن ورائه قيادة الإخوان التقليدية، محمد رياض الشقفة المراقب العام الجديد وصدر الدين البيانوني المراقب الأسبق.

لم يكن لدى الإخوان طموح لانتزاع قيادة المجلس، وما كان

(٥) في أول مقابلة له بعنوان «جورج صبره زعيم حزب الشعب الديمقراطي ينضم للمجلس الوطني في باريس،» **ليبراسيون** الفرنسية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، صرّح عضو قيادة حزب الشعب في إعلان دمشق أنه «لا بد من تغيير طريقة اتخاذ القرارات (في إطار المجلس) والعمل على حل المشاكل، وعلى رأسها دعم المعارضة في الداخل، التي أرى أن المجلس الوطني لم يقم بمساندتها بالشكل الكافي». والغريب أن يخرج مناضل إلى الخارج لدعم المعارضة في الداخل.

المجلس يعني لهم شيئاً كثيراً، باستثناء أنه يقدم لهم التغطية السياسية التي شعروا أنها قد تفيدهم لمتابعة نشاطهم الخاص والمستقل، على الرغم من الموقف الجديد الذي كانوا قد تبنوه وحاولوا أن يظهروا أنفسهم في ثياب معارضة سلمية وديمقراطية ووطنية تقطع مع محاولاتهم الماضية لانتزاع السلطة بالقوة(٦). والسبب في ذلك انعدام ثقتهم بالتنظيمات والحركات الأخرى «العلمانية» واعتيادهم خلال العقود الطويلة الماضية من صراعاتهم السياسية على العمل المنفرد، وعزلتهم النفسية التاريخية عن باقي الحركات السياسية التي لم تكنْ تكنّ لهم، هي أيضاً، باستثناء مجموعة إعلان دمشق وحزب الشعب الذي ورث موقع الحزب الشيوعي المكتب السياسي، الكثيرَ من الود. وكان انعدام الثقة هذا يشجعهم على العمل بسرية حتى مع حلفائهم من القوى السياسية الأخرى الذين ينظرون إليهم كمنافسين لهم.

لهذا يبدو الإسلاميون دائماً كما لو كانوا جيباً مستقلاً، مختلفاً ونافراً، داخل الأطر الائتلافية التي يشاركون فيها. ونادراً ما يشعرون بالحاجة إلى ضبط ساعتهم على ساعة الأطراف المشاركة الأخرى أو حتى بضرورة التنسيق معهم. ولهم مؤسساتهم الخاصة التي تضمن استقلالهم في جميع الأحوال، بصرف النظر عن تغير تحالفاتهم. ولذلك لا مانع لديهم أيضاً من الانتماء في الوقت نفسه إلى عدة أطر ائتلافية، كما انتموا من قبل إلى «إعلان دمشق» و«جبهة الخلاص» التي شكلها ورأسها نائب رئيس الجمهورية السابق عبد الحليم خدام، ولا يشعرون نتيجة ذلك بالازدواجية. فهم يحتفظون دائماً بخططهم الخاصة وتصوراتهم ومشاريعهم، ولا يترددون في

(٦) عارض الإخوان نظام البعث منذ ولادته عام ١٩٦٣ وخاضوا معه مواجهات متواصلة في حماة وحلب وحمص وغيرها. لكنهم مالوا منذ بداية حكم بشار الأسد إلى تغيير منهجهم، وتبنوا مواقف مهادنة وقاموا بمراجعة خططهم والتخلي عن مشروع الدولة الإسلامية لمصلحة «المشروع الحضاري» الذي تبنوا فيه فكرة الدولة الحديثة التعاقدية والتعددية وتداول السلطة وعرّفوا أنفسهم بوصفهم معارضة سلمية ديمقراطية وليبرالية. وبلورت الجماعة خطها الجديد في «الميثاق الوطني في سوريا» الذي أُعلن في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في مؤتمر الحوار الوطني في لندن.

حضور أي مؤتمر أو ندوة أو منتدى يدعون أو لا يدعون إليه، مهما كان اتجاهه، من أجل أن يبقوا دائماً في صورة ما يحدث، من دون توريط أنفسهم أو التخلي عن استقلالهم(٧).

وفي العموم يمزج الإخوان المسلمون بين عقائدية جامدة ومنهج براغماتي يجعل مسيرتهم تكتسي بشكل متزايد طابعاً انتهازياً يسهّل عليهم الدخول في تحالفاتٍ والخروج منها وتكرارها من دون كبير اهتمام أو مراجعة أو مساءلة لأنفسهم. وهذا ما ينتهي بانقلاب حلفائهم عليهم، لأن انخراطهم معهم يكون غالباً من دون كبير التزام. ولعل جذور هذا المنهج تكمن في غياب تجربة التعاون والعمل المشترك مع أطراف أخرى من خارج التيار لعقود طويلة، بعد وفاة المرشد الأول مصطفى السباعي، وابتعاد عصام العطار عن الجماعة اللذين كانا خطيبين مفوهين ورَجُلي فكرٍ وثقافةٍ وتواصلٍ اجتماعيٍّ من طراز رفيع. ولعل سياسة التنكيل والملاحقة التي تعرض لها الإخوان بعد ذلك لعقود طويلة قد غرست في ثقافة الجماعة شعوراً عميقاً بالاضطهاد والغربة في عالم جاحد، لا أمل لها فيه بالبقاء إلا بالاعتماد على النفس، والانطواء على الذات، واتقان سياسة التقية، وتطوير المقدرة على عزف جميع الألحان وفي أكثر من فرقة فنية.

وقد كان لهذا السلوك أثر بالغ في المسار التنظيمي والسياسي للمجلس الوطني، برز منذ الساعات الأولى للإعلان عن ولادته؛ فما كاد خبر

(٧) هكذا شارك ملهم الدروبي أحد قادتهم في مؤتمر باريس لدعم الانتفاضة السورية الذي نظمه الكاتب برنار هنري ليفي، في حزيران/ يونيو ٢٠١١. في الوقت الذي وجّه فيه مجموعة من المثقفين السوريين، وأنا من بينهم، نداء في صحيفة **لوموند** الفرنسية لمقاطعته وإدانته. وجاء في البيان «أن النص الذي نشره ليفي وكل المبادرات التي يمكن أن تأخذها في المستقبل جماعة «النجدة سورية»، ومهما كانت المسميات التي تتحرك تحتها الجماعة، هو بمثابة مناورة دنيئة تنوي حرف مسار المعارضة الديمقراطية السورية عن أهدافها، ومساس بصدقيتها أمام جماهيرها. . . ونطلب من السوريين والعرب والفرنسيين ممن يودون مساندة شعب سورية عدم مساندة مبادرة ليفي». انظر: الترجمة العربية في موقع «دي برس»، «مثقفون سوريون يتصدّون لمخططات «برنار هنري ليفي» في سورية،» ١ حزيران/ يونيو ٢٠١١،

<http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=85730>.

الاتفاق على تشكيل المجلس يتجاوز حدود قاعة الاجتماع حتى فوجئنا بتظاهرة احتجاج غاضبة تحاول اختراق الحاجز الأمني الذي وضعه حرس الفندق، تندد باجتماعنا وتتوعد أعضاء المجلس وقادته وقد نبهني البعض لوجود المظاهرة قبل أن يتسنى لي الخروج من الاجتماع. وعند سؤالي عن الموضوع كان الجواب أن المتظاهرين ينددون بنا لأننا استبعدناهم من المشاركة في تشكيل المجلس. وقد فاجأني الخبر لأن اجتماعنا كان مقتصراً على عدد محدود جداً من ممثلي تشكيلات المعارضة، ولم يكن ذا طابع جماهيري. وفهمت من بعض العارفين ببواطن الأمور أن جماعة الإخوان المسلمين، حتى يحتفظوا لأنفسهم بخيار ثانٍ، فيما لو أخلت «مجموعة العمل الوطني» لاحقاً بالتزامها وقررت أن تبقي على قائمة أعضائها كاملة في المجلس الجديد، كما كانت تطالب، تأكيداً على أن الأمر يتعلق بتوسيع المجلس المؤقت القديم لا تأسيس مجلس وطني جديد على قواعد مختلفة، كانت قد دعت إلى مؤتمر موازٍ، جمعت له أكثر من ٢٥٠ شخصاً، معظمهم ممن أطلِقَ عليهم اسم «حلفاء الإخوان»، في قاعة قريبة من قاعة اجتماعات تأسيس المجلس الجديد. وقد أطلقوا على هذا المؤتمر الاحتياطي لحلفائهم اسم مؤتمر الطاولة الثانية، ما يعني أن جماعة الإخوان كانت في الوقت نفسه، وفي المكان ذاته، وبجمهورين مختلفين، مشاركة في مؤتمرين مستقلين لتحقيق الهدف ذاته، وهو تشكيل مجلس وطني سوري.

وعندما علم جمهور مؤتمر الطاولة الثانية الذي عقد بدعوة من جماعة الإخوان بولادة المجلس الوطني السوري الذي جاؤوا لتأسيسه، اعتقدوا أنهم خدعوا وغدر بهم، وثاروا على الإخوان الذين أتوا بهم من بلدان مختلفة، وأرادوا مهاجمة اجتماع المجلس الجديد والانتقام منه ومنهم. وهرب قادة الإخوان الذين رعوا جلسات مؤتمر الطاولة الثانية أمامهم. وبدلاً من أن يعتذروا لمدعويهم عن خطئهم، ابتعدوا عن الواجهة ورموا المسؤولية على الرئيس الذي لم تكد تمر دقائق على اختياره، بعد ساعات من المماحكات المريرة والمحزنة. وبينما كنت أستفهم عن الأمر كان قسم كبير من المحتجين قد وصل إلى باب القاعة التي كانت تضم اجتماعنا ونحن بصدد

الإعداد للمؤتمر الصحافي لإعلان ولادة المجلس. لحسن الحظ أن الأكثر شراسة بين المحتجين كانوا من منابت عشائرية لديهم حساسية كبيرة للكلمة والنخوة العربية. قلت: معكم حق وأنا أعدكم بأن تسوّى مشكلتكم قبل أن نغادر المؤتمر. وأدّت العلاقات العشائرية دوراً كبيراً في تهدئة المهاجمين الذين كانوا مستعدين لكل الخيارات للانتقام لما اعتبروه سخرية منهم واستهتاراً بهم.

أما الإخوان فقد أرادوا أن يصلحوا خطأهم على حساب المجلس الوليد، ولو أمكنهم لضموا إليه جميع أعضاء الطاولة الثانية. وهكذا دخلنا في مفاوضات جديدة لاحتواء الأزمة، وكان من الصعوبة بمكان اختيار ممثلين عن جمهور شديد التنوع ولا يربطه ببعضه أي رباط. وبعد مداولات طويلة اضطررنا إلى قبول ٤٠ منهم كأعضاء في المجلس الوطني، الذي كنت قد اشترطت أن لا تزيد عضويته على ٦٠ فرداً. وكان من بين المضافين إلى قائمة عضوية المجلس رندة قسيس وغيرها من الشخصيات التي لا يجمع بينهم وبين جماعة الإخوان أي قاسم مشترك، ولا أحد يعرف الكثير منهم.

لكن قضية الطاولة الثانية لم تنتهِ عند هذا الحد؛ فقد قفز ممثلو مجموعة العمل الوطني أو الـ ٧٤ على المناسبة ليطالبوا بإدخال عدد مماثل من قائمة أعضائهم للمجلس، بذريعة عدم الإخلال بالتوازن، كما لو أننا نتقاسم فريسة. وتبرع ممثل إعلان دمشق ببعض مقاعده للمجموعة لأنه لم يكن لديه شخصيات إضافية يضيفها لاستكمال حصته من المقاعد في الهيئة العامة. وهكذا أصبح لمجموعتين إسلاميتين أكثر من ثلثي المجلس من الأعضاء، حتى لو أن هؤلاء ليسوا جميعاً من الإسلاميين وأن المكتب التنفيذي للمجلس بقي في أغلبيته من «الليبراليين» العلمانيين. وكما نجحت مجموعة ٧٤ في الاحتفاظ تقريباً بكامل أعضائها ضاعفت جماعة الإخوان عدد مناصريها إسلاميين وغير إسلاميين. هنا أيضاً راودني الشعور بأن المشاركين في المجلس لم يأتوا للعمل والاستثمار وبذل الجهد، وإنما لاقتسام كعكة سلطة قادمة، والتنازع المسبق على جلد الدب قبل صيده. ولن يعمل القبول الحسن للمجلس من قبل الرأي العام الشعبي والدولي فيما بعد إلا على

تعميق منطق المحاصصة وحسابات النفوذ التي سيطرت على شركاء المجلس منذ بداية تشكيله.

كان من المستحيل العودة إلى الوراء. لكن الانتقال في يوم واحد من ستين عضواً إلى ١٤٠، ليس لمعظمهم علاقة بمشروع المجلس الذي كنا نعمل عليه، من دون معرفة فعلية بانتماءاتهم أو غاياتهم، لم تكن مسألة بسيطة. لقد كانت فخاً لم ينجح المجلس في تجنب السقوط فيه، ليس لما أحدثه من اختلال كبير في التوازن بين التيارات الفكرية والأيديولوجية داخل الهيئة العامة للمجلس فحسب، وإنما أيضاً بسبب تحميل المكتب التنفيذي للمجلس عبءَ جرِّ جسم هلامي وراءه، يفتقر إلى أي انسجام حتى داخل التيار الواحد، لا ينتمي أفراده إلى أي جماعة أو حزب، ولا يملك أكثرهم أي خبرة في العمل العام، السياسي أو المدني، أو وعي بوظيفة المجلس ومهامه، والذين لم يدفعهم إلى الحضور سوى أملهم في أن يكون لهم جميعاً موقع قيادي يستبقون به منافسيهم من الناشطين المستبعدين. وقد أخفقت محاولات المكتب التنفيذي جميعها لدفع هؤلاء للانخراط في نشاطات عامة والمساهمة في أعمال ومهام محددة، فأصبحوا عبئاً على المجلس بدلاً من أن يكونوا طاقة له، وجمهوراً سائباً جاهزاً لتلاعب القيادات، ومادة سهلة لأصحاب المناورات السياسية للإيقاع بالمجلس نفسه وزرع الشك واليأس في الأوساط الشعبية.

لم تكن مشكلة جماعة الإخوان براغماتيتهم السياسية المبالغ فيها التي فرضت عليهم أو فرضوها على أنفسهم بسبب خوفهم من الشفافية وانعدام ثقتهم بالآخرين، ولا عدم القدرة على تجاوز التجربة المريرة التي هي تجربتهم في الصراع السياسي، حيث خاضوا معركتهم مع نظام متوحش غالباً وحدهم، ولم يعرفوا سوى حياة السرية والعزلة والإقصاء والمعاناة والخيبات، فصارت نوعاً من الثقافة المتأصلة في تفكيرهم، وإنما تقبلهم التبعية نتيجة حاجتهم إلى الحماية التي افتقدوا إليها داخل بلدانهم وفي المنافي.

لقد صُدِمت في أول اجتماع للأمانة العامة للمجلس الوطني عندما دخل قاعة الاجتماعات، وبالكاد كانت الجلسة قد بدأت، رياض الشقفة المراقب العام لجماعة الإخوان يسألني فيما إذا كان بإمكان ممثل من وزارة الخارجية

التركية أن يحضر الاجتماع. فوجئت بالطلب، ومن دون تردد أجبته: هذا مستحيل، نحن هنا في اجتماع سوري لمناقشة قضايا سورية لا يجوز لأحد من غير السوريين المشاركة فيه، يمكنك تقديم اعتذاري لمبعوث الخارجية وتحميلي المسؤولية. فذهب وعاد ثانية قائلاً إن المبعوث التركي يؤكد رغبته في الحضور كمراقب فقط. أجبت للمرة الثانية بأن حضور أي مسؤول دولة يعني أننا نجتمع تحت إشرافها ومراقبتها وهذا مساس بالطابع السيادي لاجتماعنا، وإذا كان الأتراك مصرين على ذلك فسوف ننقل مقر المجلس إلى القاهرة ونعقد اجتماعاتنا هناك.

كان محمد فاروق طيفور نائب الرئيس وممثل الإخوان في المجلس على يميني، فرجوته أن يذهب ليضع حداً للأمر، وما هي إلا دقائق حتى عاد ليؤكد أنه مصرّ وليس لدينا ما نخفيه. فأجبت بأن الأمر لا علاقة له بالمعلومات، وأنا أعرف أنهم قادرون على معرفة كل ما يجري في اجتماعنا وربما كان لهم عيون داخل الأمانة العامة نفسها، لكن رمزياً لا يمكن السماح لممثل دولة أجنبية مهما كانت أن يحضر اجتماع معارضة مستقلة. وقبل أن يخرج لإعلام المسؤول، قررت أن أتوجه لأعضاء الأمانة جميعاً وأضعهم في الصورة لحسم الأمر، وعرّفتهم بالموضوع، وكانوا لا يدرون معنى ما يجري من مداولات. وأضفت: الخيار لكم، إذا كان لا مانع لديكم من حضور ممثل الخارجية فسأنسحب وتختارون رئيساً آخر وتستمرون في الاجتماع. عندئذ صوت الجميع بالإيجاب على اقتراحي، وعاد ممثل الخارجية التركية من حيث أتى.

ذكرت هذه الحادثة أيضاً حتى أبين أمرين سيكون لهما أثر خطير في سلوك المعارضة السورية ومآلها. **الأول** ضعف روح السيادة الوطنية عند النخب السورية، وهي غير الكرامة الشخصية وغير الشوفينية القومية التي تعني التكبر على الآخرين؛ إنها تعني تمسك السوريين، وأي مواطنين في أي بلد وصل إلى درجة النضوج السياسي، باستقلال قرارهم، وإدراكهم العميق أن أمور السوريين الخاصة بهم ينبغي أن تحل بين السوريين، من دون الاستقواء بأحد أو زجه في الأمور الداخلية. **والثاني** أن الانزلاق نحو التبعية لا ينجم دائماً عن إرادة الهيمنة الخارجية ولكن عن القابلية للتبعية، وغياب روح السيادة والاستقلال. لذلك فَهِمَ الأتراك بسرعة الرسالة، فلم يكن يحصل

اجتماع أو لقاء مع وزير الخارجية التركية بعد ذلك من دون أن يبدأه بالتأكيد على احترام سيادة سورية والسوريين. طبعاً في مرحلة لاحقة تجاوز الأمر حدود المحتمل، فصار سفراء الدول المهتمة يحجزون أيام اجتماعات المجلس والائتلاف للمشاركة فيه لكن من دون دخول القاعة، حتى تحولت الصالونات الخارجية إلى القاعات الفعلية للاجتماعات. بعد ذلك بشهور قليلة أصبحت قاعات اجتماع الائتلاف الوطني المختلفة مفتوحة ومشرعة أمام جميع سفراء العالم.

لكن المثال الأكبر على افتقار قادة المعارضة، وهنا جماعة الإخوان، لمفهوم العمل الجبهوي وأهمية وجود البرنامج الواحد والقيادة المشتركة كان في نظري تشكيلها «هيئة حماية المدنيين». فبينما كنا نعمل المستحيل من أجل تشجيع الكتائب المسلحة على التعاون والاتحاد، وقبول العمل تحت قيادة عسكرية وسياسية واحدة، كان الإخوان يعملون، من دون إعلام أحد، على شراء ولاء عشرات الفصائل، لتكوين جيش تابع لهم، ووضعه تحت قيادة عسكرية وسياسية خاصة موازية لقيادة المجلس الوطني. بل إن تعريف هوية الهيئة يجعل منها طرفاً سياسياً عسكرياً منافساً للمجلس نفسه؛ إذ تذكر وثيقة التأسيس أنها «هيئة وطنية مستقلة تعمل مع الجيش الحر وتنشط في المجال الخدمي والإغاثي والإنساني، تتبع لها ألوية وكتائب من الحر وتعمل على تحرير سوريا ونقلها إلى مصاف الدولة المدنية»(٨).

وليس للوطنية هنا سوى معنى واحد، هو نفي سمة المشاريع الإسلامية أو الطائفية عنها. لكن مهما كانت نوايا أصحابها، كرست «هيئة حماية المدنيين» تشتت القوى المسلحة، وقوضت أي مسعى لضبط فوضى السلاح، وشرعنت الانقسام داخل قوى الثورة المسلحة على أسس عقائدية، أي غير

---

(٨) تأسست الهيئة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ بمبادرة من هيثم رحمة، الذي كان عضواً في المجلس الوطني ورجلاً ودوداً وشديد التهذيب، وضمّتْ، كما ذكر المقدم «محمد البكور» الملقب بـ«أبو بكر» (قائد لواء الأنصار في الشمال السوري، والمنضوي في الهيئة) لـ«**زمان الوصل**»، ألوية متعددة (لواء الأنصار، أنصار الخلافة، أمجاد الإسلام الفرقان، لواء حطين، فرقة أبناء القادسية، لواء أسود الإسلام، لواء معاوية بن أبي سفيان، لواء النصر بالقلمون، لواء خالد بن الوليد بالقصير، لواء سيوف الحق ولواء الكرامة في حمص المحاصرة، لواء ذئاب الغاب، وألوية أخرى). انظر: ««هيئة حماية المدنيين»: نشاطات عسكرية وإغاثية وخدمية تمهيداً لدولة «القانون والديمقراطية»،» **زمان الوصل**، ٢٠/٨/٢٠١٣.

وطنية، مؤكدة شرعية وجود أكثر من مشروع سياسي داخل الثورة الواحدة، كما أدخلت بدعة شراء الولاءات لدى الكتائب والارتزاق على حساب العمل الثوري كما لم يكن قد ظهر من قبل. وكان الرد على اعتراضي على المشروع بأن الهيئة ليست إخوانية وأنها مفتوحة لجميع الكتائب التي تريد الانضمام إليها وأنها ضمانة لضبط فوضى السلاح بمقدار ما هي تحت السيطرة. ولا يغير ذلك من صدق نوايا من قادها وعمل على تمويلها، إنما يهدف إلى إظهار ضعف المفاهيم الوطنية ومعنى توحيد الخطط والإرادة الجامعة في صفوف تشكيلات المعارضة السورية ورجالاتها، بمن فيهم المخلصون.

لا أعتقد أن الثورة قد غيرت كثيراً في نمط تفكير جماعة الإخوان المسلمين السوريين، ولا أعتقد كذلك أن دخولهم المجلس الوطني قد أثر في منهج عملهم السياسي، أو أن انخراطهم فيه يرتب عليهم التزامات إضافية تجاه الثورة وأطراف المعارضة الأخرى، ويحثهم على تغيير خططهم وتوجهاتهم العادية. كان المجلس بالنسبة إليهم مظلة سياسية مفيدة تمكّنهم من متابعة نشاطهم التقليدي الطبيعي. وبدلاً من أن يستثمروا فيه جيّروا رصيده لتحسين استثماراتهم الخاصة في مؤسساتهم العسكرية والسياسية والإنسانية.

ولهذا لم يكن أمر المجلس الوطني ومصيره يهمهم كثيراً أيضاً، لقد تعاملوا معه بوصفه منصة من منصات كثيرة يستخدمونها. وهم يستفيدون منه ويدعمونه ما دام قائماً، لكن ليس لديهم أي مانع من الخروج منه أو استبداله بمجلس أو إطار آخر إذا فشل. وما كانوا حريصين على نجاحه والاستثمار السياسي والإنساني فيه، لم يدافعوا عن مرشح، ولا أساؤوا شخصياً لأحد. كان همهم حفظ رصيدهم ومراكمته، بأقل ما يمكن من الاحتكاك مع الآخرين، لكن ما كان ذلك يمكن أن يحصل من دون تجاهل بناء المجلس الوطني كقيادة وطنية وعلى حسابه[٩].

---

(٩) انتقد البعض، عن حقّ، تكليف الإخوان بمسؤولية إدارة لجنة الإغاثة التابعة للمجلس الوطني؛ فقد كان هناك صراع مصالح واضح. بيد أن تجربة الإغاثة من أفراد ليس لديهم تنظيم كانت أخطر بكثير، لأنها كانت تقود الأفراد إما إلى الاحتفاظ بالمبالغ في جيوبهم أو توزيعها على الأقارب والأصدقاء. على الأقل كان لدى الإخوان هيكلية منظمة إغاثة، بشبكة توزيع، وقوائم لأسر وعائلات =

وهذا يعني أنه لم يكن لديهم تصور واضح لمفهوم القيادة الوطنية، ومغزى الاتفاق على أجندة واحدة وتوحيد الجهود والعمل المشترك لإنجاز مهام لا يمكن لطرف واحد أن ينفرد بإنجازها ولن يكون لهذا الإنجاز المعنى المطلوب، مهما قدم من التضحيات. وأغلب الظن أن جماعة الإخوان كانت تشعر بأنها القوة الأكثر شرعية في قيادة الثورة والمعارضة، لأنها التنظيم السياسي الأهم، وصاحبة الخبرة الأكبر في مقارعة نظام الطغيان، والممسكة بالخط السياسي السليم الذي يتفق مع الإيمان والتقوى وحب التضحية ونكران الذات. وهم لم يتركوا مناسبة من دون إشعار الآخرين بذلك، كما لو كانوا يريدون تأكيد اتهام أعدائهم لهم بالسيطرة على المجلس الوطني. هذا ما كان يوحي به انتشارهم على هامش اجتماعات المكتب التنفيذي أو الأمانة العامة، من دون سبب(١٠).

والمفارقة أنهم بمقدار ما كانوا شحيحين في الاستثمار المعنوي والمادي في المجلس، كانوا يسلكون في أروقته كما لو كانوا أمّ العروس وعائلتها. وزاد من انطباع حيازتهم «ملكية» المجلس في نظر المراقبين من أصحاب النية السيئة ما كانوا يتمتعون به من كوادر وموارد وإمكانيات، وما كان عناصرهم يبدون من جاهزية للعمل واستعداد للقيام بالواجب، مقابل ما تميزت به عناصر النخبة «العلمانية» من هربٍ من المسؤولية، وتقاعس، وسعي محموم للارتقاء في المناصب، والتزاحم عليها، ومن انغماس في

= وأصحاب حاجة، وآليات عمل ومحاسبة داخلية، لم تتوفر في أي طرف من الأطراف المشاركة في المجلس، لا لدى الإعلان ولا لدى التنسيقيات ولا مجموعة العمل ولا أي طرف آخر. كان هذا أهون الشرَّين.

(١٠) شعور عناصر تنظيم الإخوان بسيطرتهم على الموقف أمام عناصر علمانية هشة ومتناحرة وفاقدة لأي عمود فقري واضح، هو الذي كان على الأغلب وراء تصريح علي صدر الدين البيانوني، مرشد الإخوان، الذي جاء فيه، رداً على عناصر حزبه الذين لم يفهموا لماذا يكون شخص «علماني» رئيساً للمجلس الوطني، وليس من جماعتهم الإسلامية، أن الإخوان وجدوا في رئيس المجلس شخصية وطنية معروفة يمكن أن تكون واجهة جيدة للمجلس والمعارضة. لكن الأهم من ذلك هو الدافع وراء تسريب هذا التصريح سيئ الحظ خارج إطار الجماعة، واستخدامه من قبل أعداء المجلس للتأكيد على إسلامية المجلس ونفي الطابع الديمقراطي لبرنامجه وعمله، ما يعكس النزاعات غير القابلة للحل داخل صفوف الإخوان ومشتقاتهم أيضاً، كمجموعة العمل الوطني التي سنتحدث عنها لاحقاً.

أقاويل شخصية أو مماحكات نظرية لا تنتهي[11].

لكن في الخيارات الكبرى والمهمة لم يختلف موقف الإخوان عن موقف حليفهم الرئيسي إعلان دمشق. ولأن خيارهم الرئيسي كان العمل على هامش المجلس الوطني وبموازاته، لم يكن يعنيهم كثيراً نجاحه ولا كانوا متحمسين لمشاريع توحيد الفصائل العسكرية وإصلاح المجلس وهيكلته، وتفعيل هيئاته، وبناء مؤسساته الإغاثية والإعلامية، وتعزيز قدراته بمركز دراسات ووثائق وسكرتاريا للعلاقات الخارجية. وكان موجههم في تعاملهم داخل المجلس ومعه حرصهم على مراعاة التحالف مع إعلان دمشق وإظهار الإخلاص له والمحافظة عليه.

مجموعة العمل الوطني

أما القوة الثالثة التي كان لها تأثير كبير في مسار قرارات المجلس فكانت «مجموعة العمل الوطني»، التي دخلت المجلس الوطني باسم «كتلة الـ ٧٤» كأحد التنظيمات السبعة المؤسِّسة له. ويبدو أن الاتفاق حصل بين قادتها، وأبرزهم أحمد رمضان وعماد الدين رشيد، على أن تكون الولاية في المكتب التنفيذي لممثل الكتلة دورية لثلاثة أشهر، لكن أحمد رمضان لم يلتزم بالاتفاق، وأصر على التمسك بمنصبه في المجلس الوطني، مما دفع عماد الدين رشيد إلى الانشقاق عن الكتلة وتشكيل مجموعته الخاصة، والبحث عن مجالات نفوذ أخرى، ولم يبقَ في المجلس ممثلاً لها سوى

(١١) وفي هذا السياق جاء أيضاً، وربما من أجل تطمينهم، التصريح البائس وغير الصحيح لخلف البيانوني في تزعّم جماعة الإخوان، رياض الشقفة، الذي ذكر أن الإخوان هم من اختار برهان غليون رئيساً للمجلس.

والحال أن العكس هو الصحيح. على الرغم من دفاعي عن حقهم في المشاركة السياسية كباقي التيارات الفكرية وإدانتي لقانون ٤٩ الذي يحكم على أي منتم إليهم بالإعدام، والحرب المعلنة عليهم من قبل النظام السوري وغيره من الأنظمة الدكتاتورية العربيةّ، إلا أن علاقاتي مع الجماعة كانت قد ساءت كثيراً بعد دخولهم في «جبهة الخلاص»، التي كان يترأسها نائب رئيس الجمهورية السابق عبد الحليم خدام. وقد سبق وأشرت إلى صدامي معهم ومع زعيم إعلان دمشق عند حديثي عن ندوة رياض سيف عام ٢٠١٠ ونقدي لازدواجية الانتماء إلى جبهة الخلاص وإلى إعلان دمشق في الوقت نفسه.

«مجموعة العمل الوطني»، التي حافظت على مقعدها في المكتب التنفيذي حتى نهايته.

منذ تأسيسه، شعر قياديو «مجموعة العمل الوطني» أن المجلس الجديد انتزع منهم مشروعهم الأصلي وقيادة الثورة التي حلموا بها عندما شكلوا أول طبعة من المجلس الوطني السوري. لذلك تمثلت أجندتهم الرئيسية في المجلس الجديد في السعي بجميع الوسائل، الشرعية وغير الشرعية، لإعادة الأمور إلى «نصابها»، واستعادة القيادة بطريقة مباشرة أو ملتوية، والتأثير القوي والدائم فيها. ولم يخفوا اعتقادهم بأن صيغة تشكيلهم للمجلس السابق كانت هي الأصلح لأنها اعتمدت طريقة «رياضية» لم يسبقهم إليها أحد في اختيار أعضائه من خارج الأحزاب والتشكيلات القائمة، وإحلالهم رؤية تكنوقراطية محل الرؤية السياسية(١٢).

من هنا نبعت أيضاً مشاكل ممثلي هذه المجموعة في تعاملهم مع قيادة المجلس الوطني والعكس. فقد قرروا أن يتصرفوا على أن المجلس هو قبل أي شيء آخر مجلسهم، أي ملكيتهم الأدبية، ولهم الحق في التصرف فيه، حيثما أمكنهم ذلك، بما يؤكد هذه الملكية ويعبّر عنها ويحافظ عليها. ولذلك تركز اهتمامهم داخل المجلس، بعد تمكنهم من إدخال أكبر عدد من مجموعتهم إليه، على محورين: احتلال أكبر عدد ممكن من المراكز القيادية أو مواقع النفوذ والتأثير لتأكيد أنهم الفاعل الأول في وجه خصومهم من

---

(١٢) حسبما جاء في تعريفهم لأنفسهم في الموسوعة الحرة ويكيبيديا، «تكونت المجموعة في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١، وعلى خلفية بدء الثورة في كل من تونس ومصر، وما عُرف باسم الربيع العربي، عقدت لجنة تحضيرية اجتماعاً لبحث إمكانية الإسهام في تطوير العمل الوطني السوري، في ظل إرهاصات التغيير التي بدأت في المنطقة العربية، ووُلدت في ختام الاجتماع «مجموعة العمل الوطني من أجل سورية»، التي اشترك في تأسيسها عدد من الشخصيات، أبرزها أحمد رمضان، ومحمد سداد عقاد، وعبيدة نحاس، وعماد أحمد النداف، ومحمود عثمان». لكن «المجلس الوطني المؤقت» الذي أنشؤوه، بالتحالف مع جماعات أخرى، أهمها مجموعة عماد الدين رشيد، نائب عميد كلية الشريعة في جامعة دمشق سابقاً، لم يقلع، ولم يحظَ بأي اهتمام، لا من قِبل الناشطين وجمهور الثورة ولا من قبل المجتمع الدولي، فاضطروا إلى قبول التفاوض مع الأطراف السياسية التي رفضوا من قبل العمل معها، في ندوة الدوحة، لتشكيل ائتلاف قوى الثورة والمعارضة الذي كنا قد اقترحناه في ذلك الوقت. انظر: «مجموعة العمل الوطني،» ويكيبيديا،

<https://ar.wikipedia.org/wiki>.

الإخوان الرسميين، وأندادهم العلمانيين؛ وإخفاء تاريخ المجلس الوطني الحقيقي وتغييبه، في سبيل استعادة ما يعتقدون أنه حقوق الملكية التي نُزعِت، جوراً، منهم، وتبرير الالتفاف على قيادته والعمل من وراء ظهرها، وإذا احتاج الأمر تقويض صدقيتها وتلغيم الأرض التي تسير عليها من أجل تأكيد أن ممثلي المجموعة هم القيادة الفعلية للمجلس حتى لو لم تكن هي القيادة الشرعية المنتخبة أو القيادة الظاهرة.

وبعكس الإخوان الرسميين الذين كان هدفهم من المجلس أن يستخدموه غلالة تخفي عملهم المستقل والخاص وتخفف من اتهام الجمهور الشعبي والرأي العام الدولي لهم بانفرادهم بالقرار أو سيطرتهم على المعارضة، كان هدف مجموعة العمل أن تجعل من تدخلها العلني في تشكيل قرار المجلس برهاناً على وجودها القوي، وبروزها كقوة سياسية شابة صاعدة. لذلك كانت علاقتهم بقيادة المجلس أيضاً مزدوجة ومفارقة؛ فهم يتحمسون حيث توجد نشاطات تخدم أهدافهم، ولا يترددون في تعطيل أي مشروع لا يفيدهم، بل وفي وضع الألغام وتفجير أزمات تخدم مخططاتهم.

كانوا يريدونه مجلساً على هواهم ومقاسهم، يبرز الشخصيات القيادية بينهم، بصرف النظر عن القضية الرئيسية، ومن دون إيلاء أهمية لضرورة المواءمة بين الأهداف الجزئية والشخصية والحزبية والأهداف الأكبر في إطار استراتيجية وطنية كلية وبعيدة المدى. لم يكن لدى قادة المجموعة قضية أخرى سوى أشخاصها، وليس لديها أهداف تدافع عنها سوى تلك التي تتفق مع تأكيد دورها القيادي ونفوذها. وقد كان سلوكها أقرب إلى سلوك «اللوبي» ومجموعة الضغط منها إلى دور الشريك في بناء إطار وطني جامع وممثل لمختلف التيارات الفكرية والسياسية المشاركة في الانتفاضة الشعبية الديمقراطية للمساهمة في الرد على تحديات تاريخية كبرى تكاد لا ترى منها شيئاً[(١٣)].

---

(١٣) هكذا تصر المجموعة على أنها صاحبة الفضل في تأسيس المجلس الوطني، فتقدم في التعريف عن المجلس رواية معاكسة تماماً للواقع: «كانت لجنة تحضيرية شكلتها الحركة ـ المقصود مجموعة العمل ـ بالتعاون مع «لقاء التنسيق الديمقراطي» (الذي أصبح اسمه لاحقاً الكتلة الوطنية المؤسسة) أعلنت عن تأسيس المجلس في ٢٣ أغسطس ٢٠١١، على الرغم من مقاومة المعارضة التقليدية وبينها جماعة الإخوان المسلمين في سورية وإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي. إلا أن =

والواقع أن المجموعة كانت تضم الكثير من شباب الإخوان الذين فقدوا الأمل بقيادتهم التاريخية، وأرادوا أن يخرجوا من القوقعة التي حبست نفسها وحبستهم فيها لعقود طويلة من دون أي إنجاز، وأن يأخذوا حريتهم في «اللعب»، بما تعلموه من فنون المناورة والمداورة والازدواجية على الساحة السياسية السورية التي فتحت الانتفاضة أبوابها لهم على مصراعيها. مما يعني الابتعاد عن التفكير النمطي والعمل السري والبطيء الذي درج عليه آباؤهم والتحرر أيضاً من ثقل الأيديولوجية الإخوانية، من دون التخلي عن أهدافها أو قيمها الاجتماعية. وهذا ما سوف يشجعهم على الانخراط من دون مخاوف وشكوك ومحرمات مع الناشطين الآخرين غير المؤمنين بمذهبهم أو عقائدهم، ومن ثَم امتحان مواهبهم في تحقيق اختراقات في وسط الناشطين السوريين ضعيفي الخبرة والتكوين الفكري والسياسي معاً. هم في الواقع إخوان مسلمون أرادوا التحرر من تاريخ الآباء ومناهجهم في العمل وقيود التنظيم الجامد والمتحجر والطاعة العمياء التي تربوا عليها، مع الاحتفاظ بفكرهم.

من هنا لم تكن علاقاتهم مع التنظيم الأم واضحة ولا مستقرة. كان الإخوان يعتبرونهم أحد منتجاتهم الفرعية ويعاملونهم معاملة الأب لأبنائه العاقين. لا يخفون رعايتهم لهم، لكنهم غالباً ما يصطدمون بـ«طيشهم» أو غرورهم أو عدم طاعتهم. وكان يستفزهم من دون شك طموح أعضاء

= الترحيب الإقليمي والدولي بتأسيس المجلس كقيادة سياسية للثورة في سورية دفع الأحزاب التقليدية للدخول في مفاوضات مع المجلس الذي تم توسيعه وأعلن عنه بصيغته الجديدة التي حصلت على الاعتراف الدولي في ٢ أكتوبر ٢٠١١». انظر: ويكيبيديا، المصدر نفسه.

والصحيح أن المجلس الوطني الذي أُعلن عنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لا علاقة له، لا من حيث الفكر ولا طريقة تشكيله، ولا هيكلية قيادته وجدول أعماله، بالمجلس القديم. لقد تأسس المجلس الوطني على أساس ائتلاف من قوى سياسية منظمة لا عبر اختيار قائمة من «الخبرات والكفاءات» الشخصية، بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية، وعلى أساس التمثيل النسبي للمناطق، لا التوافق على أجندة سياسية من قِبل أطراف منظمة محددة، ومعروفة، هي المسؤولة عنه ومرجعيته. وقد دخلت فيه مجموعة العمل كطرف من بين سبعة أطراف. وكان حل المجلس المؤقت الذي يسيطر عليه اللون الإسلامي الواحد مع بعض الاستثناءات القليلة ودخوله في المجلس الجديد كطرف من بين سبعة أطراف أخرى، شرطاً لقبول المجموعة في المجلس الجديد. وهذه هي الصيغة التي نالت الاعتراف الدولي والشعبي معاً. وهذا ما عبرت عنه في منشور بعنوان «خريطة طريق للمجلس الوطني السوري» منذ بداية التفكير في الموضوع، عرضت فيها تصوري للمجلس الجديد، نشرته على صفحتي قبل أن يعيد نشره موقع الحوار المتمدن في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

المجموعة المبالغ فيه إلى النفوذ والظهور وتجاوزهم، في الوقت الذي كان هذا الطموح يشكل المبرر الوحيد لانشقاقهم والوسيلة الوحيدة لتأكيد وجودهم في مواجهة جماعتهم الإخوانية الأصلية. لذلك اتسمت علاقات مجموعة العمل مع جماعة الإخوان في المجلس بالكثيرٍ من الالتباس. ولم ينجح كثيرٌ من أعضاء المجلس في معرفة حقيقة العلاقة بين التنظيم الأصلي للإخوان و«مجموعة العمل الوطني»، أهي منشقة عنه أم متمردة عليه أم نسخة مكررة ومعدلة منه يستخدمها في تحسين مستوى مناورته السياسية واكتساب مواقع مضاعفة في أي تكتلات سياسية.

من هنا ضمّت المجموعة الكثير من الشخصيات النشطة والذكية والكفوءة التي كان لها دور فاعل في الكثير من نشاطات المجلس الإعلامية والسياسية، وكان أبرز شخصياتها ومنسق أعمالها أحمد رمضان. وبحسب سيرته الذاتية كان رمضان قبل أن ينشق عن الجماعة مقرباً من المراقب العام علي صدر الدين البيانوني، الذي تميز عن أسلافه بالتمهيد لإخراج الجماعة من عزلتها وبدء حوارات مختلفة مع الأطراف السياسية السورية، بما فيها مع النظام الذي أفرج عن بعض معتقلي الإخوان، قبل أن يخلفه في منصب المراقب العام محمد رياض الشقفة قبل سنة من اندلاع الثورة عام ٢٠١١.

وقد تعددت نشاطات أحمد السياسية تحت قيادة صدر الدين البيانوني، فعمل في بغداد في «إذاعة سورية العربية»، التي بدأت البث بعد تأسيس «التحالف الوطني لتحرير سورية» الذي شارك فيه الإخوان مع الحزب الشيوعي «المكتب السياسي» بزعامة رياض الترك وعدد من التجمعات والشخصيات السياسية الأخرى، في أعقاب مذبحة حماة لعام ١٩٨٢[(١٤)].

(١٤) تأسس التحالف الوطني في باريس في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٢، وتبنى النضال الشعبي المسلح للإطاحة بنظام الأسد. وقد ضم التحالف قوى إسلامية وقومية ويسارية: جناح حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يتخذ من بغداد مقراً له، جماعة الإخوان المسلمين بزعامة عدنان سعد الدين، الجبهة الإسلامية بزعامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي بزعامة رياض الترك، الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني وفريق من الاتحاد الاشتراكي العربي بزعامة جاسم علوان ومحمد الجراح، وكذلك شخصيات مستقلة مثل نسيم السفرجلاني وخالد الحكيم وحمود الشوفي. انظر:

Fred H. Lawso, *Why Syria Goes to War: Thirty Years of Confrontation?* (Ithaca, CA; London: Cornell University Press, 1996).

بعد حرب الكويت عام ١٩٩١ انتقل رمضان إلى الأردن، حيث تعرّف إلى قيادة حركة حماس الفلسطينية، وعمل مديراً لوكالة أنبائها «قدس برس»، ثم أنشأ وكالته الخاصة، قبل أن يلتحق بالمعارضة السورية بعد أشهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية. وقد احتل موقع الإعلام في المكتب التنفيذي، على أمل أن يستفيد المجلس من خبرته الإعلامية في إذاعة «سورية الحرة» السابقة وفي عمله الطويل في وكالة الأنباء الحمساوية «قدس برس». لكنه لم يبذل إلا جهوداً محدودة لتوسيع دائرة إعلام المجلس وإشعاعه، ورفض أكثر من مشروع للعمل على إنشاء قناة تلفزيونية للمعارضة، وسعى إلى أن يمر إعلام المجلس عبر مكتب خدمات إعلامية يديره من لندن أحد أعضاء المجموعة ذاتها التي ينتمي إليها أو يقودها. كان من الواضح أن ما يهمه ليس الإعلام وإنما العلاقات العامة والاتصالات الدولية والسياسية[١٥].

ولم يبذل المكتب الإعلامي أي جهد للدفاع عن المجلس أمام الهجمات المتعددة الأطراف التي تعرض لها والتي سعت إلى تشويه برنامجه وحقيقة علاقاته العربية والدولية، أو لنفي الاتهامات الموجهة إليه والشائعات والأخبار الكاذبة والتسريبات المغرضة للدس عليه وعلى قياداته. أمام جميع هذه الحملات الإعلامية المعادية بقي إعلام المجلس صوتاً أخرسَ، كما لو أن الأمر لا يعنيه. حصل ذلك عندما أطلق زعيم حزب الله وأنصاره، على إثر المقابلة التي نشرتها صحيفة **وول ستريت جورنال** الأمريكية مع رئيس المجلس، حملة شعواء لتسويد صفحة المجلس، واتهامه بالعمالة لإسرائيل والغرب، لأنه قال إن سياسة سورية الجديدة ينبغي أن تراعي التوازن بين مصالح جميع الدول الإقليمية وتحتفظ بعلاقات ندية مع طهران قائمة على المصالح المتبادلة من دون تبعية ولا تحالفات استراتيجية عسكرية؛ فلم

(١٥) لاحظ الكثير من المراقبين درجة التشوش العالية التي تسم خطاب المجلس الإعلامي، سواء أكان ذلك بسبب تعدد الأصوات المتنافرة والشخصية التي كانت تتحدث باسمه أم بسبب عدم اتساق خطابه الإعلامي وتشوشه. أشار إلى ذلك ياسين السويحة في موقع «صفحات سورية» في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ في إطار استطلاع للرأي لدى المثقفين السوريين «المجلس الوطني السوري: استكمال المهام» عندما ذكر أن «لدى المجلس، حتّى الآن، مشكلة في الخطاب والتواصل والوضوح. لا نعلم إن كان ذلك بسبب تأخر في تبلور السياسة الإعلاميّة حتى الآن أم أن هناك أسباباً أخرى، لكن هذه المشكلة لم تعد تحتمل انتظاراً أكبر».

يحرك مكتب الإعلام ساكناً[١٦].

وحصل مثل ذلك أيضاً عندما انتزع ناشطون أكراد، تابعون على الأغلب لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، فقرة من لقاء على القناة الألمانية العربية «دوتشي فيله» ليشككوا في موقف المجلس الوطني ومن ورائه المعارضة السورية في موقفها من القضية الكردية، وتبنته أقلام الكثيرين من المثقفين الكرد السوريين للتشهير بالمجلس ودفعه إلى القبول بإملاءات التنظيمات السياسية الكردية المختلفة[١٧].

---

(١٦) في الوقت الذي أثار فيه هجوم زعيم حزب الله واتهاماته نقاشاً حاداً على المستوى السوري والعربي حتى أعيدت ترجمة اللقاء الصحافي مرات عديدة للكشف عن التزوير الصارخ لحزب الله الذي ادعى مطالبة المجلس بنزع سلاح حماس ومنع السلاح والدعم عنها وحتى نزع سلاح حزب الله. والردود الوحيدة على هذه الادعاءات والاتهامات جاءت من قِبل مثقفين عرب أحرار، لا علاقة لهم بالمجلس ولا بإعلامه. انظر على سبيل المثال حازم صاغية، «على برهان غليون أن يقول...»، مستهزئاً برواية حزب الله، **زمان الوصل**، ٦/ ١٢/ ٢٠١١، ثم «أبعد من شتم برهان غليون»، جريدة **الحياة** منذ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، انظر أيضاً: خالد الحروب، «برهان غليون من اغتيال العقل إلى اغتيال السياسة،» **الحياة**، ١٨/ ١٢/ ٢٠١١.

(١٧) والحال أن المقابلة على قناة «دوتشي فيله» كانت قد حصلت قبل شهرين من تسلمي رئاسة المجلس الوطني، وكانت في معظمها دفاعاً عن حقوق الكرد في سورية وفي المنطقة ككل، وحقهم في تكوين دولة قومية في الوقت المناسب مثلهم مثل شعوب العالم الأخرى التي لم تحظَ بعد بحقها في تقرير مصيرها. وهذا ما دفع محدثتي إلى السؤال: ألا تخشون بهذا الاعتراف بحقوق الأقلية الكردية أن تذهب هوية سورية؟ قلت: أبداً، وجود أقليات لا يغير من هوية البلاد، والدليل أن وجود أقليات كبيرة مسلمة في فرنسا لم يغير هوية فرنسا، وسورية ستبقى عربية لأن أغلبية شعبها ناطق بالعربية وثقافة الأغلبية العربية. وقد اقتطع المغرضون من هذا الموقف الواضح ثلاث كلمات فحسب: أقليات ومسلمة وفرنسا، وأضيف إليه مفهوم الهجرة، الذي لم يُذكر أبداً، لاتهام التصريح بأنه لا يرى في الكرد مواطنين أصيلين. فتحول التصريح إلى إنكار حقوق الكرد القومية، في الوقت الذي حاجج لتأكيدها وانتقاد من يخاف منها. ومن الواضح أن إساءة تفسير التصريح لم تكن عفوية وإنما كانت وراءها أهداف سياسية، من بينها وأهمها إعادة توجيه الناشطين الكرد لتبنيهم الأجندة القومية الكردية وإبعادهم عن الأجندة الديمقراطية للثورة السورية، وبالتالي تشكيل قاعدة عريضة كردية للأحزاب المختلفة المتنازعة على القيادة، وإجبار المعارضة السورية على القبول بفكرة الفدرالية، تمهيداً لطريق بناء كردستان الكبرى في مرحلة ثانية، وتبرير تردد التكتلات الكردية في العمل والتنسيق مع المجلس الوطني السوري، وحرصهم على تأكيد استقلالهم وقضيتهم القومية عن القضية السورية الديمقراطية الواحدة.

ومع تهديد الكتلة الكردية في المجلس الوطني السوري بالانسحاب، نشرت تصويباً واعتذاراً، جاء فيه: «أثار حديثٌ مبتسر بثته قناة دوتشه فيله الألمانية، سُجِّل قبل أكثر من شهر، ردَّ فعلٍ عنيفاً من قِبل الكثير من إخوتي الأكراد الذين يعرفون موقفي تماماً من حقوق الشعب الكردي وقضيته العادلة. =

هذا أيضاً ما حصل في مواجهة الحملات المغرضة التي كانت تقوم بها قوى معادية للمجلس وللثورة السورية، أو تجمعات سلفية كتلك التي أطلقها عدنان العرعور، متهماً رئيس المجلس بترؤس اجتماعات المكتب التنفيذي مخموراً، أو تكفير الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي ومفتي الجمهورية أحمد حسون رئيس المجلس ووسمه بالإلحاد بسبب علمانيته، أو خضوع المجلس لجهات دولية وسياسية مشبوهة. في جميع هذه المعارك التي كانت تقتضي في الحد الأدنى نفياً رسمياً، وحملة مضادة، لم يكن إعلام المكتب التنفيذي حاضراً. كان تفكيره دائماً في مكان آخر. ولم يبنِ أي علاقات مع الصحافة الأجنبية، باستثناء العلاقات التي كان من السهل بناؤها مع قناتي العربية والجزيرة التابعتين لحكومتين مؤيدتين وداعمتين للثورة وللمجلس معاً[(١٨)].

= وإني إذ أعتذر للإخوة الأكراد عما شعروا به من غبن نتيجة بث هذا الحديث المبتسر، أجدد تأكيدي على موقفي الثابت الذي يعتبر الشعب الكردي جزءاً لا يتجزأ من الشعب السوري، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، على أرضه وأرض أجداده، ولا يمكن لأحد أن ينظر إليه لا كلاجئ ولا كمهاجر. ولم يكن المقصود من المقارنة كما هو واضح، وكما حصل من سوء فهم، التقليل من حقوق الأكراد أو ارتباطهم التاريخي بالأرض السورية، وإنما تبيان أن التأكيد على حقوق الأقليات في ضمان هويتها وتأكيدها، التي هي اليوم المعيار الأول لرقي الدساتير والقوانين في الدول الحديثة، لا ينبغي أن يحرم الأكثرية أيضاً من حقوقها في تأكيد هويتها، وهنا الأكثرية العربية. وليس الدواء لشوفينية الأكثرية التي حذرنا منها مراراً هو نفي حقوقها ورفض الاعتراف بها خوفاً من أن تطغى على حقوق الأقلية». انظر «بيان بخصوص لقاء قناة ألمانية العربية وحقوق الكرد،» ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وكذلك «رأب الصدع بين العرب والكرد،» ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، موقع غليون الرسمي:

<http://burhanghalioun.net>.

(١٨) عندما مررت على نيويورك بمناسبة حضور أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة سألت عن علاقات مكتب المجلس الوطني، وكان يرأسه ولا يزال الأستاذ الجامعي نجيب الغضبان، وهو قريب من مجموعة العمل الوطني، سألت أعضاء المكتب عن علاقاتهم مع الصحافة فاكتشفت أنها معدومة، فطلبت من المساعدة في المكتب أن تتصل ببعض الصحف وتطلب منهم موعداً باسمي. وكان أول المستجيبين صحيفة **نيويورك تايمز** على ما أعتقد. وعندما وصلت رفقة بعض أعضاء المكتب إلى مقر الجريدة كان مجلس التحرير المعني بشؤون الشرق الأوسط والشؤون الدولية مجتمعاً بأكمله. وقد أظهر الصحافيون اهتماماً شديداً بالوضع السوري، ودام الاجتماع أكثر من ساعتين، وأظهروا في نهاية اللقاء حماستهم واستعدادهم لاستقبال مقالات من المجلس ونشرها. وفور عودتي إلى باريس كتبت مقالة وأرسلتها إلى المكتب لتُنشر في الجريدة. ولم تُرسل المقالة أبداً، ومن دون تفسير. لا أدري حتى الآن إذا كان ذلك قد حصل بسبب الجهل بأهمية بناء علاقات مع الصحافة والصحافيين في العالم، مما يعني الجهل بمهمة مدير مكتب إعلام مجلس وطني يقود ثورة شعبية دامية، أم نتيجة عمل مقصود لتقويض عمل المجلس ورئيسه. ولا أبالغ إذا قلت إنني كنت أشعر في معظم الأحيان أن هناك إضراباً =

وبالمثل، أدت «مجموعة العمل» دوراً سلبياً في العلاقة مع الضباط المنشقين وتثبيت أحد أعضائها مسؤولاً عن مكتب الارتباط العسكري، على الرغم من رفضهم التعاون معه، لتفوّق رتبهم العسكرية. وكان تضامن أعضائها مع رياض الأسعد سبباً أساسياً في تعطيل فكرة تشكيل لواء أو اثنين من الضباط والجنود المنشقين تحت إشراف المجلس الوطني وسلطته، كان أملنا أن نستطيع من خلالهما استقطاب عناصر الكتائب التي بدأت تتفكك بسبب شح الموارد والدعم، قبل أن تتحول إلى فريسة سهلة للتشكيلات السلفية والجهادية.

ضمت مجموعة العمل الوطني عناصر متنوعة، إخوانية أو شبه إخوانية، من أبناء الطبقات الوسطى التي تغربت واكتسبت خبرات فعلية، لكن سلوكها لا يزال يخضع لذاكرة سلبية تعكس خروجها خاسرة من صراعات العقود الخمسة الماضية، واقتلاعها من حاضنتها الاجتماعية، وهزيمة خياراتها السياسية، وشكها ونفورها العميقين تجاه الأفكار والمبادئ التي ارتبطت بالمشاريع القومية واليسارية والشعبية والوطنية المدنية. وبعد عقود من اليأس والدوران في الفراغ والانتقال من مهجر إلى آخر، فتحت الثورة الشعبية أمامها فجأة كل الآفاق، وأقنعها ضعف المعارضة المدنية وهشاشة تنظيماتها بأن الفرصة التي كانت تنتظرها لتقفز إلى الصفوف الأولى وتستعيد مكانتها قد جاءت أخيراً. وبمقدار ما كانت تنظر إلى نفسها بوصفها نخبة جديدة استثنائية تجتمع فيها مزايا العلم الحديث وفضائل الدين، اعتقدت لفترة أنها النخبة المبشرة بالجنة، قبل أن تسقط جميع أوهامها، وتنقسم على نفسها وتتفكك إلى أكثر من جماعة ومجموعة.

المجلس والجيش الحر

تحييد العسكريين وعسكرة المدنيين

لم يكن التواصل ولا التعامل أمراً سهلاً أيضاً مع قيادة الجيش الحر ومن ورائه قادة الكتائب التي تشكلت خلال الأشهر الطويلة السابقة، وارتبط

= عن العمل بين الكثير من ممثلي التشكيلات المشاركة في المجلس، من الإعلان إلى مجموعة العمل إلى الإخوان الذين كانوا لا يعملون إلا لما يزيد من وزن مؤسساتهم لا مؤسسة عامة تمثّل الثورة، أي لا تمثل في نظرهم ربما أحداً.

كثيرٌ منهم بممولين لا قدرة للمجلس الوطني على التأثير فيهم وأحياناً معرفة هويتهم. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى العلاقة مع الضباط المنشقين المقيمين بأغلبيتهم الساحقة في مخيمات لجوء أقامتها السلطات التركية على الحدود السورية التركية؛ فقد نظر العقيد رياض الأسعد، الذي أصبح رمزاً للجيش الحر وممثلاً له وقائداً سياسياً أكثر مما هو قائد عسكري، إلى المجلس الوطني على أنه منافسٌ له على قيادة الثورة(١٩).

حاول في الأسابيع الأولى أن يظهر الانصياع لقرار الجمهور الذي أعلن ثقته وتأييده للمجلس، وقَبِل بأن يفتح حواراً محدوداً مع قادته، لكن موقفه منه تغير إلى النقيض بعد أن بدأ المجلس يسعى إلى تنظيم العمل العسكري وإيجاد إطار لضبط عمل الكتائب وإخضاعها لقيادة مركزية وهرمية. وحاول أن يستبق الأحداث والتحديات بالطلب من رئيس المجلس الوطني ترقيته في الهرمية العسكرية وإعطاءه رتبة لواء لتعزيز وضعه العسكري القيادي، بشكل مسبق، وليجنب نفسه المنافسة على القيادة في أي مشروع محتمل لإعادة هيكلة وتنظيم الكتائب العسكرية وإدماج الضباط المنشقين الأعلى رتبة فيها. لكنني رفضت أن أدخل في مسألة ترفيع الضباط أو العبث بالرتب العسكرية وتوريط المجلس في لعبة التنافس على الرتب بين المنشقين وفي نزاعاتهم.

لا يمنع هذا أنه كان لقرار رفض ترقية العقيد الأسعد نتائج سلبية كبيرة، ليس على علاقة المجلس بقيادة الجيش الحر فحسب، وإنما كذلك على مسار الجيش الحر ذاته، بشكل أكبر وأهم. وأنا أعتقد الآن أن خوف الأسعد من مزاحمة الضباط المنشقين الأعلى رتبة له على قيادة الجيش الحر، ومن ثم قيادة الثورة التي كان يعتقد أنه رجلها والأحق من الجميع فيها، جعله يقاوم أي محاولة لتنظيم كتائب هذا الجيش في هيكلية واحدة والأخذ بقواعد القيادة الوطنية وسلسلتها، ويخشى من أي مشروع يهدف إلى

---

(١٩) أعلن رياض الأسعد انشقاقه عن الجيش في ٤ تموز/ يوليو ٢٠١١، وفي ٢٩ تموز/ يوليو أسَّسَ الجيش السوري الحر، وأُعلِنَ قائداً له بعد ذلك ببضعة أيام، وكان للجيش الحر دورٌ بارزٌ في قيادة معارك الجُنود المنشقين ضد حكومة الأسد خلال الاحتجاجات السورية ٢٠١١. عمل ضابطاً برتبة عقيد في القوات الجوية. وفيما يتعلق بانشقاقه يروي الأسعد أن إدارة فرع المخابرات الجوية في حلب استدعته للتحقيق إثر خروج مظاهرة في مدينته وأجبرته على الاعتراف بوجود عصابات مسلحة بين أهالي المدينة، مما دفعه للانشقاق في ٤ تموز/ يوليو ٢٠١١.

دمج الضباط المنشقين مع الكتائب التي كانت تخضع له، وتحتمي به منهم أيضاً، لكون أغلب قادتها من المدنيين الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية والسياسية. لكن الأسوأ من ذلك أن العقيد الأسعد اعتبر رفض المجلس تلبية طلبه تعبيراً عن عداء المجلس له، وكان ذلك سبباً في تفاقم نقمته على المجلس ومقاطعته وتعبئة الكتائب التابعة له وللجيش الحر عموماً ضده.

لم ينسَ الأسعد أن يذكّرني بهذا الموضوع بعد سنوات من الحادثة، عندما قال لي في لقاء أخوي في إسطنبول إنني أنا السبب في كل ما يواجه الجيش الحر من مشاكل لأنني رفضت ترفيعه إلى رتبة لواء، ولو فعلت ذلك لما حصلت الأزمة، ولبقي هو قائد الجيش وأخضع جميع الضباط المنشقين لإمرته[٢٠]. وقد عبر عن ذلك بشكل واضح فيما بعد من خلال حديث صحافي أجاب فيه رداً على سؤال: «لا أحد ينكر دورك في الثورة، والكل يثق بوطنيتك وعملك وإخلاصك، إلا أن الكثير من ضباط الأركان يعانون من صعوبة إبرام اتفاق معك أو حتى الحوار، وأنك متمسك بالقيادة؟».

- «تصوّر أن أقول لك بكل صراحة «أنا من بنى وأسس الجيش الحر، وما بنيته لأعطيه لأحد». الجيش الحر ماركة «رياض الأسعد». تصور أن المجلس الوطني في بداياته لم يضع ولا مرة في اجتماعاته آلية إسقاط النظام، إنهم مجموعة من المتسلقين على الثورة السورية»[٢١].

بذل المجلس الوطني بكل مكوناته جهوداً جبارة، بالمعنى الحرفي للكلمة، وصرف وقتاً ثميناً من أجل إقناع رياض الأسعد بالتعاون مع

(٢٠) يعكس هذا الطلب آثار ثقافة حكم الأسد القائم على الاعتباطية والتلاعب بالقواعد المرعية في المؤسسات، أي رفض القبول بمنطق المؤسسة وتقاليدها وأصولها. ولو فعل المجلس ذلك لتحول إلى موضع سخرية من قِبل ضباط الجيش المنشقين وغير المنشقين وجعل من رئيس المجلس موضع سخرية أيضاً لتصرفه كما لو كان رئيس دولة بعثية أو عبثية لا فرق.

(٢١) «الأسعد في حوار من نار. . المجلس والائتلاف حاربوني أكثر من بشار، والجيش الحر «ماركة رياض»،» مجلة **عكاظ** السعودية، نقلاً عن: **زمان الوصل**، ١٩/ ٩/ ٢٠١٣. وعندما سأله الصحافي في اللقاء ذاته: هل من شيء تندم عليه في هذه الثورة؟ كان جواب الأسعد: نعم. . هناك ندم كبير على تعاملي مع المجلس. وللمرة الأولى أقولها: «خطئي الاستراتيجي أنني لم أطح بالمجلس وأشكل حكومة عسكرية». وعلى سؤال: كيف ترى فكرة تأسيس جيش وطني؟ أجاب: الجيش الوطني هو «صحوات العراق»، لا يختلف عنها أبداً، والسؤال المضاد هو: لماذا نشكل جيشاً وطنياً وهناك جيش حر؟

المجلس لتنسيق العمل العسكري والسياسي، من دون جدوى. وإضافة إلى شعوره العميق بأن الجيش الحر، كما ذكر تماماً، من إبداعاته، ومن ثم فهو ملكيته الخاصة، كان معتداً بالدعم المالي الكبير الذي كان يتلقاه من مصادر متعددة، بما فيها مساعدات الشيخ عدنان العرعور نفسه، وبالشعبية الكبيرة التي بدأ يتمتع بها لدى الناشطين المتطلعين إلى الحماية والمندفعين بشكل أكبر نحو خيار السلاح لإسقاط النظام بالقوة؛ فقد مثل الجيش الحر في تلك الفترة أملاً كبير لجمهور الثورة، وربما الأمل الأول بعد تراجع احتمال التدخل الدولي لحماية المدنيين، وكان لرياض الأسعد رصيد لا يشك أحد أنه كان الأكبر بين شخصيات الثورة السورية.

كان للمجلس الوطني مصلحة كبرى في تقريب قيادة الجيش الحر منه والتنسيق معه، ليس لاعتباره ذراعاً قوياً يسند النضال السياسي السلمي فحسب، وإنما، أهم من ذلك، للتفاهم على خطة واستراتيجية مشتركة ومتسقة للعمل الوطني السياسي والعسكري من جهة، ولضبط استخدام السلاح وتنظيم الكتائب ووضعها تحت قيادة مركزية تشرف على عملياتها من جهة ثانية.

لذلك حرص المجلس الوطني، منذ الأسبوع الأول لولادته، وبعد يوم من تظاهرات «جمعة الجيش السوري الحر»، على لقاء القيادتين، وتم الاتفاق على إنشاء مكتب ارتباط للمجلس الوطني لدى الجيش الحر بهدف «التواصل المباشر»، وإقامة «حلقات وبرامج للتوجيه السياسي للعسكريين»، و«التعاون في مجال النشرات والأخبار والبيانات الإعلامية». كما شمل اتفاق «وضع خطة مفصلة تتناول إعادة تنظيم وحدات الجيش الحر، واستيعاب الضباط والجنود، خاصة كبار العسكريين الذين ينحازون إلى الثورة ضمن صفوفه»، إضافة إلى «إنشاء قناة اتصال مباشرة لتبادل الرأي بشأن الوضع السياسي والمواقف الإقليمية والدولية، حيث يتم وضع قيادة الجيش والضباط الأحرار في صورة الأوضاع المستجدة، لضمان التنسيق الفعال، بما يحقق خدمة أمثل للثورة السورية»[٢٢].

(٢٢) عن هذا الاتفاق الموقّع بين المجلس الوطني والجيش الحر، انظر: وائل فتحي، ««المجلس الوطني» و«الجيش السوري الحر» يتحدان لإسقاط الأسد،» موقع «الوطن العربي»، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١،

<https://bit.ly/2SX2lQG>.

لكن الاتفاق بقي حبراً على ورق. ولم يتوقف الأسعد عن هجومه على المجلس بين الضباط والجنود والمقاتلين وفي وسائل الإعلام. وبدلاً من الضغط عليه وإقناعه بالتعاون مع المجلس كان كثيرٌ من ممثلي القوى السياسية في المجلس يميلون إلى استرضائه، نظراً إلى شعبيته، سواء أكان ذلك بالتودد المبالغ فيه له وتكرار اللقاءات الخاصة معه أم بتأمين المساعدات المالية للتخفيف من غلواء هجومه أو استخدامه للضغط على رئيس المجلس وإضعاف مركزه.

هكذا ستعاد كتابة اتفاق التعاون والتنسيق بين المجلس والجيش الحر مرة أولى وثانية وثالثة، في تشرين الثاني/نوفمبر وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١١، ثم في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ونيسان/أبريل من عام ٢٠١٢، لكن من دون أن يحظى المجلس بأي تعاون فعلي منه لتنظيم الكتائب المشتتة[٢٣]. وما كان يمر أسبوع من دون زيارة خاصة لأركانه في مقره في مخيم اللاجئين. ومع ذلك، لم يمضِ على اتفاق كانون الثاني/يناير

---

(٢٣) ذكر البيان الصحافي الصادر عن المجلس والجيش الحر عن لقاء تشرين الثاني/نوفمبر: «أكد الدكتور برهان اعتزاز المجلس الوطني بالضباط والجنود السوريين الذين انحازوا إلى صفوف شعبهم، وتقديمهم التضحيات لحماية المتظاهرين والمدنيين، مشيراً إلى التزام المجلس... بتوفير الوسائل التي تساعد الجيش الحرّ على أن يكون قوة داعمة للوحدة الوطنية وسياجاً لحماية سورية من النظام وخططه الرامية لتفتيت وحدة الوطن والشعب. وأوضح أن المجلس بوصفه مظلة وطنية وسياسية للثورة السورية حريص على إقامة علاقات تنسيق مع «الجيش الحرّ» لضمان سلامة الأداء الميداني وانسجامه مع الجهد السياسي القائم على المستويين الإقليمي والدولي. من جهته أوضح العقيد رياض الأسعد أن «الجيش الحرّ» يدعم المجلس الوطني السوري ويعتبره الإطار الوطني الجامع للسوريين وملتزم بأهدافه وبرنامجه السياسي القائم على سلمية الثورة، ويؤكد أن هدفه الأساس يتمثل في توفير الحماية للسوريين الذين يتظاهرون سلمياً، ورفض الانجرار إلى أي نزاع داخلي أو صدام مسلح وفق ما يخطط له النظام. وأوضح العقيد الأسعد تواصل المزيد من الضباط والجنود السوريين مع قيادة الجيش الحر بهدف الانضمام إلى صفوفه، مشيراً إلى أن حالة التململ لدى قوات النظام بلغت ذروتها، وأن أعداداً إضافية من العناصر يعتزمون الانحياز إلى صفوف الثورة».

وجاء في بيان لقاء كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أن «وفداً من المجلس الوطني برئاسة رئيسه برهان غليون التقى قيادة الجيش السوري الحر الخميس بهدف رفع وتيرة التنسيق وتفعيل آليات التواصل بين الطرفين»، وأن وفدي الهيئتين «ناقشا بشكل موسع الوضع الميداني والتنظيمي للجيش الحر مع (قائده) العقيد رياض الأسعد ونائبه العقيد مالك الكردي، ووقفاً عند الجوانب والاحتياجات التي تخص إعادة تنظيمه وهيكلة وحداته». وتم الاتفاق على «وضع خطة مفصلة تتناول إعادة تنظيم وحدات الجيش الحر واعتماد خطة لاستيعاب الضباط والجنود وخاصة كبار العسكريين الذين ينحازون إلى الثورة ضمن صفوفه».

٢٠١٢ شهراً واحداً حتى عاود رياض الأسعد هجومه على المجلس واصفاً إياه بـ«المجلس الفاشل» وأن «موقف المجلس الوطني حتى الآن موقف كلامي. لم نتلقَّ حتى الآن أي دعم». . و«إنْ لم يتم تدارك الأمر، فنحن سنقف ضد هذا المجلس المتآمر على الجيش السوري، لأنه أثبت حتى الآن أنه غير قادر على مجاراة الشعب السوري وحمايته ولم يقدم له حتى الآن أي دعم مادي أو إنساني»(٢٤).

في الواقع، ما كان يبحث عنه العقيد الأسعد في علاقته مع المجلس هو تثبيت مركزه والاعتراف به قائداً نهائياً للجيش الحر، وقطع الطريق على أي منافسة من أي طرف جاءت، ووضع المجلس الوطني والقيادة السياسية في خدمته.

ما كان يخشاه الأسعد حصل بعد انشقاق العميد مصطفى الشيخ والتحاقه بمعسكر الضباط الذي يقيم فيه الأسعد وأركانه في بداية ٢٠١٢. فقد فجّر وجوده في المخيم ومنافسته رياض الأسعد على قيادة الجيش الحر أزمة دائمة، وحوّل حياة مخيم الضباط المنشقين إلى جحيم، ووجه تحدياً لقيادة المجلس الوطني لم تنجح لا هي ولا الوساطات التركية في رده. هكذا، بدلاً من تكريس الوقت في اللقاءات مع قادة الجيش الحر لمناقشة المسائل المتعلقة بتنظيم الكتائب المسلحة وترتيب أوضاعها والنقاش في استراتيجيتها ومهامها، أصبح همُّ قيادة المجلس الوحيد بذل الجهد والوقت من أجل حل النزاع الدائم والعلني بين الضابطَين المتنافسَين، المفعمَين بالكراهية المتبادلة، ومصالحة معسكريهما المؤيدين لهما في المخيم. كنا نخجل من أنفسنا، ونحن نتحدث عن قيادة ثورة شعبية عارمة، عندما يهتف لنا الأتراك، أكثر من مرة في الأسبوع، ليطلبوا منا النزول إلى مخيم الضباط السوريين

(٢٤) انظر قناة بي بي سي العربية: «انتقادات لاذعة وجهها قائد الجيش الحر العقيد الأسعد عبر تلفزيون «بي بي سي» إلى المجلس الوطني،» ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢. وصرح المقدم المنشق خالد يوسف الناطق باسم العقيد رياض الأسعد لصحيفة **الخبر** في ٢٢ من الشهر ذاته «أن مجلس برهان غليون بأطروحاته بات يمثل عبئاً على الثورة السورية». بعد لقائنا بأعضاء المجلس الوطني أيقنا تماماً بأن هؤلاء الناس لا يمثلون وبرنامجهم الثورة وما يتطلع إليه الثوار على أرض الواقع. إن المجلس بأعضائه ومكتبه التنفيذي ليسوا أكثر من عبء على الثورة، وبعيدون كل البعد عن معاناة شعبنا المقهور، وبالتالي نطالب الشعب بإسقاط الشرعية عنهم». انظر: سامية بلقاضي، ««الجيش السوري الحر» يتبرأ من مجلس برهان غليون،» **الخبر**، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٢.

للتوسط بينهم وتخفيف حدة النزاعات التي تمزقهم، والعمل على مصالحتهم. لم يكن هناك مجالٌ لنقاشٍ أو حوار، لا فيما بينهما ولا معنا نحن في المجلس الوطني ولا مع الأتراك الذين كانوا يشرفون على مخيم الضباط وأوضاعهم.

كان العميد مصطفى الشيخ، الذي حظي بأعلى رتبة عسكرية بين المنشقين حتى بداية ٢٠١٢، ضابطاً محنّكاً، عمل في مجالات مختلفة في الإدارة العسكرية والأمنية للحكم السوري، واكتسب خبرة كبيرة فيها[٢٥]. كان يعتقد أن استلامه القيادة في المخيم وفي الجيش الحر أمر طبيعي حسب التقاليد العسكرية المرعية في الجيش الذي انتمى إليه الضباط المنشقون جميعهم. ومما شجعه على ذلك حالة الفوضى التي كانت تخيم على وضع الجيش الحر، الذي لم يكن في الواقع سوى جيش بالاسم، وراية تنتمي إليها مجموعات وكتائب مسلحة تكونت في معظم الأحيان بمبادراتها الخاصة واحتفظت ولا تزال بحريتها الكاملة واستقلالها، ولا يربطها بقيادة العقيد رياض الأسعد سوى الولاء الرمزي والتمويل الذي كان يؤمنه لها أو يأتيها بوساطته، وفي أحيان كثيرة كانت تتمتع بتمويل مستقل أيضاً يزيد من استقلاليتها تجاه «قائد الجيش الحر».

أطلق العميد الشيخ، بالتفاهم مع بعض الدول المموِّلة للفصائل، فكرة المجالس العسكرية التي قسمت البلاد إلى مناطق عسكرية، ووضعت على رأس كل منها ضابطاً مسؤولاً ينظم شؤونها. وقد جمعها في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢ تحت قيادة عليا أطلق عليها اسم «المجلس العسكري الثوري الأعلى» في مواجهة ما كان الأسعد يسميه «المجلس المؤقت العسكري». ولقرابات أيديولوجية بحتة كانت أغلبية تشكيلات المجلس الوطني الإسلامية الهوى

(٢٥) أعلن العميد الركن مصطفى أحمد الشيخ (٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٧) انشقاقه رسمياً في السادس أو السابع من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ (انشق فعلياً في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) مع أحد أبنائه الأربعة، وهو ضابط برتبة ملازم أول، إضافة إلى عدد من أفراد أسرته، منهم شقيقه الذي يشغل منصب أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة إدلب. درس الشيخ في الكلية الحربية، وتخرج فيها في عام ١٩٧٩ برتبة ملازم، اختصاص كيمياء، وتابع دورات عسكرية عديدة، وخدم في القوى البرية، وشارك في لبنان في إطار قوات الردع العربية، وشغل بين عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٥ منصب ضابط أمن مركز الدراسات والبحوث العلمية، قبل أن يُنقل إلى منصبه الأخير قبل انشقاقه في قيادة المنطقة الشمالية بصفة رئيس فرع الكيمياء وضابط أمن المنطقة الشمالية.

تنزع إلى تعزيز موقف الأسعد على حساب مصطفى الشيخ، الذي لم يكن يخفي توجهه العلماني وعداءه لقيادة الأسعد ونقده لفوضاها. ولذلك ما إن أعلن العميد الشيخ عن تشكيل مجلسه العسكري الأعلى حتى وصف العقيد الأسعد عمله بـ«الخطوة التي تشق صفوف العسكريين، ما يشكل مساندة للنظام الحاكم»، وعاد ليصدر نداء مشتركاً مع المجلس الوطني، بعد يومين فقط من اتهامه له بالمجلس الفاشل والمتآمر على الجيش السوري الحر، يدعو فيه رجال الأعمال السوريين والعرب إلى المساهمة في تمويل عمليات «الدفاع عن النفس» وحماية المناطق المدنية[٢٦].

سوف يستمر التصعيد في النزاع داخل القيادات العسكرية ويقود إلى مزيد من التمزق داخل صفوف الكتائب المسلحة وعدم الاستقرار في القيادة والقطيعة بين القيادة السياسية والقيادات العسكرية؛ ففي عام ٢٠١٢، وهو عام التوسع في النشاطات العسكرية للثورة، تم تشكيل خمسة مجالس أو قيادات لم تثبت أي واحدة منها، فظهرت «القيادة المشتركة للجيش الحر» في محافظات دمشق وحمص وحماة وإدلب ودير الزور، ثم «القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية»، قبل أن يتشكل، في ٧ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٢ «مجلس القيادة العسكرية العليا»[٢٧].

(٢٦) لم يتردد الأسعد في التشكيك بإخلاص خصمه واتهامه، فأكد في لقائه مع مجلة **عكاظ** أن «مصطفى الشيخ غير موثوق به، فقد جاء إلى معسكر الضباط في تركيا، وهاجم «الثورة» وقال: إن الثوار يقتلون المدنيين ويخربون سورية، وينتقد سلوكهم، ولم يتطرق ولو مرة للنظام، وبعد كل هذا يريد قيادة الجيش الحر. كيف لي أن أسلم «الثورة» إلى قيادة مثل هذا الرجل الذي اتهمنا هنا في المخيم بأننا مخربون؟ هذا غير مؤتمَن، ومع ذلك، من أجل توحيد المواقف العسكرية، ترأّس المجلس العسكري الأعلى بعد تأسيس المجلس العسكري على يدي». انظر: «الأسعد في حوار من نار.. المجلس والائتلاف حاربوني أكثر من بشار، والجيش الحر «ماركة رياض»،» **زمان الوصل**، ١٩/٩/٢٠١٣، <https://www.zamanalwsl.net/news/article/41227>.

(٢٧) في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، برعاية مجموعة الدول الداعمة للكتائب المسلحة وأصدقاء الشعب السوري، وافق ٢٦٠ من قادة الفصائل، في جميع أنحاء سوريا، على تشكيل قيادة موحدة للجيش السوري الحر من ٣٠ عضواً مثلوا ما سمي بـ«المجلس العسكري الأعلى»، واختير العميد سليم إدريس رئيساً لهيئة أركان الجيش الحر.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة السورية المؤقتة عن تشكل هيئة الأركان في وزارة الدفاع من عدد من الضباط بناءً على قرار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رقم/٢/ تاريخ ١٢/٧/٢٠١٦ وبناءً على أحكام النظام الأساسي للحكومة السورية المؤقتة وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

في ١ آذار/مارس ٢٠١٢، وبعد مناقشات مطولة، اتخذ المجلس الوطني قراراً بتشكيل مكتب استشاري عسكري برئاسة العميد المتقاعد هاشم عقيل، للمساعدة في تجاوز العوائق التي تحول دون التوصل إلى حل لمشكلة الكتائب المتشرذمة للجيش الحر وفي تخفيف النزاعات المستفحلة بين الضباط القادة في مخيم العسكريين، من عمداء وعقداء لم يعد يوجد أي تواصل فيما بينهم. وكانت بعض الدول العربية قد وعدت بتمويل رواتب مقاتلي الفصائل بطلب منا لتخفيف التدخلات الخارجية فيهم. وخوفاً من تراجع الأسعد، كما حصل دائماً، عن التزاماته، حرص المجلس على أن يكون هناك اتفاق مكتوب وموقّع من الطرفين. وفي اليوم التالي دعا المجلس إلى مؤتمر صحافي في باريس للإعلان عن الحدث، وقطع الطريق على الدول التي جعلت من غياب سيطرة المجلس الوطني على الفصائل العسكرية ذريعة للتردد في دعم الجيش الحر والتشكيك في قدرة المجلس الوطني على تشكيل بديل سياسي عن النظام.

وقد حرصت في المؤتمر الصحافي على طمأنة المجتمع الدولي بالتأكيد على رغبة المجلس في «تنظيم جميع العناصر المسلحة في قوة واحدة، بحيث نتمكن بعد التحرير من ضبط الوضع والسيطرة عليه». وذكرت أن هدف المكتب العسكري الاستشاري أن يضبط استخدام السلاح حتى نحول دون التلاعب الخارجي بتمويل الفصائل ونتجنب الدخول في حرب أهلية، وأن المكتب سيعمل بمثابة وزارة دفاع للمجلس الوطني السوري وليس هيئة أركان. وفي ختام المؤتمر الصحافي للمجلس الوطني دعت قناة الجزيرة رياض الأسعد للتحدث بالهاتف عن الاتفاق مع المجلس، فقال من دون أن يشعر بأي حرج إنه لم يسمع من قبل بهذا المكتب، وإن برهان غليون قام بتشكيله لوحده ولم «يرجع إلينا»، وبأننا «لا نعرف أهداف المكتب العسكري الاستشاري الذي أعلن غليون عن تشكيله»[٢٨].

لكن النزاع الدائم بين العقيد والعميد كان هو المشكلة الأكبر، وما كان بإمكاننا التغاضي عنه، لأن الأتراك كانوا يلحون لإيجاد طريقة للمصالحة

---

(٢٨) «رياض الأسعد: غليون شكّل المكتب العسكري «لحالو»،» موقع عكس السير، ١ آذار/مارس ٢٠١٢،

<https://bit.ly/2BTXbKA>.

بينهما. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٢ دعا الأتراك الضابطين إلى إسطنبول، أو بالأحرى جاؤوا بهما، وطلبوا منا أن لا نخرج من القاعة ما لم نتوصل إلى اتفاق ينهي النزاع. وبعد جلسات طويلة، كادت تصل إلى العراك بالأيدي بينهما، وحرد وصلح، وتبويس لحى، نجحنا في التوصل إلى اتفاق لتشكيل مجلس عسكري يضم قيادات المعارضة المسلحة وبينهم العميد مصطفى الشيخ. وقال الأسعد من مقره في مخيم الضباط المنشقين بعد عودته إن تشكيل المجلس يمثل خطوة من أجل ضمان وحدة القوات المسلحة التابعة للمعارضة السورية. لكن المجلس بالكاد رأى النور قبل أن يختلف الضابطَين من جديد ويعلن العميد مصطفى الشيخ عن مجلسه العسكري الثوري الأعلى المذكور(٢٩).

نجم عن هذا التخبط في القيادة العسكرية، وانعدام التفاهم بين مدعيها، ثغرات كبيرة سوف يظهر أثرها المدمِّر في السنوات التالية؛ فقد حرم الفصائل من قيادة عسكرية مركزية منسجمة، ومن مرجعية وطنية واضحة، وكرّس هيمنة الدول الأجنبية، وفي مقدمها الإدارة الأمريكية التي نجحت في وضع القوى المسلحة للثورة تحت المراقبة، وتحكمت بتسليحها وتمويلها، وفرضت أن تمر جميع المساعدات المقدمة لها، من أي طرف جاءت، من خلال غرفتَي تنسيق تحت إشرافها.

لم يلغِ هذا الإشراف الخارجي والعام، الذي كان ثمرة عجزنا عن التوصل إلى تفاهم فيما بيننا، عسكريين وسياسيين، نزاعاتنا، ولم يقضِ على خلافاتنا، ولكنه كرسها، وغطى على المسألة الجوهرية التي هي انعدام القيادة الوطنية، وأحلَّ محلَّها القيادة الخارجية والأجنبية، كما رسّخ ظاهرة تعميم القيادات الشخصية الفصائلية. كان ذلك وبالاً على الثورة بمقدار ما نزع منها قوى الجيش الحر، الذي أصبح يخضع لإشراف الدول الأجنبية، التي تتحكم وحدها بتسليحه وتمويله ورسم أجنداته، بينما احتفظت معظم

(٢٩) نصَّ الاتفاقُ، الذي لم يدم سوى أيام معدودة، على أن يتولى العميد مصطفى الشيخ رسم الاستراتيجيات العامة للجيش، ووضع السياسة الإعلامية وميزانية الجيش الحر، ومساعدة قيادة الجيش على تنفيذ الخطط ومسائل التسليح والتمويل، بالمشاركة مع العمداء الآخرين، إضافة إلى رئاسة المجلس. أما العقيد رياض الأسعد فهو «يشرف على القيادة العملياتية للجيش الحر، وسيكون مسؤولاً عن كل الكتائب، وكل المجالس العسكرية في المدن يجب أن تكون تحت قيادته».

الفصائل الإسلامية أو المتطرفة، التي لم تعترف بالمجلس العسكري الأعلى، باستقلالها، وبقيت خارج نطاق أي سيطرة، واستمرت تتمتع بدعم كبير مالي وبالسلاح، من قِبل دول خليجية أو جمعيات وشخصيات سلفية، مثل المحيسني والعرعور وغيرهما. وهذا ما ساعد على تنامي فصائل كبيرة كلواء الفتح وهيئة تحرير الشام وهيئة فتح الشام أو النصرة التي كانت قد أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة. ولم يكن لأي من هذه الفصائل مصلحة في توحيد قوى الجيش الحر تحت قيادة واحدة أو دمج العسكريين المحترفين من الضباط المنشقين في الكتائب العاملة(٣٠).

لكن الأهم من ذلك أن غياب القيادة العسكرية المركزية والإشراف السياسي على الفصائل قد حرمها من أي رؤية وطنية توجِّه عملها، وتركها فريسة سهلة للقوى الإسلامية السلفية المتأهِّبة، والمدعومة من أكثر من نظام إقليمي ودولي، لتصبح محاربة الإرهاب بعد توسع نفوذ هذه القوى المتطرفة الأجندة الوحيدة للمجموعة الدولية، بما فيها الدول التي كانت تعلن المساندة للانتفاضة الشعبية السورية.

فقدت الثورة بهذه التحولات أهم «ورقة» تراهن عليها لتحقيق أهدافها وإحداث التغيير السياسي المنشود، وهي ورقة القوة العسكرية التي حشدت مئات آلاف الشباب السوريين، المستعدين للموت في سبيل الوصول إلى سورية حرة تحفظ كرامة شعبها. وما كان لهذه الفصائل، على الرغم من تضحيات شبابها الاستثنائية وغير المسبوقة، أن تقدّم أي نموذج لإدارة ديمقراطية أو حتى وطنية، بعد أن حُرِمت من قيادة مركزية عسكرية وقُطِعت عن أي مرجعية سياسية وطنية. وما كان من الممكن أن لا يقود ما حصل من تهميش اختياري أو مفروض للنخب المدنية، المتعلمة والخبيرة، ووضعها خارج أي قدرة على التدخل والنفوذ، إلى شيء آخر سوى تكوين أمراء الحرب وتعميم نمط إدارتهم التعسفية، وإنتاج ظاهرة الشرعيين التابعين لهم، المحدودي العلم والفاقدين لأي خبرة أو رؤية سياسية. هكذا صارت الثورة المسلحة عبئاً أكبر على الحاضنة الشعبية عوض أن تشكل تهديداً للنظام

(٣٠) تأسست جبهة «فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً) مطلع العام ٢٠١٢، على يد «أبو محمد الجولاني»، وتبعت منذ ذلك الوقت فكرياً وتنظيمياً لتنظيم «القاعدة»، وتطوّر أداؤها ونشاطها على الساحة السورية لتصبح اليوم أحد أبرز الفصائل المقاتلة في سورية.

المدعوم من دول كبرى. وبدلاً من اللجوء إلى استراتيجية حرب العصابات والحرب الطويلة المدى لإنهاك العدو، لم تجد الفصائل المشرذمة، الضعيفة التنظيم والتنسيق والوعي، استراتيجية أفضل من المحاصرة داخل المدن، وترك المبادرة الكاملة للنظام، الذي لم يكن يحتاج سوى إلى مزيد من الوقت لتدميرها ومحاصرتها وتهجير سكانها منها وإخراج مسلحي الفصائل بالحافلات الخضراء منها.

خيبة الأمل بالمثقفين

لم تكن لدي أي أوهام حول قدرة نخبة الأحزاب السياسية، التي تحولت إلى هياكل هرمة متكورة على نفسها، على التفاعل مع الانتفاضة الثورية، ومن باب أولى على قيادتها. لكنني اعتقدت أنها كانت النواة الوحيدة التي يمكن من خلالها تشكيل جبهة وطنية لديها الحد الأدنى من التماسك والهوية السياسية الضرورية لكسب تأييد الرأي العام السوري والعالمي معاً، واستقطاب أسماء وشخصيات وطنية ثقافية ومدنية. أقنعني بذلك فشل المؤتمرات العديدة السابقة التي كانت تجمع لفيفاً من الشخصيات والأشخاص الذين لا يعرف واحدهم الآخر، ولم تجمعهم أي علاقة في السابق، ولا يشتركون في أي خبرة أو تجربة حية، يمكنهم من خلالها التعرف إلى بعضهم وتعريف العالم إليهم، ربما باستثناء تجربة المكوث لسنوات، والبعض لعقود، في السجون والمنفردات. على فقر دمها، كانت مشاركة هذه الأحزاب، لما تمثله من رمزية سياسية وتاريخية، والقليل من الخبرة السياسية والتنظيمية التي جمعتها من تجربتها المريرة، ومن شبكات تواصل اجتماعية وعلاقات دولية، هي الأقدر على تكوين نواة هيكلية سياسية وطنية متنوعة واضحة الهوية والمعالم للرأي العام السوري والدولي معاً، لا يمكن تحقيقها باتحاد أفراد لا رابط سابق ولا رمزية لهم حتى لو كان بينهم مثقفون وفنانون وأدباء معروفون.

لكن رهاني الحقيقي لتنشيط العمل السياسي الجديد، سواء أكان ذلك في المستوى الميداني مع قطاعات الرأي العام السوري أم على مستوى العلاقات الدولية والعمل الدبلوماسي، لم يكن على نخبة الأحزاب المستنزفة نفسها، وإنما كان على دينامية النخبة المثقفة ووعيها وإمكانياتها التي برهنت

عليها خلال فترة ربيع دمشق، في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فالمثقفون السوريون هم الذين قادوا الكفاح التحرري للشعب السوري بالفعل في ذلك الوقت، وحاولوا فرض قواعد جديدة للعمل الوطني في البلاد، وحركوا الحياة الفكرية والسياسية داخل الأحزاب العليلة، التي كانت قد تحولت، على اختلاف عقائدها، إلى هياكل عظمية عقيمة وغير قادرة على الحركة والإبداع الضروريَّين لمواكبة النهوض السياسي الذي أعقب رحيل مؤسس النظام وحاويه عن الوجود. وما من شك في أن استعادة الحياة للمجتمع المدني، سواء من خلال تنشيط العمل في «لجان إحياء المجتمع المدني»، أو لجان الدفاع عن حقوق الإنسان، وفرض وجودها على النظام، قاما، مع بداية عصر الأسد الابن، على كاهل المثقفين، بتياراتهم وتشكيلاتهم المختلفة، من فنانين وصحافيين وكتّاب ومفكرين[٣١].

لقد كانت تلك الأنتلجنسيا هي التي جسّدت روح التحرر وإرادة التغيير للشعب في «ربيع دمشق»، وقادت النشاطات السياسية والمدنية التي صنعته. لم يغير من قناعتي هذه أن كثيراً من هؤلاء مالوا إلى الوقوف مع أو قريباً من «هيئة التنسيق»، ليس بالضرورة لتبنيهم مواقف حسن عبد العظيم المائعة، إنما تجنباً للوجود إلى جانب الإسلاميين في المجلس الوطني، بعد أن حوّل النظام التعامل مع هؤلاء إلى خط أحمر، وبالنسبة إلى قسم آخر منهم، اعتراضاً على هذا الوجود ورفضاً له. لكن أكثرهم كان أقرب سياسياً إلى الخط الذي عبرت عنه الانتفاضة الشعبية وشعاراتها. وعندما قبلتُ برئاسة المجلس الوطني كإطار لتوحيد المعارضة وقيادتها كان رهاني الأكبر، لتطوير العمل السياسي لمصلحة الثورة، على هذه النخبة المثقفة التي عملتُ في صفوفها وكنت واحداً منها خلال العقود السابقة، والتي كنت قد التقيت

(٣١) برز دور المثقفين السوريين أثناء أزمة نهاية السبعينيات من خلال مشاركتهم في الحوار الذي نظّمته السلطة معهم وأظهروا فيه نقداً لاذعاً لسياسات النظام القمعية ونفاقه. وكان من أبرزهم ميشيل كيلو وممدوح عدوان وآخرون. وسوف يؤدي كيلو دوراً محورياً في توسيع دائرة نشاط المثقفين المدني والسياسي خلال السنوات التالية، وهو الذي وقف وراء تشكيل لجان إحياء المجتمع المدني التي بدأت نشاطها بعد بيان الألف منذ عام ٢٠٠١، التي كان لها مساهمة كبيرة في الحراك الديمقراطي الذي سمي ربيع دمشق. لمعرفة أحداث هذه الفترة بالتفصيل يُنظَر في كتاب المؤرخ السوري المخضرم والبارز محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٠١).

بأغلب أعضائها في ندوة رياض سيف بريف دمشق قبل أشهر معدودة من اندلاع الانتفاضة. وكنت واثقاً من أن قسماً كبيراً من أفرادها لن يتردد في الالتحاق بالمجلس، والعمل معه لقيادة الانتفاضة كما كانت الحال خلال فترة ربيع دمشق، وأن مثقفي هذا الربيع وناشطيه، الذين انتظروا هذه اللحظة طويلاً، لن يتركوا فرصة قيام المجلس الوطني الجامع، بعد أشهر من التعثر، تفوتهم، وسوف يرمون بكل ثقلهم في المعركة السياسية إلى جانب الناشطين الشباب وجمهور الثورة، كما تفعل أي نخبة ثقافية سياسية أو أنتلجنسيا تستحق هذا الاسم، عندما تأتي الفرصة التاريخية.

لم تتطابق الوقائع لسوء الحظ مع التوقعات، وكان سلوك هذه النخبة أكثر تشتتاً وركاكة من أخواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. ما حصل كان أمراً محزناً يُرثى له. بدلاً من أن تضع نفسها في مقدمة الحراك السياسي للثورة وعلى رأسه، فتحت معركة الصراع مع الإسلاميين وتركت لهم هم فرصة تصدّر مواقع القيادة السياسية والعسكرية. وبدلاً من أن تقفز على الفرصة لتعزيز دورها في المجلس الذي أصبح ممثلاً للمعارضة لدى جمهور الشعب الثائر وفي المجال الدولي، سعت إلى إقناع نفسها وبعضها البعض بسيطرة الإسلاميين عليه، وأعلنت عدم صلاحيته إطاراً للعمل الوطني والجبهوي المشترك. هكذا زجّت بقواها وراء هيئة التنسيق الوطنية وحاولت أن تجعل منها قطباً منافساً للمجلس الوطني، وعملت بالفعل على تعزيز قوة الإسلاميين فيه تماماً كما عزّزت تيار العلمانية الإقصائية في هيئة التنسيق، وعادت بالمعارضة السورية إلى تاريخ ما قبل تشكيل المجلس الوطني، أو أعادت الصراع التاريخي والتقليدي بين التيارين اللذين أهدرا جهود المعارضة السورية خلال حقبة «دولة الأسد» بأكملها: التطرف الأجوف الذي يرضي مشاعر الانتقام بمقدار ما يعكس العجز عن وضع خطة للعمل والتغيير، والانتهازية الرخيصة التي تُشرعِن التعايش مع الدكتاتورية الدموية باسم الوطنية والعداء لمشاريع الضغط أو التدخل الأجنبية.

توزّع المثقفون في مواجهة تشكيل المجلس الوطني كجبهة سياسية وإطار قيادي للمعارضة بين مواقف ثلاثة: **الأول** التجاهل الكامل كنوع من النأي بالنفس في مسألة نظروا إليها على أنها مسألة نزاع عنيد على السلطة والقيادة بين شخصيات المعارضة الرئيسية، واعتبروا أن عدم الخوض في الموضوع،

مع المجلس أو ضده، يشكل بحد ذاته موقفاً سياسياً رافضاً للاختيار بين هذه الشخصيات. وقسم آخر أخفى رفضه الاعتراف بالقيادة الجديدة للمعارضة ومن ثم واجب التعاون معها، برفضه ما اعتبره برنامج المجلس القائم على طلب التدخل الأجنبي والتبعية للخارج، والمبالغة في التركيز على خيار الحوار مع النظام والاستقلال الكامل للقرار. وقد وجد كثيرون من أصحاب هذا الموقف أنفسهم يستخدمون رغماً عنهم مصطلحات النظام في تسميتهم المجلس الوطني «مجلس إسطنبول» أو الإلحاح في أنه أداة التدخل الأجنبي الحتمي والجاهز، بصرف النظر عن حقيقة الأمر. أما القسم الثالث، الأشرس بين الجميع، فقد نظر إلى تشكيل المجلس بذاته على أنه انتزاع «اللقمة» من فمه بعد أن أفنى أشهراً يركض وراءها عبر مؤتمرات ومداخلات إعلامية ومناورات سياسية لم تتوقف. وهو الذي جعل من تهشيم سمعة المجلس، وتعقب أخطائه وزلاته، والتهجم على قيادته، وتمريغ سمعته بكل الأوحال، مقتفياً آثار ما تبثه أجهزة الثورة المضادة، قضيتَه الرئيسية؛ فصار إسقاط المجلس ورئيسه بأي ثمن، واستعادة السيطرة عليه وعدم إضاعة الوقت لانتزاع القيادة فيه، واجباً ثورياً ووطنياً.

هكذا، وجدتُ نفسي والمجلس الوطني الذي ساهمت في إنشائه إطاراً لتوحيد القوى في معركة مصير الشعب والبلاد في وضع لا يحسد أحد عليه. فالقوة الفكرية والسياسية الرئيسية التي كنت أراهن عليها لقيادة العمل المعارض وتحريك المجلس وتفعيله لم تكتفِ بالبقاء خارجه أو على هامشه فحسب، وإنما أيضاً تحولت إلى قوة الهدم الرئيسية له. لقد انصب معظم نشاط المثقفين المعارضين على تقويض شرعية تمثيل المجلس لدى جمهور الثورة والرأي العام العالمي، بالمقالات والمقابلات المصورة والمكتوبة، وبالوفود التي كانت تتعقب لقاءات المجلس الوطني مع المسؤولين الدوليين، لتعترض على الاعتراف بالمجلس أو لتفرض نفسها شريكاً له.

لم أفقد مع ذلك الأمل، وبقيت مصراً على استقطاب المثقفين ودفعهم إلى تحمل مسؤولياتهم في القيادة من داخل المجلس أو من خارجه لكن بالتنسيق وتوحيد الجهود. وقد سعيت إلى توفير إمكانية انتقال بعضهم إلى الخارج لاعتقادي بأنه كان من غير الممكن العمل على خط المجلس السياسي مع البقاء في الداخل وجهاً لوجه مع أجهزة أمن النظام التي يعتقد

أصحابها، ويتصرفون بالفعل، على أن البلاد التي وقعت تحت سيطرتهم أصبحت ملكيتهم الخاصة، وللأبد، وأن من يطالب بتغيير النظام يخون المبادئ التي تقوم عليها سلطتهم، ولا يستحق الاستمرار في الوجود، أو الحياة على أرضهم. وقد اضطر أكثر المثقفين فيما بعد للخروج من البلاد، لكن بعد فوات الأوان، ونجاح الأحزاب في اغتيال المجلس من الداخل، ولم يتسنَّ لهم أداء الدور الكبير الذي كانوا يحلمون به في قيادة الأحداث، والذي كان بالفعل دورهم؛ فقد كانت المواقع قد حُجزت والتوازنات حسمت، وتقدمت النخب الإسلامية بكل اتجاهاتها المشهد، وسيطرت على قوى الانتفاضة الشعبية الرئيسية السياسية والعسكرية[٣٢].

كنت قادراً على تفّهم موقفهم لو عبّروا بالفعل عن رؤية مختلفة أو وجّهوا انتقادات أخرى غير تلك التي تبدو كأنها ذرائع لتبرير الهرب من المسؤولية، مثل الاتهامات المبسطة التي أطلقها البعض بخصوص سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس، أو تبعية المجلس لحكومات أجنبية تركية أو خليجية. وكنتُ أعتقد أن أكثرهم يمتلك حساً ووعياً أعلى من أن يقع في مثل هذه الترهات المرتبطة بحرب النظام الدعائية والتشهيرية.

بالمقابل ليس من الصعب علي أن أفهم أولئك الذين ناصبوا المجلس، وناصبوني شخصياً، بسبب رئاستي له، العداء، ولم يخفوا ذلك لحظة، بل

(٣٢) لعل استطلاع الرأي الذي قام به ياسين سويحة يقدم بعض عناصر التفسير لحيرة الأنتلجنسيا السورية إزاء المجلس؛ فقد راسل الباحث «مجموعة كبيرة من الكتّاب والمثقفين والناشطين في الشأن العام»، ووجه إليهم مجموعة من الأسئلة تمحورت حول رأيهم في مؤتمر المجلس الوطني السوري الأول الذي عُقِد في تونس، وفعالياته ونتائجه، مروراً بالمقترحات حول الخطوات المستقبليّة التي يجب على المجلس، بوصفه «دينامو» العمل السياسي السوري للمعارضة، أن يخطوها. وقد كتب ملاحظات قيّمة حول ما حصده من نتائج تتعلق بسلوك المثقفين، ووصف دهشته لعدم تلقيه التجاوب من قبل المثقفين والناشطين الذين تواصل معهم، واكتشف بالفعل أن هناك مشكلة في موقفهم: «البعض اعتذر لضيق الوقت، البعض الآخر أبدى عدم رغبته بالحديث عن المجلس الوطني في هذه الفترة، آخرون مارسوا حقّهم بعدم الرد سلباً أو إيجاباً». كما لم يُخفِ قلقه المشروع من هذا التغيب والغياب فكتب: «لا نود إخفاء أن عزوف العديد من الأشخاص الذين راسلناهم عن الحديث عن المجلس الوطني حالياً أثار قلقنا، إذ إننا نعتبر أن الصمت عن آراء نقدية أو مخالفة لتوجهات وعمل المجلس أمرٌ مؤسف أيّاً كان سببه، خصوصاً إن كان ناتجاً عن خوفٍ من إساءة الفهم أو المزاودة من قبل من يعتبر، خاطئاً جداً، أن نقد المجلس الوطني يعني عرقلة العمل المعارض وزيادة الصعوبات عليه». واضح أن الأمر كان أعقد من ذلك. ولعله يجد في هذا الكتاب عناصر إجابة عن تساؤلاته الأساسية. «استطلاع: المجلس الوطني السوري: استكمال المهام»، موقع «صفحات سورية» ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

كانوا يشوهون الحقائق، ولا يسعون حتى إلى التغطية على مشاعر الكراهية التي كانت تحركهم. بعضهم لاعتقاده بأن المثقف والأكاديمي الذي أمثّله لا ينبغي أن يقبل الانخراط في العمل السياسي وترك الأمر لأصحاب الاختصاص السياسي. وربما اعتبر بعضهم الآخر اختيار الناشطين وجمهور الثورة مثقفاً وأكاديمياً، عاش عقوداً بعيداً عن البلاد، في منصب القيادة، في ثورة شعبية، استفزازاً لهم وإدانة لتاريخهم النضالي الطويل وإهانة للنخبة المثقفة والسياسة التي ينتمون إليها. وآخرون شموا رائحة تآمر عليهم في الأمر حرمهم من الوصول إلى موقع اعتقدوا أنهم أصحابه الشرعيون أو الطبيعيون، لما امتازوا به من التفوق في العبارة أو النسب أو التاريخ السياسي أو الفكري أو تنوع علاقاتهم الدولية والعربية، أو بسبب سنوات سجنهم الطويلة وما شهدوه من التعذيب وما عرفوه من تنكيل، ورأوا في قبولي رئاسة المجلس اغتصاباً لحقهم الطبيعي في قيادة المعارضة وسوقها في طريق الانتصار. وكان هؤلاء ينتظرون بفارغ الصبر خروجي كلياً من المشهد في أسرع وقت، وإذا اضطر الأمر إلى إفشال المجلس عنوة في سبيل تحقيق ذلك. أما أولئك الذين كانوا لا يرون حلاً سوى التدخل الدولي، وأن ثمنه الحتمي التسليم للغرب، والتقرب من إسرائيل، وكان منهم إسلاميون سلفيون، وليبراليون وطائفيون، فلم يروا في وجودي على رأس المجلس عقبة رئيسية أمام انتصار الثورة وخطراً عليها فحسب، وإنما أيضاً خيانة للشعب وتواطؤ مع النظام. هذا كله لم يكن بالتأكيد رأي جمهور الثورة الشعبي[٣٣].

(٣٣) هكذا وجدت نفسي طريد المعارضة السياسية بعد أن كنتُ رجل توافقها، كما وجدت نفسي وحيداً في مجلس وطني وهيئات قيادية لم أعرف أحداً منها شخصياً من قبل، باستثناء بسمة قضماني التي كانت تجمعني بها قبل الثورة نشاطات أكاديمية، وكانت قد تقلدت منصب الناطق باسم المجلس الوطني، في طبعته الأولى مع مجموعة ٧٤، والتي كانت تقدر كثيراً أشخاصها. وقد اعترض أعضاء المكتب التنفيذي على تعيين مدير مستقبل لمكتب الرئيس، طمعاً في أن يحتله واحد منهم، فبقي المركز شاغراً حتى استقالتي، ووجدت نفسي مدفوعاً إلى البحث من خارج المجلس عن مساعد يتولى شؤون الاتصال وضبط جدول المواعيد واللقاءات، وهذا ما قامت به بأريحية الصديقة العزيزة ندى. وهذه مناسبة لتقديم شكري وامتناني الجزيلين لها، لكرمها ولما أنفقته من وقتها وجهدها، من دون مقابل.

وكذلك لعليا منصور التي التحقت بالمجلس بعد أشهر من تأسيسه وكان لحضورها السياسي ومساهمتها أثر كبير في التخفيف من مناخ الحصار والعزلة وانعدام الحوار الذي كان يخيم على المكتب التنفيذي.

هكذا شاركت الأنتلجنسيا السورية، التي بالكاد تعرّفت إلى نفسها وهويتها في ربيع دمشق قبل أن تصعقها أحكام السجن المديد التأديبية، في اغتيال أول وأهم محاولة لتمثيل الثورة وقيادتها، قامت بعد فشل المعارضة السياسية الطويل في التفاهم على موقف واحد، لتجميع قواها وتنظيمها، ونالت اعتراف جمهور الانتفاضة وقطاعات واسعة من الشعب السوري والرأي العالمي معاً. وبذلك حكمت هذه النخبة على نفسها بالخروج من المنافسة على التوجيه والقيادة، تاركة الساحة فارغة أمام رميم «كوادر» حزبية تسعى إلى شراء إفلاسها بتبني ما أطلقت عليه «خطاب الشارع»، أي الاستقالة السياسية، وإعادة تفصيل «مؤسسات الثورة» وخياراتها على مقاسها، قبل أن تتنازع فيما بينها على إعادة تشكيل أطر بديلة برعاية الدول الأجنبية وتحت إشرافها، هذه المرة بالفعل(٣٤).

لكن نجاح المجلس في الحصول على الشعبية في الشارع الثوري، ونجاحه في نقل المعركة بسرعة فائقة إلى الساحة الدولية الإعلامية والسياسية، وتحوله بالفعل إلى المتكلّم الرئيسي عن الحراك الشعبي لدى العواصم الكبرى زعزع ثقة بعض المثقفين بجدوى المقاطعة للمجلس، ومحاولة استعادة السيطرة عليه من الداخل.

وقد استبشرت خيراً عندما قرر هيثم المالح بعد تردد طويل الالتحاق بالمجلس، فاستُقبل بالترحاب وأصبح قيادياً في المجلس ورئيساً للجنته القانونية من دون اعتراض أحد. وهذا ما حصل أيضاً مع من أُطلق سراحهم من ناشطي ربيع دمشق، وليد البني وكمال اللبواني وفواز تللو، وانضموا فور خروجهم إلى صفوفه وعوملوا بوصفهم أُطراً قيادية. وقد شكلوا مع هيثم

(٣٤) يقودني التأمل في الموقف شبه الموحد الذي ميز سلوك هذه النخبة المثقفة خلال حقبة ربيع دمشق وسلوكها الرث خلال الانتفاضة الشعبية إلى التأكيد على ملاحظتين: **الأولى** أنها في ربيع دمشق كانت تخوض ثورتها وبقوتها الخاصة، وتريد أن تحقق مكسباً مشتركاً لأفرادها يتمثل في توسيع هامش الحريات التي كانت تحتاج إليها لتعزز دورها ومكانتها في المنظومة الاجتماعية القائمة. **والثانية** أن العنف غير المسبوق الذي وُجِّه إليها بعد تجربة ربيع دمشق وبسببه، بدلاً من أن يعمّق لحمة عناصرها ويوحدهم، عمل على تفجيرها من الداخل، وغذى كثيراً من الضغائن والحزازات بين عناصرها مرهفة الحساسية. هكذا خرج الكثير ممن تعرضوا للسجن والاعتقال الطويل مفعمين بروح النقمة والإحباط والتشكيك بعضهم ببعض، وزاد انفراط عقدهم وتشتت أفكارهم وإرادتهم، على الرغم من أن حقبة ربيع دمشق قد شهدت كثيراً من النزاعات الشخصية التي حدّت من إشعاعها.

المالح كتلة ربيع دمشق، بحقوق متساوية مع الكتل الأخرى(٣٥).

في الشهر الثالث لتأسيس المجلس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انقطع التواصل تماماً بين رئيس المجلس ومكوناته، وعلا صراخ المتذمرين وعدم الراضين، بينما وصلت حملة المعارضين الآخرين من مثقفين وسياسيين إلى ذروتها. واكتمل مشهد الإحباط بإعلان فشل بعثة المراقبين العرب، وتهاوي أوهام الحماية الدولية، مع استمرار سقوط عشرات المدنيين كل يوم، وعجز المجلس الفاقد لأي دعم عن الرد على مآسي النزوح والتشرد والقتل الأعمى. واعتقدت أن الطريق الوحيدة لمواجهة أزمة الثقة المتفاقمة والخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه المجلس في تواصله الداخلي هو عقد مؤتمر الهيئة العامة التي لم تجتمع من قبل أبداً. وكنت آمل أن يساعد زج عشرات الأعضاء الذين بقوا عاطلين في نشاطات المجلس، وإشراكهم في تقييم أدائه الماضي، وفي مناقشة خططه للمستقبل، والمساهمة في بناء مؤسساته، وإتاحة الفرصة للعناصر الأكثر دينامية وقدرة على تقدم الصفوف، على فقْء الدمّل الملتهب، وتغيير المناخ السلبي السائد وإطلاق روح تعاون جديدة افتقدها المجلس منذ بداية تكوينه. وكان انضمام الشخصيات الأخيرة، التي جمعتني معها من قبل تجربة ربيع دمشق، أحد العوامل القوية التي شجعتني على القيام بهذه المبادرة.

لكنني فوجئت بانعدام أي حماسة لدى أعضاء المكتب التنفيذي للفكرة، على الرغم من أنه جاء أوانها، وزاد ضغط النشطاء من أعضائه الذين لم يجتمعوا أبداً من قبل لتحقيقها. كان قادة المجلس، في سياق صراعهم

---

(٣٥) كان هيثم المالح يشعر بالغبن لأنه لم ينجح في أن يكون قائد المجلس ومن ورائه الثورة كما نظر إلى نفسه ودوره دائماً. ولم يكن يخفي أنه كان الأحق برئاسة المجلس. وبمناسبة أو من دون مناسبة لم يكفّ عن تذكيري بأنني أجلس في مكانه وأحتل المنصب الذي كان هو الذي يستحق إشغاله. وللتخفيف عنه وترطيب خاطره كنت حريصاً في كل مرة، وفي جميع المناسبات واللقاءات الدبلوماسية، أن أقدمه علي، وأذكّر الآخرين بأنه شيخ الثورة ومناضلها الأول. وبالمثل، لتطمين السياسيين الذين نظروا إلى وجود أكاديمي كاعتداء على حقوقهم، على مكانتهم وحقوقهم، لم أكن أترك مناسبة تمر من دون أن أذكر بأن وجودي على رأس المجلس هو مصادفة لا تغيّر من الأمر شيئاً، وأنني لن أنافس في المستقبل على أي منصب سياسي. وفي هذا السياق فرضت في القانون الداخلي أنه لا يحق لمن تولى منصباً قيادياً في المجلس الوطني الترشح لمناصب رسمية عليا في المستقبل إلا بعد انقضاء ولاية انتخابية عادية، أي بعد المرحلة الانتقالية.

لإجبار الرئيس على الاستقالة، يفضلون أن يستمر استنزاف رصيد المجلس وسمعته بين جمهوره وأعضائه معاً، ليبرروا سياسة المقاطعة التي تبنتها أكثريتهم، ورأوا في عقد المؤتمر محاولة مني للالتفاف على سياستهم بالاستعانة بالأعضاء. لكنهم كانوا بطبيعتهم أيضاً يخشون التواصل مع الجمهور، ولا يثقون به، ويتهيبون ملاقاته، ويفضلون العمل بعيداً عن أنظاره وتساؤلاته. هكذا، لم يتحمس أحد للمشاركة في الإعداد لمؤتمر الهيئة العامة، إن لم نتحدث عن مقاطعة جماعية له ومراهنة على إفشاله.

لكنني لم أكن أجد مخرجاً للخروج من الأزمة ومناخ التعطيل الذي ساد في المجلس من البحث عن طريقة لتأمين عقد الهيئة العمومية. واعتقدت أن من المفيد أن يحصل ذلك في تونس التي أصبحت عاصمة لثورات الربيع العربي. وكان الدكتور المنصف المرزوقي قد انتُخب رئيساً انتقالياً لمدة ثلاث سنوات في إطار الانتقال الديمقراطي. وكنت قد عرفته من خلال المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي كنت أحد أعضائها المؤسسين عام ١٩٨٣، فلجأت إليه لتأمين بلد مضيف.

كما ساهم بعض رجال الأعمال الذين وقفوا إلى جانب المجلس منذ البداية في تغطية نفقات المؤتمر الإدارية. وتولى أمر الإعداد والتنظيم ناشطان وحيدان، أسامة المنجد وهوزان إبراهيم. وهذه هي المناسبة لشكرهما على العمل شبه المستحيل الذي قاما به لإنجاح المؤتمر في أقل من شهر بعد أن تخلفت الهيئات القيادية ووقفت مكتوفة اليدين[٣٦]. لكن ما كان متوقعاً حصل. بعد نقاش التقرير السياسي والانتقال إلى مناقشة بند مراجعة النظام الأساسي في جدول أعمال المؤتمر، اقترح وليد البني أن يصار إلى تمديد ولاية الرئيس إلى سنة بدلاً من الأشهر الثلاثة التي أُقِرَّت عند التأسيس، فوقع هذا الاقتراح وقع الصاعقة على أقلية من الأعضاء بدت كما لو أنها كانت متحفزة ومستعدة للقتال بكل الوسائل، وحصل هياج وصراخ واشتباك بالأيدي بين من أيّد الاقتراح ومن وقف ضده بعنف. وبعد معركة حامية استُخدمت فيها الكراسي والشتائم والعصي، جاء اقتراح من قِبل

---

(٣٦) افتُتح المؤتمر في قاعة فندق (أبو النواس) في ضاحية «قمرت» في محيط تونس العاصمة بحضور أكثر من ٢٥٠ عضواً.

بعض الأعضاء بحسم النزاع بالتصويت على الاقتراحين، تعديل المادة الخاصة بولاية الرئيس أو إبقائها على حالها. وكان نجاح الاقتراح بالتعديل سبباً في تفجير معارك أعنف شارك فيها أعضاء في المكتب التنفيذي للمجلس، من بينهم ممثل إعلان دمشق وأعضاء في «الحراك الثوري» الذي مثّل مختلف التنسيقيات وشخصيات استلمت فيما بعد مناصب سفراء المجلس وأعضاء في أمانته السياسية. وبينما علا الصياح وأخذت الشتائم والتهديدات مداها، بقي أكثر أعضاء المكتب التنفيذي في موقف المتفرج على ما يجري.

أمام المشهد السريالي، حاولت بصعوبة أن أسمع صوتي، وطلبت أنا نفسي إلغاء التصويت لتجنب انهيار المجلس، ولإنقاذ ما تبقى من سمعته؛ فهدأ الجو، وخرج البعض الذين احتجوا على إلغاء التصويت باقتراح حل وسط مفاده أن يقتصر التمديد على ستة أشهر بدلاً من السنة. وقبلت أن يعاد التصويت عليه، ففاز بالأغلبية الساحقة. لكن الطرف الرافض للتمديد لم يقبل التسوية، وكان مصمماً على تخريب المؤتمر مهما كان الثمن، فهجم بعض أفراده على أصحاب الاقتراح، وعمت الفوضى والعراك في عموم القاعة من جديد. فاجأتني درجة العنف التي قامت بها مجموعة صغيرة لكن شديدة العدوانية والتصميم. وشعرت بأن كل شيء انتهى، وأن صدقية المجلس التي كنا نعمل المستحيل، ونسافر ليل نهار، لتعزيزها ونيل اعتراف العالم بتمثيله للشعب وقدرته على أن يشكل بديلاً عن مغتصب السلطة في دمشق، قد انهارت كبناء من ورق. بكيت، فعلاً لا قولاً، شفقة على نفسي أولاً، ثم على أولئك الشبان الأبرياء والأبطال الذين كانوا يستشهدون في شوارع المدن والأرياف السورية من أجل معاملة أخرى غير تلك القائمة على العنف والحقد والكراهية التي اعتادوا عليها، وهم ينتظرون أن يسمعوا شيئاً آخر عن المجلس الذي ضحوا بالعشرات، في مظاهرات جمعة «المجلس الوطني يمثلني»، وغيرها للإعلان عن تأييدهم له وثقتهم به. فأعلنت والدموع تغلبني إلغاء التصويت الأول والثاني، والإبقاء على النظام القديم، حتى أسحب ذريعة تخريب المؤتمر ويعود بعض الهدوء. وانسحبت من الجلسة وكلّفت هيثم المالح، الذي شعر ربما لأول مرة أنه في مكانه الصحيح، بختمها.

لم يكن هذا الامتحان الأول الذي واجهته، ولن يكون الأخير، مع نخبة المعارضة السياسية والمثقفة معاً، لكن كانت هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها بأم عيني السقوط المريع للعقل والانتصار المدوي للأهواء والشهوة الجامحة للتغلب مهما كان الثمن، ومهما كانت الغاية والأهداف. وفي غياب العقل والمنطق ورفض الاعتراف بالآخر، والاستهتار بأي قضية عامة، يصبح العداء المشحون باليأس والغضب والخوف معاً لغة التواصل الوحيدة.

مع ذلك، حرصت على أن لا يدب اليأس في نفسي، وأحلت ما رأيته من سلوك شائن، بالمعنى الحرفي للكلمة، إلى عقود القمع الغاشم، وسياسات التهميش والتحقير ونزع الإنسانية التي مارسها نظام جائر ولاإنساني لعقود طويلة على شعب مغلوب على أمره.

في مساء اليوم ذاته، جاءني ناشطون قالوا إن جمهوراً كبيراً احتشد في قاعة جانبية يدعو إلى إقصائك عن رئاسة المجلس، وهم يتهمونك باغتصاب الموقع. كان اليأس قد غلبني فسألت فيما إذا كان العدد كبيراً، فقال نحو ٧٠ شخصاً. ذهبت بمعيتهم ووجدت بالفعل في قاعة جانبية في الفندق حشداً كما ذُكِر لي، من أعضاء الهيئة العامة ينصتون لكمال اللبواني وفواز تللو ووليد البني. جلست في الصف الأخير أستمع إلى خطابهم وهم يشرحون لمستمعيهم كيف انتزع برهان غليون رئاسة المجلس منهم عن غير حق بينما كانوا يمكثون في سجون الأسد، وهو لم يكن يوماً في المعارضة، ولا علاقة له بالأمر، وأن دولاً أجنبية هي التي نصّبته لتحقيق أهدافها الخاصة المعادية للثورة. بعد أن استمعت إلى هذا الهراء طويلاً، لم أملك نفسي من الحديث، فقلت: بهذه الطريقة لن نصل إلى شيء، كان عليكم أن تتحدثوا بذلك في الجلسة العمومية، وليس لدي ما يدعوني إلى عدم الإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم إذا أردتم. ومن يأسي، تركتهم يكملون اجتماعهم وعدت إلى غرفتي منهكاً وخائباً.

كان الوقت متأخراً عندما وصلني اتصال من عماد الحصري، عضو لجان التنسيق المحلية، ليسألني فيما إذا كنتُ مستعداً لاستقباله مع كمال اللبواني، فاستقبلتهما في غرفة الفندق. قال كمال: أنت أستاذي ولدي تقدير كبير لك، وقد تعلمت السياسة من كتبك، لكنني أقف ضدك الآن ويمكنك

أن تعتبرني عدوك. قلت: حسناً، هناك كثيرون ضدي. قال: أنا أكرهك لأنك كنت السبب في دخولي السجن وقضاء سبع سنوات فيه. قلت: كيف؟ قال: هل تعلم أنني دخلت السجن بسبب قراءتي كتابك **بيان من أجل الديمقراطية** وتأثري به. قلت: هناك آلاف الناس الذين قرؤوه ولم يدخلوا السجن، ثم إنني لم أطلب منك قراءته. قال: لكن أنا سُجنت بسببك، ولن أتوقف عن مهاجمتك. قلت: لا تؤاخذني واعذرني على خطئي. كانت الساعة قد تجاوزت الثالثة فجراً، فاعتذرت منهما ورجوتهما تركي أستريح قليلاً. وقبل أن يخرج وعد كمال في لحظة صحو أن لا يعيد ما حصل.

لم أرَ في تخلّف مثقفي ربيع دمشق عن المشاركة في تجربة المجلس والعداء له علامةَ تخلٍّ عن التضامن معي شخصياً في حمل مسؤولية القيادة السياسية في لحظة استثنائية فحسب، وإنما، أكثر من ذلك، برهاناً على هشاشة الوعي وانعدام التماسك والاتساق في الشخصية، وفراغ شعارات الحرية والديمقراطية من أي معنى والتخلي عنها في أول مناسبة تصطدم فيها مع المصالح أو الأهواء الشخصية. فعندما يتحول مفهوم السلطة إلى غنيمة لا يبقى هناك مجال لمقاربتها سوى الحرب. فالسلطة الغنيمة لا تقبل القسمة، إما أنا أو الفوضى. الأسد أو نحرق البلد، ليس شعار السلطة أو الممسكين بها؛ إنه، هنا، نظامها ومبدؤها.

هكذا دخلتُ إلى المجلس الوطني ومن ورائي توافق جميع الأطراف وتشجيعهم، من دون استثناء، لكن عندما خرجت منه لم أجد حولي سوى الحاقدين والناقمين والمعادين من جماعتي المرجعية وأصدقائي السابقين. وهي علاقة قطيعة لم أسبر بعد سرها، ولا كيف تحول قبول رئاسة المجلس الوطني وقيادة المعارضة إلى ذنب.

العزلة الاختيارية

لم يمضِ أسبوعان على أزمة مؤتمر الهيئة العامة وفضائحها حتى فجّر المعارضون داخل المجلس الوطني أزمة أكبر، في محاولة منهم لتقويض صدقية القيادة وإخضاعها. ففي سبيل الحصول على مقعد سورية في جامعة الدول العربية، وكان أحد مطالبنا الرئيسية لتعزيز شرعية المجلس ونفوذه،

وقطع الطريق على مناورات الدول التي بقيت قريبة من نظام الأسد، اشترط علينا الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، أن نعمل على توحيد صفوف المعارضة، لأنه لا يريد أن يكون سبباً في إشعال سعير النزاع أكثر بين أطرافها. وكان هدفنا من انتزاع مقعد سورية في الجامعة أن نجعل منه سابقة ومقدمة لخوض معركة تجريد النظام من مقعده ونفوذه في الأمم المتحدة، سواء بتعليق تمثيله أو باستبداله بمقعد مراقبة للمعارضة.

ولأن المشكلة كانت مع هيئة التنسيق التي وقفت في وجه المجلس وعارضت الاعتراف بشرعيته كممثل للمعارضة، ونجحت في فرض وجودها كداعية للحل السلمي والتفاوضي في مواجهة ارتباط المجلس بفكرة التدخل الأجنبي، طلب الأمين العام كي يقوم بالمبادرة رسالة موجهة إليه، موقَّعة من قِبل ممثلين للمجلس وللهيئة، تظهر تفاهمهما على عقد المؤتمر الذي تتكفل الجامعة برعايته وتمويله. والواقع لم يكن لدي أية أوهام حول إمكانية توحيد المعارضة أو وضعها تحت قيادة واحدة. كل ما كنت أريده وأفكر فيه هو وقف الحرب المعلنة بين أطرافها، والعمل على التوصل إلى حدٍّ أدنى من التنسيق يمكّن المجلس من تحقيق برنامجه السياسي، الوطني والدولي، وعزل حكومة الأسد، وتشجيع المجتمع الدولي على الانخراط إلى جانبنا.

اتفق المجلس مع هيئة التنسيق على تشكيل لجنة مشتركة لصياغة هذه الرسالة وتسليمها للأمين العام لبدء الإعداد للمؤتمر. ضمت اللجنة من جانب المجلس وليد البني، مسؤول مكتب العلاقات الخارجية ورئيس المكتب التمثيلي للمجلس الوطني في القاهرة، إضافة إلى كاترين التلي وهيثم المالح وجبر الكفري المقيمين في العاصمة المصرية، وانضم إليهم برغبته فيما بعد أحمد رمضان رئيس المكتب الإعلامي، حتى لا يكون بعيداً عما يجري. وكانت عادته، وزميله نذير الحكيم، أن لا يتغيب عن أي لجنة، مهما كانت مهمتها وميدان عملها. ومن جانبها أرسلت هيئة التنسيق وفداً برئاسة عبد العزيز الخيّر وهيثم مناع. واستمرت النقاشات بين أعضاء اللجنة نحو شهرين، وبعد إلحاح وليد البني علي بالمجيء إلى القاهرة للتوقيع على الرسالة قبل تسليمها، كما اشترط الأمين العام للجامعة، وبسبب ضغط المواعيد، صممت أن أسافر إلى القاهرة صباحاً وأعود صباح اليوم التالي إلى إسطنبول لوجود التزام دولي آخر.

اجتمعت مع فريق المجلس الوطني في اللجنة فور وصولي من مطار القاهرة، وكان الجميع حاضرين، بمن فيهم أحمد رمضان. ألقيت نظرة سريعة على الرسالة من دون إيلاء أهمية كبيرة لها، لأنها لم تكن وثيقة سياسية ملزمة إطلاقاً، وإنما رسالة بروتوكولية هدفها تطمين الأمين العام لجامعة الدول العربية على تفاهم جناحي المعارضة المبدئي على إنجاح مؤتمر للمعارضة، الذي ستكون مهمته، هو وحده، بلورة الوثائق النهائية التي سوف تصدر عن المعارضة الموحدة.

قرأت الرسالة بسرعة، وكان أكثر ما لفت نظري ركاكة أسلوبها اللغوي، لا مضمونها، وتوجهت بالسؤال إلى الفريق الذي شارك في نقاش مضمونها وصياغتها، وكان جميع أعضائه من صقور المجلس وأكثر الأعضاء خبرة قانونية وسياسية فيه، إذا ما كانوا راضين عنها، فأجابوا بالإيجاب، ولم يقدّم أحد أي اعتراض على ما جاء فيها، بمن فيهم أحمد رمضان. فاطمأننت، لأنني كنت أعرف حساسية التحاور مع هيئة التنسيق التي تراجعت في مواقفها منذ تشكيل المجلس ووضعت نفسها في موقع معارضة المجلس الوطني أكثر من معارضة النظام. وتم الاتفاق مع الهيئة على لقاء للتوقيع بعد الظهر، حضره جميع أعضاء اللجنة من طرف المجلس، باستثناء أحمد رمضان الذي حضر لبعض الوقت وحرص على أن يترك الفريق قبل أن يصل أعضاء هيئة التنسيق من دون أن يقول شيئاً. وتم التوقيع على الرسالة التي أخذ نسخة منها وليد البني لتسليمها للأمين العام للجامعة، وعدت للإعداد لسفري صباح اليوم التالي إلى إسطنبول[٣٧].

---

(٣٧) هنا نص الرسالة:

إثر مباحثات امتدت لأكثر من شهر وتخللها تواصل مع قيادة الهيئة والمجلس، اتفق الطرفان على ما يلي:

١ ـ رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد، ولا يُعتبر التدخل العربي أجنبياً.

٢ ـ حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣ ـ التأكيد على صون وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري بكل أطيافه ورفض وإدانة الطائفية والتجييش الطائفي وكل ما يؤدي إلى ذلك.

٤ ـ نعتز بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية ونتفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمّل النظام كامل المسؤولية في ذلك.

في المرحلة الانتقالية: =

ـ قبل أن تصل الرسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وزّع

= أولاً: تبدأ المرحلة الانتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه، الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية، وتنتهي بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديمقراطي المدني التعددي والتداولي وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور.

ثانياً: المرحلة الانتقالية بهذا المعنى هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة ائتلافية إثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب ولا تتجاوز السنة من تاريخ قيامها، قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثالثاً: تلتزم مؤسسات الدولة والسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية بالمبادئ الأساسية التالية:

أ ـ الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.

ب ـ استقلال سورية وسيادتها ووحدتها، شعباً وأرضاً.

ج ـ تأصيل فصل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

د ـ حماية أسس الديمقراطية المدنية (وبشكل أساسي حرية التعبير والتنظيم والتجمهر والتعددية السياسية والتداول على السلطة واللامركزية الإدارية).

هـ ـ التأكيد على أن الوجود القومي الكردي جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، وهو ما يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، الأمر الذي لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

و ـ المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني.

ز ـ نبذ العنف والتمييز القومي والطائفي والديني والجنسي، والوقوف ضد الإرهاب والاستئصال والفساد، وإلغاء القوانين والقرارات الاستثنائية الصادرة في ظل الدكتاتورية ومباشرة العمل لمعالجة آثارها.

ح ـ مباشرة مشاريع تنمية مستدامة على الصعيد الوطني، وبشكل خاص المناطق الأكثر حرماناً.

ط ـ التمسك بالتراب الوطني وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوّة وتعاون مع الدول العربية وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الإقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سورية الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، بما يخدم المصالح الوطنية العليا والأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

ي ـ الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والشِّرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ك ـ الاستفادة من كافة الأُطر والطاقات السورية، داخل وخارج البلاد، من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية وبناء الديمقراطية في الجمهورية السورية.

بشأن المرجعية القانونية والدستورية: ينبثق عن مؤتمر المعارضة لجنة مشتركة للعمل الوطني تنسق مواقف المعارضة وتوحد نشاطاتها السياسية والحقوقية والإعلامية والدبلوماسية والإغاثية، وتحترم قراراتها الأطراف المشاركة.

حضر الاجتماع في القاهرة برهان غليون، هيثم مناع، وليد البني، هيثم المالح، كاترين التلي، صالح مسلم محمد، محمد حجازي. وغاب عنها عبد العزيز الخير لاضطراره للسفر السريع وكذلك أحمد رمضان لتغيبه.

«المنّاع» نص الرسالة على الصحافة، وتحدث عنها على القنوات الفضائية بوصفها وثيقة للعمل الوطني السوري تم التوافق عليها بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق، كما لو كانت صادرة عن المؤتمر المزمع عقده، لا رسالة تشير بالأحرى إلى جدول أعماله والنقاط التي سيناقشها المؤتمرون الذين هم وحدهم المخولون بالمصادقة عليها. وعزز من هذا الانطباع حديثه عن إيداعها لدى الجامعة العربية لتضبط العلاقات بين قوى المعارضة. وكان يكفي لمعظم أعضاء المجلس الوطني أن يذكر أمامهم أن المجلس التقى مع هيئة التنسيق، فما بالك بتوقيع وثيقة تفاهم معها أقرب إلى خطها، حتى تثور ثائرتهم ويشعرون بالخيانة متجسدة. وهذا ما حرص على استغلاله الصائدون في الماء العكر..

ـ هكذا، ما إن وَطِئت قدماي أرض مطار إسطنبول صباح اليوم التالي حتى انهالت علي المكالمات كما لو أن انقلاباً كان قد حدث في المجلس الوطني. فما إن ظهرت تصريحات هيثم مناع حتى عقد أحمد رمضان مؤتمراً صحافياً في فندق السفير في القاهرة، متجاوزاً كل القواعد والأعراف السياسية، ومستغلاً وجودي في الطائرة، ليعلن فيه رفض المجلس الوطني الاتفاق مع هيئة التنسيق، وما سماه بالوثيقة السياسية، وأكد أن رئيس المجلس لم يوقع عليها، وأنها مسودة ينبغي أن يوافق عليها المكتب التنفيذي(٣٨).

ـ وبموازاة المؤتمر الصحافي أطلق أعضاء وقياديون في المجلس، على موقع المجلس الإلكتروني ذاته، عريضة للتوقيع تدين «وثيقة الخيانة»،

(٣٨) عُقِد المؤتمر الصحافي صباح السبت ٣١/ ١٢/ ٢٠١١ في فندق السفير في القاهرة. وهكذا تصرف رمضان الذي كان قد حضر الاجتماع مع هيئة التنسيق، لكنه حرص على مغادرة الجلسة قبل التوقيع مساء الجمعة ٣٠/ ١٢/ ٢٠١١ بدقائق من دون أن ينبس ببنت شفة، كما لو كان وصياً على المجلس الوطني، وعزز المزاعم بسيطرة الإخوان المسلمين على قرار المجلس. بينما انتقد أنس العبدة، من لندن، في حديث مع قناة الجزيرة، التوقيع على الاتفاقية «دون العودة إلى المجلس الوطني»، وذكر «أن رئيس المجلس، برهان غليون، لم يكن مخولاً بالتوقيع نيابة عن المجلس، مشيراً إلى أن هذه المهمة هي من شأن الأمانة العامة للمجلس». أما العقيد رياض الأسعد قائد الجيش الحر فقد وصف الرسالة ببساطة بـ«اتفاق الخيانة».

وتطلب من الأعضاء رفضها والتبرؤ منها. ونشط أعضاء من مجموعة العمل ومن الإخوان على القنوات الفضائية للتعبير عن رفض المجلس لها. بعضهم أكد أن الرئيس لم يوقع عليها، وبعضهم الآخر أصر على أن الرئيس لا يمثل إلا نفسه، ولا يعبّر عن الموقف الرسمي للمجلس.

ـ لوضع حدٍّ للفتنة داخل المجلس وبينه وبين أطراف وجمهور الثورة التي يمثلها، ولإعادة الأمور إلى نصابها، طلبت الحديث مباشرة على القنوات الفضائية ووضحت الموقف، وقلت إن النص ليس تفاهماً سياسياً بين المجلس والهيئة، وليس وثيقة اتفاق سياسي بينهما، ولكنه رسالة موجهة إلى الأمين العام تبين أننا متفقون على عقد مؤتمر للمعارضة تحت إشراف الجامعة العربية، وعلى المبادئ التي تحكم المؤتمر، لكن الوثائق التي ستحدد سياسة المعارضة الموحدة سوف تصدر عن المؤتمر، وهذه أصلاً وظيفته وسبب انعقاده. ولقطع الطريق على المحرضين داخل المجلس ذكرت أن الرسالة قد استُغلّت من قِبل ممثل هيئة التنسيق لأهداف غير أهدافها، أي لتفجير أزمة المعارضة بدلاً من السعي لحلها، وهذه كانت الحقيقة، ولذلك فإنني أعتبرها لاغية. وأكدت في الوقت نفسه أنني وضعت توقيعي بالفعل على الرسالة، لكن على رسالة لم يكن الهدف منها تمزيق المعارضة ولكن بالعكس مساعدتها على تجاوز انقساماتها.

ولا أخفي أنني أمام هذه الطعنة غير المنتظرة التي عمقت الشك بصدقية المجلس، وسعت إلى ضرب ثقة الناشطين برئاسته بعد أسبوعين من اجتماع الهيئة العامة الكارثي، فكرت في تقديم استقالتي، لكنني شعرت أن مثل هذا العمل سوف يحقق ربما أهداف المحرضين، كما أنني سأُجْهِز على كل ما كان المجلس قد حققه من إنجازات، بما فيها التفاهم مع الجامعة العربية لانتزاع مقعد سورية فيها. لكن العلاقة زادت توتراً داخل المجلس ومع الأطراف التي كانت تترصد الفرصة للانقضاض على رئاسته وإطاحتها، وفي مقدمها إعلان دمشق ومجموعة العمل وحلفاؤهم الذين سعوا منذ البداية إلى أن لا تكون الرئاسة سوى ظل نفسها. وباستثناء وليد البني، الذي حاول أن يشرح هدف الرسالة، تبنّى الجميع فكرة أن الاتفاق كان وثيقة تنازل لهيئة

التنسيق الوطنية[٣٩].

في المحصلة ستكلفنا هذه الأزمة، التي كنتُ المستهدف الوحيد فيها من قِبل تشكيلات المجلس وممثلي هيئة التنسيق معاً، تأجيل مؤتمر المعارضة شهرين آخرين وإدانته بالخروج من دون أن يحقق هدفه، أي بالفشل، وانفراط عقد المعارضة أكثر من قبل، مع شعور غامر بالانتصار في صفوف قيادة المجلس، التي كنتُ قد غادرتها، على هيئة التنسيق والجامعة العربية «المتآمرة معها»[٤٠]. فقد رفض وفد المجلس إلى المؤتمر قبول أي شكل من أشكال التنسيق، حتى في شكل لجنة متابعة لأعمال المجلس، مع أطراف المعارضة الأخرى، ومنها هيئة التنسيق، وليست وحدها، وأصر على أنه الممثل الوحيد للثورة. وعوضاً عن تجاوز الخلافات الداخلية التي دمرت سمعة الثورة والمعارضة، أو على الأقل وضع حد للنزاع، وعقد هدنة فيما بين أطرافها، ترسمت القطيعة بين الأطراف، وزادت صورة المعارضة سوءاً،

(٣٩) سألت أحمد رمضان فيما بعد عما حدا به إلى المشاركة في لجنة صياغة الرسالة خلال شهرين، فكان جوابه أن المشاركة في حوار لا تعني بالضرورة الوصول إلى اتفاق. وكان مع أن يستمر الحوار من دون نتيجة أطول وقت ممكن. والواقع أن التعطيل هو أحد أهم تكتيكات المناورة السياسية التي كان رمضان يتقنها أكبر إتقان، لكن المسألة تتعلق بالأهداف المنشودة. هل كان من مصلحة الثورة والمجلس ضم هيئة التنسيق أو التوصل إلى تسوية معها لوقف النزاع على الشرعية داخل صفوف المعارضة والتوحد في مواجهة النظام والدول الأخرى المؤيدة له، أم ترك أزمة المعارضة تتفاقم حتى تقود إلى تهميش المجلس الوطني نفسه وتحويله إلى طرف، وإخراجه من الصراع لصالح تشكيل جديد بُني بيد دول أجنبية وعلى حسب حاجاتها؟ وهل كان من المستحيل التفاهم على أرضية عمل مشترك مع الهيئة أو معظم عناصرها، وعزل العناصر المرتبطة بالنظام فيها؟

(٤٠) أخيراً عُقد المؤتمر في ٢ تموز/يوليو ٢٠١٢ في القاهرة، بمشاركة ٢٥٠ شخصية سياسية ومدنية وحضور وزراء خارجية مصر وتركيا والعراق والكويت. وبينما أعلنت الهيئة العامة للثورة انسحابها منه، تجنباً لإدخال «الثورة في تجاذبات سياسية تتلاعب بمصير شعبنا وثورتنا وفق رؤى وأجندات دولية»، مؤكدة مع ذلك (كيف؟) أن «الأهمية القصوى الآن هي الاستمرار في تعزيز الوحدة الوطنية لقوى الثورة السورية وبشكل أساسي مع الجيش الحر في الداخل وتأمين الدعم لهذا الخيار بكل السبل». أما القيادة العامة للجيش السوري الحر فقد أعلنت مقاطعة المؤتمر منذ البداية واصفة إياه بـ«المؤامرة». انظر: جريدة **الاتحاد**، ٤/ ٧/ ٢٠١٢. لكن قيادة المجلس الوطني، التي شاركت على مضض في المؤتمر، رفضت أن يكون له أي نتائج تتعلق بالهدف من عقده، أي وحدة المعارضة، ولم تقبل حتى بالمشاركة في لجنة متابعة وتشاور. وبدلاً من أن يعزز المؤتمر صورة المعارضة الموحدة أو يخفّف من مشهد الانقسام والنزاع، فاقم من القطيعة، ورسخ التناحر والمنافسة بين مجلس وطني متصلب يراهن على نتائج التدخلات الدولية، وهيئة تنسيق لا همّ لها سوى إفشال المجلس وتقويض شرعية تمثيله وصدقيته.

في الداخل وفي المجال الدولي. وخسرت الثورة والمعارضة الرهان الاستراتيجي السياسي الأهم الذي عُقد من أجله مؤتمر توحيد المعارضة، وهو وجود بديل سياسي أو على الأقل شريك للمجتمع الدولي يمكن الاعتماد عليه لتطوير عملية نزع الشرعية العربية رسمياً وعملياً عن نظام الأسد، وتحرير مقعد سورية في الجامعة تمهيداً لكسب مزيد من الشرعية الدولية في مواجهة تفاقم عنف النظام وانغلاقه على سياسته العسكرية.

الفصل الثالث

من الانقسام إلى الفوضى

نهاية المجلس الوطني وحكاية أرتين

كانت الأشهر الثلاثة بعد ولادة المجلس أشهراً صعبة، بسبب ارتفاع حجم الكوارث وتعدد المذابح وعنف النظام من جهة، وفشل المجتمع الدولي في القيام بأي ردٍّ مناسب بعد إخفاق بعثة المراقبين الدوليين واستمرار تعطيل موسكو مجلس الأمن. وبدلاً من أن يدفع هذا الوضع الصعب إلى تضامن أطراف المعارضة وتعاونها، بما في ذلك داخل المجلس الوطني ذاته، نزع كل فرد فيها إلى رمي مسؤولية الفشل على الآخرين لتبرئة نفسه. لم يقتصر هذا السلوك على قائد الجيش الحر وأمراء الفصائل الأخرى، ولا على القيادات السياسية داخل المجلس وخارجه، وإنما طال أيضاً المثقفين وتنسيقيات الشباب الذين بدأ اليأس يدب في قلوبهم لتباطؤ حركة التقدم ومعاكسة التاريخ ومواقف الدول لتوقعاتهم الأولى.

وهكذا منذ بداية عام ٢٠١٢ بدأ الانخراط في الثورة المسلحة يتحول إلى ظاهرة كاسحة. وحل الرهان على تحقيق الانتصار العسكري بأي ثمن محل الرهان على التدخل الدولي، مستقطباً تعاطف الأغلبية الساحقة من جمهور الانتفاضة. وتصاعد الضغط على المجلس الوطني للدخول في الحلبة وتكريس جهوده لتمويل الكتائب وتسليحها، وصارت المزايدة في هذا الدعم، الدعائية والعملية معاً، معيار الولاء للثورة والالتزام بخطها وساحة التنافس الرئيسية على الزعامة بين المجموعات والشخصيات المتنازعة عليها.

كان من الواضح أن الأزمة الداخلية التي أثارتها رسالة المجلس وهيئة التنسيق المشتركة إلى الأمين العام للجامعة العربية قد وحّدت أطراف المجلس المؤثِّرة الثلاثة حول هدف تعطيل قيادة المجلس وإفشالها؛ فقد

كانت متفقة على نقاط ثلاث كبرى: رفض أي انفتاح للمجلس على شخصيات ومجموعات أخرى أو حتى تعاونه من الخارج معها؛ والاستمرار في طلب التدخل الدولي، مهما كان رأي أصحاب العلاقة؛ والسير قدماً في تسليح الثورة ودعم كتائبها من دون شروط. هكذا ساد الاعتقاد بأن الجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها قيادة المجلس لا قيمة لها ولن تجدي نفعاً، وأن المهم هو تأمين المال والسلاح من أي مصدر كان. وسوف يظهر الاستمرار في العمل على الأجندة السياسية، سواء ما تعلق منها بمخاطبة الرأي العام السوري من خلال الكلمات والمؤتمرات الصحافية وتطمين الجماعات المتعددة الخائفة، عن حق، من انزلاقات الثورة الخارجية والمذهبية، أو مراعاة الدبلوماسية في الخطاب الموجه نحو الدول الأجنبية، كأنه محاولة للمماطلة والتلهي عن طلب السلاح والتدخل الدولي.

وفي موازاة ذلك بدأ تيار العسكرة والتدخل الدولي هذا يزداد قوة وضغطاً داخل المجلس الوطني، كما زادت النزعة الإقصائية فيه. وأصبح، بسبب ما تمتع به من اعتراف شعبي ودولي، القلعة السياسية المثالية للتمترس والانفراد بقرار المعارضة باسم التمسك بالخط الجذري والتشكيك بنوايا الآخرين ومواقفهم. وهذا ما أدركه بوضوح كل من بقي خارجه، من الشخصيات المستقلة، إلى الأحزاب والكتل السياسية.

كان الإصلاح في نظر هؤلاء يعني تخلي المجلس عن نشاطاته السياسية والتفرغ لدعوة المجتمع الدولي إلى التدخل والعمل على تأمين السلاح للمقاتلين. بينما كان الإصلاح يعني بالنسبة إليَّ عكس ذلك تماماً؛ مأسسة المجلس وتطوير نشاطاته وتفعيل أطره لإغناء العمل السياسي مع قطاعات الرأي العام السوري المختلفة، وإجهاض خطة النظام لعزل المعارضة داخلياً ودولياً وتحويلها إلى تمرد مسلح يختلط بين صفوفه الديمقراطي والإسلامي والسلفي والجهادي العالمي، إضافة إلى ربط المقاتلين بالقيادة السياسية ووقف التلاعب بها من قِبل الدول الأجنبية الصديقة والعدوة. ولمساعدة المعارضة على تحقيق هذا البرنامج وما سمي خطة إعادة هيكلة المجلس وفتحه على القوى المعارضة التي بقيت خارجه، تبرعت الأمم المتحدة والجامعة العربية بإيفاد نائب المبعوث الدولي كوفي أنان، وزير خارجية فلسطين السابق ناصر القدوة، وكان صديقاً شخصياً، على رأس فريق كامل.

لكن، بعد ستة أشهر من النقاشات المتواصلة، اعتبر فريق المجلس الوطني الذي قاد العملية عبر اجتماعات متواصلة في جنيف وإسطنبول أنه ربح المعركة لأنه دفع القدوة إلى الاستقالة من مهمته، ونجح بعد ذلك في وضع قائمة للتوسعة استبعد منها كل الأسماء السياسية ورشح مكانها ٤٠٠ اسم لأفراد وشخصيات لا يحمل ضمها إلى المجلس الوطني سوى عبءٍ إضافيٍّ برفع عدد أعضائه من حوالى ٢٥٠ إلى أكثر من ٤٠٠ عضو، جميعهم لا خبرة لديهم وعاطلون عن أي عمل، بينما لم يطرأ أي تعديل على توزيع مواقع المسؤولية على الفريق الصغير الذي احتكر قرار المجلس منذ تأسيسه حتى موته المعلن[١].

زاد من هذا التقوقع حول الذات ورفض الانفتاح السياسي، حتى من باب المناورة، تنامي الثقة بقدرة الجيش الحر على حسم الصراع، وانتشار الكتائب المقاتلة وتقدمها على أكثر من صعيد على امتداد الأرض السورية. عندئذ لم يعد للسياسة في المجلس مكان ولا معنى. صار الرهان منصبّاً بأكمله على تشكيل فصائل جديدة وتأمين السلاح، وفقدَ أيُّ نشاطٍ سياسي، بل إغاثي وإنساني واجتماعي، قيمته ومبرر وجوده. ولم يعد لأعضاء المجلس وقيادته مهمة أخرى يقومون بها ويملؤون بها وقتهم سوى مهمة الدفاع عن الجيش الحر والدعوة إلى تسليحه والتعبير عن مطالبه وحاجاته. صار المجلس الوطني ذراعاً للجيش الحر وقادته، ونسي عمله ومهامه السياسية برمتها، وأصبح معيار نجاح زياراته الدولية مدى تحقيقها لمطالب تسليح الجيش الحر وشرعنة معركته. هكذا انتهى المجلس الوطني كمؤسسة سياسية وتحول إلى جوقة من المدافعين عن الجيش الحر والمصفقين لحملة السلاح، مهما كانوا ومهما كان جدول أعمالهم، وأصبح الحديث عن ضرورة تنظيم صفوف الجيش الحر وتقويم سلوك الفصائل وتوجيهها وتقديم رؤية سياسية لها، كما أصبحت مخاطبة الشعب وتوحيد صفوفه، أو تطوير

(١) خلال تلك المسيرة الشاقة قدمت أكثر من ورقة لإصلاح المجلس، لكن كان مضمونها يُنسى قبل أن تتم قراءتها. لم يكن الإصلاح فكرة مقبولة في المجلس، الذي اعتقد قادته أنهم المفوضون الوحيدون عن الشعب وأن المجلس وُلِد كاملاً لا مشكلة له سوى الناقمين على نجاحه. انظر «المجلس الوطني أمام تحدي الإصلاح،» مدونتي، الموقع الرسمي للدكتور برهان غليون، ٣/ ١٠/ ٢٠١١،
<http://burhanghalioun.net/>.

أداء المجلس وجذب العناصر النشيطة والحية لتعمل من داخله وتساهم في تنفيذ سياساته، دليلاً على التخلي عن خط الثورة والتراجع عنها.

في الأشهر الثلاثة الأولى من حياة المجلس لم تكن مخاطبة الجمهور أو السعي إلى تقريب قطاعات مترددة أو خائفة من الثورة باللقاءات أو الحوارات أو الوثائق، كما يظهر ذلك من «وثيقة العهد الوطني» التي تبنّاها المجلس، تلقى معارضة من أحد. وكان من المتفق عليه أن لا نترك للنظام اللعب على خيار التقسيم الطائفي. ونجحنا إلى حدٍّ كبير من خلال توسيع علاقاتنا ونوعية خطابنا السياسي والإعلامي، في المجلس الوطني على الأقل، في تجنب الانزلاق نحو قبول الخطاب الطائفي. لكن مع تفاقم الصراع ونجاح النظام في ترويج الخطر على مصير الأقليات في مواجهة الأكثرية، لم يعد هناك أي إمكانية للتفكير في توسيع قاعدة التحالفات الداخلية، وانزلق الخطاب عند كثير من المتحدثين باسم الثورة نحو منطق الطائفية، وصار أي معارض لا يردد شعار إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه لا يعتبر ثورياً، كما لا تصح محاورته. والنتيجة تحييد المزيد من المترددين أو المعارضين المعتدلين وإبعادهم عن الثورة للحفاظ على المجلس رهينة في يد المجموعة «الجذرية» أو الراديكالية التي سيطرت على قيادته.

بعد أقل من خمسة أشهر من تأسيس المجلس لم يعد هناك عمل سوى المطالبة بالسلاح، ولم يبقَ من بين الأعضاء في المكتب وغيره من يريد أن يقوم بعمل آخر أو يسمح به، وبدأت الاتهامات وأصوات التخوين المتبادلة تنتشر في وسط الحراك الثوري والمعارض. وفي هذا السياق هدّدت لجان التنسيق المحلية بالانسحاب من المجلس، وبدأت بتنفيذ تهديدها بانسحاب ممثلتها ريما فليحان من دون إعلان في ١٥ كانون الثاني/ يناير[٢].

وفي شهر شباط/ فبراير أعلن ثلاثة أعضاء بارزين، من المثقفين والحقوقيين الذين ساهموا بربيع دمشق سابقاً وعملوا في أطر المجتمع المدني، عن تشكيل تكتلٍ جديد أطلقوا عليه اسم «مجموعة العمل لتحرير سورية». ولم يمضِ أسبوعان حتى أصدروا بياناً مفاجئاً يشرحون فيه سبب

(٢) قبل أن تعلن اللجان في فترة قصيرة تالية تعليق عضويتها في المجلس ثم إعلان انشقاقها قبل شهر من انعقاد المؤتمر الثاني للهيئة العامة للمجلس في روما في أيار/ مايو ٢٠١٢.

انشقاقهم عن المجلس، جاء فيه» «قد بات واضحاً لنا أن طريقة العمل السابقة غير مجدية، لذلك قررنا أن نشكل مجموعة عمل وطني تهدف لتعزيز الجهد الوطني المتكامل الهادف لإسقاط النظام بكل الوسائل النضالية المتاحة، بما فيها دعم الجيش الحر الذي يقع عليه العبء الأكبر في هذه المرحلة»[٣].

وذكر المالح على صفحته على الفيسبوك أنه «لمس من المكتب التنفيذي للمجلس «عدم انسجام وانعدام العمل المؤسساتي فضلاً عن استفراد رئيسه الدكتور برهان غليون بالرأي». وأضاف: «حتى لا أكون شاهد زور على ما يجري، فقد آثرت الانسحاب من المجلس». وقال إنه سعى خلال وجوده داخل المجلس إلى «إصلاح المجلس وتوحيد رؤية المعارضة. . .، فلم أجد من المكتب التنفيذي سوى الإعراض عما طالبت به من إعادة هيكلة». ورداً على سؤال عن الدور الذي يمكن أن يؤديه بمفرده لمساعدة الثورة، أجاب المالح: «أنا رئيس التجمع الوطني من أجل دعم الجيش الحر، وسأعمل من أجل دعم هذا الجيش بالمال والسلاح، لأنه لم يعد هناك دور للسياسة، الدور الآن للسلاح حتى نسقط هذه العصابة المجرمة التي تقتل الشعب السوري وترتكب المجازر وتنتهي إلى الأبد». أما كمال اللبواني فقد ذكر أنه قرر الاستقالة بعد «استنفاد كل وسائل الإصلاح، وبعد أن سُدّت في وجهنا كل سبل التغيير بسبب سلبيات هذا المجلس التي لم تعد خافية على أحد».

أما إعلان دمشق فلم يترك وسيلة للتعبير عن رفضه لاستمرار الرئيس أو

---

(٣) تم الإعلان عن تشكيل المجموعة خلال جلسات مؤتمر «أصدقاء سورية» الذي عُقد في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٢ في تونس، وضم مجموعة من الدول والهيئات في محاولة لإيجاد حل للأزمة السورية شاركت فيه ٥٠ دولة، بهدف الضغط على الأسد لوقف عمليات القمع العسكري الدموي. .

ضمت المجموعة الجديدة هيثم المالح، وهو محام وقاضٍ سابق، في الرابعة والثمانين من عمره، وقف في مواجهة حكم عائلة الأسد منذ بدايته عام ١٩٧٠؛ وكمال اللبواني، الطبيب الذي سُجن بسبب معارضته النظام وسفره إلى واشنطن لطلب الدعم الأمريكي للمعارضة وعودته إلى دمشق من دون خوف، ليقبع في السجن سبع سنوات كاملة، وأفرج عنه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢؛ وكاترين التلي، المحامية الناشطة في منظمات حقوق الانسان. وأيدهم من خارج المجلس المعارض الشرس فواز تللو، الذي كان من المتحمسين الأشداء «للجيش السوري الحر». ولم يتأكد انضمام الطبيب وليد البني، الذي شغل منصب المسؤول عن مكتب العلاقات الخارجية في المجلس الوطني سابقاً، إلى المجموعة. وكان البنّي من سجناء الرأي في حملة اعتقالات ناشطي ربيع دمشق وقضى في السجن خمس سنوات قبل الإفراج عنه في العام ذاته أيضاً.

التمديد له، اعتقاداً منه بأن الرئيس قد أصبح حجر عثرة أمام التدخل الأجنبي وتسليح الجيش الحر. وبينما زاد الحديث داخل صفوف النخب الدينية عن إسلامية الثورة، أخذ انتقاد المجلس ينصب على علمانية الرئيس. وفي هذه الفترة بدأ إعلام النظام وأجهزته باتهام رئيس المجلس بالتحالف مع الإخوان المسلمين وتسريب القصص عن طريق الشيخ البوطي والعرعور عن إلحاده وإساءاته للرسول والقرآن.

الواقع أن المجلس الوطني وُلد بما يشبه العملية القيصرية وأُلصِقت أطرافه بقوة الضغط الشعبي، ولكنها لم تقبل بعضها ولم تنسجم أبداً، وتحول إلى آلة تفتقر إلى الروح الواحدة التي تسري فيها وتوجه حركتها وتحولها إلى كيان منسجم وتضمن سيرها في اتجاه واحد. كما وُلد في قلب سوء تفاهم عميق قَبِلنا به على مضض خوفاً من الفراغ، ووُلد في إطار ظروف غير مستقرة وتحولات دولية لم نكن شركاء أو مؤثرين فيها، وافتقر إلى أطر سياسية واعية ومجربة، كما زخر بالشخصيات المضطربة والمحبطة والمغرِقة في الذاتية في تصوراتها لدورها ومكانتها.

لذلك لم يكن هناك رغبة قوية عند أي طرف في مناقشة أي برنامج للعمل أو في طرح مسألة الخيارات الاستراتيجية. وبمقدار ما وُضعت السياسة في تناقض مع الثورة، أصبح رفض المبادرات السياسية، من أي نوع كانت، معياراً للإخلاص للمقاتلين وتضحياتهم. هكذا تم تعطيل مؤتمر توحيد المعارضة، حتى تفرقت المعارضة إلى معارضات، وحيل دون توحيد الكتائب المسلحة وتنظيمها، وشُلَّتْ أي جهود لإقامة إعلام مستقل وفاعل، وتم التشكيك بأي مساعٍ عربية أو دولية لا تقترن بالقوة العسكرية، من المبادرة العربية في أواخر ٢٠١١ ورفض بعثة المراقبين العرب، على أمل دفع الملف إلى مجلس الأمن، ومحاولة تقويض بعثة المبعوث الدولي كوفي أنان، إلى رفض المشاركة في مؤتمر جنيف الأول والثاني[٤].

(٤) وكان الأخطر من بينها إفشال مشروع بناء هيكلية عسكرية موحدة تحت اسم الجيش الوطني، كما سيأتي ذكره.

كانت نتيجة هذه السياسة المعادية للسياسة عزل المجلس ومن بعده المعارضة لنفسهما، وتشجيع الدول على اختيار «معارضاتها» بنفسها، وفيما بعد بناء منصات مختلفة للمعارضة، وتغيير مرجعيات الأمم المتحدة والجامعة العربية، ومساعدة موسكو على فرض مرجعيات أستانا، التي أدخلت فيها إيران شريكاً في الحل، وهي الشريك الرئيسي للأسد في الحرب، ومن بعده مرجعية سوتشي التي جمعت فيها ما هب ودب من أدعياء المعارضة، ثم، أسوأ من ذلك، مرجعية لجان المصالحات التي ترتبها موسكو لمصلحة الأسد أو بوساطة مبعوثيه أنفسهم.

بدلاً من أن يتحول المجلس إلى إطار لتوحيد رؤى المعارضة وجمع الأطراف المختلفة تحت سقف واحد، وبناء أجندة مشتركة تضمن تعاون الجميع وتفاهمهم، ويزيد أملهم في تحقيق الأهداف المنشودة، تحول إلى حزب واحد، يستخدم الآخرين للتغطية على انفراده بالقرار، كما يفعل الحزب الواحد. وما كان لذلك أن ينتهي إلا إلى عزل المجلس وطنياً ودولياً وتحويله إلى قوقعة سياسية فارغة.

تنبع قيمة التحالفات من أنها تضم قوى مختلفة الرؤية والعقيدة والمصالح والأجندات أيضاً، بمعنى آخر من نجاحها في التوفيق بين قوى مختلفة والتأليف بينها، مما يُترجَم بولادة قوة أكبر قادرة على تحقيق أهداف لا يستطيع كل طرف لوحده تحقيقها. وما كانت هناك حاجة لمثل هذا التحالف لو لم يكن هدف إسقاط النظام ووضع نظام آخر مكانه يحتاج إلى تفاهم أكثر من قوة وتيار سياسي واجتماعي وتعاونهم. والشرط الرئيسي لإنتاج مثل هذه التحالفات والائتلافات هو التوصل إلى أجندة مشتركة واحدة، تعكس المصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها على انفراد وتؤجل المصالح الخاصة إلى مرحلة لاحقة. فالائتلاف بالتعريف مرحلي ولأهداف محددة في الزمان والمكان. ولا يمكن إقامته على فرض طرف واحد رؤيته أو أجندته، وإنما ينبغي بناؤه، والعمل عليه والاجتهاد للتوصل إلى ما يرضي أو يقنع جميع الأطراف.

وبالمثل، من دون الاتفاق على أجندة واحدة للعمل الثوري تجمع بين القوى وتوحدها من حولها لن نستطيع أن نفرز قيادة سياسية واحدة ومقبولة

من الجميع تقف في وجه النظام القائم وتشير إلى طبيعة الدولة الديمقراطية القادمة، ولن نستطيع إقناع أحد، لا داخل سورية ولا خارجها، بأن هناك بديلاً سياسياً مقبولاً عن النظام. ما سوف نشهده عندئذ هو شعارات متنافرة وتجمعات متضاربة ومعارك متداخلة وفي كل الاتجاهات، تلغي المعركة الرئيسية وتساهم في إنقاذ النظام. وهذا بالضبط ما حاول النظام أن يفعلَه عندما أطلق عفريت القوى المتطرفة الجهادية من قمقمه، في صيدنايا.

لم يكن المطلوب من مبادرة المجلس الوطني العمل على تغيير أفكار الأحزاب والتنظيمات ولا استراتيجياتها الخاصة، فهذا غير ممكن وليس ضرورياً أيضاً. ما قام عليه المجلس هو بناء أجندة واحدة أو مشتركة للعمل الوطني تجتمع من حولها ومن أجل تطبيقها هذه التنظيمات والحركات والشخصيات. وفي رأس أولويات الأجندة الواحدة وحدة قوى الثورة والمعارضة التي تشكل الشرط الأول لتحدي الأسد سياسياً وتشكيل بديل واضح وذي صدقية، ليس من أجل إرضاء الدول الأخرى التي يعنيها مصير التحولات السورية، ولا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يمكن أن يهدد مصالحها، المباشرة على الأقل، أو تطمئن لأمنها، في بلد اكتسى قيمة جيوستراتيجية استثنائية في الظروف القائمة، وإنما من أجل إقناع السوريين على اختلافهم بأن الأسد لم يعد ينفع وأن هناك بديلاً ممكناً عنه يمكن المراهنة عليه ودعمه، من خارج صفوف جمهور الثورة وعلى هوامشه.

وهذا يستدعي حل الخلافات والتناقضات التي لا بد من أن تكون كبيرة ومتنوعة داخل صفوف الثورة نفسها. فلا يمكن أن تقوم أجندة موحدة ثورية على أساس تجميع القوى العلمانية وإقصاء القوى الإسلامية، ولا على أساس تجميع الإسلاميين أو تأكيد هيمنة أجندتهم الخاصة الإسلامية وتجاهل الأجندة العلمانية أو إقصائها، لأن ذلك يعني أننا لم ننجح في بناء الحلف الوطني الجامع المؤهل لإحداث التغيير في نظام الحكم وإقامة نظام ديمقراطي يستوعب الجميع، ولا قبل ذلك تأمين التحالف الفاعل القادر على إسقاط النظام القائم. فالصراع بين إسلاميين وعلمانيين، بل وتقسيم القوى العلمانية بين يسار ويمين لا تفاهم بينها، هي استرتيجية النظام الهادفة إلى منع تكوين حلف شعبي واسع في مواجهته، والاحتفاظ بورقة ضرب قوى الاحتجاج بعضها ببعض للبقاء سيد الموقف في المناورة السياسية. وهذا هو

الدافع إلى التركيز على الإخوان ووصفهم بالـ «خوّان» أي الخونة، وإصدار المرسوم ٤٩ الذي حولهم إلى شيطان، وشر أو خطر يتوحد من حوله النظام والسوريون. ولإحباط هذه الاستراتيجية سعت المعارضة العلمانية التي انتعشت في ربيع دمشق إلى استعادتهم للصف الوطني، وإعادة شرعنة التحالف معهم، كقوة سياسية مستقلة، ومعارضة، على الرغم من مواقفها النقدية منهم. ولا يختلف الأمر في ما يتعلق بالصراع بين أنصار الاستمرار في الثورة السلمية وأصحاب خيار السلاح. العمل مع أنصار السلمية لوحدهم أو أنصار المقاومة المسلحة لوحدهم لا يخلق أجندة ثورية، ولكنه يعيد إطلاق النزاع بين قوى الثورة والاحتجاج نفسها.

وحدة الأجندة هي التي تضمن التعاون على تطبيق استراتيجية واحدة وتوحيد القوى من أجل نجاحها، ولا تسمح بتصادم الاستراتيجيات والمشاريع المتناقضة أو المتباينة. فعندما يكون الهدف إسقاط الاستبداد وبناء دولة الحرية والقانون، لا مجال للصدام بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، ولا بين المنادين بالثورة السلمية والمؤمنين بأن النظام لن يرحل إلا بالسلاح، وتكون هناك بالعكس إمكانية لتوحيد الجهود والتنسيق بين التكتيكات لخدمة الهدف الواحد. الإسلاميون يوظفون قوتهم الداخلية وتحالفاتهم وعقيدتهم لمصلحة الهدف العام، والعلمانيون كذلك. وبدلاً من أن يكون امتشاق السلاح من قِبل بعض القوى أو انشقاق الجنود والضباط عن الجيش النظامي للالتحاق بالثورة مصدراً لتوتر ونزاع ثم لصدام مدمِّرٍ بين قوى الثورة المدنية والمسلحة، يصبح أحد الأدوات الرئيسية للضغط على النظام وتحطيم إرادته عندما يعمل بالانسجام مع استراتيجيةٍ شاملةٍ وضمن أجندةٍ وطنيةٍ واضحةٍ وملتزَم بها.

فلا تبنى التحالفات الكبرى من أجل الديمقراطية على أسس عقائدية ولا توجهات سياسية خاصة، يسارية أو يمينية، إسلامية أو علمانية، وإنما على توحيد الخطط والاستراتيجيات لتحقيق غاية مشتركة يضمن تحقيقها المصالح الأساسية لجميع الأطراف. لا تضمن الدولة الديمقراطية، وهي تعني بالأساس التسليم بحق الشعب في تقرير مصيره من خلال ممثليه الفائزين في انتخابات حرة ونزيهة ودورية، حكم الإسلاميين ولا حكم العلمانيين، ولا دور علماء الدين أو المثقفين المدنيين في المستقبل، ولكنها تضمن للجميع

المشاركة على قدم المساواة في إقناع الشعب باختياراتهم، وإقامة التحالفات والجبهات التي تساعدهم على تحقيق برامجهم الخاصة. لذلك ما كان بإمكاننا أن نصوغ أجندة ناجعة وجامعة لتحقيق غايتنا، وهي أسقاط النظام، إلا بالتمسك بأجندة الديمقراطية التعددية، التي تضمن حقوق الجميع في المشاركة وتحول دون مصادرة الثورة أو اختطافها من قِبل أي طرف. وهي الضمانة لتوحيد الجهود وكسب الصراع قبل أن تستعيد كل قوة مشاركة في الثورة أجندتها الخاصة في إطار تنافس سلمي على السلطة.

ومن هنا كانت الأجندة الديمقراطية للثورة هي أيضاً الأجندة الموحِّدة للقوى بمقدار ما تحمل في صيغتها ذاتها التحالف الواسع الذي يحتاج إليه إسقاط نظام السلطنة الشخصية وإقامة جمهورية حقيقية. ولا يمكن تصور إقامة جمهورية واستقرار حكم الديمقراطية من دون تآلف قوى الشعب الواسع، من علمانية وإسلامية، ويسارية وليبرالية، وكل من ليس له مصلحة في بقاء النظام القائم، بصرف النظر عن الاختلافات الممكنة على الوسائل السلمية والعسكرية التكتيكية التي قد يحتاج إليها تحقيق الهدف، وهي تبقى موضوع نقاشات وتسويات وتحليلات صائبة للوضع المحلي والدولي. وأي تهديد لهذه الأجندة الواحدة لقوى الثورة والمعارضة يعني تفتيت القوى الثورية وتوجيه صراعاتها فيما بينها بدلاً من أن تقف موحدة ضد خصمها المشترك.

ما حصل مع المجلس الوطني كان معاكساً تماماً؛ فبدلاً من الاستمرار في العمل السياسي لتوسيع قاعدة الائتلاف وضم قوى جديدة وإقناعها بفائدة التغيير وتطمينها على مصالحها الرئيسية فيه، سعى فريق واحد اعتبر نفسه الناطق الوحيد باسم الثورة والشعب إلى فرض أجندته ورؤيته الخاصة واستراتيجيته، باعتبارها الأجندة الوحيدة الممكنة والمطلوبة، ورفض الحوار مع الأطراف الأخرى، حتى لم تكف قاعدته السياسية وتعاطف قطاعات الرأي العالمي معه عن التراجع والانحسار. وبدلاً من السعي إلى حل التناقضات والاختلافات داخل صفوف المعارضة والرأي العام السوري، عمل هذا الفريق على تعميقها وتسعيرها.

وبتحطيمه الأجندة الواحدة وخروج أطرافه عنها، خسر المجلس معركة

القيادة والتمثيلية التي أمنت له الشرعية والشعبية معاً. وتعددت القيادات والزعامات من دون أن يكون لها أدنى حدٍّ من الشرعية والصدقية، كما انفتحت بموازاة بروز الأجندات المتعددة الصراعات الشخصية والحزبية على القيادة، ودخلت الثورة في فوضى فكرية وسياسية وتنظيمية عارمة لم يعد من الممكن أن تُبلوَر فيها لا توجهات واضحة ولا مركز قرار ولا هيكلية تجمع الثوار أو حتى تسمح بالحد الأدنى من التنسيق فيما بينهم. حتى صيغة بدائية كلجنة تنسيق لم يعد من الممكن تشكيلها للتقريب بين مواقف الكتائب والفصائل والأحزاب والمجموعات والشخصيات المتنازعة والمتناحرة. وهذا ما سوف ينعكس على مواجهة المسائل الاستراتيجية الصعبة ويجعل من معالجتها في كل مرة أزمة مستعصية الحل، إلى أن سيطر المجلس الوطني فريق واحد انتهى به إلى التقوقع في الزاوية قبل أن ينتهي به الأمر إلى التسليم بفشله والاندماج في تشكيل الائتلاف الوطني الجديد، الذي كان ثمرة تفاهمات دولية على بناء إطار يحل محل المجلس الوطني ويخوض المفاوضات المحتملة مكانه.

وما مُنينا به من فشل، داخل المجلس الوطني وفي عموم المسار الوطني، وجعلنا نخسر قضيتنا هو انهيار هذه الأجندة كما سيظهر لاحقاً، إما بسبب عدم التقيد بها أو معارضتها بشكل مباشر من قبل قوى معارضة متعددة، داخل المجلس وخارجه، من دون أن ننسى ضغط المواقف الدولية على القوى ودفعها إلى التخلي عن الأجندة المشتركة أو إجبارها على وضع أجندات مناقضة أمامها.

وبالنسبة إليّ شخصياً كان من الواضح أن مشواري في المجلس قد وصل إلى نهايته. اتفق الجميع على أن المجلس لم ينجز تحت قيادتي أي هدف من أهدافه: لم يقنع الدول الغربية بالتدخل لإسقاط الأسد، ولم يردع روسيا عن تعطيلها مجلس الأمن وتحدي قراراته، ولم يؤمّن السلاح الكافي لفصائل الجيش الحر، ولا نجح في إدخال الصواريخ الحرارية لوقف قصف طيران النظام الهمجي، ولا تمكن من انتزاع مقعد سورية في الأمم المتحدة. كما أن المجلس أثبت فشله في مواجهة موجات النازحين واللاجئين والمشردين، ولم يستطع تأمين المخيمات وضروريات الحياة لهم، بينما يقضي وقته في الطائرات والفنادق السياحية الفخمة لمقابلات لا تسمن ولا

تغني من جوع بدلاً من أن يهتم بالداخل. من دون ذكر الدكتاتورية وتجاهل مأسسة المجلس وتنظيم شؤونه. باختصار لم يحقق أي إنجاز.

أصبحت عبارة فشل المجلس مفتاح الحل لفرض الرحيل على رئيسه. أمام حملة منظمة ومرتبة من قبل أكثر من طرف من الأطراف المكونة للمجلس، في وقت كنت مضطراً فيه كما ذكرت إلى طلب مساعدة شباب وطلبة من خارج المجلس للقيام بأعباء إسعاف الجرحى، وبعض رجال الأعمال القلائل لتأمين الحد الأدنى من الموارد للرد على الحاجات الاستثنائية والعاجلة لشراء خيم للاجئين، والمعاناة التي كان يمثلها السفر المتواصل واللقاءات الدبلوماسية والنقاشات مع الحركات والشخصيات المعارضة التي تسعى إلى فرض شروطها بتكتيك الاستنزاف للوقت والأعصاب، ما كان يمكن لمشاعر الإحباط، مهما كانت الحماسة التي تبعتها خدمة قضية عظمى واستثنائية، إلا أن تدب في النفس، وتقنع المرء بأن هناك خطأ كبيراً في مكانٍ ما. لم أكن أنتظر مدحاً أو استحساناً من أحد، لكن لم أكن أتوقع أيضاً هجوماً مستمراً وتكسيراً متعمداً للمعنويات وتسخيفاً للجهد وإنكاراً للعمل الجدي والنتائج(٥).

---

(٥) واضح أن العداء لرئيس المجلس كان يتوسع ويتفاقم بموازاة تحقيق المجلس المزيد من النجاحات على الصعيد العربي والدولي وتزايد شعبيته في الداخل ولدى الجمهور الشعبي الذي وجد لأول مرة صوتاً سياسياً يعبّر عن تطلعاته ويليق بالتقدم الأخلاقي الذي بلغه في لحظة السمو التي مثلتها الثورة. وكانت تتقاطع في حملة تشويه صورة المجلس ورئيسه روافد عديدة معاً، من داخل المعارضة وخارجها، إلى أن وصلت مستوى ما كان يمكن ألّا يلفت نظر المعنيين بمصير الانتفاضة. هكذا كتبت هالة قضماني، في جريدة **ليبراسيون** الفرنسية، تقول: «يحق للشباب السوريين في أرض المعركة أكثر من غيرهم الشكوى من رئيس لم يأتِ بعد بحلٍّ لإنقاذهم من النار التي تحرقهم ولا يزال متحفظاً أمام الخيارات التي تبدو لهم جذرية كعسكرة الثورة أو الدعوة إلى تدخل عسكري أجنبي، كما لو كانت خيارات متاحة فعلياً. كما يحق للسوريين الساعين إلى التغيير الديموقراطي أن ينتقدوا مواقف أو مبادرات المجلس الوطني السوري وأن يهاجموا تصريحات رئيسه واقتراحاته ومساعيه معتبرين، مثلاً، أن هناك أولويات غير حماية الشعب السوري من القتل، مع الإشارة إلى أن بعض المعارضين يتناسون أحياناً أولوية معارضة النظام الأسدي، وفي شكل أوضح إسقاطه الذي هو من مطالب الشعب».

«لكن، في المقابل هل يحق لعدد من الخائضين في صراعات داخلية في بلادهم أو لهؤلاء الذين يناضلون من أجل محاور إقليمية وانتصارات وهمية أن يتهجموا على شخص اختير توافقياً ويتقدم عربياً ودولياً كممثل لمساعي الشعب السوري وتصميمه على التحرر من الطغيان؟ هل يمكن أن يصغي الشباب السوري الذي له مآخذ على برهان غليون لمقولة إنه لا يصلح لتمثيل ثورته بسبب ذوقه في الأكل واللباس كما جاء بتوقيع أحد «الشعراء»؟ إن الشعب السوري «العارف طريقه» كما يردد، يعرف أيضاً صديقه». انظر: هالة قضماني، «رئيس متاح ومباح،» **الحياة**، ٢١/ ١٢/ ٢٠١١.

قبل أن أقدم استقالتي أصابني شعور عميق بتأنيب الضمير فتذكرت قصة أرتين، المجند الأرمني الذي أراد الضابط السوري أن يمتحن خبرته العسكرية، وكان في سورية جالية أرمنية مهمة توطنت فيها بعد الهرب من المذابح التي تعرض لها الأرمن، ونالت سمعة حسنة لإتقانها العمل وجديتها ونزاهة أبنائها، فسأله: أرتين أنت على خط الجبهة، وهجم العدو الإسرائيلي واحتلها، ماذا تفعل؟ رد المجند: سيدي أنسحب إلى القنيطرة وأقاوم، قال الضابط احتلوا المنطقة كلها؟ المجند: سأنسحب إلى دمشق. الضابط: سقطت دمشق. المجند: أنسحب إلى حمص. الضابط احتلوا حمص. المجند: أنسحب إلى حماة وأخندق هناك. الضابط: احتلوا حماة. المجند: أنسحب إلى حلب. الضابط: احتلوا حلب، وليس معك سوى بندقيتك. المجند: سيدي خسارة سورية، إذا لم يكن فيها سوى أرتين للدفاع عنها.

معارضة المعارضة

هيئة التنسيق

الأجندة الديمقراطية تستدعي التحالف الواسع الذي يشكل قاعدة النظام الديمقراطي. لا يمكن فرض الديمقراطية بالقوة من قِبل طرف واحد، ولا تحقيقها بوصاية طرف على الأطراف الأخرى. حتى تبنى قاعدة حكم ديمقراطي لا بد من تفاهم القوى الاجتماعية أو معظمها، وهذا هو أساس العقد الاجتماعي الحديث، وضمانة استمراره بالمقارنة مع عقد الإذعان التقليدي أو الأبوي.

أول طعنة وُجِّهت إلى مشروع هذا العقد الجديد، ولصدقية المعارضة وللمجلس الوطني كإطار لجبهة ديمقراطية جمهورية جامعة، جاءت فور تشكيله من هيئة التنسيق الوطنية التي تغيبت عن حضور الاجتماع التأسيسي للمجلس الوطني، بعد أن كانت قد أعطت موافقتها، وبقيت شريكاً في جميع المفاوضات التي قمنا بها، وأنا شخصياً، من أجل تشكيله، ولم يقدّم ممثلوها أي تفسير لهذا التخلف عن الالتحاق بالمعارضة، بعد أن رحّب الكثير من ممثلي الهيئة بتشكيل المجلس، ولم يعترض أحد منهم على بيانه التأسيسي الذي أشار إلى رفض التدخل الخارجي مع التأكيد على ضرورة حماية المدنيين من عسف النظام، وهو ما لم ينكر قادة الهيئة حق الشعب

السوري والمتظاهرين السلميين فيه. ورداً على سؤالي عن السبب تلقّيت من أحد قادة الهيئة جواباً يطلب منا الانتظار قليلاً حتى تنتهي بعض نقاشات الهيئة، ما يشير إلى أن بعض شخصيات الهيئة كانت مترددة. لكنني لم أكن أتصور أن الهيئة سوف تفشل في الاستجابة لفرصة توحيد المعارضة الجديدة، بعد فشلها في التوصل قبل شهر إلى اتفاق مع إعلان دمشق أيضاً. لذلك، قرر المجلس أن يحتفظ للهيئة بمقاعدها في المكتب التنفيذي والأمانة العامة والهيئة العامة أشهراً طويلة بعد تأسيسه، على أمل أن تحسم نقاشاتِها الداخلية وتنضم إلى التجمع الديمقراطي مع جميع شركائها.

لكن بدلاً من ذلك، سارت الهيئة في الاتجاه المعاكس، وقبلت أن تتحول، بضغط بعض أفرادها غير الأصيلين، وعلى الأغلب بدافع روح المنافسة، وربما الرهان على أداء دور «إيجابي» تجاه النظام يعزز من فرصها لتصدر المعارضة في الأوساط الدبلوماسية الدولية، إلى الخصم الأول والرئيس للمجلس، وأن تقبل لعبة النظام والقوى المتحالفة معه في تقسيم المعارضة بين داخلية وطنية وشرعية تمثلها الهيئة لوجود قادتها داخل البلاد، ومعارضة خارجية أسبغت صفتها على المجلس من قبيل الاتهام له بالابتعاد عن جمهور الثورة في الوقت الذي شكّل فيه الإطار الوطني الائتلافي الوحيد الذي ضم إلى صفوفه هيئات التنسيق الشبابية الثلاث الرئيسية، وكذلك على الرغم من أن التيار العريض لجمهور الثورة لم يُخفِ ولاءه بشكل واضح لخط المجلس الوطني، حتى جعل من بين شعارات تظاهراته شعار «المجلس الوطني يمثّلني» وهاجم الهيئة وطروحاتها. وقد وصل الأمر إلى أن وفد هيئة التنسيق قد طُرِد من أحد أهم معاقله في الغوطة عندما ذهب للتعزية بوفاة شهدائها.

ومع ذلك بقيت قيادة المجلس الوطني على تواصل مع هيئة التنسيق الوطنية لأشهر عديدة تالية، حتى بعد أن أصبحت مواقفها مخيِّبة لآمال أكثر جمهور الثورة، بل لقسم كبير من جمهور الهيئة ذاته، لما كانت تظهره من تشكيك بخط المجلس، وربما كوسيلة للتميز عنه ومناكفته، ومن إصرار قادتها أو أغلبهم على حفر خندق بين المجلس والهيئة، سواء من خلال اتهام المجلس بالعمل من أجل التدخل الدولي أو من خلال ربط الحل السياسي بالحوار وحده، واعتبار أي استخدام للسلاح من قبل

الناشطين تهديداً له، وهو ما كان يردده النظام، في الوقت الذي كان جمهور الثورة يتجه، أكثر فأكثر، إلى الاعتقاد بأن التوصل إلى حل سياسي وإجباره على القبول بمفاوضات جدّية تضمن التغيير وحقن الدماء، لن يكون ممكناً من دون مقاومة محاولات النظام كسر إرادة الشعب بكل الوسائل الممكنة.

واستمر المجلس الوطني بعد ذلك في العمل على تهدئة الأجواء بين الفريقين. وكنت دائماً أرد على أسئلة الصحافيين الذين كانوا يسألونني حول انقسام المعارضة السورية بأنه لا يوجد أي خلافات حقيقية بيننا لكن الذي يعيش تحت حكم الأسد لا يمكن أن يصرّح علناً بالمواقف الصريحة التي يعلنها المجلس، وربما وجد نفسه مضطراً إلى مهاجمة المجلس وكيْل الاتهامات له وقاية لنفسه من انتقام النظام الذي كان يترصد حركات كل ناشط ومكالماته الهاتفية.

وفيما بعد لم يكف المجلس عن السعي إلى رأب الصدع في جسم المعارضة ومع هيئة التنسيق خاصة، وكان وراء دعوة الأمين العام نبيل العربي إلى عقد مؤتمر للمعارضة في القاهرة، وسد الذريعة على المتاجرين بانقسامات المعارضة وتشتتها في الداخل والخارج. وكانت مسألة تجاوز الانقسامات هذه هي أيضاً الهدف من إطلاق مشروع إعادة هيكلة المجلس وفتحه على الشخصيات والمجموعات السياسية والمدنية ومدّه بدماء جديدة[٦].

---

(٦) هذا ما أكده زعيم الهيئة حسن عبد العظيم، الذي قال في لقائه مع صحيفة **الأخبار** اللبنانية: «وأبدينا... استعدادنا لتوحيد الجهود والتنسيق مع المجلس الوطني الذي زارنا في القاهرة وفد منه، وفهمنا منهم أنهم طلبوا من الأمين العام الاعتراف بهم ممثلاً للمعارضة، ليطلب هو بدوره أن يلتقوا الهيئة ويجري توحيد الجهود. وجرى الحديث عن تأليف لجنة تحضيرية تضم ممثلي الطرفين لوضع مشروع وثيقة سياسية تمثل التوافق على الحد الأدنى للرؤية السياسية المشتركة، لنعلم لاحقاً، إثر عودة الوفد إلى دمشق، أن المجلس وافق على تأليف لجنة تحضيرية لصياغة تصور مشترك ورؤية مشتركة لآليات التنسيق أو التوحيد، فكان المقترح تأليف هيئة مشتركة باسم مؤتمر وطني سوري يضم ممثّلي كل منّا وعدداً من الشخصيات المهمة، بحيث يشارك تحت إشراف الجامعة، فيما فضّل أعضاء المجلس التنسيق فقط من دون هيئة مشتركة، وهو ما سيتقرر في اليومين المقبلين في ضوء الاجتماعات الأخيرة، مع أننا في لندن التقينا المسؤولين البريطانيين، كلّ منّا على حدة». انظر: **الأخبار**، ٣٠/١١/٢٠١١.

ما من شك في أن أحد الأسباب الرئيسية التي منعت هيئة التنسيق من الانضمام إلى المجلس الوطني هي الخصومة التقليدية بين قادتها وقادة إعلان دمشق. وكما أسعد انشقاقها قادة الإعلان الذين انفردوا بموقع القوى الديمقراطية العلمانية في الجبهة المعارضة أمام الإسلاميين من جميع الاتجاهات، لاقى أيضاً هوىً كبيراً من كثيرين من قادة هيئة التنسيق وجمهورها من المثقفين اليساريين والقوميين الجدد عليها، في حرصهم على اتقاء انتقام النظام وأجهزته الثقيلة الوطأة. وما كان بإمكانهم أن يتبنوا شعار الشارع الثوري «إسقاط النظام» مع البقاء تحت سقفه. وقد تردد كثيرٌ منهم لسوء الحظ قبل أن يقرروا الخروج، وعندما خرجوا كان المجلس قد اختُطف من قِبل فريق صغير لا علاقة له بالثورة ولا بالسياسة يعتقد أن القوة تكمن في فرض الرأي الواحد وإقصاء جميع من يختلف معه أو يطرح للمساءلة أي قضية سياسية. وقد دفعت القطيعة ذاتها بين التجمعين، الإعلان والتنسيق، إلى تصعيد الموقف على الجانبين، فلم يكف المجلس عن الانزلاق نحو منطق انقلابي تدخلي وعسكري، ودخلت الهيئة في منطق المزايدة في السلمية وإدانة حمل السلاح حتى صار برنامجها الوحيد تغذية الأوهام بوجود إمكانية للحوار، وكما لو أن الحل التفاوضي في طريقه إلى التحقق وإعفاء الشعب من اللجوء للمقاومة المسلحة والمعارضة من دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه عملية الإبادة الجماعية المنهجية التي بدأها النظام.

لم يقتصر الأثر السيئ لانسحاب هيئة التنسيق، والأحزاب المنضمة إليها، على تكريس انقسام المعارضة فحسب، وإنما أيضاً وجّهَ ضربة قاصمة لوحدة الأجندة الديمقراطية، ومن ورائها وجود قيادة شرعية ومعترَفٍ بها من قِبل الجميع تقطع الطريق على مناورات النظام وتساهم في كسب ثقة المجتمع الدولي وتعاونه، كما تعزز ثقة الشعب وقطاعاته المترددة بمستقبل الثورة ومقدرتها على إنتاج البديل، ومنع القوى والدول المناهضة للثورة أو الخائفة منها من الاستثمار في خلافات المعارضة واللعب على تناقضاتها، بين معارضة داخلية ومعارضة خارجية، ومعارضة معتدلة وأخرى متطرفة، لتمرير مخططاتها. وهذا ما حصل بالضبط عندما بدأت الدول تغذي التنافس بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق لتغطي على تخليها عن واجباتها، وتبرر تقاعسها. عملياً، خلال السنة الأولى التي كانت حاسمة في تقرير مصير

الانتفاضة، بعد الإعلان عن قيام هيئة التنسيق ثم المجلس الوطني كإطارين لقيادة الثورة وتنظيم شؤونها وتنسيق علاقاتها العربية والدولية، كان محور عمل الهيئة في لقاءاتها السياسية والدبلوماسية، العربية والدولية، تقويض عمل المجلس والتشكيك بشرعيته وتمثيليته، وتعبئة الرأي العام ضده، وتعميم روايات النظام حول الثورة/ المؤامرة، ودور الغرب أو دول الخليج في تكوينه. وفي المقابل لم يعد لناشطي المجلس همٌّ آخر سوى المزايدة في اتهام هيئة التنسيق ومثقفيها بالعمالة للنظام، حتى صار اللقاء مع شخصياتها، التي كان للكثير منها دور تاريخي في مقارعة نظام القتل والعنف، تهمة قائمة بذاتها.

والواقع أن موقف الهيئة من المشاركة في المجلس قد أعاد المعارضة إلى الوضع الانقسامي الذي شلّها خلال العقد السابق كله، منذ استلام الأسد الصغير السلطة، لكن في حالة أسوأ من التوتر والشقاق والكراهية المتبادلة. ولم يستقر الوضع على الانقسام المحوري بين هيئة التنسيق وإعلان دمشق، ولكنه سوف يشهد تدهوراً متزايداً في السنوات التالية مع العجز عن ضبط الانقسامات وتوحيد السياسات والاعتراف بقيادة شرعية للمعارضة والقوى الفصائلية الأخرى. كانت تلك ثغرة خطيرة في بنية المعارضة نجح النظام وحلفاؤه فيما بعد في توسيعها واللعب عليها لتبرير تشكيل المنصات والتكتلات التي تخدم أهدافهم، فلم تبقَ عاصمة معنية إلّا سعت إلى خلق معارضتها الخاصة. وهذا ما سوف يوجِّه، بعد خسارة المجلس الوطني وخلفه الائتلاف الوطني الذي سار على نهجه وبتأثير الفريق الموتور نفسه، ضربة قاسية لشرعية المعارضة بأكملها وتمثيلها أي مشروع سياسي ديمقراطي أو وطني واضح.

وفيما وراء ذلك، قوّض تغيب هيئة التنسيق الانقسامي مشروع المجلس الوطني نفسه، بمقدار ما عمل على الإخلال بالتوازنات الفكرية والسياسية فيه لمصلحة التيارات والتجمعات الإسلامية، كما حرمه من المثقفين والناشطين السياسيين الذين نشطوا في فترة ربيع دمشق، وكان رهاني الرئيسي عليهم لتنشيط المعارضة السياسية وإطلاق إشعاعها في الساحة الدولية. فلم يكن لإعلان دمشق القدرة، لا من حيث الكوادر النشطة، ولا من حيث الموارد، ولا التوزع الجغرافي والتنظيم الداخلي، على موازنة القوى الإسلامية أو الوقوف في وجهها، وهو الحليف التقليدي لها أيضاً. تجلى ذلك بشكل بارز في تشكيل الهيئات القيادية للمجلس، حيث لم يكن لدى الإعلان ما يكفي

لملء مقاعده من أعضاء الأمانة العامة ولا الهيئة العامة، واكتفى بعنصرين أو ثلاثة في مراكز قيادية. وكانت تلك فرصة لتظهر الأطر الإسلامية التي اكتسبت بحكم منفاها الطويل في الغرب حضوراً وخبرة سياسية ومعرفة بالساحة الدولية وفي الميادين الإعلامية أكثر بكثير مما كانت تملكه منافستها من الأحزاب المدنية. كانت تلك خسارة كبيرة للمجلس والمعارضة، وخسارة كبيرة لتلك الشخصيات المثقفة والسياسية التي عركها الصراع ضد الأسد ونظامه خلال عقود طويلة، والتي اكتسبت بسبب ذلك سمعة وصدقية في الساحة السورية والدولية لا شك فيها، وبقيت خلال سنوات الثورة بأكملها على هامش الأحداث وبعيدة عنها.

الانشقاق الكردي

ما من شك في أن انقسام القوى الرئيسية في المعارضة وعجزها عن العمل على أجندة واحدة قد شجع بعض الأحزاب والقوى السياسية الكردية، كما شجع أطرافاً أخرى، على الاستثمار في الأزمة التي فجرتها الانتفاضة من أجل تطبيق أجنداتها الخاصة، حتى لم يبقَ هناك أجندة سورية وإنما تضارب أجندات محلية ومذهبية وإقليمية وعربية متنازعة ومتصادمة، وفيما وراء ذلك سورية نفسها كوحدة مادية وروحية. وكانت الأجندة الديمقراطية هي الوحيدة الجامعة التي توحد السوريين وترد على شعار الكرامة والحرية الذي رفعته ثورتهم. وفشلُ المنتمين إلى هذه الثورة في توحيد جهودهم والتفاهم على خطة عملهم وقيادة شرعية تحظى بتأييدهم كان أكبر ضربة وُجِّهت إلى هذه الأجندة والفكرة الديمقراطية معاً. وكما يقول الشاعر العربي:

إذا كانَ رَبُّ البَيتِ بِالدُفِّ مولِعاً فَشيمَةُ أَهلِ البَيتِ كُلِّهِمِ الرَّقْصُ

استقبلت المناطق ذات الأغلبية الكردية، كالأرض العطشى التي تنتظر الماء، رياحَ الثورة السورية، وردّدت، أسرع من الكثير من المناطق الأخرى، صدى تظاهرات درعا والمدن السورية التي شهدت القمع الدموي منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة. وخرجت في القامشلي وعامودا والمالكية والدرباسية وكوباني/عين العرب، وفي الأحياء الكردية في دمشق وحلب، مسيراتٌ حاشدة تردد شعارات الثورة ذاتها التي كانت تتردد في المدن السورية الأخرى. وكان من الواضح، كما كتب «رياض علي»، أن الحالة

الوطنية السورية كانت طاغية على الحالة القومية الكردية(٧). وقد رد الشباب السوري على ذلك بالمثل، فكانت جمعة «آزادي» في ٢٠/٥/٢٠١١ وجمعة «الوفاء لانتفاضة الكرد (٢٠٠٤)» في ٩/٣/٢٠١٢، تعبيراً عن التواصل والاعتراف المتبادَل، الذي وُلِد في سياق الثورة بين أطياف الشعب السوري، بالتعددية الثقافية والقومية، وبوحدة المصير السوري معاً.

وكما حصل في المناطق السورية الأخرى، رست قيادة الحراك الثوري هنا أيضاً على التنسيقيات، التي تحولت إلى شبكة جامعة غطت المدن والأرياف السورية، وبقيت على تفاعل عميق فيما بينها. وفي المقابل عانت الأحزاب الكردية، مثلها مثل الأحزاب السورية الأخرى، من الضعف والانقسام، وكانت في أغلبيتها الساحقة بطيئة الحركة ومترددة، باستثناء حزب المستقبل، الذي تبنى صراحة شعار إسقاط النظام، وكان زعيمه مشعل تمو، الذي اعتُقل في بدايات الحراك الثوري قبل أن يُطلَق سراحه قبل تأسيس المجلس الوطني بقليل، من القادة الكرد القلائل الذين التقطوا معنى اللحظة التاريخية التي تمثلها الثورة، ولم يتردد، وهو القومي الكردي الأكثر جذرية، في الرهان عليها لتغيير مصير الكرد عبر تغيير المصير السوري كله. وقد بدأ خطابه الذي ألقاه بعد إطلاق سراحه مباشرة بجملته المشهورة: «ابصقوا في وجوه جلاديكم»، وتحدث بصوت شباب الكرد مؤكداً على الأخوّة العربية الكردية والانخراط الكامل للكرد في الثورة، وانتقد الأحزاب الكردية المترددة وتلك التي تفكر في التعامل مع النظام القاتل(٨).

كتبت ماريا فانتابيه: «عندما بدأت الاحتجاجات تزداد زخماً، لم تشارك معظم الأحزاب الكردية في التظاهرات. الأمر نفسه حدث في العام ٢٠٠٤ حينما اختار الحزب الديمقراطي التقدّمي الكردي والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا المسار الذي طرحته دمشق والمساومةَ مع النظام، عوضاً عن دعم آلاف المتظاهرين في القامشلي. أما هذا العام، فحين انطلقت التظاهرات في

---

(٧) «موقع الكرد في الثورة السورية: شراكة أصيلة وضرائب باهظة،» المركز الكردي السويدي للدراسات، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

(٨) وُلِد مشعل التمو في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧ في الحسكة، ورأس تيار المستقبل الكردي، قبل أن تناله يد الاغتيال في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. وهنا مقتطفات من خطابٍ له بعد إطلاق سراحه:

<https://www.youtube.com/watch?v=VoSeRBK7Weo>.

القامشلي وامتدّت إلى محافظة الحسكة المأهولة بالأكراد في شرق سوريا، ندّد الحزبان بالردّ العنيف لقوات الأمن السورية، وبرّرا التظاهرات من دون دعوة أعضائهما إلى المشاركة فيها. وقد ذهب حزب الاتحاد الديمقراطي بدوره إلى حدِّ إثناء ناشطيه عن النزول إلى الشارع في منطقة عفرين الشرقية في محافظة حلب. في المقابل، أعرب حزبا آزادي ويكيتي عن دعمهما للتظاهرات، إلا أن تيار المستقبل الكردي كان الوحيد الذي دعا صراحةً إلى إسقاط النظام. واغتيالُ زعيمه مشعل التمو في ٧ أكتوبر ٢٠١١ إنما يعكس طبيعة هذه الصراعات داخل الساحة السياسية السورية الكردية»[٩].

عندما تشكّل المجلس الوطني، ونال شرعية الاعتراف بتمثيل المعارضة والشعب السوري في الشارع الثوري وفي المحافل الدولية، لم يكن لديّ أي شعور بأن المسألة الكردية سوف تشكل مشكلة، وأقل من ذلك أن تتحول إلى شوكة في جسم المجلس الوطني وأداة لتقويض صدقية تمثيله وشرعية قيادته. كنت أعتقد بالعكس أن الأحزاب الكردية، التي كانت تتمتع بهامش حرية أكبر بسبب بعدها عن مراكز السلطة وتفاعلها مع الأحزاب الكردية في تركيا وكردستان العراق، ستكون شريكاً رئيساً وقوياً لمشروع المجلس الوطني. فلم تكن مشكلة الانفصال أو الحكم الذاتي قد طُرحت جدياً في أي مناسبة على الأوساط السياسية السورية. وكانت أكثر الأحزاب الكردية والفاعلة منها منضوية تحت راية التكتلين المعارضين السوريين، «إعلان دمشق» و«هيئة التنسيق الوطنية». وباستثناء عبارة غرب كردستان التي كان يطلقها بعض الكتّاب الكرد على منطقة غير محددة في الجزيرة السورية، كان هناك توافق عميق بين الأحزاب الكردية والسورية الأخرى على ما اتُّفق على تسميته الحل الديمقراطي للقضية الكردية في سورية، والذي يتضمن المساواة الكاملة في الحقوق إلى جانب الاعتراف بالهوية القومية والحقوق الثقافية واللغوية للكرد، وإزالة الغبن والتعويض عن المظالم التي لحقت بهم، بما فيها مسألة الجنسية.

وكنت أعتقد أنه كان لدي علاقات مميزة مع الأوساط السياسية الكردية بُنِيَت خلال سنوات الكفاح الطويلة السابقة من أجل الديمقراطية وحق تقرير

(٩) هذا ما عاينته ماريا فانتابيه في مقالها «أكراد سورية بين الثورة والأنظمة،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١،

<https://carnegie-mec.org/2011/10/16/ar-pub-45762>

المصير لجميع شعوب المنطقة وللشعب الكردي الذي اعتبرته دائماً أحد الشعوب الأربعة الكبرى الشريكة في حضارة المنطقة، والوحيد الذي لم يحظَ بحقه الثابت في دولة قومية تعبّر عن هويته القومية وتطلعاته السياسية المستحقة. ولم أُخفِ في أي مناسبة تضامني مع القضية الكردية، سواء أكان الأمر يتعلق بالعراق أو سورية أو إيران أو تركيا(١٠).

وكنت لذلك الوحيد الذي دُعي إلى الحديث في مؤتمر ٢٠٠٨ الذي عقده الكرد السوريون في قاعة من قاعات مجلس الشيوخ الفرنسي، والذي أكدت فيه حق الشعب الكردي في إقامة دولته القومية مثله مثل شعوب المنطقة الأخرى، وأن حرمانه من حقه في تقرير مصيره القومي كان جزءاً من مخلفات المسألة الاستعمارية. لكنني ذكّرت الحاضرين أيضاً بأنه ليس من مصلحتهم ولا من مصلحة الشعوب العربية أن يضعوا الأجندة القومية الكردية المشروعة في مواجهة الأجندة الديمقراطية التي تحتل في هذه الحقبة الموقع المركزي في الكفاح الوطني والشعبي في المجتمعات العربية التي خرجت من سحر الفكرة القومية بمقدار ما عانت من فشلها. ودعوت الكرد إلى الانخراط في المعركة الديمقراطية الدائرة في عموم المنطقة ضد النظم الاستبدادية، والتي يتوقف على نجاحها فتح آفاق جديدة لحل ديمقراطي للمسألة القومية الكردية. واستبعدت أن ينجح الكرد في الشروط التاريخية والجيوسياسية والسياسية الراهنة في المنطقة بالحصول على حقهم في تقرير مصيرهم بالطرائق التقليدية، أي بالقتال ضد الدول الأربع القائمة، التي سوف تتفق ضدهم بالضرورة. وأكدت أن الطريق الوحيدة للوصول إلى هدفهم هو الحصول بوسائل ديمقراطية على نُظم حكم ذاتي في الدول الأربع المعنية بالقضية، تجتمع في فترة لاحقة في إطار دولة قومية كردية.

وقد نال موقفي استحساناً واسعاً من جمهور القاعة، ولم يشذ عن تأييده

(١٠) انظر: «حوار مع برهان غليون حول العراق والعرب والمسألة الكردية،» الحوار المتمدن، ١١/٩/٢٠٠٦،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75207

ولقاءات ومقابلات مع الكثير من المواقع الإلكترونية والصحف الكردية، وتدخلات حول معاناة الأكراد في العراق وفي سورية، ومنها إدانة مجزرة حلبجة الكيميائية عام ١٩٨٨ في صحيفة **لوموند** الفرنسية، وكذلك القمع الذي تعرضت له انتفاضة الكرد عام ٢٠٠٤ في سورية وذهب ضحيته عشرات الضحايا الأبرياء.

سوى قلة صغيرة من المشاركين اتهموني بأنني أريد أن أحرف الكرد عن الطريق الوحيد لانتزاع حقوقهم بالسلاح. فقلت يومها: أنا لا أفرض عليكم شيئاً، ولن أمنع أحداً ولا أستطيع أن أمنعه من استخدام السلاح إذا أراد، إنما أعبّر عما أعتقده لمصلحة قضيتكم وقضية شعوب المنطقة معاً، وما اختبرته من تجربة العرب القومية المستعجلة، أنتم وحدكم الذين تقررون ما هو المناسب أكثر لقضيتكم والأكثر فائدة لشعبكم(١١).

وبسبب هذه العلاقة الشخصية المتميزة كنت أراهن على تعاون الأحزاب الكردية معي داخل المجلس الوطني أكثر مما أراهن على تعاون الكثير من الأحزاب الأخرى، التي لم تكن لدي علاقات مماثلة معها. وحرصت على أن تنضم إلى المجلس الوطني وتأخذ المكانة التي تستحقها فيه، لما عاناه الشعب الكردي من ظلم في العقود السابقة، وما يمثله حضور ممثليه فيه من قيمة سياسية، وما تعنيه مساهمته في تأكيد وحدة المعارضة من دعم لأجندة الثورة الديمقراطية السورية، وكذلك من أجل تخفيف التوترات التي بدأت تظهر بسبب تلاعب أجهزة الأمن السورية وبعض المتطرفين من الطرفين بين الكرد والعرب(١٢).

ولم أتردد في سبيل ذلك في إعطاء كل ما ينبغي من الوقت للنقاش مع قادتها لتذليل العقبات وإزالة الشكوك وتطمين الأشخاص على مكانتهم ودورهم. ولا أبالغ إذا قلت إن معظم وقت المكتب التنفيذي كان مكرساً في

---

(١١) ذكّر بهذه المداخلة الكاتب الكردي ريحان رمضان في مقالة متأخرة له في معرض انتقاده لتردد الأحزاب الكردية في الانخراط في المجلس الوطني الذي كان عضواً فيه فكتب يقول: و«حول ما يتعلق بالمسألة الكردية في سورية فقد أكد د. غليون على ما صرّح به أمام حشد من الكرد قبل الثورة السورية بسنوات على: «أن من مصلحة الكرد الانخراط في الكفاح الديمقراطي في سورية، لا الرهان على القطيعة القومية مع بقية السوريين، وذلك من دون نسيان قضيتهم الكبرى، لكن في انتظار أن يُحسم الوضع في البلدان المجاورة، وعندئذ يصبح من الممكن التفكير بدولة كردية واحدة أو فدرالية»»، وعلّق ريحان على ذلك: «صحة هذا الكلام الرائع للوطني السوري د. غليون أكدته الأحداث خلال مسار الثورة السورية من أجل حريتها، من أجل كرامتها». وأضاف: لقد أكّد الدكتور غليون في مقاله على موضوع في غاية الأهمية، وهو الانخراط في الثورة السورية يمكّن الكرد من اجتياز مرحلة من مراحل تقرير المصير والتفاوض على حكم يعزّز الهوية الكردية ويحقق المساواة التامة والعدالة الحقة. انظر: ريحان رمضان، «أحييك د. غليون بحرارة، الكرد شركاء في الوطن الجديد،» **الحوار المتمدن**، ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٧، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=547307&r=0>.

(١٢) شاركتْ بعض الأحزاب والشخصيات الكردية في مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي عُقد في إسطنبول في ١٦/ ٧/ ٢٠١١، ولكنها أعلنت عن انسحابها خلال المؤتمر اعتراضاً على رفض القائمين على المؤتمر تغيير اسم «الجمهورية العربية السورية» بحذف العربية منه.

الشهرين الأولين لكسب ثقة القيادات الكردية والتوصل إلى أرضية مشتركة للتعاون بين الطرفين، حتى تحولت النقاشات في معظم الأحيان إلى مفاوضات «مرتونية» لا خاتمة لها. ويعرف قادة المجلس الوطني الكردي كم اتفاق وقّعنا عليه ثم تم التراجع عنه، ومن ثم العودة إلى المناقشات الطويلة، لأن المطالب تتغير وسقفها يرتفع باستمرار(١٣).

مع الأسف، تشبثت الأحزاب الكردية، منذ بدء المحادثات، بمواقف جامدة لا تقبل النقاش، وبأقصى مطالب ممكنة، كما لو أنها أرادت أن تحل القضية الكردية برمتها بخطوة واحدة، أو أن حاجة المجلس الوطني إلى مشاركتها ستفرض عليه القبول بكل ما تريده. وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب والشخصيات الكردية كانت مشاركة في تأسيس المجلس الوطني السوري، وكان بإمكانها أن تؤدي دور الوسيط مع الأحزاب الكردية الأخرى، إلا أنها سرعان ما اصطفت سريعاً، باسم «الكتلة الوطنية الكردية»، مع أشقائها في مواقفهم، قبل أن تنسحب من المجلس في وقت لاحق.

لم تتطرق المناقشات مع المجلس الوطني الكردي الذي ضم الأحزاب المؤيدة للثورة، بعكس الاتحاد الديمقراطي «الكردستاني» الذي وقف كما سوف نرى بعيداً عنها، إلى أي موضوع يتعلق بالثورة وخطتها ومصيرها ودور الكرد فيها، ولا أثار أي مسألة لها علاقة بالقضية العامة السورية. كان النقاش يدور بأكمله حول مطالب كردية، في مقدمها حق تقرير المصير للشعب الكردي «على أرضه التاريخية»، من دون تحديد هذه الأرض، واللامركزية السياسية، والبنية الفدرالية للدولة القادمة، والاعتراف الدستوري بالشعب الكردي، وتغيير اسم الدولة السورية من الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية السورية.

وكان موقفي أن المجلس والمعارضة السورية بأكملها ليسا ممثِّلَين للشعب السوري، ولا يستطيعان أن يحلّا محلَّه في تقرير مصير سورية وبنية

(١٣) بسبب التنافس فيما بينها، ما كانت القيادات التي تشارك في التفاوض تصادق على اتفاقٍ حتى تعود عنه وتطالب ببدء مفاوضات أخرى، معبّرة عن عدم رضاها عن المفاوضات السابقة. وفي كل مرة كان ينبغي البدء من نقطة الصفر، مرة أولى وثانية وثالثة، والعودة إلى موضوعات تم حسمُها، أو بدا الأمر كذلك.

الدولة فيها، أي فيما يتعلق بالمسائل السيادية منذ الآن، وأن فدرالية الدولة من الأمور السيادية التي ينبغي للشعب نفسه أن يتخذ قراره فيها، ولا أحد يمنع أن يحتفظ الكرد بها كمطلب للمستقبل، عندما يتحقق التحول السياسي وتوجد الشروط التي تسمح للشعب بأن يقرر مصيره من خلال ممثلين منتخبين يعبرون عن إرادة السكان ويستمدون الشرعية القانونية منهم؛ وأننا لا يمكن أن نقرر مسبقاً مصير الدولة السورية مكان الشعب نفسه، إنما نستطيع أن نلتزم بالعمل على أن يتمتع الكرد بإدارة ذاتية أو بلامركزية إدارية موسَّعة، في إطار دولة ديمقراطية تعددية واحدة.

أما فيما يتعلق بالاعتراف بحق الكرد في تقرير مصيرهم، فكان جوابي شخصياً أنه لا مانع لدي في أن تستقل الكانتونات الكردية الثلاثة ـ ولم تكن مصطلحات روج آفا، أو فدرالية الشمال، أو منطقة الإدارة الذاتية، قد ظهرت بعد ـ وتحكم نفسها بنفسها، لكنَّ حق تقرير مصير الشعب الكردي لا تملكه الأحزاب الكردية، ولا المجلس الوطني السوري، وإنما الأكراد السوريون كلهم، وأن هذا يمكن أن يحصل بعد انتصار الثورة، ومن خلال ممثلين منتخبين للكرد، وبالتفاهم مع ممثلي الشعب السوري الآخرين، ولا يمكن للمجلس الوطني السوري المعارض أن يصادر حق هؤلاء جميعاً.

وقد حذّرتُ قادة الأحزاب مراراً من أن التشبث بمطلب الفدرالية وحق تقرير المصير منذ الآن، ونحن في مواجهة دموية مع النظام، بل في حرب إبادة جماعية، يشقّ صفَّ الرأي العام السوري، ويمكن أن يثير نقمة السوريين ضد الكرد، ويسهّل اتهامهم بتعطيل العمل لتوحيد القوى الثورية والمعارضة أو السعي إلى تقسيم البلاد، بسبب ما ارتبط بفكرة تقرير المصير من الحق في الانفصال. فإذا لم يكن هدفكم الانفصال وتكوين دولة مستقلة في شمال سورية بالفعل، وأنتم تؤكدون ذلك، فلن يكون لإصراركم عليه كشرط لدخول المجلس والتعاون معه سوى نتيجة واحدة هي تشكيك الرأي العام السوري بنواياكم، فلن يفهم منه الطرف الآخر سوى إرادة الانفصال. وكان الاعتراض أنه لا توجد عند الكرد ثقة بنوايا الحكومات القادمة. وجوابي بأنه لا ضرر في أن تتمسكوا بمطالبكم هذه لطرحها في المستقبل على الشعب السوري كله، لكن لا منفعة لكم في أن تشترطوا تحقيقها مسبقاً من أجل مشاركتكم في الثورة، فأنتم بذلك تعمِّقون انعدام الثقة وتخسرون

قضيتكم وتَستعْدُون الرأي العام السوري عليكم، العربي وغير العربي[١٤].

وبالمثل، كنت أقول: إن تسمية الدولة القادمة بالجمهورية السورية بدلاً من الجمهورية العربية السورية لن يثير أي مشكلة ربما في أي برلمان ديمقراطي قادم، خاصة إذا شاركتم في الثورة وتبنيتم شعاراتها. لكن فرْضكم تغيير اسم الدولة وحذف كلمة العربية من اسم الجمهورية شرطاً لمشاركتكم في الثورة يعني إملاء إرادة الأقلية على الأكثرية، وأنتم أحزاب لا تملك حتى الادعاء بتمثيل الكرد، ويعني استفزاز مشاعر الأكثرية العربية التي سوف ترى فيه اعتداء على حقها في المشاركة في تقرير هوية الدولة والبلاد. وإنكم بمقدار ما تسعون إلى ضمان حقوقكم الخاصة عليكم أن تأخذوا بالاعتبار حقوق الآخرين، وأن لا تثيروا ردود الفعل القومية العربية ضد قضيتكم؛ فلا يمكنكم أن تطالبوا بفدرالية كردية، قومية، وتنزعوا عن الدولة السورية هويتها العربية.

والواقع أن أكثر ما كنت أخشاه، وهو ما لم أُخْفِه على الشركاء الكرد، هو أن تستغل بعض الجماعات القومية الكردية المتطرفة عبارة الاعتراف بحق تقرير المصير لتبادر إلى تطهير المنطقة ذات الخليط الكبير من السكان والقوميات من العناصر الأخرى، العرب والسريان والآشوريين وغيرهم من قاطني المنطقة، بذريعة أنها أرض كردستان التاريخية. ونحن نشهد كيف يحاول خصوم الديمقراطية أن يدقّوا إسفيناً في العلاقات الكردية العربية بحديثهم عن الاستعمار العربي والمستوطنات العربية[١٥].

وفي محاولة للضغط على موقف المجلس الوطني السوري وليِّ ذراعه، وربما بدعم وتشجيع من أطراف داخل المجلس ذاته، أصدرت «الكتلة الوطنية الكردية»، في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أي أقل من شهر على تشكيل المجلس الوطني السوري، بياناً ذكرت فيه أنني قارنت في حديث

(١٤) وبالمثل، يمكن الكرد أو أي مجموعة قومية أخرى أن تطالب بحقها في تقرير المصير، لكنها لا تستطيع أن تفرض ذلك كمبدأ على الجماعات الأخرى، أي تحويل سورية كما كانت تطرح الأحزاب الكردية إلى فدرالية ثلاثية: كردية، وعلوية، وسنّية.

(١٥) انظر حول مواقف بعض التيارات القومية المتطرفة على سبيل المثال: شمس الدين الكيلاني، «المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية،» موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آب/ أغسطس ٢٠١٦).

على قناة ألمانيا العربية وجود الكرد في سورية بوجود المهاجرين المسلمين في أوروبا، وأن هذا يعني نفياً لحقوق الكرد القومية. وفوجئت خلال أيام بعشرات المقالات التي كتبها مثقفون كرد، كنتُ على صلة طيبة بمعظمهم، يدينون فيها تصريحاتي ويتهمونني بالشوفينية البعثية والعنصرية والعداء للقضية الكردية(١٦).

عدتُ إلى اللقاء التلفزيوني الذي ظهر قبل شهرين من رئاستي للمجلس الوطني لأراجع الأمر، فوجدت عكس ذلك تماماً. بعد أكثر من عشر دقائق من التأكيد على مواقفي المعروفة بخصوص القضية الكردية، وتمسكي بإنصاف الكرد بعد ما تعرضوا له من مظالم، سألتني المذيعة: كيف؟ ألا تخشون بهذا الاعتراف بحقوق الأقلية الكردية أن تذهب هوية سورية العربية؟ قلت: أبداً، لا يغير وجود هويات أخرى أو الاعتراف بها من هوية البلاد التي تتبع الثقافة الرئيسية الغالبة، فالاعتراف بحقوق الأقليات الإسلامية في فرنسا لا يغير هوية فرنسا. جاءت مقارنتي مع الأقليات القومية في أوروبا من قبيل تأكيد إمكانية تحقيق الحقوق الكردية القومية من دون خوف من تهديد الهوية العربية لسورية، لا في سبيل اعتبار الكرد السوريين مهاجرين. وحتى لو كان قسم منهم من أصول مهاجرة لا يغير هذا من شرعية الحقوق الثقافية التي تخصهم، حتى لو لم يكونوا مجنسين، ونحن نطالب في أوروبا بحقوق الأقليات المهاجرة الكاملة وعدم التمييز بينها، وحقها في أن تتعلم لغتها وتمارس ثقافتها(١٧).

---

(١٦) هذا نص البيان: «في لقاء أجراه التلفزيون الألماني الناطق بالعربية مع رئيس المجلس الوطني السوري، صرّح برهان غليون، رداً على سؤال بخصوص تطمينات يطالب بها الكرد تضْمن عدم إقصائهم في سوريا المستقبل، بأن هوية الدولة السورية عربية كون أغلبية السكان من العرب، معتبراً في الوقت نفسه المكونات القومية الأخرى في سوريا جماعات أو تجمعات قومية، مشبّهاً وجودها بتواجد المسلمين والمهاجرين الآسيويين في فرنسا». انظر أيضاً: بهية مارديني، «برهان غليون يعتذر لأكراد سوريا،» **إيلاف**، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١،
<http://elaph.com/Web/news/2011/10/692301.html#sthash.SyjJbKtG.dpuf>.

(١٧) كان الهدف من الحملة التي قادها متطرفون قوميون كرد إبعاد شباب الكرد عن الثورة والمجلس الوطني الذي يمثلها. ولوضع حدٍّ لها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الوطنية السورية الجامعة للعرب والكرد وغيرهم، كتبتُ بياناً على صفحتي في الفيسبوك. انظر حول هذه الواقعة، الهامش ١٧ ـ ص١١٩ من هذا الكتاب.

في محاولة منه لإصلاح ذات البين، لبّى المجلس الوطني في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ دعوة الرئيس مسعود برزاني لزيارة كردستان العراق، لعلها تساهم في تقريب وجهات النظر. واستقبل وفد المجلس بحفاوة بالغة في أربيل عاصمة إقليم كردستان، واعترف برزاني بأهمية ما قدّمه المجلس الوطني لتلبية الحقوق الفردية والجماعية لكرد سورية، وذكّرهم بأنه لا يمكن مقارنة وضع الكرد في سورية بوضعهم في العراق، وأنه «لا يرى ما يمكن أن نقدمه أكثر من ذلك».

لكن موقف الأحزاب الكردية السورية لم يتغير. وقرأتُ بعد شهرين في صحيفة **الحياة** اللندنية مقابلة للرئيس برزاني نفسه يقول فيها إن العرب لا يزالون ينكرون على الأكراد حقوقهم، وإنه قابل الدكتور برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري في أربيل، ولم يعترف بالحقوق الكردية «إلا برؤوس شفاهه». ولحسن الحظ كان بين أعضاء الوفد عبد الباسط سيدا الذي خلفني في رئاسة المجلس مباشرة بعد استقالتي منها. كان هذا أيضاً من قبيل الاستمرار في ليِّ ذراع المجلس الوطني والمعارضة السورية لفرض الأمر الواقع الذي سعت إليه معظم الأحزاب الكردية، على مبدأ الأسد أو نحرق البلد ذاته.

لم يتغير موقف أحزاب المجلس الكردي من المجلس الوطني حتى بعد استقالتي من رئاسته. واضطر الرئيس الجديد، عضو الكتلة الوطنية الكردية ذاتها، والقريب من الرئيس مسعود برزاني، إلى القيام بزيارة ثانية إلى أربيل من أجل الحصول على دعمها لتذليل الخلاف مع أحزاب المجلس الوطني الكردي، ولكن من دون نتيجة(١٨).

واستمر الموقف ذاته بعد تأسيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» الذي تشكل في الدوحة في أواخر ٢٠١٢. فبعد أن حضرت الأحزاب الكردية تأسيسه، ووافقت على وثائقه، وحضر ممثلوها جلسة أو جلستين، غابوا بذريعة أنهم يريدون إقناع زملائهم. وقد ذهب أكثر من وفد من «الائتلاف الوطني» إلى أربيل لمقابلتهم، وتأجل أكثر من اجتماع

(١٨) وكان الهدف من الزيارة في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٢، كما أعلن المجلس، إقناع قيادات كردية سورية بالانضمام إلى المجلس الوطني.

حرصاً على حضورهم، وتم تخصيص موقع نائب رئيس لهم، كإشارة على الاهتمام الخاص الذي يوليه الائتلاف والمعارضة السورية الوطنية للقضية الكردية. كل ذلك من دون جدوى. وقد اعتاد ممثلو المجلس الكردي الالتزام بالاجتماعات التي يشارك فيها ممثلون عن الدول الأجنبية كمجموعة أصدقاء سورية، بهدف تقديم شكاواهم وإبراز استقلالهم عن الائتلاف وخلافاتهم معه. وهذا ما كان يحصل من قبل مع المجلس الوطني. وكثيراً ما كانوا ينهون مشاركتهم في هذه اللقاءات الدولية بالانسحاب المسرحي احتجاجاً على عدم قبول المعارضة بالمطالب الكردية كاملة.

عدة عوامل أدّت إلى تعقيد هذه المفاوضات، بل إفشالها. وهي نفسها العوامل التي أفشلت أي مفاوضات سابقة وربما لاحقة بين أطراف المعارضة السورية وشخصياتها. وأول هذه العوامل وجود قرار مسبق، في مكانٍ ما، بعدم مشاركة المعارضة الكردية السورية بنشاط وطني سوري عام، والاحتفاظ باستقلالها السياسي تأكيداً لوجود أجندة كردية مستقلة(١٩).

والواقع، لا يوجد تفسير لتفجير أزمة كبيرة بسبب سوء فهم عبارة في

(١٩) هذا ما أكّده القيادي عبد الباقي يوسف عضو المكتب السياسي لحزب اليكيتي الكردي السوري في حديث لـ«**الشرق الأوسط**» نقلته للمستقبل لعلها: المستقبل ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، حيث قال: «إن الأحزاب الكردية لم تتلقَّ أية دعوة من غليون للقائه، وإن العلاقة الحالية مع المجلس الوطني تقتصر على مشاركة حزبين كرديين هما حزب اليكيتي وحزب آزادي، وهما علّقا عضويتها في المجلس وسيصدر قرار في غضون الأيام المقبلة بالخروج التام من المجلس». وأضاف: «ليست لدينا أية تحفظات بشأن التعاون مع المجلس الوطني السوري، ولكننا نرفض الانضمام إليه، وقدّمنا مشروع عمل ميثاق وطني مع المعارضة السورية ككل، بما فيها المجلس الوطني الذي يرأسه غليون، ونحن في المجلس الوطني الكردي السوري نريد أن نحفظ استقلاليتنا مع عدم رفض التنسيق والتعاون المشترك». و«النقطة الجوهرية في خلافنا مع المجلس الوطني أن المجلس يريد انضماماً أو ضماً كاملاً للأحزاب الكردية إلى إطار المجلس، وهذا أمر نرفضه، لأننا نريد أن نبقى مستقلين وليس جزءاً من المجلس الوطني، وأن يكون هناك ميثاق وطني للعمل المشترك بيننا وبين بقية القوى المنضوية إلى إطار المجلس، لأننا لسنا مجرد أحزاب سياسية، بل لأننا نمثل مكوناً أساسياً في سوريا، ومن حقنا أن نمتلك الإطار المناسب، بما يمثل جميع القوى الكردية، وأن يكون حجمنا متناسباً في إطار المعارضة الحالية، وكذلك في مستقبل سوريا بعد سقوط النظام الحالي».

مقابلة تلفزيونية قديمة، وقبل ذلك إخراجها من الأرشيف، واقتطاع جملة منها لتحريف معناها، والتركيز على كلمة أقليات مسلمة أو مهاجرة، ثم انسحاب الكتلة الوطنية الكردية من المجلس الوطني، إلا البحث عن ذريعة للتخلّي عن أجندة الثورة الديمقراطية وتحريض شباب الكرد المشارك فيها على الانفصال عنها، وعدم الانخراط في المسيرات الشعبية، وإحداث قطيعة بين العرب والكرد تخدم أصحاب الأجندة القومية الكردية. وهذا ما سوف يحصل في النهاية عندما ستتوقف التظاهرات في المناطق الكردية بعد فترة حلّت فيها الشعارات القومية الكردية محل شعارات ثورة الحرية والكرامة السورية.

وما يرّجح ذلك أن موقف الكتلة الكردية لم يتغير حتى بعدما أصدر المجلس الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وثيقة حول القضية الكردية كرّست الاعتراف الدستوري للمجلس بالهوية القومية الكردية، وإزالة الظلم، والتعويض على الضحايا، والاعتراف بالحقوق الوطنية الكردية ضمن سورية موحّدة أرضاً وشعباً. واستمرت في مقاطعتها جلسات المجلس والمشاركة في أعماله[٢٠].

وأشك في أن رئيس إقليم كردستان العراق كان بعيداً عن هذه الاستراتيجية الكردية القومية؛ فهو الذي تولى، بعد أقل من شهر من تشكيل المجلس الوطني السوري، مهمة توحيد الأحزاب الكردية القريبة منه، في اجتماع عقده لقادتها في أربيل، وانبثق عنه ائتلاف كردي باسم المجلس الوطني الكردي، نداً للمجلس الوطني السوري. وكان برزاني من دون شك المهندس الرئيسي لسياسة هذا الائتلاف الكردي. وبعكس ما ذكره في لقائنا في أربيل، لم يمارس على الأحزاب الكردية الضغط

---

(٢٠) أصدر المكتب التنفيذي في المجلس الوطني وثيقة حول القضية الكردية من سبع نقاط، أكد فيها «التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والعمل على إلغاء جميع السياسات الشوفينية والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبّقة بحق المواطنين الكرد، ومعالجة آثارها وتداعياتها، وتعويض المتضررين، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً ونظام اللامركزية الإدارية».

لممارسة مرونة أكثر مع المجلس الوطني السوري، وإنما هو الذي شجعها على المبالغة في مطالبها، والاقتداء بالنموذج العراقي، على أمل أن يحوز الكرد السوريون المرتبطون به على إقليم مستقل أو شبه مستقل في شمال سورية، ربما يسمح في المستقبل بالحصول على منفذ على البحر المتوسط يمكّن الإقليم الكردستاني من الاستقلال الكامل عن العراق. وفي إطار هذا المشروع عمل، أيضاً، إلى جانب تشكيل المجلس الوطني الكردي، على تدريب قوة بيشمركة من الضباط والمتطوعين الكرد السوريين، لاستخدامهم في القتال فيما بعد، قبل أن يقطع عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي سيطر على الأرض بشكل مبكر، بمساعدة النظام السوري ثم الأمريكيين، الطريق[٢١].

وهذا ما يفسر تناقض تصريحاته في مقابلة **الحياة** مع ما كان قد أكده في لقائه مع وفد المجلس الوطني السوري في أربيل[٢٢].

والعامل الثاني هو التنافس بين قيادتي أربيل وقيادة قنديل التابعة لحزب العمال الذي يخوض معركته في تركيا من أجل الحقوق القومية الكردية بقيادة زعيمه أوجلان. وكان النظام السوري قد سعى منذ بداية الأحداث إلى تحييد الكرد، وفصل نضالهم بأي ثمن عن نضال الشباب العرب. فوجّه إلى قيادات الأحزاب الكردية في حزيران/ يونيو ٢٠١١ دعوة إلى اللقاء به، نقلها عضو مجلس الشعب السوري الكردي عمر أوسي، الذي شغل لسنوات مهمة ضابط الارتباط بين النظام وحزب «العمال الكردستاني» التركي. وحرص على أن لا تستخدم قوى الأمن في المناطق الكردية الطرق الوحشية ذاتها

---

(٢١) تأسّس «المجلس الوطني الكردي» في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، من ١١ حزباً كردياً ومنظمة شبابية ثورية، وفعاليات مدنية، في مدينة أربيل في إقليم كردستان، برعاية رئيس الإقليم مسعود برزاني. وكردّ فعل، أعلن خصمه الكردي، الاتحاد الديمقراطي، عن تأسيس «مجلس شعب غرب كردستان» المؤلف من جميع المنظمات التابعة للحزب، وبعض الأحزاب الكردية الصغيرة، لتكرّس بذلك القطيعة بين جناحي الحركة القومية الكردية، لكلٍّ منهما علمه وشعاراته ومنظماته ورموزه وصور زعمائه.

(٢٢) وفي المقابل تشكلت القوة العسكرية للـ«الاتحاد الديمقراطي» بقيادة كوادر «العمال الكردستاني» التركي، وعملت على تصفية قيادات «الاتحاد الديمقراطي» المنفتحين على الثورة السورية، مثلما فعلت مع خصومها من الأحزاب الكردية المنخرطة فيها.

التي كانت تستخدمها ضد المسيرات السلمية في عموم سورية، مثل مهاجمتها من قبل فرق الموت أو الشبيحة بالرصاص، أو اللجوء إلى الاعتقالات الجماعية والتعذيب حتى الموت لردع المتظاهرين. وبالعكس، حاول النظام رشوة الكرد بالإفراج عن معتقليهم السابقين، وإصدار المرسوم رقم ٤٩ تاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، بعد أقل من شهر لانطلاق الثورة، القاضي بتجنيس المحرومين من الجنسية منذ ١٩٦٢. وسمح لقيادة الأحزاب الكردية بالتنقل بحرية في مناطقهم. لكن ضغط الشارع الكردي الذي كان منخرطاً بقوة في الثورة دفع ممثلي ١٢ حزباً كردياً، بعد اجتماع جرى في مدينة القامشلي في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١١، إلى الاستنكاف عن تلبية الدعوة. واستمر شباب الكرد في رفع شعار «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد»، و«لا نريد جنسية نريد حرية» لفترة قصيرة تالية[٢٣].

في صراعها مع الاتحاد الديمقراطي على القيادة واستقطاب ولاء الجمهور الكردي، اتبعت أحزاب المجلس الوطني الكردي طريق المزاودة القومية الكردية، ورفعت سقف مطالبها تجاه المعارضة الوطنية السورية الممثلة في المجلس الوطني أولاً ثم في الائتلاف الوطني، تماماً كما فعل الاتحاد الديمقراطي مع النظام. لكن بينما كان بإمكان الاتحاد الديمقراطي تحقيق نتائج أفضل بسبب استعداد النظام لتقديم كل التنازلات للقوى التي تقبل المشاركة معه في مواجهة الثورة، خاصة أن تنازلاته لن تكون من حسابه وإنما من حساب شعب ليس له أي علاقه به، بل يسعى إلى إخضاعه وقتل أبنائه، لم تنجح أحزاب المجلس الوطني الكردي في ابتزاز المعارضة

(٢٣) حسن شندي «أزمة الأحزاب الكردية وإعادة بناء الحركة الكردية،» موقع الأخبار الكردي، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

<http://www.akhbaar.org/home/2016/10/218265.html>.

وفيه ينتقد الكاتب الكردي المعارض بقسوة الأحزاب الكردية قائلاً: «لم تعلن هذه الأحزاب موقفها الصريح من نظام الأسد، ولم تتخذ أي خطوات طمأنة للشارع الكردي أو السوري بشكل عام في وجودها كجسد أو حركة سياسية كانت تدّعي الاضطهاد والتهميش والاعتقال، لكنها وللأسف فشلت في أداء دورها المطلوب بالتعبير عن طموحات الشارع الكردي، وفشلت في العمل على التغيير الديمقراطي وإقامة شراكة وطنية حقيقية مع باقي المكونات والشرائح في سوريا».

الوطنية التي ما كان بإمكانها أن تبدأ بتقاسم جلد الدب قبل صيده وتوزيع الحصص في بلاد يخوض شعبها أشرس المعارك تحت شعار: الشعب السوري واحد.

ومن هنا، بينما تقدم التفاهم بين الاتحاد الديمقراطي الكردي والنظام، وتحقق ما يشبه الاتفاق على تحالف ضد الثورة، خسرت أحزاب المجلس الكردي على الجانبين: فقد أثارت حذر ومخاوف الثوار السوريين على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ولم تلقَ مساومتُها على الانخراط في الثورة أي صدى لدى الجمهور الكردي السوري الذي كان قلبه يخفق مع الثورة. وهكذا همّشت نفسها، فلا هي أرضت القطاع القومي من الجمهور الكردي السوري الطامح إلى تحقيق آمال قومية قصوى، عبّر عنها بشكل أفضل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ولا تفاعلت مع الجمهور الكردي المؤيد للثورة السورية الديمقراطية الذي وجد نفسه، بسبب مواقفها المتخبطة، من دون قيادة ومن دون توجيه، ضائعاً بين أحزاب كردية تزاود على بعضها في الانسحاب من المعركة وخوض معركة قومية موازية لمعركة جميع السوريين في وقت يتعرض فيه الوطن والشعب بعمومه إلى أقسى امتحان[٢٤].

والواقع بينما كانت أحزاب المجلس الوطني الكردي تهدر وقتها وطاقتها في خوض حرب استنزاف سياسية مع المجلس الوطني السوري لانتزاع تنازلات مستحيلة من المعارضة، كان حزب العمال الكردستاني يدرّب الاتحاد الديمقراطي السوري على انتزاع موقعه المهيمن على الساحة الكردية بالقوة، من خلال تشكيل ميليشياته الخاصة، وتمكينها من السيطرة على الأرض وإعلان منطقة حكم ذاتي كردي استقطب مشروعها قطاعات واسعة من القوميين الكرد، فصار قوة على الأرض يحسب حسابها. ولم

---

(٢٤) كان حزب الاتحاد الديمقراطي قد رد على تأسيس المجلس الوطني الكردي في أربيل بإنشاء «مجلس شعب غرب كردستان»، المؤلف من جميع المنظمات التابعة للحزب، وبعض الأحزاب الكردية الصغيرة، فانقسم الحراك الثوري الكردي إلى قسمين، **الأول** يرفع علم الثورة وينادي بشعاراتها، **والثاني** يرفع أعلام منظمات حزب «العمال الكردستاني» وصور رموزه، ويسمّي «جُمع الثورة» بأسمائه الخاصة.

تنجح الاتفاقات التي عمل على تمريرها مسعود برزاني باسم الوحدة الكردية في تعزيز موقف المجلس الوطني الكردي الموالي له؛ فلم يدم العمل باتفاق «الهيئة الكردية العليا» طويلاً، وربما أبداً. وهو المصير ذاته الذي آلت إليه أيضاً اتفاقية هولير لتوحيد المرجعية الكردية. واستمر حزب الاتحاد الديمقراطي في تعزيز قيادته وسيطرته(٢٥).

فلم تمضِ أيام على توقيع «اتفاقية هولير» الأولى وتشكيل الهيئة الكردية العليا حتى تحلّل «مجلس شعب كردستان»، المقابل للمجلس الوطني الكردي، من التزاماته، وانفرد بالقيادة، وقام بتشكيل قوة عسكرية باسم وحدات الحماية الشعبية (YPG) وقوات الأسايش، تحت سيطرته، ولم يتردد في ممارسة سياسة القمع والاختطاف والاحتجاز وإطلاق النار على الناشطين غير الموالين له. واحتكرت «وحدات الحماية» عوائد الضرائب والمعبر الحدودي مع كردستان العراق. وكان رئيس إقليم كردستان قد حاول إنقاذ اتفاقية هولير الأولى التي لم تطبّق بين الطرفين الكرديين، بدفعهما إلى توقيع اتفاقية «هولير٢»، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، التي نصّت على شراكة الطرفين في إدارة المناطق الكردية عسكرياً وسياسياً. لكن لم يلبث «الاتحاد الديمقراطي» ثانية أن رمى بها عرض الحائط وانفرد بالسيطرة على القرار الكردي. وهو ما شجع «المجلس الوطني الكردي» إلى الانضمام أخيراً إلى «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» من دون اعتراض، في الوقت الذي أعلن فيه «الاتحاد الديمقراطي» عن تشكيل «إدارة ذاتية» في المناطق التي سيطر عليها، والتي اقتصرت في ذلك الوقت على ثلاثة «كانتونات» أطلق عليها أسماء: عفرين وكوباني والجزيرة(٢٦).

(٢٥) الهيئة الكردية العليا مرجعية سياسية كردية تأسست بعد اتفاقية هولير/أربيل لتوحيد جناحي الحركة القومية الكردية: حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المرتبط بحزب العمال الكردستاني في تركيا، والمجلس الوطني الكردي الذي يضم ١٥ حزباً كردياً سورياً. وقد تم توقيع الاتفاقية في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٢ في أربيل تحت رعاية الرئيس مسعود برزاني. وكان الهدف منها تكوين سلطة مشتركة من عدد متساوٍ من أعضاء كلا الحزبين لإدارة المناطق التي سيطر عليها الاتحاد الديمقراطي. انظر: مجموعة مؤلفين، **مسألة أكراد سورية: الواقع ـ التاريخ ـ الأسطرة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

(٢٦) لم تنجم سيطرة الاتحاد الديمقراطي عن التعاون مع النظام فحسب، وإنما أيضاً عن بلورة أجندة قومية كردية والسعي لتنفيذها خطوة خطوة، في الوقت الذي بقيت فيه أحزاب المجلس الوطني الكردي تتنازع على القيادة والمناصب وتسعى إلى إحراج المجلس الوطني السوري والمعارضة العربية =

والواقع أن السبب الأكبر الذي حال دون تفاهم أحزاب الحركة القومية الكردية مع التيار العريض للثورة السورية ضد بشار الأسد، وكذلك دون تفاهمها فيما بينها، هو تبعية أطرافها لقوى كردية خارجية في العراق وتركيا كانت تشعر إزاءها بالأبوة وتعتمد عليها اعتماداً ليس في تمويل نفسها وتدريب كوادرها فحسب، وإنما في بلورة قراراتها أيضاً. وهذه العلاقة التي شكلت مصدر قوة لها بالمقارنة مع بقية الأحزاب السورية التي كانت مقطوعة الدعم والتحالفات الخارجية، سوف تتحول خلال الثورة إلى نقطة ضعفها الرئيسية؛ فقد كانت السبب في حرمانها من إمكانية بلورة أجندة قومية كردية مستقلة وواقعية، وربطت ممارسة كلٍّ منها بأجندة الوصي الأب، في كردستان العراق أو في قنديل تركيا. وهي التي ساهمت في قطع صلتها بأجندة الانتفاضة التحررية السورية، وأضعفت إحساسها بالتحديات الهائلة التي كانت تواجهها الثورة السورية كيما تصبح أي قضية كردية، مهما كان حجمها، قضية وجودية وتحجب تماماً المشاكل الكبرى التي كانت تعيشها بقية الشعب في المناطق الأخرى.

وهذا يفسر أيضاً الثبات على سقف المطالب القصوى، وفصلها عن مطالب عموم جمهور الثورة. وما من شك في أن جو التنافس على قيادة المشروع القومي الكردي بين الأطراف الكردية لم يترك للكرد فسحة للنظر إلى قضية تحررهم القومي في سياق قضية تحرر الشعب السوري، التي كان ينبغي أن تكون لها الأولوية، حتى من وجهة نظر التقدم في حل القضية القومية الكردية ذاتها.

= لتنتزع منها تنازلات «قومية» لا قيمة عملية لها، بالتلويح بالانشقاق وتحريض الدول الأجنبية الصديقة. وكان الوجه الأول في سياسته القومية الكردية إبراز «الاتحاد» كحام للغة والألوان الكردية، وعنايته بمراكز تعليم اللغة الكردية. «أما الوجه الثاني، فكان الوجه الذي تعتّمده الأنظمة الشمولية التي تختلق أعداء خارجيين، وتلعب على وتر المقاومة، وساعده في ذلك النظام الذي وضع أمامه تنظيم «الدولة الإسلامية». ويقول أحد المنشقين عن «وحدات حماية الشعب» لـ «**المدن**» بأن سبب انشقاقه ثم هربه إلى خارج البلاد هو أنه رأى بعينيه إنزال الطيران المروحي لقوات النظام للأسلحة والذخائر للطرفين، قبل أن يصبح «الاتحاد» قوة اعتماد برية لطيران «التحالف الدولي» ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وهو الأمر الذي عمل على توسيع الشرخ بين الأكراد وجوارهم العربي، من خلال استهداف المدنيين أكثر من استهداف مواقع التنظيم العسكرية». انظر: سميان محمد، «كيف أُبعِدَ الأكراد عن الثورة السورية؟،» موقع المدن، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦،
<https://bit.ly/2BU4lOY>.

وما من شك في أن بعض الأطراف الإقليمية والدولية، التي لا تشكل استعادة الكرد السوريين حقوقهم القومية إحدى أولوياتها، قد أدت دوراً في تشجيع قادة هذه الأحزاب على الاعتقاد بأن تعثر الثورة السورية يقدم لهم فرصة لا تعوّض من أجل تحقيق أهداف الكرد التاريخية، وقيادة حرب تحرير قومية كردية تكون طليعتها الحركة الكردية السورية. وهذا ما رواه لي مسؤول كبير في الخارجية الفرنسية، والفرنسيون من الداعمين الكبار للقضية الكردية، وكان ممثلو المجلس الوطني الكردي قد طلبوا من الفرنسيين أن يجتمعوا معنا في الخارجية الفرنسية وتحت إشرافها، وأبديت استغرابي للفرنسيين قائلاً: إنني لم أرفض لحظة لقاءهم فلماذا يكون اللقاء بحضوركم وماذا يعني؟ فأجابني ساخراً، مع رجائي أن لا أتحدث بالأمر: تصور أن وفداً من الأحزاب الكردية فاتحنا فيما إذا ما كانت هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة للعمل من أجل إقامة كردستان الكبرى في سورية والعراق وتركيا وإيران.

وهذا ما كنت نبّهت إليه في مؤتمر باريس ٢٠٠٨ عندما ذكرت لمئات الناشطين الكرد السوريين من كل التيارات أن الكتلة الكردية السورية أضعف من أن تحمل لوحدها عبء القضية الكردية برمتها، وأنّ تضخيم توقعاتها سوف يؤذيها، وأن على القوميين الكرد أن ينتظروا حتى تحقّق المجموعات الكردية الكبرى في تركيا وإيران تقدماً ملموساً على شكل حكم ذاتي مثلاً، قبل أن يرموا بالكرد السوريين في معركة مصيرية بالنسبة إلى دول المنطقة من الصعب عليهم أن يربحوها؛ فهي لا تنطوي فحسب على صراع استراتيجي وحيوي مع شركائهم السوريين الذين شعروا بأن الأحزاب الكردية أخذت طريقاً آخر عندما كان عليها ضمّ جهودها إلى بقية الأطراف لتحقيق الهدف المشترك والتاريخي في إسقاط نظام العبودية، ولكنها أيضاً تهدد بالضرورة بتفجير صراعات إقليمية كبرى لا قدرة للكرد السوريين على تحمل أعبائها وتكاليفها.

لم تكن المشكلة وجود الأجندة القومية الكردية، بشكل متميز ومستقل عن الأجندة الديمقراطية السورية التي كانت تشعل الانتفاضة الشعبية؛ فقد كان هذا أمراً واقعاً ومعروفاً من قِبل المعارضة. ولم تكن هناك أية مشقة في التوصل إلى حل لها في إطار الثورة الديمقراطية السورية، وهذا ما كنا نردده دائماً لمحاورينا، حتى لو تطلب الأمر الاعتراف بحكم ذاتي للكرد في

المناطق التي كانوا يشكلون فيها أكثرية، وكانت هناك تعبيرات واضحة عن مثل هذه المطالب، ولا يزال هذا هو موقفي إلى اليوم، وسوف يستمر غداً. جاءت المشكلة من اختراق الحركة الكردية من قِبل قوى خارجية وسعيها إلى استخدامها لتحقيق أجندة خاصة بها لا علاقة لها بسورية ومشكلتها وثورتها ومصيرها، هي أجندة حزب العمال الكردستاني الذي يصارع ضد الحكومة التركية ليس من أجل حكم ذاتي أو إقامة دولة قومية كردية، وإنما من أجل إقامة إمبراطورية شعوب تلبي مطلب التعددية القومية المستمدة من فلسفة الأممية الماركسية، لكن تحت قيادة كردية تستجيب لفلسفة القومية، وزعامة ملهمة أوجلانية. وهي أجندة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، لكنها على جميع الحالات خاصة بحزب العمال لا علاقة لها بأجندة تحرر الكرد السوريين ولا من باب أولى بأجندة التحرر السورية العامة.

ولن يكون هناك أي إمكانية لحل المسألة الكردية السورية ما دام هذا الاختلاط بين المشروعين قائماً، لأن مصير الكرد يصبح عندئذ معلقاً بمصير تحقيق أجندة حزب العمال الكردستاني، التي لا تبدو واضحة للجميع، أي بمعركة طويلة لا تتقاطع حسابتها حتى جزئياً مع حسابات التحولات الديمقراطية السورية، ولا يهم قادتها أصلاً ما يحصل في سورية ولا بمصير هذا البلد؛ بل يصبح من مصلحة الكرد القوميين العماليين أن تنهار سورية وتتفكك حتى يسهل عليهم الانفراد بحكم المنطقة التي تقع تحت سيطرتهم وإجبار أكثرية الكرد السوريين على الالتحاق بمشروعهم رغماً عنهم[٢٧].

عدنان العرعور

مهديٌّ منتظر أم أعور دجّال؟

لكن الطعنة الأكبر التي وُجِّهت إلى المعارضة والثورة جاءت من الجهة

(٢٧) انظر أيضاً في موقع burhanghalioun.net مجموعة مقالات ومقابلات حول المسألة الكردية: «في المسألة الكردية عامة والمسألة الكردية السورية خاصة،» ٢/ ٢/ ٢٠١٧؛ «القادة الكرد ككل السوريين الآخرين لعبوا ورقة الانفراد،» حوار مع شبكة ولاتي، ٤/ ٢/ ٢٠١٦،
<https://bit.ly/2Eh3Qii>,

و«رأب الصدع بين العرب والكرد،» شبكة ولاتي، ٢٩/ ٤/ ٢٠١٧،
<https://bit.ly/2E9BdDO>.

التي لم يكن أحدٌ منا يتوقعها، لا هيئة التنسيق التي ضمت القوى القومية واليسارية المستنزفة واليائسة، المتحفظة على التدخلات الأجنبية، وفي الواقع على الثورات التي تخشى عواقبها، ولا الحركة السياسية الكردية التي رعت منذ البداية أجندة قومية خصوصية، ولم يكن من غير المتوقع أن تتطرف في العمل من أجلها على حساب الأجندة الوطنية التحررية لعموم السوريين؛ وأقصد بالطعنة هنا الحركة الطائفية الشعبوية التي لم نكن نحسب لها أي حساب، والتي سوف تختطف الثورة منذ بداية المرحلة المسلحة حتى هزيمتها العسكرية.

فقبل أن تبرز على ساحة الانتفاضة الشعبية قيادة سياسية واضحة ومعترَف بها، استقطب الشيخ السلفي عدنان العرعور، المقيم في الرياض في المملكة السعودية، قطاعاً واسعاً من الرأي العام الشعبي المؤيد للثورة، بتدخلاته المنتظمة على عدة قنوات فضائية، وبشكل خاص على قناة وصال التي تبث من الرياض. وبينما كانت المعارضة السياسية التقليدية تحرق الوقت في نقاشات داخل الغرف المغلقة للتوصل إلى اتفاق يفضي إلى توحيد الرؤية والجهد لدعم الانتفاضة، احتل الشيخ العرعور الفضائيات بخطاب ناري أظهره كما لو كان الخصم الرئيسي للأسد ونظامه، مستخدماً لغة عامية بسيطة وانتقادات لاذعة تخاطب الوعي الجماهيري أكثر بكثير من لغة السياسة النخبوية[٢٨].

لكن قوة تأثيره لم تنبع من قدراته الخطابية ومواهبه المسرحية وسلاطة لسانه فحسب، وإنما، أكثر من ذلك، من مبادرته منذ الأشهر الأولى إلى جمع التبرعات وتأمين الدعم المتنوع لضحايا القمع الدموي، سواء تعلق الأمر بالجرحى أو بالأسر المشردة أو بمخيمات اللاجئين، في الوقت الذي لم تكن فيه أحزاب المعارضة تملك الكثير مما يمكن أن تقدمه للشعب

(٢٨) وُلِد الشيخ محمد عدنان العرعور في حماة ١٩٤٨. ويرجع نسبه إلى عشيرة المزارعة المنحدرة من قبيلة عنزة. وكانت مهمته التي تفرغ لها، عبر مناظراته وأبحاثه وحواراته على قناة وصال، الدفاع عن المذهب السني في مواجهة مذاهب الشيعة والصوفية والنصيرية، استناداً إلى المنهج السلفي الذي أخذه عن علماء الشام، ومنهم الشيخ محمد الحامد، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ محمد نسيب الرفاعي، والشيخ عبد الرحمن عبد الصمد، والشيخ محمد عيد العباسي، ثم على يدي مفتي السعودية السابق الشيخ عبد العزيز بن باز في الرياض حيث استقرت إقامته.

المنكوب، بل لتمويل اجتماعاتها، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، التنظيم الأغنى بما لا يقاس بالمقارنة مع التنظيمات الأخرى.

وقد جمع العرعور في شخصه، في الأشهر الأولى للثورة، دور الناطق السياسي والإعلامي، والمنافح عنها لدى الرأي العام السوري والعربي، والأقدر على تأمين حاجاتها المادية الكبيرة؛ فصار خلال الحقبة الأولى من تاريخها الشخصية الأبرز في المعارضة، والأكثر قبولاً من قطاعات واسعة منها. وعلى الرغم من أنه بقي يتصرف كرجل دين مؤيد للشعب، كما أن الجمهور الشعبي استمر يتعامل معه بصفته هذه، إلا أن انتقاداته اللاذعة للمعارضة السياسية، على اختلاف أطيافها، واستهزاءه بمؤتمراتها، ونشر غسيل خلافاتها على قنواته الفضائية، سرعان ما جعلت منه القائد السياسي الوحيد تقريباً الذي يخاطب الشعب البسيط، وربما بعض أطياف الطبقات الوسطى أيضاً، من دون حجاب، وبلغة هي الأقرب لوجدانه.

وتضاعف نفوذ الداعية العرعور بشكل أكبر عندما بدأ يوزع الأموال والسلاح على كتائب الجيش الحر المُشكّلة حديثاً، بل على الكثير من الضباط المنشقين الذين كانوا يفتقرون إلى أي مورد، وكانوا بحاجة إلى من يساعدهم على تأمين معيشتهم. ومع الوقت أصبح العرعور الممول الرئيسي لعشرات الكتائب، وولي أمرها أيضاً. وكان الكثير من قادتها، الذين لا يختلف أكثرهم في تكوينه العقائدي والفكري عن الشيخ العرعور، لا يجد حرجاً في الخضوع لتوجيهاته وتنفيذ أوامره اليومية. ساعده على ذلك كونه الطرف المعارض الوحيد الذي يملك أجهزة إعلام وقناتين خاضعتين لسلطته يستطيع أن يبث من خلالهما ما يشاء، في الوقت الذي يشاء، والمدة التي يريد أيضاً، في وقت لم يكن للمعارضة، أحزاباً وشخصيات، سبيل إلى التوجه لجمهور الثورة، إلا من خلال تدخلات سريعة وردود أفعال على أسئلة القنوات الفضائية العربية تعليقاً على الأخبار.

وباسم الانصياع لمطالب الشعب، وتبني شعاراته، نجح الداعية الديني، المتمرس بالخطابة والمجادلة الفكرية والسياسية، في أن يتحول إلى مفتي

الثورة وقائدها الفعلي، ومحرك مشاعر فئات عديدة من جمهورها الشعبي. وقد أطلق عليه أنصاره لقب شيخ الثورة. أما النظام فقد جعل الثورة بأكملها تابعة لعدنان العرعور، حتى تستوي أطروحته حول جوهرها الإسلامي وطائفيتها. وكان رجال الأمن ومثقفو النظام وصحافيوه لا يكفّون عن الإشارة إلى الدور الذي يقوم به في تعبئة الجمهور وتحميسه على الخروج في التظاهرات ثم حثه، في مرحلة تالية، على الجهاد، ليدينوا كل من خرج ضد النظام بالعرعرة ويتهموه بالولاء للداعية السني والعمل لمصلحته.

نشأ عدنان العرعور في سورية وعمل فيها في التدريس حتى خروجه منها، كما فعل الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد المواجهات الدامية التي شهدتها البلاد بين «الطليعة المقاتلة» المنشقة عن الإخوان وسرايا الدفاع وأجهزة الأمن، بين ١٩٧٩ و١٩٨٢. وتتلمذ على كبار مشايخ دمشق قبل أن يتحول إلى أحد الدعاة الإسلاميين البارزين، وقد شغل نفسه، عبر برامجه التلفزيونية اليومية ومناظراته وأبحاثه، بتفنيد حجج أصحاب المذاهب الشيعية والصوفية والدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة. وقد شارك من هذا الموقع في مؤتمرات وندوات دولية كثيرة[٢٩].

هذه كانت أيضاً رسالة القناتين السعوديتين اللتين اختصتا بنشر أفكاره وتنظيم مناظراته مع علماء الشيعة، في إطار الصراع المذهبي والسياسي والجيوسياسي الذي كانت تخوضه المملكة في مواجهة استراتيجية تصدير الثورة الإيرانية، والرد على دعوة ولاية الفقيه وعلى محاولة طهران استقطاب الجماعات الشيعية في البلاد العربية، والخليجية خاصة، وتحويلها إلى حاضنات محلية لمد نفوذها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وما من شك في أن خطاباته النارية المملوءة بالتهكم ضد النظام ورجالاته لاقت صدىً كبيراً لدى جمهور الثورة، الذي لم يتردد في تنفيذ توجيهاته، ومنها «التكبير»، أي ترداد شعار «الله أكبر» لبث الذعر في قلوب

---

(٢٩) للعرعور مشاركة منتظمة في برامج تلفزيونية عديدة، مثل برنامج «كلمة سواء» على قناة صفا الفضائية، برنامج جلسة صفا على قناة صفا الفضائية، برنامج وحدة الأمة على قناة صفا الفضائية، برنامج من القلب إلى القلب على قناة صفا، برنامج الحوار الصريح بعد التراويح، وهو مناظرة مستمرة بين السنة والشيعة استمر على قناة المستقلة لعدة سنين.

النظام وجمهوره في ظلام الليل. ومن بُدَعه الطلب من أنصاره الخروج إلى شرفات منازلهم أو إلى الشوارع، وقرع الطناجر لإحداث أكبر قدر ممكن من الضجيج، بهدف إزعاج رجال الأمن وزعزعة ثقتهم بأنفسهم وإقلاق راحتهم.

لكن جزءاً من شعبيته نجم أيضاً عن انتقاداته اللاذعة للمعارضة السياسية على مختلف تياراتها والاستهزاء برجالاتها. وهو صاحب نظرية «معارضة الفنادق ذات النجوم الخمسة» التي لا يقبل المعارضون أن يجلسوا في أقل منها، بينما السوريون، وبشكل خاص «أصحاب الخنادق» من المقاتلين، يعانون من الموت جوعاً. كما أدّى دوراً كبيراً في تعميم صورة المعارضين الباحثين عن المناصب وملء الجيوب بالأموال بدلاً من السعي إلى تأمين الدعم للضحايا والمنكوبين. فوضع نفسه في صف المظلومين والفقراء والضعفاء وصار يعتبر نفسه ناطقاً باسمهم في مواجهة المعارضة «الفاسدة» والنظام المتجبر.

وقد وصلت به الثقة بشعبيته إلى التجرؤ على انتقاد تنسيقيات الشباب التي كان السياسيون ينظرون إليها وإلى ناشطيها بالكثير من القدسية؛ فهاجم «اتحاد تنسيقيات الثورة» منذ ولادته، واتهمه بالافتقار إلى أي نفوذ في الشارع.

كما لم يتورع عن انتقاد «المجلس الإسلامي السوري» الذي اجتمع في إطاره أكبر علماء الدين السوريين المسلمين المؤيدين للثورة، فشكك في إخلاص أعضائه وصدق نواياهم؛ فكتب: «إننا نحتاج إلى إجراء تحقيق حول ثلاثة مواضيع تتعلق بقيادة مشايخ كانوا محسوبين على النظام للمجلس، واستبعاد بعض علماء أهل السنة، واحتضان الذين يدعون إلى التقارب مع الشيعة»، «إذا كان هذا المجلس شُكِّل فقط للحاضرين في اجتماعاته فلا يجوز السعي إلى إسقاطهم إلّا إذا أثّروا على الثورة، أما إذا تم التثبت من صدقية الأخبار حول المواضيع الثلاثة، وقيام المجلس بالادعاء أنه يمثل التيار الديني للسوريين، فنحن نحذّر أركانه من مغبة إيقاع فتنة كبيرة بين الجيش السوري الحر والشعب». وأضاف: «بحسب علمي فإن الكتائب التابعة للحر بدأت تتصارع بسبب هذا المجلس، ولهذا نحذرهم إن ادّعوا تمثيل الجميع»، مع التأكيد أن تأسيس المجلس «سيكون سبباً لإثارة الفتن»،

وربما كان أخطر من داعش[٣٠].

كان العرعور يتصرف على أساس أن علاقته استثنائية بالجيش الحر، وهو زعيمه وقائده السياسي والروحي. وكان يحذّر أي مؤسسة سياسية للمعارضة من منافسته في تمثيل هذا الجيش أو الحديث باسمه، أو حتى تمثيل الثورة أو النطق باسمها. وقد نجح في أن يعرض، في أشرطة مصورة، مبايعات ضباط وقيادات في الجيش الحر له، والتقدير الذي يظهرونه لجهوده والاعتراف بقيادته والأخذ بتوجيهاته. وكان يحرص للهدف نفسه على حضور بعض الاجتماعات العسكرية لفصائل المعارضة المسلحة وإبراز ولائها له، وعلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع قائد الجيش الحر رياض الأسعد.

لكن موقفه الناقد للمعارضة سوف يزداد شراسة بعد ولادة المجلس الوطني السوري، الذي رأى فيه تحدياً حقيقياً لزعامته السياسية بعد ما ظهر من التفاف الناشطين وجمهور الثورة حول المجلس، وما حظي به من تأييد دولي ما كان يمكن للعرعور أن يحظى به بسبب رأسماله الرمزي المذهبي ذاته. وعلى الرغم من أن كثيراً من الجمهور استمر في متابعة خطاب العرعور ومناظراته، بل والثقة به، إلّا أنه صار ينظر إليه على أنه رجل دين فحسب، مؤيدٌ للثورة وداعمٌ كبير لها، يستحق التقدير، لكنه ليس رجل سياسة، وليس من الممكن له أن يقوم بمهامها الأساسية. وبدا كما لو أن جمهور الثورة قد وجد قيادته الطبيعية، التي تتحدث بلغته ومطالبه العميقة، لا تلعب بعواطفه الدينية والمذهبية فحسب، وتظهر كل يوم تقدم اعتراف الدول بشرعية قضيته وتأييدها لها.

ولم يكن أمام العرعور للحفاظ على رصيده من الزعامة أو الدفاع عنها سوى وسيلتين: التماهي مع الجيش الحر والدفاع عن تسليحه وقداسة أعماله، في كل خطبه ومناظراته ومسرحياته الإعلامية، والمثابرة على تقويض صدقية المجلس الوطني وشعبيته، ووضع قيادته تحت نار الهجوم والاستهزاء الدائمين.

---

(٣٠) انظر تعليق الشيخ عدنان العرعور على تشكيل المجلس الإسلامي السوري:

<https://www.youtube.com/watch?v=6Da8dd4CBM0

وقد شكك بقيمته وأعلن أكثر من مرة رفضه له لتشكيله بمعزل عنه ومن دون استشارته، إلى درجة اتهام من أسسوه بالخيانة. وكان هدفه من تشويه سمعة قادته واتهامهم المستمر بالخيانة والفساد إخضاع المجلس الجديد لإرادته بعد أن أصبح الإطار السياسي الشرعي والمعترَف به لقيادة المعارضة وتمثيل الثورة. وربما حلم بأن يتبوأ منصب مرشد الثورة على طريقة الإمام روح الله الخميني في إيران. وهذا ما كان يطالب به سراً ويضغط من أجل تحقيقه.

وقد بلغ به الغرور أن طالب المجلس، كما نقل لي ممثل جماعة الإخوان المسلمين، بالحصول على نصف مقاعده لأنصاره حتى يرضى عنه، ويقبل الاعتراف به، والكف عن التهجم عليه؛ فكان ردي أن دخوله المجلس يقوض الأسس التحررية المدنية والديمقراطية التي قام عليها، ويقدّم للنظام أفضل ذريعة لإقناع الرأي العام بأنه لا بديل لحكم الطغيان إلا دولة إسلامية سلفية وهابية أكثر استبداداً. وقد نقل له ممثل الإخوان ردي فأعلن حرباً شعواء على المجلس الوطني ورئيسه معاً.

وصارت انتقاداته اللاذعة موجهة بشكل أكثر فأكثر إلى المجلس من خلال حواراته اليومية على قناة وصال. وفي إحدى مسرحياته الخطابية هبَّ واقفاً وقال: «هذا الملحد غليون الذي يدخل إلى اجتماعات المكتب التنفيذي مخموراً»، تصوروا: رئيس المجلس الوطني مخمور ويريد أن يقود ثورة السوريين؟! ولم يعد يخفي إرادته في إسقاط المجلس ورئيسه(٣١).

وقد موّل تظاهرات في بداية ٢٠١٢ لرفع شعارات كُتِب عليها: «المجلس الوطني لا يمثلني» و«برهان غليون لا يمثلني»، رداً على تلك التي خرجت عندما تشكل المجلس في أسابيعه الأولى، ونقيضاً لها. وبقي الشيخ السلفي أشهراً ليس له قضية أخرى غير السعي لتقويض صدقية المجلس والدعوة لإسقاطه.

---

(٣١) مع الأسف ما كنا نعير اهتماماً كبيراً لمثل هذه الحملات، فقد كانت ثقتنا كبيرة بأن الجمهور قادر على تمييز الحقائق وإدراك أين تكمن مصلحته، لذلك لم يكلّف أحد نفسه من أعضاء المجلس الكثر، ولا من أعضاء قيادته، حتى واجب التكذيب لاتهام سوف تظهر نتائجه فيما بعد، عندما تضيق الحال على المجلس، ويبدأ صعود الإسلاميين لاحتلال ساحة العمل الفكري والسياسي بأكملها.

صحيح أن العرعور ما كان يملك القدرة على منافسة المجلس في الأشهر الأولى لتأسيسه بسبب النجاحات الدبلوماسية التي حققها والثقة التي وضعها فيه جمهور الثورة الذي انتظر طويلاً قيادة سياسية تمثّله، والآمال التي عقدها عليه. لكن الوضع اختلف كثيراً بعد أن ظهرت نقائص المجلس ونقاط ضعفه، وأداء أعضائه المخيب للآمال، وعجزه عن تحقيق أهدافه في ضمان وقف القتل المتزايد، سواء بجلب التدخل الدولي وحظر الطيران الذي راهن عليه كثيرون، أو بتأمين السلاح الكافي والمتطور للجيش الحر. لقد كانت اتهاماته تصب على معاناة الشعب المكلوم كالبلسم على الجرح، وتحرِّض الجمهور وتعبِّئه ضد قيادة المجلس.

لم يكن العرعور خصماً ضعيفاً؛ فإضافة إلى القدرة الإعلامية التي كان يتمتع بها، شخصياً ووسائلياً، والدعم الواسع الذي كان يتلقاه من بعض الدول الخليجية، كان العرعور يملك علاقات واسعة مع جمعيات ورجال أعمال وأثرياء كثر، ما مكّنه من التصرف بمئات ملايين الدولارات، التي استخدمها لتمويل كتائب، وشراء ولاء أخرى، والسيطرة على الوسط العسكري الثوري الناشئ باسم العداء للنظام، وتوجيهه الوجهة الطائفية التي كانت عقيدته الرئيسية، قبل ولادة المجلس الوطني بأشهر، وحتى بعدها، حيث بقي المجلس الوطني، كما بقية أحزاب المعارضة، عاجزاً عن تأمين موارد ضرورية لإسعاف المنكوبين ومفتقراً إلى أي وسيلة إعلامية أو قناة فضائية مستقلة يستطيع أن يكرسها لنشر أفكاره والدفاع عن خطه ومحاورة جمهوره، بينما كان مال الدعم ينهمر على الشيخ العرعور كالمطر[٣٢].

انتزع الداعية العرعور قيادة عواطف جمهور الانتفاضة لوحده، مستغلاً الفراغ السياسي الكبير الذي تركته المعارضة المدنية، بما فيها الأحزاب الإسلامية المعتدلة، نتيجة إخفاقها في التوصل إلى أجندة سياسية واضحة وموحدة، وافتقارها من ثَمَ إلى خطاب موحّد وملهم لقطاعات الرأي العام المختلفة. وساعده في ذلك ما توفر له من قنوات فضائية وُضِعت تحت

---

(٣٢) كما ذكر لي بعض معارفه والقريبين منه، كان السلفيون الكثر في دول الخليج يتسابقون على أخذ مواعيد منه لتسليمه تبرعاتهم، حتى إنه اشتكى لبعض زائريه من أنه لم يعد يملك مكاناً لوضعها في منزله.

تصرفه، وما غمره به المجتمع السلفي الخليجي، وربما بعض حكوماته أيضاً، من مساعدات. هكذا قدم الخطاب الديني المذهبي الذي صاغه العرعور، لجمهورٍ خذلته نخبته المدنية وهو يتعرض لأقسى الامتحانات المادية والمعنوية، النافذة التي أتيح له من خلالها رؤية محنته وعذاباته، والسردية الوحيدة التي أضفت على صراعه الوحشي، مع نظام القتل المنظم، بعض المعنى، وجعلته شبه مفهوم، في غياب أي خطاب سياسي متماسك لمثقفي الثورة المدنية ودعاتها.

وأدى العرعور دوراً سلبياً كبيراً في إعطاء الثورة منذ البداية طابعاً مذهبياً لما كان يُعرف عنه من عداء للشيعة أو لأطروحات علمائها. وقدم هدية كبيرة للأسد ونظامه لاتهام الانتفاضة بالسنية والطائفية. لكنه أساء بشكل أكبر لها لما تبناه من مواقف شعبوية وعمله على تقويض صدقية المجلس الوطني والمعارضة واتهامهما بالخيانة وتقويض ثقة الجمهور بهما. وكان له دور كبير في التعلق بوهم التدخل واعتباره أمراً طبيعياً، وفيما بعد اندفاعه إلى العسكرة تحت قيادة شخصية، وتدميره أي رؤية وخطة سياسية. لم يتسلّط على الثورة ويختطفها لحسابه الشخصي فحسب، ولكنه أيضاً دفعها في دروب كان من الصعب في تلك الظروف إخراجها منها. فهو المثال الأوضح على إعدام السياسة وإدخال الثورة في فوضى الأفكار المذهبية والطائفية. المهم أن نقاتل ونراكم السلاح من دون خطة ولا رؤية ولا ترتيب. والبندقية هي موضع التقديس والسياسة، والسياسيون ليسوا سوى فئات عاجزة وانتهازية، ضالة وفاسدة، وباحثة عن المناصب على حساب قوت الشعب وبسرقة أموال الثورة. هذا هو الدرس الذي أعطاه العرعور للشعب الثائر. وبعد أن خسر الجيش الحر المعركة اختفى تماماً من الصورة ولم يعد يُسمع له لا حس ولا إنس. والأغرب أنه اختفى من ذاكرة الناس الذين أحبوه وتابعوه، ولم يخطر لأحد من منتقدي المعارضة أن يتعرض له بكلمة.

كان العرعور من دون شك صاحب أكبر حملة تشكيكية بالمجلس الوطني السوري ودوره وقيادته. وقد كتب أحد أنصاره: «بعد ثلاثة أشهر من الأداء الفاشل للمجلس الوطني، وانتكاسات تصل إلى درجة الخيانة العظمى للثورة السورية من قِبل رئيسه برهان غليون، يرى الكثيرون من الثوار بأنه لا

فائدة من هذا المجلس إلا إعطاء المهل للنظام من أجل الاستمرار في محاولاته الفاشلة لإخماد ثورة السوريين الأحرار، وأصبح من الضروري مناقشة حلول أكثر مصداقية وشفافية، لعل أهمها مبادرة فضيلة الشيخ عدنان العرعور بتشكيل مجلس وطني جديد».

وهو أول من عمل على إحداث الشرخ داخل صفوف المعارضة بين الإسلاميين والعلمانيين، فكتب: «أذكّر إخوتي في الله، ثوار سوريا الأبطال أحفاد الصحابة الفاتحين والأمويين الأحرار، بأن عسكرة الثورة تحت قيادة الجيش الحر وحكومة الثورة الجديدة هو الحل الوحيد لنجاح الثورة، وأن العلمانيين المتطرفين أعداء الإسلام هم من أسباب الهزيمة لا النصر، وقد حان تطبيق قول الله ﷻ: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]»[٣٣].

لم تكن قضيته مع ذلك شخصية؛ فقد بدأ معادياً للمظاهرات والمسيرات الشعبية وأفتى بتحريم الخروج على الحاكم كما هو التقليد في بلد إقامته، لكنه سرعان ما انقلب على فتواه وأعلن تأييده للثورة. ولم يكن هذا بعيداً عن تطور الموقف السعودي الذي بدأ بمحاولة إقناع الأسد بالقيام بإصلاحات للخروج من الأزمة قبل أن يتأكد من أن الأسد ليس بوارد الإصلاح، وإنما التحالف مع طهران في مواجهة المنطقة التي وعد بإحراقها مع سورية إذا استمرت الثورة.

لا أستطيع أن أحكم فيما إذا كان العرعور قد عمل معتمداً للحكومة السعودية في الثورة السورية، كما كان مصطفى الصباغ معتمداً للدولة القطرية أو لبعض أجنحتها، لكنّ كليهما نجح في استقطاب الدعم الرئيسي الذي وصل إلى الوسط السياسي السوري المعارض من بلدان الخليج، وعلى حساب مؤسساته.

تمثّل ظاهرة العرعور، التي سوف تتراجع منذ عام ٢٠١٤ بموازاة تراجع

---

(٣٣) انظر: وسيم أموي، «مبادرة الشيخ عدنان العرعور لتشكيل حكومة للثورة،» موقع نور سورية، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. انظر أيضاً: «حماة ـ حي الحميدية ـ مسائية ـ برهان غليون مطالب العرعور هي مطالبنا ٢ ـ ١ ـ ٢٠١٢،»
<https://www.dailymotion.com/video/xnwak0>.

رصيد الجيش الحر الذي كان يحتفي به يومياً ويعتبر نفسه قائده الميداني الفعلي، من ثَمّ آمال الانتصار العسكري الحاسم المنتظر، النسخةَ الأولى من التوجه السلفي الذي برز بمناسبة الثورة السورية. وهي نسخة هزيلة بالمعنى الحرفي للكلمة، قائمة على جهود شخصية، راهنت على «كارزميتها» والدعم الكبير الذي حظيت به من قِبل الحاضنة الرئيسية لها في العالم الإسلامي والعربي، وعلى توزيع الأموال والمساعدات، من دون عقيدة سياسية واضحة، ولا قاعدة تنظيمية أو اجتماعية، غير أعضاء الفريق العامل عليها والأسرة المباشرة. لكن السلفية السورية الجهادية المنظّمة هي التي ستحصد ما زرعته السلفية الشعبوية من مشاعر، وأحيته من آمال، وغذته من عواطف مذهبية ودينية، وعبأته من شباب في كتائب مسلحة جاهزة للاستتباع والاحتواء من قِبل منظمات كبيرة مثل النصرة وداعش وجيش الإسلام وهيئة أحرار الشام وغيرها من التنظيمات الجهادية الناجزة.

ما ينطبق على الأجندة القومية ينطبق على العرعورية أيضاً. ليست المشكلة في العرعورية أنها أدخلت السلفية أو رفعت من رصيدها في الثورة السورية؛ فالسلفية كحركة أو كتوجه ديني، وسياسي ديني، موجودة في سورية من قبل، وسوف تبقى بالتأكيد لزمن طويل قادم. مشكلة العرعورية أنها كانت الحامل لأجندة خارجية لها علاقة بالصراع الشيعي السني المسيطر على الحياة السياسية السعودية، وساهمت من حيث هي كذلك في تطويق الأجندة الديمقراطية السورية التي كانت في جوهر الثورة السورية، وعملت على تقسيم صفوفها ودفعها إلى إضاعة بوصلتها وتشتيت قواها وحرمانها من العمل ضمن إطار وطني شامل. مشكلة العرعرة لا تكمن في سلفيتها وإنما في التبعية الجيوستراتيجية التي كانت حاملتها. لم يعد هناك تفكير بسورية ولا تفكير سياسي وطني، إنما تعبئة دينية لتكوين زعامة شخصية للشيخ العرعور تزيد من رأسماله في المعركة التي يخوضها لمصلحة الوهابية في سورية.

بعد أشهر من استقالتي من رئاسة المجلس الوطني وصلني اتصال من الشيخ السلفي، وما كنت قد تحدثت معه من قبل أو قابلته، قال: أنا الشيخ عدنان العرعور. قلت: نعم. ولذتُ بالصمت، لا أدري ما أجيب لحجم المفاجأة. قال: أريد أن أعتذر منك، وأن تسامحني أمام الله على ما قلته في

شخصك، وهو غير صحيح، فلم أكن على علم بمن كنت، ولا بحقيقتك، والآن أنا أعرف أنك لم تكن كما ظننت. قلت: شكراً على كل حال، لكن حسابك ليس معي تماماً، وإنما مع الشعب السوري وجمهور الثورة الذي خدعته عندما كنت تنشر الأخبار غير الصحيحة وتزور الحقائق، ولو من دون قصد، عليك أن تعتذر من الشعب الذي سمعك وصدقك، وتطلب عفوه فهو الذي تعرّض للأذى ودفع ثمن ما رويت. لم أسمع منه شيئاً بعدها.

الفصل الرابع

خيارات السياسة والحرب

وضعت الحرب الشاملة، التي أعلنها النظام على شعب الانتفاضة، المعارضةَ، منذ الأشهر الأولى، أمام تحديات كبرى: الرد على العنف المتصاعد، والسيطرة على القوى والموارد العسكرية التي تفجّرت داخل صفوف الثورة، والتحكم بتوجيهها، ومعالجة العواقب الكارثية الناجمة عن تدمير الحاضنة الشعبية وتفريغ المدن من سكانها، وبناء التحالفات الإقليمية والدولية وتعزيز الثقة مع المؤسسات الأممية لدفعها إلى تحمل جزء من المسؤولية في مواجهة المأساة السورية، سواء بتفعيل بند حماية المدنيين، أو إقامة مناطق آمنة أو عازلة، وأخيراً تحويل المجلس الوطني إلى إطار جامع وبناء أجندة وطنية ديمقراطية توحّد الصف والهدف ومحاربة ذهنية «الفرقة الناجية» الثورية.

والحال أن المجلس الوطني، الذي وُلِد في إطار البحث عن حلٍّ سياسي مع المجتمع الدولي لم يكن مؤهلاً لقيادة ثورة مسلحة والوفاء بشروطها. فقد شاركَتْ في تشكيله منظمات سياسية كانت تؤكد على الطابع السلمي للثورة وتراهن عليه، وتفتقر إلى الخبرة والأطر والإمكانيات أو الموارد التي تمكّنها بسهولة من الرد على تحديات حرب طاحنة لم يوفر فيها النظام سلاحاً، ثقيلاً أو استراتيجياً، قبل أن تتحول الحرب إلى نزاع دولي وتدخّل في إطار صراع التكتلات العالمية على إعادة التموضع في خريطة الهيمنة الإقليمية والدولية. كان ذلك يقتضي ثورة على الثورة أو ثورة داخل الثورة، سياسية وأخلاقية، تمكّن المجلس من التحول بالفعل إلى قيادة ثورة شعبية مسلحة، تملك قرارها وتفرض على جميع القوى المشارِكة فيها احترام جدول أعمالها والتمسك بأهدافها، وتجبر القوى الدولية على احترام إرادتها والتعاون معها على أرضية مطالبها وغاياتها.

من دون ذلك كانت استراتيجية الحرب الشاملة، التي لم تلبث حتى تحولت إلى حرب إبادة جماعية للسكان وتدمير للمدن، غير قابلة للصد. ولم يلبث المجلس الوطني وتشكيلات المعارضة الأخرى معه حتى وجدوا أن الأحداث قد تجاوزتهم، وأدى فشلهم جميعاً في فهم طبيعة الحرب وتوفير الشروط اللازمة لحل معضلاتها إلى إخراجهم من المعادلة، تاركين مصير الانتفاضة لردود الأفعال الشعبية التي سوف تتخذ أشكالها التقليدية على مثال الفزعة الريفية أو «هوشة العرب»، أي البدو. لذلك، منذ بداية الاندراج الشعبي في النزاع المسلح، سوف يفقد المجلس، وبعده الائتلاف الوطني، أي إمكانية للمشاركة في القرار، بمقدار ما سيتحول القرار إلى قرارات تعكس ردود الفعل الشعبية وتقلبات الأحوال والآراء لدى الفصائل والمؤسسات.

الثورة المخدوعة أو خرافة التدخل الدولي

أول مظاهر الرد الشعبي العفوي على توحش النظام كان التطلع إلى تدخل دولي يحمي الناشطين من القتل المنظَّم والمتعمَّد، من دون التفكير في طبيعته أو شكله. وأصبح الموقف من التدخل الدولي أحد أكبر المسائل التي طُرِحت على المعارضة، قبل تشكيل المجلس، لكن بقوة أكبر بعده، والتي أدت إلى انقسامها، على الرغم من أنه لم يكن هناك أي بصيص ضوء حول احتمال تحققه. ولا يمكن التأكيد فيما إذا كانت هيئة التنسيق قد اتخذت من رفض التدخل ذريعة لعدم الانضمام للمجلس الوطني الذي اتهمته بالإعداد له، أو لاقتناعها بأنه حاصل بالفعل، ورفضها له.

لكن خلال الأشهر الستة الأولى لم تطالب أي هيئة من هيئات المعارضة، أو أي نقطة تظاهر في البلاد، بالتدخل الدولي، باستثناء النظام الذي كان مصراً على أن الثورة ليست سوى مؤامرة أجنبية هدفها تبرير التدخل الدولي كما حصل من قبل في ليبيا والعراق. في المقابل كانت السلمية ورفض تدخل القوى الأجنبية شعارات رئيسية من شعارات المسيرات الشعبية. وكان القبول بتضحيات جسيمة، والاستعداد لتجديدها وتعظيمها كل يوم، أكبر برهان على إيمان الناس بقدرتهم الذاتية على التغيير، وعلى تشبثهم بحرياتهم الوليدة، المنتزَعة بالدم، وعدم تبديدها أو تلويثها بالتعامل

مع الأجنبي. وكان مثال انتفاضات تونس ومصر واليمن، التي نجحت في إجبار الطغاة على ترك كرسي السلطة، لا تزال النموذج الملهم، على الرغم من جميع المشكلات التي ستبرز فيما بعد.

لكن فيما وراء ذلك أيضاً كانت فكرة التدخل الأجنبي صادمة بشكل كبير للشعور الوطني الذي ساهمت في تشكيله، لعقود طويلة سابقة، ثقافة القومية والعداء لإرادة الهيمنة الغربية، بل تجذر رؤية الوطنية بدلالة العلاقة مع الخارج وليس بدلالة منظومة الحقوق والواجبات وبنية المواطنة وطبيعة الدولة. وفاقم من هذا الشعور تماهي السياسة الغربية في المشرق عموماً مع الدفاع عن أمن إسرائيل وإعطاء الأولوية لمصالحها، وخشية السوريين من أن يؤثر ذلك في القدرات العسكرية لسورية، في الوقت الذي لا يزال فيه الجولان السوري محتلاً من قِبل القوات الإسرائيلية. فبمقدار ما قدّم التدخل الأمريكي والدولي في العراق عام ٢٠٠٣ نموذجاً سلبياً ومنفراً لهذا الخيار، عزز الانتصار السهل نسبياً في تونس ومصر للانتفاضة الشعبية، بدعم من الجيش، الشعور بضرورة عدم إسقاط الرهان على الجيش أو الإسراع في إدانته، وترك البلاد من دون حماية في مواجهة إسرائيل(١).

كما أنَّ اتهامَ النظامِ الانتفاضةَ بأنها مؤامرة دولية على سورية، وأن هدف المسيرات والتظاهرات هو تبرير التدخل الأجنبي للقضاء على نظام الممانعة والمقاومة، قد أدى دوراً أيضاً في تعميق رفضِ الكثير من جمهور الثورة والمعارضة المنظمة، حتى عندما سقطت جميع الأوهام حول إمكانية أن يؤدي الجيش دوراً إيجابياً في حسم الصراع مع «الرئيس» وتجنيب البلاد

(١) في هذا المناخ دعا ناشطو المعارضة السورية إلى التظاهر في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١١، تكريماً للجيش السوري، ودعوةً إليه للانضمام إلى ثورة الشعب. ونشر المنظمون على صفحتهم صورة يوسف العظمة مع جملة «جمعة حماة الديار، ٢٧ أيار/ مايو، يوسف العظمة يناديكم». وحماة الديار هما أول كلمتين في النشيد الوطني السوري، أما يوسف العظمة فهو وزير الحربية السوري الذي استشهد في معركة ميسلون عام ١٩٢٠ في مواجهته جيش الاحتلال الفرنسي، مع معرفته بنتائجها الحتمية، لكن للتأكيد أن الاحتلال لم يمر من دون مقاومة وطنية. وهي الجمعة التي سقط فيها بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان ٨ شهداء، ورفضت فيها السلطات السماح لبعثة للأمم المتحدة دخول مدينة درعا لتقييم الوضع الإنساني فيها.

الحرب الأهلية، التفكير بإمكانية أو القبول بشرعية الدعوة إلى تدخل دولي، من أي نوع، بما في ذلك حماية المدنيين.

عوامل عديدة أدت فيما بعد دوراً في تحويل فكرة التدخل الدولي إلى خيار أو رهان مقبول لدى قطاعات متزايدة من الثوار والناشطين العاملين في الميدان، أهمها إصرار النظام على رفض أي شكل من أشكال الحوار أو التفاوض على سلطته المطلقة، وإلحاقه سيادة الدولة بشخصه، وتبنيه بشكل متزايد، وفي الواقع منذ شهر نيسان/ أبريل، سياسة التصعيد والإفراط المتعمد في العنف لقطع أمل الناشطين بإمكانية الحصول على أي تنازل منه.

هكذا شهدت العديد من المناطق منذ الشهر الثاني للثورة، بموازاة مسرحية الإصلاحات الدستورية، اجتياحات بالدبابات والمدفعية والأسلحة الثقيلة، شملت درعا في حوران، ودوما والمعضمية في ريف دمشق، في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١. وفي ٣ أيار/مايو اجتاح الجيش مدينة بانياس الساحلية، وفظّع فيها وألقى القبض على قرابة ٥٠٠ شخص من سكان المدينة وقراها. كما اجتاح حمص وحاصرها في ٩ أيار/مايو، وتل كلخ القريبة منها في ١٥ منه، والرستن وتلبيسة في٢٩ من الشهر ذاته، واستمرت الحملة في المدينتين أسبوعاً سقط فيهما أكثر من ٧٤ قتيلاً، بينهم الطفلة هاجر الخطيب التي قُتلت في إطلاق نار على الحافلة المدرسية التي كانت تقلّها، بالقرب من مدينة الرستن. وفي ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١ فتحت قوات الأمن النار على اعتصام ضم عشرات الآلاف في ساحة العاصي بمدينة حماة وأسقطت أكثر من ٧٠ قتيلاً. كما اجتاحت مدينة جسر الشغور وقصفتها بالمروحيات، مخلفة أكثر من ٣٨ قتيلاً خلال يوم واحد. كما اجتاح الجيش منطقة جبل الزاوية بأكملها بالدبابات، ما أدى إلى نزوح جماعي من محافظة إدلب نحو تركيا، حتى بلغ عدد اللاجئين بحلول شهر آب/أغسطس نحو ١٧,٠٠٠ شخص وفقَ الإحصاءات التركية الرسميَّة. وفي ١٠حزيران/ يونيو اقتحم الجيش مدينة معرة النعمان بدورها، وأطلق القناصة، بمشاركة جنود المروحيات الخمس التي حلّقت في سماء المدينة، النارَ على المتظاهرين فيها متسببين بسقوط ١١ قتيلاً.

وفي ٤ تموز/يوليو ٢٠١١ عادت قوات الجيش والأمن لحصار حماة،

وتسبَّب اجتياح المدينة بسُقوط ٢٣ قتيلاً، بينهم منشد المظاهرات إبراهيم قاشوش، الذي اقتُلعت حنجرته وأُلقيت جثته في نهر العاصي[٢]. في ١٠ من الشهر نفسه خرجَ مئات المتظاهرين في مسيرة احتجاجية من جامع الحسن في حي الميدان بالعاصمة دمشق، في أوَّل مظاهرة تشارك فيها شخصيات سورية معروفة منذ بدء الاحتجاجات، وكان من ضمن المشاركين مثقفون وفنانون مشهورون، واعتُقل الكثير منهم[٣].

واستمرت العمليات العسكرية خلال شهر تموز/يوليو، فأعاد الجيش محاصرة حماة وقصفها بالمدفعية والدبابات، وكذلك فعل بمدن دير الزور والبوكمال والحراك وحمص مخلفاً قرابة ١٥٠ قتيلاً، منهم أكثر من ١٠٠ في حماة وحدها.

ولم يكن الهدف من مسرحية الإصلاحات التي مثّلها النظام عندما قرر في ٤ آب/أغسطس إلغاء قانون الطوارئ، وإزالة المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، والتعهَّد بإجراء انتخابات نزيهة قبل نهاية عام ٢٠١١، سوى التغطية على هذا التصعيد العسكري، ونزع الشرعية عن استمرار التظاهرات الشعبية، ما لم ينطلِ على أحد. فأتبعها مباشرة، في ٧ من الشهر ذاته باجتياح عدة مدن ومناطق سورية، منها دير الزور التي تجاوز عدد ضحاياها ١٢٠ شخصاً، ومنطقة الحولة في ريف حمص والذي تسبب في سقوط ٢١ قتيلاً فيها. وظلَّ التصعيد واجتياح المدن وقصفها بالأسلحة الثقيلة وقتل الناشطين أو اعتقالهم مستمراً على وتيرة متصاعدة حتى نهاية العام. ووسّعت قوات القمع من دائرة

(٢) (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ـ ٤ تموز/يوليو ٢٠١١)، أشهر منشدي الثورة السورية ومحيي مسيراتها. نشط في قيادة الاحتجاجات الشعبية وتأليف الشعارات والأناشيد المناوئة للنظام وللأسد وأخيه ماهر وإنشادها أمام الجماهير في ساحة العاصي في قلب حماة، ومن بينها أنشودة (يلا ارحل يا بشار) الشهيرة. وفي خضم الحملة الأمنية التي نفذها الجيش السوري في أعقاب (جمعة ارحل) في ١ تموز/يوليو ٢٠١١، والتي احتشد فيها زهاء نصف مليون متظاهر في ساحة العاصي في حماة مطالبين بإسقاط الأسد، نجح النظام في إلقاء القبض عليه وقتله وانتزاع حنجرته انتقاماً قبل أن يُلقي بجثته في نهر العاصي.

(٣) كان من بين المشاركين الممثلون خالد تاجا وفارس الحلو ومي سكاف والأخَوان ملص، والمخرجون نضال حسن ونبيل المالح وسارة الطويل وإياد الشربجي والكاتبتان ريما فليحان ويم مشهدي، والناشطون رياض سيف وفايز سارة ومازن درويش.

عملياتها لتشمل اللاذقية، التي قصفتها في ١٤ آب/أغسطس، خاصة حي الرمل ومسبح الشعب، براً وبحراً، فأوقعت فيها أكثر من ٣٠ قتيلاً خلال الأيام الثلاثة الأولى[٤].

وكان العامل **الثاني** التطور اللافت في موقف الدول العربية والأجنبية، سواء من حيث لهجة الإدانة الكاملة للعمليات العسكرية التي يخوضها النظام ضد المدنيين والقصف والقتل العشوائي الذي رافقها أو الإجراءات التي اتخذتها. ففي ٧ آب/أغسطس ألقى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز خطاباً دعا فيه بشار الأسد إلى الحكمة والبدء فوراً بإصلاحات تطمئن السوريين. وفي ٩ من الشهر ذاته أعلنت السعودية والكويت والبحرين سحبَ سفرائها من سوريا، وأصدرت الجامعة العربية في اليوم ذاته أوَّل بيان لها فيما يخص الاحتجاجات منذ بدئها، وقد دعت فيه إلى وقف العنف في البلاد. وفي ١٧ منه سحبت الأمم المتحدة الكثير من موظفيها في سوريا وقيدت الولايات المتحدة حركة الدبلوماسيين السوريين. وشهد شهر آب/أغسطس تحوُّلاً كبيراً في الخطاب الدوليِّ إزاء القمع الدموي للاحتجاجات، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، وكندا أن الرئيس السوري بشار الأسد قد فقد شرعيَّته بالكامل وباتَ عليه التنحِّي فوراً عن الحكم.

وقد بعث هذا التطور، لدى جمهور الانتفاضة الذي يتعرض منذ أشهر للقنص والاعتقال بالجملة والموت تحت التعذيب، الأمل من جديد بأن يؤدي المجتمع الدولي دوراً في إنقاذه من براثن العنف الذي يتعرض له. وهذا ما عبر عنه الاستقبال الحاشد الذي نظمه الناشطون لبعثة مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثناء زيارتها لساحة الساعة في مدينة حمص

---

(٤) كان من الممكن لهذه الإصلاحات أن تُحدث أثراً لو أن النظام اعتبرها تلبية لإرادة الشعب، ومنطلقاً للحوار مع المتظاهرين، أو على الأقل للقبول بمبدأ الحوار. لكنه ما كان يمكن أن يفعل ذلك من دون أن يقوّض خرافة المؤامرة الكونية التي احتمى وراءها وحارب الشعب بذريعتها. وحتى لا يعطي الانطباع بأنه ضعف أمام الشعب أو اعترف بشرعية مسيراته، وخضع لضغوط خارجة عن إرادته، تعمّد أن لا يعتبر ما قام به من تعديلات شكلية استجابة لمطالب الشعب، وقال إنها تطبيق لخطته الإصلاحية المرسومة سابقاً. كان ينبغي أن يظهر دائماً أن إرادته لا تقهر ولا يساوم على السيادة المطلقة التي انتزعها بالقوة.

لتقييم الوضع الإنساني فيها في ٢٢ آب/أغسطس قادمة من دمشق، والذي رد عليه النظام بفتح النار على المحتشدين فور مغادرة البعثة الأممية وإيقاع ستة قتلى وعشرات الجرحى منهم، وأجبرت البعثة على مغادرة المدينة. وكان ذلك دليلاً إضافياً على انعدام أي فرصة للتعامل السياسي والدبلوماسي مع النظام حتى على مستوى المسائل الإنسانية والمنظمات الحقوقية الدولية.

أما العامل **الثالث** فقد كان سابقة التجربة الليبية. ففي الوقت الذي وصل فيه المتظاهرون السوريون إلى الاقتناع والاستنتاج بأن نظام الأسد لا يفهم إلا لغة القتل والعنف، ولا إمكانية لمعاملته بمنطق السياسة والقانون، جاء نجاح التدخل الدولي في ليبيا واستلام المجلس الانتقالي مقاليد السلطة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ في طرابلس الغرب كما لو كان إشارة إلى الطريق الأنجع في التعامل معه. ونشأت قناعة عميقة لدى قطاعات واسعة من جمهور الثورة والسوريين عموماً بأن الأسد ليس من نمط بن علي التونسي أو مبارك المصري، ولكنه أكثر شبهاً بالقذافي الذي وصف شعبه بالجرذان ولا يتورع عن قتل أبنائه للبقاء في السلطة، وأن حسابه لا يمكن تصفيته إلا كما صفي حساب القذافي بتدخل قوي خارجي. وكان أكثر هؤلاء ينتمون إلى تلك الأوساط الشعبية القليلة التدقيق في الوسائل مقابل الوصول إلى الغايات بأسرع طريق، لكنهم كانوا أيضاً تياراً متنامياً في صفوف المعارضة الإسلامية والليبرالية التي بقيت عصية على ثقافة القومية والعداء للإمبريالية، والتي تميل إلى النظر إلى الصراعات الداخلية ومآلاتها في إطار التوازنات الجيوسياسية والمناورات الدولوية أكثر مما تتأثر في «أوهام» القوة الذاتية والإرادة الشعبية. وكان إطلاق اسم «جمعة الحماية الدولية» في ٩ أيلول/سبتمبر على أحد جمع التظاهرات، لأول مرة منذ انطلاق الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس، قبل أقل من شهر على تأسيس المجلس الوطني، دليلاً واضحاً على بداية تمايز المواقف والخيارات داخل صفوف الثورة والناشطين.

لكن فكرة التدخل الأجنبي بقيت مع ذلك خلال الأشهر الأولى هامشية وغامضة أيضاً ما دامت الثقة قوية بالذات عند جمهور ثوري فخور بمواجهته بصدوره العارية لنظام قاتل، ولم يكن الأمل قد خاب تماماً بإمكانية الخروج من المواجهة بحل تفاوضي، شجع عليه الضغط الدولي المتزايد على النظام،

وعززته في نهاية العام مبادرة الجامعة العربية الداعية إلى تسويةٍ تبدأ بوقف إطلاق نار وإرسال بعثة مراقبين دوليين. ولم تخرج دعوة الحماية الدولية عن ثوابت الاعتداد بالقوة الذاتية والرهان على الضغوط الدولية. ولذلك ترجم الناشطون مطلب الـ «حماية الدولية» بالدعوة إلى «دخول مراقبين دوليين». وقالوا على صفحتهم «الثورة السورية» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «نطالب بدخول وسائل الإعلام، نطالب بحماية المدنيين». مع تأكيدهم رفض أي تدخل عسكري خارجي في سوريا على منوال ما حصل في ليبيا، وتنديدهم في الوقت نفسه «بالصمت» الدولي حيال القمع الوحشي الذي يمارسه النظام منذ حوالى ستة أشهر(٥).

ومع ذلك كانت هناك دينامية قوية في اتجاه تحويل المطالبة بالتدخل الدولي إلى الأجندة الرئيسية لقطاعات واسعة من جمهور الثورة والناشطين، خاصة الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة غير متكافئة مع النظام تهدد وجودهم، وفي موازاة التراجع المستمر في احتمالات نجاح المبادرات الدولية التفاوضية، وتزايد شراسة القمع أيضاً. وفي هذا السياق جاء إعلان الناشطين، على قناة الجزيرة، بصوت ضياء دغمش، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١ عن مجلسهم الانتقالي الذي ورد ذكره، من دون مشورة أحد.

لم يكن استخدام اسم «المجلس الانتقالي» بريئاً بالتأكيد، وكنت أنا نفسي قد ترددت كثيراً في القبول بإطلاق اسم المجلس الوطني أو المجلس الانتقالي على ما كنا نسعى إلى تشكيله من جبهة وطنية واسعة أو ائتلاف يضم جميع قوى الثورة والمعارضة، لأنه كانت لدي شكوك، لم تكن من دون أساس، في أن تشبث مجموعة العمل الوطني بهذا الاسم ورفضها فكرة الائتلاف كان نابعاً من اعتقاد منشطيها وقادتها بأن من شروط ضمان التدخل الدولي أو التشجيع عليه تشكيل هيئة تنفيذية بديلة تكون جاهزة لاستلام الحكم، على منوال المجلس الانتقالي الليبي. ولا أستبعد أن تكون بعض الحكومات الإقليمية التي كانت على تواصل مع تيارات في المعارضة قد دعمت هذه الفكرة لاعتقادها هي أيضاً بصوابها، وبأن الغرب لا بد من أن

---

(٥) «١٣ شهيداً في جمعة «الحماية الدولية»،» **زمان الوصل**، ١٠/٩/٢٠١١،
<https://www.zamanalwsl.net/news/article/21433>.

يقفز على الفرصة التي قدمتها له الثورة الشعبية للتخلص من بشار الأسد ومن نظام وُسِم منذ نشوئه في السبعينيات بالعدوانية ونزعة الهيمنة وزعزعة استقرار البلدان المجاورة واستخدام الإرهاب.

وقد جاء الإعلان عن ميلاد المجلس الوطني في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر في وقت بدأت فيه قطاعات واسعة من جمهور الثورة تتطلع إلى تدخل دولي ينهي المحنة المستمرة منذ ستة أشهر متواصلة.

وعزز من هذا الأمل النجاح السريع للمجلس على الصعيد الدبلوماسي، بعد شهر من ولادته، مقابل تنامي عزلة النظام. كما عززته تقارير المنظمات الإنسانية التي اعتبرت سياسات القتل المنهجي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وجاء إجماع أكثرية الدول على نزع الشرعية عن الأسد، ومطالبته بالتنحي، لترفع من مستوى توقعات الناشطين باحتمال تدخل دولي أصبح منطقياً، بل حتمياً، حسب مواثيق الأمم المتحدة. وجاء تعطيل الفيتو الروسي الصيني في ٧ تشرين الأول/أكتوبر لقرارٍ في مجلس الأمن يدين قمع النظام ويدعوه إلى البدء بإصلاحات سياسية فورية ليسقط، شيئاً فشيئاً، أكثر الحواجز النفسية والسياسية التي كانت تدفع إلى رفض التدخل أو الخوف من عواقبه. وقد بدت مخاطر الدخول في حرب طاحنة طائفية أكثر ضرراً على مصالح الشعب والبلاد من عواقب أي تدخل دولي.

تحت تأثير هذا الضغط المزدوج لعنف النظام وتطلع الجمهور إلى مخرج ولو دولي من المحرقة، أعطى المجلس الوطني، الذي بالكاد كان قد بدأ نشاطه الدبلوماسي، موافقته على المبادرة العربية الدولية، التي هدفت إلى تحقيق تسوية سياسية على مبدأ لا غالب ولا مغلوب، تطمئن الموالين، من خلال تشكيل حكومة وطنية مشتركة، أو ما سمي هيئة الحكم الانتقالية فيما بعد. لكنّ رد الأسد على المبادرة جاء في الاتجاه المعاكس، متحدياً مواقف هذه الدول وقرارات مجلس الأمن، وضارباً عرض الحائط بتقارير المنظمات الإنسانية والحقوقية، ومصراً على الاستمرار في الحرب التي أراد لها أن تتخذ طابعاً طائفياً لتبدو حرباً أهلية لا عدواناً من قِبل حكومة منظمة ودولة على شعب أعزل كان من واجبها حمايته[٦].

(٦) بعد أن أعلن نظام الأسد عن موافقته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على خطة الجامعة العربية =

في الواقع، كان الوضع متفجراً، ويحتاج إلى قرارات دولية حاسمة لمنع الأسد من دفع البلاد نحو هذه الحرب، واثقاً من تفوقه العسكري ودعم حلفائه الإيرانيين والروس. لكن كما سيتبين من تطور الأحداث، لم يكن الأسد وحلفاؤه الوحيدين الراغبين في تفجير هذه الحرب وتقويض أركان الدولة السورية وتحييدها في الصراعات الجيوسياسية والإقليمية.

بينما كانت أعمال القمع مستمرة في درعا، اغتيل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر مشعل التمو، عضو المجلس الوطني، القيادي البارز في الحركة السياسية الكردية المنخرطة في الثورة السورية. ودعا المجلس الوطني في ٢٦ من الشهر نفسه إلى إضراب عام في جميع أنحاء سوريا، للتضامن مع درعا، لاقى نجاحاً كبيراً، خصوصاً في محافظات حمص وحماة ودرعا ذاتها. ورد النظام بهجوم شامل بعد ثلاثة أيام بالمدفعية وقاذفات الصواريخ على حي بابا عمرو، من أجل إسقاطه. وهذا ما حصل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وكانت أول حالة يستعيد فيها النظام بالقوة السيطرة على حي معارض بتدميره بشكل كامل وتهجير ساكنيه، ما يذكّر بتدمير مخيم تل الزعتر الفلسطيني في لبنان ومن بعده الأحياء المتمردة في حماة ١٩٨٢. لكن الموقف في حمص زاد توتراً، وكان للنظام ما أراده، فتفجرت بمساعدة شبيحته وميليشياته الطائفية حرب طائفية على مستوى المدينة راح ضحيتها عشرات القتلى، في عمليات الخطف المتبادلة بين الأحياء العلوية والسنية، وتم العثور يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر على أكثر من ٦٠ جثة في المدينة لأشخاص توفوا في ظروف غامضة(٧).

= التي نصت على سحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال ١٥ يوماً كحد أقصى، تراجع عنها ورفض تطبيقها، فاتخذت الجامعة قراراً بأغلبية ساحقة يقضي بتعليق عضويّة سورية في الجامعة العربية وإعطائها مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول لإرسال مراقبين عرب، ردت عليه دمشق باقتحام سفارتي قطر والسعودية في دمشق وقنصليتي تركيا وفرنسا في حلب واللاذقية. وبسبب إصرار حكومة الأسد على عدم التوقيع فرضت عليها عقوبات اقتصادية عربية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

(٧) وقد وجّهتُ في هذه المناسبة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ نداءً باسم المجلس الوطني، هذا نصه:

«أيها الثوار الأحرار، يا أبناء سورية العظيمة

انطلقت ثورتنا المجيدة من رفض الظلم والتمييز والقهر الذي عانيتم منه لعقود طوال. وكانت ثقافة الكرامة وحب الحرية وتأكيد الأخوة الوطنية ووحدة الشعب والوطن قلبها ومحركها. بثقافة المحبة =

في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ (تاريخ الذكرى الثلاثين لأحداث مجزرة حماة) بدأ الأسد هجومه على حي الخالدية في المدينة ذاتها متسبباً بسقوط ٣٣٧ قتيلاً و١,٦٠٠ جريح في ليلة واحدة، وكان هذا أعنفَ قصف على

= والاتحاد هذه حقق الشعب الانتصارات وزعزع أركان الطغيان. وبها تعززت هويتنا القومية وزالت خلافاتنا وتوحدت صفوفنا وذهبت مشاعر الحقد والضغينة والانتقام من قلوبنا، وفيها ولدت سورية الجديدة، سورية المستقبل التي ننشدها لنا ولأبنائنا، سورية المساواة التي تحتضن جميع أبنائها دون تمييز قومي أو مذهبي أو سياسي.

وفيها أيضاً تعرفنا على أنفسنا شعباً واحداً، وازدهرت روح الأخوة الوطنية تضامناً وتسامياً في كل فرد منا، فصار كل واحد منا يفتدي الآخر بدمه وحياته، وأصبحت كل مدينة أو محافظة تهتف باسم المدينة الأخرى وتدافع عنها حتى الموت. هكذا استمرت الثورة ونجحت في مواجهة سياسات القتل والإرهاب والترويع. وكعادتها عبر تاريخ سورية، تحملت مدينة حمص مسؤولية جمة في استمرار النضال السلمي ضد الاستبداد، حتى أجمع الثائرون على تسميتها «عاصمة الثورة»، لما عانته من قهر ودمار وتهجير.

لكن أشهراً طويلة من القتل المنهجي المنظم وإذكاء النظام الإجرامي الفتنة الطائفية بين أبناء شعبنا وشحن فئة من المجتمع ضد فئة أخرى قد أضعفت دفاعات بعضنا في مواجهة مخاطر الانقسام والتصادم الطائفي، وأصبحنا نشهد منذ أسابيع عمليات خطف واغتيال وتصفية حسابات بين أبناء الشعب الواحد، بل بين أبناء الثورة أنفسهم، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً لمكاسب الثورة ويقدم خدمة كبرى لنظام القتل والاستبداد الذي يترصد بنا ويؤخر الانتصار.

باسمي وباسم المجلس الوطني وجميع أبناء الشعب الحريصين على انتصار الثورة وقطع الطريق على مناورات السلطة الغاشمة ومؤامراتها، أدعو جميع أبناء الشعب السوري إلى التوقف القطعي عن هذه الأعمال المدمِّرة ونبذ روح الفرقة والانقسام، والعودة إلى روح الأخوة والوطنية الحقة التي أشعلت الثورة وكانت السبب الأكبر لاستمرارها وتقدمها.

وأتوجه بشكل خاص إلى أحرار حمص وثوارها الأبطال من كل الفئات والمذاهب، وأدعوهم إلى تغليب حسهم الوطني، ووقف الاعتداءات وعمليات الخطف والانتقام، والترفع عن الأحقاد والالتفاف حول ثورتهم الجامعة، وأحثهم على ضبط النفس ورفض الانجرار وراء ممارسات بغيضة تزكي الحقد بدل المودة والألفة وتكرِّس الانقسام بدل الوحدة.

أيها الأخوة الأحرار

نحن على مفترق طرق. أحد هذه الطرق يؤدي بنا إلى الحرية والكرامة، وآخر يؤدي بنا إلى الهاوية والانجراف نحو حرب أهلية لم يكف النظام عن محاولة إشعالها ليجهض ثورتنا المباركة منذ أشهر. واجبنا في هذه اللحظات الحساسة أن لا ننجرف وراء مشاعر سلبية بغيضة لن تجلب لنا إلا الهزيمة والدمار.

أدعو جميع الثوار إلى نبذ تلك الممارسات المدمرة للشعب والثورة: وإدانتها وتحريمها والعمل معاً على إطلاق سراح كل المختطفين وتكوين اللجان المحلية للتعاون من أجل منع تكرارها.

لا تَدَعوا الأحقاد الصغيرة تهدد ثورتكم العظيمة، ولا تقعوا في فخ النظام، وأنتم على أبواب انتصارات أكيدة على قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهداف ثورتكم المجيدة، ثورة الكرامة والحرية والإخاء.

عاشت سورية حرة أبية وعاش شعب سورية حراً عزيزاً واحداً موحَّداً».

المدينة منذ بدء الاحتجاجات. وامتدت الحملة لتشمل ما تبقى من أحياء بابا عمرو والبياضة ومناطق أخرى من المدينة بسقوط ما معدله ١٠٠ قتيل يومياً خلال أكثر من أسبوعين. وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن عدد القتلى وصل في منتصف شباط/فبراير إلى ٨,٣٤٣ قتيلاً منذ بدء الاحتجاجات.

وفي يوم الجمعة ١٧ شباط/فبراير تظاهر الآلاف في أنحاء سورية تحت شعار «جمعة المقاومة الشعبية». وفي ١٣ آذار/مارس، ارتكب النظام السوري مجزرة جديدة في حي كرم الزيتون وحي العدوية في حمص راح ضحيتها ٤٧ امرأة وطفلاً، وقالت الهيئة العامة للثورة إن المجزرة تمّت على أيدي عناصر من قوات الأمن والشبيحة، قاموا بقتل الضحايا داخل منازلهم، وتم سحب قسم من الضحايا إلى باب السباع وأحياء قريبة، فيما اتهمت الحكومة «المجموعات المسلحة» بارتكاب المجزرة ونسبها إلى الحكومة[(٨)].

أصبح من الواضح في نظر جمهور الثورة أن النظام قرر أن يقضي نهائياً على الثورة بأسرع وقت من خلال القتل المنهجي والمنظَّم لطبقة كاملة من الناشطين الذين قادوا التظاهرات ونظموها وشاركوا فيها في ساحات الأحياء والمدن السورية، وتدمير الحاضنة الشعبية في المدن والبلدات الثائرة. كما صار من الواضح أن التظاهرات السلمية قد تحولت، منذ بداية عام ٢٠١٢، إلى مذابح دورية لا يكاد ضحاياها يشيّعون قافلة من الشهداء اليوم حتى يعودوا إلى تشييع ضعف عددهم في اليوم التالي، وليتحول الاحتفاء بالشهداء والرقص بهم والإنشاد للحرية في مساءات المحنة إلى طقس شبه ديني، كما كان يحتفى بتقديم القرابين للآلهة في الأديان القديمة. وبحسب تقديرات مراقبين ارتفع متوسط عدد الضحايا شهرياً من نحو ٦٠٠ شهيد إلى ٢٠٠٠ شهيد في أواخر عام ٢٠١١ وما بعده.

(٨) عندما سُئلَتْ بثينة شعبان، المستشارة السياسية والإعلامية للأسد، عن الحكمة في أن تطلق المعارضة أسلحة كيميائية على الأحياء التي تقطن فيها أُسرها وتقتل أولادها، أجابت من دون أن يرف لها، كما يقول السوريون، جفن أن «الحكومة السورية ليست مسؤولة عن اعتداءات ٢١ آب/أغسطس، بل المسؤول عن ذلك هم المسلحون الذين خطفوا الأطفال والرجال من قرى اللاذقية وأحضروهم إلى الغوطة حيث وضعوهم في مكان واحد واستخدموا ضدهم الأسلحة الكيميائية»، نقلاً عن قناة «العالم» التابعة لطهران، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

في غياب أي أمل بوقف القتل المنهجي أو الحد منه في الأفق المنظور، واستمرار النظام في اجتياح المدن المنتفضة بالدبابات وقصفها بالطيران والمدفعية والصواريخ البالستية، من دون تمييز بين مدنيين وعسكريين، صار التدخل الدولي بمنزلة نداء استغاثة من قِبل جمهور القرى والأحياء المنتفضة والناشطين الذين فقدوا أغلب زملائهم ممن قضوا بالرصاص أو تحت التعذيب أو بالاختفاء القسري ومغادرة البلاد هرباً من الملاحقة[٩].

هكذا دعا ناشطون عبر الإنترنت إلى التظاهر يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٢ فيما سمّوه «جمعة التدخل العسكري الفوري»، مطالبين صراحة لأول مرة، بعد عام كامل من بدء المذابح، بفرض «حظر طيران»، وإقامة «منطقة عازلة» في سورية. وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد أفاد في اليوم السابق بأن ٣٤ شخصاً قُتِلوا، بينهم ٢٢ شخصاً في إدلب، التي سيطرت عليها القوات النظامية بشكل كامل.

كان نداء الاستغاثة هذا تعبيراً عن أزمة الثقة التي وُلِدت بين عموم الشعب والناشطين بالمعارضة وبالمجتمع الدولي وبأصدقاء سورية وبالبعثات الدولية والمبادرات السياسية والحلول التفاوضية. وهذا ما يفسر الموقف السلبي الذي سيتخذه هؤلاء من بعثة المراقبين العرب التي قادها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ الفريق السوداني محمد الدابي[١٠].

كان الانطباع السائد لدى جمهور الثورة بأنها لن تكون إلا إضاعة للوقت ولن توقف عنف النظام. وما نشره فيما بعد عضو البعثة أنور مالك، عن ظروف عمل البعثة وتلاعب أجهزة الأمن بها وضعف التقرير الذي نجم

---

(٩) تظهر قائمة الآلاف من المعتقلين الذين أعلن النظام في آب/ أغسطس ٢٠١٨ عن وفاتهم في السجون تحت التعذيب في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ مدى ما وصل إليه النظام في تلك الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيل المجلس الوطني من إجرام لا سابق ولا مثيل له، وحجم الضغط الذي لا يطاق الذي تعرّض له جمهور الثورة وناشطوها من النساء والرجال والأطفال.

(١٠) الفريق محمد أحمد مصطفى الدابي (شباط/ فبراير ١٩٤٨ في مدينة بربر، ولاية نهر النيل)، دبلوماسيّ سوداني، وهو عسكريّ سابق غادر الخدمة العسكرية سنة ١٩٩٩. عيّنته الجامعة العربية رئيساً لبعثة مراقبيها في سورية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ للتحقق من إطلاق النار الذي كان النظام يتهم به المعارضة ولمراقبة سحب الآليات وقوات الجيش من المدن.

عنها، جاء ليثبت ذلك بالفعل[١١].

وسوف تتأكد أزمة الثقة هذه بشكل أكبر في الموقف السلبي من خطة السلام العربية الدولية التي أوكل أمر تطبيقها إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان في شباط/فبراير ٢٠١٢، والتي كانت من أكثر المبادرات الدولية جدية لتسوية الأزمة السوريّة بالطرق السياسية. فقد نظر إليها الناشطون أيضاً على أنها محاولة إعطاء مهلة جديدة للنظام قبل وقف العنف. وطالبوا المجلس برفضها. وكنتُ بحاجة إلى بذل كثير من الجهد لأقنع الناشطين بفائدة التعاون مع المبعوث الدولي كوفي أنان الذي التقيته في جنيف، مع وفد المجلس، وكان محاطاً أيضاً بمساعديه. وتبين لي في هذا اللقاء مدى الجدية التي كان يتعامل بها المبعوث المشترك مع قضية السوريين، وعمق الاحترام الذي كان يكنه لممثلي الشعب الثائر أيضاً[١٢].

---

(١١) حول عمل البعثة، انظر: أنور مالك، **ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية إلى سورية** (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٣).

(١٢) تألفت خطة سلام كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سورية من ست نقاط:

١ ـ الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه، ومن أجل هذا الغرض الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك.

٢ ـ الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعّال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ولتحقيق هذه الغاية على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب التركزات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية.

ومع اتخاذ هذه الإجراءات على الأرض على الحكومة السورية أن تتعاون مع المبعوث للتوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

وسيسعى المبعوث إلى التزامات مماثلة من المعارضة وكل العناصر المعنية لوقف القتال والتعاون معه للتوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله ومن كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

٣ ـ ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال، ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيتات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على المستوى المحلي.

٤ ـ تكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً، وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية، والتقديم الفوري دون تأخير عبر القنوات الملائمة لقائمة بكل الأماكن التي يجري فيها احتجاز هؤلاء الأشخاص، والبدء الفوري في تنظيم عملية =

بعد نجاح النظام في محاصرة الانتفاضة السلمية وإجهاض نشاطاتها، والتفافه على أغلب المبادرات الدولية والعربية، ومن قبلها المبادرات الداخلية، كتلك التي قام بها نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع لإطلاق حوار وطني تحت إشراف النظام ومراقبته، ساد اعتقاد عميق عند القسم الأكبر من الناشطين بأن البحث في التسوية والتفاوض والحوار ليس سوى إضاعة المزيد من الوقت، وأن التدخل الدولي، وليس المبادرات والبحث عن التسويات الفارغة التي يتلاعب بها النظام، هو الحل الوحيد لوضع حد للمجازر وإسقاط الأسد، وأن القبول بهذه المبادرات السياسية لا يعدو أن يكون تأجيلاً لساعة الحقيقة وتمديداً في عمر النظام(١٣).

مع تحول القمع إلى حرب ضارية، وتراجع فاعلية الثورة السلمية، وزوال شروط استمرارها، سوف يزداد التعلق بوهم التدخل الدولي، على أنه الحل الوحيد للتدمير الذاتي الذي تحدّث عنه فاروق الشرع نفسه. وبينما كانت بعض هيئات المعارضة ومثقفيها يتهمون المجلس الوطني بالعمل من أجل التدخل الدولي، بل وأنه لم يتشكل إلا للتغطية على هذا التدخل، وكان النظام لا يكف مع حلفائه الروس والإيرانيين عن استخدام مسألة التدخل أو خطر التدخل من أجل نزع الشرعية عن الثورة ومطالبها وتشويه خط المجلس والمعارضة واتهامهما بأنهما يريدان اتباع المثال الليبي وبيع البلاد للغرب؛ بدأت الضغوط تتعاظم على قيادة المجلس من داخل صفوفه ومن الشارع الثوري والناشطين والأحزاب السياسية التي كانت منذ البداية ترفض الحوار، لتحويل التدخل الدولي إلى الأجندة الوحيدة للمعارضة، وتقسيمها بين من

= الوصول إلى تلك المواقع والرد عبر القنوات الملائمة على الفور على كل الطلبات المكتوبة للحصول على معلومات عنها أو السماح بدخولها أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

٥ ـ ضمان حرية حركة الصحافيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

٦ ـ احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلمياً كما يكفل القانون.

(١٣) رأس فاروق الشرع، نائب رئيس الجمهورية، اللقاء التشاوري للحوار الوطني في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١١، الذي دعا فيه إلى فتح صفحة جديدة، وقال إن الحوار هو البديل عن التدمير الذاتي، و«إن مجتمعنا لن يستطيع بغير النظام السياسي التعددي الديمقراطي الذي سينبثق عن هذا الحوار أن يصل إلى الحرية والسلم الأهلي اللذين يرغب بهما كل مواطنيه في أرجائه كافة». وكان هذا آخر دور له في السياسة السورية قبل أن يختفي ويوضع تحت الإقامة الجبرية.

يعتبر الدعوة إلى التدخل برهاناً على الإخلاص للثورة والشعب ومن يقف ضده شريكاً للأسد وعميلاً له.

لم أكن في أي يوم من أنصار التدخل الأجنبي، بل كنت دائماً أقول إن سبب مشاكل المشرق وأزماته هي التدخلات الأجنبية. وبعكس أغلب مثقفي تلك الحقبة، كنت من بين القلائل الذين انتقدوا بحدة مشروع التدخل الأمريكي في العراق، ونشرت سلسلة مقالات ردٍّ على غراهام فولر، الذي حاول أن يقدم التدخل بوصفه مساعدة للشعوب العربية في التخلص من الدكتاتورية(١٤).

ولم تخدعني «إنسانويات» أولئك الذين هللوا لغزو ليبيا باسم الديمقراطية أيضاً، بينما كانت رائحة السطو على نفط البلاد من قبل الفرنسيين ثم البريطانيين تزكم الأنوف، من وراء كلمات التأسي على مصير الثائرين المدنيين ضد حكم همجي بالمعنى الحرفي للكلمة. وكنت أعتقد أيضاً، قبل أن تُولى إليّ رئاسة المجلس، أن التدخل الدولي كما حصل في ليبيا لن يتكرر في سورية، وأن المطالبين بالتدخل يتجاهلون اختلاف الأوضاع والظروف. وعندما حاول برنار هنري ليفي الزج بنفسه في حملة تكرر ما حصل في ليبيا بشأن الثورة السورية نشرتُ مع مثقفين سوريين آخرين بياناً يدين نشاطه ومن يتعاون معه(١٥).

---

(١٤) انظر: برهان غليون، «هل يخاف العرب من إسقاط النظام العراقي؟،» الجزيرة.نت، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٢،

<http://burhanghalioun.net/?article>.

(١٥) وقد جاء فيه: «إننا نعتبر هذا النص وجميع المبادرات التي ستقوم بها في المستقبل جماعة «نجدة سورية»، ومهما كانت التسمية التي سيتخذها هذا الفريق، محاولات دنيئة لحرف المعارضة الديمقراطية السورية عن أهدافها والإساءة لصدقيتها أمام شعبها. ونحن نعتقد أننا نعبّر في هذا البيان عن الأغلبية الساحقة من الديمقراطيين السوريين المقيمين في الخارج، وندعو جميع أصدقائنا السوريين والعرب والفرنسيين والأوروبيين لمقاطعة جمعية أس أو أس سورية، أو نجدة سورية، واتخاذ موقف واضح منها». وقد وقّعتُ على البيان الذي أدان مبادرة ليفي وطالبه بالكف عن التدخل في الشأن السوري إلى جانب فاروق مردم بك وصبحي حديدي. ولعله كان لهذا البيان وقع على من تعاون معه من السوريين، فلم تلبث المبادرة أن أُجهِضت وغاب ليفي عن نشاطات السوريين. وهذا النص بالفرنسية:
Nous considérons ce texte et toute initiative qui serait prise dans l'avenir par SOS Syrie, quelle que soit l'appellation sous laquelle ce groupe pourrait se présenter, comme des manœuvres sordides qui visent à détourner l'opposition démocratique syrienne de ses objectifs et portent atteinte à sa crédibilité devant son peuple [...]. =

كان البعض يعتقد أن سبب عدم احتمال التدخل ناجم عن أن سورية لا تملك موارد نفطية مثل ليبيا أو العراق. وكنت أرى أن التدخل سيكون مستحيلاً ليس لأنه لا توجد للغرب مصالح مادية ملموسة في البلاد، ولا لأن الغرب فقد الثقة بالتدخل بعد فشله في أفغانستان والعراق وليبيا، التي جُر إليها جراً كما جُر من قبل إلى البوسنة والبلقان، وأنه منكب على معالجة الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة العلاقات الدولية التي ساهم فشل هذه التدخلات في تفجيرها فحسب، ولكن، إضافة إلى ذلك، لأن سياسة الغرب في سورية لا يمكن أن تُصاغ من دون التشاور مع إسرائيل. كما أنه من المستبعد أن يقوم باراك أوباما بإرسال قوات إلى المنطقة بعد أن سحب جنوده من العراق في العام ذاته ٢٠١١. وقد تأكدت من ذلك بعد لقاءاتي السريعة مع ممثلي الدول الغربية، الذين كانوا واضحين تماماً في هذه النقطة، أمريكيين وأوروبيين. وكما كنت حريصاً على أن لا أغذّي أوهام الناشطين بتدخل وشيك، كنت حريصاً على أن لا أشدد كثيراً على انعدام فرص التدخل حتى لا يزيد إحباطهم ولا يشعر النظام بالاطمئنان ويزيد من بطشه(١٦).

ومع الأسف، فاقم التنافس على القيادة والزعامة بين أطراف المعارضة وشخصياتها، إضافة إلى حملة التشهير التي قادها النظام، من تضخيم مسألة التدخل كما لو كانت حقيقة قائمة، وفي تعميم فكرة احتضان المجلس الوطني لفكرة التدخل الدولي، حتى كاد محور النقاش والجدال السياسي يتحول من مسألة الثورة على النظام وانتزاع حقوق الشعب إلى صراع بين أنصار التدخل الدولي وأعدائه، وهو بالأصل غير مطروح.

Nous pensons exprimer l'opinion de la très grande majorité des démocrate syriens en exil en appelant = nos amis syriens, arabes, français, européens, à boycotter SOS Syrie et à s'en démarquer publiquement.

انظر:

"Bernard-Henri Lévy, épargnez aux Syriens votre soutien," Mediapart (27 mai 2011).

(١٦) وقد جاءت مذكرات بن رودس، المستشار السابق للرئيس باراك أوباما، بعنوان **العالم كما هو**، لتؤكد أن أوباما لم يتراجع عن موقفه في رفض التدخل على طريقة سلفه، الذي وصفه بالحماقة، حتى عندما استخدم النظام السلاح الكيميائي وتجاوز الخط الأحمر الذي كان قد رسمه له ولم يكن يعنيه. بل لقد استخدم عدم تدخله في سورية لإرضاء إيران وتقرير حظوظه في التوصل إلى تسوية في الملف النووي الإيراني على حساب الشعب السوري. انظر:

Ben Rhodes, *The World as It Is* (New York: Random House, 2018).

لم تكن مسألة التدخل بعيدة عن ذهني. وهذا ما سعيت إلى إيجاد حل له في البيان التأسيسي للمجلس الوطني الذي ركز على أن الهدف من الحماية الدولية ليس إسقاط النظام على أيدي قوات أجنبية، فالشعب قادر ومستعد لتقديم التضحيات لتحقيق هذه المهمة. ما كان يحتاج إليه هو ردع الأسد عن قتل المدنيين وتدمير الحاضنة الشعبية للضغط على المقاتلين. وكان حظر الطيران لوحده يكفي لحماية المدن من الدمار وتعطيل استراتيجية الإرهاب والترويع التي استخدمها النظام لدفع السوريين إلى الهجرة وتفكيك النسيج الوطني الحامل للمقاومة والثورة(١٧).

وليس سراً أنني كنتُ، مع الأغلبية الساحقة من الناشطين وجميع السوريين، ننظر بسلبية بالغة إلى أي تدخل أجنبي، وكانت الثورة الشعبية بالنسبة إلينا هي الاستراتيجية الناجعة الوحيدة في مواجهة نظام العنف والقتل بالجملة لتجنب إراقة المزيد من الدماء وكسب تعاطف العالم مع قضيتنا. وكنت أدرك أن مجرد الحديث عن التدخل كان سيُفقِد المجلسَ رصيدَه ويذكّر الرأي العام بالتدخل في ليبيا، الذي لم يأتِ لخدمة الليبيين، حتى لو أنه قضى على الطاغية، ولا توجد أي مؤشرات أصلاً على وجود إرادة عند المجتمع الدولي أو الغرب لتكراره في سورية. ولذلك حرصنا أيضاً على التمييز الدقيق بين التدخل الدولي الذي يهدف إلى إعطاء صك على بياض للدول الأجنبية بإسقاط النظام، ومبدأ حماية المدنيين الذي يضع هذا التدخل في إطار تطبيق القواعد والمبادئ الدولية، ويحدد هدفه بردع النظام أو منعه من استخدام وسائل العنف غير المشروعة ليقضي على ثورة الشعب، وكذلك بالتفاهم مع ممثلي الشعب والثورة الذين هم وحدهم أصحاب القرار بإسقاط النظام وإحلال نظام آخر محله. وكان هذا الموقف المتميز من التدخل

---

(١٧) أكد المجلس في هذا البيان التأسيسي على «رفض أي تدخل خارجي يمس السيادة الوطنية»، ولكنه «يطالب المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب والعمل على حمايته من الحرب المعلنة عليه، ووقف الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام اللاشرعي القائم، عبر كل الوسائل المشروعة، ومنها تفعيل المواد القانونية في القانون الدولي». وهذا ما يشير إلى أن أي تدخل ينبغي أن يكون في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وينبغي أن يكون بالاتفاق مع المجلس الوطني وبقرار منه، وبالتشاور مع جميع أطراف المعارضة الوطنية. انظر نص البيان في موقعي الرسمي:

<http://burhanghalioun.net >.

والحماية للمدنيين عنصراً رئيسياً في التوافق الذي قام على أساسه مشروع المجلس الوطني السوري، والحفاظ على أجندة واحدة للثورة مع هيئة التنسيق التي كان من المتفق أن تكون طرفاً فيه مثل الأطراف الأخرى، لقطع الطريق على سعي النظام لشق المعارضة والتلاعب باختلافاتها السياسية، كما حصل فيما بعد، مميزاً بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج، وبين معارضة وطنية ضد التدخل الدولي وأخرى عميلة مؤيدة له. ما قاد في النهاية إلى نقل محور الصراع إلى داخل صفوف المعارضة والثورة بدلاً من أن تبقى المعارضة موحدة في مواجهة النظام.

ولكنني في هذه المسألة، كما في مسألة التسلّح التي سوف تعقبها وتثير حساسيات وانقسامات مماثلة، لم أكن أنظر إلى التدخل أو عدمه كما لو كان عقيدة دينية. وإذا كان المبدأ أن التغيير السياسي يتوقف على الشعب وقواه الاجتماعية، وهذه ضمانة استقلال قراره وسيادته، فإن أوضاعاً استثنائية قد تجعل منه أمراً مرغوباً فيه وليس مسألة نظرية. وكما أنه لا يمكن القبول بأن تقرر أي دولة أين ومتى تتدخل في الحياة السياسية الداخلية لشعوب أخرى، كذلك لا يمكن حرمان شعوب تتعرض لجرائم حرب من الحق في التضامن الإنساني العالمي. وقد أصبح التدخل مؤطراً قانونياً على الصعيد الدولي بعد أن صوتت الأمم المتحدة في نهاية القرن الماضي على ما أسمته قانون التدخل الإنساني. بل إن التدخل يصبح واجباً أخلاقياً عندما يتعلق الأمر بحرب إبادة جماعية كما كان حاصلاً بالفعل.

إن القبول بالتخلي عن واجب الحماية للمدنيين، وترك النظام يستخدم ما يشاء من وسائل، بما فيها الحرب الكيميائية والقنابل العشوائية، وحصار المدن وتدميرها على ساكنيها، انحيازٌ سافرٌ لمصلحة طرفٍ، هو النظام ومن يمثّله. ولم يأتِ هذا التنكر لواجب الحماية من باب الحرص على سيادة سورية الوطنية، أو احتراماً لاستقلالها وإرادة شعبها، ولكنه أتى ليكرس نظام الطغيان وسياسته القائمة على مطابقة سيادة الدولة مع سيادة النظام على حساب حق الشعب في تقرير مصيره وسيادته التي هي مبرر سيادة الدولة وأساس شرعية وجودها واحترامها على الصعيد الدولي.

لذلك كنت أشدد على حماية المدنيين، وهو حق إنساني مكفول بمواثيق

الأمم المتحدة. وكان من المفروض أن يُطمْئن جميع أطراف المعارضة ويوحدها، ويجنبها السقوط في فخ دعاية النظام التي نقلت النقاش إلى موضوعة التدخل وعدم التدخل لشق صف المعارضة ونزع الشرعية عن الثورة الشعبية السلمية وتثبيت فكرة المؤامرة الغربية، وفي النهاية، التغطية على المسألة الرئيسية التي تكمن وراء إسالة الدماء، وهي مسألة الحرب التي يشنها النظام على المتظاهرين السلميين لكسر إرادتهم.

وكنت أعتقد، وما أزال، أن التهويل الذي مارسه النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيون بالتدخل الأطلسي الوهمي أو المتخيل، مع العلم بعدم وجود ما يشير إليه، لم يكن إلا قنبلة دخانية كبيرة استخدمها أعداء الثورة للتغطية على مشروع التدخل الإيراني الذي سيستولي بسرعة على القرار العسكري والسياسي في دمشق ويصبح الآمر الناهي فيها. لكنه كان أيضاً الستارة التي استخدمتها الدبلوماسية الروسية لتبرر اختطافها مجلس الأمن وتعطيل قراراته وحرف النقاش في الأوساط الدبلوماسية عن جوهر الصراع وحقيقته ثم فيما بعد، لتبرير التدخل الروسي العسكري نفسه بذريعة الحيلولة دون تكرار ما حصل في العراق وليبيا. وكنت أشعر أن تحول التدخل إلى شعار مركزي للطرف الأكثر صدقية من المعارضة، كما حصل بالفعل لفترة وجيزة، يعني، في المشرق الملوّع من تدخلات الغرب، تقديم هدية مجانية للحرب الدعائية التي كانت تشنها أجهزة إعلام النظام وحلفائه الإيرانيين في حزب الله لتشويه صورة الثورة وعزلها عن الرأي العام المعادي للغرب، وتثبت اتهامها لها بأنها مؤامرة غربية، في الوقت الذي لم يقم فيه الغرب بأي خطوة حاسمة لوقف المجازر التي رافقت حرب النظام وحلفائه عليها. هذا ما حصل مع الأسف، وكان أحد أسباب خسارة الثورة التحررية المعركة السياسية والدعائية أيضاً.

شقّت قضية التدخل الدولي في الأشهر الأولى لعام ٢٠١٢ صفوف المجلس الوطني بينما كان في أوج صعوده الدبلوماسي، كما شقت صفوف المعارضة السورية كلها، وربما أيضاً الرأي الرسمي الدولي. وأجهز الجدال حول التدخل الدولي على آخر خيوط التواصل بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق، التي كانت التشكيل السياسي الثاني بعد إعلان دمشق الذي يضم نخباً سياسية وثقافية مؤثرة في المجتمع السياسي السوري الفقير بالأطر

والخبرات والمؤسسات. وبدلاً من التقدم في الحوار من أجل إعادة توحيد المعارضة، كما كنت أطمح من خلال مشروع إعادة هيكلة المجلس وتوسيع قاعدته، واستدراك تخلف هيئة التنسيق عن الانضمام إليه وترددها في احتلال موقعها فيه، عمّقت قضية التدخّل الدولي القطيعة والعداء بين الطرفين. وكان النزاع في مسألة التدخل الدولي أول سبب لتفجر العنف بين صفوف المعارضة؛ فقد هاجم بعض الناشطين المؤيدين لخط المجلس من دون أن يكونوا أعضاء فيه وفد الهيئة أثناء دخوله مقر جامعة الدول العربية، فأدنتُ هذا في مقالة نشرتها على صفحتي بعنوان «المجلس الذي لا يحترم حق الآخر في الاختلاف والحرية لا يمثّلني»(١٨).

في النهاية لم يلقَ هذا الخط الوسط في التعامل مع مسألة التدخل الدولي، التي أجّجها استمرار طوفان الدم، الصدى المأمول لدى أوساط المعارضة، بما في ذلك في صفوف الناشطين وأعضاء المجلس الوطني أنفسهم. فقد كانت هيئة التنسيق بحاجة إلى التركيز على رفض التدخل الخارجي كي تبرر رفضها الاشتراك في جبهة واحدة للمعارضة، وربما أملاً بأن يساعدها هذا الموقف على تسهيل التوصل إلى حل تفاوضي مع النظام أيضاً. أما جمهور المجلس ومنظماته، التي لم تكن مهيأة لا سياسياً ولا تنظيمياً لأي مواجهة من النوع العسكري الذي فُرِض عليها، فقد كان التدخل الدولي هو الأمل الوحيد المتبقي لديها لتجنب الكارثة. وحتى أولئك الذين لم يعتقدوا باحتمال تدخل الغرب كانوا يضغطون للمطالبة بالتدخل على أمل إحراج العواصم الديمقراطية. وكلا الموقفين كان يخفي المشكلة الرئيسية، وهي بلورة خطة واقعية لإسقاط النظام، الذي هو المطلب الجوهري للثورة وللثائرين، في وقت صار واضحاً فيه غياب احتمال التدخل الدولي لمصلحة الثوار أو قبول النظام بحوار ينقذ البلاد.

---

(١٨) وقد كتبتُ فيه: «إن الولاء للمجلس الوطني الذي يترجم التعصب للرأي وعدم القبول بالآخر ليس ولاء لثورة الحرية والكرامة. وضرب الناس ورشقهم بالحجارة إهانة لنا جميعاً ولثورتنا المباركة التي لا نزال نضحي من أجل انتصارها بالغالي والرخيص.

من هنا يشكل هذا الاعتداء اعتداءً على روح الثورة وفكرتها، ومساساً بمشروعية نضالنا جميعاً ضد النظام الطاغي. ولا بد لأولئك الذين قاموا بالاعتداء ومن حرضهم على فعله من الاعتذار عما فعلوه وتصحيح الخطأ الذي ارتكبوه وعدم العودة إليه». المنشور على موقعي الرسمي:
<http://burhanghalioun.net>.

لقد أضاعت المعارضة بجناحيها التدخلي والحواري وقتاً ثميناً في التنازع فيما بينها، وانقسمت على نفسها من أجل تأكيد خيارين غير موجودين في الواقع، وخسرت فرصة العمل المشترك على بلورة خيارات أخرى، لم تكن ممكنة من دون توحيد جبهة المعارضة وعملها مجتمعة على تنظيم القوى الشعبية في مقاومة موحدة طويلة المدى والإعداد لمواجهة متعددة الجوانب الدبلوماسية والسياسية والعسكرية مع النظام. وفقدت المعارضة السياسية السورية في هذه المعركة العبثية صدقيتها ودورها، وخرجت من دائرة القرار، وتركت للشارع الثوري وحده أن يقرر مصير الانتفاضة بكل ما يحتويه من روح فدائية عند البعض وروح الانتهازية والوصولية والاختراقات الأمنية. منذ ذلك الوقت، أصبح التحكم بمجرى الأحداث خارج قدرة أي طرف من أطراف المعارضة أو أشخاصها.

سار قادة المجلس بالعكس في اتجاه تعميق القطيعة والشرخ بين أطراف المعارضة وتعاملوا مع المجلس كجمعية خاصة بهم حرصوا على أن لا يشاركهم فيها أحد، فانعزلوا قبل أن يضطروا إلى الاندماج في تشكيلة هجينة دولية اسمها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

ودفع التنافس مع المجلس ومعارضة سياسته، التي لم تكن تدخلية ولكنها لم تكن رومانسية أيضاً متمسكة بأي ثمن بحوار لا أمل فيه، هيئة التنسيق الوطنية إلى أن تتخلى عن مواقفها المبدئية المعارضة، والتي لم تكن تختلف كثيراً، كما شهدت في مداولاتي مع قادتها عند تشكيل المجلس، عن مواقف الأغلبية الساحقة من جمهور الثورة، وتتراجع شيئاً فشيئاً وتتحول، كما أراد لها النظام، أو ممثلوه داخلها، إلى معارضة للمعارضة. وقد خسرت الثورة من تحييد الهيئة نفسها، ورهانها على حسن نوايا النظام، مساهمة شخصيات سياسية ووطنية وديمقراطية عديدة كانت تلتف حولها، وشكّل تهميشهم فيما بعد، أو نأيهم بأنفسهم خوفاً من تحمل مسؤولية تدخل دولي محتمل لم يحصل، بتراً حقيقياً لجسد النخبة السياسية المعارضة النحيل أصلاً. وسمح ذلك لعناصر أقل خبرة سياسية وأكثر استعداداً للتأثّر بخطابات القوة واستسهال الشعارات الطنانة، وأقل قدرة على إنضاج القرارات والخيارات الرشيدة والمتأنية، بالسيطرة على الجو السياسي، وفرض الشعبوية خطاباً وحيداً على الثورة، قبل أن يحل محله الخطاب الديني.

لم يساعد اتخاذ المجلس الوطني هذا التوجه أيضاً على تطوير أفكاره وخططه واستراتيجياته بموازاة الواقع المتغير على الأرض، ولكنه جعل منه تكتلاً من بين تكتلات عديدة، وبالتالي طرفاً في نزاع على الشرعية، لا أمل في كسبه من قِبل أيٍّ من أطراف المعارضة المتنازعة. وحل محل الحوار الجدي الطبيعي والمطلوب بين الاتجاهات النظرية والسياسية لتوحيد القرار وإنضاجه التراشق بالاتهامات والتسويد المتبادل لصفحة الآخر، وفي النهاية الشيطنة المتبادلة.

لكن الشرخ الأكبر الذي أحدثه الموقف من التدخل وسوء الفهم وغياب الحوار كان داخل المجلس الوطني ذاته. وما من شك في أن فشل المجلس في مواجهة تحدي التدخل الدولي، الذي كان مشكلة ومطلباً في الوقت نفسه، قد دق أول إسفين في جسده الضعيف أصلاً، وأطلق الصراعات التي تداخلت فيها المواقف السياسية مع الأطماع الشخصية والخصومات السياسية والتنافس على المناصب والمواقع والسمعة بمقدار ما كشف عن هشاشة التفاهم السياسي بين أطراف المجلس وسيطرة روح الشك وانعدام الثقة بين أفراده وتكتلاته.

واستغل الأمر أعداء المجلس وكثيرٌ من الطامحين إلى القيادة من خارج المجلس، وعلى رأسهم الشيخ عدنان العرعور، لكن أيضاً من داخله. وأوحى كثيرٌ من هؤلاء لجمهور الثورة أن غياب التدخل لم ينجم عن عدم رغبة الدول وإنما عن رفض المجلس الوطني العمل لتحقيقه، أو عدم تشجيع الدول التي كان كثيرون يعتقدون أنها جاهزة له. ولأنني كنت مصرّاً على استخدام عبارة حماية المدنيين، بدلاً من المطالبة بتدخل دولي من دون شروط، أصبحت في نظر كثيرين المسؤول الأول عن غيابه، وبالتالي عن فشل المعارضة. وهكذا بدأت حملات التهديد بالانسحاب من المجلس. جاء الضغط الأكبر من قِبل إعلان دمشق ولجان التنسيق المحلية التي كانت تحت سيطرته، والتي أعلنت تجميد نشاطها في المجلس منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١٢ وهددت بالانسحاب كلياً في ١٧ أيار/مايو[١٩].

(١٩) جاء في رسالة التهديد بالانسحاب التي نُشِرت بعد يومين من إعادة انتخابي رئيساً للمجلس =

في آذار/مارس ٢٠١٢ اتفقنا في المكتب التنفيذي للمجلس بإنشاء مكتب عسكري، وضعنا على رأسه العميد الركن المتقاعد هاشم عقيل، للتفكير في إمكانات توحيد الكتائب ووضع حد للفوضى العسكرية القائمة. واعتقدت أن من المفيد أن نعلن عن إنشاء المكتب العسكري للصحافة والرأي العام لتعزيز موقف المجلس الوطني وإظهار اهتمامه بضبط العمل العسكري، في إطار السعي إلى تحقيق وحدة المعارضة المدنية والعسكرية وانسجامها وتماسكها. واتفقت مع العميد على عقد مؤتمر صحافي مشترك في باريس أتحدث فيه عن وضع الثورة ويتحدث هو عن المكتب العسكري ومهامه وأهميته في تطوير نشاط الثورة والمعارضة، ويرد على أسئلة الصحافيين المحتملة حول تطور أوضاع الجيش الحر والمسألة العسكرية عموماً، التي كانت تبدو لي أهم ورقة قوة محتملة وأكثر نقطة ضعف في موقفنا في الوقت نفسه. واتفقنا على أن نلتقي قبل دقائق في الصالة المجاورة لقاعة المؤتمر للتنسيق قبل البدء، وهذا ما حصل. وفوجئت بطلبه أن أستفيد من فرصة وجود الصحافيين للإعلان رسمياً عن طلب المجلس الوطني التدخل الدولي. قلت: ليس هذا ما أتيت لأجله وليس هو موضوع المؤتمر الصحافي، يمكن أن نتحدث في أمر التدخل فيما بعد لأنه يحتاج إلى نقاش مع أعضاء المكتب التنفيذي، وهذا لم يحصل. فثارت ثائرته واتهمني بالخيانة إن لم أفعل ذلك. فقلت: لا مانع عندي أن تأخذ أنت المهمة على عاتقك وتطالب، بوصفك رئيس المكتب العسكري، بالتدخل. فغضب وتوتر وخرج من القاعة مسرعاً ليتصل بإحدى القنوات الفضائية مباشرة ويشكك بولائي للثورة، ويدّعي خضوعي لأوامر هيئة التنسيق، ويعلن رفضه منذ الآن، التعاون معي، مع مطالبته بتنحيتي عن الرئاسة[٢٠].

= الوطني: «لم نشهد في الشهور الماضية سوى عجز سياسي لدى المجلس الوطني»، و«غياب تام للتوافق بين رؤية المجلس ورؤية الحراك الثوري». كما أكّدتْ وجود «تهميش» لمعظم الأعضاء الممثلين للحراك وأعضاء الهيئة العامة للمجلس. انظر «لجان التنسيق المحلية تهدد بالانسحاب من المجلس الوطني السوري،» موقع RT، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢،

<https://bit.ly/2SqYSos>.

(٢٠) انظر تجسيداً لهذا الموقف الذي يرى أن عدم التدخل الدولي ناجم عن رفض المجلس له: =

قبل هذه الحادثة كانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد سألتني مباشرة: هل تريدون تدخلاً دولياً بالفعل؟ قلت: بالتأكيد. قالت: لم يكن هذا موقفكم في البداية. قلت: صحيح، لم يكن يخطر لي أن الأسد ذاهب نحو حرب إبادة جماعية، الآن الوضع مختلف.

لم يغير هذا الحديث شيئاً في الأمر. كما أن تركي منصب الرئاسة لأحد المتحمسين الأشداء للتدخل الدولي، ودعوته إليه نهار مساء لم يعجل فيه، ولا زاد في حماسة المجتمع الدولي لدعم المجلس الوطني، ولكنه فعل العكس. فلم تتحرك أوروبا لنجدة الشعب السوري، ولا كفت روسيا عن تعطيل مجلس الأمن، واستمر باراك أوباما على موقفه حتى عندما استخدم الأسد الأسلحة الكيميائية ولحس من دون أن يرف له جفن خطه الأحمر، واضطرت كلينتون إلى الاستقالة بعد فترة قليلة(٢١).

أنا أعتقد أن أكثرية السوريين كانت تتمنى في منتصف عام ٢٠١٢ بالفعل أن يتدخل المجتمع الدولي لوضع حد لسياسة الأسد التي لا يمكن وصفها بأقل من كونها حرب إبادة منهجية. لكنها مع الأسف لم تكن في صورة الواقع، وما كان من المفيد لها وللمعارضة وللمجلس تغذية مثل هذه الأوهام ورعايتها، وليس دور القيادة أن تكون صندوق ترجيع بقوة أكبر لما يقوله ويريده الجمهور، وإنما أن تساعده على اكتشاف الطرق السالكة، وتبرز

= «الحرّ العميد الركن عقيل هاشم يفضح تآمر وتخاذل برهان غليون على الشعب السوري وضرورة طرده من مجلسنا الوطني لدى مقابلة أجراها معه الشيخ عدنان العرعور» على قناة صفا السلفية السعودية. انظر:

<http://www.hay16.com/videoYKEXFpG2TO0/-watch.html>.

انظر أيضاً:

<https://www.youtube.com/watch?v=0eQ5-XnFhq4>.

ويظهر من كلام العميد عقيل أنه هو الذي كان وراء إعداد الورقة التي أوصلها ممثل المجلس نجيب الغضبان إلى مدام كلينتون من دون إعلام الرئيس حول أهداف التدخل في سورية.

(٢١) عن موقف كلينتون، انظر:

Hillary Rodham Clinton, *What Happened* (New York: Simon and Schuster, 2017).

حيث تناقش بالتفصيل موقفها من دعم المعارضة السورية ورفض أوباما الانخراط بشكل أكبر في سورية، على الرغم من دعم وزير الدفاع ورئيس المخابرات المركزية لخطتها في تنظيم المعارضة وتسليحها.

له الخيارات الممكنة، حتى لا يدخل في متاهات لا مخرج منها أو يضيع جهده وطاقاته في معارك خائبة. التدخل الدولي كان طريقاً مسدوداً منذ البداية، وقد كلّفنا النقاش فيه والصراع العنيف من حوله ثمناً باهظاً: من انسجام المجلس ووحدته، إلى تكريس انقسام المعارضة، إلى إضعاف موقفنا السياسي الشعبي والدولي، وإظهارنا بهاليل تركض وراء سراب تحسبه ماء، والأهم من كل ذلك إضاعة أشهر طويلة في انتظار تدخل دولي لم يأت ولن يأتي بدلاً من تكريسها لبناء قوتنا الذاتية وتطوير وسائل عملنا السياسية داخل المجلس والمعارضة وتنظيم مقاومة شعبية فاعلة. في هذه الفترة بالذات، بينما كانت المعارضة المدنية تنتظر الفرج من التدخل الدولي وتتصارع فيما بينها على شرعيته أو عدمها، كانت القوى السلفية والإسلامية تحضّر للسيطرة على المشهد وتدرّب قواتها على احتلال ساحة المعارك القادمة من دون أن ينافسها أحد[٢٢].

لم تكن المشكلة التي واجهتها الثورة بعد سنة من صراع قاسٍ لا يرحم و٨٠٠٠ ضحية تكمن في التدخل الدولي كما خشيت هيئة التنسيق، ولا في خطر الانجرار لحوار غير متوازن مع النظام والتفريط بالمبادئ والقبول بالتسويات كما خشي المجلس الوطني، ولكن في الرد على سؤال: ما العمل إذا لم يكن هناك تدخل دولي ولا كان هناك حوار؟ أي إذا كان الغرب يرفض الانخراط إلى جانب الثورة، والحرب الدموية هي التسوية السياسية الوحيدة التي يعرضها النظام؟

على هذا السؤال الذي لم يجد جناحا المعارضة، التدخلي والحواري، جواباً عنه بعد ثماني سنوات من الصراع، حاول الناشطون وجمهور الشعب البسيط الذي تورط في الثورة حتى النخاع ولم يعد قادراً على التراجع أو الانسحاب، الجواب بـ«نعم» للسلاح.

هكذا بدأت فكرة التسلح والعسكرة، وانتقلت القيادة، بعد فشل النخبة

---

(٢٢) حول الحركة السفلية، انظر: عزمي بشارة، **في الإجابة عن السؤال: ما السلفية؟** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨). وحول تنوع الفرق السلفية وعقائدها وتوجهاتها، انظر: محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي.. سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

المدنية في الإجابة عن السؤال، وخروجها مهشمة وممزقة تماماً من معركة تحديد الأولويات والخيارات، برجالاتها وهيئاتها، فاقدة الصدقية، بما فيها المجلس الوطني الذي كان آخر إنجازاتها الهشة، بعد أن تحول إلى صدى لشعارات لا يملك وسائل تحقيقها؛ انتقلت القيادة إلى جيلٍ آخر، وطبقة ونخبة سياسية شعبية، نصف دينية ونصف أمية. وكانت تلك هي البيئة التي ستتخلق فيها، بمرور الزمن وغياب الآفاق، ملامح إمارات الحرب ونموذج أمرائها.

خطأ المجلس الوطني في تلك المرحلة لم يكن في فشله في استدراج الغربيين لتدخلٍ كانوا بعيدين عن قبوله منذ البداية إلى النهاية، ولا في عجزه عن الانتصار على تحالف دمشق وطهران وموسكو، على الرغم من التضحيات الكبرى التي قدمها الناشطون والشعب عامة، فقد كانت قدرات هؤلاء لا تقارن، وما كان بإمكان الفصائل المسلحة الثورية أو أحزاب المعارضة، حتى لو كانت متحدة، هزيمتها؛ كما لم يكن في ضعف مأسسة المجلس كما ركّز بعض منتقديه، ولا في محدودية خبرة أعضائه الدبلوماسية والتفاوضية. خطؤه كان يكمن في أنه، بعد أن تأكد من انعدام إرادة التدخل الدولي، استمر يراهن على احتماله وعلّق نفسه بالدعم النوعي الذي يمكن أن يحل محله، وعلّق جميع خياراته الأخرى بانتظاره، وركّز جميع جهوده على عمل ما يمكن أن يدفع الغرب «المتردد» إلى السير في طريقه(٢٣).

(٢٣) هذا ما عكسه كلام ياسين الحاج صالح في لقائه مع مراسلة جريدة **النهار** عندما تحدث عن الضمير الثوري الذي ساد في تلك الفترة بعد أيام من إعلان تأسيس المجلس الوطني. في رده على سؤال: هناك نقاش مستعر بين المثقفين حول أخلاقية القبول بالتدخل العسكري من أجل نصرة الثورة وحماية من يؤيدها من الشعب، ما هي مقاربتك للأمر؟ خصوصاً في محضر المحاججة التي تسأل عما إذا كان الغرب يريد ديمقراطية حقة في المنطقة وفي محضر ازدواجية المعايير في هذا السياق؟

أجاب ياسين: «النقاش الأساسي يتجاوز أخلاقية التدخل العسكري الدولي ليطول نجوعه. تجارب التدخل العسكري الدولي سلبية وعكسية النتائج في منطقتنا، وليس هناك سبب لتوقع أن يكون الأمر مختلفاً في سوريا. وربما تعلمين أنه تبلور ضمن الطيف المعارض ضمير للثورة مكون من ثلاث لاءات: لا للتسلح، لا للطائفية، ولا للتدخل العسكري الدولي. تبلور هذا الضمير عبر تفاعل ومشاركة المثقفين والناشطين السوريين في الثورة، لكن برهان غليون هو من صاغ الأمر في صورة لاءات ثلاث. على أنه كان مفهوماً أنها تندرج تحت لاء كبرى، مضادة للنظام ومتطلعة إلى إسقاطه. أنا شريك في هذا الضمير وفي الهدف الأكبر.

ولقد لاحظتُ في مواد منشورة أنه بقدر ما أمعن النظام في قتل محكوميه والفتك بهم، وبقدر =

الثورة المسلّحة

وُلِد المجلس الوطني في لحظة دقيقة من تطور الثورة الشعبية وصلت فيها استراتيجيتها السلمية إلى طريق مسدودة، بعد أن قرر النظام الحرب، وأقنعه حلفاؤه الإيرانيون بسهولة الحسم العسكري[٢٤].

وأمام الضغوط العسكرية القاسية التي لم يتوقف النظام عن تصعيدها لكسر إرادة الناشطين وجمهور الثورة، الذي رمى بنفسه في معركة سياسية حولها النظام إلى معركة وجود، بدأ الجدار الصلب للتفاهم الثوري يتشقق، كما بدأ قسم من الرأي العام المتعاطف مع الثورة يؤجل انخراطه فيها ويميل إلى الانتظار. ولم يكن أمام شعب الانتفاضة سوى خيارين للحفاظ على مكتسباته الوليدة وحلمه بتحقيق التغيير المنشود: التدخل الدولي على الطريقة الليبية الذي تأخر حتى فقد الناشطون الأمل فيه، أو الانتقال من السلمية إلى المقاومة المسلحة.

ورافق تطورَ أساليب العنف والحرب التي استخدمها النظام ضد المتظاهرين تغيرٌ مقابل، ليس في العلاقة بين التوجهات السلمية والعنفية فحسب، ولكن أيضاً في نوعية الجمهور المتصدي بشكل أكبر لعنف النظام المتزايد. ولم تمضِ أشهر قليلة على بدء مسيرات الاحتجاج حتى كان معظم الجيل الأولُ من شباب الانتفاضة، الذي استوعب فكرة الثورة واستبطن قيمها المدنية والسياسية، قد قضى بالاغتيال أو الهجرة أو الاعتقال، والموت فيما بعد تحت التعذيب. فبدأ مركز الثقل في القاعدة الاجتماعية للثورة ينتقل تدريجياً، لكن بسرعة، من أوساط الطبقات

= ما يتقدم مطلب الاحتماء وحفظ النفس والمجموعة، كانت نسبة متصاعدة من السوريين تجاهر بضيقها من هذه النواهي الثلاثة. تلجأ إلى السلاح دفاعاً، و/أو تناجي الله ملتمسة منه العون، و/أو تتطلع إلى الحماية من الأقوى الدولي. غير أن الميل الأشيع لا يزال رافضاً للتدخل العسكري الدولي لأسباب يمتزج فيها الأخلاقي بالسياسي بالأيديولوجي، والعملي أيضاً.

ولعل من القضايا التي يمكن المجلس الوطني السوري أن يقوم بدور قيادي في شأنها هي تعزيز الميل المضاد للتدخل الدولي، وإن مقروناً بمزيد من عزل النظام وانتزاع الشرعية الوطنية منه». انظر: **النهار**، ١١/ ١٠/ ٢٠١١،

<http://www.annahar.com/content.php?priority=9&table=main&type=main&day=Tue>.

(٢٤) انظر مذكرات القيادي في الحرس الثوري الإيراني العميد حسين همداني في فصل التدخل الإيراني لاحقاً، الفصل السادس من هذا الكتاب.

الوسطى والمدينية بشكل رئيسي، وقيادتها الروحية أو الفكرية، من يد الشباب الديمقراطيين، يساريين وليبراليين وإسلاميين عموماً، إلى تلك الأوساط التي لا تزال علاقاتها الاجتماعية الأهلية أكثر تماسكاً، في الأحياء الشعبية والطرفية التي تشكل حاضنة للنازحين الريفيين المتوطنين، وكذلك في البلدات التي تحولت إلى بؤر توتر ومعاناة يومية قاسية بسبب الفقر وانعدام الآفاق، في المحيط الأوسع للمدن الكبرى، التي أظهرت استعداداً أكبر لمواجهة العنف، ورأت في الاستمرار في التظاهر السلمي والموت من دون ثمن لعبة عبثية[٢٥].

وبالمثل، وُلِد المجلس بعد أن كانت كتائب كثيرة ممن سوف يُسمَّى الجيش الحر قد تشكلت، من الضباط المنشقين والمتطوعين المدنيين الجدد، وتبلورت شبكات تمويلها وتسليحها، من دون أن يكون لأي قيادة أو هيئة سياسية سورية يدٌ فيها أو قدرة على مراقبة نشاطاتها والمساءلة عما يحصل فيها أو محاسبتها على أعمالها، باستثناء ما تجود به قريحة الداعية عدنان العرعور. وقد مكّن تأخّر المعارضة السياسية في التوصل إلى تفاهم على تشكيل إطار قيادي للانتفاضة الكثير من الدول والجمعيات الإسلامية من التقدم لملء الفراغ، والسيطرة على قطاعات كبيرة من القوى الجديدة المنخرطة في الثورة المسلحة، والتواصل مع أفراد وكتائب عديدة، بما في ذلك قيادة الجيش الحر الوليد، وربط الكثير من كتائبه بها[٢٦].

وإلى هذه الفترة ترجع بداية عملية إقصاء السوريين عن مراكز القيادة السياسية وسحب البساط من تحت أقدامهم لمصلحة تدخل الدول وتحكم بعض الممولين الخليجيين، الرسميين والأهليين، ومعظمهم من الإسلاميين المتشددين أو المحافظين، بمسار الانتفاضة، وفيما بعد بتحديد أهدافها وغايتها.

---

(٢٥) انظر البحث القيّم لـ: عصام الخفاجي، «اضمحلال دور المدينة في الثورة السورية،» مبادرة الإصلاح العربي، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٦،

<https://www.arab-reform.net/ar/node/935>

(٢٦) ترجع بداية الاتجاه نحو التسلح في صفوف الثوار إلى أحداث جسر الشغور حزيران/ يونيو ٢٠١١، وانشقاق بعض الضباط وتشكيل لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدم حسين الهرموش، وفيما بعد تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١١.

لم يكن التسلح خيار الشعب، وليس لدى الشعب لا المصلحة ولا الأهلية والخبرة ليفكر بخوض حرب ضد جيش النظام المدجج بالسلاح، ولم يأتِ بقرار من أحد، ولا دخل فيه الناشطون والجمهور دفعة واحدة وبشكل منظم ومخطط له. ولم يكن للالتحاق بخيار السلاح أيضاً حوافز ولا مصادر ولا غايات واحدة، لكنه جاء في معظمه، باستثناء التيارات والمنظمات الأيديولوجية، والجهادية خاصة، رد فعل، ودفاعاً عن النفس، وعن الأحياء المهددة باقتحامات «الشبيحة» أو فرق الموت. وبالنسبة إلى العسكريين المنشقين عن قطعاتهم، كان الوسيلة الوحيدة لحماية أنفسهم بعد اتخاذ النظام قرار الإعدام بحقهم وقتل المئات منهم.

كما لم يكن الانخراط في الحرب خيار المعارضة ولا أي فريق منها، بما في ذلك التنظيمات الإسلامية المهيأة فكرياً وعقائدياً بشكل دائم للدخول في منطق المواجهة العسكرية، ولم يكن قرار الجمهور الثائر أيضاً، ولم يفكر به أو يناقشه أحد. ولم يرفض الشباب العنف من حيث المبدأ انسجاماً مع حلمهم الوردي الديمقراطي والمدني الذي يفيض بالكرم والأمل والتضامن الإنساني فحسب، ولكن أكثر من ذلك لأنهم لم يكونوا مستعدين له، ولا مؤهلين للانخراط في دوامته، فلا أفكارهم والمبادئ التي حركتهم تنسجم مع استخدام العنف، ولا إمكاناتهم وشروط كفاحهم الموضوعية تسمح لهم بالمغامرة أو المبادرة في استخدامه. جُروا إليه جراً، تماماً كما جُر جمهور درعا من قبل، بالعنف والإذلال المقصود والتنكيل بأبنائهم، ليختاروا طريق الثورة بدلاً من التمسك بطريق الحوار والإصلاح. وقد كان النظام يستميت، كما ذكر نائب رئيسه فاروق الشرع في إحدى تصريحاته، للعثور خلال الأشهر الستة الأولى من عمر الانتفاضة على دليل واحد على استخدام السلاح من قِبل الثوار، من دون أن يجد شيئاً.

كان الناشطون مؤمنين، كما ذكرت، بأن قوة قضيتهم نابعة من سلميتها، ويراهنون على استمرار الطابع السلمي للثورة وتجنب العنف، وهو الطريق الذي ينسجم مع هدفهم في انتقال ديمقراطي، ولا يتفق ولا يتعايش مع روح الحقد والانتقام. وقد أظهروا تمسكاً بهذه السلمية أكثر مما حصل في أي بلد من بلدان الربيع العربي، لما رسخ في ذاكرتهم

أيضاً من هول العنف المجنون الذي خلفه الصدام المسلح بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين في حماة ١٩٨٢، ومعرفتهم بأن النظام لن يتردد في استخدام كل الأسلحة الثقيلة والمحرمة، ليس لسحق المقاتلين المدنيين فحسب، وإنما أكثر من ذلك من أجل تلقينهم، كما أسر قادة النظام فيما بعد، درساً بليغاً يجعلهم يخنعون لقرن كامل كما خنعت حماة بعد الثمانينيات فأصبح بإمكان حارس ليلي واحد أن يحكم مدينة كاملة ويخضعها لإرادته لعقود طويلة[٢٧].

لم تكن مشكلة انتشار السلاح غائبة عن ذهني وذهن كثيرين من الذين شاركوا في تأسيس المجلس الوطني. وربما كان بعضهم يفكر، هو نفسه في استخدامه في مرحلة ما. لكن بالتأكيد لم يكن تسليح الثورة يمثل خياراً استراتيجياً لأي فريق أو تيار منهم. وهذا ما عكسه نص البيان التأسيسي للمجلس الوطني، الذي أكد بشكل واضح المنهج السلمي للثورة، وتبنى استراتيجية الارتقاء بالمسيرات الشعبية، كما سيرد في وثائقه الإضافية، نحو

(٢٧) أفضل من عبّر عن موقف الناشطين من اللجوء إلى السلاح وتناقض هذا الخيار مع أجندة الثورة الديمقراطية ياسين الحاج صالح في رده على سؤال في مقابلة مع رزان زيتونة: يرى جزء من السوريين المنخرطين في الثورة وبعض المعارضة أن الثورة السلمية بلغت حدها، ولا بد من الانتقال إلى العسكرة، ما رأيك؟

الانتقال إلى العسكرة يعني نهاية الثورة، لأنه سيؤدي إلى تضييق قاعدتها الاجتماعية كثيراً، وإلى تصدر المسلحين الشباب الذكور المشهد الوطني بدل المتظاهرين السلميين (ومنهم نساء وأطفال وكبار في السن. . .)، وإلى إفقاد الثورة تفوقها الإنساني والوطني على النظام، دون أن يضمن بعد هذا كله هزيمة النظام في النهاية. في ملعب السلاح والعنف النظام يملك تفوقاً أكيداً، ولذلك عمل منذ البداية إلى جر الثورة إلى هذا الملعب كي تخسر هي نقطة قوتها (التفوق الأخلاقي والقاعدة الاجتماعية الواسعة) وكي يوظف هو نقطة قوته (السلاح والعنف) إلى أقصى حد. وفي أحسن الأحوال قد تحقق العسكرة إسقاط النظام، لكن رهان الثورة هو سورية جديدة ديمقراطية، وليس مجرد إسقاط النظام. فإذا جرى إسقاطه على يد الانتفاضة السلمية كانت فرص التحول إلى سورية الجديدة كبيرة، بينما هي معدومة فيما لو جرى إسقاطه عبر عنف مسلح.

الثورة السورية ديمقراطية لأن مطالبها وتطلعاتها عادلة وتخاطب السوريين كبشر وكمواطنين، بصرف النظر عن أصلهم وجنسهم وطبقتهم ودينهم. وهي ديمقراطية أيضاً لأنها سلمية، ما يتيح مشاركة متنوعة، لا تستبعد منها النساء ولا الأطفال ولا كبار السن. أما العنف فهو «نخبوي» بطبيعته، يقتصر على الذكور الشباب، ويمنحهم السلطة العليا، وبالتالي فهو غير ديمقراطي. ثم إنه يرجح للعسكرة في بلد مثل بلدنا أن تجري على أرضية فكرية دينية، وهذا يسهم في تطييف الثورة، وهو ما يريده النظام أيضاً، وما كان يريده منذ البداية. وهذا ما لا نريده نحن. انظر: «حكايات سوريا،» من منشورات معهد صحافة الحرب والسلام، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

الاعتصام المدني الشامل، لإجبار النظام على التفاوض على رحيله.

ظهرت في نهاية الشهر السادس للثورة وحدات قليلة من الأسلحة الخفيفة والقديمة في يد بعض الناشطين الذين استخدموها لمنع الشبيحة من مهاجمة التظاهرات واعتقالهم أو اعتقال رفاقهم. وربما كانت بعض المجموعات المحسوبة على معارضة النظام قد بدأت العمل في السر في هذا الاتجاه منذ الشهر الثاني أو الثالث للثورة، سواء من خلال تنظيم بعض المجموعات المسلحة أو تخزين بعض السلاح(٢٨).

وعلى الأغلب بدأت بعض الحركات الإسلامية السياسية، وأعني بها تلك القريبة من فكر جماعة الإخوان المسلمين، بالمقارنة مع الحركات السلفية، نشاطاً منظماً في هذا المجال أيضاً تحسباً للمستقبل، واستمراراً لما أصبح لديها بمنزلة تقليد منذ أكثر من نصف قرن في عدم الفصل بين العمل السياسي وبناء القوة المسلحة التي ترفده. ومن المحتمل أن بعضهم قد فكر بالانتقام لسحق «انتفاضة» ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، لكن هذه المرة في شروط مختلفة وأفضل بكثير مما كان عليه الحل في ذلك الوقت. كما أنه لا يعدم وجود ناشطين دفعهم العنف المفرط إلى فقدان الثقة بالاستراتيجية السلمية وتوجه تفكيرهم في اتجاه السلاح.

إضافة إلى ذلك كانت هناك بيئات اجتماعية وأحياء أو قرى تعيش بشكل رئيسي على اقتصاد التهريب، ينتشر فيها بعض السلاح الخفيف، بمعرفة السلطة ومشاركة رجالاتها أيضاً في معظم الأحيان. هذه كانت الحال في مناطق القصير وبابا عمرو ومناطق أخرى قريبة من الحدود اللبنانية خاصة.

لكن العمل الأهم الذي قامت به السلطة للدفع نحو عسكرة بيئة الصراع كان إطلاق سراح سجناء سجن صيدنايا القريب من دمشق من الجهاديين منذ الشهر الثاني للثورة، بهدف الالتفاف على الثورة الشعبية من خاصرتها اليمينية وإغراقها بالتنظيمات المتطرفة، كما اعترف بذلك «حسان عبود» الذي سيصبح

(٢٨) تأسست كتائب الفاروق في حمص في حزيران/ يونيو ٢٠١١ لكن من دون أهداف واضحة سوى حماية المدنيين، وربما كردة فعل على أول هجوم للنظام على المدن في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

قائداً لأحرار الشام، أكبر الفصائل الإسلامية الجهادية في فترة من الفترات على التراب السوري(٢٩). ومما لا شك فيه أيضاً أن أجهزة أمنية عديدة، تابعة لدول معادية لسورية، أو مرتبطة بأجندات خاصة مذهبية أو استراتيجية، قد بدأت في التواصل مع تجمعات أو كتائب لتمويلها وتسليحها، لوضع قدم لها في مواجهة أصبح من الواضح أنها ستكون ذات أبعاد إقليمية وعالمية، وفي مقدمها دول الخليج التي كانت تراقب التدخل المتعدد الأشكال لجمهورية إيران الإسلامية إلى جانب النظام.

لكن جميع هذه المجموعات كانت بشكل أو بآخر اختراقات في فكر الثورة وصفوفها، تتبع أجندات خاصة، مختلفة عن أجندة الثورة الرئيسية، لا تعبّر عن الروح العميقة المحركة لجمهورها، ولا تعكس تطلعات الكتلة الشعبية الواسعة وجمهور الناشطين الذين خاضوا معاركها ونظموا مسيراتها، فقد استمر هؤلاء إلى نهاية عام ٢٠١١، يعتبرون السلمية خشبة الخلاص الوحيدة للثوار، ويرفضون رفضاً قاطعاً التورط في استخدام السلاح(٣٠).

ولم يكن لبعض العسكريين الذين انشقوا عن النظام ووجهوا أسلحتهم

(٢٩) أُفرج عن نحو ١٥٠٠ معتقل من سجن صيدنايا بموجب أوّل مراسيم العفو الرئاسيّة بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠١١، بعد اندلاع الثورة السوريّة بنحو شهرين، أغلبهم كانوا من توجهات إسلامية متشددة. من بين المفرج عنهم كان حسان عبود، الملقّب بأبي عبد الله الحموي، الذي شكل لاحقاً «حركة أحرار الشام الإسلامية» ونُصّب عليها أميراً، وزهران علوش قائد «لواء الإسلام» الذي بويع فيما بعد كقائد لـ«جيش الإسلام». وكان أبو محمد الفاتح الجولاني، أمير جبهة النصرة، أيضاً معتقلاً مع كثيرين على شاكلتهم، ومصطفى الست مريم، الشهير بأبي مصعب السوري، أحد منظري الحركة الجهادية السلفية وصاحب كتاب **الجهاد العالمي**، الذي يعد من أهم مراجع تاريخ التطرف الإسلامي. انظر: جورج كدر، «آخر سجناء صيدنايا،» موقع ألترا صوت،
<https://www.ultrasawt.com>

(٣٠) نُقِل عن صفحة مجد خولاني من داريا: «إن من الأفضل أن أُقتل من أن أكون قاتلاً». وقد اعتُقل مجد في آب/ أغسطس ٢٠١١ وقضى تحت التعذيب. وتلخّص تجربة بلدة داريّا في ريف دمشق تجربة الثورة السوريّة بكل ما شهدته من نبل الجمهور ومدنيّته وسلميته وانفتاحه وحقد النظام ووحشيته. كما تختصر تجربة غياث مطر وخولاني تجربة الناشطين ومحنتهم. فحين اندلعت الثورة السوريّة، خرج سكان داريا تضامناً مع درعا وحمص وحماة، وساروا في مظاهرات سلميّة، وحين اقترب جيش النظام السوريّ من المتظاهرين، رفعوا بوجهه الورود شعاراً لسلميّتهم، ولمّا اجترأ شاب من بينهم، يدعى غيّاث مطر، على الاقتراب من القوّات رافعاً الورود بيديه، اعتُقل وقضى في السجن تحت التعذيب مثالاً لمئات آلاف الشباب الذين سيلاقون مصيره. وقد كانت داريا من أوائل المدن السورية التي تعرضت للدمار والتهجير القسري وفقدت المئات من شبابها تحت التعذيب.

ضد جيشه علاقة أيضاً بأي قرار سياسي للثورة والمعارضة المرتبطة بها، ولم يرتبط بأي تغيير في استراتيجيتها. وما كان بإمكان أحد من المعارضة أن يقنع الضباط والجنود الذين يطلب منهم إطلاق الرصاص الحي والقنابل والمدفعية على إخوتهم أن لا ينشقوا ويشكلوا مجموعات الضباط الأحرار، ولا أن يمنع من تنتهك حرماته ويُهدَّد بالاعتقال والموت تحت التعذيب، كما ستظهر الفيديوهات منذ بداية الثورة، من أن يدافع عن نفسه وعن أهله.

ومع ذلك، لم يؤثر استخدام المنشقين من العسكريين في طابع الثورة المدني واستمرار الجمهور في تنظيم المظاهرات والمسيرات والمراهنة على الضغط على النظام بالطرق السلمية. وقد أكد ذلك نوع المهمات التي حددتها المجموعات المنشقة لمشاركتها في القتال وتجنبها الهجوم على المواقع العسكرية. كما أكده اختيار القسم الأكبر من المنشقين، من الضباط والجنود، البقاء خارج الصراع، واستقرارهم في مخيم تجميع لهم في جنوب تركيا، وفي الواقع انعدام أي حماسة لهم للمشاركة بالثورة، بصرف النظر عن انتقادهم سياسة الأسد ورفضهم الخدمة في جيش يستهدف إخوانهم وأهلهم في المدن والقرى السورية(٣١). وأما أولئك الضباط والجنود الذين التحقوا بصفوف الثورة وشكلوا كتائب ضمت الكثير من الناشطين المدنيين فيما بعد فقد تصرفت كذراع عسكري لثورة سلمية سياسية ولم تدعُ الناشطين والمناضلين إلى الالتحاق بها كحركة تحرير وطنية. وقد حدد قادتها لها أيضاً بشكل واضح، سواء العقيد رياض الأسعد أو من قبله المقدم حسين هرموش مهمة واضحة هي الدفاع عن النفس وحماية التظاهرات والمسيرات وعدم

(٣١) وقد كنتُ أتردد أسبوعياً تقريباً على مخيم الضباط في كِلِّس التركية، وعاينت عدم حماستهم للمشاركة في القتال ضد النظام. وفي الواقع كنت أستغرب منهم هذا الوضع وناقشت مع بعضهم الأمر، وكانوا يشتكون أن المدنيين الذين يقودون الكتائب المُشكّلة حديثاً لا يريدون التعاون معهم. وكانت لديهم ذرائع كثيرة، لكن كان من الواضح أنه ليس لديهم أي حماسة للانخراط في المعارك. وكان أغلبهم يفضّل حياة مخيمات اللجوء على ركوب مخاطر القتال مع الثوار. والواقع أن ما كان ينقصهم بشكل خاص هو روح المبادرة. كانوا ينتظرون، كباقي السوريين، من ينظّمهم ويوجههم ويقودهم إلى أماكن ومواقع عملهم، ولا يتحركون لوحدهم، أو لا يخطر في بالهم أن يبادروا هم أنفسهم إلى المشاركة. وأذكر أنني أثناء لقاء معهم طلبت منهم أن ينزلوا إلى الداخل لتأطير إخوانهم المقاتلين. وكان أحدهم يشارك في إحدى الكتائب، وقال هو نفسه نحن بحاجة في كتيبتنا إلى ضابط إذا كان هناك من يتطوع، ولم يخطر في بال أحد أن يقول: أنا. لكن، ربما، لو أنني قلت لأحدهم: يا فلان ليتك تلتحق بالكتيبة، ربما لن يتردد في الاستجابة للطلب.

الدخول في مواجهات مع قوات الجيش النظامي[٣٢].

ثلاثة عوامل رئيسية غيرت مجرى الأحداث وجعلت من خيار السلاح خياراً إجبارياً للثائرين ما كان بإمكان المعارضة أن تمنعه، كما لم يكن بإمكانها أن تفرضه لو أرادت، لضآلة سلطتها المعنوية والسياسية، وغيابها شبه الكامل عن المشهد، بعد تعثرها المأساوي في تشكيل أي نواة قائدة.

الأول هو تصميم النظام ذاته عليه، ورهانه على الحسم العسكري وعدم الاقتصاد في العنف، باعتباره البديل الوحيد عن القبول بتسوية كان يعتقد وحلفاءه أنها سوف تقود حتماً إلى زواله في نهاية المطاف.

منذ البدء كان يعتبر استمرار الطابع السلمي للثورة الخطرَ الأكبر عليه، لهذا لم يترك وسيلة، خلال الأشهر السبعة التي سبقت تأسيس المجلس، إلا واستخدمها لنقل الثورة من الساحات العامة إلى جبهات القتال التي يملك فيها مزايا استراتيجية لا تُقارَن. كان هذا هو الهدف من الإفراط في العنف وفي إشهاره أيضاً وتعمّد أجهزته الأمنية توزيع الأشرطة المصورة لعمليات التعذيب والتمثيل بجثامين الثوار أو تقطيع أعضائهم أحياء، وبثها على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن إرسال جثامين الأطفال الذين ملأت أجسادهم الغضة القروح والثقوب، كحمزة الخطيب، إلى أهاليهم لامتحان صبر الأهالي واستفزاز مشاعرهم وتفجير غضبهم. وكان من بين هذه الوسائل أيضاً إظهار روح التحدي والإصرار على وصم الانتفاضة الشعبية التي أخرجت الملايين في مسيرات لم تُطلق فيها رصاصة واحدة خلال أشهر طويلة بأنها واجهة للعصابات المسلحة التكفيرية أو غطاء لمؤامرة كونية، وأن المطالب التي ترفعها المسيرات ليست سوى ذريعة تخفي حقيقة أهدافها التآمرية الأخرى، والتي لا تستحق سوى المواجهة والسحق، بأية وسيلة، ومهما كان الثمن[٣٣].

(٣٢) حسين هرموش ضابط سابق في الجيش السوري برتبة مقدم، أسّس بعد انشقاقه في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ حركة لواء الضباط الأحرار في سبيل الدفاع عن المدنيين المعرَّضين لهجمات النظام خلال الاحتجاجات السورية ٢٠١١. اختُطف من قِبل أجهزة الأمن التابعة للأسد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأُعدِم من قِبل النظام السوري في وقت لاحق.

(٣٣) في تلك الأثناء لم تكن المسيرات تكف، صباح مساء، خلال أشهر طويلة، عن ترداد =

تصرّف النظام إزاء الأحداث كما لو كان في سباق مع الزمن. كان يريد بأي ثمن إيقاف المسيرات الشعبية قبل أن تتجذر، وتتحول إلى ظاهرة شبيهة بما حصل في تونس ومصر، ويجد نفسه في وضع رئيسيهما السابقين، الذي رفضه قبل بدء الانتفاضة، عندما أصر في حديث مع صحيفة **وول ستريت جورنال** أن سورية مختلفة، وأن التطابق بين الشعب والحكومة كامل. ومصداقاً لقوله ووعده أغلق أي باب للنقاش أو الحوار، ليس مع المحتجين فحسب، وإنما أيضاً مع كل من جاء من أصدقائه السابقين ينصحه بالإصلاح، من الملوك والأمراء والرؤساء الأقرب إليه، ولم يتردد في صد الجميع وقطع التواصل معهم. فقد كان قراره منذ البداية سحق التظاهرات والمتظاهرين أينما كانوا ومهما كانت شعاراتهم، بأشد ما يمكن من العنف، والرهان على توريطهم في المواجهة العسكرية التي يعتقد جازماً أنه سيكون المنتصر الأول فيها. وكان مقتنعاً بأنه سوف ينهي الانتفاضة خلال أسابيع. وقد أصبحت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السياسية والإعلامية، أضحوكة السوريين لكثرة ما رددت كلمتها الشهيرة «خلصت»، وتقصد الثورة، أو أنها ستنتهي خلال شهر أو شهرين.

استخدم النظام جميع وسائل الحرب النفسية لاستفزاز مشاعر الغضب والخوف والدفاع عن النفس والكرامة والشرف عند جمهورٍ لم يعد لديه طريق للعودة إلى الوراء. وتعمّد، بعد أن كان قد أطلق منذ الشهر الثاني للثورة سراح الجهاديين القابعين في سجن صيدنايا، وهم خبراء وقادة مخضرمون ومجربون لا قدرة للناشطين على مجاراتهم، بث أشرطة مصورة للمذابح الجماعية التي تظهر فيها قواته وهي تنكل بالثوار وتهين مقدساتهم الدينية وشعارات الحرية التي يرفعونها، وتتقصد التكلم باللهجة الساحلية لتستفز عصبيتهم المدينية والمذهبية معاً. وهذا ما استكملته أجهزة حرب النظام النفسية والإعلامية بإطلاقها شعارات نسبتها إلى الثوار تؤجج المخاوف الطائفية عند الجماعات غير المسلمة، مثل «العلوي ع التابوت والمسيحي ع بيروت»، وكذلك تعميمها نشر الفيديوهات التي كانت تعرض صور رجال

= شعارات الحرية والكرامة والديمقراطية والشعب السوري واحد، وعن تسمية جُمَع تظاهرٍ بأسماء الشخصيات والمواعيد التي ترمز إلى جميع أطياف الشعب السوري الدينية والمذهبية والقومية.

غارقين في حفرة حتى رأسهم، يهال عليهم التراب أمام كاميرات التصوير حتى الدفن أحياء ما لم يشهدوا بربوبية بشار، أو تلك المشاهد التي كان رجال النظام يدوسون فيها على الشبان المتظاهرين بكل ما أوتوا من قوة بأحذيتهم العسكرية الثقيلة فتسمع أصوات كسر أضلاعهم، قبل أن يُجهَز عليهم بالأرجل أو بالرصاص مع تذكيرهم بأن هذا هو ثمن الحرية أو هذه هي الحرية.

لم يتوقف الأمر عند إثارة النعرة الطائفية كما هو واضح في جميع هذه الأشرطة، وإنما تعداه إلى اللعب على سلم قيم الشرف والكرامة عند الأفراد، وفي مقدمها قيم الحفاظ على العِرْض، ونُظِّمت من أجل ذلك حملة انتهاك مدبّرة لحرمة المنازل في مدن وسط سورية، قام فيها رجال النظام بارتكاب أفعال اغتصاب شنيعة للنساء والفتيات أمام ذويهم، لتعطيل كل المقاومات الممكنة للانزلاق إلى العنف عند الضحايا وأهاليهم[٣٤]. وقد أصبحت هذه الممارسات المستهدفة لكرامة الفرد وسلامته النفسية والبدنية، في الشوارع وفي السجون والمعتقلات، من الثوابت في تفجير الأحقاد والضغائن، وتغذية المشاعر الانتقامية، وإيقاظ مشاعر التوحش وتعميمها في أوساط السوريين من الموالين والثائرين[٣٥].

ومن وسائل هذه الحرب النفسية وأدوات الاستفزاز تعمد تشويه الحقائق ورفض الاعتراف بهوية الثورة وحامليها، والتمسك برواية الإرهاب والمؤامرة الكونية الفظة. هذا ما أطلق عليه المراقبون في وقتها: ظاهرة الإنكار،

---

(٣٤) في إحدى المقابلات الصحافية، أثرتُ هذه الأحداث بوصفها من العوامل التي دفعت الشبان الثائرين إلى حمل السلاح. وأثار هذا اهتمام الصحافية «آنيك كوجان»، عكسته في مقالة كتبتها في صحيفة **لوموند** الفرنسية بعنوان بارز: «الاغتصاب سلاح دمار شامل»، ثم أخرجت الفكرة فيما بعد في شريط وثائقي بالاشتراك مع زميلتيها «مانون الوازو» و«سعاد وحيدي»، سمّته: «الصرخة المكبوتة»، الذي نال عدة جوائز عالمية. انظر:

Annick Cojean, "Le Viol, arme de destruction massive en Syrie," *Le Monde*, 4/3/2016, <https://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2014/03/04/syrie-le-viol-arme-de-destruction-massive_4377603_3218.html>.

(٣٥) ما من شك في أنه كان للصورة التي استخدمتها حملات النظام الإعلامية والتي يظهر فيها أحد قادة الكتائب في حمص يمثّل أكل قلب إحدى الضحايا في القتال دورٌ كبيرٌ في تشويه صورة الثوار في الوقت الذي كانوا يُقتَلون فيه بالآلاف في سجون «الاحتلال» الأكثر وحشية. وكنت قد وصفته عن حق بالاحتلال الداخلي في كتابي الأول **بيان من أجل الديمقراطية** الذي صدر عام ١٩٧٧ في بيروت.

وترجموها بالانفصال عن الواقع. وليس في هذا الخطاب في نظري أي انفصال عن الواقع، إنه الواقع نفسه، أعني الحرب النفسية، وتقصّد رفض الاعتراف بالآخر لا بالواقع، وتأكيد إرادة سحق الانتفاضة، وقتل الشعب نفسه الذي يحتضنها. لقد كان إنكاراً واعياً ومقصوداً لتبرير خيار العنف الشامل الذي هو الواقع الوحيد في سلوك النظام(٣٦).

تحوّل الصراع إلى حرب مسلحة لأنها كانت إرادة النظام، وقد سعى إلى دفع الثوار إليها بالوسائل النفسية والمادية جميعاً. وفي المقابل لم يكن أمام الجمهور الثائر من خيار سوى الاستمرار في المقاومة أو الاستسلام(٣٧).

دخل الصراع في دوامة التصعيد المتبادَل وتحوّل إلى معركة وجود: وجود النظام أو وجود الشعب، وما يعنيه ذلك من استعداد طرفي الصراع وضع كل ما يملكانه في الرهان. فتحولت الحرب إلى حرب إبادة من جهة، لا تفرق بين ثائرين ومدنيين، لا يتردد النظام فيها لضمان انتصاره من محو الدولة ذاتها، مع شعبها، وقد حصل، وحرب شهادة لا تبخل بالأرواح ولا بالأجساد، من جانب الثوار، في ملحمة تاريخية لا سابق لها، تخفي الصراع على الوجود، حتى الموت أو الشهادة(٣٨).

(٣٦) انظر بشكل خاص: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية.. محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

(٣٧) ينطبق على ما حدث تماماً ما كتبه كارل ماركس في وصف سياسة البرجوازية الفرنسية تجاه كومونة باريس، في إحدى رسائله إلى كوغلمان في ١٧ نيسان/أبريل ١٨٧١: «وضعوا أهل باريس أمام خيارين لا ثالث لهما: إما قبول المعركة (رغم معرفة النتيجة مسبقاً) أو الاستسلام من دون قتال».

(٣٨) تحدثت بينته شيلَر، وهي باحثة ألمانية تدير منذ عام ٢٠١٢ مكتب مؤسَّسة هاينريش بول الألمانية في بيروت، وكانت قد أصدرت في عام ٢٠١٤ كتابها **حكمة لعبة الانتظار السورية: السياسة الخارجية في ظلّ حكم آل الأسد** عن همجية سياسة الأرض المحروقة التي تبنّاها الأسد، فذكّرت في مقابلة نُشرِت في موقع «قنطرة» الألماني في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بعنوان: «انتقام نظام الأسد... من «التجويع أو الاستسلام» إلى «الاستسلام أو الموت»»، باعتقال جرحى المظاهرات من داخل المستشفيات، وملاحقة الأطباء السوريين، الذين بقوا أوفياء لقَسَم أبقراط وكانوا يعالجون الجرحى بصرف النظر عن مواقفهم السياسية، واستهداف المستشفيات، حيث باتت جميع مستشفيات شرق حلب مدمَّرة من دون استثناء، وفي الوقت نفسه محاصرة آلاف المواطنين وقطع أية مؤن عنهم، بينما يقوم سلاح الجو السوري والروسي بقصفهم من دون هوادة، وتحوَّلت رسالة النظام من: «التجويع =

والعامل الثاني هو انقطاع الأمل في مخرج سياسي للأزمة، وتنامي الخوف من سياسات القتل والانتقام التي يمكن أن تعقب إخفاق الثورة أو انهيارها من قِبل أجهزة نظام لا يرحم، فولد التصميم الجماعي على الاستمرار وتطبيق شعار «الموت ولا المذلة» بحذافيره.

فعلى الرغم من انشقاقات واعدة قادها المقدم حسين هرموش باسم «حركة الضباط الأحرار» في أوائل شهر حزيران/يونيو، وبعده العقيد رياض الأسعد في ٢٩ تموز/يوليو وبعض الضباط الكبار في القوات المسلحة النظامية، وبعدها تقديم وزير الدفاع اللواء علي حبيب في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ طلب إعفاء من الخدمة، لن يتأخر ناشطو الانتفاضة وجمهور الثورة عموماً في اكتشاف الحقيقة المُرة، وهي أن «جيشهم» كان بالفعل جيش الأسد، وليس له علاقة بحماية الوحدة الوطنية، وأنه لا يختلف في عقيدته وسلوكه، وعبوديته لإرادة الحاكم، عن ميليشيات الشبيحة التي شكلها النظام في البداية، على عجل، من الزعران، والمحكومين بالجرائم والجنايات، والأوباش من كل المناطق، لقمع المتظاهرين من دون رحمة. وصارت وظيفته إنزال العقاب القاسي بالمتظاهرين وتنظيم وتنفيذ المجازر الجماعية التي غطت معظم المناطق السورية طوال العام الأول للثورة. وهذا ما جعل الناشطين يقطعون الأمل في مخرج على الطريقة التونسية أو المصرية[٣٩].

جاءت صدمة التحاق الجيش بالميليشيات واستهدافه المدنيين، بعد سقوط وهْم التدخل الدولي، وعدم احتمال حصوله في المدى المنظور، لتعزز خيار التسلح. وهو ما كلف المجلس الوطني قسماً كبيراً من رصيده

= أو الاستسلام» إلى «الاستسلام أو الموت». وأخيراً إلى الاستسلام والموت معاً بعد التوقيع على اتفاق المصالحات.

(٣٩) وقد فُسِّرت استقالة وزير الدفاع على أنها تعبير عن عدم موافقته على استخدام الجيش لقمع التظاهرات السلمية. وكان الجيش قد اجتاح، قبل أربعة أيام من استقالة وزير دفاعه، مدينة دير الزور شرقي سوريا وسقط على إثر قصفها بالمدفعية والدبابات ٦٥ قتيلاً، ثم ٥٠ قتيلاً آخرَ في اليومين التاليين. كما شهد يوم الأحد ذاته اجتياحاً لمنطقة الحولة في ريف حمص بـ ٢٥ دبابة، وتسبَّب بسقوط ٢١ قتيلاً. وبعد ثلاثة أيام من الاستقالة اقتحمت قوات الجيش والأمن في ١٤ آب/أغسطس حيَّي الرمل ومسبح الشعب في مدينة اللاذقية، مخلفة أكثر من ٣٠ قتيلاً خلال ثلاثة أيام من القصف المتواصل على المدينة.

وأفرغ المكاسب السياسية والدبلوماسية التي حققها من مضمونها، وجعلها تبدو من دون قيمة.

وربما كانت النقطة الفاصلة في انتشار فكرة اللجوء إلى السلاح بوصفه الدواء الأخير، المصير البائس الذي آلت إليه بعثة المراقبين العرب، والطريقة التي نجح فيها النظام في السخرية من أعضاء البعثة والتلاعب بتقرير رئيسها الجنرال محمد الدابي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكان دليلاً إضافياً على فشل المجتمع الدولي في التأثير في الأزمة السورية.

هذا هو الدرس الأهم الذي حفظه النظام أيضاً عن هشاشة الرد الدولي، فأطلق العنان لسياسته الدموية لسحق الانتفاضة من دون خوف من أي مساءلة أو محاسبة. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقبل أيام من انتهاء تفويض المراقبين العرب، طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة في سوريا، من خلال إطلاق حوار بين المعارضة والنظام يفضي إلى تشكيل حكومة وطنية، ويُسلم بشار الأسد لاحقاً كامل صلاحياته إلى نائبه فاروق الشرع، الذي سيعمل مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة. وقد رحَّب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غيرَ أن الأسد رفضها، فلم يعد أمام الناشطين أي خيار.

فرداً على «الفيتو» الذي وضعته روسيا والصين للمرة الثانية ضد قرار عربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية، نظّم الناشطون تظاهرة في يوم الجمعة ١٧ شباط/فبراير شملت كل أنحاء سورية تحت شعار «جمعة المقاومة الشعبية».

وكلما تصاعد العنف تعززت إرادة القتال عند من بقي من ناشطي الانتفاضة والقادمين الجدد إليها؛ فظهر لأول مرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ورداً على سقوط ما لا يقل عن ٤٨ متظاهراً، جراء القصف العنيف على أحياء الخالديّة في حمص القديمة، شعار جهادي، في جمعة أطلقوا عليها اسم «جمعة من جهز غازياً فقد غزا». كما سقط الكثير منهم في هذه المسيرات ذاتها التي طالب فيها المتظاهرون بتسليح المنشقين وعناصر المقاومة المسلحة. وقامت قوّات الأمن بإطلاق نيران كثيفة على متظاهري أحياء الميدان وكفرسوسة والقدم ونهر عيشة، وقامت باقتحام مدن دوما

وداريا والضمير في ريف دمشق وسط قصف عشوائي بالدبابات ومضادات الطيران.

وتمّ تسجيل اشتباكات بين الثوّار وقوّات النظام في الجيزة في درعا وحرستا في ريف دمشق واللطامنة في حماة. كما أنه في الخامس من نيسان/ أبريل ارتكب الجيش مذبحة في مدينة تفتناز في ريف إدلب، بعد أن هاجمها بعشرات الدبابات وقصفها بالمدفعية الثقيلة واستخدم فيها المروحيات الهجومية، واشتبك فيها مع عناصر الجيش الحر الذي كان مسيطراً على البلدة، وأدّى الهجوم إلى سقوط العشرات معظمهم من المدنيين، واحتراق عشرات المنازل، وبعض الدبابات.

هكذا انتقل مركز الصراع من صدام الجيش مع المتظاهرين إلى معارك مع كتائب الجيش الحر وبدأت تتكون جبهات قتال في المدن والأحياء. ولم تنجح البعثات الدولية ولا تقارير المنظمات الإنسانية ولا الضغوط الدولية في إحداث أي فرق. ومع سقوط الرهان على الجيش وأي حل خارجي، سوف يظهر خيار السلاح، خيار الرهان على القوة الذاتية. وسوف يترافق برد فعل قوي ضد جميع المبادرات السياسية والدبلوماسية، العربية والدولية، وبإعادة النظر في مهمة المجلس الوطني، وتحويله من مشروع قيادة سياسية للثورة إلى وسيط من أجل الحصول على السلاح والمال الذي يحتاج إليه العمل المسلّح الوليد.

والعامل الثالث هو تخبط المعارضة وعجزها عن تقديم أي خيار بديل. فبينما كانت المعارضة السياسية لا تزال تراهن على المساعي الدولية وتنتظر نتائجها، كان الشعب قد أدرك بحدسه العميق أن طريق التفاوض مسدود بجميع سبله، وأننا ذاهبون إلى الحرب(٤٠).

(٤٠) أدرك ذلك من مواجهته المذابح اليومية، وبعضها بالسلاح الأبيض، التي غطت معظم المدن والبلدات السورية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢. ومن أشهرها: مذبحة رام العنز والغجرية قرب حمص، ٢٧ شباط/ فبراير؛ وكرم الزيتون، حمص٩ آذار/ مارس؛ وتفتناز، محافظة إدلب، ٥ نيسان/ أبريل؛ والحولة، ٢٥ أيار/ مايو؛ والبويضة الشرقية، حماة ٣١ أيار/ مايو؛ والقبير، حماة، ٦ حزيران/ يونيو؛ ودارة عزة، محافظة حماة، ٦ حزيران/ يونيو؛ وداريا، ريف دمشق ٢٠ ـ ٢٥ آب/ أغسطس؛ والتريمسة، ١٢ تمّوز/ يوليو.

بصورة بطيئة في البداية، لكن بسرعة لافتة فيما بعد، بدأ الناشطون وجمهور الثورة بنقل نشاطهم من تنظيم المظاهرات وإحياء أعراس الثورة والعراضات الليلية، إلى تشكيل الكتائب والبحث عن السلاح. ولن تمر أشهر معدودة قبل أن يتحول العمل المسلح منذ منتصف ٢٠١٢ إلى النشاط الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لشعب الانتفاضة وشبابها، في الوقت الذي لم يكن لدى المعارضة السياسية ما يمكن أن تقدمه لنجدة الهاربين من المذابح وتضميد جراحهم المثخنة، ما حكم عليها أن تصبح شيئاً فشيئاً ظاهرة صوتية فحسب.

بعد هذا القرار، الذي لم يتخذه في الواقع أحد وطبّقه الجميع، أو أكثر الناشطين، لم يعد من الممكن لأحد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، أو يثني الناشطين وجمهور الثورة عن حمل السلاح أو يعيد الثورة إلى سلميتها. وما كان من الممكن لفريق معارضة، مهما كان، ولا للمجلس الوطني، أن يؤثّر بالفعل في مسار هذه الدينامية، ويتحكم ولو بجزء يسير من قرارها، وهي تضم مئات ثم آلاف الكتائب والفصائل المنتشرة على اتساع الجغرافية السورية. لم يعد لدى المعارضة ما تفعله سوى الجري وراء المقاتلين وتقديم الدعم لهم على علّات تنظيمهم، أو التخلي عنهم والاستمرار في المراهنة على الحوار مع النظام، لقد أراد الأسد ذلك وكان له ما أراد.

هكذا اتخذ الاندفاع نحو السلاح طابعاً قسرياً، بل قاهراً، وفرض نفسه على الجميع، منذ الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢. فانتشر بين أيدي الناشطين وجمهورٍ خرج من الأحياء الشعبية والمدن والقرى القريبة والنائية، من دون مشورة أحد، كالنار في الهشيم. وأصبح الانضمام إلى الكتائب المسلحة شروط العضوية في الثورة المتجددة، وصار إعلان الولاء للسلاح رمز الانتماء إلى الثورة. وصار يُنظَر إلى أي فرد يقف ضده أو يقاومه من داخل الثورة أو من خارجها، مهما كانت سيرته السابقة، على أنه متواطئٌ مع النظام والمجتمع الدولي، وفي أحسن الأحوال على أنه جبان ومتخاذل. وفي موازاة ذلك أصبح القتال هو الرهان الأول وربما الوحيد لإسقاط النظام[٤١].

(٤١) وقد أدى نجاح مقاومة الأهالي بالسلاح هجومَ النظام في الزبداني في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ دوراً في إطلاق هذه الدينامية وتكريس خيار السلاح استراتيجيةً للثورة، فصار =

خلال أشهر معدودة انتقل الناشطون من ساحات الكفاح السلمي الاحتفالي إلى ساحات القتال، إلى جانب الجيش الحر الذي كان قد تشكّل من الضباط والجنود المنشقين. وبرزت على الساحة مئات الكتائب والفصائل والألوية، لا يتجاوز عدد أعضاء بعضها ثلاثة أفراد، غيرت جذرياً وجه الثورة وعقيدتها ومعطياتها(٤٢).

ورافقت انتشار بدعة الكتائب لحظة بطولية لا علاقة لها بما ستصير إليه أغلبيتها فيما بعد. لقد موّل السكان أنفسهم في القرى والأحياء مشترياتهم من الأسلحة، وأظهروا تكافلاً وتعاوناً غير مسبوقين. وقد باع بعض الثوار بيوتهم وأملاكهم، وتبرعت كثيرٌ من النساء بمجوهراتهن لتمويل الكتائب وتسليحها. وبعكس ما ساد في السنوات الأخيرة من صور الفساد، أدّى التكافل والتضامن بين سكان المدن والأحياء، وتبرعات التجار الصغار وميسوري الحال، دوراً كبيراً في وضع العمل العسكري الشعبي والعفوي على قدميه في الأشهر الأولى لوجوده.

لكن سرعان ما أصبح الطلب أعظم بما لا يقاس من إمكانيات الأفراد والأحياء المحدودة، ووجدت معظم الكتائب نفسها في حالة إفلاس كامل، وبدأت تبحث عن التمويل حيث تجده، أي لدى تلك الجماعات والمؤسسات التي كانت قد استقطبت، بفضل ما تتمتع به من تنظيم ومرجعية فكرية، إسلامية عامة، دعم الدول والجمعيات الأهلية الخليجية. هكذا سوف يشهد النصف الثاني من عام ٢٠١٢ حركةَ تجميع لكثيرٍ منها، وسوف تُشكَّل الفصائل الكبيرة التي لا يزال بعضها يحتفظ باسمه حتى الآن. بينما ستبقى عدة كتائب صغيرة أرادت الاحتفاظ باستقلالها، ومعظمها كانت تابعة

= انتصار الزبداني ملهماً للناشطين الذين خضعوا طويلاً للعنف الهمجي من دون قدرة على الرد، والذي انعكس على صعيد التظاهر بتسمية جمعة ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ «جمعة دعم الجيش السوريّ الحر».

(٤٢) يذكّر هذا الوضع بانطلاق الثورة الفلسطينية التي كان شعارها قول ماو تسي تونغ: «السلطة تنبع من فوهة البندقية»، والتي اعتبر قادتها، وقد امتشق معظمهم السلاح أيضاً، أن السياسة تقسم الشعب، أما البندقية التي لا تطرح أي سؤال سياسي ولكنها تجسّد الفعل المحض، فإنها توحده. ولذلك صارت الثورة الفلسطينية أساساً ثورة فدائيين. وكان الكف عن السياسة والمزايدة في تأييد التسلح والانخراط في امتحان السلاح، هنا أيضاً، أساس التفاهم والانسجام بين أنصار الثورة والموالين لها.

لشخصيات أو مكونة من عناصر «علمانية» أو تشكلت على أساس مبادرات محلية أو فردية.

ففي كانون الأول/ديسمبر تكونت هيئة أركان الجيش الحر، بضم ألوية جديدة إلى الجيش الحر الذي تأسس في آب/أغسطس عام ٢٠١١ من ضباط منشقين عن الجيش السوري يقودهم العميد رياض الأسعد(٤٣).

ومنها جبهة تحرير سورية التي تأسست في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من تحالف فصائل متعددة، وبلغ عدد مقاتليها نحو ٣٥٠٠٠، تضم ألوية الفاروق، والفاروق الإسلامي، ولواء التوحيد، ولواء الفتح، ولواء الإسلام، وصقور الشام، ومجلس ثوار دير الزور(٤٤).

وفي عام ٢٠١٢ تأسّست أيضاً «ألوية أحفاد الرسول» من ائتلاف ٤٠ فصيلاً مسلحاً ذا توجهٍ إسلامي، وتُقدَّر أعدادها بنحو ٧٠٠٠ مقاتل، وتتمركز في إدلب بشكل كبير. و«جبهة الأصالة والتنمية» التي تضم تحالفاً إسلامياً من ١٣٠٠٠ مقاتل ينشط في جميع أنحاء سوريا ويتمركز بشكل أكبر في حلب ودير الزور. و«هيئة دروع الثورة» التي كانت تُصنِّف نفسها كتحالف إسلامي ديمقراطي وتعترف بتلقيها الدعم من قِبل الإخوان المسلمين. و«لواء شهداء اليرموك»، تأسس في محافظة درعا في آب/أغسطس ٢٠١٢ بعد دمج ثماني وحدات صغيرة.

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته ولدت «الجبهة الإسلامية السورية» من تحالف ١٢ كياناً مسلحاً، بقيادة نزيل سجن صيدنايا السابق حسان عبود، أهمها «حركة أحرار الشام»، وعدداً من الألوية مثل «لواء الحق» في حمص، و«أنصار الشام» في إدلب، و«جيش التوحيد» في دير

(٤٣) من أهم هذه الألوية التي تضم هي نفسها كتائب عديدة: لواء شهداء سوريا ـ لواء شهداء جبل الزاوية، بقيادة جمال معروف الذي تأسس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وغيّر اسمه منتصف عام ٢٠١٢، وتتركز عملياته في الشمال الغربي ولا يحمل أيديولوجية محددة؛ وهناك أيضاً لواء أحرار سوريا، الذي كان يعمل في منطقة الرستن، في محافظة حمص.

(٤٤) وكان يقودها أحمد عيسى، وقد ضمّت مجموعة كبيرة من الألوية، أهمها: لواء صقور الشام، ويُقدَّر عدد مقاتليه بـ ١٠٠٠٠ مقاتل، ولواء التوحيد، ويُقدّر بنحو ٨٠٠٠ مقاتل، وجيش الفتح، ويتمركز في مدينة حلب وضواحيها، وفي الحسكة والرقة شرقي البلاد.

الزور، و«لواء مجاهدي الشام» في حماة. وفي عام ٢٠١٣ أعادت هيكلة نفسها تحت اسم «حركة أحرار الشام الإسلامية»، وأصبحت تضم نحو ٣٠٠٠٠ مقاتل. كما ولدت في ٢٠١٢ «جبهة النصرة»، التي ستغيّر اسمها عام ٢٠١٧ إلى «هيئة تحرير الشام» بالتحالف بين «جبهة فتح الشام» و«حركة نور الدين الزنكي» و«لواء الحق» و«جيش السنّة» و«جبهة أنصار الدين»، وتعدادها بين ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ مقاتل، بقيادة «أبو محمد الجولاني»، الذي كان يعلن ولاءه للقاعدة.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ تأسس «جيش الإسلام» من اتحاد ٥٠ فصيلاً مسلحاً، أهمها «لواء الإسلام» الذي تأسّس أواخر عام ٢٠١١ ويبلغ تعداده نحو ٩٥٠٠ مقاتل، بقيادة زهران علوش، أحد نزلاء صيدنايا السابقين أيضاً، إضافة إلى ٣٠ لواء آخر، منها «لواء فتح الشام»، و«لواء توحيد الإسلام»، و«لواء الأنصار». ويُعتقَد أن جيش الإسلام تلقّى دعماً سعوديّاً للحد من نفوذ القاعدة.

كما وُلِد «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، «داعش»، في آب/ أغسطس ٢٠١٣، وكان معظم مقاتليه من الأجانب. وهو التنظيم الذي سيكون له دور كبير في قتال المعارضة وتشتيتها، ولم تتردد التقارير في اتهامه بتلقي الدعم من إيران وقوى أخرى مقربة من نظام الأسد.

وفي العام ذاته أيضاً تأسّس «جيش المهاجرين والأنصار»، المحسوب على داعش، في آذار/ مارس ٢٠١٣، من ائتلافٍ للمقاتلين الأجانب، أغلبهم من القوقاز بقيادة أبو عمر الشيشاني الذي يُشكّ بأنه يعمل لحساب الأجهزة الروسية؛ وكذلك «جيش المجاهدين» المكوّن من ثماني جماعات سورية مقاتلة، في أوائل كانون الثاني/ يناير، وكان ينشط ضد تنظيم الدولة، ما دفع كثيراً من المراقبين إلى الاعتقاد أن داعمين خليجيين شكّلوه للتصدي للجماعة المتشددة.

وبينما كانت بعض الدول العربية تقدم المساعدات لبعض هذه الكتائب، وتموّلها عن طريق جماعات وشخصيات تجمعها معها علاقات خاصة، كان المجلس الوطني، الذي وضع نفسه في موقع القيادة السياسية للثورة، مفتقراً إلى أي إمكانيات تساعده على التدخل وكسب موقع نفوذ داخل الكتائب

الجديدة المتشكّلة، ولم يحظَ بأول دفعة معونات سوى بعد خمسة أشهر من ولادته، بعد أن كانت المؤسسات والدول وجميع الأجهزة الدولية قد حرثت الوسط الثوري المسلح ونسجت علاقات قوية مع الكتائب من خلال التمويل والتسليح وجمعت أشتاتها تحت راية فصائل وفرق كبيرة رئيسية لا علاقة لها بالمجلس الوطني ولا بأي قيادة سياسية. في تلك الأثناء كان الشيخ عدنان العرعور يتصرّف بمئات ملايين الدولارات، ويتحكم بشبكة واسعة من الكتائب، ويفرض فكره وتوجيهاته، ويملي على الناشطين الذين يطلبون مساعدته الأسماء التي ينبغي أن يطلقوها على كتائبهم. لكن الشيخ العرعور كان واحداً من بين كثيرين مرتبطين بدول أو برجال أعمال مستقلين كبار، لعبوا لعبة استتباع الكتائب وترسيخ انقساماتها. وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن يعلن العرعور عداءه لنشاط المجلس الوطني.

كانت مهمة المجلس صعبة وشبه مستحيلة، فقد كان عدد الناشطين المنخرطين في كتائب وهمية أو حقيقية يتجاوز، بحسب الإحصاء الذي قدّمه لي مسؤول المكتب العسكري في المجلس، الـ ٣٠٠ ألف عنصر، بعضهم نجحوا بمواردهم الذاتية في اقتناء بعض الأسلحة وبعضهم كان يسعى إليها ويبحث عن ممولين لها، بعضهم شارك في عمليات قتالية وبعضهم لم يسعفْه الحظ للقيام بذلك. لقد تحوّلت الكتيبة إلى شكل من التنظيم الذي جسد إرادة الثورة أكثر مما كان بالفعل أداة قتالية. وانجرف المجلس نفسه بأعضائه الكثر وراء موجة الثورة المسلحة، وصارت قاعدته تضغط حتى يتحوّل إلى الناطق باسمها، وهو لا يمون على أي واحدة منها ولا يملك ما يمكنه من الوفاء بأي التزام تجاهها. كنتُ أتدخل لدى بعض رجال الأعمال لتقديم الدعم لبعضها خوفاً من اضطرارها إلى القبول بشروط الشيخ العرعور ومنافسين له، التي لم تكف عن الارتفاع وتطلب الخضوع الكامل، وجميعهم من الطينة ذاتها. وفي مرحلة تالية، اضطررنا إلى مناشدة الدول الغربية ذاتها بأن تُنقِذ الكتائب المفلسة من إغراء الالتحاق بداعش والنصرة، ولكن من دون جدوى.

هذه الوقائع تبيّن القطيعة الكاملة بين ما كان يجري على الأرض والنخبة المثقفة والسياسية السورية المعارضة التي كانت لا تزال مصرة على الاقتتال والانقسام حول أفضلية الاستراتيجية السلمية وتلك العسكرية للثورة، في

الوقت الذي كان فيه الواقع العملي والمادي يخرج بالمعنى الكامل للكلمة من يدها ووعيها أيضاً.

ما سعى إليه النظام في الواقع وما نصحه به حلفاؤه الإيرانيون هو تحويل الثورة الشعبية إلى محرقة، ونجح في ذلك كل النجاح؛ فقد كان أكثر ما يخيفه هو استمرار التظاهرات السلمية في الشوارع والساحات مع مشاهد القتل اليومي المصورة التي تستنزف رصيده في الداخل والخارج، وتقوّض شرعية حكمه، وأجبر الناشطين على المواجهة في ميدان يتمتع فيه بتفوق ساحق، هو ميدان القتال، ليسحب منهم ورقة التفوق الرئيسية التي يراكمون عليها مكاسبهم، أعني التفوق الأخلاقي النابع من استشهاد الأفراد السلميين والمدنيين من أجل قضيتهم، تلك التي جعلت من الأنبياء ملوكاً دينيين وقربتهم من الآلهة، مثلما جعلت من قتلتهم طواغيت محتقرين ومكروهين. بمجرد دخول الثورة في هذا الميدان العسكري سيصبح الثوار مقاتلين متساوين مع أعدائهم من حيث الوضعية السياسية والقانونية، بينما يبقون مهما فعلوا الطرف الأضعف والأقل تنظيماً وتسلحاً وإمكانيات. ومع الوقت سوف يعاملون بالتساوي كمقاتلين في حرب لا يمكن فيها تجنب الأخطاء ولا مخاطر الانزلاق إلى منطق التعصب الديني والطائفي. هكذا ستتغير صورة الثورة السورية أيضاً، فتتحول في ذهن كثيرين من انتفاضة شعبية مدنية تهتف للكرامة والحرية ضد طاغية دموي لا يرحم، إلى حرب أهلية تتبارى فيها الأطراف في القتل وسفك الدماء.

لذلك أمام الحماسة الواسعة التي كان يظهرها الناشطون والقادة أيضاً للانخراط في العمل العسكري، لم أكن أخفي تحفّظي على وضع الرهان في الثورة بأكمله على السلاح، فكنت لا أكف عن تذكير المتحمسين وأصحاب خيار «الكل العسكري» بثلاثة مخاطر: **الأول** أن عسكرة الثورة لن تقلّص من عدد الضحايا والشهداء الذين يسقطون يومياً في التظاهرات والمعتقلات، وإنما على العكس سوف تزيده أضعافاً مضاعفة بين الثوار والمدنيين معاً. **والثاني** أن تسليح الثورة لن يقصّر أمد الحرب، وإنما سيعمل بالعكس على إطالته. **والثالث** أن الدخول في حرب لن يعزز قدرتنا على التحكم بمصيرنا ولكنه سوف يضعف قرارنا المستقل ويفاقم من تبعيتنا للدول الأجنبية التي

سنحتاج إلى دعمها بالمال والسلاح والذخيرة للاستمرار في الصراع، وربما عمل على إخراج الأمور كلياً عن سيطرتنا كسوريين لمصلحة تنامي دور القوى الدولية والأجنبية التي سنحتاج إلى مساعداتها.

هل كان يمكن تجنّب الدخول في الحرب أو الرد بالسلاح على الإفراط في استخدام السلاح؟

على دعاة الحفاظ على السلمية بأي ثمن كنتُ أرد بالقول: إن السلمية ليست عقيدة ولكنها استراتيجية، وقد هجرها الناشطون من تلقاء أنفسهم لأنها فشلت، وإن التمسك بها يساوي القبول بالاستسلام عندما تكون استراتيجية النظام سياسة الأرض المحروقة، وعلى جميع الأحوال ليس للمجلس مقدرة على ضبط شارع يتعرض في كل مدينة وقرية لمذابح واغتيالات وقتلٍ بالجملة، في هذه الحالة تعادل إدانة التسلح دعم حرب الإبادة ضد الشعب. وعلى دعاة الاستقالة السياسية أمام سحر السلاح، والتعلق الوحيد بوهم جبروته وقصر مهام المجلس والقيادة السياسية على توفيره للكتائب المقاتلة، وتحويل المجلس إلى صندوق بريد لنقل طلبات السلاح والتسول على أعتاب الدول من أجل تأمينه، كنتُ أردّ بالقول: إن السلاح لا يضمن النصر، ولا يفيد شيئاً من دون السياسة، وإن السيطرة عليه هي المهمة الأكثر إلحاحاً إذا لم نشأ أن نفقد مشروعنا.

لم تسعف استراتيجية الانخراط في الحرب، من دون حدود ولا ضوابط، الانتفاضة، ولم تجنبها الخسارة، ولا كانت السلمية قادرة على تمكينها من الاستمرار. ولا يستطيع أحد أن يدّعي أو يحكم فيما إذا ما كان من الأفضل أن نخسر بعد الأشهر الأولى ونتوقف أمام القمع الوحشي أو أن نستمر كما فعلنا. وفي اعتقادي أن جمهور الثورة الذي لم يتردد في وهب نفسه كلية للقتال قد فعل ذلك لأنه كان يعتقد أن الاستسلام للنظام كان سيعني على جميع الأحوال التسليم لحكم المقصلة والانتقام السافر[٤٥].

---

(٤٥) فكّكت دلال البزري، في مقالتها «نقد نقاد عسكرة الثورة،» **المدن**، ٢٠١٦/٩/١١، بعمق المنطق الذي بنى عليه بعض المثقفين «الثوريين» اليساريين نقدهم لعسكرة الثورة، فكتبتْ: «خلف هذه =

لا أعتقد أن هناك مجالاً أو معنًى للنقاش في هذه المسألة ومعرفة أيهما كان الخيار الأفضل، الاستمرار في سلمية الثورة أم تسليحها، لأنه ببساطة لم يكن هناك ولم يطرح في الواقع أي خيار. دخل جمهور الثورة عفوياً، بقلبه وعقله وجسده، في منطق القتال والحرب، تماماً كما كان قد دخل من قبل في منطق الكفاح السلمي والخروج في المسيرات وتنظيم الاحتفالات. الخيار الوحيد الذي كان ممكناً ومطروحاً علينا، أو هكذا كنت أعتقد، ليس الحد من انتشار السلاح، وهو ليس في يدنا، وإنما العمل بالسرعة القصوى على ضبط استخدامه والسيطرة السياسية عليه ووضعه تحت إشراف قيادة عسكرية مركزية، سواء أكانت تابعة للمجلس الوطني أم لا، تمنع انحرافَه أو تَحكّمَ القوى الأجنبية به وشراء بندقيته، وتخضع استخدامه لخطة واستراتيجية وطنية متفاهَم عليها. وهذا يعني السعي إلى تأطير الكتائب ضمن هياكل مؤسسية، ووضع خطة عمل توحيد قيادتها، وتزويدها بمهام واضحة ومعروفة ضمن خطة عمل واستراتيجية ثورية ووطنية متكاملة.

وفي هذا المجال ينبغي القول إن جميع خططنا قد أُفشلت، لأسباب تنبع من خلافاتنا وروح التنافس والصراع على النفوذ أو القيادة داخل المعارضة وداخل المجلس نفسه، ولأسباب تتعلق بحجم النفوذ الذي اكتسبته بعض الدول، والجماعات التي تعمل معها أو تستفيد من معوناتها، داخل صفوف جمهور الثورة المسلح المتنامي. لكن الأهم من هذا وذاك كان نزوع الناشطين إلى الشك المطلق بالسياسة أو بالمقاربات السياسية. لقد كان تقديس السلاح والمقاتل، الذي سرعان ما سيكتسب اسم المجاهد، الطريق الملوكي الأسرع للاستقالة العقلية والسياسية وتسليم الأمر لله، أي لمن يدّعي تمثيله وتطبيق أحكامه وشرائعه، وهؤلاء هم الأكثر بُعداً عن منطق السياسة، من دون مراقبة ولا مساءلة ولا حساب. ولهذا شكّل الولاء الجارف لخيار

= المَضْحَكة من «النقد»، هناك تصور ثابت لمعاني «الثورة»، يبطنه ويعلنه خصوصاً المعارضون الماركسيون اللينينيون، الموالون في شبه سريرتهم للنظام، والمحبّون للاستقرار الذي يبكون عليه اليوم. بنظرهم لا تقوم ثورة من دون حزب ثوري جماهيري، لينيني، ومن دون أيديولوجيا ثورية، بقيادة بروليتارية وتحالف بين العمال والفلاحين بقيادة مثقفين ثوريين، وقيادة واحدة، كاريزماتية إن أمكن. من الطبيعي، ضمن هذا التصور، أن لا تكون الثورة السورية شرعية، أن يتم اصطياد أخطائها، أن تتعزّز بهذه الأخطاء جرائم النظام المتوحش، وأن يكون الرجاء الأخير هو استعادة سوريا الأسد، أيام العمل الثوري المنظم والسلمي؛ الأيام الخوالي».

القتال، والإيمان بقدرته الكلية على الحسم، البيئةَ الأمثل لما سُمّي أسلمة الثورة، والذي سأتطرق إليه لاحقاً.

لم يصمد المكتب العسكري، الذي طلب المجلس من العميد هاشم عقيل رئاسته، طويلاً وسقط كما رأينا باستقالة العميد احتجاجاً على عدم توجيه الرئيس نداءً للتدخل الدولي في المؤتمر الصحافي الذي كان مكرساً للإعلان عن وجود هذا المكتب. وكان مكتب الارتباط العسكري الذي شكله المجلس للتواصل مع الجيش الحر قد فشل في تنظيم شؤون الضباط ودفعهم إلى المشاركة في تأطير الكتائب المدنية التي كانت تتشكل كالفطر في كل مكان من دون خبرة عسكرية أو ميدانية ولا موارد حقيقية، وتتحول إلى مشاريع للتدخل الأجنبي. وكان وراء فشله عدم رغبة قادة الجيش الحر التعاون معه، بل مع قيادة المجلس نفسها. وكان الجيش الحر وقادته قد أمّنوا لأنفسهم موارد كبيرة قبل تشكيل المجلس ومن دونه، وأصبح لهم رصيد سياسي ومعنوي عند جمهور الثورة لا يقارن بالرصيد الذي حرص المجلس على بنائه في الأشهر التالية من خلال جهوده في حقل العلاقات الدولية بالدرجة الأولى.

وفي إطار السعي إلى خطة لاستعادة السيطرة على الكتائب المشتتة والموزعة في مختلف المناطق، نصحني ضابط عربي كبير، حاولت الاستعانة به لحل المعضلة، بأن نشكل من الجنود والضباط المنشقين لواء أو لواءين نظاميين يخضعان لقيادة المجلس، وأن نضمن للجنود والضباط فيهما مرتبات شهرية ولو بسيطة، ولكن مستقرة، ويصبحوا وسيلتنا في تحديد البوصلة العسكرية وتنفيذ المهمات التي تستجيب لاستراتيجية المجلس وخططه السياسية. لكن الهدف الأول لهذا التشكيل كان في تصوري استيعاب آلاف الشباب الذين التحقوا بالكتائب ووجدوا أنفسهم بعد أشهر معدودة من دون أي مورد أو رعاية، يتسولون على أبواب الممولين الذين يتحكمون بهم ويفرضون عليهم شروطهم العقائدية والسياسية. وفي مرحلة ثانية عندما يتنامى التشكيل الجديد ويتعزز بالعناصر والخبرة يمكن أن يكون القوة المقررة في الاستراتيجية العسكرية ويحدّ من أثر تشتت الرأي والخطط التي تنفذها مئات الكتائب المتفرقة.

لكن على الرغم من تظاهر بعض أعضاء المكتب التنفيذي بتقديرهم للمشروع لم يبذلوا أي جهد للعمل على تحقيقه، وعطلوه اعتقاداً منهم بأن ترك الأمور كما هي يعزز نفوذهم الأيديولوجي والسياسي في صفوف «الجيش الحر»، ويقربهم أكثر من قيادته الفردية ونفوذهم عليها من خلال إمساكهم بالمكتب العسكري. ومات المشروع الذي كان يشكل في نظري الأمل الوحيد للدخول في الصراع المتعدد الأوجه، الوطني والسياسي والأيديولوجي الدائر من أجل السيطرة على الكتائب المسلحة، على الأقل كطرف، وفرض الأجندة الوطنية على برنامج عملها.

حاولت أن أعود للفكرة من زاوية أخرى، فطرحت على المجموعة العربية الخليجية الداعمة فكرة العمل على توحيد الكتائب المسلحة لتمكين القيادة السياسية من الإشراف عليها وإخضاع نشاطها لخطة واستراتيجية وطنية، من خلال توحيد تمويلها. وقد وعد الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري السابق، بتوفير الميزانية الضرورية لذلك. وأعلنت بالفعل في أحد مؤتمراتي الصحافية عن نية المجلس في ربط جميع المقاتلين به عن طريق تقديم مرتبات ثابتة لهم. وطلبت من مكتب الارتباط العسكري بإعداد الملف لتقديمه إلى الممولين. وقد قُتِلَ هذا المشروع أيضاً بسبب عدم حماسة المكتب التنفيذي وتأخر تقديم الملف، وبعد تسليمه حاولت الدولُ الخليجية كسب المزيد من الوقت، وفي النهاية صرفت النظر عنه، ربما بسبب ضغوطات لهيئات ومؤسسات حريصة على إبقاء المجلس الوطني خارج دائرة النفوذ إلى القوى المقاتلة، بما فيها قيادة الجيش الحر ذاتها، وربما حرصاً من قِبل كل دولة على الاحتفاظ بسيطرتها على الكتائب والفصائل التي تمولها كقاعدة نفوذ لها داخل الثورة وبعد انتصارها.

مع ذلك بقيتُ أعتقد أن التحدي الأكبر الذي يواجه الثورة والمعارضة هو السيطرة على الكتائب المشتَّتة، التي انتقلت إليها المبادرة رغماً عن أنصار الثورة السلمية وخصومها بعد نجاح النظام في خنق المسيرات السلمية، والاعتماد عليها لإعادة بناء استراتيجية العمل الوطني في مواجهة مخاطر تزايد سيطرة الأجندات الفردية أو الاختراقات الإقليمية والدولية للدول الراعية أو الداعمة.

أول ما خبرتُ، من العقيد عبد الحميد زكريا، الذي كان يبدي حماسة

كبيراً لأي خطة تهدف إلى إعادة السيطرة على الكتائب المشتتة، عن انشقاق اللواء محمد حسين الحاج علي، ولم يمضِ شهران على استقالتي من رئاسة المجلس الوطني، طلبتُ رقمَ هاتفه ودعوتُه إلى المجيء إلى إسطنبول، ووصل بالفعل بعد يومين. كان اللواء الحاج علي قبل انشقاقه مديراً لكلية الدفاع، كما كان الأعلى رتبة بين المنشقين عن النظام، وكان على معرفة بمعظم الضباط، وكانوا هم أيضاً يعرفونه. واتفقنا نحن الثلاثة على الذهاب في اليوم التالي لملاقاة الضباط المنشقين في مخيم اللجوء في كِلّس، وكنتُ على معرفة وثيقة بهم أيضاً نتيجة ترددي على المخيم، وتفقّد أحوالهم، وحل النزاعات التي كانت تنشب يومياً بين العقيد رياض الأسعد، قائد الجيش الحر، والعميد مصطفى الشيخ، رئيس المجلس العسكري. وقد لاقت الفكرة قبولاً من قِبل الضباط المنشقين، الذين كانوا يشْكون من إهمالهم وتهميشهم، وتحمسوا لها. وشكّل اللواء الحاج علي هيئة أركان للجيش الوطني من أعلى رتب اختصاصهم، قبل أن نترك المخيم.

كانت فكرتي، في المشروع الجديد، بعد أن فشلت محاولتنا تمويل ألوية مستقلة من الضباط والجنود المنشقين، وكذلك تأمين رواتب ثابتة للمقاتلين تسمح لنا بالعمل معهم والتأثير في الكتائب المشتتة ودمجها في هيكلية واحدة، أن نعمل على إدماج الضباط المنشقين في الكتائب المقاتلة لتقديم الخبرة لها والارتقاء بأدائها، وبالمناسبة ذاتها على إدخال مفاهيم التنظيم والقيادة إليها، بما يسمح، في مرحلة لاحقة، بالربط بينها من خلال الضباط المحترفين، وخلق هيكلية تسمح بدمج الفريقين في قوة واحدة.

كانت **المشكلة الأولى** التي واجهتنا أن القادة الميدانيين، وهم تقريباً جميعاً من المدنيين، يخشون من التحاق الضباط المنشقين بكتائبهم خوفاً من منافستهم لهم على القيادة أو الكشف عن انعدام خبرتهم العسكرية، وكثيرون من هؤلاء المدنيين أصبحوا يرون في كتائبهم مشاريعهم الشخصية السياسية والاقتصادية أيضاً. أما **المشكلة الثانية** فكانت، بالعكس، إقناع الضباط بأن يقبلوا العمل تحت إمرة مدنيين وهم أصحاب الخبرة العسكرية، مما كان يُعدُّ في قاموس العسكرية كفراً. وبذلنا جهوداً كبيرة في الاتجاهين لنقنع هؤلاء الضباط بأن يعملوا في المرحلة الأولى كمستشارين، من دون أي منصب قيادة، يقدمون النصيحة والمساعدة فحسب، ولنطمئن قادة الكتائب المدنيين

أيضاً على مواقعهم وما يمكن أن يجنوه من وجود خبراء عسكريين تحت تصرفهم. ورتبنا بعد قبول الطرفين التعاون فيما بينهم اجتماعاً، في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في مدينة أنطاكيا على الحدود السورية التركية للتداول المشترك في الأمر ودراسة كيفية الدمج بين الفريقين وتكوين هيكلية عسكرية واحدة للقوى المسلحة. لكن في اليوم الموعود لم يستطع القادة الميدانيون للكتائب الوصول إلى الاجتماع، وهُدِّدوا من قِبل مموليهم، كما ذكر لي بعضهم فيما بعد، بقطع التمويل والسلاح عنهم إذا فكروا بحضور الاجتماع التأسيسي للجيش الوطني، كما تلقى اللواء الحاج علي تهديداً مباشراً منهم بالكف عن المشروع.

في رده على سؤال لجريدة **الشرق الأوسط** حول تفسيره لفشل مشروع إعادة بناء الجيش الحر كجيش وطني، أكان ذلك بسبب التدخلات الخارجية أم بسبب الخلافات بين الضباط المنشقين وعدم توحدهم وتورطهم بأمراض المعارضة السياسية، وضع اللواء الحاج علي يده على الجرح، مركزاً على عدة أسباب؛ **أولها** طبيعة ما كان يسمى الجيش الحر، وافتقاده لأي هيكلية، بل حتى لقيادة فعلية، باستثناء تلك القيادة التي مثلها رياض الأسعد، والتي كانت بالفعل قيادة رمزية، لا علاقة لها بالميدان ولا بالتخطيط لعمليات الكتائب والفصائل التي كانت تقود نفسها بنفسها، «إضافة إلى افتقار هذه القيادة إلى الكفاءة والخبرة في القيادة والتنظيم، وعدم تواجدها في الميدان، وعدم قبول التعامل مع الكفاءات التي انشقت بعد تشكيل هذه القيادة الرمزية للجيش الحر، مما أدى إلى اختلافات كبيرة بينها وبين الضباط الذين انشقوا لاحقاً، والذين بدأوا يشكلون مكونات عسكرية أخرى تحت مسميات مختلفة، الأمر الذي أفقد الجيش الحر مشروعيته، وتهميش من ادعوا قيادته».

وعزا السبب **الثاني** إلى السياسيين، وبشكل خاص إلى رجالات المجلس الوطني «الذين لعبوا دوراً سلبياً ساهم في زيادة الفرقة بين الضباط وقيادات ما سمي بالجيش الحر، والذين كانوا طامحين بالسلطة، معتقدين بأن أيام نظام الأسد معدودة، فلم يسعوا إلى إنشاء جيش منظم قائم على الأسس والقواعد العسكرية، تحت ذرائع مختلفة، أهمها أنهم لا يريدون أن تتكرر تجربة العسكر في حكم سوريا مرة أخرى».

أما السبب **الثالث** فيرجع إلى موقف الدول الداعمة للثورة السورية التي كان دورها، فيما يخص الجيش الحر، «مريباً وغير مفهوم، لإصرارها على دعم مجموعات غير منضبطة، وغير خبيرة في العمل العسكري»، «وعند تشكيل الجيش الوطني من قِبل أغلب الضباط في بداية الشهر التاسع عام ٢٠١٢، تمت محاربته من قِبل كل دول ما يسمّى «أصدقاء الشعب السوري»، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية. وبعدها تم تشكيل المجالس العسكرية التي نجحت مؤقتاً قبل أن يتم تشكيل الأركان المشتركة من قِبل أصدقاء الشعب السوري، والتي لا تحمل من الأركان إلا الاسم، حيث تم تعيين بعض الضباط غير المؤهلين وغير المختصين، ومعهم قادة فصائل مدنية بنسبة ثلثين إلى ثلث لصالح المدنيين، والتي لا تحمل من المعرفة العسكرية شيئاً، الأمر الذي أدى إلى إجهاض العمل العسكري المنظّم، وزاد من دور المدنيين، كما ازدادت سطوة الأيديولوجيات الدينية على الثورة وقويت شوكتها، حتى أصبح ممثلوها القوة الأساسية في الصراع مع نظام الأسد. كما زادت قوات «داعش» والنصرة وغيرهما من الفصائل التي لا تحمل مشروعاً وطنيا قوةً على حساب الجيش الحر»[٤٦].

والواقع، إضافةً إلى ما ذكره اللواء، كانت المعارضة قد تأخرت كثيراً في مواجهة المسألة. وأصبح مشروعنا يدخل في صراع، لا يملك وسائل إنجاحه، مع مشاريع دول بدأت تستثمر انهيار مشاريع الكتائب الكثيرة الفاقدة للموارد من أجل إعادة تجميعها في ألوية وتكتلات عسكرية كبيرة، تابعة لها وتعمل تحت إشرافها وسيطرتها. وما كان لدينا أيُّ حظٍّ في أن نتغلب عليها ونحن نراهن على تمويل مشروعنا من مالها أيضاً. كان قبولها بمشروعنا يعني الرمي عرض الحائط بكل ما قامت به من استثمارات في الكتائب خلال أشهر طويلة، مادية وسياسية، وتسليمها لنا، أي لقيادة وطنية مستقلة، على طبق من فضة. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى المعارضة التي كانت تتنافس على إعلان ولائها للكتائب وانتزاع اعترافها بتمثيلها السياسي لتزيد من وزنها، والتي رأى كثيرون منها في مشروع الجيش الوطني محاولةً من قِبل

(٤٦) غالية قباني، «اللواء الحاج علي: ضبط المعايير يؤسس لجيش وطني سوري من النظام والمعارضة،» جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/٣/١٥،

<https://bit.ly/2tC8djj>.

رئيس المجلس السابق واللواء المنشق منذ أقل من شهر للعودة من جديد إلى موقع القيادة، عن طريق تنظيم القوى المسلحة، ومنهم قادة «هيئة حماية المدنيين» من الإخوان وباقي القوى والتيارات التي كانت تفضل أن تبقى الفصائل مشتتة على أن تخضع لقيادة واحدة من خارج صفوفها.

لذلك من المستحيل التمييز بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في هذه المسألة، لأن ارتباط الكثير من المكونات العسكرية والسياسية المحسوبة على المعارضة والجيش الحر مع الخارج، السوري أو الإقليمي، يجعل من الصعب فصل المواقف التي كانت تتخذها قيادات بعض الكتائب العسكرية أو الأطياف والشلل السياسية عما كانت توحي إليها به أو تريده الدول التي ترتبط بها أو تعتمد عليها.

أما السلفيون فقد كانوا يرون في توحيد القوى المقاتلة مؤامرة يقودها العلمانيون لبسط سيطرتهم على الكتائب وحرمانهم من حرية العمل فيها، واستدراجها إلى مواقع جهادية وسلفية هي الضمانة الوحيدة لها بالتأييد والنصر. أما الأحزاب والتشكيلات السياسية الكردية، بشقيها، المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، فقد اختارت منذ البداية أن تخوض الحرب على أجندة قومية منفصلة تماماً عن أجندة الثورة وفي صراع علني أو موارب معها.

وقد ظهرت هذه الحقيقة، للمرة الثانية، عندما فشلت الفصائل في التغلب على نزاعاتها المتفاقمة واستمرت، بعد التدخل العسكري الروسي، مصرة على عداوتها. وكنتُ قد دعوت قيادات أكبر عشرة منها إلى اجتماع في إسطنبول لمناقشة مشروع تشكيل مجلس قيادة مصغر من قادة أهم الفصائل و«الجيوش». وحصل اللقاء في بداية عام ٢٠١٦ لكن بحضور قليل من القادة وبعض ممثليهم. وشرحت لهم أن الحرب كانت، حتى الآن، تجري مع ميليشيات محلية أو دولية لا تملك خبرة كبيرة في الحرب ولا عدة عسكرية من طراز رفيع. مع دخول القوة الروسية في الصراع سوف يختلف الأمر، فهي دولة عظمى عسكرياً، ولأجهزتها خبرة قديمة في سحق الثورات، التي كان مثالها ثورة الشيشان. وهي لا تأخذ كثيراً بمبادئ الحق ولا تكاد تعترف بمواثيق دولية ولا تملك الكثير من مشاعر إنسانية. لن يكون

في مقدرتكم مواجهتها بالاستراتيجية التي اتبعتموها حتى الآن، أي متفرقين كما أنتم، ومحاصرين، بينما يقوم الطيران بقصفكم من دون أن يكون لديكم أي هامش للحركة أو المناورة.

عرضت عليهم مشروعاً سهل التطبيق؛ قلت لن أطلب منكم أن تحلوا فصائلكم وتتوحدوا في جسم واحد، أعرف أن هذا مستحيل اليوم بالنسبة إليكم، فلا أحد يقبل أن يزاح من موقعه أو يتحول من سيد وأمير إلى مساعد أو معاون من الصف الثاني. ولا أطلب منكم أن توحدوا مالية الفصائل في صندوق واحد تُستخدم فيها الموارد بحسب الخطط والحاجات العسكرية، لا لإعالة جيوش من القاعدين، الذين لا دور لهم. واقترحت عليهم صيغة أبسط ما يمكن أن تكون عليه الوحدة، أي تشكيل مجلس عسكري من قادة الفصائل العشرة الرئيسية، وإعلان ذلك للشعب وبالأسماء وتعيين ناطق باسمهم، يتواصل مع الشعب والعالم، ويتحمل المسؤولية أمامهما. وهذا يعطي رسالة واضحة للجميع بأنّ للـ«ثورة» قادةً، وللبلاد أصحاباً، يخططون معاً، ويسعون لتحقيق أهداف واضحة، يتوجهون للشعب، ويشرحون له استراتيجيتهم، ويطلبون دعمه ومؤازرته. أي باختصار، أن يتجرأ الأشخاص الذين في يدهم القوة العسكرية على تحمل عبء المسؤولية السياسية عن المرحلة. واتّهمتهم بأن موقفهم الراهن الذي لا يشعر فيه أي واحد منهم بأن عليه أن يشرح معنى خياراته أو يرد على تساؤلات الشعب أو انتقاداته، هو تهرب من المسؤولية، ولا يختلف كثيراً عن موقف الأسد الذي يقود البلاد ولكنه يرفض الاعتراف بمسؤوليته عن نتائج هذه القيادة.

وأضفت: أنا وكثيرون مثلي مستعدون للعمل إلى جانبكم كما تريدون، كأعضاء في مجلس واحد أو حتى كمستشارين غير معلنين لكم. كما أننا مستعدون للتواصل مع الدول التي تمولكم لإقناعها بهذه الخطة إذا كنتم قد اقتنعتم بها، المهم أن لا تبقوا على ما أنتم عليه، لأننا سنذهب مباشرة إلى الهزيمة إذا حصل ذلك. مع الأسف لم تثمر الحماسة الأولى حتى في عقد لقاء ثانٍ، واستمرت الأمور كالعادة، وعرفت أنهم فاقدون لأي أهلية للقيادة، وأن الهزيمة العسكرية قادمة لا محالة. وكتبتُ بعد ذلك مقالة عبّرت فيها عن نهاية الرهان على السلاح وضرورة الإعداد للمرحلة القادمة

بمراجعات معمقة في مسيرة الثورة ومسارها[٤٧].

لم يكن ضغط الدول الداعمة هو المسؤول الأول عن فشل هذا المشروع، فقد كان اتفاق هؤلاء القادة لوحده كفيلاً بإقناع الدول به أو فرضه عليها كأمر واقع. كان السبب الأول في ذلك الفشل غياب منطق الوطنية ومعنى المسؤولية تجاه شعب، أي الشعب نفسه كمصدر للشرعية أو السلطة السياسية، عن أذهانهم، وهم من خريجي مدرسة الأسد أو المدرسة السلفية الإسلامية التي لا تعترف بوطن خارج الدين ولا بشعب غير جماعة العقيدة[٤٨].

وهذا هو أيضاً السبب في فشل الهياكل الكرتونية التي أقامتها مجموعة الدول الصديقة، وهيئة الأركان التي أوكِل أمرُها إلى اللواء سليم إدريس، ومن قبل المجالس العسكرية التي دافع عنها العميد مصطفى الشيخ، في سعيه للالتفاف على قيادة رياض الأسعد الفردية والشكلية. وقد قامت جميعاً على توافقات دولية مستحيلة، لم تلبث حتى استسلمت وسلمت أمرها لغرفتي التنسيق، «الموك» و«الموم»، الخاضعتين لإشراف الوكالات الأمريكية[٤٩].

(٤٧) برهان غليون، «أي خيارات جديدة أمام السوريين،» **العربي الجديد**، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٧، <https://bit.ly/2vONuuj>.

(٤٨) ظهرت أولى أشكال التنظيم العسكري للكتائب المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، بالإعلان عن تشكيل «المجلس المؤقت العسكري»، برئاسة رياض الأسعد، قبل أن يشكل العميد مصطفى الشيخ «المجلس العسكري الثوري الأعلى» في مواجهة المجلس المؤقت. وفيما بعد وُلد مشروع «القيادة المشتركة للجيش الحر» لتوحيد المجلسين، ثم تشكلت «القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية»، كإطار أوسع للجيش الحر، قبل أن تتشكل في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢ «هيئة القوى الثورية» من ٢٦١ ممثلاً عن الكتائب والفصائل وقادة الألوية انتخبوا «مجلس القيادة العسكرية العليا» ورئاسة الأركان.

وقد كان الدافع لإنشاء هذه المجالس والقيادات ضغط الدول الغربية، والإدارة الأمريكية خاصة، من أجل تقديم الدعم المنشود للفصائل. لكن الدعم لم يتحقق، ولو بشكل جزئي، إلا بعد اجتماع «أصدقاء الشعب السوري» في تونس في ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢، وبعد إنشاء غرفتي «الموم» و«الموك»، للتأكد من عدم وصول أي سلاح نوعي للفصائل «يمكن أن ينتهي بين أيدي الفصائل المتشددة إسلامياً».

(٤٩) الموك والموم (بالإنكليزية: Military Operations Center) هي غرفة عسكرية خارجية ومقر قيادة وتنسيق وإصدار أوامر تديرها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والأردن وبعض دول الخليج، تشكلت في عام ٢٠١٣ وتطورت عام ٢٠١٤، وتضم فصائل عديدة من الجيش الحر في درعا والقنيطرة وريف دمشق وريف حلب الشمالي. وتهدف الغرفة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم للفصائل المنضوية تحت لوائها مقابل احترام شروط أو «خطوط حمراء»، مثل: عدم المساس بالحدود =

كانت فكرة تشكيل مجلس قيادة من قادة الفصائل الكبرى آخر محاولة لإنقاذ الجناح العسكري للثورة ووضع حد لتدهور أوضاعها، قبل أن تنهار ويبدأ قادة الفصائل، كل على حدة، في ٢٠١٧ بتوقيع المصالحات مع الروس والنظام.

صحيح أن غياب التنظيم الموحد للكتائب المسلحة، وما رافقه من انتشارها على امتداد الرقعة الجغرافية السورية، قد شكل معضلة استراتيجية لجيش النظام لم يستطع الرد عليها، وفقد بسببها سيطرته على أكثر من ثلثي أراضي الجمهورية، لكنه أحدث وقائع ورسخ تقاليد، وخلق إمارات حرب، وعزز توجهات أيديولوجية وسياسية، صار من الصعب تجاوزها وإصلاحها في مرحلة تالية، وتحولت إلى أسباب لفساد قيادة الفصائل وتفكك سياساتها.

والواقع لم ينجم عن فشل مشروع تشكيل قيادة موحدة للفصائل باسم الجيش الوطني كما أملنا في منتصف ٢٠١٢ استمرار التشتت العسكري وعدم إمكانية بناء استراتيجية عسكرية وطنية واحدة فحسب، وإنما أكثر من ذلك فساد الكثير من الفصائل ذاتها وتحولها إلى مشاريع خاصة، وافتقار قادتها شيئاً فشيئاً إلى أي حوافز ثورية أو سياسية، وفي ما وراء ذلك نهاية المعركة من أجل بناء أجندة مدنية وديمقراطية، وانفتاح الطريق واسعاً لصعود الأجندة الإسلامية، في ظل تغييب الوطنيين وترسيم الوصاية الدولية على قوى الثورة السورية. ولأن القوى الإسلاموية كانت أقل انسجاماً وأعمق تناقضاً هي ذاتها من القوى الديمقراطية اليسارية والقومية والعلمانية، لم يجلب صعودها إلى القيادة مزيداً من الوحدة والاتفاق بين الكتائب. وكما حصل مع الطبقة السياسية والناشطين المدنيين، فاقم النزاع على القيادة والزعامة بين طبقات الإسلاميين وتفرعاتهم ومللهم ونحلهم من التشتت والفوضى التي كانت

= الإسرائيلية وعدم الاقتراب منها وتهديدها بأي طريقة كانت، وعدم إقرار أو شن أية معركة أو عملية عسكرية إلا بموافقة من الغرفة عن طريق ممثلي الفصائل، والالتزام بكل ما يصدر عن غرفة الموك من مختلف الأوامر كالانسحاب أو الهجوم، والتأكيد على دولة مدنية و«سوريا حديثة» محترمة للأعراق والمذاهب، ومحاربة الإرهاب والجماعات المتطرفة خاصة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وفي حال خالف فصيل هذه الشروط تتم معاقبته بطرائق عديدة، كقطع الإمداد، وإيقاف الرواتب عن مقاتليه.

ضاربة أطنابها أصلاً بين القوى المقاتلة. وظهرت بدلاً من القيادة الواحدة، حتى باسم جبهة إسلامية، قيادات بعدد الفصائل والكتائب والألوية والجيوش التي أنتجتها التفسيرات والتأويلات المختلفة وحنكة الشرعيين الذين يخدمونها وتعدد المصالح الشخصية وتناقضاتها.

فشل المجلس الوطني، أي الفريق الذي يوجهه ويسيطر عليه، في الرد على مسألة تسلح الثورة أو عسكرتها، بعد فشله في معالجة مسألة التدخل العسكري أو الرهان عليه. أضاع وقته في انتظار التدخل المستحيل، ثم في الدفاع عن خيار العسكرة والبحث عن السلاح، بدلاً من الإعداد لمقاومة منظمة وواحدة طويلة المدى. أما هيئة التنسيق فقد خرجت كلياً من الصراع وصارت وظيفتها المساهمة في تعميم ما يشيعه خصوم الثورة والمعارضة[٥٠].

وكما حصل عندما اندفع الشعب، بعد يأسه من التدخل الدولي، لإنقاذ رهاناته وغياب القيادة السياسية إلى العمل المسلح بصورة عفوية، كل واحد على طريقته وبما توفر له من وسائل، من دون نظام ولا ترتيب، أدى فشل المجلس في أخذ زمام الأمور في قضية توحيد الكتائب العسكرية وهيكلتها وتنظيم استخدام السلاح إلى ما هو أسوأ من الهزيمة العسكرية؛ فقد استغلت قوىً مختلفة هذه الفوضى، ومنها المنظمات الجهادية ومنظماتها المتطرفة، كما استغلها النظام، كي يحوّل المقاومة المسلحة إلى عبء على الثورة والشعب، بدلاً من أن تكون سيفهما المسلط لدحر النظام.

هنا أيضاً التقى الموقف الشعبوي، باسم الراديكالية، مع موقف معارضيه من أنصار هيئة التنسيق ومن المثقفين اليساريين والقوميين المناهضين لأي استخدام للسلاح، وجاء التصويب خارج الهدف في الحالتين.

لم يكن لجوء الناشطين والشعب إلى السلاح هو المشكلة، بالعكس كان

(٥٠) وقد فنّد جلبير الأشقر حجج الناقدين لعسكرة الثورة، في مقالته «في الجدال حول عسكرة الثورة السورية،» **القدس العربي**، ٢٠١٨/٩/١٨، على الرغم من أنه لم تكن لديه صورة وافية عن الحيثيات والوقائع والإشكالات العديدة التي ارتبطت بالعمل العسكري الثوري، والصراعات التي كانت تدور داخل المجلس على تنظيم هذا العمل وتأطيره. ومع الأسف لم يكن المقصّر فيه أنصار الخيار السلمي الأحادي فحسب، وإنما أيضاً أنصار التسليح من دون شروط ولا ضوابط كما بينت.

يمكن للسلاح، أن يشكّل ذراعاً قويةً في يد الثورة الشعبية، سواء نجحت في الاستمرار في تسيير التظاهرات، أو دخلت للعمل السياسي تحت الأرض، ونظمت الشعب والمجتمع ضد عصابات الشبيحة ومناورات أجهزة النظام. ما كان يشكل مشكلةً ليس السلاح وإنما فلتان السلاح. وبدلاً من أن تحمل المعارضة السياسية مهمة العمل على تنظيم استخدام السلاح وتوجيه البندقية، شجعت على فوضاه، سواء بالتسامح مع انتشاره من غير ضابط، كما فعلت أحزاب المجلس الوطني، أو من خلال إنكار شرعيته وإشاحة النظر عنه واحتقار أصحابه.

أسلمة الثورة

تحظى مسألة «أسلمة» الثورة اليوم بمكانة محورية في النقاشات حول ما آلت إليه الثورة بعد ثماني سنوات من كفاح مرير ودام. ويكاد يصبح من المفروغ منه في نظر أكثر المثقفين اليساريين الذين شاركوا في الثورة أو أيدوها أن أسلمة الثورة كانت من أهم الأسباب التي حرمت السوريين من قطف ثمار تضحياتهم الغزيرة. والمقصود عند البعض بالأسلمة تغيير هوية الثورة من ثورة ديمقراطية إلى ثورة إسلامية أو إدخال عنصر الطائفية في حركة شعبية كانت تتسامى على أي تمييز طائفي أو مطلب ديني وتركز على وحدة المجتمع وقيم الكرامة والحرية لكل إنسان.

يُرجِع البعض هذا التغيير الذي أدى إلى إفساد جوهر الثورة إلى عوامل عديدة، أهمها خيانة الإسلاميين التزاماتهم، والعمل المنظم والهادف الذي قاموا به لحرف خطاب الثورة المدني، وصوغ شعاراتها والسيطرة على مؤسساتها، الإغاثية والسياسية، كالمجلس الوطني و«الائتلاف الوطني»، وفيما بعد التحكم بتوجيه فصائلها المقاتلة وجزء مهم من مصادر تمويلها وتسليحها[٥١].

(٥١) حول نفوذ الإخوان المسلمين في سورية بعد الثورة وتغلغلهم في مؤسساتها السياسية والعسكرية، انظر ترجمةً لمقالة للكاتب حسن حسن عن موقع «فورين بوليسي» الأمريكي، بعنوان: «كيف اختطف «الإخوان» الثورة السورية»،» إعداد طارق عليان، موقع «الأوان»، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣،

= <https://bit.ly/2UfhxFz>

وقد درجت في السنة الماضية، في إطار ما يسمى بالمراجعات، عبارة اختطاف الإسلاميين للثورة، إخواناً وغير إخوان، وتغيير مسارها وتحويلها إلى ثورة إسلامية تهدف إلى إقامة دولة الشريعة والعدل الإسلامية. وهذا ما لم يتردد في إعلانه شيوخ ورجال دين أيدوا الثورة وانشقوا عن النظام، وما مارسته عدة فصائل مقاتلة في الميدان بتبنيها مبدأ العودة إلى الشريعة وتعيينها «شرعيين» يقضون في شؤون الناس في مناطق سيطرتهم، بدلاً من القضاة المنشقين.

وقد تركز الاتهام بشكل أكبر على جماعة الإخوان المسلمين، الذين شكلوا جزءاً من التآلف السياسي العريض الذي حاول أن يقود الثورة الشعبية في كل أقطار الربيع العربي، وشاركوا في نشاطاتها وأدوا دوراً في تطورها وتوجيهها، ونجحوا في تونس ومصر في تصدر المشهد السياسي في مرحلة الانتقال الأولى التي أعقبت سقوط النظام القديم، عندما احتلت حركة النهضة المكانة الأولى في أول انتخابات نيابية في تونس وشكلت أولى حكوماتها الانتقالية، ونجح الإخواني محمد مرسي في أن يكون أول رئيس منتخَب لجمهورية مصر العربية بعد سقوط محمد حسني مبارك(٥٢).

وقد وصل الاعتقاد لدى كثيرٍ من المحللين العرب والأجانب

= وتذكر المقالة الكثير من المؤسسات التي يعتقد أنها تعمل كواجهات للإخوان، مثل: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا الحرة، رابطة علماء بلاد الشام، التيار الديمقراطي الإسلامي المستقل، رابطة علماء سوريا، اتحاد منظمات المجتمع المدني، المجلس القبلي لعرب سوريا، هيئة حماية المدنيين، جبهة العمل الوطني، جبهة العمل الكردية، الائتلاف الوطني لحماية المدنيين، الجمعية السورية للإغاثة الإنسانية، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارة، اللجنة السورية لحقوق الإنسان؛ إضافة إلى منظمات عسكرية متعددة تغيرت أسماؤها مع مرور الوقت، وأهمها: لواء التوحيد، كتائب الفاروق، هيئة حماية المدنيين، أنصار الإسلام، وكتائب منتشرة في جميع أنحاء البلاد تحت اسم «درع»، مثل: درع الفرات، درع العاصمة، درع المسجد الأقصى. كما يقومون بالتنسيق في بعض المناطق الأخرى مع جماعات متشددة مثل جبهة النصرة وأحرار الشام، وفقاً لمنشقين عن الجيش. أما الإخوان فيصرون على أن انقسامهم ليس مناورة لكسب المزيد من المواقع في وسط المعارضة.

(٥٢) ويأخذ البعض عن حق صمت الإخوان المسلمين عن المظاهر الخطيرة للأسلمة التي قامت بها جماعات إسلامية سلفية، في مقدمها وضْع الجهاد كمحتوى للقتال ضد الأسد، وإنشاء المحاكم الشرعية بدلاً من المحاكم المدنية، وإحلال شعارات وتسميات مذهبية أو طائفية محل الشعارات والتسميات الوطنية، ومن بين أسوأ هذه الانتحالات لمعاني الثورة المدنية استخدام اسم غزوة إبراهيم يوسف في معارك حلب، وغزوة مروان حديد في معركة حماة.

المتوجسين من الإسلاميين إلى حد اعتبار ثورات الربيع العربي ذاتها مؤامرة إخوانية مرتبة. وذهب بعضهم أكثر من ذلك إلى تقرير أن سيطرة الإسلاميين على مسار هذه الثورات لم يكن نتيجة قوة تنظيماتهم السياسية ودهائهم وحدهما، وإنما كان أيضاً جزءاً من سياسة دولية، أو بالأخص أمريكية، هدفها تسليم الإسلام السياسي الحكم في البلاد العربية. وعدَّ محللون عرب أن وراء هذه السياسة يكمن العداء الذي أظهره الرئيس باراك أوباما للمملكة العربية السعودية والحكومات الخليجية عموماً، والتقدير الذي لم يخفِه لحكومة طهران الإسلامية، ولما وصفه باستراتيجياتها وحساباتها العقلانية، في الوقت الذي كانت فيه طهران تحتفظ بعلاقات قوية مع حركة الإخوان المسلمين، بل تنظر إليهم كحلفاء، حيت بحرارة انتصارهم في تونس ومصر، وهم كذلك يبادلونها التحية، وعَدّتْ ثورات الربيع العربي، ما عدا الثورة السورية، امتداداً للثورة الإسلامية في إيران(٥٣).

وقد لاقى هذا التحليل صدًى قوياً لدى بعض الشرائح اليسارية والعلمانية المدافعة عن الأنظمة القائمة في وجه الإسلام السياسي، كما لاقى رواجاً في ميدان تحليل الصراعات الإقليمية بين حكومات وأنظمة عربية نظرت دائماً إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنها الخطر الأكبر على أمنها ولم تتردد في محاربتها بجميع الوسائل، من جهة، وحكومات حليفة للإخوان أو مقربة منهم مثل قطر وتركيا، من جهة أخرى(٥٤).

---

(٥٣) بلغ الخوف من سيطرة الإسلاميين والإخوان خاصة حد الهوس عند كثير من المثقفين، حتى كتب حسام الدين محمد مقالة في **القدس** يشير فيها إلى آراء ثلاثة منهم، مراد وهبة ونوال السعداوي وسعدي يوسف، تثير الشفقة. أكد فيها مراد وهبة أن لدى أوباما مستشارين من الإخوان يوجهونه، وذكرت السعداوي للتشكيك بالطابع النزيه للانتخابات المصرية بعد ثورة يناير أنها «رأت بعينها مرشحة الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون توزع النقود على المتظاهرين بيدها في ميدان التحرير، أما سعدي يوسف فقد ذكر أن «الجنرال» برهان غليون هو الذي أرسل الإرهابيين إلى الجزائر تحت اسم اللاجئين. انظر: **القدس العربي**، ١/ ٢/ ٢٠١٩.

(٥٤) عزز هذا الاعتقاد ما نشره موقع «ديبكا» الاستخباري الإسرائيلي في أيار/ مايو ٢٠١١ عن اتفاق سري بين أوباما والإخوان المسلمين ليحكموا الدول العربية ذكر فيه أن «السياسة التي ينتهجها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في المنطقة العربية هدفها دفع الإخوان المسلمين ومساعدتهم لاعتلاء الحكم بدلاً من الزعماء العرب الحاليين»، وأن «هذه نقطة خلاف بين البيت الأبيض وإسرائيل». انظر: إيهاب شوقي، «المساعدات الأمريكية للتنظيم الدولي للإخوان،» شبكة الأخبار العربية، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٢،

= <http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=45642>.

لكن لا ينسجم افتراض تفاهم الغرب مع الإسلاميين أو دعم جهودهم لاختطاف الثورات وسرقة شعاراتها مع ما يعتقده كثيرون، من الأوساط ذاتها، بأن أسلمة الثورة كانت السبب الرئيسي في تخلي الغرب عنها، ثم الوقوف ضدها، وسحب الغطاء عنها ومقاتلتها، لما يرى فيه من مخاطر في تسليم حكومات إسلامية لا يؤمن جانبها، ولا تشاركه القيم الليبرالية ذاتها، حكم المنطقة التي تمثل رقعة مركزية في توازنات الأمن العالمي.

وبالمثل، بينما يرى بعض المحللين أن مشاركة الإسلاميين كانت تعكس في سورية تطلعات قطاعات واسعة من الجمهور للتحرر من الاستبداد، يرى آخرون أنها كانت السبب في عزل الثورة عن القسم الأكبر من الجمهور السوري من غير المسلمين السنّة أو من السنة غير المتدينين، من ثَمّ تقليص قاعدتها الاجتماعية والسياسية.

هل كانت ثورات الربيع العربي، ومنها الثورة السورية، إسلاميةً، ولم تكن شعارات الديمقراطية والمدنية والتعددية سوى القناع الذي استخدمته للتغطية على حقيقتها وخداع الرأي العام؟ أم كانت السمة الإسلامية، بالعكس، دخيلة عليها وعلى جمهور السوريين المتطلع إلى الحرية والكرامة، نجمت عن تأثيرات وعوامل خارجية، خليجية أو جهادية عالمية؟ أم هي جزء لا يتجزأ من قوى الثورة وتطلعات قطاعات واسعة من الرأي العام السوري، الإسلامي المعتدل أو السلفي أو المتشدد، إلى التحرر والانعتاق؟

وهل كانت الإسلامية السبب في تنفير الجماعات الدينية والقومية المسماة أقليات، والثقافية كالليبراليين والقوميين واليساريين، من الثورة، أم أن نفور هؤلاء كان بسبب ما تحمله الثورة الشعبية نفسها من مخاطر وتهديدات على مصالح حقيقية أو متوهَّمة؟

وهل كان تردد الغرب أو امتناعه عن تقديم الدعم اللازم لانتصار الثورة، أو لحماية المدنيين على الأقل، ثمرة الخوف من إسلاميتها أو

= ولعل هذه كانت بداية المناورة السياسية الإسرائيلية التي ستقود إلى التقريب بين بعض الحكومات الخليجية وإسرائيل كبديل لأمريكا في وجه إيران.

من سيطرة الإسلاميين عليها، كما تدّعي الأطروحات المتداولة في تحليلات كثيرٍ من الغربيين والسوريين أنفسهم، أم كان موقفه ينبع من تقديره الخاص لمصالحه، ولم تكن صفة الإسلامية سوى ذريعة لتبرير موقفه الأصلي الرافض لدعم الثورة الشعبية التحررية، ووقوفه على الحياد تجاه المجازر وحرب الإبادة التي تعرض لها السوريون على يد النظام وحلفائه؟ وهل كانت السمة الإسلامية ستحول دون دعمه للثورة لو كان في انتصارها، كما حصل في حرب أفغانستان، خدمة لمصالحه السياسية أو الاستراتيجية؟

هل الأسلمة هي المسؤولة عن فشل الثورة كما تميل إلى تأكيده معظم قطاعات الرأي العلمانية التي ساندت الثورة، أم كانت، بالعكس، السبب في استمرارها ثماني سنوات متواصلة، وتهديم نظام العبودية وتحويله إلى حطام لم يمكن لمّه إلا بمصاهرته نظامَ الانتداب والاحتلال؟ وهل كان لهذا الهدف أن يتحقق من دون التضحيات غير المسبوقة التي أدت مشاعر الإيمان والولاء للدين والوطن معاً الدور الأكبر في تفجيرها؟ أخيراً، هل يساهم خروج الإسلاميين من ساحة العمل السياسي الوطني والديمقراطي، أو إخراجهم منه، في تعزيز فرص تقدم الثورة الديمقراطية واستعادة زخمها الشعبي في الداخل وجاذبيتها في الخارج العربي والدولي، وفي استدراك ما خسرته في العقد الماضي؟

هكذا، يشكل النقاش حول دور الإسلاميين المحور الرئيسي للمراجعة الدائرة اليوم في الأوساط السياسية والفكرية حول مآلات الثورات العربية، وعلى رأسها الثورة السورية، وسوف يبقى موضوعاً رئيساً للنقاش حول الديمقراطية وإعادة بناء النُّظم السياسية العربية المنهارة في المستقبل.

الإسلام والإسلامية

تستدعي الإجابة، الأولية على الأقل، عن هذه الأسئلة المطروحة اليوم بحدة في المجال الفكري والسياسي العربي، والخروج ببعض الدروس التي تساعد على إعادة بناء الحلف الشعبي الديمقراطي ولا تصادر مستقبله وتشجع على إعادة تأهيل الاستبداد من حيث لا تدري، وضعَ الأمور بدايةً في سياقاتها التاريخية، التي تضفي وحدها معنًى على خيارات الناس أو

تصوراتهم. وسوف نرى عندئذ كيف أن أسلمة الثورة لا تنفصل عن سياق رئيسي هو فشل المسيرات السلمية والدخول في المواجهات المسلحة، أي في الحرب التي فرضت على الناشطين وجمهور الثورة البحث عن بديل عن الحل السياسي، ولا عن سياق نزاع إقليمي شكّل البعدُ الديني أو المذهبي أحدَ رهاناته الأساسية، ولا عن سياق عودة الصراع الدولي على الهيمنة العالمية، واستخدام العداء للإسلام، وصورة الإسلام السلبية، إن لم تكن الهمجية المتمثلة في منظمات الإرهاب الدولي، ورقةً للابتزاز وكسب الرأي العام الدولي وتوسيع دائرة التحالفات أو تدميرها بالنسبة إلى الخصم.

ولا يمكن لأي مراجعة نقدية أن تستقيم وتخرج بنتائج موضوعية تساهم في تصحيح المسارات الخاطئة وإصلاح العلاقات بين الأطراف ما لم يتجنب الباحثون المفاهيم المشوشة والقراءة المبتسرة للوقائع والديناميات التاريخية العميقة. وفي ما يتعلق بالإسلام والإسلامية ينبغي التمييز بين مستويات متعددة لتداول المعنى، وتحديد ما المقصود بالإسلامية هنا، ومن هم الفاعلون التاريخيون، الذين يحملونها، سواء تعلق الأمر بتشكيلات حزبية أو بتيارات فكرية أو شخصيات قيادية احتلت مكانة مؤثرة في تطور الأحداث.

المعنى الأول للإسلامية هو المعنى الديني، وهو الأعم، أي الإيمان بجملة العقائد والمقدسات التي تشكل مصدر إلهام للفرد، وتحدد المؤمن الفرد من غير المؤمن، ويقوم عليها نمط من العبادات والمعاملات التي ينجم عنها تكوين جماعة وهوية وتضامن داخلي، جماعة الإيمان. وتتأسس جماعة الإيمان على المشاركة في إقامة الشعائر والطقوس التي تشكل هي نفسها قانون حياتها الداخلي أو الباطن وغايتها. وفي هذا المعنى تتباين القراءات لعلامات الانتماء إلى الجماعة الدينية، هل يقتصر على الشهادة أم يفترض إقامة الشعائر والعبادات بتمامها، أم يترك للفرد حرية الاختيار في فهم النص وتطبيقه؟ فيكون هناك مسلمون محافظون أو تحرريون أو متشددون ومتعصبون. . . إلخ.

والمعنى الثاني هو المعنى السياسي، الذي يتجاوز الضمير الفردي والعقيدة الموحدة للأفراد في جماعة إيمان، ويُعنى بعلاقة الجماعة مع

الجماعات الأخرى، وبالشروط المادية والاجتماعية لوجودها واستمرارها. والإسلام بوصفه مجتمعاً سياسياً، أي تنظيماً للشؤون الخارجية المادية لوجود جماعة الإيمان، هو الذي أنتج الفتوحات ونظم الحرب ونظم التعامل مع الجماعات الأخرى، فميز أهلَ كتابٍ وفرض لهم الحماية، وكفّر غيرهم وشرّع في مواجهتهم الجهاد. وفي السعي لتأكيد وجود الجماعة وحمايتها واستمرارها بعد وفاة قائدها ونبيها طوّر نظام الخلافة، ثم نظام الملكية، ثم نُظُم السلطنة المختلفة. وجميع هذه التنظيمات مرتبطة بالسياسة وتدبير مصير الجماعة المسلمة في العالم، أي وجودها على رقعة من الأرض وفي سياق تاريخي متغير، إلى جانب جماعات أخرى وفي تفاعلٍ وصراع معها.

وهنا يُنظر إلى الدين بدلالة الدولة وتأسيس سلطة مركزية وتنظيم العلاقات في الفضاء العام بين المؤسسات وبين الدولة والمجتمع. وفيه يحصل توظيف الدين، من حيث هو إيمان فردي ومجموعة عقائد مقدسة وجامعة، في بلورة الخيارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للجماعة. فالسياسة ليست من الدين، ولا ترتبط بعقائده، ولكنها كما نظر إليها معظم فقهاء السنّة، أي الأكثرية من المسلمين، وسيلة لحفظه وحفظ مصالح الجماعة. ومن حيث هي ضرورة لذلك فهي مطلب لا ينفصل عن الدين، أي إقامة الدولة واجب ديني حتى لو لم تكن الدولة من الدين ولم يكن للدين رأي أو وجهة نظر في بنيتها ونمط إدارتها وتنظيم شؤونها.

والإسلام بمعنى سياسة الدفاع عن الدين والأمة، وتنظيم شؤونهما المادية، هو من اختصاص النخب السياسية المتنافسة على السلطة والقيادة، ومصدر اختلافها وتنازعها، لا يشعر بأهميته المؤمن الفرد الخارج عن دائرتها. وكان من الطبيعي أن تختلف، في هذا الميدان، الآراء، وتتعارض النظريات بين تيارات إسلامية متشددة ترى الدولة عبر الدين وأداة في يده، وتجعل منها ركن إيمان، وأخرى أقل تشدداً تميز بين الدين والدولة، أي بين مصالح الدين/العقيدة ومصالح الدنيا/السعادة البشرية المادية والسياسية، وبالتالي تسعى إلى التوفيق بين عقائد الدين ومتطلبات السياسة التي هي بالضرورة عقلية.

وفي التاريخ الإسلامي التزم الحكام والسلاطين إجمالاً بتطبيق القانون

الديني، أي أحكام الشريعة الدينية المستمدَّة من النصوص المقدسة عن طريق الاجتهاد، على الجماعات التي خضعت لدولتهم، مسلمة أم مسيحية أم يهودية أم وثنية. كما سنّوا القوانين المتعلقة بالسياسة بأنفسهم، ونشأت أدبيات معروفة في شؤون الحكم والسلطة ليس لها علاقة بالفقه الديني، على منوال كتاب الماوردي الشهير، **الأحكام السلطانية**. وفي العصر الحديث طورت النُّخب السياسية في البلاد العربية نماذج مختلفة للتوفيق بين قانون الجماعة الدينية/الشريعة، وقانون الدولة الجامعة الوطنية الحديثة، من أهمها ما قام به القانوني المصري الكبير السنهوري، أبو الدساتير العربية الحديثة، الذي دمج فيها أحكام الدين الأساسية بالأحوال الشخصية في القانون السياسي للدولة، فجعل من الاجتهادات الفقهية التاريخية لعلماء المسلمين أحد مصادر التشريع(٥٥).

وفي مرحلة أقرب إلينا، بعد تفجر أزمة الدولة الوطنية الحديثة، وُلِدت لأول مرة في التاريخ الإسلامي السياسي دعوة تبني الدولة أحكام الشريعة الدينية والالتزام بها، واجباً دينياً، وذلك على الرغم من تعدد الاجتهادات والمذاهب والمدارس الفقهية، وما تؤدي إليه هذه الدعوة من تفجير حروب دينية داخلية. وهذا ما هو حاصل اليوم بين مختلف المدارس السياسية الإسلامية، الإصلاحية والإخوانية والسلفية والجهادية التكفيرية. الإسلام السياسي هو سياسة بالمعنى الحديث للكلمة، أي مذهب في إدارة الدولة واجتهاد في رعاية مصالح الجماعة الدينية، وليس عقيدة ولا جزءاً من عقيدة دينية.

والمعنى الثالث هو المعنى الاستراتيجي، الذي يحدد علاقة الدولة الإسلامية أو جماعة المسلمين بالدول الأخرى، ووضعها في نظام القوة العالمي ودورها في تقرير قواعد الحرب والسلام. وفي هذا المنظور

---

(٥٥) عبد الرزاق السنهوري (١٨٩٥م ـ ١٩٧١م) أحد أكبر المجددين في الفكر الفقهي والقانوني الحديث في العالم العربي. وضع أو ساهم في وضع الكثير من القوانين المدنية العربية الحديثة، في مصر وسورية والعراق والكويت وغيرها، من مؤلفاته: **الدين والدولة في الإسلام**، و**المدنية الإسلامية**، و**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، وكتب عديدة أخرى. انظر أيضاً عن إصلاحاته ومقارنة بين الشريعة والقانون كتابي: برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ط ٤ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، وكذلك بالفرنسية: Burhan Ghalioun, *Islam et politique: La Modernité trahie* (Paris: La Découverte, 1993).

الاستراتيجي وُلِدت نظرية تقسيم العالم إلى دار الحرب ودار سلام. فدار الحرب تشمل تلك المناطق والدول التي لا يحكمها المسلمون ولا تجمعهم معها مواثيق أو معاهدات، فهي في هذه الحالة دار غزو وجهاد. والواقع أن هذه كانت القاعدة في العلاقات الدولية لدى جميع الدول والمجتمعات، قبل أن تُوقَّع اتفاقية وستفاليا في القرن السابع عشر، وتؤسس تدريجياً لنشوء الدولة الوطنية وتعميمها، ومنها انبثقت قاعدة حق الغزو والضم والإلحاق التي تكونت على أساسها الإمبراطوريات.

لكن بعد مرحلة التوسع السريع الذي عرفته الدولة/الدول الإسلامية وبدء الانشقاقات وتكوين أكثر من خلافة أو إمبراطورية على اتساع الرقعة الجغرافية التي خضعت لسلطة المسلمين، وتنازعها فيما بينها، لم يعد لتقسيم العالم إلى دار حرب ودار سلام معنى، وصارت الدول الإسلامية تعقد معاهدات مع دول أخرى ضد بعضها البعض، واختفى مبدأ الغزو والجهاد من تلقاء نفسه. ولم يعد إلى الحياة من جديد إلا مع الحركات الجهادية المعاصرة. وقد جاء، كما هو واضح، في سياق الرد الانتقامي لمجموعات من الشباب الذين استُخدموا على الأرض الأفغانية في الصراع على الهيمنة العالمية بالفعل بين الماردين السوفياتي والأمريكي في نهاية القرن الماضي. هكذا تم إقحام المسلمين في الحرب الدولية للسيطرة العالمية، ليس من خلال الدول وعبر تحالفات دولية تعطي المجتمعات الإسلامية دوراً في ترتيب شؤون العالم وفي القرار العالمي، وإنما كأدوات ومرتزقة في خدمة هذه الإمبراطوريات.

اختلف المسلمون في شأن العقيدة وشروط الإيمان، فكان تعدد المذاهب الفقهية وسنّ قاعدة التعايش بينها. فصار للمسلم ضمير مستقل يحكم من خلاله ويختار المذهب الفقهي الذي يسير عليه، ويمكن له أن يغيره في أي وقت. واختلفوا في شأن السياسة والدولة والسلطة، فانقسموا حول مصدر الشرعية، ونشأت الفرق الإسلامية السياسية الثلاث، السنية والشيعية والخارجية، واستقرت العلاقات بينها بعد حروب طويلة، وتعايشت فيما بينها في الدول والإمبراطوريات التي ضمتها. وانتهت جميعاً إلى تجاوز مسألة الشرعية والقبول بسلطة الاستيلاء أو سلطة الأمر الواقع، درءاً للفوضى والفتنة والاقتتال الدائم، وتخلت عن حقوقها وسلمت أمورها لسلطانٍ ذي

سيادة مطلقة، صار مصدر ثباتها واستقرارها، واكتفت بالدعاء له في المساجد أن لا يكون جائراً.

وفي المستوى الثالث، فقدت الأمة أو الجماعة الإسلامية وزنها الدولي بعد انهيار الإمبراطوريات الكبرى، العثمانية والمغولية والقاجارية، واستُبعِدت من دائرة المشاركة في تقرير المصير العالمي ونظام العلاقات الدولية، قبل أن تتحول إلى مستعمرات أو شبه مستعمرات تابعة تثير داخل شعوبها ردات فعل وتوجهات مختلفة وأحياناً متناقضة. هكذا يختلف المسلمون اليوم في موقفهم تجاه الهيمنة العالمية وتعاملهم مع القوى الدولية الكبرى بين من يدعو إلى الخنوع واستبطان التبعية والالتحاق بالقوى المهيمنة للاستفادة من دعمها وتعاونها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن لا يرى مخرجاً من السيطرة الأجنبية واستمرار التبعية سوى بتغذية العداء للغرب والعمل على تقويض هيمنته واستقراره. وفي هذا المجال تصب أفكار الجهادية العالمية التي سيأتي ذكرها.

ليس من مصلحة أي مراجعة أن تخلط بين جميع هذه الأجندات الإسلامية، ولا أن ترجعها إلى نموذج أحادي، فتعامل المتدين أو الحريص على احترام شعائر الدين أو بعض أحكامه في إطار دولة ديمقراطية وقانونية معاملة الجهادي التكفيري الذي يرى في كل مسلم لا يعلن براءته من العالم الحديث القائم وعداءه لقوى الهيمنة و«الاستكبار العالمية» ولا يطبق الشعائر الدينية بحذافيرها، أي بحسب تأويل الشرعيين الجهاديين لها، خارجاً عن الملة ومارقاً من الدين. ولا تستقيم المراجعة برفض التمييز بين هذه المستويات الثلاثة واعتبار أن الأجندة الدينية مثلاً تبطن حتماً أجندة سياسية أو تحمل في داخلها بذور دعوة الجهاد العالمي وإعادة بناء الإمبراطورية والخلافة السالفة.

هذا ما يفعله الخطاب التعميمي الإمبريالي، أي التسلطي، وما يراهن عليه ليدين الإسلام عقيدة وجماعة ومجتمعات، ويعتبر اختلاف المسلمين في النظر إلى الدين أو في العلاقة معه خلافات عابرة وشكلية، وربما خادعة، تخفي «جوهراً» أو ماهية ثابتة وواحدة يرتبط فيها، منطقياً ووجودياً، الإيمان الفردي والتمسك بعقيدة دينية وفلسفة كونية بسياسة الدولة ونمط إدارتها أو

بالموقف من السيطرة العالمية. فيصبح المسلم عندئذ بالطبيعة حاملاً لبذور تسييس الدين والتمرد على العالم والانتقام من أي نظام سيطرة عالمية قائمة. ما يؤدي إلى اختلاق شرخ لا يُردم بين المسلمين والجماعات المذهبية والدينية الأخرى، بل والسلام العالمي، ورسم ملامح هويات ثابتة ومتعارضة ومتعادية، وتسويغ سياسات القمع وفرض الهيمنة كشرط ضروري للحفاظ على الاستقرار والأمن العالميين وضمان وحدة الدول وسيادتها وحرية مجتمعاتها أمام خطر إسلامي كامن، وتجنيب العالم والمجتمعات والدول مخاطر الحروب الأهلية التي يبدو الإسلام حاملها الرئيسي في بنية عقيدته وانتماءات أفراده وتفكيرهم معاً.

هذه هي الوصفة الناجعة لتأبيد الحرب بنقلها من ميدان الصراعات العالمية الجيوستراتيجية إلى ميدان الدولة، وتحويل الدولة إلى طرف ضد الإسلام، المتعصب والجاهل والمتمرد بالقوة أو بالواقع، وفي المحصلة شرعنة حرب الدولة الدائمة على المجتمع، في إطار تحويل الدولة إلى عصبة أو عصابة مقطوعة عن المجتمع وقائمة ضده، وظيفتها الرئيسية إدارة الحروب الأهلية لمصلحة الحفاظ على الاستقرار والسلام العالميين.

هذا التمييز بين المعاني المختلفة للإسلام ضروري لبلورة تعريف دقيق للأسلمة نفسها، في عبارة أسلمة الثورة، أي تحويل هذا المصطلح الجديد والعام غير المعرف إلى مفهوم يمكن استخدامه والتعامل معه كأداة للتحليل، والتقدم في معرفة ما جرى ويجري في واقع الثورة السورية، ومن ورائها ثورات الربيع العربي الأخرى. فلا يرى عاقل في ممارسة المقاتلين مثلاً شعائرهم الدينية، من صلاة وصيام وحج وغيرها، ولا في استخدام بعض الشعارات الإسلامية التقليدية مثل (الله أكبر)، كصرخة حرب لشحن المقاتلين بالعزيمة والمعنويات، ولا قراءة النصوص الدينية أو الاقتداء بسيرة الرسول (ص) وسير الصحابة والمقاتلين المسلمين القدماء، والاستشهاد بأقوالهم وأفعالهم الشخصية، وغير ذلك من العادات الدينية أو التاريخية، أسلمةً للثورة. ففيها يرتبط الدين بالثقافة والعرف والتقليد، ولا يوجد شعب من دون ثقافة وعقائد وأعراف وتقاليد. وانتزاعها منه أو انتزاعه منها يقضي عليه من حيث هو شعب واحد وذاكرة مستمرة عبر التاريخ، ومرتبطة بمكان حميم وأرض وجغرافية مستقرة ودائمة.

شهقة المكلوم

لا تعني أسلمة الثورة هيمنة المشاعر أو الأفكار الدينية أو بروز الدين كعامل تعبئة نفسية وسياسية في مواجهة الموت المنتظر في معارك طاحنة. فليس من الغريب ولا غير المفهوم أن تعود المشاعر والأفكار وحتى شعارات التضامن أو الحماسة الدينية إلى مقدمة الوعي الاجتماعي في حالة الصراعات الدموية. وهذا ما يفسر ما أدته الكنيسة من دور مؤثر في ثورات الشعوب التي خاضت المقاومة ضد آلة القهر السوفياتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك في روسيا نفسها.

والواقع أن الإسلام بوصفه إيماناً وعلاقة مع المقدس كان قد استعاد الأسبقية في النظر إلى العالم والمجتمع، أمام ما ينبغي تسميته المحنة الأسدية الطويلة، أي نظام الإدارة بالعنف، واستباحة حقوق الأفراد بما فيها حق الحياة، ونزع أي حماية قانونية أو سياسية عن الفرد، وأي قدسية للحياة الإنسانية، ووضعه المجتمع بأكمله في حالة من الرعب الدائم، قبل أن يستعيد الإسلاميون الأسبقية السياسية. وهذا ما يفسر الأسلمة الثقافية وعودة الجمهور إلى الدين والمقدّس يستقي منه العزيمة والقوة على التحمل والصبر والحماية الأهلية، التي فقدها جميعاً في مستوى النظام الاجتماعي الرسمي. وهي ظاهرة لافتة في المجتمعات العربية عموماً، في العقود الأربعة الماضية، لكنها اتخذت في سورية، عند المسلمين السنّة خاصة، طابعاً شاملاً يدل عليه التخلي الواسع عن مظاهر الحداثة والعودة إلى المظاهر الإسلامية، أي هنا التقليدية، اللادولوية، في الحياة الخاصة والعامة، وتحكيم الدين في العلاقات الاجتماعية بدلاً من القانون، وتوسع ظاهرة ارتياد المساجد من قبل الأجيال الشابة، وبروز نمط جديد من الأصولية الدينية المعممة التي دخلت من خلالها المذهبية فيما بعد، والانتشار الواسع لظاهرة حجاب المرأة، والطلب المتزايد على الدين، وتكاثر الجمعيات الدينية النسائية، وتنامي مشاعر التضامن الديني على حساب التضامن الوطني أو القومي. ففي مواجهة المحنة التي مثّلها العداء السافر للنظام العام والدولة للمجتمع، وغياب الأمل والرجاء بأي تغيير، وتحول نظام العسف والعنف إلى قدر، تكوّر المجتمع على ذاته وأحاط نفسه بغلالة دينية من عنده وصنعه، لتمييز نفسه عن الدولة/العصابة الهجومية والحفاظ على هويته

ووحدته. وكان من الطبيعي أن يتراجع الخطاب التحرري الموروث من حقبة الكفاح الوطني والشعبي الماضية، ويفقد معناه أمام خطاب العودة إلى الدين والتمسك بالتقاليد والأعراف في انتظار انبلاج صبح جديد.

فأمام تعطيل كل حياة سياسية وتجويف المؤسسات العمومية وحرمان الفرد من أي حماية قانونية وتركه عارياً أمام عسف الدويلة وأنظمتها وجلاوزتها، لم يعد لخطاب التحرر الذي تحوّل هو نفسه إلى غطاء بالكاد يغطّي عورة نظامٍ جائر ومتوحش، مقابلاً في الواقع. ولم يبقَ للفرد ملجأ يحتمي به لا تستطيع يد السلطة العدمية أن تطاله مهما فعلت، سوى إيمان الفرد الديني، يستمد منه العزاء ويلجأ إليه ويراهن على قدرته الكلية للاحتفاظ بعقله ورعاية الأمل وتجنب الانتحار. وهذا ما سوف يظهر من جديد بعد المحنة التي جسّدتها التصفية الوحشية للانتفاضة السلمية، والدخول في الحرب، وخيبة الأمل من التضامن الدولي، وما سوف ينتج أحد الشعارات التي طالما رددها المتظاهرون السوريون في مسيراتهم الدامية: «ما لنا غيرك يا الله».

فبمقدار ما عبرت الثقافة التحررية التي سادت في الخمسينيات والستينيات في المشرق عن تنامي الأمل بالانخراط في التاريخ العالمي ومشاركة المجتمعات الأخرى في المدنية القائمة، عبّرت عودة الثقافة المحافظة، والرهان على إحياء التقاليد الدينية والعرفية، والتعلق بتأكيد الهوية، عن انهيار آمال التقدم والإنجاز التاريخيين. كانت وظيفة الأولى تغذية الإرادة وتبرير الفعل والمبادرة وبذل الجهد، بينما وظيفة الثانية التعايش مع المحنة وتقبلها كمصيبة وقدر وامتحان «رباني»، والتخفيف من المعاناة التي ترافقها من قبيل ما يحيل إليه المثل الشعبي: رش السكر على الموت.

بمعنى آخر، تحوّل الإسلام/الإيمان الفردي، بعد اختراق المؤسسات الاجتماعية جميعاً، بما فيها المؤسسة الدينية، ربما أكثر من المؤسسات الأخرى، إلى الملجأ الوحيد لحرية الفرد، والمساحة الفريدة التي يستطيع أن يبني فيها ذاته واحترامه لنفسه ودفاعاته المستقلة لمقاومة اليأس، ولا شيء آخر غيرها. فها هنا توجد علاقة بين الفرد وربه، لا يمكن للنظام مهما استخدم من وسائل القمع أن يسيطر عليها ويتحكم بها أو يدمرها تماماً،

ومنها كان يستمد المقاومون لنظام الطغيان وآلته العمياء القوة والعزيمة والصبر خلال العقود الطويلة المؤلمة السابقة.

هذا ما يفسّر العداء الذي لم يخفِه جلاوزة الأسد وأتباعه المخلصون للدين، وكيدهم الدائم له ولأتباعه، لدرجة بدا فيها كأنهم، بقتلهم الناس وتنكيلهم بهم، وشتم عقائدهم ودينهم، يستهدفون الله ذاته، وأنه هو خصمهم الأول الذي لا يعرفون كيف تمكن هزيمته. ألا يلفت النظر إلحاح زبانية النظام وأجهزته، في إطار حملة القضاء على الانتفاضة الأخيرة، على إكراه الضحايا قبل قتلهم تحت التعذيب على الشهادة بألوهية بشار والشتم المستمر للرب وللرسول، أعني وضع بشار في مواجهة الله والنبي، وبديلاً عنهما؟ لم تكن هذه الممارسات العدوانية بامتياز تجاه المقدسات من قبيل المزاح أو التبشير بدين جديد، لكنها كانت تهدف إلى التدمير الممنهج لآخر ما تبقّى من مساحة للحرية عند الفرد ومن مرتكزات المقاومة النفسية لدى مجتمع جُرِّد من كل عوامل مقاومته وقلبت مؤسساته عليه، ولدى فرد لم يعد له ما يستند إليه سوى إيمانه بعد أن جُرِّد من أي إطار، ديني أو قبلي أو طائفي أو مناطقي أو أهلي، وأصبح من دون مرجعية ولا أي شكل من أشكال الحماية، عارياً وجاهزاً لتلقي طعنات جلاوزة النظام وحديد آلته.

لم تصمد المؤسسة الدينية، إسلامية أو مسيحية، أقلوية أو أكثرية، أمام عمليات التطويع والتخريب والاحتواء الأسدية، كما كانت عليه الحال مع بقية المؤسسات المدنية. الإيمان بالله، الفردي، والمجرد عن أي غرض، كان المرجع الأخير للحفاظ على تماسك الذات أمام محاولات تحطيمها، وعدم السقوط في العدم الأسدي، أي التجرد الكامل من أي إرادة أو فكرة أو أمل أو هدف، والفناء في السديم المعمم من دون هوية ولا ذاتية ولا فردية ولا رابطة اجتماعية ولا مطالب أو تطلعات سوى التمجيد برمز القوة والبطش، أي الخضوع المطلق له والامّحاء في شمس سلطته الانتقامية. هنا لم يكن الإسلام حركة سياسية ولا مؤسسة كنسيّة أو بيروقراطية، ولكن، تماماً كما وصفه ماركس، زفرة المظلوم وشهقة المكلوم. كان الإيمان، الفردي بالضرورة، أي الذي لا يمكن تحطيمه من دون تحطيم الفرد، مهما تمت السيطرة على الهيئة الدينية و«الكنسية»، الصخرة التي ما كان من الممكن للقوة والتعذيب والتهديد والابتزاز إزالتها، وحرق الأرض كلية

لإقامة نظام العبودية الناجز والتحاق الأفراد المخلوعين عن أي اعتقاد أو صلة أو رابطة، نهائياً وللأبد، بالسلطة الأبوية للملك الإله الذي لا شيء قبله ولا شيء بعده والذي يعم ضياؤه الأكوان ولا يعيش حيٌّ إلا لتمجيد عظمته.

لم نعد هنا في مجال الدكتاتورية والاستبداد والبطش والقمع السياسي، وإنما في المنطق ذاته الذي أوحى لجلاوزة الإمبراطورية قتل اليهودي لاستبداله عبادة الله يهوه بعبادة الفرعون، وقتل المسيحي الذي فضّل الله والمسيح على عبادة القيصر. هي المحارق نفسها التي قادت النظام السوري وحُماته إلى قتل مئات آلاف المعتقلين في السجون، بعد تعذيبهم والتمثيل بهم وتشويه جثامينهم وتقطيع أعضائهم، كما أظهرت ذلك صور «قيصر»، مصور الجيش السوري المنشق، لكن بشكل أكثر «سينيكية»، أو لؤماً، كما يفضح ذلك إعلان النظام ذاته عام ٢٠١٨ عن تسليمه قيود النفوس قائمة بموت ١٠٠ ألف معتقل داخل السجون، «نتيجة ذبحة قلبية أو مرض خبيث»، معترفاً بذلك بتصفيتهم، من دون أن يقدم لأهاليهم أي معلومات أخرى، ولا أن يشير إلى مكان دفنهم، وماذا فعلت السلطات بجثامينهم، ومن دون أن يدرك هو نفسه هول ما فعل. والأهم من ذلك في نظري هو الصمت المطبق لجميع مؤسسات الدولة ورجال دينها وسياسييها ونواب مجلس شعبها وقضاتها عن هذا الإعلان، ومن دون أن يسأل فردٌ واحد من مسؤولي «الدولة» والقانون عن مصيرهم والطريقة التي تمت تصفيتُهم بها ومن دون أن يشعر أن هناك حاجة لفتح تحقيق بالأمر.

عندما تنحو السلطة السياسية والدولة إلى أن تتجسد في شخص، يماهي نفسه معها، فيصبح هو الدولة والدولة هو، وفكره هو الدين وإرادته هي القانون، يتحول الإيمان بإله واحد، من خارج عالم البشر وفوقهم جميعاً، وولي أمرهم ونعمتهم، وتماهي العقيدة مع الضمير الداخلي، كما حصل خلال خمسة عشر قرناً سابقاً، إلى الملجأ الوحيد لمشاعر التمرد والانعتاق من عبودية مفروضة بالعنف العاري، والعقبة الكأداء التي لا يمكن للقمع أن يهزها، ولا يمكن نزعها إلا بنزع قلب المقاوم وروحه. وهذا ما يفسر القتل المنظم والمنهجي تحت التعذيب لمئات آلاف الشباب العاديين والبسطاء الذين وقعوا في أيدي أجهزة الأمن. يريد الأسد، من خلال جلاديه، أن يثبت لمعارضي حكمه،

واحداً واحداً، أنه «الله» الواحد، أو أن الله الواحد هو ذاته، وهو الذي يتحكم بأرواحهم، والذي يحيي ويميت، وليس لهم خيار آخر سوى الإذعان لأمره، وبالوساطة لزبانيته. أنا الله، كان السجان يقول للضحية قبل قتلها. أنا أحيي وأميت. وهذه بالتأكيد أهم صفات الألوهية ومواصفاتها.

ما من شك في أن سياسة محو الشخصية وقتل الحرية الفردية في أعمق وأبسط بنياتها النفسية، وإلحاق الأفراد بقوة بطش لا ضابط لها وإخضاعها لإرادة خارجية جبارة وجائرة، مما عرفته مجتمعات ما بعد الاستقلال ومارسته أنظمة استبدادية وحشية في الكثير من الأقطار العربية، كانت السبب الأول في تقويض مكتسبات الحداثة التاريخية التي راكمتها المجتمعات خلال قرن من الصراع ضد القوى الاستعمارية والأنظمة شبه الإقطاعية التقليدية التي ارتكزت عليها. هي التي فتحت المجال لولادة ما أسميه الحداثة الرثة التي تمحورت في مجتمعاتنا حول القيم الميركنتيلية وافتقرت، أكثر من أي مناطق أخرى، إلى أي نوابض روحية ومفاهيم فلسفية وقيم إنسانية، وارتبطت بثقافة المنفعة الشخصية، والاستهلاك، والحداثة المظهرية والسلعية. وما كان من الممكن لمثل هذه الحداثة أن تتحول إلى نبع إلهام ومصدر إنتاج لقيم الحرية والكرامة والتضامن الإنسانية، تغني الشخصية وتساعدها على التسامي بنفسها، وتطلعاتها. وهذا ما يفسر احتفاظ الأديان أو الأنماط الدينية الموروثة بموقعها التقليدي كأكبر وأهم منظومات فكرية وشعورية لإنتاج المعنى، والمنبع الرئيسي للحس الأخلاقي والتضامني والإنساني والمصيري، في مجتمعاتنا المنكوبة سياسياً، بصرف النظر عن أي شروط أخرى. ومن التخييم حول هذا المنبع وادعاء المحافظة عليه وإدارة رأسماله الروحي لا يزال العلماء ورجال الدين يستمدون الرصيد الوحيد الذي يملكونه في تنافسهم مع مجموعات النخب الأخرى.

يتنازع الإسلاميون والعلمانيون على شرعية أبوة الثورة، وبالتالي قيادتها. يعتقد الإسلاميون أنهم كانوا الأَولى بها لأن جمهورها الأكبر والرئيسي كان من المسلمين السنّة الذين هم جزء منه، إن لم يكونوا ممثليه الطبيعيين، وأن هذا الجمهور أظهر منذ عقود تمسكاً واضحاً بالشعائر الدينية. أما العلمانيون فيعتقدون أنهم الأَولى بها لأن مطالب الثورة وقيمها

وتطلعاتها كانت من دون نقاش، وكما أظهرت شعاراتها خلال الأشهر الأولى، مدنية وديمقراطية وحديثة بامتياز. ومن هنا نشأت نظرية اختطاف الإسلاميين الثورةَ من أصحابها الحقيقيين، العلمانيين، كلاهما على حق وعلى خطأ في الوقت نفسه. فالعلمانيون على حق عندما يزعمون أن خطاب الثورة الأصلي كان خطاباً مدنياً بعيداً جداً عن خطابات الإسلاميين ومنسجماً بشكل واضح مع تطلعات النخب المثقفة التحررية، إضافة إلى أنه الخطاب الذي يتسق مع العصر ويسير في اتجاه التاريخ، أي ينظر إلى المستقبل وإعادة بناء نُظُم الحداثة في صيغتها الحية. ولذلك لم يكن الإسلاميون يتبوؤون أي موقع مهم في الأشهر الأولى للأحداث، ولم تحتل شعاراتهم أي مساحة في إعلام الثورة وشعاراتها. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها.

لكن من الصعب الاستنتاج من هذا التطابق بين اعتقادات النخبة العلمانية وتطلعات جمهور المسيرات السلمية أن هذه النخبة كانت تحتل موقع القيادة في الثورة وأنها كانت جاهزة لتمثيله وقيادته. فالقيادة عملية أكبر بكثير من المشاركة في القيم والشعارات؛ إنها تتمثل في تحقيق وظائف مختلفة تماماً تتعلق بالفعل والممارسة والقدرة على توحيد الأجندات والقوى والشعارات، وتحديد الأهداف الصحيحة، وتخصيص المهام وتوفير الوسائل، ووضع الخطط لتنفيذها، من أجل الوصول إلى الغاية النهائية المتمثلة هنا في إسقاط نظام العبودية وتعبيد الطريق لنظام الحرية والكرامة والاستقامة الإنسانية. وفي غياب ذلك تصبح القيادة خطابة فارغة من المعنى والفعل، كما شهد أمثالها السوريون خلال حقبة البعث الطويلة، والذين لا يزال خطاب الممانعة والمقاومة يذكرهم بخوائها وخداع أصحابها.

وبالمثل، يخطئ الإسلاميون عندما يعتقدون أن احتماء المجتمع بغلالة الدين واستخدامه ملجأ أخيراً للضمير الحر والحي، وبالتالي لروح المقاومة ضد اليأس والاستسلام والموت، والتمسك بالكرامة واحترام الذات، يعبر عن تمسك الجمهور الثائر بالقيم والشعارات والتطلعات الدينية كما تبلورها التيارات السياسية الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالعودة إلى أنماط الحكم «الإسلامية» التقليدية، أي الخلافة أو السلطنة أو حكم النخبة الإسلامية من العلماء والشيوخ وأهل الحل والعقد، أو بالحفاظ على الهوية الدينية وتعزيزها في مقابل الهوية الوطنية أو روح المواطنة المتساوية والحرية

السياسية الأساسية التي تنطوي عليها. فخطاب الثورة جاء، بعكس ما يعتقده الإسلاميون، ليعبر عن صعود الآمال بالخروج من المحنة التي استدعت التعلق بالهوية الدينية كآخر خندق للمقاومة في وجه طغيانٍ أشر، ومن أجل الاحتفاظ بالحق في التحرر والانعتاق والخروج من حكم الوصاية والعسف والإملاءات الخارجية. لذلك لم يكن هناك أي تناقض بين ما ظهر من تدين خلال حقبة ما قبل الثورة على عموم المجتمع وما أظهرته الانتفاضات من نزوع نحو الحرية والحداثة والتطلعات التاريخية. بالعكس لقد كان للانطواء على العلاقة الإيمانية أثر كبير في حماية ما تبقى من الروح التحررية عند الفرد المؤمن، وعمل كحاضنة لها، ولذلك لم يؤثّر في خياراته بعد اندلاع الثورة ودخوله في عصر الحرية عندما ظهرت الفرصة أو الإمكانية. ووجدنا الشبان الإسلاميين السياسيين أنفسهم يتجاوزون اعتقاداتهم الحزبية ويدخلون في روح الثورة التحررية؛ كما أظهرت ذلك «صفحة الثورة السورية». كانت تلك اللحظة الحرجة، لحظة الثورة، التي تصالح فيها الشعب مع نفسه، وتجاوز تناقضاته وتوحد حول مطالب مشتركة تبطن تحرر الجميع وتستجيب لمطالبهم ولا تستهدف إلا أعداءهم. وهي لحظة الانتقال بالأفراد من حالة الشتات المتنافر والفوضى الضاربة والعدم السياسي والأخلاقي إلى حالة الشعب الواحد المتضامن والمتكاتف والمتآخي.

هذا يشير أيضاً إلى أنه لا يوجد تناقض بين الإسلام بالمطلق والعلمانية بالمطلق أيضاً، وإنما فقط بين الإسلاميين والعلمانيين، أي بين النُّخَب السياسية بمقدار ما تختلف أرصدتها الرمزية، والمشروع الذي تصوغه انطلاقاً منها لتنظيم المجتمع والدولة. لذلك مثلما وحّدت الثورة العلمانيين والإسلاميين على أرضية المشروع المشترك لإسقاط الاستبداد وانتزاع الحريات الأساسية للجميع، سوف يقود فشل الانتفاضة السلمية ووصولها إلى طريق مسدود، بعد تبني النظام خيار الحرب، إلى عودة الفرقة والانقسام بين النخب السياسية. رأينا بالمقابل كيف نزع انتصار الانتفاضة التونسية فتيل النزاع بين النخب العلمانية والإسلامية، حيث كان الأكثر عمقاً، وسمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ثم حقل سياسي تعددي واعتراف متبادل بين الأطراف، وألغى الحرب التقليدية التي لا تزال حامية الوطيس في الأقطار العربية الأخرى، وهدّأ بالمناسبة نفسها من غلواء الإسلاميين وطموحاتهم الإقصائية.

الأسلمة والحرب

يرجع الاستثمار في الإسلام كأيديولوجيا سياسية في الصراع على السلطة إلى السبعينيات من القرن الماضي، حيث برز الإسلاميون كقوة معارضة رئيسية في وجه النُّظم الاستبدادية التي انتهت النخب اليسارية والقومية إلى الاحتماء بها بعد أن أخفق مشروعها النهضوي على مختلف مستوياته: الاستراتيجية مع فشل الوحدة وتفاقم الخلافات والنزاعات بين الأقطار العربية، والاقتصادية مع فشل التنمية وتفاقم التخلف والفقر والبطالة والبؤس والقطع مع العالم، والسياسية مع اختطاف الدولة من شعبها وتحويلها إلى أداة للسيطرة وتسلّط نخبة اجتماعية لم تلبث حتى تحولت إلى دولة/عصابة مفصولة عن مجتمعها ومعادية له، بل متآمرة عليه. وبدأ الجمهور المكتوي بنار القمع يستثمر في النخبة الإسلامية التي بدت الوحيدة التي لم تشارك في السلطة القائمة وليس لديها وشائج قربى ثقافية أو أيديولوجية أو سياسية مع النُّظم الأمنية والعسكرية. بمعنىً ما، لم تختر الأحزاب الإسلامية، وفي مقدمها جماعة الإخوان المسلمين المنتشرة في جميع بلدان المنطقة، موقع المعارضة بنفسها. وكانت ميالة إلى الخروج منه في أي فرصة تتاح لها. لقد ولدت في موقع المعارضة أو فُرض عليها أن تكون فيه من قِبل النظم القمعية نفسها، واندفع الجمهور، الذي ما كفت مصالحه تتناقض مع النظم «القومية» و«الاشتراكية» الفاسدة، للاستثمار فيها، ومن ثَمّ في القيم والمبادئ والشعارات الإسلامية لبناء جبهة قوًى مقاوِمة للسلطة التي سدت جميع الأبواب على وصول صوت الناس، وجعلت من شل إرادتهم وتغييبهم سياسياً وثقافياً، وجسدياً أحياناً، محور سياساتها العمومية.

وبمقدار ما تبلورت صورة الأحزاب الإسلامية كقوة معارضة رئيسية، ووجهت أنظار الشاعرين بالظلم والقهر نحوها، تحولت إلى هدف مباشر ودائم للقمع المنهجي والمنظم، الذي لم ينجح في إبعادها عن السلطة فحسب، وإنما كذلك في قطع تواصلها مع الجمهور الباحث عن إطار للتعبير عن احتجاجه ورفع صوته. لكن في الوقت نفسه خلق لها القمع شهداء وتاريخاً سياسياً وهوية جمعية طغت على جميع هويات المنظمات السياسية الأخرى. وشيئاً فشيئاً، مع تزايد الضغوط الشعبية عليها، ألغت النظم القمعية

السياسة ذاتها، وتمترست وراء حواجز سميكة من القوانين الاستثنائية وقوى التدخل العسكرية والأمنية كلية الحضور ومطلقة السلطة وفائقة العنف. ضمنت النظم بالفعل البقاء والاستمرار وتطوير قوتها ووسائل ردعها وقمعها، ولم يعد من الممكن حصول أي تغيير، لكن الفساد الذي نجم عن ذلك فاق أي حد محتمل، وفتح الباب أمام رياح الثورة الشعبية العاتية.

عندما اندلعت الثورة، استعادت الأحزاب السورية بعض حيويتها، وأصبحت جزءاً من القوى الشعبية الواسعة المنخرطة فيها. كانت القيادة في يد الشبان الذين تفاعلوا مع الحراك الشعبي والتصقوا به وحاولوا أن ينظّموا نشاطاته، ومثّلوا قيادة الحد الأدنى القائمة على تنسيق العمليات المختلفة وإضفاء الطابع الموحّد عليها. وتبعت جميع الأحزاب هذه الترسيمة ولم يشذ عنها أحد خلال الأشهر الأولى. وحيث نجحت ثورات الربيع العربي في إزاحة الرئيس وانتزاع الاعتراف بوجودها، وبشرعية مطالبها، وهذا أمر آخر غير تحقيقها، حصل تجديد محدود في قيادات النخب الحاكمة، وخمدت التظاهرات بانتظار رؤية النتائج قبل أن تستعيد النظم سيطرتها على الوضع من جديد. لكن في البلدان التي رفضت فيها النخب الاعتراف بالحركة الشعبية والاستجابة، ولو بالحد الأدنى، لمطالبها وتطلعاتها، لم يبقَ أمام هذه الأخيرة سوى مواجهة إعلان الحرب والإعداد لها.

أحدث الانخراط في الحرب تغيرات عميقة في فكر الثورة وحاملها الاجتماعي ومسارها ومنهجها ونمط قيادتها أيضاً، وأهمها تقويض التحالف الشعبي الواسع والعابر للطوائف والقوميات الذي حملها وساهم في تقدمها وانتشارها، ونقل القيادة من النخب الشابة المدنية والديمقراطية التي وجهتها في مراحلها الأولى إلى قيادة أو قيادات جديدة، تحكمت ببروزها وسيطرتها المواجهاتُ العسكرية ومنطق الحرب، وأخيراً تفجر الصراع من جديد، داخل صفوف قوى الثورة والمعارضة، على القيادة، وانتقال القرار الفعلي من هيئة وطنية ديمقراطية تضم الجميع، كما جسّد ذلك أو حاول أن يجسده المجلس الوطني في حقبته الأولى التأسيسية، إلى هيئات وكتائب وقيادات عسكرية ودينية وسياسية دينية، وانبعاث الصراع من جديد بين خطين بدا كأن الثورة والتنسيقيات الشبابية التي قادتها في البداية كانت قد تجاوزتهما نحو رؤية ديمقراطية شكلت قاعدة التحالف الثوري: خط العلمانية الذي استقطب

النخب اليسارية والليبرالية الحداثية، وخط الإسلامية الذي اختار التركيز على القيم التراثية والثقافية والخصوصية القومية والدينية.

وبالمثل، أخرج الانتقال بالنشاطات الثورية من نمط المسيرات السلمية، التي تشارك فيها جميع الفئات الشعبية من جميع الأعمار والأوساط، إلى نمط الكفاح المسلح، الكتلة الشعبية الكبرى من المواجهة، وقصر المشاركة الفعالة في الصراع على تلك الفئة القادرة على حمل السلاح أو الاندراج في نشاطاته المختلفة. وكان المنتمون إلى الحركات الإسلامية بمختلف تفرعاتها الأسرع والأكثر استعداداً لخوض الحرب، ليس بسبب ثقافتهم السياسية التي تعتبرها أمراً طبيعياً، وبالنسبة إلى بعضها التي تؤمن بالجهاد واجباً دينياً، وإنما لأنهم يؤمنون بالقتال كوسيلة للصراع من دون تحفّظ، ويملكون خبرة فعلية في ممارسته منذ عقود، في أكثر من مكان.

كان الانخراط في الصراع المسلح والإسراع فيه، كما يدل على ذلك تشكيل كتائب الفاروق منذ الشهر الثاني للثورة، هو الورقة الرابحة في يد الإسلاميين جميعاً للخروج من الموقع الذي اختاروه، أو أجبروا عليه بضغط الكتلة الشعبية، والقفز إلى مقدمة المسرح وتأكيد دورهم الأول تجاه النخب العلمانية والمدنية، وبعد ذلك فرض أولوية مبادئهم على الثورة ككل.

لكن الإسلاميين لم يكسبوا فقط بسبب رصيدهم الأكبر في مهنة السلاح والاستعداد للموت والتضحية، وإنما أيضاً من الحماسة الدينية الطبيعية التي رافقت انخراط شباب الثورة في القتال. فقد كان من الطبيعي أن يدفع مناخ الحرب وحجم العنف الذي اضطر الثوار إلى مواجهته بأجسادهم ونفوسهم وأفكارهم واعتقاداتهم وشرفهم إلى تدفق العواطف الدينية من جديد، وأن يعود الفرد بشعوره إلى أعمق النوابض الروحية والنفسية، التي تثبت أقدامه وتعزز ثقته بنفسه وإخوانه أمام الموت، وتعيد إلى مقدمة الوعي الاعتقادات والمشاعر الدينية الحميمة التي تكاد ترتبط بشكل جوهري بفكرة النهاية والمصير وتبرر التضحية وتجعلها ذات معنى.

وقد هيأت هذه العودة إلى الدين لدى المقاتلين ظروفاً أفضل لتقرب الحركات الإسلامية من أبناء الشعب المقاتلين غير المسيسين. وشكلت الحرب بذلك فرصة للتعبئة والحشد لمصلحتهم، بمقدار ما كانت سبباً في

تهميش النخب المدنية وإضعافها وإخراجها من الحلبة الرئيسية للنزاع. وهي في أغلبها أميل إلى السلمية وبعيدة في ثقافتها وخبرتها عن مجال الحرب والصراع، بل يشكل رفض العنف جزءاً مهماً من دافعها للانخراط في الثورة(٥٦).

وعلى هامش تفوّق موقفهم في ميدان القتال، وزيادة الطلب على بضاعتهم الدينية، تغيرت علاقة الإسلاميين وحساباتهم مع حلفائهم من غير الإسلاميين أيضاً؛ فلم يعودا يشعرون كما في المرحلة السابقة بالحاجة إلى البقاء في الصفوف الخلفية، التي اختاروها بأنفسهم، بل أصبحوا لا يترددون في الدفع برجالهم إلى المقدمة والتنافس على المواقع القيادية في المؤسسات والتكتلات السياسية؛ فقد أنهت مرحلة السلاح تبعيتهم التقليدية للدخول في النشاطات السياسية للقوى العلمانية، وصار لديهم هامش حركة ومناورة أوسع بكثير. لقد تحرروا من الارتهان للعلمانيين والاضطرار إلى العمل تحت رايتهم، كما حصل منذ ربيع دمشق، عندما كسر إعلان دمشق الحظر المفروض على وجودهم وذكرهم وتجرأ في إحدى ندواته على قراءة رسالة منهم تعلن تأييدهم لتكتل الإعلان وانتماءهم إليه(٥٧). ووجدوا في مرحلة الثورة المسلحة ومناخها حلفاء كثراً لهم من الإسلاميين السلفيين والشعبيين. وبمقدار ما شكل النهج السلمي تربة خصبة لنمو منطق التواصل والتفاهم والتفاعل والتعارف بين فئات الشعب المختلفة وقطاعات الرأي والتيارات السياسية والأيديولوجية، وتجاوز اختلافاتها في نشاطٍ جامعٍ واحد، أطلق خيار التسلح من جديد ديناميات التنافس بين أطياف النخب المختلفة. ولأول مرة بعد غياب طويل ظهر بإلحاح التسابق على الأولوية ومناصب القيادة والمسؤولية وأوراق الشرعية بين إسلاميين وعلمانيين، وبدأت تتردد بشكل واسع مفردات الجهاد وما يرتبط به أيضاً من ثقافة إسلامية وسياسية.

هذا ما كان يهدف إليه في الواقع العنف الجنوني الذي واجه به النظام

---

(٥٦) من المفيد المقارنة بين أسماء الجُمَع التي ميزت النشاطات السلمية وأسماء الكتائب المقاتلة التي انتشرت فيما بعد لنرى الفرق بين ثقافتين سياسيتين.

(٥٧) وقد وقع الخيار في قراءة رسالة الإخوان في الندوة على الكاتب الإسلامي والديمقراطي معاً علي العبد الله، الذي دفع من حياته عامين ونصف العام في السجن بحكم صدر بحقه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ مع ١١ آخرين من قياديي إعلان دمشق، بتهمتَي «إضعاف الشعور القومي ونقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة».

المسيرات السلمية، والرصاص الذي رد به على الزهور التي كان يقدمها الناشطون لجنوده. فمن خلال إجباره جمهور الثورة على الدخول في امتحان السلاح، دفاعاً عن النفس أولاً ثم أملاً في إسقاطه بالقوة فيما بعد، أعاد فرز قواها وأطيافها من جديد، وأعطى فرصاً أكبر لتلك القوى المستعدة للانخراط في امتحان السلاح، والأكثر ألفة مع الأفكار الجهادية والشعارات الدينية، على حساب تلك القوى الأكثر حساسية تجاه القيم الحداثية والعلمانية. واستطاع بذلك أن ينهى تلك اللحظة الخلاصية الجامعة التي مثلتها الانتفاضة الثورية بمسيراتها السلمية، ومسائياتها اليومية الزاخرة بالأناشيد الثورية والرقصات المعبرة، احتفاء بالتقاء الشعب ذاته وتخليداً لوحدته ومصالحته مع نفسه، وهي اللحظة التي شكلت القوة الدافعة للثورة ووحّدت إرادة الجميع ووعيهم في التطلع المشترك نحو الحرية.

لم تعد صفة المدنية التي كانت كلمة السر الجامعة مقبولة من أحد. صار الإسلاميون يتجنبونها ويعاملونها معاملة العلمانية، التي يطابقون بينها وبين الكفر، والخروج من الدين، أو الإلحاد، كما لم يكف الشيخ البوطي والشيخ العرعور عن اتهام رئيس المجلس الوطني به، بوصفه من العلمانيين، وصار العلمانيون يعتبرونها خيانة للموقف العلماني الأصيل والأصلي الذي ينبغي أن يُظهِر الخلاف مع الإسلاميين، إن لم يكن العداء لهم ولأطروحاتهم. كان هذا هو التعبير الواضح عن انهيار العقد التحرري الضمني الذي قامت على أساسه الثورة، والتي فرضت وحدة السوريين في مواجهة النظام القاتل، وعدم التمييز فيما بين إسلامي وعلماني، عربي وكردي، مسلم ومسيحي، والعمل معاً، مع جميع القوى المناهضة للاستبداد، وصفاً واحداً للخلاص من النظام العبودي وإقامة الدولة الديمقراطية المدنية والتعددية فكراً وسياسة.

لقد قوض الدخول في الحرب، بغياب قيادة سياسية شرعية وواعية، وحدة مؤسسات الثورة والمعارضة. وانتهى الأمر بتشتيت قوى الثورة وتضاربها وتنازعها على الأبوّة والريادة والسيطرة. فاندفع البعض لتأكيد إسلاميتها والإلحاح على تطبيق الشريعة الدينية، وأُحبط البعضُ الآخر الذي وجد نفسه يُستبعَد أكثر فأكثر عن موقع التوجيه والقيادة. وأدى انفصام عهد الوطنية والثورة المدنية والديمقراطية الجامعة هذا إلى انقسام كبير داخل وسط

القوى الديمقراطية المدنية ذاتها، فخرج الفريق الذي لم يعد يثق بإمكانية التقدم نحو هدف الثورة الرئيسي وهو إقامة الديمقراطية، بعد تقدم القوى الإسلاموية إلى الصفوف الأولى، واستمر فريق آخر اعتبر أن إسقاط النظام يبقى مقدمة ضرورية لأي تحولات ديمقراطية لاحقة، ورفض أن يسلم بسيطرة الأجندة الإسلاموية، واستمر يعمل لمنع التغول الإسلاموي على الثورة. وهذا ما زاد أيضاً من إضعاف القوى المدنية والديمقراطية وتشتيتها وتعميق الخلافات والنزاعات داخل صفوفها.

من الواضح أن فشل الثورة السلمية قد أجهز على وحدة الحركة الشعبية، ووضع حداً للتبني المشترك للأجندة الديمقراطية، وأدخل الثورة في مرحلة جديدة لم يعد يجمع بين القوى المتعددة المشاركة فيها سوى هدف إسقاط النظام، كل على طريقته ومن أجل أولويات وغايات متباينة.

لم تعمل الحرب على إعادة بناء الجدران التي أزالتها الثورة في مرحلتها السلمية وفتحت أبواب التواصل بين القوى الحية للمجتمع على مصراعيها، معيدة بذلك المبادرة السياسية من جديد للنظام. لقد كانت أيضاً الامتحان الأكبر لمعدن القوى والعقائد وجوهرها، ومعدن الرجال أيضاً. وكما أخرجت مجموعات كثيرة من الصراع ووضعتها على الهامش، أطلقت مجموعات أخرى ودفعتها إلى المقدمة. لقد كان الانتقال إلى المرحلة المسلحة أكبر عامل ساهم في تغيير البنية الطبقية لجمهور الثورة، ومعه أيضاً الثقافة السياسية السائدة لديها، والمفاهيم التي تعبر فيها عن نفسها وتطلعاتها. كما عمل على تغيير موازين القوى داخل صفوفها وعلى ولادة قيادات عسكرية شعبية المنشأ في معظمها، لم يكن لها أي نصيب من التجربة السياسية، ولم تشارك في أي نقاشات فكرية، رصيدها الفكري والشعوري الوحيد هو المعارف الضئيلة والتقريبية التي يختزنها الوعي الشعبي عن الإسلام، وعمل من ثمّ على إعادة تعريف هوية الثورة وغاياتها من منطلقات شخصية، وعودة الانقسامات الطائفية والقومية، وتعزيز فرص سيطرة العقائد والتنظيمات الإسلامية والأقوامية على مواقع القيادة.

الفصل الخامس

إسلاميون وعلمانيون
صراع الأيديولوجيات المأزومة

قوة الإسلاميين

يستهين العلمانيون العرب بقوة الإسلام السياسي أو الحركات الإسلامية السياسية عندما ينكرون عليه نجاحاته، أو يحيلونها إلى جهل الجمهور العربي الكبير أو دعم القوى الأجنبية. وقد حال هذا الموقف دون فهم أوراق القوة السياسية والمعنوية التي تمتع بها هذا التيار وأيضاً مكامن الضعف التي جعلته أكبر قوة سياسية منظمة وملهمة في المنطقة العربية منذ نصف قرن، والتي أدانته في الوقت نفسه بأن يبقى عاقراً من دون تحقيق أي نجاح يُذكر.

والواقع أن الحركات الإسلامية، عقيدة وتنظيمات سياسية، ورثت في العالم العربي المواقع التي احتلتها قبل السبعينيات من القرن الماضي الحركات القومية والاشتراكية التحديثية وحلت محلها في ملء فراغين كبيرين: الفراغ الأيديولوجي والفراغ السياسي معاً. وتحولت منذ انهيار الحركة القومية بعد حربين خاسرتين مع إسرائيل، وفشل مشاريع الوحدة العربية العديدة، ثم التخلي عنها، وإخفاق مشاريع التنمية الوطنية والتحديث والتصنيع، إلى القطب الجاذب لجميع تلك القوى وقطاعات الرأي الطامحة إلى التغيير، بمعنييه، الحضاري المتعلق بردم هوة التخلف والاندراج في دورة التقدم المادي والاقتصادي والعلمي والتقني، والسياسي الرامي إلى تجديد النخب والنظم السياسية، وفي سياقها نماذج أنظمة الحكم وممارسة السلطة وإدارة الدولة. ووضعت قطاعات واسعة من النخب العربية، حتى تلك التي لم تكن على صلة بالفكرة الإسلامية، ومنها مثقفون يساريون، استثمارات كبيرة، نظرية ومادية، وخاضت معارك حامية، وقدمت شهداء

كثراً، من أجل شق طريق اسمه الطريق الإسلامي للتقدم يملأ الفراغ القائم. واحتفل كثيرون في عقود الثمانينيات والتسعينيات بالصحوة الإسلامية التي عززها نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فجعلت كثيراً من اليساريين والقوميين السابقين يميلون إلى تبني طروحاتها والعمل في صفوفها[١].

حلت الأيديولوجية الإسلامية مسائل كثيرة واجهتها المجتمعات العربية على إثر انهيار آمالها التحديثية، وتفاقم تخبطها، فقدمت فكرة موجهة بديلة، في الدولة والمجتمع، وسدت الفراغ الأيديولوجي والسياسي، وأشارت إلى وجهة العمل المطلوب ومنهج التغيير الممكن والمفيد. وتراكمت أفكار وأقيمت مشاريع ونشأت قوى كثيرة على أرضية الإسلام السياسي، وتولدت عنه أيضاً أوهام وأحلام كثيرة. وتحول إلى حاضنة للتنظيمات المعارضة وقوى الاحتجاج الأصلب بين جميع القوى السياسية الأخرى، حتى تحولت التنظيمات اليسارية والليبرالية إلى أقلية ضعيفة بالمقارنة مع التنظيمات الإسلامية. وخاض الإسلام السياسي، وعلى رأسه تنظيم الإخوان المسلمين، معارك حقيقية مع الأنظمة الاستبدادية بوسائل متعددة فكرية وسياسية وعسكرية.

ولأنه استقطب قوى الاحتجاج والاعتراض على النظم الحاكمة أو أساليب حكمها، وأنتج نخبة جديدة فكرية وسياسية، إلى جانب النخب السياسية التقليدية الليبرالية واليسارية والقومية التي كانت سائدة منذ الاستقلال، أصبح يشكل في نظر النخب الحاكمة الخطر الأول عليها. ولم يكن لديها خيار من أجل تأمين استمرارها وإجهاض معارضاتها سوى العمل بجميع الوسائل لوضع التنظيمات الإسلامية في صندوق وإغلاقه عليها، وعزلها عن القوى الاجتماعية المتململة أو المتطلعة للتغيير. هكذا ضربت من حولها ما يشبه الحظر الصحي، فمنعت تداول أدبياتها وقيدت حرية زعمائها وأودعتهم السجون وأصدرت قوانين مقيدة للحريات لتردع الجمهور المستعد للمعارضة من الاقتراب منها.

حدَّ التضييقُ على جماعات الإسلام السياسي وعزلها عن الجمهور الشعبي وتغليظ العقوبات ضد المتعاطفين معها بالتأكيد من نفوذها وقيّد حركتها داخل

(١) من أشهرهم المستشار طارق البشري في مصر، وعادل عبد المهدي في العراق، وشفيق منير في فلسطين، ومئات غيرهم، في سياق البحث عن الفاعلية السياسية والاجتماعية التي لا تتناقض مع تنامي المشاعر الدينية.

المجتمع، لكنه لم يلغِ الفراغ السياسي الذي ضخّم فقاعتها وحولها إلى مركز استقطاب وجذب لأصحاب المصالح في التغيير، بصرف النظر عن الانتماء العقائدي والاجتماعي وربما الديني في بعض الأحيان. فلم تستفد الحركات السياسية المنافسة، سليلة الحركة القومية الشعبية الواسعة أو المشاريع اليسارية التي حركت آمال الجمهور لعقود طويلة أيضاً، من محاصرة الإسلاميين لتعيد النظر بفكرها وممارستها وتستعيد المبادرة في الساحة السياسية؛ فقد كانت تشعر بعد هزائمها القاسية أنها خرجت من التاريخ، وتخلت من تلقاء نفسها عن التنافس على قيادة حركات الاحتجاج الشعبية، واحتمت بالعكس وراء الجدار الحديدي الذي أقامته النظم لمنع الاحتجاجات الشعبية، وقبلت أن تعيش في ظله، وصارت بسبب رفضها الأيديولوجي المتأصل لفكرة الديمقراطية ترى في بقاء النظم الاستبدادية حليفاً ضد انتصار خصومها الإسلاميين. وأكثرها لم يعد يرى في الدعوة الديمقراطية سوى لعب بالنار لمصلحة الحركات الإسلامية.

هكذا هجر «العلمانيون» السياسة، وتركوا الساحة فارغة إلا من قوتين: النظم الاستبدادية والفئات المصطفة وراءها من جهة، والإسلاميون من كل الاتجاهات والميول من جهة ثانية. والواقع أن العلمانية تحولت في العقود الثلاثة الماضية، في مواجهة الاحتجاجات التي استلهمت خطاباً إسلامياً، إلى الإطار الأيديولوجي لتحالف اجتماعي واسع ضم إلى جانب المركب العسكري الأمني الذي يتحكم بقرار الدولة والمجتمع، والذي حكم موقفه منها كونها حاملة لمشروع تغيير ومعارضة فقط، خليطاً واسعاً من رجال الأعمال والنخب الاجتماعية والأنتلجنسيا الملتفة حوله(٢).

(٢) لست هنا بحاجة إلى التفصيل أكثر في موقف من سموا أنفسهم علمانيين في البلاد العربية، فقد حولوا العلمانية إلى المسألة الرئيسية في المناقشة السياسية، مستقلة عن جميع المسائل الاجتماعية والسياسية والفكرية الأخرى. ومعظم نقاشاتنا الماضية في سبيل تعزيز القضية الديمقراطية كانت تدور من حول تحرير المثقفين اليساريين والقوميين من علمانيتهم الذرائعية التي تفصلهم عن الحركات الشعبية التغييرية، وتُلحِقهم بالنظم الاستبدادية. وأفضل مثال للعلمانية النخبوية الشاعر أدونيس. والواقع أن موقفهم هذا حرم العلمانية من أن تتوطن في الوعي الشعبي العربي، مثلما حرم حركات التغيير الشعبية من دعم النخب المثقفة عموماً وعزز قطيعة هذه النخب مع جمهور شعوبها. ولم يشذ عن السرب، حتى بعد الانتفاضات الشعبية الأخيرة، سوى عدد محدود من المثقفين من كتّاب ومفكرين وصحافيين وفنانين بارزين، على رأسهم صادق جلال العظم. في نقد العلمانية المتوحشة، التي تضحي بالحرية والعدالة والديمقراطية من أجل الحفاظ على علمانية بمعنى استبداد النخبة بالمجتمع، انظر: برهان غليون، «رداً على وائل السواح: من أجل علمانية إنسانية،» موقع «الأوان» ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، <https://bit.ly/2BUcymq>.

أما النظم التي نجحت بالفعل في درء مخاطر الإسلاميين، ومن ثَمَّ حرمان الحركات الشعبية الاحتجاجية من أي إطار سياسي للتوجيه والتنظيم والحشد والقيادة، فقد شعرت أن الأمر قد استتب لها ولم تعد تشعر بالحاجة إلى المبادرة إلى أي تغيير. وقد وجدت أن أفضل وسيلة للاستمرار في الحكم، من دون تنازلات للشعب، ولا تراجع عن منهج الحكم التسلطي، هي تقاسم السلطة في الحقلين الاجتماعي والسياسي مع رجال الدين، ووضع الهيئة الدينية الرسمية التابعة لها والمعتمدة في معيشتها عليها إلى جانبها في مواجهة الإسلاميين السياسيين، وتقديم فتات المنافع والهبات لها.

بذلك نجحت النظم التسلطية في تحصين نفسها وسلطتها وتمتين وضعها أمام أي تهديد داخلي، ولم يبقَ أمامها سوى تحصين وضعها الخارجي بعقد الصفقات والتفاهمات مع الدول الكبرى وتقديم الخدمات المطلوبة منها، السياسية والأمنية. وبغياب أي نخبة قيادية تؤطر كفاح الناس وتوجه خطاهم، أمنت هذه النظم نفسها أمام أي خطر احتجاج أو اعتراض أو نقد داخلي، فتركت لنفسها الحرية الكاملة في استباحة جميع المحرمات القانونية والأخلاقية، والاستسلام لكل أشكال الفساد وسوء الإدارة والإهمال والسرقات، حتى تحوّل حكمها خلال ثلاثة عقود من غياب المراقبة والمحاسبة والمساءلة الداخلية والوطنية والدولية إلى حكم مافيا بالمعنى الحرفي للكلمة، عمل على استقراره تواطؤ الهيئات الدينية ومشاركة المعارضات الاسمية، اليسارية والليبرالية، وتحالف قطاعات واسعة من رجال الأعمال التي قبلت بقاعدة تقاسم المصالح مع أصحاب السلطة، بل والاستفادة منها لتعظيم أرباحها ومكاسبها(٣).

---

(٣) هذا يفسر ما أشارت إليه تقارير قُدِّمت للقمة العالمية للحكومات التي رعاها حاكم دبي، سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في دبي من ١٢ ـ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٧، من تدهور كبير في شروط حياة المجتمعات العربية والأزمة الحضارية العميقة التي تعيشها، وأن: ـ ٥٧ مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة. ـ ١٣,٥ مليون طفل عربي لم يلتحقوا بالمدرسة ذاك العام. ـ ٣٠ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر. ـ ٨ في المئة زيادة في معدلات الفقر آخر عامين. ـ تريليون دولار كلفة الفساد في المنطقة العربية. ـ ٥ دول عربية في قائمة العشر دول الأكثر فساداً في العالم. ـ على الرغم من أن العالم العربي يمثّل ٥ في المئة من سكان العالم إلا أنه يعاني ٤٥ في المئة من الهجمات الإرهابية عالمياً. ـ ٧٥ في المئة من لاجئي العالم عرب. ـ ٦٨ بالمئة من وفيات الحروب عالمياً عرب. ـ ٢٠ ألف كتاب فقط ينتجها العالم العربي سنوياً، أي أقل من دولة مثل رومانيا. ـ ٤١٠ مليون عربي لديهم ٢,٩٠٠ براءة اختراع فقط، بينما ٥٠ مليون كوري لديهم ٢٠,٢٠١ براءة اختراع. ـ من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ تم =

أخرجت الثورة جميع القوى والتنظيمات السياسية من قبر الطغيان المديد، وحصل ما يشبه التعويم السياسي الذي أبرز موازين القوى السياسية الحقيقية، ومكانة كل جزء من النخبة الاجتماعية وموقعها السياسي في الدولة والمجتمع. ومما لا شك فيه أن هذا التعويم جاء لمصلحة الإسلام السياسي الذي لا يزال يحتفظ، على الرغم ممّا أصابه نتيجة القمع الطويل من فقر دم وتكلس عظام، بالموقع المركزي ذاته في استقطاب مشاعر الرفض والاحتجاج والنقمة على النظم والنخب الحاكمة الفاسدة. وهو لا يزال يستمد قوته، بالمقارنة مع التجمعات السياسية الأخرى «العلمانية»، من عدة عناصر أساسية لا تزال فاعلة؛ منها وجود دعوة أو عقيدة سياسية متماسكة، أو تبدو كذلك، بالمقارنة مع دعوات الأحزاب والتنظيمات الأخرى التي تعمل على هامش أيديولوجية النظام الفاسد، من يمينه أو يساره، بسبب ما يبدو من اتساق في رؤيتها وتوافق مع القيم المحافظة للمجتمع الراكد، ومن ارتباط النظر فيها بالعمل والممارسة، بعكس الحركات والتنظيمات الأخرى التي تحول معظمها إلى ظاهرة صوتية فحسب.

وفي سورية، لم ينهِ سحق الأجهزة الأمنية تنظيماتها عن استمرار عقيدتها السياسية وسيطرتها على قطاعات واسعة من الرأي العام، غير المنظم وغير الإخواني، الذي عاد إلى ربط السياسة بالدين نتيجة البعد الطائفي الذي طبع نظام الاستبداد القائم والتمييز الذي وسم أساليب قمعه. وبقي الإسلام السياسي يظهر كأنه البديل الوحيد الممكن في نظر هؤلاء، في غياب أي مشاريع سياسية أخرى، مقنعة، على الأقل حتى انطلاق ربيع دمشق في بداية هذا القرن، وبناء ملامح مشروع ديمقراطي لم يسمح له قمع النظام أن يتكون وتكتمل ملامحه، وأُجهض إلا من خطوطه العريضة. ولذلك، بعكس ما يميل بعض المحللين إلى إثباته، لم يتطفل الإسلاميون على الثورة، على الرغم من تأخرهم في الالتحاق بها، لكن شبيبتهم أو القسم المتحرر منها من تقاليد أسلافه، والذي اختلط بثقافة ربيع دمشق، واقترب كثيراً من مفاهيم الديمقراطية، كان شريكاً نشطاً في التنسيقيات الشبابية منذ البداية، كما تظهر ذلك صفحة الثورة السورية التي أدت دوراً كبيراً في تسمية جُمَع التظاهرات،

= تشريد ١٤ مليون عربي. ـ من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ خسائر بشرية تصل إلى ١,٤ مليون قتيل وجريح عربي. ـ من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ تم تدمير بنية تحتية بقيمة ٤٦٠ مليار دولار. ـ من عام ٢٠١١ حتى العام الحالي خسائر في الناتج المحلي العربي بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

التي لم تكن ذات طابع إسلامي أكثر مما كانت ذات طابع وطني وديمقراطي.

ولسوء حظ العلمانيين أيضاً، تبدو الإسلامية لأنصارها ولجمهور واسع من الرأي العام دعوة أكثر وضوحاً وشرعية وانسجاماً، ومن ثمّ قدرة على التعبئة، من الفكرة العلمانية؛ فهي تحيل إلى كتاب مقدس قام عليه بنيان الدولة/ الدول الإسلامية خلال أربعة عشر قرناً، وإلى حضارة عريقة ومزدهرة. وهو إلى جانب ذلك يوحي بالرد بشكل أكبر على أزمة الهوية التي زعزعتها التحولات الاجتماعية والعلمية والفكرية وتفكك مشروع الحداثة في العقود التي سيطرت فيها على السلطة والثقافة تياراتُ اليسار العلمانية، ويخلق انطباعاً قوياً بالاستمرارية بين الماضي والحاضر، يخفف من الشعور بالهامشية التي يفرضها الوضع المتردي والمخجل للمجتمعات والدول العربية في النظام العالمي.

لكن قوة الدعوة الإسلامية لا تنبع مما يبدو عليها من انسجام داخلي وارتباطها بتراث الحضارة والمدنية الإسلامية الذي يثير الاعتزاز ويغطي على الجرح الفاغر من الإهانة والذل الحاضرَين، ولكن أيضاً من رصيد كبير من العمل السياسي والاحتجاجي ضد القمع والنظم القائمة، ومن حجم التضحيات التي لا يزالون يُظهِرون القدرة على تقديمها، ومن عدد الشهداء والمعتقلين الذين سقطوا في الصراع مع السلطات الاستبدادية وأجهزتها. وعلى الرغم من الأخطاء الكارثية التي ارتكبتها في الكثير من الأحيان قيادات أحزابها، يبقى لديها رصيد كبير لدى تلك العناصر الشابة الناشئة المخنوقة والفاقدة للأمل والأفق، في الأحياء والأرياف الفقيرة، والتي تشكل المعارف الدينية البسيطة مصدر ثقافتها ومنهج تفكيرها ولسان حالها الوحيد، وتأمل من خلالها أن تعيد القيمة لنفسها والمعنى لحياتها، بروح الشهادة ومواجهة الظلم والقهر بإرادة ثابتة.

لكن ربما كان أهم ما ميز الإسلاميين والإخوان بشكل خاص عن الأحزاب والتشكيلات السياسية الأخرى وجود حاضنة شعبية فعلية وقاعدة ثابتة هي اليوم الأوسع، قبل الثورة وبعدها، وتقليدهم المتمثل في العمل داخل المجتمع المدني وليس اختراقه فحسب، من خلال جمعيات العمل الخيري، لكن ليس وحده، فهم يشاركون أيضاً في بناء الكثير من المؤسسات الصحية والتربوية والرياضية والاقتصادية وغيرها. وفيها يدربون أطرهم، ويمتحنون قدراتها على التعامل مع الناس والبقاء قريبين منهم، ومنها

يستمدون الدعم والشعبية. وهو العمل الذي لا يمكن بناء قاعدة اجتماعية في بلداننا من دونه، والذي لا ينافسهم فيه أي حزب سياسي آخر لسوء الحظ. فهم يظهرون من خلاله صدقية خدمتهم للناس وشعورهم بالمسؤولية تجاه الآخرين، وقربهم منهم، وهذا جوهر الالتزام السياسي. وجود هذه التقاليد تجعل منهم أكثر التنظيمات استمرارية وقدرة على تجاوز المحن السياسية التي يتعرضون لها والخروج منها، على الرغم من خسائرهم التاريخية والدائمة.

من هنا، وبالمقارنة مع جميع التشكيلات السياسية الأخرى، يمكن القول إن الإخوان، حتى بعد تصفية منظمتهم داخل سورية عقب مجازر حماة ١٩٨٢، كانوا لا يزالون التشكيل السياسي الوحيد الذي يملك عناصر بنيان حزبي نسبي: وضوح الدعوة والمشروع والأهداف وانسجامها الشكلي (تطبيق الشريعة الإسلامية على شعب مسلم)، وجود تنظيم حزبي تراتبي وسلسلة قيادة وقاعدة اجتماعية مستقرة نسبياً، وعلاقات متفاعلة مع الجمهور الواسع عبر المؤسسات الخيرية والمدنية والعلمية وغيرها، وأخيراً الموارد المادية الدائمة والخبرة التنظيمية. وفي المقابل، جميع الأحزاب الأخرى يقتصر وجودها على مجموعة من الأنصار والداعمين والشخصيات القيادية المثقفة التي بقيت تفتقر، حتى بعد أن تشرّب قسمٌ منها فكرةَ الديمقراطية، إلى مشروع متكامل، سياسي واجتماعي وفكري، قادر على إثارة حماسة الشباب وحثهم على الانخراط فيه وبعث الحد الأدنى من الأمل بإمكانية إزاحة النظام أو تغييره، لكن أكثر من ذلك على الاتساق والانسجام بين فكرها وعملها وفيما بين عناصرها أيضاً.

يضاف إلى ذلك أن ملاحقة الإخوان والقضاء على منظمتهم داخل سورية فتحت أمامهم آفاقاً أوسع في الخارج؛ فقد عزّز وجود قادتها وأعضائها في المنفى لعقود طويلة علاقاتها الدولية، وسمح لها أيضاً بتكوين نخبة من الإعلاميين والصحافيين المتنفذين في وسائل الإعلام العربية. وكان اندلاع الثورة مناسبة لاستعادة نشاطهم وصعود آمالهم بأداء الدور الذي حرموا منه في الماضي من خلال المشاركة في الثورة، بعد تردد الفترة الأولى، بل في دفع الثورة في الاتجاه الذي يوافق هواهم السياسي، وفي مرحلة تالية، بعد أن خلت الساحة لهم، في إعادة بناء سردية الثورة، وتصويرها كما لو كانت زلزالاً ارتدادياً قوياً للـ«ثورة الإسلامية» «المباركة» التي أطلقوها في الثمانينيات من القرن الماضي، وانتقاماً مدوياً لها. كان قسم كبير منهم بدأ يعتقد ويفكر،

كما كان يفكر منظرو النظام، أن ثورة ٢٠١١ هي في عمقها ثورة إسلامية، أو ثورة المسلمين السنّة المضطهَدين لعقود طويلة على مضطهِديهم ومغتصبي سلطة الدولة التي هم أصحابها الطبيعيون بوصفهم الأكثرية بين ساكنيها. وما من شك أنه في مواجهة سياسة التقليل من شأن الأكثرية الشعبية السنية، ومحاربتها وإخراجها من المعادلات السياسية والفكرية، نما تيار قوي يعتقد أن الثورة القادمة ينبغي من باب العدالة أن تعيد للأكثرية السنية موقعها ومكانتها واحترامها، وهذا ما عممه النظام القائم أيضاً الذي رفض أن يرى فيها شيئاً آخر سوى الطائفية والإرهاب.

في أي تحالف أو ائتلاف يجمع بين هذه التشكيلات، وبشكل خاص في أي مواجهة سياسية أو عسكرية، سيظهر الفارق بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى في نوعية التنظيم وتوزيع المهام والقدرة على تحمل المسؤوليات واشتغال قواعد السلطة والطاعة، وفي وجود الكادر المتفرغ والمحترف نسبياً، الجاهز للعمل والتنفيذ، في الوقت المناسب. ويستطيع أي مراقب أن يرى آثار ذلك في إدارة المؤسسات التابعة للجماعة وفي تنظيم الندوات والاجتماعات والمؤتمرات، وتوفير الموارد المادية، من أموال الاشتراكات أو المساعدات، مما يعزز من قدرة التنظيم على المبادرة والمشاركة في النشاطات ويعطيه أسبقية في تنظيمها أو دعمها أو إطلاقها. هكذا كنتُ أرى الإسلاميين موجودين في كل مكان حيث تكون هناك نشاطات سياسية أو حتى ندوات فكرية، ووراء الكثير من الدعوات لنشاطات متنوعة، وهم يديرون اليوم الكثير من مراكز البحث والمؤسسات الإعلامية وغيرها.

وفي المقابل، حتى لو أن معظم كتائب الجيش الحر كانت مكونة من عناصر وطنية شعبية غير إسلامية، ولو كانت مسلمة، إلا أنها لم تكن تتمتع بأي تنظيم ثابت، وكان تهافت الشخصيات الفردية، السياسية وغير السياسية، لتمثيلها عالةً عليها أكثر منه إضافة إليها. وفي غياب قيادة فعلية، وتنظيم يشرف على هذه الكتائب، ويضمن تمويلها وتوجيهها، أصبحت، خلال أشهر قليلة، فريسة سهلة لأصحاب المشاريع الإسلامية والجهادية. وأنا أعرف الكثير ممن حاول مقاومة الاتجاه هذا من قادة الفصائل الشعبيين المستقلين، لكنهم مع ضغط الحاجة، وعجز مؤسسات المعارضة، كالمجلس الوطني أو الائتلاف الوطني، عن الحصول على مساعدات تقدمها لهم اضطروا جميعاً أو أكثرهم

إلى الانضواء تحت رايات إسلامية لم يكن لتطلعاتهم السياسية أي علاقة بها.

هذه هي عناصر القوة التي لم يكن يتوفر منها شيء لدى التنظيمات والأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية، إلا ما ندر؛ فقد كانت تتشكل غالباً من أوساط مثقفين، وسياسيين تحولوا إلى مثقفين، يتحلقون حول شخصية أو بعض الشخصيات المؤثرة أو الكارزمية، وتفتقر إلى أي قاعدة شعبية ثابتة أو عمود تنظيمي فقري أو سلطة هرمية، ومؤسسية، تضمن أسلوباً واضحاً في اتخاذ القرارات، كما كانت تفتقر إلى أي موارد ثابتة، ولا تكاد تحظى بأي فريق متفرغ من الأطر السياسية يتمتع بالخبرة والكفاءة، وبالكاد تملك صحيفة أو موقعاً، أو ترى مشاركين منها في النشاطات العديدة التي تجري داخل صفوف المعارضة التي توسعت قواعدها كثيراً بعد ثورة ٢٠١١. يبقى فيها الرئيس هو محور العمل والنشاط بكل تفاصيله، ولا يمكن إنجاز أي شيء من دون إشارته وقراره. وأهم من ذلك ليس لها أي علاقة بالعمل الاجتماعي، ولا أي تواصل منظّم ويومي مع الجمهور الشعبي، وبالكاد تستطيع، من فترة لأخرى، جمع معنوياتها وجهودها، لإصدار بيان سياسي وتأمين تحريره ونشره. أما القدرة على توزيع المسؤوليات وحصر المهام وضمان وسائل تنفيذها فهي معدومة إلى حدٍّ كبير. ومعظمها يحمل ندوب هزائمها وإخفاقاتها ويفتقر إلى أي ثقة بالجمهور وبالآخرين من زملائه أو رفاقه الحزبيين. ومن المنطقي أنه عندما يكتفي «العلمانيون» بوجود رمزي، أو تمثيلي، في معظم مؤسسات الثورة، فكأنهم يتخلون عن مواقع العمل والنشاط الميداني بالضرورة للإسلاميين الذين يجدون دائماً من يقدمونه لإنجاز المهمة المطلوبة.

لكن جماعة الإخوان لم تكن التنظيم الوحيد الذي ساهم في إضفاء الطابع الإسلامي على الثورة السورية. لقد كان للنظام أيضاً دور أساسي فيه. ففي سعيه لعزل الأكثرية السنية عن السياسة، وتحويلها إلى طائفة دينية ساكنة، ضاعف النظام من دعمه للمشاريع الدينية العبادية، وشجع منظمات دينية وجمعيات وطرق صوفية عديدة على التوسع والانتشار، حتى يعوض للسنّة بالدين ما حرمهم منه في السياسة والدولة. وهذا ما عزز في صفوف الطائفة دور رجال الدين، ونصبهم ممثلين رئيسيين عنها. وفي هذا السياق وُلِدت مشاريع معاهد تحفيظ القرآن التي أُوكِلتْ للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، وتخرج منها مئات ألوف الأطفال والشباب، وجمعيات ومشاريع

وهيئات دينية عديدة أخرى، ربما كانت أهمها جمعية القبيسيات، التي اهتمت بتأطير النساء دينياً وأصبحت ظاهرة لافتة مع انتماء نساء مسؤولين كبار إليها أيضاً، وقد ظهر ولاؤها للأسد، أو أُجبرت على إظهاره، عندما احتاج إلى أصوات سنية تغطي على المذابح الجماعية في حرب قمع الثورة وشعبها[٤].

وقد شجعت الثورة بعض علماء الدين على الانشقاق وفصم عرى تحالفهم مع النظام، ومعظم هؤلاء من السلفية أو المشايخ ورجال الدين الذين اعتمد عليهم النظام في ضبط الشارع السني سابقاً، والذين كانوا يتعاونون معه من منطق الخضوع للسلطة القائمة، وطاعة أولياء الأمر، بانتظار فرص أفضل.

وأدى مشايخ الأحياء الشعبية الذين انضم قسم كبير منهم إلى الثورة منذ بداياتها دوراً كبيراً في ملء واجب تدبير التضامن الاجتماعي، فاهتموا بجمع التبرعات وتوزيعها على المحتاجين، ومساعدة المنكوبين من الأفراد والأسر والعوائل، ومواساتهم. وعندما تحولت الثورة إلى المرحلة المسلحة وجد بعض هؤلاء أنفسهم في قلب الحدث، فهم رجال الثقة والقيادة الوحيدون

---

(٤) بعد مجازر حماة ١٩٨٢ أعلن الأسد عن تبنّيه مشروع معاهد تحفيظ القرآن، ومدارس تحفيظ القرآن التي انتشرت في البلاد، بمواكبة بناء المئات من المساجد، بمنزلة تقرّب من رجال الدين ورشوة المجتمع السني وفي إشارة إلى أن مشكلة السلطة ليست مع المذهب السني أو الدين ولكن مع المطالبين بالمشاركة في السلطة. وفي السياق ذاته رعى النظام توسع ما يسمى بالقبيسيات، أكبر الجمعيات النسائية التي انتشرت بين النساء السوريات على نطاق واسع في العقود الثلاثة الأخيرة. تأسست الجمعية في بداية الستينيات وأخذت تسميتها من اسم شيختها الأولى منيرة القبيسي. لم يكن للجمعية اهتمامات سياسية بمقدار ما مثّلت رداً على الهامشية والفراغ الذي عرفته نساء الطبقة الوسطى السورية من جهة، وعلى الذكورية المسيطرة على العلاقات بين الجنسين من جهة أخرى. فجمعت في تعاليمها النزعات الفنية والاحتفالية الدينية، وتقاليد الرهبنة المسيحية. وقد رعاها النظام، الذي كان حريصاً على تجريم أي نشاط جمعي، لتحويلها النساء عن الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والفكرية وحقوق المرأة والمواطنة نحو الانشغال بالاحتفالات الدينية. وكما ذكرت دراسة «جسور» أدت «جماعة القبيسيات إلى حدٍّ ما الدور نفسه الذي كان للجماعات والتيارات الدينية في سورية من كونها مثّلت صمام الأمان في وجه أي انفجار لحراك اجتماعي أو سياسي أو ثوري قد يطرأ على المجتمع من خلال تعزيز منهجية الفكر الديني الذي يركز على أخلاق الفرد والتركيز على علاقة الفرد الخاصة مع الله، دون الالتفات كثيراً إلى الشأن العام». انظر: «جماعة القبيسيات... النشأة والتكوين،» موقع جسور للدراسات، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٨،

<https://bit.ly/2U9hElZ>.

المرتبطون بالجمهور الشعبي، والعاملون معه على الأرض. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا المبادرين بتشكيل الكتائب المسلحة إلا أن الكتائب كانت بحاجة إليهم لتأمين الدعم والمعونات، وفي مرحلة لاحقة، بعد تفاقم العنف والقتل المعمم، لتوجيه المقاتلين وتحميسهم على القتال بالخطاب الديني وروايات الصحابة والفاتحين المسلمين الأوائل.

وعلى مستوى أعلى، سعى بعض رجال الدين الأكثر نفوذاً في عواصم المدن الكبرى، وخطباء المساجد الرئيسية، إلى أن يوسعوا نشاطهم إلى المستوى السياسي بإعلان انشقاقهم عن النظام، وخروجهم إلى المنفى، ومحاولتهم التأثير في قادة القوى السياسية والعسكرية والتواصل معهم. وقد أدّى بعض هؤلاء الذين أسسوا «المجلس الإسلامي السوري» دوراً متعدد المهام، من تنسيق العلاقات بين الفصائل والمجموعات المقاتلة، وتأمين الموارد لهم، وإنتاج خطاب شرعي لدعم المقاتلين وإرشاد القيادات السياسية والعسكرية وإضفاء الشرعية عليها، منافسين في ذلك بشكل واضح النخب السياسية القديمة والجديدة المتعثرة. ومن بين إنجازاتهم الأسوأ التشجيع على استبدال المحاكم الشرعية مكان المحاكم المدنية وتبني مسودة مدونة للحقوق، كانت قد شرعت في تحريرها الجامعة العربية وتخلت عنها من دون أن تنهيها بسبب طابعها الإسلامي السلفي الفاقع، كمرجعية قانونية بدلاً من القانون السوري القائم، وكانت النتيجة تهميش مئات القضاة المنشقين، الذين رفضوا التعاون في مشروع لا علاقة له بالقانون بالمعنى السياسي الحديث. وسيطر بسبب ذلك على مواقع القضاء في المناطق المحررة مجموعة من الشباب «الشرعيين» الذين لا خبرة لديهم، والذين تم تدريبهم على عجل، ولم يكن لدى أغلبهم أي تأهيل قانوني أو فقهي[٥].

وقد طمح الكثير من هؤلاء الشيوخ والفقهاء الكبار الذي أعلنوا ولاءهم للثورة أن يحولوها بالفعل إلى ثورة إسلامية، وشجعهم على ذلك اختيار أحد أعضاء المجلس الإسلامي السوري رئيساً للائتلاف الوطني لقوى الثورة

---

(٥) أُسِّس المجلسُ في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، من تجمع ١٢٨ عالم دين وداعية إسلامياً يدعمون «الثورة السورية ويسعون لتوحيد الموقف الصادر عن العلماء في الفتاوى والقضايا ذات الشأن السوري العام وأمام الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية». وقد انتخب مجلس أمناء من ٢١ عالماً يرأسهم الشيخ أسامة الرفاعي، والشيخ معاذ الخن نائبٌ للرئيس.

والمعارضة، المهندس محمد معاذ الخطيب. وتبنى قسم منهم، بعد استقالة الخطيب، خطاباً يعرّف الثورة الشعبية السورية بصراحة بأنها ثورة إسلامية، وعلى رأسهم الشيخ أسامة الرفاعي، على الرغم من أن هذا لم يكن خطاب الخطيب نفسه(٦).

الإسلاميون وحلفاؤهم

أما المصدر الثالث للقوة المقارنة التي تمتع بها الإسلاميون فهي تحالفاتهم الدولية، وهي جزء من العمل والرأسمال السياسيَّين أيضاً. لا يوجد أي شك في أن هذه التحالفات قد مكّنتهم من مضاعفة جهودهم أضعافاً، وسمحت لهم بالتوسع واحتلال مواقع متقدمة في ساحة العمل المسلح عندما بدأ تشكيل الكتائب المقاتلة وانطلاق العمليات العسكرية. فمن لديه مقاتلون ينال لا محالة القسم الأكبر من السيطرة على الميدان ويُحدِث أثراً أكبر فيه أيضاً.

ركز بعض المحللين في هذا السياق، عن حق، على أهمية الدعم الذي قدمته دول الخليج لدفع القوى الإسلامية إلى تصدر مؤسسات الثورة المدنية والعسكرية. واتُّهم المجلسُ الوطني من قِبَل بعض ناقديه بأنه سمح للإخوان المسلمين بإدارة مكتب الإغاثة التابع له والتصرف بموارده لمصلحة أجندته. والحقيقة لم يتلقَّ المجلس أي مساعدات يقدمها خلال الأشهر الستة الأولى، وكان لدى الإخوان مكتب إغاثتهم الخاص، وكان الهدف أن يقدموا مساعداتهم باسم المجلس الوطني ويستثمروا في بنائه كإطار قيادي للثورة، لا العكس، إضافة إلى افتقار جميع التشكيلات السياسية الأخرى إلى مؤسسات أو تجارب أو خبرة في هذا الأمر.

أما المساعدات الخليجية الموجهة للإغاثة فقد كانت تمر منذ تأسيسها في إطار الائتلاف الوطني، عبر «وحدة تنسيق الدعم»، وهي مؤسسة خاصة

(٦) حول ظاهرة الشرعيين والدور الذي قاموا به في الثورة السورية راجع دراسة مهمة في «الشرعيّون في سورية. . . الفكرة والدور،» موقع جسور للدراسات، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ التي تربط ظهورهم بتطور نفوذ الكتائب المسلحة السلفية وتأثرها في التجربة الأفغانية. وهذا ما جعل الكثير منهم يأتون من أصول غير سورية،

<https://bit.ly/2rxfEqw>.

ومتخصصة في توزيع أموال الدعم، بحسب ما يشير اسمها، في عموم المناطق السورية. وقد أوكلت إدارتها إلى السيدة سهير الأتاسي. وكان معظم أعضاء إدارة الوحدة من الناشطين الشباب المدنيين «العلمانيين» الذين شارك أكثرهم، إن لم يكن جميعهم، في المسيرات السلمية(٧).

لكن المساعدات الأكبر، والتي لا تقارن في حجمها مع كل ما ذكرت، كانت بلدان الخليج تقدمها مباشرة للفصائل العسكرية، قبل أن تفرض عليها «مجموعة التواصل» المرور عبر غرفتَي التنسيق «الموم» و«الموك» لتوزيع السلاح والمعونات على الفصائل والإشراف عليه. لكن قسماً من مساعدات الفصائل بقيت تمر مع ذلك من خارج وحدة تنسيق الدعم، وبعيداً أيضاً عن مراقبة الغرفتين التنسيقيتين، وهي تلك التي كانت تقدمها الجمعيات الأهلية الخليجية، والكويتية منها بشكل خاص، لتمويل الفصائل وتسليحها. وكانت توجَّه بشكل كلي ربما إلى فصائل إسلامية أو إلى دفع فصائل مدنية إلى تبني شعارات إسلامية تمليها عليها اعتقاداتها المذهبية السلفية أو الوهابية.

لم يقتصر أثر هذه المساعدات على تعزيز موقف الفصائل الإسلامية، أو دفع بعض الفصائل للتقرب منها ووضع نفسها تحت عباءة الإسلام السياسي، وربما قبول متطوعين وشرعيين من بلدان الخليج في صفوفها، وإنما تجاوز ذلك إلى استقطاب عناصر الكثير من الفصائل الصغيرة والضعيفة التي شحّت مواردُها، واضطر أفرادها إلى البحث عن كتائب أغنى تضمهم، وتوفر لهم السلاح والحماية في الوقت نفسه من هجمات قوات النظام. هكذا نجحت الكتائب الإخوانية والسلفية، وفي فترة لاحقة الجهادية، في أن تستتبع قسماً كبيراً من الكتائب التي نشأت في الأحياء والقرى والمناطق الريفية والشعبية. وقد ورد ذكر العرعور ومكانته الكبيرة في توزيع الموارد على الكتائب

(٧) وقد بينت تجربة المجلس أنه في غياب مؤسسة إغاثية ذات هياكل وتقاليد قوية يُخشى أن يشجع إيلاء مهمة توزيع المساعدات إلى أفراد لا يملكون أي بنية تحتية للعمل الخيري ولا قوائم ولا معارف بالميدان على الفساد المقصود والعفوي، وعلى أن لا توزَّع المساعدات إلّا على الأقارب والمعارف والأصدقاء، من دون أن ينال المحتاجون شيئاً مهماً منها، وكان هذا بالضرورة مصير معظم المساعدات المالية التي أوكل توزيعها إلى الأفراد وليس إلى مؤسسات ولم يكن لدى أي حزب من أحزاب المجلس الوطني، باستثناء جماعة الإخوان، لا مؤسسات ولا شبكات توزيع ولا قوائم يمكن استخدامها ولا إمكانية لضبط التوزيع.

وإجبارها على تمثّل هوية إسلامية والتخلي، أو الابتعاد بالأحرى، عن الهوية الوطنية والمدنية العامة التي كانت شائعة عفوياً في وسط جمهور الثورة الشعبية.

ولا شك في أن إدخال الصراع السياسي السوري في سياق الصراع الإقليمي قد فاقم من حضور الأفكار الدينية في صفوف مقاتلي الثورة، وحتى في فكر أطرها السياسية وناشطيها. وما كان من الممكن للتدخل الإيراني الذي راهن على ميليشيات شيعية متطرفة إلا أن يثير ردَّ فعلٍ مقابلاً، من النوع نفسه لدى المقاتلين الذين يواجهونهم. هذا بالضبط ما كان يستهدفه هجوم ميليشيا حزب الله على «القصير» في منتصف عام ٢٠١٣ واحتلال المدينة وطرد سكانها منها، ومن ريفها، ورفع راية الشيعة وشعاراتهم على مساجدها في صورة تحدٍّ مباشر للمشاعر الدينية والمذهبية للطرف المقابل. وقد أسقَطَتْ الشعارات الطائفية الفجة لحزب الله والميليشيات العراقية الممولة والمدعومة من إيران، والتي أثارت عداوات قديمة تكاد تكون أغلبية المسلمين قد نسيتها أو تجاوزتها، والدعوة إلى إنقاذ السيدة زينب «من خطر الأَسْر الثاني»، ونداءات الثأر للحسين الشهيد، آخرَ روادعِ التبني العلني لخطابٍ معادٍ للشيعة، عند قسم كبير من جمهور كتائب الثوار.

وعزّز تدخل الميلشيات الإيرانية الواسع النطاق في سورية شعور المسؤولين الخليجيين بأنهم يواجهون تحدياً لأمنهم القومي، ودفعهم إلى زج قوى جديدة في المعركة، بصرف النظر عن عقيدتها وأيديولوجيتها السلفية والجهادية، وتقديم المزيد من الدعم لبعض المنظمات المسلحة، من وراء ظهر غرفتَي التنسيق المذكورتين. لكن بينما زجت طهران بميليشيات طائفية خاضعة كلياً لها، وقادرة على توجيهها واستخدامها ضمن خطط استراتيجية تعتمد مباشرة على قادة الحرس الثوري ومستشاريه، أي على قيادة عسكرية مركزية، راهنت الدول الخليجية على تنظيمات أصولية وسلفية ليس لها أي سيطرة حقيقية عليها، ولا يمكنها التحكم في مبادراتها، ولا تحتمل أن يقودها مستشارون عسكريون تابعون لها. وقد اصطدم هذا الخيار بسرعة بسياسات إدارة الرئيس باراك أوباما التي أوقفته، وفشل في أن يشكل تحدياً حقيقياً للميليشيات الإيرانية.

وفي المقابل، وعلى الرغم من أهمية المساعدات الخليجية لبعض

الفصائل الكبيرة، كان التحالف السوري الإيراني الروسي هو الأقدر على اختراق المنظمات الجهادية واستخدامها لتحقيق خططه الاستراتيجية وتوجيهها ضد الكتائب الحرة والمدنية. وهكذا قامت هذه المنظمات بوظيفة القوى العاملة خلف خطوط الثوار، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين مقاتلي الجهادية المتطرفة وميليشيات الأسد. لقد كانت حروب النصرة وداعش بالأساس ضد كتائب الجيش الحر وحققت مكاسبها الترابية على حسابها. وأكثر فأكثر يتبين اليوم مدى النفوذ الذي كانت تمارسه طهران ودمشق الأسد على المنظمات التي نُعِتَت بالجهادية، والمتطرفة، ومن انشق عنها، وقدرتهما على اختراقها من الداخل، واستخدامها لتعزيز هامش مناورتهما السياسية والعسكرية.

في نظري كان دعم المنظمات الجهادية، حتى لو لم تكن جميعاً مخترَقة من قِبل الأجهزة الأمنية الإيرانية والروسية والسورية، هو الخيار الأسوأ الذي تبنته بلدان الخليج في مواجهة انحياز الأسد ضدها، وأكبر نقطة ضعف في استراتيجيتها، وسبب خسارتها، سياسياً وعسكرياً. وهو ما حكم عليها بالهزيمة أمام خصومها، وتسبب بإخراجها نهائياً من المواجهة الإقليمية. فحتى لا تُتَّهم من قِبل المجتمع الدولي بدعم الإرهاب وجدت نفسها مضطرة إلى تقديم كل التنازلات.

لكن الأثر السياسي الأخطر لهذه الاستراتيجية الفاشلة يتجلى في أن رهان بلدان الخليج على هذه القوى أضعفَ إلى حدٍّ كبير دعمها للقوى والكتائب المدنية واهتمامها بالقوى والمؤسسات السياسية التابعة للمعارضة، وساهم في تهميش هذه المؤسسات المتزايد لحساب كتائب عسكرية لا تملك أي رؤية سياسية أو استراتيجية واضحة. وبعد تركيز الاهتمام والدعم على المنظمات الإسلامية السلفية، ثم انهيار هذا الرهان، لم يعد لديها أي حافز حتى للنقاش مع ممثلي المعارضة أو التفاهم معهم على أي شيء. وصارت المعارضة السياسية عبئاً بدلاً من أن تكون حليفاً أو شريكاً رئيسياً وسيداً في التحالف العربي لمواجهة نظام الأسد الذي تحوّل إلى قاعدة وأداة للحرب الإيرانية والهيمنة الروسية في الشرق.

ليس من الممكن، أخيراً، فهم قوة الدعوة الإسلامية بالمقارنة مع

الفكرة العلمانية من دون النظر في طبيعة العلاقات العربية الغربية في العقود الخمسة الماضية، والحزازات القائمة بين العالمين. وكما أن موقف الغرب من ثورات الربيع العربي واستكثاره الديمقراطية على الشعوب العربية واستسهال إعادة تأهيل القادة الطغاة وفرضهم من جديد على شعوبهم لا ينفصل عن ذاكرة الاحتقار الاستعمارية وإرادة الهيمنة المستمرة، كذلك لا يمكن فصل العداء الذي يكنّه الإسلاميون عموماً والجهاديون خصوصاً للغرب عن إرادة المقاومة لهذه الهيمنة، والتي سوف تتخذ أكثر فأكثر مع إجهاضها وفشلها شكل الانتقام والرد العشوائي على الغرب، الذي صار تجسيداً لفشل مشاريع النهضة والتقدم العربية وسيطرة النظم الاستبدادية المدعومة من حكوماته. كلاهما، الإسلاموفوبيا و«الغربوفوبيا»، أو العداء للغرب والخوف منه، ثمرة الصراع الطويل الذي طبع العلاقات العربية الغربية، مروراً بالاستعمار والكفاح لنزعه، إلى انهيار مشاريع التحرر العربية والإسلامية المختلفة منذ القرن التاسع عشر[٨].

وما من شك أيضاً في أن موقف الغرب من ثورات الربيع العربي، والثورة السورية والحرب التي تلتها خاصة، قد أحيت هذه الذاكرة المشبعة بالمآخذ المتبادلة والتي تشكل النسغ العاطفي والرمزي الذي تتغذى منه الصراعات السياسية والاجتماعية بين العالمين، بعد أن نجح مثقفو الغرب في استبدال خطر الإسلام الحاضر والمقبل بالخطر الشيوعي الماضي، وصار «عداء الإسلام» وتناقض قيمه وثقافته مع حضارة الغرب أحد أهم اختراعات العلوم الاجتماعية الغربية ومحور نقاشاتها الرئيسي، تماماً كما صار تصنيم عداء الغرب للإسلام، وتحويله إلى ماهية ثابتة، الضرع الذي يتغذى منه نمطٌ من الإسلام الجهادي التكفيري المنبعث من تقاليد القرون الوسطى.

يتبنى الإسلاميون المتطرفون الذين جذبتهم الثورة السورية، بوصفها ساحة مواجهة عالمية مفتوحة، صورة الهوية ذاتها التي يريد الغرب أن يضفيها عليهم ليبرر إخضاعهم، فيصبح التوحش خياراً من خياراتهم ويتبنون

---

(٨) انظر مناقشة معمَّقة لهذه الازدواجية في مقالة: ياسين الحاج صالح، «في المسألة الإسلامية،» موقع «الأوان»، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨،

<https://bit.ly/2NvVkAd>

الصورة الجديدة لحسابهم. بدلاً من أن يرددوا كأغلبية المسلمين: نحن لسنا وحوشاً، ولسنا غير قابلين للتمدن والاندراج في الحضارة، ساعدونا؛ يقولون: نحن متوحشون، وسوف نلقنكم الدرس الذي تستحقونه.

الصراع الوجودي والحضاري ضد الغرب الذي تمتشقه اليوم تنظيمات متطرفة جهادية وأفراد فقدوا عقلهم، وحاكوا الغربيين المتطرفين في جنونهم، هو صراع تدمير متبادل، صراع على الاسم والهوية. تحويل الإسلام إلى بعبع لا يدفع المسلمين إلى التخلي عنه كما يأمل خصومهم، وإنما إلى تصنيم تعاليمه والتمسك به بأي ثمن. فعندما يُخيَّر المرء بين هويته ووجوده يُدفع إلى الجنون؛ إذ لا معنى للوجود بالانسلاخ عن الهوية ولا معنى للهوية بالانسلاخ عن التاريخ والحضارة والفاعلية.

ليس الإسلام ديناً فحسب، عقائد وعبادات وطقوساً، ولكنه ثقافة وحضارة أيضاً، وبوصفه كذلك بعداً أساسياً من الهوية الوطنية يتفاعل معه المسلم وغير المسلم. وقد كان لافتاً تصريح لافروف في أوج الصراع المذهبي الذي أشعلته إيران لكسب معركتها الجيوستراتيجية بأنه لا يمكن للمسلمين السنّة أن يحكموا في سورية. مثل هذه التصريحات تشكّل وصفة مثالية لاستنفار المشاعر الإسلامية، ليس بوصفها مرتبطة بدين وعقيدة، وإنما بوصفها تعبيراً عن هوية جمعية.

هكذا عمّق الموقف السلبي الذي اتخذه الغرب من ثورات الربيع العربي وفشله في تلبية نداء التضامن مع الشعب السوري في كارثةٍ وُصِفت بأنها الأعظم في القرن الجديد، من الشعور بأن الحرب التي يشنها الطاغية على السوريين ليست سوى جزءٍ من حرب الغرب والعالم على الإسلام والمسلمين. وجاء تركيز العواصم الغربية، في مرحلة كانت الثورة تتعرض فيها لأعظم الأخطار، على محاربة الإرهاب، والخلط بين الفصائل المقاتلة من أجل الحرية وتلك التي لا تخاف من أن تسمِّ نفسها بالإرهاب والعداء العلني للغرب، ووقف الدعم للفصائل الحرة، وسحب يد الغرب عموماً من القضية السورية وتسليمها إلى الإيرانيين ثم الروس، برهاناً على ما أطلق عليه البعض الحرب الحضارية أو صدام الحضارات المستمرة منذ عقود، والتي وضع فيها كثيرٌ من المحللين الإسلامَ في الموقع الخطأ الذي كان يحتله

النظام الشمولي السوفياتي قبل انهياره[٩].

ربما كان هذا الشعور برفض الغرب للإسلام أو اعتباره مصدراً للمخاطر هو من الأسباب التي خففت عند جمهور الثورة من درجة العداء والرفض للمنظمات المتطرفة مثل النصرة وداعش، والتي تستخدم كراهية الغرب وعداءه الأصيل للإسلام مبرراً كافياً لإعلان الحرب الوحشية عليه وبالمناسبة على المسلمين الذين يرفضون سياسة العنف والانتقام.

هناك بالتأكيد من أدرج موقف الغرب، من رجال سياسة ورجال دين ومثقفين، من الثورة السورية، وغض النظر عن استخدام الأسلحة الكيميائية وعن القصف العشوائي لتحقيق أكبر إصابات ممكنة بين المدنيين ودفعهم إلى

(٩) مع الأسف، وتحت تأثير الكثير من رجال الدين المسيحيين الذين خضعوا لإملاءات النظام، رفض البابا فرنسيس، أواخر عام ٢٠١١، استقبال وفد المجلس الوطني شخصياً، وأحاله إلى مسؤول العلاقات الخارجية في الفاتيكان. ولم تثمر جميع جهودنا في ترتيب لقاء مع الحبر الأعظم لتقديم الصورة الصحيحة لما كان يجري في سورية، على الرغم من إلحاحنا. ولم تنجح أيضاً وساطة الجمعية الكاثوليكية المشهورة في الوساطات الدولية سانتي جيديو، ولا تدخلات وزير الخارجية الإيطالي الذي وعدنا خيراً وكان على علاقة متينة مع الفاتيكان. لم يكن هدفنا من اللقاء أن يأخذ البابا موقف الدعم للانتفاضة بمقدار ما كان هدفنا قطع الطريق على مناورة النظام للفصل بين الأقليات الدينية، ومنها المسيحيون، وبقية الشعب من المسلمين، وبالتالي تسعير المشاعر الطائفية. أما المطرانان السوريان، مطران حلب للروم الأورثوذكس بولس اليازجي ومطران السريان الأورثوذكس يوحنا إبراهيم، فقد اختُطِفا من قِبل مجهولين في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٣ قرب حلب، ولم يُفرج عنهما حتى الآن. وقد اتهمت بعض الصحف العربية المجلس الوطني السوري نفسه بخطفهما قبل أن تتهم «الجهاديين الشيشان». وهذا ما حصل أيضاً للأب اليسوعي باولو دالوليو الذي اختفى في مدينة الرقة السورية في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ولم يُعثر عليه بعد تحريرها. وهو أيضاً مصير الأب فرنسيس الذي عاش في حمص القديمة مع الناشطين المحاصرين وقُتِل قبل فك الحصار بقليل على يد أجهزة الأمن، وجميعهم قضوا لإخفاء شهادتهم وصوتهم الحر.

أما البطريرك كيريل بطريرك موسكو وسائر روسيا فقد ذكّر الناس بمناخ الحروب الصليبية عندما بارك التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية واعتبرها حرباً مقدسة ٣٠/ ٩/ ٢٠١٥. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن رئيس قسم الشؤون العامة في البطريركية الروسية الأورثوذكسية فسيفولود تشابلن أن «القتال ضد الإرهاب هو معركة مقدسة اليوم، وربما تكون بلادنا هي القوة الأنشط في العالم التي تقاتله».

وجاء ردُّه على رسالة المجلس الوطني الودية للاجتماع به وشرح القضية السورية نسخةً طبق الأصل لما كنا قد سمعناه من الخارجية الروسية، واعتذر عن لقائنا حتى على مستوى مسؤول العلاقات الخارجية. واعتبر قتال بشار الأسد ضد شعبه دفاعاً عن الغرب، بما يعني أيضاً استكمالاً للحروب الصليبية. وكلاهما، أعني أكبر زعيمين روحيين مسيحيين في العالم، لم يجدا كلمة واحدة خلال عدة سنوات لإظهار تضامنهما مع ضحايا الحقد الأعمى لنظامٍ هو أقرب إلى عصابة مافيا منه إلى أي حكومة سياسية.

الهجرة والسطو، كما سيتبين فيما بعد، على أملاكهم، وإفراغ البلاد لمصلحة الإبقاء على نظام الأسد الدموي معاً، في إطار هذه الحرب الحضارية ضد الإسلام كديانة وكجماعة، وهي في الحقيقة حرب لمنع ظهور قوة استراتيجية مستقلة في جنوب المتوسط في المستقبل. وقد جاء التركيز على مخاطر استلام الإسلاميين للحكم بوصفه العامل الذي يحول دون دعم الغرب للثورة ليؤكد ذلك.

ليس من المستغرب أن يعم الإسلام المتطرف الدول التي حطمتها الحروب الدولية، كما حصل في أفغانستان والعراق وليبيا واليوم سورية وغيرها في العالم، ولا أن يتكور الإسلام على نفسه وينسحب من الحضارة كرد فعل على الهجوم الذي يتعرض له. لا يمكن الفصل بين التمسك بالإسلام كما لو كان الرصيد المعنوي الوحيد لشعوب مهمشة ومحرومة من فرص التقدم، وفشل محاولات النهضة، وتقويض الغرب المنهجي لفرصها وشروطها. ففي مجتمعات أُخرجت من التاريخ وأغلقت عليها منافذ التحرر والحضارة، ونُصِّبَتْ عليها طغم كافرة بكل الحقوق الإنسانية، وحاكمة بالعنف و«الشرعية» الدولية، يتحول الدين، الملكية الوحيدة التي لا ينازع أحدٌ المسلمين عليها، إلى الملجأ الأخير للهوية، وأكثر من ذلك، للكرامة وروح الاستقلال، ويتحول بالتالي إلى نابض يحمل روح المقاومة وإرادة التحرر، ليس من الاستبداد فقط، وإنما من الهيمنة الخارجية أيضاً. وهو يتحول عفوياً إلى الحاضنة الوحيدة لهوية جماعات نُزِعت هويتها ولا تزال محرومة من الدخول في المدنية ومحرَّمةً عليها حياة الحق والكرامة والاحترام. في هذه الحالة لا يفيد العداء للإسلام إلا في دفع المحرومين من الحقوق الإنسانية إلى التشبث به والحرص عليه بوصفه المؤشر الوحيد على انتمائهم إلى الإنسان. بدفاعها عن الإسلام لا تدافع الشعوب المنبوذة والمُخرَجة من الحضارة عن دينها وهويتها المملوءة بهما، ولكن عن حقها في الإنسانية، أي في الاندماج في العصر وفي حدٍّ أدنى من الشعور بالكرامة والحرية والاحترام.

لذلك ليس من المستغرَب أن يدفع الموقف السلبي من ثورة التحرر السورية إلى تغذية العداء للغرب، وأن يحوّل الإسلام ويترجمه أيضاً، بالدرجة الأولى، إلى عداء للغرب، بل إلى دين العداء والكراهية والانتقام.

تماماً كما لم يكن من المصادفة أن لا يكف نظام الإبادة الجماعية، الذي حظي بتواطؤ عواصم الغرب، عن وصف نفسه بالحداثة والعلمانية، ليماهي نفسه مع الغرب ذاته الذي يتهم المعارضة، مع ذلك، بالتآمر معه لتدمير الدولة والمجتمع. وهذا ما يُطلَق عليه نعت «المؤامرة الكونية» المثير للسخرية.

ضعف العلمانيين

هكذا لم تكن أسلمة الثورة نتيجة قوة الفكرة الإسلاموية وسحرها لدى جمهور الثورة الذي نظّم التظاهرات وقادها وضحّى بجيل كامل من الشباب المتوثّب للحرية، ولا بسبب حنكة الإسلاميين وقيادتهم القوية أو الحكيمة، وقد أخفقوا في تحركاتهم وانتفاضاتهم على مدى العقود الطويلة السابقة، وخلفت سوء إدارتهم مواردهم المادية والبشرية ذكريات أليمة من الإخفاق المستمر والتضحيات المجانية لدى الشباب الذين التحقوا بهم، وأدى بهم منهج تفكيرهم المغلق والبعيد عن مشاعر الناس ومتطلبات العصر إلى التقوقع كما لو كانوا طائفة دينية جديدة. كذلك لم تأتِ أسلمة الثورة نتيجة جهل الناشطين أو التعصب الديني لجمهور هبَّ دفاعاً عن كرامته وحقوقه، وكان على استعداد لتقديم أقسى التضحيات من أجل الحرية والخلاص من القبضة الأمنية الخانقة. لم يَثُر السوريون من أجل فرض قانون الشريعة، ولا طالبوا بتعميم الحجاب، ولا هتفوا لـ«سبي السيدة زينب» مرة أولى وثانية، ولا لاغتيال الحسين.

كذلك لم تكن الأسلمة ثمرة جهد الإسلاميين أو الدول التي دعمتهم، ولم تنتشر، كما تفترضه خطابات السياسيين العرب والأجانب، من خلال عمل منهجي ومنظم لجماعات أو دول جعلت من الإسلام السياسي أو الجهادي وسيلتها للسيطرة والنفوذ، فهذه الجماعات كانت موجودة دائماً، كما أن الدعم الخليجي ما كان يكفي لوحده أو يستطيع الوصول إلى آلاف الكتائب من الشباب الحر الذي لم يسبق له أن انتمى إلى أي حركة إسلامية أو غيرها.

ما حوّل الأجندة الإسلامية الحاضرة دائماً إلى أجندة سائدة ومسيطرة على فكر الثورة وقيادتها هو تغير بنية الممارسة الثورية ذاتها، كما ألمحتُ

سابقاً، والانتقال من الثورة السلمية إلى الثورة المسلحة، والتحديات التي فرضتها الثورة الأخيرة ومتطلبات الحضور فيها وإذا أمكن كسبها. وفي هذا السياق سوف يبرر الناشطون وجمهور الثورة الشعبي، الذي كان ينبض ويتحرك على وقع شعارات الحرية والكرامة وسورية المدنية والتعددية، انجراف كتلتهم الرئيسية نحو هذه الأجندة وقبولهم المساعدات المشروطة، واستعدادهم أيضاً لغض النظر عن الحركات الجهادية التي كانوا يرهَبون ممارساتها الوحشية. ومن هذه الزاوية كان الأسد وحلفاؤه على «صواب» في دفعهم الثورة إلى خوض غمار الحرب والتغريز في وُحُولها[١٠].

لم تكن المواجهة السلمية تحتاج إلى هياكل تنظيمية متماسكة وموحدة، بالعكس كانت قوة الثورة السلمية تنبع من عفوية المسيرات الشعبية التي تمثلها، ومن تعدد مراكز المبادرة فيها، وعدم حاجتها إلى فرض نفسها قوة مؤثرة إلى تنظيمات سياسية أو غير سياسية قوية. كان يكفي وجود ناشطين ديناميين، وروح معنوية عالية، وبعض الملهمين من المغنين والشعراء والخطباء الشعبيين المفوهين والمنشدين، على مثال القاشوش أو سميح شقير أو الساروت وغيرهم، لبثّ الثقة، وتوسيع دائرة المشاركة، وتعظيم الضغط على النظام. وهذا ما قامت به تنسيقيات الشباب الأولى وساهمت فيه نشاطات المفكرين والفنانين والأدباء الذين زجوا بأنفسهم في المعركة، وما ساعدت عليه، في نظام القمع الشامل، الوسائط الاجتماعية الحديثة[١١].

(١٠) الدعم الخليجي للكتائب كان حاسماً في توجيه الأخيرة نحو الأسلمة. وهذا ما لاحظه مدير مشروع «مجموعة الأزمات الدولية». حوار مع بيتر هارلينغ، في «قنطرة»، ٢/١١/٢٠١٢، الذي أجاب عن سؤال: ما هو موقف المقاتلين السوريين تجاه هذه الجماعة الجهادية والجماعات الجهادية الأخرى؟ بأن «الكثير من القوى كانت ذات توجُّه علماني، وليس لها اهتمام كبير بالدين. مع ذلك فقد ساروا باتجاه المجموعات الإسلامية المسلحة، لأنها تتلقى الدعم من شبكات إسلامية خارجية. وأغلب الدعم يأتي من دول الخليج». وخاصة الشبكات الإسلامية الموجودة هناك، والتي تنظم نفسها حول المساجد.

(١١) ما فجرته الثورة من مواهب وإبداعات في جميع المجالات الغنائية والفكرية والفنية والفكرية والإعلامية يُظهِر عمق التجربة التي خاضها السوريون وأصالتها في الوقت نفسه. كانت تلك أول موجة حررت السوريين من صمتهم وخدرهم. وهي بداية انبعاث الحياة في جسد سورية المريض والمدفون حياً، وهي أول ثمار الحرية المستعادة. وهي منذ الآن ميدان غني للبحث في الثقافة السورية الخارجة من رمادها وتكلّسها، ينتظر من يخوضه ويقطف ثماره. وهذه دعوة إلى الباحثين لفتح ورشات عمل فكرية جديدة.

عندما تغيرت بنية الممارسة وانتقل الجمهور، أو الجزء الأكثر حماسةً وتصميماً منه على الاستمرار، إلى المواجهة العسكرية، وخوض الصراع حتى النهاية وإجبار النظام على الاستسلام، والأسد على التنحي، لم تعد العفوية والصيغ البسيطة من التنظيم على شاكلة التنسيقيات كافية أو مناسبة لتحقيق أي مكاسب جديدة، صارت بالعكس عائقاً أمام تحقيق الأهداف المرتبطة باستخدام البندقية، وظهرت الحاجة ملحة وقوية إلى القيادة والتنظيم والتخطيط الاستراتيجي. وبالمثل لم تعد بيانات التأييد الخارجية، ولا تحركات السفراء مع المعارضة، أو مناشدة رؤساء الدول النظامَ وحثّه على الإصلاح كافية لتحقيق التقدم على الأرض. فرضت الحرب على الحراك إعادة تنظيم شاملة لقواعد العمل والسلوك والأهداف المرحلية لم يكن لدى الشباب المثقف الذي التحق بالكتائب، فما بالك بشباب القرى والأرياف من جمهور الشعب البسيط، أي خبرة ولا رؤية بخصوصها.

هكذا ظهرت الحاجة إلى قيادة سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي مصدر توجيه وتنظيم وتقرير للخطط والاستراتيجيات المطلوبة. وما كان لدى هؤلاء أي قدرة على اختراعها من العدم في لحظة الالتحام اليومي مع القوى المسلحة المقابلة، ولا التواصل مع القوى والدول الخارجية التي أظهرت تضامنها مع حركة الاحتجاج لتأمين حاجات المواجهة المسلحة وأدواتها. أخذ المقاتلون المبتدئون أمورهم بأيديهم، وأمّروا عليهم من أظهر بينهم روحاً قيادية أو كان رجلَ ثقة، وغالباً ما ترتبط في مجتمعاتنا الثقة بالتقى الديني والالتزام الأخلاقي. لم يجدوا أحزاباً بأجهزة تنظيمية وخبرات نضالية، وكوادر نشيطة وقادرة ومتوفرة في الميدان، ولا مؤسسات مدنية حية، ولا شخصيات استثنائية تعمل على الأرض ومستعدة للنزول إلى الجبهة. القادة السياسيون كانوا يقضون الوقت في النزاع فيما بينهم على الوجاهة والتبخيس المتبادل، أو يراهنون على استسلام النظام القريب للحوار ليعوِّموا أنفسهم، وكان معظم الضباط المنشقين سعداء بأن وجدوا لأنفسهم مخيماً يأويهم في الأراضي التركية، ولا يبدو أن كثيراً من هؤلاء كانوا مدركين حجم التحدي الذي يواجه شعبهم والمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم بصفتهم أطرَ دولةٍ أو رجالَ سياسةٍ أو أولياءَ أمر.

لا يمكن لشعب في مثل هذه الحالات أن يخترع من العدم مؤسسات جديدة لم يعهدها ولم يسمع بها من قبل. كان من الطبيعي أن يلجأ إلى المؤسسات التي كانت موجودة من قبل والمتوفرة بين يديه. وكانت هذه المؤسسات السياسية والمدنية والدينية إما معدومة أو مقزَّمة ومتهافتة أو مخربة من الداخل ومُفسَدة تماماً بسبب عمل الاستبداد الطويل وحكمه «الأمني» على تجويفها. لم تكن هناك أحزاب سياسية متجذرة في الشارع الشعبي، من الممكن استعادة شبكاتها والعمل من خلالها أو استخدامها لتنظيم العمل المسلّح الواسع النطاق واستيعاب الجمهور الهائل من الشباب المتحمّس الذي التحق به واشترى جزءاً كبيراً منه أسلحته بمدخراته. كانت هناك أحزاب صغيرة، أو بالأحرى خيالات أحزاب، لا يزيد أعضاؤها النشيطين، في أحسن الأحوال، على العشرات، وتقتصر غالباً، كما ذكرت، على حلقات من المثقفين والطلبة والفنانين من الطبقات الوسطى الذين مكنهم وجودهم في المدن الكبرى من انتزاع حيّزٍ «هامشي» للتواصل وتبادل الآراء والأفكار من دون المغامرة بالبقاء سنوات داخل السجون المظلمة. وحتى لو أرادت هذه الحلقات الصغيرة، وفكّرت بالفعل في المسألة، ما كان بإمكانها أن تقدّم كوادر لتأطير الثورة المسلحة المترامية الأطراف وقيادتها، بينما لا تزال إلى اليوم غير قادرة على لملمة رميمها.

أما النقابات فقد كانت قد أُخضعت للسيطرة الأمنية تماماً بعد أن حلّت مجالسها المنتخبة عام ١٩٨٢، وتحولت إلى أدوات في خدمة السلطة بكل ما تملك من موارد وأجهزة ورجال. وكان هذا أيضاً وضع المجالس المحلية والمخاتير الذين كان تعيينهم يتم من قِبل المخابرات التي تشرف عليهم وتراقب عملهم بدقة، مدعومة بالمادة الثامنة من القانون التي تنصّ على أن حزب البعث، يعني أجهزة الأمن التي تسيطر عليه، هو القائد للدولة والمجتمع[١٢]، وكذلك بقانون الطوارئ الذي يجرّم سلفاً أي تجمع خارج نطاق الحزب الحاكم أو من دون موافقة أجهزة الأمن.

---

(١٢) لا تعني القيادة في هذا السياق إشراف الحزب على سياسة أو قرارات سياسية ترتبط صياغتها بمؤسسات تشريعية أو تنفيذية أو غيرها؛ إنها تعني ببساطة نقل السيادة من الشعب إلى الرئيس من وراء الحزب الذي ورثها هو نفسه عن والده ولا يشاركه فيها سوى أفراد أسرته، فصار سيد الوطن وقائد المسيرة وقائد الجيش والأمين العام للحزب والمشرّع الأول ومالك الدولة والوطن والشعب.

لم يكن الأمر يختلف عن ذلك في ما يتعلق بالمؤسسة الدينية التي كان خرابها هو الأعمق والأشد، منذ تصميم السلطة على، بعد أحداث حماة الدموية التي أدّى فيها الإسلاميون الدور الرئيسي، وأثارت تعاطف قطاعات واسعة من الرأي العام الإسلامي الذي يئس من التغيير وأمل بأن تكون انتفاضة الإخوان في الثمانينيات فاتحة لتغيير سياسة النظام إن لم يكن لإسقاطه. وقد تحقق لها ذلك بملء كليات الشريعة ومدارس تحفيظ القرآن برجالات أمنها، وتخريجهم بلقب علماء دين وتعيينهم أئمة للمساجد أو مسؤولين عن التربية الدينية في المدارس.

لعل أعظم ما واجهه الحراك الشعبي بعد تحوله إلى السلاح كان غياب أي بنية منظمة للمجتمع المدني بكل جوانبه وميادينه، السياسية والنقابية والمهنية والإدارية والدينية. فلم تكن الأحزاب السياسية كما شهدنا عاجزة عن التقدم ومواكبة جمهور الثورة الهادر وتقديم عناصر الدعم القيادي والنظري بل الفكري البسيط له، ولكن جميع مؤسسات المجتمع المدني أصابها الخرس والصمت وكأنها لم توجد أبداً، بما فيها حزب البعث الحاكم الذي لم يسمع أحدٌ صوته أو صوت أحد من أعضائه. كل ما نجح الناشطون في الحصول عليه من هذه المؤسسات انشقاق بعض الأفراد وتخليهم عن مناصبهم، تماماً كما حصل في المؤسسة العسكرية التي لم تشهد تمرد أي بنية ولو صغيرة ولا انشقاق كتيبة أو لواء ولكن آلاف الضباط والجنود الذين نجحوا في الهرب من قطعاتهم، ومكثوا في مخيم لاجئين، في دولة أجنبية، ولم ينجحوا في إقامة أي بنية عسكرية فعالة غير الواجهات الإعلامية التي مثلتها «ماركة» الجيش الحر المسجلة لحساب مالكها حسبما صرّح هو نفسه.

في هذه الصحراء القاحلة من المؤسسات المدنية أو السياسية التي كان من الممكن للجمهور المنتفض الاستفادة منها واستثمارها في تنظيم نفسه لم يجد في الواقع سوى بعض «الكسور» من المؤسسة العسكرية من الضباط الصغار الذين حفظوا في ذاكرتهم بعض أنماط التنظيم البعثي والذين سيعيدون إنتاجه مع الزمن بحذافيره عبر الكتائب التي ساهموا في تشكيلها، وبعض القيادات الشعبية من القبضايات والفتوات الذين اعتادوا السلوك أمام زملائهم كقادة وزعماء، وأخيراً بعض أئمة المساجد الشعبية البسطاء الذين

احتفظوا خلال السنوات السابقة بتواصلهم مع الجمهور الشعبي ونُسِجتْ علاقات ثقة عفوية بينهم وبينه، فآمن بصدقهم واعتقد بنزاهتهم. كان هؤلاء هم الأكثر حضوراً ووجوداً وقرباً من جمهور الشباب المنخرطين في الحرب الدموية، من دون أن يعني ذلك أنهم كانوا الأكثر تأثيراً أو فاعلية أو حصافة.

أما الهيئات السياسية فلم يكن لها أي تأثير في حركة تكوين الكتائب المسلحة وتنظيمها، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، التي خبرت في الثمانينيات من القرن الماضي وقبلها في السبعينيات تجربة التمرد المسلح، والتي لم تكن بحاجة كي تشبك مع الحركة المسلحة سوى إلى أن تعيد إحياء شبكة علاقاتها الأهلية السابقة، بعد أن أصبحت الإخوانية إرثاً عائلياً ينتقل من الأب إلى الابن، كما هي الحال في أي طائفة. أما التنظيمات السياسية اليسارية والقومية فما كانت تستطيع أن تؤدي أي دور بعد أن رفضت فكرة التسلح ذاتها، كما رفضت من قبل فكرة التدخل الدولي حتى في صيغة حماية المدنيين، بينما اقتصرت مساهمة التنظيمات السياسية الأخرى ومعها التنسيقيات على المطالبة بتسليح الجيش الحر ورعاية الكتائب وتبرير سياساتها والدفاع عن ممارساتها على علّاتها. لم تقدّم لها لا بنية تنظيمية تساعد على مأسستها، ولا رجالاً قادة قادرين على التواصل مع شبابها، ولا أفكاراً إضافية لتعزيز موقفها تجاه قطاعات الرأي الداخلية والخارجية المناوئة لها، ولا رؤى استراتيجية وخططاً تمكّنها من التقدم في تحقيق أهدافها. كل ما قدمته لها مكبّر صوت، يؤكد خياراتها مهما كانت ويعظم قدر عملها ويقدّس فعلها ويدافع عن فوضى سلاحها وعن ضياع بوصلته السياسية وتشتتها. في الواقع لم تكن النخب «العلمانية السورية» أكثر ديمقراطية ولا أفضل تنظيماً ولا أوسع مشاركة في الأعمال الميدانية ولا أوسع حضوراً دولياً من منافسيها الإسلاميين. بالعكس، لقد كانت الأكثر انغلاقاً، والأشد إقصائية وخصاماً، والاقوى غروراً، والأجبن سياسياً، والأبعد عن مخاطبة الجمهور والتفاعل معه والتفكير بمشاكله ومشاركته همومه، والأقل حضوراً دولياً.

وفي هذا المجال لا شك في أن النخب الإسلامية قد امتلكت من وسائل الفعل أكثر بكثير مما ملكته القوى العلمانية، وكان لديها فرص أكبر

كي تكسب معركة التنافس على القيادة، منذ الأشهر الأولى من دخول الحرب، بصرف النظر عن النوعية الرثة للقيادة التي فرضتها على الثورة، والتنافس الشديد بين أطرافها، الإخوانية والسلفية والجهادية، الذي منع من تشكيل قيادة موحدة، وجعل من «القيادة الإسلامية» للثورة، في الواقع، نزاعاً دائماً ومتعدد الأشكال والميادين بين مدعيها من التيارات والتجمعات ذاتها، حتى كادت تساوي في تقلبها وتعددها وعدم استقرارها غياب القيادة، أو بالأحرى فوضى القيادات المتنازعة والمتنابذة. وهي التي أدخلت الانتفاضة الشعبية في مطّبات وصراعات عقائدية وسياسية وجيوسياسية، إقليمية ودولية، قوّضت صدقيتها وشوّهت صورتها وأثارت نقمة الرأي العام العالمي والمحلي عليها.

ولذلك ربما كان من الأدق استخدام مصطلح سيطرة الأجندات الإسلامية بدلاً من القيادة. والقاسم المشترك بين برامج الإسلاميين هو إسقاط النظام دفاعاً عن هوية المسلمين، وهنا الأكثرية السنية، وحقوقهم، سواء تعلق الأمر بعودة السلطة إلى الأكثرية السنية التي غُبِن حقها فيها في العقود الماضية، كما يفكر الإخوان المسلمون، مع الاعتقاد بأن هذه العودة مطابقة لقيم الديمقراطية والحرية والكرامة التي ترفع الثورة لواءها، أو بتطبيق الشريعة بحذافيرها وإحياء التقاليد السياسية والثقافية الإسلامية كما تقضي عقيدة السلفيين، أو بناء الدولة والإمارة الإسلامية التي تطمح إلى تحقيق انتصار سيادة الإسلام وهيمنته العالمية على سيادة الكفر، بدءاً بإعادة المسلمين إلى دينهم، ورفع راية الإسلام في أنحاء العالم، كما كانت عليه الحال في عهود الخلافة الإسلامية.

باختصار، لم يحصل تقدم الأجندة الإسلامية على الأجندة المدنية بسبب اختطاف الثورة من قِبل مجموعة أو مجموعات إسلامية، ولا لقوة نفوذ الدعوة الإسلامية وجاذبيتها، ولا حتى لدعم القوى الدولية المتحالفة مع الحركات الإسلامية، على الرغم من أهميته، وإنما بالدرجة الأولى بسبب دخول الانتفاضة في الحرب التي فُرضت عليها، وما ارتبط بالانخراط فيها من تغير في الخطابات الأيديولوجية والرهانات السياسية وخارطة القوى الاجتماعية والشروط الجيوستراتيجية لمواصلة الصراع.

غيّرت الحرب طبيعة الصراع ورهاناته، كما باعدت بين فئات النخب الاجتماعية وقسمتها، وجعلت التوصل إلى تسوية أو أجندة مشتركة فيما بينها، ومن ورائها التوافق على قاعدة مقبولة لإبراز قيادة شرعية تضبط قرار الثورة وتنسق جهودها وتضمن الانصياع لقراراتها، مسألة مستحيلة الحل.

وفي هذا الصراع على القيادة، كانت حظوظ النخب العلمانية، اليسارية والليبرالية، على كسب الرهان أقل بكثير من حظوظ القوى الإسلامية على مختلف أجنداتها، الدينية والسياسية والعالمية. وذلك لأسباب عديدة. وقد لعبت عوامل كثيرة كما شاهدنا لمصلحة تقدم الأجندات الإسلامية: فشل الاستراتيجية السلمية والدخول في الحرب المفروضة من قِبل النظام وحلفائه؛ وانفتاح الأزمة السورية التي مثلتها الحرب طويلة المدى على الصراعات الإقليمية، وبشكل خاص الصراع الخليجي الإيراني، والتركي الإيراني، والتركي العربي، التي اتخذت طابع النزاعات الطائفية أو الدينية الإقليمية الأبعاد، مع التدخل الإيراني الواسع في الصراع السوري وفي المشرق بشكل عام؛ وأخيراً دخول الأزمة بأكملها والمشاركين فيها في دائرة الصراع على إعادة توزيع مناطق النفوذ والهيمنة الدولية.

كما لعب تمتع الإسلاميين بمزايا أكثر، وعلى اختلاف توجهاتهم: الإخوانية، والسلفية، والجهادية، لخوض الحرب وتحقيق مكاسب أولية فيها، دوراً مهماً في تهميش النخب العلمانية على مختلف توجهاتها اليسارية والقومية والليبرالية أيضاً وإخراجها من الصراع. ولا تقتصر هذه المزايا على الخبرة العسكرية لمعظم تياراتها فحسب، وإنما أيضاً على توفر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية، المحلية والأجنبية، ومن ثَمّ مقدرتها على الرد بشكل أوفى بكثير على مفرزات الحرب وعواقب تفجير المجتمع وتدمير بنياته وتشريد الملايين من أبنائه. ومما لا شك فيه أن موارد أي فئة من فئات الإسلاميين كانت أكبر بما لا يقاس من موارد العلمانيين مجتمعين، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

أمام الفراغ الذي خلّفه فساد البنيات المؤسسية السياسية والمدنية معاً، وفقدان القوى والتنظيمات العلمانية الديمقراطية نفوذها، وخسارتها معركتها للاحتفاظ بقيادة الثورة بعد فشلها في إنتاج قيادة في الداخل خلال الأشهر

السبعة الأولى، وإجماعها على إجهاض تجربة المجلس الوطني السوري وإسقاطه لغايات تتعلق بالتنافس بين الأحزاب والتنظيمات على قيادته أو لحساسيات شخصية أو أيديولوجية، كان من الطبيعي والمنطقي أن يكون الرابح في معركة التنافس على القيادة والتوجيه والتنظيم تلك العناصر الأكثر تمرساً بتجارب التمرد والقتال، وفي مقدّمهم أولئك الذين أفرج عنهم النظام من سجن صيدنايا والذين دُرِّبوا ليكونوا قادة عصابات، ومارسوا عملهم هذا لسنوات طويلة في أفغانستان والعراق وغيرهما. وليس من المستغرب أن يكونوا هم الذين نجحوا في تشكيل الجبهات الأكبر من «أحرار الشام» إلى «جيش الإسلام» إلى «النصرة» أو هيئة «فتح الشام» لاحقاً(١٣).

لم يكن هؤلاء الأقدر على تنظيم قوى التمرد والقتال وتعبئة الشباب المتحمس وتحويله عن قيمه ومبادئه التحررية الأولى فحسب، ولكنهم كانوا الأقدر أيضاً على ممارسة السياسة من حيث هي توليف بين الجماعات وعقد التحالفات الداخلية والخارجية، وتعبئة الموارد وتنظيم القوى وبلورة الخطط الاستراتيجية طويلة المدى. هكذا جاءت القيادة الأكثر فعالية من خارج عالم السياسة السوري بمختلف مكوناته، الإسلامية والعلمانية، وانبثقت عن تلك القوى السلفية والجهادية التي لم تشكل طرفاً فيه في أي وقت سابق.

وبالمقارنة مع ما فعلته هذه القوى المتغولة على عالم السياسة بدا عمل جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت الطرف الإسلامي السياسي المنظم الوحيد الذي انخرط في القتال، والذي بنى منظمته المسلحة الخاصة باسم «هيئة حماية المدنيين»، من بين جميع الأحزاب السياسية السورية الأخرى المعارضة، كأنه لعب أطفال. بينما لم تنجح القوى السياسية المدنية التي

---

(١٣) تأسس جيش الإسلام على يد زهران علوش كفصيل صغير في الغوطة الشرقية أواخر عام ٢٠١١، وما لبث أن توسع نشاطه في ريف دمشق ومحافظات أخرى في سوريا، ويحسب الفصيل نفسه على التيار السلفي المعتدل، لكن الاعتدال هنا مفهوم بالمقارنة مع داعش كما أظهرت ممارساته في حكم الغوطة الشرقية. وكثير من الدلائل تشير إلى أنه كان وراء اغتيال ناشطي الثورة السلمية الأربعة، المحامية رزان زيتونة وسميرة خليل ووائل حمادة وناظم حمادي، على الأغلب بعد اختفائهم عام ٢٠١٤. وقد اغتيل زهران علوش في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وخلفه عصام بويضاني في قيادة الحركة، التي تتلقى الدعم من المملكة العربية السعودية.

أطلقت على نفسها اسم القوى العلمانية حتى في تشكيل هيئة تنسيق تجمع أطرافها وتسمح لهم بالتشاور فيما بينهم، ولا أتحدث عن جبهة قوى منظمة. بينما أظهرت فعالية كبيرة في زرع بذور سوء التفاهم فيما بينها، وقدرة لا حدود لها على تأجيج النزاعات داخل صفوفها وأطيافها وبين شخصياتها المتناحرة، وجرأة لا تقارن على تدمير بعضها البعض، وتحطيم أي رمز كان في طريق التكوين من رموزها بيدها، وأحياناً مع الاقتناع بأن الثورة لا تحتاج إلى رموز ولا إلى قادة، وأن الشعب يقود نفسه بنفسه، أو أن شباب التنسيقيات هم القدوة والمثال؛ ما يعكس مدى غيابها عن الوعي وضعف حسها بالمسؤوليات التاريخية.

التشتت والفوضى اللذان شهدهما تعميم استخدام السلاح هما التعبير المادي المباشر عن الفوضى الأيديولوجية والسياسية التي كانت تعيشها النخبة السياسية السورية قبل الثورة، والضعف البنيوي الذي كانت تعاني منه، والضحالة الفكرية والنظرية والإنسانية، أي الأخلاقية، التي وسمت من تصدى في المعارضة للقيادة وحاول أن يفرض عليها مرجعيته أو رجالاته، سواء أجاء ذلك باسم ما كان يعتقد أنه يمثله من «قيادة تاريخية» أو باسم التضحيات التي قدّمها بعض الرجالات في سجون الأسد الوحشية. وهذا ما منع الجميع من التعاون وحرمهم من إمكانية بلورة برنامج عمل واستراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى شجاعة شبابهم وفرادة استبسالهم.

فلم يكن إنكار أطراف المعارضة وشخصياتها على بعضها شرعية القيادة أو المشاركة فيها أقل من إنكار الأسد وجود الثورة والمعارضة كليهما. اعتبر أصحاب «الخيار الجذري» أنفسهم أوصياء على الثورة ورفضوا التعاون، بل الحوار مع الأقل جذرية منهم، ورموهم بالتهم الجاهزة، تماماً كما فعل خصومهم عندما ردوا عليهم باتهامهم بالعمالة لإسطنبول والدول الأجنبية، وأحياناً لإسرائيل، فصاروا يعملون جميعاً على تقويض سمعة المعارضة التي ينتمون جميعاً إليها وتقسيمها لمصلحة النظام. لم يدركوا خطر الفرقة والانتقاص من صدقية المعارضة على قضيتهم لأنهم كانوا بعيدين عن تمثل معنى المسؤولية العمومية، وواثقين، من دون أدنى سبب، بأن الصراع سوف يُحسَم قريباً: بعضهم، مثل جماعة إعلان دمشق، عن طريق التدخل

الأجنبي، وبعضهم الآخر، من أنصار هيئة التنسيق وقادتها، عن طريق الحوار الذي وُعِدوا به من قِبل بعض أشخاص النظام.

لم تكن لدى المعارضة كافة أي خطة بديلة لمواجهة الحرب النظامية المعلنة من قِبل الحكم القائم، مع/أو في حال لم يحصل التدخل الدولي، أو رفض النظام الحوار، ولا، كحد أدنى، ملامح مشروع لتأطير مقاتلي الكتائب وتوجيههم، ومساعدتهم على تنظيم أنفسهم وتحقيق أهدافهم. وقد كان نظام الأسد يرفض دائماً، قبل الثورة وبعدها، مبدأ الحوار، حتى يظل في موقع المتفرد والرافض للاعتراف بأي طرف مقابل أو شريك، مهما كان حجم التحدي الذي يواجهه. وفي أحسن الأحوال يسعى إلى الالتفاف على المطالب الاجتماعية بالخداع كما كان يفعل دائماً أو بتنفيذ ما يتناسب مع تعزيز قوته، ويصورها على أنها نابعة من رغبته في التغيير والتحديث والتطوير، لكن رضوخاً أو استجابة، لضغوط اجتماعية أو خارجية. فالألوهية في ثقافتنا لا تقبل الشراكة في السيادة من أي نوع. وشرط السيادة أن يقبل الجميع بموقع العبودية وشروطها.

جاء الإسلام السياسي، الإخواني أولاً، ثم السلفي، بخبراته وتقاليده المعروفة، الصحيحة والخاطئة، وتجاربه السلبية الماضية، وحضر الإسلام الشعبي باعتقاداته البسيطة وخبراته الموروثة، والقائمة على منطق الولاء للزعامة الشخصية وروح الفتوة، ليملأ الفراغ الذي أخفقت في ملئه النخبة أو الطبقة السياسية المفككة والمفتقرة إلى أي هوية جامعة، وطنية أو خاصة. وكان لصراع العلمانية والإسلامية، وجعل واحدتهما نقيضاً وعدواً للأخرى، وتحويل كليهما إلى عقيدة طائفة، لا فكرة سياسية، دورٌ كبيرٌ في إخراج مجموعات العلمانيين من المنافسة، وهيمنة الجماعات الإسلامية وحلفائهم من الزعامات الشعبية الرثة أيضاً. والدليل على ذلك أن الإسلامية لم تكن هي نفسها قادرة على بلورة أجندة واحدة، ولا التفكير في استراتيجية مشتركة وموحدة، على الرغم من وحدة العقيدة والشعارات التي رفعتها مختلف عناصر الطيف الإسلامي. كان انقسام الإسلاميين أقوى من انقسام اليسار «الثوري»، ولو كان لديهم فعلاً رؤية مشتركة ومنهج عمل واحد، وقدرة على تجاوز حالة الضياع والانقسام اللذين ميّزا القوى العلمانية اليسارية والقومية والليبرالية، لما كنا رأينا الفوضى التي سادت ساحة الكتائب، أو حتى

الأحزاب التقليدية. حتى الإخوان المسلمون لم يكونوا على قلب رجل واحد؛ كانوا منقسمين إلى تيارات وجماعات تكاد لا تعترف ببعضها البعض. وحتى داخل التيار الرئيسي كانت القيادات والشخصيات «التاريخية» من الضعف وتشتت الرؤية والفكر والمنهج إلى درجة يستحيل معها أن تنجح بتشكيل قيادة لثورة، حتى إسلامية، بل لجماعاتها ذاتها. هذا على الأقل ما خبرته بالتجربة. كان جزء كبير من المشاكل التي واجهها المجلس الوطني ناجماً عن تنازع تيارات الإسلاميين فيما بينهم أكثر بكثير مما كان بينهم وبين التيارات العلمانية.

هذه المسائل تشير في حد ذاتها إلى أن المشكلة أعقد من غلبة الإسلاميين، وأن هذه الغلبة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية، التي هي حقيقية إلى حدٍّ كبير، لا تنفصل، ولا يمكن فهمها بالانفصال عن الانقسام الكبير في معسكر العلمانيين وولاء القسم الأكبر منهم، في سورية وخارجها في البلاد العربية، من شيوعيين وقوميين ويساريين وشبه ديمقراطيين، لنظام الطغيان لترداده خطاباً أجوفَ عن معاداة الإمبريالية، وتخاذل المجموعات والأحزاب والشخصيات العلمانية التي التحقت بالثورة، وتشتّت مواقفها وآرائها، وجعل محور نشاطها صراعها بعضها ضد بعض، ما يعكس ضعف ثقتها بنفسها، ودخولها الصراع بنفسية المنتصر مسبقاً بسبب الطابع المدني البارز للمطالب الشعبية، قبل أن تسلّم بهزيمتها من دون خوض أي معركة سياسية حقيقية، وتسلّم بعجزها وانسحابها من المنافسة، وتبنيها موقف الشماتة أو التجريح والتحريض بدلاً من الدخول في مناظرات جدية حول الخيارات السياسية والاستراتيجية.

وفيما وراء الضعف البنيوي للنخب العلمانية وتخبط مواقفها وتشوش آرائها، يعكس ما حصل هشاشة الطبقة السياسية السورية ذاتها، والشروخ العميقة العابرة لها، وعجزها التاريخي، بسبب خلافاتها الفكرية والسياسية وروحها الشللية وحساسيات رجالاتها الشخصية المفرطة، عن الوصول إلى حد أدنى من التفاهمات السياسية الوطنية العامة التي تشكل القاعدة، وتضع المعايير الضرورية، لتشكيل ما يسميه الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو «الحقل السياسي»، بحيث لا يقود التنافس إلى اقتتال وتدمير متبادل، ويمكن الحفاظ على الحد الأدنى من الحوار والتواصل والتضامن لتأمين استمرارية الحياة

السياسية ودرء الحرب الأهلية والحيلولة دون انهيار الدولة كما حصل عام ١٩٥٨ وأدى إلى تسليم مقاليد السلطة إلى الرئيس المصري عبد الناصر في صورة الوحدة العربية، قبل أن تعود الأطراف التي دفعت إليها إلى فكّها من جديد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[١٤].

ما من شك في أن هيمنة الخطاب الإسلامي، الذي سيطر بشكل كبير على الكتائب المقاتلة عام ٢٠١٣، قد أساء بشكل كبير للثورة وأضعف إشعاعها ونفّر الرأي العام الدولي منها وأثار شكه في حقيقة أهدافها، بل في حقيقة تطلعات الشعب السوري وغاياته من الحراك الذي لم يختلف عما جرى في بلدان الربيع العربي الأخرى؛ لكنه ليس السبب الذي منع الغرب الديمقراطي من مد يد العون إلى الثورة؛ فقد امتنع عن دعمها حتى عندما كانت في مرحلتها السلمية والمدنية ولم يصدر عنها سوى مطالب وشعارات تحررية إنسانية. وبالمثل، عزل التوجه الإسلامي الثورة عن قطاعات واسعة من الرأي العام السوري، بما في ذلك المؤيد لإسقاط الأسد، لكنّ تردّد كثيرٍ من السوريين المعارضين جاء، بشكل أكبر، نتيجة خوفهم من الثمن العالي الذي فرضه النظام على الثائرين من أجل الحرية، ولم يقبل بدفعه إلا أولئك الذين لم يعد بإمكانهم الصبر، وأصبح لديهم الموت والحياة سواء، وهم الأكثرية الشعبية المسحوقة مادياً ومعنوياً.

الإساءة الأخطر التي تسببت بها سيطرة الاتجاهات الإسلامية، بكل تنوعاتها، تجسّدت في نظري، بصورة أوضح، في إخراج القوى الرئيسية في الثورة عن منطق العمل والكفاح السياسي، وإغراقها في منطق الدعوة الدينية والتأكيد على الهوية، والتمثل بتجارب القرون البعيدة، أي الانفصال الكلي عن الواقع، واستخدام روح الشهادة والاستعداد الكامل للتضحية بديلاً عن التخطيط الرشيد والمراجعة للخطط والبحث في الخطأ وإصلاحه، وأدخل في تفكيرها جرثومة الطائفية البغيضة التي حاول الثوار في المرحلة الأولى تحييدها ونجحوا في ذلك على الرغم من جميع الضغوط. وهذا المنطق

(١٤) انظر:

Pierre Bourdieu, “Séminaires sur le concept de champ, 1972-1975,” introduction Patrick Champagne, dans: *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 200 (mai 2013).

«الديني» الذي حرمها من التأمل في نتائج فعلها وحوّلها إلى ردود فعل واتكال على إرادة عُلْوية من دون نقاش في الخطط العسكرية والتحقق من صلاحها، هو الذي دفع بها أيضاً إلى مهاوي النزاع الدائم عندما بنى شرعية قياداتها على التأويلات الفقهية والشرعية، وعزز روح التنافس على الولاء والطاعة بين قادة لن يمضيَ وقتٌ طويل قبل أن يتحولوا إلى أمراء حرب، يستخدمون تأويلات فقهائهم المختلفة والمتباينة لخدمة أجنداتهم الخاصة، وفي الأغلب الشخصية. وهكذا انسد الطريق أمام أي إمكانية لتجاوز الانقسامات العقدية وتوحيد القوى، وتم الحكم على بنية المعارضة لتظل كتائب وفصائل وجيوشاً شتى متصارعة ومتنابذة لا يمكن بأي حال التقريب بينها أو توحيد صفوفها.

وبعكس ما يعتقده المتأثرون في الدعوة أو الأيديولوجية السياسية الإسلامية، لم يكن الدين في السياسة عاملَ توحيدٍ للقوى على الإطلاق، وإنما عامل ترسيخ للانقسامات وتبرير وشرعنة لها، باسم الخلاف الفقهي أو الاجتهاد المختلف. فأصبح أي أمير حرب يستطيع أن يحتفظ بكتيبته ورجالها لخدمة أغراضه بشراء خدمات أي «شرعي» يقبل أن يفتي له ويعتبر اجتهاده هو الحق، وينحو إلى تكفير من يختلف معه من الشرعيين الآخرين. هكذا استُخدِم الدين الواحد والموحد لتأسيس الاختلاف والتناحر بين أسياد الحرب. فصاحِبُ الرسالة الدينية لا يجادل في اعتقاداته ولا يقبل التوافق أو التحالف مع أصحاب الرسالة الدينية الأخرى، ويعتبر أي تنازل عن أي حرف من الرسالة المقدسة كفراً وخيانة للمبدأ والعقيدة. بينما يفترض منطق السياسة العمل على أرضية التعاون، لتحقيق مصالح مشتركة مادية، بين قوى لا تدين بالعقيدة نفسها، وليس لها الولاء الديني أو الاجتماعي أو العشائري نفسه. ما يجمع بينها مصلحتها في تحقيق أغراض تستفيد منها جميعاً بصرف النظر عن هويتها واعتقاداتها الفلسفية.

لا يوجد حل وسط في الانتماء الديني والاعتقاد المبدئي ولا مساومة على الهوية، فلا يمكن أن يكون المرء نصف مسلم ونصف بوذي، لكنّ هناك دائماً حلولاً وسطاً في القضايا والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بين الخيارات الليبرالية والاشتراكية، والعامل ورب العمل، والتاجر والمستهلك. لذلك ما كان يمكن لتعدد الاجتهادات الفقهية، في

غياب أي سلطة دينية مركزية، على الطريقة الكنسية، إلا أن يقود إلى تعدد التأويلات والتفسيرات والاجتهادات الدينية، ومن ثَمّ إلى تعدد الفرق والملل والنِّحَل في الماضي، وتعدد الكتائب والفصائل المسلحة بعدد الطامحين إلى القيادة والقادرين على تأمين «شرعي» أو تصنيعه. وكانت النتيجة فسيفساء من الجماعات والمجموعات المقاتلة التي تتحدث جميعها باسم الإسلام وتتصارع فيما بينها على طريقة فهمه وتطبيقه، وفي الحقيقة على مصالح خاصة من وراء ظهره.

لذلك كانت القوى الإسلامية هي الأكثر ميلاً إلى الانقسام والتنازع وهدر الموارد والتضحية بالمقاتلين في حرب طاحنة لا رحمة فيها، من دون أن تجد في آلية تفكيرها القائم على «الولاء والبراء» أي إمكانية للخروج من الانقسام إلى التفاهم والتعاون والاتحاد. وفي النهاية، تحوّل النزاع على تمثيل المرجعية الإسلامية، بين الموالين لها، إلى الهدف الأول للصراع، ودفع هدف إسقاط النظام إلى الهامش. هذا هو، أيضاً، المنطق الذي يجعل طلب قتل المسلمين المخالفين بالرأي، أي المرتدين، مقدَّماً على طلب مقاتلة «الكافرين». وللسبب نفسه لا يمكن لرجال الدين أن يبنوا دولة، ولا أن يتفاهموا حول أسس قيامها. ولم تنشأ الدول وتتطور إلا على يد رجال سياسة أطلقت عليهم الأدبيات السياسية اسم رجال دولة جوهر فنهم الالتفاف على عوامل التفريق والانقسام داخل الجماعات والمجتمعات وتحييدها في سبيل تأليف القوى وتوليف الجماعات وتوليد إرادة واحدة عابرة لها. وهذا ما سمح لمعظم البلدان والمجتمعات المكونة من جماعات دينية وقومية متعددة أن تنشئ في العصر الحديث وطناً ودولة، أي مؤسسة سياسية للخدمة العامة، كان من أهم أسسها مبدأ «الدين لله والوطن للجميع». بهذا المعنى قلتُ إن تسلّط الإسلاموية أو الدعوة الإسلامية السياسية على الثورة وضع القضية السورية في طريق مسدودة وهدر دماء غزيرة وفرضَ تضحيات كان من الممكن، مع توفير القسم الأكبر منها، تحقيق نتائج باهرة[١٥].

---

(١٥) هذا ما تشير إليه تجارب المسلمين التاريخية والحرب الدموية التي وُلِدت في مخاضها الدولة العربية الإسلامية الأولى، التي جعلت من معاوية مؤسس أول «دولة إسلامية» انتزعها من فم سلطة الخلافة الراشدة وعلى أشلائها، وانتقل بها إلى «قارة» أخرى في سورية. =

يدل على ذلك فشل الإسلاميين في إقامة أي شكل لسلطة مؤسسية ومستقرة، مستقلة عن الأفراد الأشخاص، في المناطق التي سيطروا عليها، على الرغم من تفوقهم النسبي في عناصر القوة، من موارد وتنظيم وأطر سياسية ومناخ ثقافي ملائم. بل إن هذه العناصر سوف تنقلب عليهم. وبسبب توفرها وسوء إدارتها معاً تكاد أصابع الاتهام في إفشال مسيرة الثورة تتوجه إليهم وحدهم من قِبل الناشطين والجمهور، ومن قِبل شركائهم من الأحزاب السياسية والعلمانية. وربما كان أقسى نقد يوجه إليهم هو أنهم كانوا أول المنخرطين في تشكيل الكتائب العسكرية واستخدام السلاح، وأول الخائنين لواجب ضبطه ضمن إطار وطني والابتعاد به عن روح الميليشيات الخاصة ومنطقها. فبدلاً من أن يعملوا على توحيد الفصائل ساهموا في تقسيمها على أسس حزبية وأيديولوجية، وتباروا في تفتيت الساحة العسكرية الثورية. أما شبكة التحالفات والعلاقات الدولية التي كانوا أكثر المحظوظين بها فما كان من الممكن أن لا تقود، في غياب استراتيجية وطنية سياسية وعسكرية، إلى الالتحاق بالأجندات الخارجية.

فرزت الحرب الناشطين، وأظهرت الوزن النوعي الفكري والسياسي والعسكري للقوى المتنافسة، وكان ذلك لمصلحة الأحزاب الإسلامية، وإخراج الجناح المدني من المعركة وتهميشه. لكن لم تكن حظوظ استلام العلمانيين أكبر لتسلم قيادة الثورة. وليس هذا بسبب مزاحمة الإسلاميين لهم، ولا تفوقهم عليهم بالكوادر والدعوة السياسية والموارد. لقد كان نتيجة عوامل متعددة، أهمها الطبيعة الاجتماعية للقوى التي تنتمي إليهم، فمعظم النخبة القيادية فيها من الطبقة الوسطى والمثقفين والطلبة المدينيين. ولا شيء يؤهل هؤلاء للانخراط في الحرب والقتال المسلح؛ **أولاً** لأنهم لا خبرة لهم فيها، بينما تمرس الإسلاميون بالقتال منذ عقود طويلة، وهو فكر أصيل في عقيدتهم الدينية الجهادية؛ **وثانياً** لأنهم لا يملكون أي مؤسسات سياسية فعالة

= وهو الذي يفسر قبول المسلمين الأوائل إسقاط الخلافة وصعود الدولة السلطانية أو الملكية في التاريخ الماضي، والتفكيك المتفاقم للدولة في إيران لمصلحة الميليشيات الطائفية الداخلية والخارجية في ظل الحكم الديني وسيطرة النخبة الكهنوتية على السلطة بعد سقوط المملكة البهلوية. انظر: برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ط ٤ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، و

Burhan Ghalioun, *Islam et politique: La Modernité trahie* (Paris: La Découverte, 1993).

فما بالك بالعسكرية، ولا يحظون بأي تأثير في المجتمع الشعبي الذي يشكل خزان المقاتلين المحتملين، ويتمحور نفوذهم حول دائرة المثقفين والأساتذة والطلبة والناشطين السياسيين والحقوقيين.

فمع انطفاء جذوة الدعوة القومية الجماهيرية والدعوة الاشتراكية التي قربت من العلمانيين جماعات فقيرة في الأحياء الشعبية والأرياف القريبة من المدن، لم تعد لهم أي قاعدة اجتماعية ثابتة، وفقدوا بسبب إحباطهم وانغلاقهم على أوساطهم الضيقة أي علاقة إيجابية ومتواصلة مع المجتمع، وأصبح ينافسهم على النفوذ فيه رجال الدين والوجهاء وأعيان الأحياء والقرى ورجال الأعمال المحسنون الذين يشترون فسادهم بتمويل بعض المراكز الصحية الخيرية أو التربوية مثل مدارس الأيتام وغيرها. باختصار لم تعد النخب المدنية، من مثقفين وسياسيين وطلبة ورجال أعمال طموحين لطرق باب الحداثة والتغيير الاجتماعي، اللولب الذي كان يحرك المجتمع الشعبي ويتغلغل بين ثناياه ويجذب شبابه ويحشدهم لخوض معاركه القومية أو الاشتراكية ضد الإقطاعيين والأرستقراطيين وبرجوازيي الإثراء السريع؛ ولكنهم تحولوا إلى مجتمع قائم بذاته، يعيش إلى جانب المجتمع الشعبي، أي الواسع، وبموازاته، ولا يكاد يخرج من قوقعته للتفاعل معه إلا بشكل فولكلوري. لكل مجتمع منهما مؤسساته ومراكز خدماته وجمعياته ومنتدياته ومقاهيه وأشغاله واهتماماته وتطلعاته وأحلامه. وحتى داخل مؤسسات الدولة الكبرى كالقوات المسلحة المعتمِدة على التجنيد الإجباري، والإدارة المدنية العامة والمؤسسات الاقتصادية، انعدم التواصل بين الطبقات مع تنامي الولاءات الطائفية والمذهبية والأقوامية وتراجع الثقافة المشتركة المدنية والهوية الوطنية الجامعة.

مأساة القوى العلمانية في مجتمعات المشرق لا تنبع من قضاء النظم العسكرية والأمنية الاستبدادية على مؤسسات المجتمع المدني المستقلة واستتباعها وتحويلها إلى أدوات للسلطة فحسب، أي تفريغها من مضمونها الاجتماعي، وإنما أكثر من ذلك من أنها فقدت، بعد خسارتها مشروعي الوحدة القومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي رسالة أو دعوة عمومية، وصار همها المحافظة على امتيازاتها، وبشكل خاص استقلالها النسبي، وتجنب مخاطر السقوط إلى الأسفل، أي إلى مستوى الطبقات الشعبية

بالذات. وأدى فقدانها دورَها القيادي في المراحل السابقة إلى تحويل فكرة الطليعية التي كانت تدفعها إلى التفاعل مع بقية أبناء الشعب إلى قطيعة مع المجتمع والنقمة عليه والثورة على ثقافته وتقاليده، لتحميله مسؤولية فشلها التاريخي. وفاقم من هذا التحوّلِ التمثّلُ السطحيُّ والمبتسر للحداثة، والتعهير الذي تعرضت له شعارات الثورة القومية والاشتراكية والجماهيرية لدى أحزاب يسارية تحولت إلى غطاء لمافيات السلطة والمال، ولم يعد لدعوتها أي صدى أو صدقية في أي وسط من الأوساط الاجتماعية.

لا يمكن لنخبة تعرّف نفسها وتحدد هويتها بدلالة التميز عن الشعب والتناقض معه وتحميله وزر التخلف ومسؤولية الهزائم التي صنعتها بأيديها، أن تنجح في أن تقوده، أو تتحول إلى قيادة له. وليس هذا على كل حال مشروعها ولا الحلم الذي يغذي طموحها ويحرك جهودها اليوم. وهي تبقى بالضرورة، وهذه هي الحال قبل الثورة وبعدها، طائفة خاصة من بين طوائف المجتمع وجماعاته. لكنها الطائفة الأكثر تفرداً في التخاصم والتنازع والتنوع وعدم الانسجام داخل صفوفها، من بين جميع طوائف المجتمع الأخرى. وهي لا ترى في المجتمع إلا نفسها، وتعتقد أن دعواها للحداثة ينبغي أن تطغى وتتغلب على جميع الدعاوى الأخرى، وأن تفرض نفسها بداهة لتماسك منطقها وصحة منطلقاتها وتفوّق قيمها وأخلاقياتها. وهي مكونة من عناصر معلقة على سطح المجتمع لا جذور ولا تفاعلات قوية لها مع أي طبقة من طبقاته باستثناء العلاقات الفردية أو الشللية. لذلك لا تجد عندها دافعاً لممارسة السياسة أبداً، وإنما تقتصر على الدعوة الفكرية والتبشير بالقيم والمبادئ، حتى عندما تنخرط في النشاط السياسي، أو ما يشير إليه. وهي مفتقرة إلى أي مشروع عام، وليس لديها مطامح للقيادة أو جرأة على تحمل المسؤوليات العمومية، أو القدرة على المنافسة عليها. بل إن أهم صفات أفراد هذه النخبة المشتتة وغير المتجانسة هي الأنانية والفردية والنرجسية والتنافس والخصومة الدائمة وتقريباً انعدام أي استيعاب لمعنى المسؤولية الجماعية. وهي، كمجموعة أو جماعة مميزة، تعكس روح التمرد على النظام الاجتماعي القائم، أكثر ما تستفزها الأحكام العرفية والحكومات الاستبدادية. بل هي ترى، أو قسمٌ كبيرٌ من أفرادها، في الاستبداد خياراً أفضل لنشر قيم الحداثة وأفكارها من خيار الديمقراطية الذي يخاطر بإشراك

الشعب الجاهل في سلطة الدولة ومن ثم التشجيع على استمرار التخلف وسيطرة العقلية الشعبية المحافظة، ولا ترى أهمية تُذْكَر للنضال من أجل الحرية.

ولا نقاش في أن مسارات الثورة السورية، وربما الثورات العربية الأخرى لهذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قد أثبتت أن النخبة المثقفة، الليبرالية واليسارية والقومية، المدنية والعلمانية، كانت الأقل قدرة وإمكانية على أداء دور قيادي في الثورة وخارجها، وقد صبغت حياتَها وتقاليدَها المماحكاتُ والنزاعاتُ الشخصية، ولم تنجح في بناء أي مؤسسة سياسية أو مدنية راسخة ومستمرة، بما فيها بناء أحزاب أو تيارات سياسية أو تجمعات أو مدارس أو منتديات ثقافية. أفضل ما نجحت في تحقيقه كان نبضة ربيع دمشق الذي أطلقه دخولُ الفنانين السوريين الشباب في صراع مع المؤسسة السينمائية في ظرف انتقال السلطة. وقد تولّدت عن الحركة ظاهرة المنتديات الفكرية السياسية، التي قضت عليها الأجهزة الأمنية خلال الأشهر الأولى لولادتها ولم تسمح أن يتشكل من حولها حقلٌ سياسيٌّ فكريٌّ متماسكٌ ودعوة ديمقراطية مبلورة ومنظمة قادرة على الاستمرار.

لم تنجح النخبة العلمانية خلال الثورة في أن تبني أي مؤسسة ولكنها ساهمت مساهمة كبيرة في تخريب مؤسسات المعارضة التي تكونت في ظروف استثنائية، من المجلس الوطني إلى الائتلاف إلى الحكومات المؤقتة إلى الجيش الحر، كما لم تنجح من قبلها في بناء أي مؤسسة سياسية أو فكرية حقيقية تتجاوز ما يبعثه الالتفاف حول شخص يملك حداً ما من الكاريزما في اجتماعات يغلب عليها طابع الصداقة وتفتقر إلى أي مقوم من المقومات المؤسسية، من الانتظام والتراتبية والاستمرارية. وبسبب تشتت وجودها وعدم انسجام تجمعاتها وأوساطها لم تنجح النخبة هذه في أن تتشكل حتى في نمط طائفة كما حصل للتيارات الإسلامية. لقد بقيت تمثل عشيرة بني إسرائيل الضائعة، الباحثة باستمرار عن نفسها، وعن مرسى تركن إليه، يضمن استقرارها. لا يتعلق هذا التحليل بنوعية الأشخاص والأفراد بقدر ما يحاول أن يصف الشروط السياسية والاجتماعية والتاريخية التي كانت وراء هشاشة هذه النخبة المثقفة الاجتماعية وتخبّط ممارستها وافتقادها لمقومات تشكلها كنخبة أو أنتلجنسيا أو طبقة قائدة أو على الأقل فاعلة.

وفي المقابل، كانت «خارجية» الحركات الإسلامية بالمقارنة مع بنية النظام، أي ما تتميز به من جمود ودينية وتقليد وميكانيكية في تنظيمها، وتحجّر في منظمتها، بالمقارنة مع النظام، والقطيعة العقائدية الكاملة معه، هي التي شكلت قوة الحركات الإسلامية، والتي مكّنتها من تصدر المشهد في الثورة السورية منذ انطلاق وتطور المرحلة المسلحة. وكان من المفروض بالفعل أن تمكّنها أكثر من ذلك من قيادة الثورة وتوحيد صفوفها، لأنها كانت النخب السياسية الوحيدة التي تتمتع بهيكلية واضحة وبخبرة تنظيمية وممارسة عسكرية سابقة وموارد متعددة لم تكن تحلم بمثلها أي نخبة علمانية. لكن في غياب منطق السياسة وحساباتها العقلية، وفي مقدمها العمل ضمن أفق وطني وإنساني عام، ما كان يمكن لهذه القوة إلا أن تهدر من دون نتيجة ولا ثمرة. وعندما أتحدث عن غياب منطق السياسة فأنا أعني تقوقع الحركات حول نفسها وجمهورها، وتحوّلها في حساباتها الداخلية إلى طائفة تدافع عن نفسها، بدلاً من أن تقود المجتمع كما هو، بمسلميه ومؤمنيه وكفرته وأقلياته وأكثريته، وتنقله وتنتقل به إلى مكان آخر خارج سيطرة نظام العبودية.

يكمن ضعفها الجوهري إذاً في عجزها النظري والسياسي عن بناء أجندة وطنية عامة والعمل بهديها، وانكفائها بالعكس على أجنداتها الخاصة، نصف السياسية ونصف الدينية، أي الطائفية. ولا أقصد بالطائفية تمثيل السنة أبداً، فهذا مستحيل من خارج الأجندة الوطنية العامة، ولكن أعني بالطائفة الجماعة ذاتها وأعضاء الحركة. وهذا هو الفرق بين مشروع الحزب الديمقراطي أو اليساري أو القومي والليبرالي وبين مشروع «الفرقة الناجية». الفرقة الناجية لا تفتح نحو الأمة وإنما تستعجل تقويضها. وهذا ما وقعت فيه النخب العلمانية على نطاق أوسع أيضاً وانتهت إلى الهامشية والخروج من دائرة النفوذ والتأثير.

لم يُظهِر الإسلاميون، أكثر مما أظهره العلمانيون، أنهم كانوا على قدر المسؤولية والحمل والمهمة. ووجدوا أنفسهم في ثياب أوسع منهم بكثير، فصاروا في ثياب الثورة العريضة جداً كجوزتين في خُرْج، كما يقول المثل الشعبي. وكانت انقساماتهم تقضي على أي أمل لهم باستلام القيادة أو ممارستها بالمعنى الحرفي للكلمة. لقد تحول «شبه القيادة الإسلامية»، الذي

دفعت إليه الظروف، أي فراغ القيادة السياسية، والعوامل الخارجة عن إرادتهم إلى حدٍّ كبير، إلى خليط من الشعوذة والتخبط والمراهنة على أمراء حرب وقبضايات شعبيين زجوا بأنفسهم في الصراع، بعضهم للجاه، وبعضهم تلبية لنداء الإيمان، أو جهاداً في سبيل الله، وبعضهم أو كثير منهم في سبيل الكسب. غرقوا في شبكة من القيادات العشوائية التي أغرقتهم قبل أن تغرق هي نفسها. ولذلك خرجوا من الحرب الخاسر الأكبر بين القوى السياسية والأيديولوجية السورية، على الرغم من أنهم كانوا أصحاب الأوراق السياسية الأقوى والأهم، والأكثر حظوة بأشكال مختلفة من الدعم الخارجي والدولي.

تصدّر الإسلاميون من دون شك الثورة في مرحلتها العسكرية، لكنهم لم يسيطروا عليها ولم يقودوها؛ إذ بقيت كناقة الرسول مأمورة، تشق طريقها لوحدها، وتحط رحالها حيث يقول لها إلهامها.

كان من الطبيعي أن يكون للثورة بُعدٌ ديني، فالإسلام ثقافة أيضاً. وكان من الطبيعي أن تحمل بُعد وخطر انزلاق طائفي لأن النظام بالفعل مارس الطائفية والتمييز إلى حدٍّ لا يمكن تجاهله ولا امتصاصه بسهولة. وكان من الطبيعي أن تخرج جماعات إسلامية سياسية من السرية إلى العلن، من إخوان وسلفية وصوفية وجهادية، وتسعى إلى استثمار موجة الثورة الشعبية العارمة لتعيد تأهيل نفسها وتجديد مشروعها للسلطة أو النفوذ أو غيرهما. وكان من الطبيعي أن يتأثر الشباب الذين يواجهون الموت في العقيدة الدينية وأن يهيج شعورهم الديني وقربهم من المقدس، مسيحيين كانوا أو مسلمين أو من المِلل والنِّحَل الأخرى، أمام الموت الذي لا يبعد عنهم أكثر من وريدهم.

لكن كل ذلك ما كان من الضروري أن يغير من هوية الثورة السياسية وأجندتها ولا أن يقود بالضرورة حتى إلى هيمنة الجهادية المقاتلة والمدعومة من أطراف دولية مختلفة عليها. ما فعل ذلك هو تهافت النخبة السياسية الديمقراطية، المدنية والإسلاموية، وقصور أدائها وتفكك مؤسساتها وانقساماتها. ولا ينفصل ذلك عن ظروف البيئة الجيوثقافية التي تعيش فيها وخضعت لها منذ عقود، مع هيمنة الاقتصاد الريعي والتوزيعي وسيادة نمط

من التدين الشعائري والمنغلق والدعوة الدينية إلى جانب الحداثة التقنية والغرائبية، أي الانغماس في نمط حداثة من دون روح، لا تستقيم إلا باستبعاد العقل والقلب والضمير.

نقدُ الإسلاميين ومراجعتُهم تجربتَهم ضروريان لتجاوز الأزمة والفشل المشترك، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى من يطلقون على أنفسهم اسم العلمانيين، لكن محاولة رمي المسؤولية الكاملة عليهم على طريقة البحث عن كبش محرقة لا يختلف في جوهره عن سعي الإسلاميين إلى تكبيل «العلمانيين» بكل الصفات السيئة، بهدف التغطية على أخطائهم التي كانت ربما أكثر ضرراً على الحركة التحررية؛ **أولاً** بسبب موقع القوة المهيمنة، الذي احتلوه في الصراع الذي فرضه النظام على شعب الثورة؛ **وثانياً** لأن الفكر الإقصائي الذي تحكم بالقسم الأكبر منهم جعلهم يصدمون ويعادون الأطر السياسية الأكثر خبرة وقدرة على التعامل مع التنوع الثقافي والقومي والديني داخل المجتمع السوري ومع الحكومات الأجنبية، التي نجحت في العقود الأربعة الماضية، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، في تحويل العالم الإسلامي، والإسلام كعقيدة دينية وثقافة ومدنية، إلى الخصم الأول، الغامض والمشوش، لكن العدو ومصدر الخطر على المدنية والحضارة الحديثة، وعممت الخوف من تقدمه أو نجاحه، بأي صورة وشكل، على سكان المعمورة.

إذا كان الإسلام بوصفه إيماناً داخلياً يشير إلى فعل تحرر ومقاومة في مواجهة محو الذات، فإن الأسلمة، بالمعنى السياسي للكلمة، تشير إلى طموح النخبة التي يشكل الدين حقل نشاطها وسلطتها، سواء أكانت من رجال الدين أم من رجال السياسة المراهنين على استثمار رأسماله لتحسين أوراقهم، إلى انتزاع مواقع القيادة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بسلطة الدولة أم بسلطات المجتمع المدني. وغايتها تقديم الأجندة الإسلامية ومرجعيتها التاريخية وقيمها المرتبطة بالدين أو المستمدة منه على الأجندة التحررية التي تهدف إلى إقامة الدولة المدنية التعددية الديمقراطية التي تساوي بين مواطنيها وتنظر إليهم كشعب واحدٍ لا يتجزأ، والتي تشكّل قيمُ الحرية والكرامة والحق والقانون والعدالة مرجعيتَها الإنسانية.

وتتجلى هذه الأسلمة إذا نجحت في تسويد الأيديولوجيات الإسلامية، على مختلف أنواعها، على الفضاء الثقافي للثورة وأوساطها، وفي هيمنة قيادات تستقي مرجعيتها من الدين، بجميع مصادره، وتنتمي إلى أحزاب أو هيئات إسلامية، كالإخوان المسلمين أو التجمعات السلفية أو الجهادية، وفي فرض أجندتها أو أجنداتها، مثل صبغ المجال العام بالصور والشعارات الدينية أو تطبيق الشريعة أو إقامة دولة أو إمارة دينية، على الحركة الشعبية. وتشترك هذه الأجندات في التركيز على قيم المحافظة على العقيدة والهوية والوفاء للماضي والتاريخ والتميز عن العصر وربما، بالنسبة إلى بعضها، إظهار العداء لقيمه وأفكاره، بما في ذلك مفهوم الحرية الفردية وتحكيم القانون السياسي وربما الفلسفة العقلانية وقيم السعادة الأرضية[١٦].

لكن هذه الأجندة الإسلامية الإخوانية أو السلفية التي احتلت بالفعل المركز الأول في قيادة الفصائل المقاتلة في العام الثالث والرابع للثورة، لم تلبث هي ذاتها حتى اضطرت إلى التراجع أمام أجندة السلفية الجهادية التي طمحت إلى تغيير الطابع الاستراتيجي للصراع ولم تُعر أيَّ اهتمام لا لهدف إسقاط النظام ولا حتى لمصير سورية وشعبها، وراهنت، من خلال تحويل «بلاد الشام» إلى قاعدة للجهاد العالمي، على تحقيق أهداف جيوستراتيجية بالدرجة الأولى. لقد عنى فرض الأجندة الإسلامية في صورتها الجهادية المتطرفة الانتقال بالثورة، التي تترجم كفاح ملايين البشر في سبيل الكرامة

---

(١٦) من مظاهر الأسلمة تبديل الفصائل شعاراتها ورفع علمها الخاص، راية التوحيد، مكان علم الثورة، وتبني فصائل الجيش الحر للمحاكم الشرعية، ورفض القوانين المدنية بشكل صريح أو ضمني. «وقام لواء التوحيد، أبرز فصائل الجيش الحر في ١٠/ ١١/ ٢٠١٢، جنباً إلى جنب مع جبهة النصرة وحركة أحرار الشام بتأسيس «الهيئة الشرعية في مدينة حلب»، والتي اعتمدت الحكم بالشريعة الإسلامية. وانضم إلى الهيئة لاحقاً معظم الألوية والفصائل في حلب، مثل الفتح، وتجمع فاستقم كما أمرت، وأحرار سورية، والنصر. وأصبحت الهيئة الجهة القضائية الأولى في المدينة. لكن سرعان ما انشقت جبهة النصرة لتشكل هيئة شرعية خاصة بها بعد عدّة أشهر، تحت اسم «دار القضاء في بلاد الشام».

وشكّلت مسألة القضاء الشرعي قضية مفصلية بالنسبة إلى الفصائل السلفية، باعتبارها طريق «الحكم بما أنزل الله»، واعتُبر هذا القضاء حدّاً فاصلاً بين المؤمنين بالشريعة وبين الرافضين لها. الأمر الذي جعل المطالبة بأي قضاء آخر مصدر خلافٍ وصدام مع الفصائل الأخرى». انظر: «الشرعيّون في سورية. . . الفكرة والدور،» موقع جسور للدراسات، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧،

<https://bit.ly/2rxfEqw>.

والحرية، من ميدان السياسة، وما تعنيه من العمل على برامج محددة للتغيير السياسي والاجتماعي، إلى سجل الحرب، وما يرتبط بخوضها من تأكيد الأسبقية الإسلامية في الداخل (سنّة ـ أقليات)، أي حرب طائفية، والدخول في الخارج في التنافس على السيادة العالمية والسعي إلى زعزعة الهيمنة الغربية، في صراع خارج حدود الزمان والمكان، وبوسائل حرب غير نظامية، تقوض صدقية الغرب الاستراتيجية وتفرض عليه التراجع والانحسار (إسلام ـ غرب)، أي الحرب الإرهابية.

وما من شك في أن هذه الأجندات الإسلامية، والتي تنتمي إلى مشاريع مختلفة تماماً، وليست واحدة، قد هيمنت على فكر الثورة ومعظم قواها منذ بداية السنة الثالثة للثورة وأبعدت إلى الهامش الأجندة التحررية، وحاولت أن تنهيها وتهمش ممثليها، للحلول محلها. ونجحت بالفعل في أن تجذب إليها قوى كثيرة، من تجمعات سياسية، وفصائل عسكرية، وشخصيات مستقلة، كانت محسوبة على الأجندة المدنية الديمقراطية، لتزعزع الأرضية التي قام عليها تجمع القوى الديمقراطية التي حاول تكريسها وتمثيلها المجلس الوطني السوري. لكن دخول الأجندة الجهادية على الخط حال دون قيام أجندة إسلامية واحدة أو مشتركة، وعمل بالمقابل على إضعاف الأجندات السلفية الإصلاحية التي أخذت تترنح في مواقفها السياسية أمام منافسيها الجهاديين وفشلها في توحيد خططها وقيادتها، وبشكل حاسم أكثر بعد إعلان التحالف الدولي الحرب الرسمية عليها عام ٢٠١٦ للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية «داعش».

الثورة المغدورة بين الجهادية والإرهاب

إذا كان عام ٢٠١١ هو عام فشل الثورة السلمية وعام ٢٠١٢ عام تسلح الثورة، فإن عام ٢٠١٣ كان عام سيطرة تيار السلفية الجهادية عليها، مع ظهور النصرة وإعلان ولائها للقاعدة، ثم تطور داعش، وإعلان دولة الخلافة[(١٧)].

(١٧) دخل تنظيم «الدولة» الأراضي السورية في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٣، واستطاع مع مطلع العام التالي فرض سيطرته على مناطق واسعة من سورية، أبرزها محافظة الرقة وأجزاء من دير الزور والحسكة وحلب وحمص وحماة وريف دمشق، وأعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ «الخلافة الإسلامية» في سورية والعراق، وتنصيب «أبو بكر البغدادي» «خليفة للمسلمين».

وإذا كان الإسلام الإخواني ينتمي إلى عالم السياسة، بوصفه قوة أو حزباً أو حركة سياسية تهدف إلى انتزاع السلطة أو المشاركة فيها مع إضافة خاصة هي فرض أجندتها السياسية المستلهمة من «التعاليم الدينية»، فإن الإسلام السلفي ينتمي إلى عالم الأصولية العقائدية التي تهدف إلى العودة بالإسلام إلى الأصول وبالمسلمين إلى الإسلام الأصلي، أي «الصحيح»، إسلام السلف الأول المتمثل بالرسول (ص) والصحابة، بصرف النظر عما إذا كانت نظرتها للأصول صحيحة أم خاطئة. لكن ظروفاً خاصة دفعتها إلى الانخراط في السياسة. وفي معظم الحالات جاء هذا الانخراط على أرضية الإسلام السياسي النموذجي الإخواني مع نزوع أكبر نحو المحافظة الاجتماعية والتشدد في الأمور الدينية. لكن تبقى ممارستها خاضعة لحسابات السلطة والنفوذ والسيطرة على الدولة القائمة وفرض رؤيتها الاجتماعية والدينية على «قوانينها». وقد دخلت في سورية في الحرب في الشروط وللأسباب ذاتها التي دخلت فيها جميع القوى السياسية الأخرى الثائرة على النظام، الإسلامية والعلمانية[١٨].

أما الجهادية العالمية فهي لا تنتمي إلى عالم السياسة وإنما إلى عالم الحرب، وتسير بهدي منطقه ومقتضياته. فهي من حيث المبدأ ترفض السياسة وتعتبرها عملاً خسيساً وغير مجدٍ، وتؤمن أن السلطة في فوهة البندقية، تماماً كما كانت تعتقد الكثير من المجموعات «الإرهابية» التي ظهرت في أوروبا في السبعينيات، من جماعة بادر ماينهوف في ألمانيا و«الأكسيون ديركت» في فرنسا و«الجيش الأحمر» في اليابان، وغيرها. كانت هذه الحركات تتغذى بالفكر اليساري والماركسي عموماً، فقد كانت تعتقد أن السياسة عمل فارغ من المعنى ولا يمكن أن يوصل إلى شيء ما دام لم يتم مسبقاً تحطيم الدولة القائمة وفيما وراء ذلك نظام الإمبريالية العالمية[١٩].

(١٨) انظر مناقشة معمّقة لإشكالية السلفية والفرق بين تياراتها مع مقارنة مع الأصولية المسيحية في: عزمي بشارة، **في الإجابة عن السؤال: ما السلفية؟** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨).

(١٩) لا تفسر السلفية الإسلامية إرهاب منظمة القاعدة أو داعش أكثر مما تفسر ماركسية ماركس سلوك هذه المجموعات الإرهابية الصغيرة التي برزت في الثمانينيات في سياق انهيار حلم الانتقال الشيوعي في بلدان نجحت فيها السياسات العامة، في إطار الرأسمالية، في تحقيق درجات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية وازدهار حقيقي استفادت منه الطبقات العاملة أيضاً، وبدا فيها الطريق مسدوداً تماماً على أي تحول اشتراكي.

فالجهادية العالمية سلفية «معدلة جينياً» بحيث يصبح القتال في نظرها هو الهدف لإطاحة الدولة القائمة، «العلمانية»، أي الجاحدة والكافرة، ومن ورائها النظام العالمي الذي لا يمكن بوجودهما تحقيق أي اختراق فكري أو سياسي. وإسقاط الدولة والنظام العالمي «الإمبريالية» الذي يحميها بالقوة كشرط مسبق للوصول إلى الجماهير وقيادة مسيرة الانتقال الشيوعي أو الاشتراكي، أي لممارسة السياسة، كان هو أيضاً عقيدة المنظمات الماركسية التي حملت السلاح في عشرات الأقطار في آسيا وأمريكا اللاتينية، مع فارق في نوعية الفكر السياسي والاجتماعي. فغاية الحركة الجهادية العالمية تحطيم نظام الدولة والنظام العالمي الحامل لعقيدة الكفر وثقافته، بكل مظاهره، من أجل الوصول إلى الجمهور/الكافر، لهدايته وسوقه إلى الحقيقة، وفتح الطريق أمام ظهور دولة ونظام عالمي مثاليين، يمتحان من معين إلهي لا من «ترهات» العقل البشري، ويهدفان إلى تحقيق العدل الإلهي الذي لن يتجسد في إقامة سلطة إسلامية صحيحة تستقي مبادئها وغاياتها من الكتاب والسنة المحمدية فحسب، وإنما أيضاً في إقامة نظام عالمي تحت السيادة الإسلامية يضمن تطبيق حكم الله في الأرض، وينهي إلى الأبد حكم الشرك «الإنساني» الناكر لسيادة الله وتعاليمه. القتال هنا هو فعل تحرر من حكم الطاغوت وتبرؤ من الكفر السائد في العالم، الذي تتركز قيادته وقوته في الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها المعادية للمسلمين والإسلام، بوصفه جماعة وقوة.

لا يختلف موقف الجهادية العالمية النابعة من أصول مذهبية سنّية عن الجهادية العالمية الشيعية التي نشأت في حضن الثورة الإسلامية الإيرانية؛ فكلاهما يمتح من المعين الفكري السياسي ذاته ويعتقد بأن الجهاد هو السياسة الوحيدة الشرعية والرشيدة معاً اليوم، وأنه هو وحده الذي يقود إلى تحقيق العدل الإلهي، الذي يعني حكم الله وإرادته. مع فارقين: **الأول** أن ظهور هذا العدل في الجهادية الشيعية مرتبط حتماً بظهور المهدي؛ **والثاني** أن الجهادية الشيعية لا تتجسد اليوم بأفراد ومجموعات أو تنظيمات مقاتلة مبعثرة حول العالم، وإنما تستند إلى دولة كبيرة وغنية، ترى أن غايتها الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، ليس إعمار الأرض وتحسين شروط حياة الشعب الثقافية والمادية، وإنما تعبيد الطريق لعودة المهدي المنتظر وتعميم

البشارة بإقامة عدل الله في الأرض. ولذلك بينما بقيت حركات الجهاد السنية منظمات مقاتلة تعمل بأسلوب العصابات والتنظيمات الإرهابية التقليدية التي عرفتها الكثير من الدول الغربية نفسها أثناء أزمتها الأيديولوجية الكبرى، أو الفتنة الشيوعية، أنتجت الجهادية الشيعية حالة قريبة جداً من حالة الحروب الصليبية في بدايات الألف الثاني للميلاد، وأطلقت ظاهرة الفتح والغزو باسم الدين، والتي أرادت من خلالها تصدير أزمتها الداخلية وتوترات نظمها الفكرية والسياسية والدينية العميقة إلى خارجها.

ما يجمع بين الفريقين مع ذلك هدفان مشتركان: **الأول** هو الصدام مع الغرب، قاعدة عالم الكفر ومجسد قيمه، بثقافته العلمانية وجحوده بالتعاليم الدينية، وبُعده عن روح الهداية الإلهية؛ **والثاني** النزعة العالمية، والعمل على الصعيد الجيوستراتيجي، وعدم إيلاء أهمية كبيرة للحسابات الوطنية والإنسانية. وكلاهما، حتى عندما يهجمان على أبناء جلدتهما ودينهما ممن يعترضون على رؤيتهما أو لا يستسيغونها ولا يستجيبون لهما، فإنما يفعلان ذلك باعتبار هؤلاء عملاء للغرب وشركاء للطاغوت بوعيهم أو من دونه. ولذلك قليلاً ما يصطدم الجهاديون الإسلاميون، السنة والشيعية، بعضهم ببعض، والأغلب أنهم يتعاونون فيما بينهم، كما تفعل منظمة القاعدة وطهران.

ليست الجهادية العالمية البنت الشرعية للسلفية الإحيائية التقليدية، وإنما ثمرة انحراف طرأ على مجموعة من شبابها في سياق زجها في الصراعات الدولية، وقطعها عن بيئتها الاجتماعية والثقافية، واستخدامها لأغراض سياسية في الحرب الأفغانية قبل التخلي عنها والسعي إلى التخلص من رجالاتها والزج بهم في السجون أو تصفيتهم في البلدان التي عادوا إليها. هكذا وُلِد «الجهاد العالمي» كمنهج في الدفاع عن «الإسلام والمسلمين»، ضد النُّظم السياسية العاجزة، أكثر مما هو تنظيم موحّد، وبالعنف بأقصى أنماطه كفعل إيمان أو لتأكيد الولاء للجماعة التي ينظرون إليها أساساً كجماعة دينية/ حربية أو محاربة[٢٠].

(٢٠) يقود هذا المنطق كما قاد منطق جر الشعوب بالقوة نحو الشيوعية من قبل بعض الحركات المسلحة الشيوعية في جنوب شرق آسيا في السبعينيات إلى مذابح جماعية بسبب المفارقة التي ينطوي =

تعود جذور الجهادية العالمية الأولى إلى التعبئة المنهجية التي استخدمتها منظومة الهيمنة الغربية للعصبية الإسلامية، في أشكالها البسيطة والمتوترة، في مواجهة حركات التحرر الوطني الراديكالية، ثم لمقاومة الشيوعية في الكثير من البلدان، خلال فترة الحرب الباردة. هكذا وُلِد «المؤتمر الإسلامي» لتعزيز وحدة النُّظم المحافظة في مواجهة انتشار أفكار القومية التحررية والنزوع إلى الوحدة العربية التي نحت إلى اقتلاع النفوذ الغربي في المشرق وشمال أفريقيا. وقادت هذه السياسة، التي جاءت في إطار تعزيز التحالف بين الهيمنة الغربية والنُّظم السياسية المحافظة والتقليدية التي كانت سائدة في المنطقة، إضافة إلى التدخلات العسكرية الأجنبية التي رافقتها، في أكثر من مناسبة ومكان، إلى سقوط الأيديولوجيات «التقدمية» والتاريخانية بالفعل بموازاة إجهاض عمليات التحرر الوطنية والاجتماعية التي ارتبطت بها، في الخمسينيات والستينيات. وعلى أنقاض هذه العمليات التحررية وما خلّفته من مشاعر الحقد والغضب ستولد حقبة ما يسمى بالصحوة الإسلامية، التي سعت إلى ملء الفراغ الأيديولوجي والسياسي وجعلت من الإسلام السياسي وحركاته المختلفة والمتعددة القوة الأكثر انتشاراً في عموم الأقطار العربية والإسلامية. وقد أخذت هذه الحركات لحسابها برنامج التحرر الوطني والعداء للنُّظم الفاشلة، لكن بعد مضغه وهضمه ومراجعته في شكل برنامج خلاص قومي ديني.

هكذا، بعد أن كان الإسلام السياسي الحليف الرئيسي، أيديولوجياً وسياسياً، لمنظومة الهيمنة الغربية والنظم المحافظة «الرجعية» الحليفة لها، تحوّل إلى قوة المعارضة الأولى لهما، وزادت طموحاته للمشاركة في السلطة، بمقدار ما أصبح قوة جماهيرية وعكس تطلعات بعض قطاعات الشعب المهمشة الفقيرة، وفيما بعد للحلول محل النظم المحافظة والفاشلة معاً في تسيير الدولة وحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتحول من صديق لل«تحالف الداعم للاستقرار»، الغربي الاستبدادي، إلى عدوه الأول، المسؤول عن زعزعة الاستقرار الوطني والعالمي. وصار العمل

= عليها هذا الفكر. فبمقدار ما يريد أصحابه التعبير من خلال التمسك بالإسلام عن ولائهم للجماعة وخدمتهم لها يبررون أو يشرّعون إبادة من يعترض منها على مشاريعهم أو سياستهم الخلاصية.

للقضاء على الخطر الإسلامي ولا يزال هو القاعدة الرئيسية للتعاون بين النظم المحافظة القائمة، التي تحولت إلى نظم أوليغارشية قهرية وفاسدة مع الوقت، بما فيها التي انطلقت من ادعاءات راديكالية، وبين السيطرة الغربية العالمية.

هكذا صارت الحرب ضد التحرر من الاستبداد حرباً على الإسلام الذي أصبح الحامل الرئيسي لحلم التغيير في هذه المجتمعات حتى اندلاع ثورات الربيع العربي في مطلع العقد الثاني من هذا القرن. وفاقم من هذا العداء في المشرق الدعم الغربي غير المشروط لسياسات إسرائيل التوسعية والاستعمارية والعنصرية معاً. وتبلورت مع الوقت الفكرة الأساسية التي تفيد بأن العمل ضد الغرب هو المدخل للتغيير السياسي والاجتماعي، ما دام أنه كان الضامن لبقاء النظم القائمة والمدافع عنها.

تكرر هذا النمط من التلاعب السياسي بالعصبية الإسلامية بشكل أكثر حدة في الحرب الأفغانية، حين استخدمت الولايات المتحدة الإسلام السلفي الوهابي ودربت رجاله وعبأته للقضاء على حكم محمد نجيب الله «الشيوعي» الذي سقط عام ١٩٨٩ وتبعه انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان. وقد نجم عن ذلك حالة من الفوضى، بسبب عجز قادة المجاهدين عن الاتفاق على هيكل للحكم، ومواصلتهم القتال فيما بينهم من أجل السيطرة على الأراضي، مما أحال البلاد إلى حالة من الخراب والدمار. وهي نفسها الصيغة التي تبناها التدخل العسكري الغربي في ليبيا، والتي لا يزال من الصعب التنبؤ بنهايتها، وإلى حدٍّ كبير في العراق مع الجهادية الشيعية. وفي الحالتين كانت النتيجة تحطيم الدولة وتدمير مؤسساتها وهيكلها من جهة، والقضاء من جهة أخرى، على الطبقة السياسية التقليدية أو الحديثة المرتبطة بالحركات القومية الليبرالية أو اليسارية والشيوعية، وإحلال نخبة «دينية» مكانها تفتقر إلى مفهوم الدولة، وغير قادرة على التفاهم فيما بينها على أي تأويل للكتاب المقدس الذي جعلته مرجعية حكمها، وتسعى من خلاله إلى إعادة بناء السلطة السياسية.

شكلت التجربة الأفغانية المفرخة التاريخية للحركات الجهادية المعاصرة التي نعرفها اليوم في أكثر من دولة ومنطقة، والتي سيتوجب علينا التعايش

معها لزمن طويل قادم أيضاً. فهي التي قامت بالخلطة وتوليف العناصر الفعالة التي ستشكل قوتها الانفجارية التي جمعت الإيمان الديني، والتضحية من أجل الجماعة، وتقنيات العمل الإرهابي المنظم، و«القضية» أي سردية الغدر والخيانة التي تمثلت في استخدامها من قبل الغرب لتحقيق غايات خاصة ثم رميها كما ترمى النفايات. وأهم من ذلك جمعها رجال من أكثر من ٤٠ قومية، وتقديمها لهذه «الأممية الجهادية» منصة استثنائية لولوج عالم الكبار والدخول في الصراعات الدولية كلاعب رئيسي، مما سيعطي قوة دفع معنوية هائلة لأفرادها. وسينجم عن ذلك قوة عالمية أو عابرة للقوميات، مع أيديولوجية عداء حاسم للغرب وتشريع القتال ضده، وشرعنة استخدام العنف ضد المتعاونين معه أو القابلين بسيطرته، من المسلمين الذين سينظر إليهم كمرتدين، بعد تاريخ طويل من التعاون ضد الشيوعية الملحدة. العنف، والتكفير، وشرعنة المعاملة الوحشية لردع الأعداء، والعمل على نطاق عالمي، والصدامية الدموية، هي عناصر الفلسفة الجهادية وهي الدين الحقيقي للجهاديين المحدثين.

لم يكن المجاهدون العرب قوة مهمة ضمن المجاهدين في أفغانستان، وربما لم يتجاوز عددهم في ذلك الوقت ٢٠٠٠ فرد من أكثر من ربع مليون نفر. لكن قوة الحضور التي أظهروها على الساحة العالمية، بعد سقوط سلطتهم في أفغانستان، والمكانة الرمزية التي احتلوها بين الحركات الجهادية الأخرى، جاءت **أولاً** من الطريقة الوحشية التي عوملوا بها من قِبل حكوماتهم الذين أعدموا بعضهم وطوعوا آخرين لخدمة أغراضهم، بدلاً من السعي إلى تأهيلهم، مما أدخل التوحش واستعراضه وإدارته مرجعيةً في عقيدتهم؛ **وثانياً** نتيجة الأزمة السياسية والأيديولوجية والدينية المتفجرة التي تعيشها المجتمعات العربية، والتي شكلت تربة خصبة لانتعاش الفكرة الجهادية وتجذرها؛ **وثالثاً** للاندماج العميق للمشرق في النظام العالمي أو عولمته الجيوستراتيجية، وتحوله إلى مسرح مواجهات واستعراض قوة دولي من الطراز الأول، لأسباب متعددة ليس توطين إسرائيل واحتياطيات الطاقة والموقع الاستراتيجي بعيداً عنها.

هكذا نشأ الجهاد العالمي من رد فعل عنيف على مستخدميه وتحوله إلى جماعة خاصة مستقلة وقائمة بذاتها تمتهن الحرب، وتجعل من الانتقام من

الغرب، بجميع الوسائل وأقسى أشكال العنف، برنامج عملها الرئيسي، إن لم يكن الوحيد. فهو التعبير عن خيبة الأمل العميقة بالغرب، الذي كان موضع الرهان ضد الشيوعية، وبالدولة القومية وبرجال الدين السلفيين المحليين الخانعين معاً[(٢١)].

لا يتعلق الأمر إذاً بحركة دينية سلفية أو محافظة، ولا بحركة سياسية تكافح من أجل سلطة ودولة، ولكن بحركة وتنظيمات إرهابية تماهي كلياً بين الحرب والدين، وهذا ما يعنيه بالضبط الجهاد كما تستخدمه، أي بوصفه بحد ذاته الواجب الديني الأول. ولأنها تفتقر إلى أرض محددة وتعمل على حدود الدول وداخلها، من دون تعيين، لا يمكن لهذه التنظيمات أن توجد من دون اللعب على صراعات الدول وتناقضاتها، وفي الكثير من الأحيان على تقاطع نشاطاتها مع نشاطات أجهزة هذه الدول الأمنية[(٢٢)].

---

(٢١) أثارت فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب في أوائل ٢٠٠٤ ضجة كبيرة في العالم عندما أظهرت الصحافة صوراً مريعة لمعاملة السجناء العراقيين من اغتصاب وقتل واعتداءات نفسية وجسدية وجنسية، والسعي لإذلالهم وتكديسهم عراة وتصويرهم من قِبل أفراد الشرطة العسكرية الأمريكية والوكالات السرية الأخرى. وقد أخرج روري كندي في ٢٠٠٧ فيلماً وثائقياً حول الموضوع تحت اسم (أشباح أبو غريب) أو (Ghost of Abu Gharib). أما سجن غواتيمالا فحدِّث ولا حرج عن الانتهاكات الصارخة لجميع الحقوق الإنسانية والعهود الدولية واحتقار النفس البشرية.

(٢٢) معظم الدراسات الغربية حول الجهادية تنطلق من محاولة تفسير العمليات الإرهابية الفردية التي تحصل في تلك البلدان، فيركزون على التطرف الديني وانتشار الفكر السلفي. والواقع أن هذه العمليات لا تشكل إلا أحد آثار الظاهرة الجهادية لا جوهرها. إنها تعبر عن الأثر الذي تحدثه في بعض الأوساط الاجتماعية المحتقنة والضائعة التي تسعى من خلال نسبة عملياتها إلى الجهاد أن تعطي لها دلالة دينية وأيديولوجية تبرر ارتكابها، بينما هي مجرد ظواهر اجتماعية لأفراد انخلعوا عن مجتمعاتهم لأسباب مختلفة، منها عدم قدرة المجتمعات على إدماجهم أو فشلهم في هذا الاندماج. وفي هذا النطاق ليس مفتاح فهم هذه العمليات الفكر السلفي أو الدين وإنما شروط حياة الأفراد المتطرفين الاجتماعية. لكن الظاهرة الجهادية الفعلية لا تُفهَم إلا في إطار الصراعات الجيوستراتيجية والجيوسياسية والعلاقات بين المجتمعات. انظر فيما يتعلق بدراسة ظاهرة التطرف الاجتماعي:

Laurent Bonelli et Fabien Carrié, *La Fabrique de la radicalité: Une sociologie des jeunes djihadistes français* (Paris: Seuil, 2018).

وعن الأفق العولمي للظاهرة، انظر:

Olivier Roy, *La Peur de l'islam* (Paris: L'aube Eds De, 2018).

وفرنسوا بورغا، **فهم الإسلام السياسي: الغرب حين يجني ما زرع**، ترجمة جلال بدلة (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٨)، انظر أيضاً:

= Nicolas Hénin, *Jihad Academy* (Paris: Fayard, 2016),

وفي سورية، لم يكن لهذه التنظيمات حضور مستقل عن مثل هذه الأجهزة التي كانت تتلقف الأشتات الضائعة من هذه التنظيمات التي خلفتها حرب أفغانستان، من أجل إعادة تدويرها واستخدامها في مشروع إرهابها الخاص أو استراتيجيته، ضد الخصوم الداخليين والخارجيين، وتحولت بالنسبة إليها إلى إحدى أهم الأوراق التي مكّنتها، قبل الثورة بسنوات، من موضعة نفسها على خارطة الصراعات الجيوسياسة المشرقية، وتعزيز مكانة نظام الأسد وهامش مبادرته في العلاقات الدولية.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية أهم ضحاياها في مرحلة أولى. فمن أجل تقويض القرار الفلسطيني وإخضاع الحركة لسيطرته، شجع حافظ الأسد على تقسيمها وتبني مجموعات راديكالية منافسة لحركة فتح ومنظمة التحرير، كما يشير إلى ذلك مثال «فتح الانتفاضة» أو «مجموعة (أبو نضال)» في الثمانينيات من القرن الماضي أو، في وقت أقرب، تبني حزب الله اللبناني الإيراني، وفي بداية القرن الراهن منظمة «فتح الإسلام»[٢٣].

استخدم نظام الأسد التنظيمات الجهادية، مثلها مثل التنظيمات

= الذي ركز على مسؤولية السياسات الغربية في تطور الظاهرة، سواء بسبب التدخلات العسكرية الكارثية للغرب كما حصل في العراق أو انعدام التدخل لوقف الإبادة الجماعية في سورية.

(٢٣) قدّم فداء عيتاني، الصحافي المتخصص في الحركات الجهادية، وصفاً دقيقاً للبنية التوليفية أو التجميعية لهذه التنظيمات وكيف تستطيع عدة دول أن تشكلها وتستفيد منها حتى عندما تكون معادية لبعضها: «تشبه المجموعات السلفية الجهادية، وخاصة التنظيمات الكبيرة منها (القاعدة وفتح الإسلام ودولة العراق الإسلامية وغيرها)، كرات الأطفال الملوّنة، حيث كل جزء منها يحمل لوناً مختلفاً، وباتحادها تؤلّف كرة كبيرة منفوخة بألوان متعددة وشكل جذاب. إلا أنها في النهاية تبقى تجميعاً لألوان مختلفة، لن تتحول إلى لون واحد إلا في حال إدارة الكرة بسرعة كبيرة تخدع الناظر وتعطيه اللون الأبيض». «وفي لبنان، كان يمكن رؤية الألوان المختلفة لحركة فتح الإسلام التي أُنشئت بقرار سعودي، ودعمتها مجموعات سلفية مموّلة من المملكة في لبنان. كذلك حصلت الحركة على مباركةٍ ودعم من تيار المستقبل، وارتحل إليها أبو هريرة من جند الله في مخيم عين الحلوة ليقف خلف شاكر العبسّي في نهر البارد. ثم جِيء لها بمجموعات قتالية مطرودة من هنا وهناك، قبل أن يكتشف الجميع أن تجميع الألوان لن يعطي اللون المرتجى. وكانت سوريا في ذلك الحين تغضّ البصر عن هذه الحركة، وتسمح حيناً بمرور عشرات المقاتلين، أو تنصب لهم الكمائن ضاربة الرؤوس المطلوبة والشخصيات المعروفة بتخريبها أمنها، ولكن لم تمانع ولم تكبح حركة إنشاء فتح الإسلام، بل سمحت بتسلّح هذه الحركة على أنقاض حركة فتح الانتفاضة». انظر: فداء عيتاني، «القضاء على فتح الإسلام: هكذا اتُّخذ القرار السعودي،» صحيفة **الأخبار**، ٢٣/٨/٢٠١٠،

<https://www.beirutobserver.com/2010/08/fidaa-itani-5>.

الراديكالية القومية أو اليسارية، أداة ضغط قوية أيضاً لتطويع الطبقة السياسية اللبنانية وإجبارها على القبول بسيطرته العسكرية والأمنية على لبنان، بعد أن حوّله إلى مسرح لحرب مصغرة مضبوطة مع إسرائيل تغطي على سلام الأمر الواقع وتعوض عن العجز عن الرد على احتلال تل أبيب للجولان السوري. وكان من أول الاغتيالات السياسية تلك التي طالت في ١٦/٣/١٩٧٧ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط بإطلاق الرصاص على سيارته في بلدة دير دوريت بالشوف، واتُّهِمت أطراف في سورية بعملية الاغتيال. واتُّهِمت ميليشيات موالية لدمشق باغتيال الرئيس اللبناني بشير جميل في الأشرفية في ١٤/٩/١٩٨٢ قبل ٩ أيام فقط من تسلمه منصبه الجديد. كما اتُّهم النظام السوري باغتيال مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد بتفجير عبوة ناسفة في سيارته في بيروت ١٦/٥/١٩٨٩، ثم باغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض في ٢٢/١١/١٩٨٩ أثناء عودته من احتفال أقيم في ذكرى الاستقلال.

وقد زادت وتيرة الاغتيالات بعد استلام بشار الأسد السلطة، وفي سياق تنامي الضغوط السياسية الداخلية والدولية لسحب قواته التي فرضت حكمها الأمني على لبنان منذ تدخل دمشق العسكري عام ١٩٧٥ للمساعدة على وقف الحرب الأهلية. فاغتيل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤/٢/٢٠٠٥ بانفجار ضخم بعد خروجه من جلسة برلمانية، وقُتِل في الانفجار ١٩ شخصاً آخر، من بينهم الوزير اللبناني باسل فليحان. ورداً على اضطراره إلى الخروج من لبنان تحت ضغط ثورة الأرز الشعبية التي تفجرت على إثر اغتيال رئيس الوزراء الحريري، زادت وتيرة الاغتيالات الإرهابية التي قام بها النظام السوري، وطالت ١٤ شخصاً من الرموز السياسية والفكرية والصحافية المناوئة للنظام السوري، على رأسهم الباحث والأكاديمي والصحافي سمير قصير في ٦/٢/٢٠٠٥، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي الذي كان قد أظهر قبل اغتياله موقفاً نقدياً من «الوصاية» السورية على لبنان، والنائب والصحافي جبران تويني ومرافقاه بانفجار سيارة مفخخة في ١٢/١٢/٢٠٠٥، ووزير الصناعة اللبناني بيار الجميل المحسوب على قوى ١٤ آذار في ٢١/١١/٢٠٠٦، والنائب عن تيار المستقبل وليد عيدو بتفجير سيارته

في بيروت مع نجله الأكبر وأربعة آخرين في ٢٠٠٧/٦/١٣، والنائب عن حزب الكتائب أنطوان غانم في ٢٠٠٧/٩/١٩، ومدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء فرنسوا الحاج بوساطة سيارة مفخخة شرقي بيروت في ٢٠٠٧/١٢/١٢، والنقيب في فرع المعلومات بقوى الأمن الداخلي وسام عيد لدوره في لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال الحريري في ٢٠٠٨/١٢/١٥، ورئيس فرع المعلومات لقوى الأمن الداخلي اللبنانية العميد وسام الحسن في انفجار في منطقة الأشرفية سقط فيه العشرات بين قتيل وجريح في ٢٠١٢/١٠/١٩، وآخرون.

أما في سورية فقد كان سلاح التصفية الجسدية الأمضى من بين وسائل فرض الأمر السياسي الواقع من قِبل مجموعات البعث المختلفة، فيما بينها وفي مواجهة الاحتجاجات أو المعارضة السياسية. وقد قدّم الباحث الفرنسي ميشيل سورا، الذي عاش في لبنان وتعرّف عن قرب على النظام السوري، في كتابه **سورية: الدولة المتوحّشة** صورةً مفصّلة عن استراتيجية الترويع والإرهاب التي كان يتبعها، ويستخدم فيها إلى جانب الأجهزة الأمنية مجموعات متطرفة عديدة في لبنان، والتي سوف يكون الباحث ميشيل سورا نفسه ضحيتها؛ ففيه يجد القارئ وصفاً دقيقاً للطريقة التي استخدم فيها النظام الإرهاب والتطرف الديني ذريعة للقضاء على المعارضة السياسية التي واجهها، بدءاً من احتجاجات حماة عام ١٩٦٤، ثم قمع تظاهرات الاحتجاج على دستور ١٩٧٣، وفيما بعد على الاحتجاجات النقابية التي بدأت منذ عام ١٩٧٩ وتحولت إلى تمرد مسلح باسم «الثورة الإسلامية» من قِبل جناح من جماعة الإخوان المسلمين، وانتهت إلى مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٤٠,٠٠٠ مدني عام ١٩٨٢ كما مر ذكرها[٢٤].

وقد بدأ حافظ الأسد حكمه باغتيال أحد أبرز رفاقه من الضباط الذين قادوا انقلاب البعث عام ١٩٦٣، اللواء محمد عمران، عام ١٩٧٢ في لبنان، بعد أن انقلب على رفاقه في قيادة حزب البعث وأودعهم السجن،

---

(٢٤) ميشيل سورا، **سورية: الدولة المتوحشة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٧). وسورا باحث وعالم اجتماع فرنسي، اختُطف في لبنان من قِبل ميليشيا حزب الله واغتيل عام ١٩٨٦.

بمن فيهم اللواء صلاح جديد الأمين العام للحزب في ذلك الوقت، ورئيس الجمهورية السابق نور الدين الأتاسي، وآخرون. وفي عام ١٩٨٠ اغتيل على يد المخابرات السورية في باريس صلاح الدين البيطار، وهو من مؤسسي حزب البعث الأوائل ورئيس الوزراء السابق في حكومة البعث، بسبب رفضه التعاون مع الأسد[٢٥].

كما حاول الأسد اغتيال الزعيم الإسلامي عصام العطار، النائب السابق والخطيب والشاعر، الذي شغل منصب المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا، لكن عندما لم تعثر عناصر المخابرات عليه في بيته اغتالت زوجته السيدة بنان الطنطاوي عام ١٩٨١. واغتيل في عهد حافظ الأسد الإعلامي السوري المنشق، منير الأحمد، شقيق الشاعر بدوي الجبل، عام ١٩٩٢، ويعتقد بعض الصحافيين أن شقيقهما الآخر، أستاذ الفلسفة، أحمد الأحمد، قد مات في أوروبا اغتيالاً عام ١٩٩٣ لأنه أعلن انشقاقه عن نظام الأسد.

واستمر تقليد الاغتيالات والتصفيات، وربما زاد قوة، في ظل حكم الأسد الابن، حتى لو أن معظم الاغتيالات أصبحت تجري تحت عنوان الانتحار، كما حصل مع رئيس الوزراء محمود الزعبي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، عشية إعداد بشار الأسد للحكم، ثم وزير داخلية الأسد اللواء غازي كنعان رئيس شعبة المخابرات السورية في لبنان ووزير الداخلية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حتى «انتحاره» في تاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكذلك مقتل ضابط الاستخبارات الشهير الذي خلفه في موقعه في لبنان رستم غزالة.

---

(٢٥) ينقل الضابط السابق في المخابرات السورية سليم حذيفة، الذي يعمل على متابعة اغتيالات النظام السوري لمعارضيه وتوثيقها منذ عام ١٩٩٠، عن حافظ الأسد جملته الشهيرة: «من أراد سلطة أعطيناه، ومن أراد جاهاً وهبناه، ومن لم يرد أيهما فله إما القبر أو السجن». وما من شك في أن الأسد استخدم سلاح الاغتيالات أداة سياسية لتصفية خصومه والانفراد في السلطة منذ بداية حكمه، وورث ابنه السياسة ذاتها. و«كان تنفيذ هذه الاغتيالات يتم على أيدي دائرة ضيقة حول النظام من ضباط النخبة المدربين، خاصة ممن ينتمون إلى المخابرات الجوية، مشيراً إلى أنه أحياناً كان يستخدم بعض حلفائه كحزب الله وبعض المليشيات لتنفيذ عمليات الاغتيالات». انظر: «ظاهرة الاغتيالات في تعامل النظام السوري مع معارضيه،» الجزيرة.نت، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،
<https://bit.ly/2EcFqqk>.

وفي بداية عهد الأسد الابن اغتيل الشيخ معشوق خزنوي في ١/٦/ ٢٠٠٥. وكان الخزنوي رجل دين من طراز رفيع. وقف إلى جانب مطالب ربيع دمشق الديمقراطية ودافع عن الأخوة العربية الكردية وحقوق الجميع في «مواطنة واحدة ينبغي أن تتغلب على أية صفة أخرى»، كما كان له آراء متميزة حول مساواة المرأة مع الرجل واحترام حقوق الإنسان. كما اغتيل، وربما قضى تحت التعذيب، في بداية عهد الثورة المعارض السياسي وأحد مفكري حزب البعث شبلي العيسمي، عن عمر يناهز الثمانين عاماً، بعدما تم اختطافه من لبنان. وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اغتيل الشيخ أبو فهد وحيد البلعوس، أحد أبرز شيوخ الطائفة الدرزية وزعيم تجمع «مشايخ الكرامة»، لمعارضته تجنيد أبناء الطائفة الدرزية ومشاركتهم إلى جانب الأسد في الحرب، مع مجموعة من الشخصيات الدرزية الأخرى.

وخلال الثورة حلت عمليات القتل الجماعي والتصفيات بالجملة محل الاغتيالات في معاملة الناشطين والمنشقين من السياسيين والعسكريين، ومن أشهرها تفجير مبنى الأمن القومي الذي قضت فيه مجموعة «خلية الأزمة»، وبينهم أربعة من أهم أعمدة النظام: اللواء آصف شوكت، ووزير الدفاع داوود راجحة ونائبه واللواء حسن تركماني وزير الدفاع السابق، وهشام بختيار رئيس مكتب الأمن القومي، وشخصيات عسكرية مختلفة أخرى.

وكان الأسد قد استخدم عمليات الاغتيال والإرهاب أيضاً في صراعه مع البلدان الغربية في إطار دفاعه عن سيطرته على لبنان، عندما قامت مجموعات قومية تابعة له بتفجير مقر المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ واغتيال السفير الفرنسي لوي دولامار في عام ١٩٨١ كما أُدين بتفجيرات باريس في مطلع الثمانينيات، وبمحاولة تفجير طائرة ركاب إسرائيلية لشركة العال في مطار لندن عام ١٩٨٦ مما أدى إلى قطع العلاقات بين العاصمتين لعدة سنوات[٢٦].

(٢٦) قام عناصر من حزب الله بدعم من الحرس الثوري الإيراني والأجهزة الأمنية السورية بتفجير =

وفي مرحلة لاحقة حاول النظام أن يستعيد العلاقات مع الدول الغربية من خلال توظيف خبرته وملفاته حول الإرهاب الإقليمي وتقديم عروض التعاون في مكافحة الإرهاب وتداول المعلومات حوله. ونجح بالفعل من خلال ذلك في استعادة بعض الأهمية والاعتبار في حقل السياسة الدولية، واستقطب تعاطف الكثير من العواصم والمزيد من المساعدات من الدول التي اعتقدت أن من الأفضل لها أن تكسب صداقته وتحتوي شره وتستفيد من اختراقه لمعظم الحركات الجهادية والمتطرفة من أن تتركه لعربدته. كما اكتشف هو أيضاً أهمية المتاجرة بملف الإرهاب لكسب تعاون الدول الغربية، وراهن على هذا التعاون للحصول على صك على بياض فيما يتعلق بسياساته الداخلية. وكان أكبر إنجازاته في هذا المجال التوقيع على اتفاق التنسيق الاستراتيجي بين المخابرات السورية والمخابرات المركزية الأمريكية في مطلع حكم الأسد الابن عام ٢٠٠٠. وأظهر تعنته في موضوع بند حقوق الإنسان في إطار مفاوضات الشراكة المتوسطية صحةَ حساباته فيما يتعلق بسهولة فرض الأمر الواقع على الحكومات الغربية، وتضحيتها بجميع المعايير المتعلقة بمسائل الديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية في سورية.

جاءت تفجيرات نيويورك الشهيرة وإعلان واشنطن عن مرحلة جديدة من «الحرب على الإرهاب» بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد من اعتقاد الأسد بصحة هذه الحسابات، فقدّم نفسه وخبرته الواسعة في منظمات الإسلاميين المتطرفين واختراقاته لها شريكاً رئيسياً في التحالف ضد الإرهاب. وعزز من تفاؤله الغضب المتنامي على دول الخليج التي وُسِمت بأنها المصدر الأول للمجموعات المتطرفة. بل يمكن القول إن الطابع القمعي المفرط للنظام، بدلاً من أن يكون سبباً لإدانته أو الضغط عليه،

= ثكنتي المارينز والقوات الفرنسية في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، مما أودى بحياة ٢٤١ جندياً أمريكياً و٥٨ جندياً فرنسياً. أما السفير الفرنسي فقد اغتيل لأن لديه، بحسب كلمات الصحافي الفرنسي آلان مينارغ، برنامجاً «طموحاً للغاية يتماشى تماماً مع السياسة الفرنسية في ذلك الوقت وهي التقريب بين الطوائف اللبنانية أو التقريب بين الأخوة الأعداء اللبنانيين، ولم يعجب ذلك السوريين فاغتالوه». في برنامج سامي كليب على قناة الجزيرة: زيارة خاصة، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، <https://docs.google.com/document/d/1ZQNDjmgToRdNGKGdltaxlp3mzBR19REylt3H1wuo-HYM/edit>.

أصبح في نظر الإدارة الأمريكية والغرب مصدر تقديرٍ وتميزٍ إيجابي لمصلحته. وهذا ما شجعه على عدم الخوف من استخدام أقسى أشكال العنف على أول إرهاصات الحرية التي ظهرت في دمشق في شكل منتديات ولقاءات فكرية، والتي أُطلِق عليها ربيع دمشق، وقتلها في المهد، وإدانة المئات من ناشطيها، والحكم على العشرات من المثقفين والبرلمانيين والصحافيين البارزين بعقوبات سجن طويلة، من ٥ إلى ١٠ سنوات، مع إغلاق هذه المنتديات التي لم تخرج أصلاً من الصالونات المنزلية الشخصية، من دون أن يتحرك للحكومات الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، ساكن.

لكن التحالف الأمني السوري الأمريكي لن يصمد أمام الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وإعلان المسؤولين الأمريكيين في إدارة بوش، في محاولة لإعطاء تبرير أخلاقي لتدمير العراق، عن مشروعهم لبسط الديمقراطية في الشرق الأوسط، وتصفية حساب الدكتاتورية المشرقية. وعزز من قلق النظام السوري الشروط والتهديدات التي نقلها له كولن باول عام ٢٠٠٤، والضغوط التي بدأت تمارس عليه لسحب قواته من لبنان وتخفيف قبضته عن الحياة السياسية اللبنانية، وهي القضية التي صدر بشأنها قرارٌ في مجلس الأمن اتهم الأسدُ رئيسَ الوزراء السابق رفيق الحريري بالضلوع فيه.

عندئذ شعر الأسد، كما شعرت دول الخليج الحليفة التاريخية للولايات المتحدة، بخطر سياسة المحافظين الجدد المغامِرة، وما تمثّله من ضغوط سياسية عليه، فقرر مواجهتها، بالتفاهم مع إيران الطامحة إلى إضعاف النفوذ الأمريكي في عراق جديد تريد إلحاقَه بها. قرر بشار الأسد أن يقود حرباً سرية ضد الوجود الأمريكي في العراق، استخدم فيها بالدرجة الأولى المنظمات المتطرفة الإسلامية، ومن ضمنها القاعدة، مع بقايا أجهزة البعث العراقي الفارين، من ضباط الجيش والمخابرات. وفي سياق هذه الحرب وُلِدت فتح الإسلام بزعامة شاكر العبسي وجماعة «أبو مصعب الزرقاوي» التي ستُنجب في مرحلة لاحقة تنظيم داعش.

هكذا فتح الأسد منذ عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع بقايا الأجهزة الأمنية

والقوات العراقية التي اضطرت إلى الفرار أمام الاحتلال الأمريكي وسياسة اجتثاث البعث العراقي على يد الميليشيات الشيعية المحلية والإيرانية، الحدودَ السورية على أعرضِ أبوابها للعناصر الجهادية المحلية والدولية. وكان «أبو القعقاع»، الذي اتُّهِم النظام باغتياله بعد انتهاء مهمته عام ٢٠٠٦، أحد المكلفين الرئيسيين بتحشيد الجهاديين من كل مكان، ودخل بموجبه عشرات الألوف منهم الحدود العراقية عبر سورية وبرعايتها. وكانت هذه الحرب لحرمان الحكومة الأمريكية من بسط سيطرتها الكاملة على العراق ووقف مشروع جورج بوش الابن لتصدير الديمقراطية للشرق الأوسط، المناسبة التي اختلطت فيها، كما لم يحصل من قبل، مصالح طهران مع مصالح النظام السوري، فالتقى هدف الإيرانيين في الاستفراد بالشأن العراقي والسيطرة على نظام الحكم الجديد في بغداد وتحويله إلى حكم طائفي شيعي تابع لمرشد الثورة الإسلامية مباشرة، مع مصالح النظام السوري في وضع حدٍّ للتقدم في اتجاه سورية لإسقاطه. وقد كان لنجاحه وإيران في كسر شوكة سياسة المحافظين الجدد وإفشالها دورٌ كبيرٌ في استعادته مكانته في المنطقة وعند بعض الدول الغربية التي قاطعته بعد اغتيال الحريري رئيس وزراء لبنان السابق.

ولم يتردد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في اتهام نظام الأسد بتنظيم حرب الإرهاب في العراق لزعزعة استقرار بلاده، وقدم شكوى بذلك إلى الأمم المتحدة(٢٧).

وفي لبنان بدأت المداولات المحلية والدولية لإجبار النظام السوري على سحب قواته من لبنان بعد ثلاثين عاماً من التحكم في سياساته. وقُدِّم قرارٌ لمجلس الأمن بخصوص ذلك، اتهمت الصحافةُ السورية رفيقَ الحريري الطامح للعودة إلى رئاسة الوزارة بالتشجيع على استصداره. وفي محاولة لفك الطوق الذي بدأ يخنقه، لم يجد النظام أمامه سوى الهرب إلى الأمام،

---

(٢٧) اتهمَ رئيسُ الحكومة العراقية نوري المالكي، الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سورية بإيواء متورطين في تفجيرات بغداد، مؤكداً أنها تقف وراء ما يحصل من إرهاب في العراق منذ ٢٠٠٣، وطلب رسمياً من الأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق دولية في الاعتداء المزدوج الذي استهدف بغداد في ١٩ آب/أغسطس وأوقع ٩٥ قتيلاً و٦٠٠ جريح، والذي اتُّهِم بتنفيذه أشخاص مقيمون في سورية. انظر: جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٩/٥.

وإعادة خلط الأوراق بتوجيه ضربة عنيفة تروع الجميع، فأقدم، بالتعاون مع حزب الله، كما أشارت التحقيقات فيما بعد، على اغتيال أكبر زعيم سياسي في لبنان، في عملية اهتزت لهولها وشدة عنفها وتهورها الدبلوماسية الدولية والصحافة العالمية، قبل أن يلحقها بسلسلة اغتيالات أخرى طالت عدداً كبيراً من المثقفين والسياسيين والصحافيين اللبنانيين المناوئين لسيطرته على بلادهم. وهي العملية التي انتهت بتفجير الغضب الشعبي اللبناني وخروج الشعب بأكمله، فيما وراء التقسيمات الطائفية والمناطقية، في «ثورة الأرز»، ضد «الوجود السوري»، لفرض انسحاب قوات الأسد من لبنان، والتي غادرته في أقل من أسبوع. وكان من الآثار الجانبية لذلك تخلي حُماته الغربيين السابقين، وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك، عنه. كما سحبت واشنطن سفيرها في دمشق، قبل أن يعيده الرئيس باراك أوباما عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق جاءت أيضاً عمليةُ اغتيال وزير الداخلية اللواء غازي كنعان، وحدثَ انشقاق عبد الحليم خدام، النائب الأول لرئيس الجمهورية، ولجوؤه إلى باريس.

وكانت هذه هي الفرصة المناسبة كي تتلقفه طهران، وتعمل على احتوائه ضمن استراتيجية سيطرتها الإقليمية، وتقدم المشورة والدعم له للاستمرار في تحدي خصومه، داخل سورية وفي المحيط العربي، والخليجي خصوصاً؛ وبالتوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاستراتيجية والاقتصادية وغيرها ربطت مصيره بمصيرها، مما سيكون له الأثر الأكبر في تقرير مصير سورية عند اندلاع الأحداث الثورية التاريخية في آذار/مارس ٢٠١١.

حاول الغرب في اللحظات الأخيرة إخراجَ الأسد من عزلته الدولية، ومدَّ حبلِ النجاة له، وتجنيبه الارتماء في حضن طهران. قام بالمبادرة الأولى نيكولا ساركوزي، الذي دعاه عقب انتخابه عام ٢٠٠٧ رئيساً لجمهورية فرنسا، وربما بتشجيع من إسرائيل، التي تصفه بالصديق الأوفى، والتي خشيت توثيق العلاقات بين الأسد وطهران، ثلاث مرات خلال أقل من عامين ونصف إلى زيارة فرنسا (بين شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨ وشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). ولم يكتفِ بذلك، بل قام هو نفسه عام ٢٠٠٨ بزيارتين متلاحقتين لبشار الأسد في دمشق، لم يفصل بينهما سوى أشهر قليلة. وكانت بطاقة النجاة هي الدخول في مفاوضات مع إسرائيل، لتحقيق

السلام[٢٨]. وما لبثت دول الخليج ثم الدول الأوروبية الأخرى أن تبعت ساركوزي. وتَوجت هذه المصالحة زيارة رئيس وزراء لبنان سعد الحريري نفسه إلى دمشق في ١٩/١٢/٢٠٠٩ بعد خمس سنوات من اغتيال والده.

وقد شجع هذا النصرُ للحلف المشترك السوري الإيراني طهرانَ على إطلاق خطتها الجديدة لاختراق الدول العربية من المغرب إلى العراق، والتي ستظهر آثارها خلال ثورتَي سورية واليمن، حيث وقف المجتمع الدولي والغرب متردِّدَين، إن لم يكن ممالئَين لسياساتها. وبدلاً من أن يقاطعاها سمحا لها بأن تكون هي مصدر الضغوط المزعزِعة للاستقرار التي سوف تتعرض لها الدول المحيطة في المشرق والشرق الأوسط.

عندما اندلعت الثورة الشعبية في آذار/مارس ٢٠١١ ونجحت في التصدي لمحاولات الترويع الأولى، لم يعد أمام الأسد سوى الرجوع إلى استراتيجيته التقليدية وحلفائه الطبيعيين، وأن يعيد تجنيد المنظمات والمجموعات الإرهابية التي طالما تعاون معها من قبل لفرض نفوذه على الفلسطينيين واللبنانيين والأردنيين والخليجيين وفرض احترامه على الحكومات الغربية، وأن ينتج المزيد منها مثل فرق الموت التي أطلق عليها اسم «الشبيحة» ثم جيش الدفاع الوطني، والميليشيات الطائفية الكثيرة التي سوف تنتشر في المنطقة من لبنان إلى العراق إلى إيران. ومن بين هذه التنظيمات وأهمها تنظيم القاعدة، الذي نسج معه علاقات وثيقة وارتبط به بمصالح وخيوط قوية خلال حرب الإرهاب التي شنها عبر الحدود السورية العراقية لأربعة أعوام، وحرم منها الولايات المتحدة من بسط سيطرتها الكاملة على العراق.

---

(٢٨) هذا ما كشف عنه جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، في مذكراته **كل يوم هو زيادة**، التي ذكر فيها أنه حمل من الأسد، بعد لقاء معه في دمشق عام ٢٠٠٩، رسالة لعقد السلام مع إسرائيل، بدا فيها على استعداد للذهاب بعيداً في تقديم التنازلات للحصول على الجولان، فاجأت نتنياهو نفسه. لكنه أضاف: «حاولتْ إدارة أوباما اختبار مدى جدية الأسد عبر مطالبة الرئيس السوري باتخاذ (إجراءات لبناء الثقة) تجاه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بما في ذلك وقف بعض شحنات الأسلحة إلى حزب الله، لكن الأسد خيّب آمال الإدارة لفشله في الوفاء بوعوده». هل كانت محاولةً من الأسد لتغيير سياسته بالفعل أفشلتها طهران، أم استمراراً لسياسة المراوغة واللعب على الحبال التي مارسها قبله والده بنجاح؟. موقع زمان الوصل، بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨.

ليس لظهور هذه التنظيمات التي بدأت تشهد توسعاً لافتاً في سرعته منذ عام ٢٠١٣، من النصرة إلى داعش إلى التنظيمات الجهادية الأخرى، علاقةً عضوية بمشروع الثورة السورية، ولا هي من مفرزات ديناميتها الداخلية على سبيل رد الفعل أو التحالف بين قوى مختلفة التوجهات الدينية والسياسية. لقد كان نشوؤها وصعودها اختراقاً من خارج الثورة، ومحاولة للالتفاف عليها واختطافها من يد أصحابها، بالتحالف مع النظام أو من دونه، جاءت في الوقت الذي كانت فيه الفصائل المدنية وحلفاؤها من الإسلاميين السلفيين والصحويين تشهد تقدماً كبيراً على الأرض، وتضع ميليشيات النظام في حالة الدفاع، وتضرب الحصار على قواعده العسكرية ومطاراته ومراكز أمنه، التي لم تنجُ من السقوط إلا بسبب الاستخدام المكثّف للطيران(٢٩).

وكان النظام قد مهّد لولادتها في سورية بتحريره قياداتها من سجونه ومنها سجن صيدنايا الذي أودع فيه الجهاديين الذين حاربوا من أجله في العراق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين(٣٠).

(٢٩) من المفيد في هذا السياق المقارنة بين المسارات والمآلات التي شهدتها حركات سلفية مثل أحرار الشام التي حاولت أن تبقى مستقلة عن التنظيمات الجهادية الأخرى، قبل أن تسعى إلى التقرب الفاشل من المواقف الوطنية وتتبنى علم الثورة في مرحلة تالية، والقوى الجهادية العالمية التي بقيت وحدها متمسكة بمشروعها وعملها وخصوصيتها ورافضة لأي توطن داخل البيئة السورية. وهذا ما لاحظه الباحث أحمد أبازيد عندما ذكر أن حركة تحرير الشام بدأت «نهاية عام ٢٠١١م ككتائب محلية في إدلب وحماة بقيادة شخصيات جهادية مُفرَج عنها من سجن صيدنايا، وتشغل موقعاً فكرياً ملتبساً بين أطروحات السلفية الجهادية وسلفية الصحوة (السرورية) والطليعة المقاتلة، ولكنها تقدم للعلن خطاباً من عموميات التيار الإسلامي، ثم وجد نفسه يتطور مع الوقت إلى «حركة إسلامية» على مستوى سوري وذات برنامج سياسي واجتماعي في الربع الأول من ٢٠١٣م، ثم إلى تحالف بمسمى «الجبهة الإسلامية» في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، مع ميثاق تم تسميته «مشروع أمة» (من شعار محلي إلى وطني إلى عالمي»). قبل أن تنقسم وتتراجع عن مواقفها الجهادية العالمية من جديد، وتتبنى منذ ٢٠١٧ خطاباً وطنياً وتقبل برفع علم الثورة السورية. انظر: أحمد أبازيد، «في انفجار وضمور الأيديولوجيا،» موقع تلفزيون سوريا، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨،

<https://bit.ly/2tNyprn>.

(٣٠) في أيار/ مايو ٢٠١١، أي بعد شهرين من اندلاع الثورة، وكان من أبرز من أطلق سراحهم فيها: أبو خالد السوري (القاعدة)، وحسّان عبود (أحرار الشام)، وزهران علوش (جيش الإسلام)، وعمرو العبسي (تنظيم الدولة).

لم يكن هؤلاء القادة تابعين بالضرورة للنظام أو لحلفائه، ولكنهم كانوا يعرفون ما ينبغي عليهم فعله، أي إنشاء حركات جهادية ترفع العلم الأسود وتطالب بإقامة الدولة الإسلامية والموت للغرب في مقابل الفصائل الثورية التي ترفع شعارات الكرامة والحرية والمواطنة المتساوية والدولة المدنية. وسوف يضيف المئات الآخرون منهم الفارون من سجن «أبو غريب» العراقي فصلاً جديداً من فصول تطور الحركة الجهادية في سورية قبل أن تتحول إلى بؤرة جذب وساحة حرب جديدة بديلة عن أفغانستان لجميع القوى الجهادية العالمية[٣١].

لكن النظام لم يكن الوحيد الذي راهن على تدخل القوى الجهادية. ساهمت حكومات عديدة، فيما بعد، من خصوم النظام و«أصدقاء الثورة» في تضخيم نفوذها، كما غضّت الولايات المتحدة النظر عنها، بسبب حسابات خاطئة أو لغاية في نفس يعقوب. لكنه الوحيد الذي استفاد منها وعرف كيف يناور بوجودها سياسياً على الصعيد الدولي، وعسكرياً على الأرض، وذلّل عملها الأيديولوجي والميداني لتحقيق أهدافه، حسبما ذكر اللواء علي مملوك، الشخص الأبرز في تقرير السياسات الأمنية في سورية اليوم، حين صرح بخصوص الإرهابيين: «من حيث المبدأ نحن لا نهاجمهم أو نقتلهم فوراً، ولكن بدل ذلك نتغلغل فيهم ولا نتحرك إلا في اللحظة المناسبة»[٣٢].

والواقع أن الأسد لم يطلق سراح المئات من أفراد القاعدة والجهاديين فحسب، وإنما مكنهم أيضاً من تشكيل فصائل وفتح لهم، في كل مرة كان بإمكانه ذلك، مخازن أسلحته أو تركها لهم مملوءة قبل الانسحاب، كما حصل مرات عديدة في تدمر ودير الزور وغيرهما. وكان يكفيه في أكثر الأحيان أن يفتح لهم طريقاً هنا، ويحاصرهم هناك، كي يضعهم في المكان «الصحيح»، أي في مواجهة الفصائل الثورية التي خدع الكثير منها في البداية

(٣١) بحسب صحيفة **القدس العربي** تمكن نحو ٥٠٠ سجين أو أكثر من الهرب من سجن أبو غريب، بينهم ١٠٠ سجين عربي على الأقل، جميعهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة. ومن بين الهاربين شخصيات من الصف الأول في تنظيم بلاد الرافدين التابع للقاعدة. انظر: **القدس العربي**، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣.

(٣٢) وعلى الأرجح كان قد نجح منذ البداية في اختراقها.

بشجاعة الجهاديين، واعتقدوا أنهم جاؤوا لنصرتهم، وبقوا فترة طويلة يرفضون مواجهتهم، حتى بعد أن تبين أنهم جاؤوا لانتزاع الأرض من بين أيديهم. وقد فجر الموقف من المنظمات الجهادية المتطرفة أزمات عميقة داخل صفوف الفصائل الثورية المدنية والسلفية خاصة، وأدت إلى انقسام الكثير منها والتحاق قسم من عناصرها بداعش والنصرة(٣٣).

في كل الأحوال، كان مشروع الحركات الجهادية على النقيض من مشروع الفصائل الثورية التي انضوت تحت راية الثورة واستمرت، على الرغم من هيمنة الطابع الإسلامي عليها، متمسكة بأهدافها الأولى، المناقضة تماماً لمشروع إسقاط الدكتاتورية، والمعادية بشراسة لشعارات ثورة الحرية والكرامة والدولة الديمقراطية، متشبثة ببناء دولة إسلامية خاصة بها، أو بحسب عقيدتها وتأويلها. وهذا ما عملت عليه بالفعل منذ اللحظة التي شعرت فيها باحتمال تحقيق أهدافها. وكما حصل في مدينة الموصل، عندما نجحت مجموعة صغيرة من الدواعش لا تتجاوز المئات في انتزاع ثاني أكبر مدن العراق من السلطة المركزية، والسيطرة عليها، وتحويلها إلى إمارة إسلامية جهادية خلال سنتين، تمكن تنظيم داعش من انتزاع منطقة واسعة في الجزيرة السورية من يد الفصائل، وأقام عليها دولة الخلافة التي حلم بها، وجعل من الرقة، عاصمةِ الرشيد، عاصمةً له، وتعامل مع النظام السوري كما لو كان دولة بالفعل، وعقد معه الصفقات التجارية والعسكرية.

هكذا لم تكن التنظيمات الجهادية جزءاً من قوى الثورة السورية، ولكنها كانت نقيضها وخصمها.

ومنذ البداية، أثارت مجموعات داعش الشك عند الناشطين لما كانت تتمتع به من موارد وقدرة على الحركة. وقد تحدث معي أكثر من ناشط عن قلقه منهم في منتصف ٢٠١٢ قبل أن يظهروا إلى العلن كفريق محارب، بسبب الغموض الذي كان يحيط بمواردهم الكبيرة وتحركاتهم

(٣٣) بناءً على عدة مقابلاتٍ حصريةٍ وتقصياتٍ مع المنشقين فقد تبين أن استخبارات الأسد قد تلقت أوامر بالوقوف إلى صف مقاتلي القاعدة، الذين عبروا من العراق إلى سوريا في أواخر عام ٢٠١٢. انظر حكيم خطيب على موقع «قنطرة»، ١١ أيار/ مايو ٢٠١٧.

ونجاحهم السريع في اختراق المجتمعات المحلية ولم يكن عددهم يتجاوز العشرات.

وباستثناء فترة التأسيس الأولى التي حاول فيها عناصر التنظيم إعطاء الانطباع للجمهور أنهم جاؤوا لمساعدتهم وخدمتهم ولا أهداف خاصة لهم، كانت الفصائل المقاتلة، بما فيها الإسلامية الإخوانية والسلفية، هي الأكثر تعرضاً لعدوانهم، بمقدار ما كان يفرق بينها جميعاً الصراع على الشرعية الدينية. وهذا الصراع كان أيضاً من بين الأسباب التي دفعت إلى مزيد من التشدد لدى الإسلاميين الآخرين وفاقمت من القطيعة بينها وبين الفصائل المدنية المقاتلة.

كانت استراتيجية الأسد في إجهاض الثورة تقوم على ركيزتين: توريط المتظاهرين السلميين بالعمل المسلح وإغراق هذا العمل بالقوى الجهادية والمتطرفة والعنف الأعمى حتى يضع الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، والغرب أساساً، منذ البداية، أمام خيارين: الدكتاتورية الدموية أو فوضى الإرهابيين. وقد فعل كل شيء ليصل إلى هذا الوضع ويجبر العالم على اختياره ضد الإرهابيين(٣٤).

وكان الطريق إلى ذلك القضاء على الطابع المدني والسلمي للثورة وإدخال المنظمات الجهادية بأقصى قوتها إلى المعركة. ولتحقيق الهدف الأول لم يكن أمامه سوى أن يحطم الدولة ويعود إلى حكم العشيرة والعصابة، لتحرير يديه من أي التزامات سياسية أو قانونية أو أخلاقية تجاه استخدام العنف ضد المواطنين المدنيين وغير المدنيين، وابتداع وتطوير أشكال صادمة من التعذيب والإرهاب، لم يسمع بها العالم من قبل، وسوف تثير دهشة البشرية لعقود طويلة، كسلخ أجساد المعتقلين وتعليقهم أعضاء ممزقة ومهشمة، كما تعلق الذبائح في المجازر والمسالخ، وتحويل الجيش النظامي إلى ميليشيات لا تخضع في نشاطها سوى لإرادة الأشخاص الذين يقودونها، ولا تعترف بقاعدة أو دستور.

---

(٣٤) كما ذكر نيكولا هينان بالفعل أن «الأسد بحاجة ماسة إلى المتشددين لأنهم بمثابة بوليصة التأمين على الحياة بالنسبة له».

أما فيما يتعلق بإدخال المنظمات الجهادية والإرهابية في المعركة، فما كان عليه سوى أن يفتح المجال والحدود أمامها لتأخذ مكانها إلى جانب الثوار أو في مواجهتهم، وتقديم كل ما تحتاجه من دعم حتى تتحول إلى قوى ضاربة رئيسية، تقضي على فصائل الثورة والجيش الحر أو تضعف من احتمال انتصارها. وهكذا سوف يظهر الصراع بشكل أكبر على أنه حرب ضد منظمات إرهابية ومتطرفة تشكّل جزءاً من الحرب الدولية على الإرهاب، وتحول نظام الأسد إلى حليف فيها. لا صراع شعب من أجل الحرية ضد دكتاتورية دموية فاسدة.

للمرة الألف نجحت الخطة ذاتها. فقد غطى الخوف من خطر تمدد الإرهاب الجهادي على فوائد تقديم الدعم أو حتى التعاطف مع مشروع ثورة تحررية سورية أو عربية، وجعل من المقبول، بل من «الأفضل»، صرف النظر عن مساءلة النظام عن جرائمه بدلاً من معاقبته عليها. وساهم في ذلك ضياع بوصلة الفصائل الحرة، وخسارتها الكثير من صدقيتها، حتى تم التفاهم مع الروس على وقف المعونات عنها. وأهم من ذلك ساعد اللعب بورقة الإرهاب وخطر تمدده في تغيير موقف الولايات المتحدة التي قررت منذ عام ٢٠١٤ الخروج من حياديتها والانخراط في الحرب على الإرهاب، لكن إلى جانب الميليشيات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي لتزيد الضغط على الفصائل المدنية.

منذ ٢٠١٤ أخذت صورة الحرب على الإرهاب تطغى في الأوساط الدبلوماسية على صورة الانتفاضة الشعبية. وشعر الأسد لأول مرة بأنه ربح المرحلة الأولى من الحرب، وأنه لم يعد «يفت خارج الصحن» عندما يتكلم عن الإرهاب ولا يقبل بالاعتراف بوجود نشاط غيره في سورية، بل صار منسجماً مع الخط الدولي العام الذي وجد من مصلحته التواطؤ معه كي يتجنب الخوض في مواجهات معقدة ومن أجل التغطية على الاستقالة الأخلاقية والسياسية تجاه حرب الإبادة الواقعة على السوريين. وصارت جميع العواصم تردد خطاباً لا يختلف كثيراً عن خطاب الأسد في الأيام الأولى للثورة في نفي وجود مشكلة غير الإرهاب، أو اعتبار ما عدا الإرهاب شأناً بسيطاً وثانوياً على السوريين أن يجدوا له الحل فيما بينهم.

أما موسكو فقد تبنت بالحرف خطاب النظام وصارت تعتبر الفصائل جميعها إرهابية، وتتعامل معها على هذا الأساس، ناسية القرارات الدولية التي لم تكف عن التأكيد على ضرورة وقف العنف ضد المدنيين وإيجاد حل سياسي للنزاع، بما في ذلك طلب الكثير من رؤساء الدول من الأسد التنحي، وضاربة عرض الحائط بتقارير المنظمات الدولية وما كشفته من مجازر وجرائم ضد الإنسانية، وما دانت به النظام من استخدام الكيماوي وغاز الكلور لقتل المدنيين، وما أبرزته آلاف الصور لضحايا المعتقلات التي تذكّر بما حفظه أرشيف الهولوكوست النازي من امتهان خطير للحد الأدنى من القيم والمبادئ الإنسانية.

ما من شك في أن داعش والنصرة، وفصائل أخرى أقل أهمية لها أجندات مشابهة، كانت من بين جميع القوى والتيارات الإسلامية التي صادرت الانتفاضة الشعبية وغيرت مسارها الأكثر تقويضاً لفكر الثورة وفتكاً بها. فلم يكن لتنظيماتها الدور الأكبر في إضعاف فصائل المعارضة واستنفاد قواها فحسب، سواء بقتالها وانتزاع مساحات واسعة من الأراضي التي حررتها من النظام، أو بجذب العناصر المشردة منها بعد كسرها وقطع المعونات الدولية عنها إلى صفوفها وإعادة تأهيلهم للعمل معها؛ وإنما أيضاً قدمت ذريعة للتدخل الإيراني الواسع، والحشد الشعبي المكون من مختلف القوميات للميليشيات الشيعية، ومن بعده للتدخل الروسي الذي قدم نفسه كسيف مسلط على الإرهاب على الرغم من تجنبه المواجهة مع تنظيم داعش والتهاون في محاربته. وكان آخر مثال على ذلك هجوم الدواعش على مدينة السويداء جنوبي سورية، الذي ذهب ضحيته ٢٤٧ شخصاً ومئات الجرحى[(٣٥)].

---

(٣٥) هاجمت مجموعات من داعش مدينة السويداء جنوبي سورية في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٨، ودارت المعركة مع رجال «الفزعة» الدروز ما يقرب من ٢٠ ساعة من دون أن يتدخل أحد، لا من الجيش السوري التابع للأسد ولا من قبل القوى الجوية الروسية ولا الميليشيات الشيعية الإيرانية، بينما لا تبعد المدينة أكثر من ٢٠ كلم عن مطار وقاعدة عسكريين للنظام، مما دعا الصحافة إلى أن تتساءل فيما إذا كانت العملية داعشية أم انتقاماً من قِبل الأسد وتأديباً للمدينة التي رفضت إرسال تجنيد شبابها في ميليشيات الأسد. انظر: «صحف عربية تتساءل: هل سمحت الحكومة السورية لتنظيم الدولة الإسلامية بمهاجمة السويداء؟،» بي بي سي عربي، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٨،
<http://www.bbc.com/arabic/inthepress-44980195>.

وفي هذا السياق الذي حُيِّدت فيه الفصائل المدنية، وأَمِلَت الكثير من القوى الإقليمية والدولية أن يعمل «الجوكر» الجهادي لحسابها، أو يساهم في خلط أوراق اللعبة لمصلحتها، توفَّرَ للجهادية أفضل فرصة وأحسن ظروف ممكنة للتعبير عن هويتها وتحقيق أهدافها، حتى اعتقدت زعامتها، أمام تخاذل القوى الدولية، وفي ظل الحماية التي وفرها لها التحالف السوري الإيراني، المشغول بسحق الثورة الشعبية وحدها، أنه أصبح بإمكانها إعلان دولتها الخاصة، دولة الخلافة الإسلامية، دولة من صنعها ولها.

لم تجسّد داعش في سورية قوى الثورة المضادة، بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولكنها كانت أحد أدواتها الرئيسية. وقد تعاملت طهران ودمشق معها بوصفها كذلك، واستخدمتها كقوة مناهضة للثورة على طول الخط، ولم يكن لدى الفصائل الثورية أي فرصة مهما كانت ضئيلة للتسوية معها، أو لإيجاد حدٍّ أدنى من تقاطع المصالح يخفف من غلوائها، ويحول دون تركيز هدفها على القضاء على الجيش الحر وإخراجه من الأراضي التي كان يسيطر عليها. فأجندة الجهادية تنفي أجندة الثورة الديمقراطية المدنية تماماً كما تنفي الديمقراطية مفهوم الدولة الداعشية التي تقنّعت برداء الخلافة الإسلامية. وقد كانت المواجهات محدودة خلال سنوات الحرب المتعددة الأطراف بين قوات النظام وداعش، وحصل بينهما بالأحرى تعاون تكتيكي وتبادل للمواقع وتفاهم على إخلاء بعضها وانسحابات رعتها القوى السورية والإيرانية(٣٦).

ليست الجهادية العالمية، ومنها داعش، صنيعة بالضرورة للدول التي تتعامل معها وتحاول توظيفها في استراتيجياتها الخاصة، كالنظام السوري وإيران، لكن ليس هناك شك من أنه كانت هناك ملامح حلف موضوعي بين

(٣٦) حصلت اتفاقات عديدة نُقِل بموجبها عناصر من داعش بأمان من مناطق إلى مناطق أخرى، من قِبل القوات السورية أو حزب الله، كانت أشهرها تلك التي عُرِفت بـ «صفقة حزب الله ـ داعش» التي قضت، في آب/ أغسطس ٢٠١٧، بخروج عناصر التنظيم من منطقة القلمون على الحدود اللبنانية السورية نحو البوكمال أو دير الزور القريبة من الحدود العراقية السورية، في حافلات مكيفة. انظر: «باصات مكيفة لنقل قاتلي عسكرنا . . الناشطون ينتقدون!،» موقع خاص جنوبية، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٧.

الطرفين، أساسه العداء المشترك لقيم الثورة وشعاراتها ومبادئها، أي لتلك القيم والمبادئ التي يعتبرها الطرفان، كما يعتبران الثورةَ نفسها، مؤامرة غربية. وكانت بداية هذا الحلف الموضوعي تمكين التنظيم المتطرف من احتلال الموصل بمئات من الداعشيين واستيلائهم على ثلث سلاح الجيش العراقي، وأكثر من نصف مليار دولار من البنك المركزي، وآلاف العربات المعدة للاستخدامات العسكرية. لكن ما إن تم التأكد من هزيمة الفصائل الثورية حتى انهارت دولة الخلافة خلال أشهر معدودة، وتحولت من سلطة طامحة لأن تعيد مجد الإمبراطورية الإسلامية إلى مجموعات صغيرة وجيوب تعمل على منهج حرب العصابات، وتتنقل من مكان إلى مكان حسب الطلب، وتُنقَل بالحافلات المكيَّفة من قِبل أعدائها المفترضين من حزب الله وقوات الأسد. وقد تساءل كثيرون بعد معركة تحرير الموصل وتحرير الرقة عن صور ضحايا داعش من دون أن يعثروا على شيء. وأثار فضولهم أيضاً الطريقة التي احتلت بها داعش المدن السورية في الرقة ودير الزور وعمليات الكر والفر في ريف حمص وخروجها ودخولها من تدمر في وضح النهار، وعودتها إليها بعد هزيمتها الأولى، وفي كل مرة تجد مخازن الأسلحة عامرة وجاهزة للاستخدام.

ولا يمكن تجاهل العلاقات التي ربطت الكثير من قادة القاعدة التي ولدت منها داعش بطهران ودمشق عندما كانت العاصمتان تسعيان إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق. ولا تزال المنظمة تحتفظ بمقرات لها في العاصمة الإيرانية وتتقاطع عقيدتها في الحرب ضد الهيمنة الغربية مع عقيدة ما يسمى محور المقاومة والممانعة.

ومن اللافت أن الجهادية العالمية، التي اعتادت أن توجه وحشيتها منذ حرب أفغانستان التي تعمدت فيها ضد الغربيين وعموماً غير المسلمين، والأمريكيين خصوصاً، اختارت أن توجه سلاحها بشكل أساسي هذه المرة نحو الشعب الذي يقاتل نظاماً تعتبره هي أيضاً كافراً. لأول مرة تغير الحركة من أهدافها وتجعل قتل المرتد، يعني المسلمين غير الموالين لها، مقدماً على قتل الكافر، أي تعلن الحرب الأهلية داخل الإسلام، لا الدفاع عنه ضد خصومه والمعادين له، كما كانت الحال من قبل. لم يكن هذا الانقلاب في عقيدة الجهاديين عفوياً ولا طبيعياً. في الوقت الذي اجتمعت فيه على

الأرض السورية قوات أو ميليشيات من مختلف القوميات والديانات. وكان من المنتظر، بحسب اعتقاداتها وتقاليدها، أن توجه الجهادية السلفية قوتها الرئيسية ضد الميليشيات الشيعية المموَّلة من إيران، التي كانت معتادة على تكفيرها. لكنها وجهتها ضد الجيش الحر والفصائل السنّية التي يُفترض أنها الحليفة الطبيعية لها. في الوقت الذي غضّت فيه الكثير من هذه الفصائل النظر عن انتشارها في الساحة السورية اعتقاداً منها بأنها جزء لا يتجزأ من القوى السنية التي يحتمل أن تكون حليفة لها. لأول مرة ظهرت الجهادية لغماً في قلب الفصائل السنية وحدها.

لا ينبع تطرف الجهاديين الحديثين من قراءتهم السلبية والمتشائمة للنص المقدس فحسب، وإنما كذلك من موقفهم اليائس النابع من إيمانهم بقدرتهم على مواجهة نظام العالم وإمكانية تغييره ونجاعة صدامهم مع إمبراطوريات وتكتلات جيوستراتيجية تتجاوز في قدراتها كل ما يمكن أن يتخيلوه.

لا يرى «المجاهدون» الجدد الإسلامَ في العالم، وجزءاً منه، يتفاعل معه، أفراداً ومجتمعات ودولاً، وإنما يرون العالم بأجمعه من داخل الإسلام وجزءاً منه ولخدمته. وهم وحدهم يقفون في مواجهة العالم، بما فيه عالم المسلمين «المنحرف» و«المرتد». فهم يرون في الإسلام نظام العالم المعطَى من الله، والذي أحل الإنسانُ محلَّه نظاماً من صنعه متحدياً إرادة الله، كما يرون في التمسك بنظام حقوق الإنسان عدواناً على حقوق الله وإرادته الشاملة. وهم ينظرون إلى المسلمين ودورهم في بناء هذا النظام العالمي الإلهي الموعود بوصفهم جنود الفتح الدائم والمستمر لأسلمة العالم وتطبيق شرع الله. وليس للدولة الإسلامية لديهم سوى وظيفة واحدة هي المساهمة في تدمير النظام العالمي القائم لإحلال النظام الإسلامي مكانه، فهي دولة الحرب والجهاد المقدَّس الدائم. ورسالة هذا الإسلام هي تأكيد إرادة الله ضد إرادة الإنسان، أو على أنقاضها، لا سنداً لها. ولذلك هم ينظرون إلى المدنية والحريات والحقوق والإبداعات العقلية والفنية والأدبية جميعاً على أنها خروج عن تعاليمه وكفر برسالته. ولا همَّ لهم سوى إعادة الإنسان إلى عبودية الخالق، وتحريره من عبودية نفسه، أي من حريته واستقلال رأيه. المسلم الحقيقي في نظرهم هو من يتخلى عن رأيه وحريته وإرادته ويسلم مطلقاً لله. ما يسعى إليه الجهاديون هو في الواقع قلب العالم والتاريخ رأساً

على عقب، والرجوع عن كل ما أنتجته الحداثة والفلسفة التحررية والإنسانوية، وتأكيد الخضوع الشامل لإرادة الله، أي إلى من يمثلونها على الأرض، إليهم[٣٧].

والخلاصة، لم تكن أسلمة الثورة وانتشار القيم الدينية، السلفية والإصلاحية، غريبة على المجتمع السوري، ولكنها كانت عقيدته الفعلية قبل اندلاع الثورة وبصرف النظر عنها. فقد كانت الطائفية السياسة الوحيدة الممكنة في ظل نظام تصفوي يحرم السياسة. لم يصنعها الإخوان المسلمون ولكن النظام نفسه الذي قسم الأرزاق حسبما يفيد بقاءه، فأعطى الدين لل«سنّة»، أي لغير الموالين له، والدولة لأنصاره، من عشائر النظام وطوائفه وأزلامه، مكاتب تحفيظ القرآن للأولى ومواقع أجهزة الأمن والمخابرات والجيش والعنف للثانية.

بمقدار ما حرمهم من الثقافة الفعلية: أي من حرية التفكير والنقد والمساءلة، وفرض عليهم الزاد الوحيد الذي يفيده ويعزز نظامه، زاد التشبث بالهوية الطائفية والأهلية بدلاً من المواطنة المتساوية وثقافة الحقوق والواجبات. إسلام الطائفة والهوية المتحجّر والمنكفئ على ذاته، وخادموه من رجال الدين المرائين والمنافقين، كان جزءاً من البنيان الذي أقام عليه الأسد سلطانه. وما كان من الممكن لهذا «الإسلام»، الغريزي، السري

(٣٧) تذكر تجربة الجهاديين الإسلاميين، الشيعة والسنة معاً، بأجواء الحروب الصليبية والدينية القرسطوية وفكرها وتقاليدها. وعلى الرغم من بعض الفروق التي تعود لاختلاف الظروف التاريخية، أرى أن هناك شبهاً كبيراً بين تجربة فرسان المعبد الذين أسسوا سنة ١١١٨م أشرس التنظيمات العسكرية الصليبية، في البداية لحماية حجاج بيت المقدس، وشاركوا في الحملة الصليبية ضد المسلمين واشتهروا بالقسوة البالغة والتعصب الشديد ما دفعهم إلى القيام بأعمال مشابهة جداً لما تقوم به اليوم تنظيمات القاعدة وداعش وحزب الله. ولم يمنع عداؤهم الشديد للمسلمين من تحالفهم في عهد الظاهر بيبرس مع جماعة الحشاشين بينما كانوا يشنون انطلاقاً من قواعدهم في قبرص، بعد طردهم من سورية وتحرير عكا، الغارات المنتظمة على الساحل السوري لإبقاء المشرق المملوكي تحت التهديد الدائم وزعزعة استقرار السلطة الإسلامية فيه. وقد أبقوا المشرق العربي بالفعل تحت الضغط أكثر من قرنين، وتحولوا إلى طائفة، وكوّنوا ما يشبه إمبراطورية افتراضية غنية، وصارت لهم صولة وجولة كما نقول، قبل أن يصطدموا، بسبب غرورهم وغطرستهم، مع السلطات الكنسية التي اتهمتهم بعدم الطاعة وتجاوز حدودهم، واتُّهموا بالهرطقة. وفي ١٩ آذار/مارس ١٣١٤م أحرقت محاكم التفتيش آخر زعمائهم جاك دو مولاي (Jacque de Molay) ونائبه جوفروا دو شارنيه (Geoffroi de Charnay) في باريس.

والدفين، أن لا يخرج إلى العلن، بعد إغلاق أفق الانعتاق والتحرر، مع تحطيم الثورة السلمية وفرض الحرب الأهلية.

وفي المقابل ليس لدين النصرة وداعش علاقة سابقة بالسوريين؛ إنه عقيدةٌ ما فوق وطنية وقومية، وُلِدت في الفضاء العالمي، مزيجاً من مخلفات الحروب الاستعمارية وإفرازات الصراعات على الهيمنة الدولية والإقليمية، والهندسة الجينية للمجتمعات والدول. وقد دخل إلى الأرض السورية بعد تفكيك بنيتها الوطنية والدينية معاً، ونجح في تعبئة سوريين معه، بسبب الحرب وما بدر منه من «معجزات» ليست بريئة، في خوضها، أبهرت جمهوراً مسالماً ومغلوباً على أمره لتنقله إلى ساحة الطائفية والحرب الدموية.

دين السوريين السياسي الحقيقي كان هو ذاك الذي أعاد صوغه الأسد، خلال أربعين عاماً من نخر المؤسسة الدينية وفكرها وقيادتها، أي طائفية باردة سلبية خائفة ومخنوقة، فجرتها الحرب الأهلية المفروضة، لا ثورة الحرية. وهو الدين الذي علمه للناس محمد سعيد رمضان البوطي وأحمد كفتارو، وأتباعهما، دين الطاعة والخضوع والتقية والازدواجية. هذا هو الدين الذي سمّم الثورة، كما كان يسمم المجتمع قبلها ويحول دون توحيد قواه وجماعاته في وجه الآلة القهرية العسكرية والأمنية.

أما الغرب فلم يقف ضد الانتفاضة الشعبية لأنها تأسلمت، ولكنه تذرّع بأسلمتها ليبرر تخليّه عن دعمها وتركها تختنق، خوفاً من آثارها المستقبلية. لم تكن إسلامية ولا متأسلمة عندما تركها تنزف خلال الأشهر الطويلة الأولى، من دون أن يقوم بأي عمل فعال للضغط على النظام أو إجباره على وقف المذابح اليومية والكف عن استعمال القوة المفرطة وإلزامه باحترام الحد الأدنى من حقوق الإنسان ووقف القصف الوحشي على المدنيين وإكراههم على ترك منازلهم وتشريدهم. تركها الغرب تنهار لأنه كان «ضد» الديمقراطية للسوريين أي غير معني بها، لا ضد الإسلام، ولا مع الأسد. وقد أراحه انحراف بوصلتها وتأسلمها، وهذا ما كان يريده، كما أفرح الأسد الذي ما كان يخطط لغير ذلك، أما الغرب فقد كان يتفرّج على تدمير وطنٍ وإعدام شعبٍ لمصلحة حلفائه، حتى لو لم يكن يرى فيهما مصالح مباشرة له.

هذا يعني أن الغرب ليس مع الإسلام السياسي كما اعتقد البعض، وليس ضده أيضاً، ولكنه يتعامل معه بحسب مصالحه. وهذا هو منطق السياسة. وهو يوظف بحسبها جو العداء العام السائد اليوم للإسلام، أو الإسلاموفوبيا، وثقافة التمييز ضد المسلمين، فيصادق عليهما إذا أفاده ذلك أو يهاجمها. وبالتأكيد لم يكن الغرب في حقبة ثورات الربيع العربي مع صعود حكومات إسلامية، لكنه لم يشأ أيضاً دعم حكومات وإدارات ديمقراطية وتعددية، ليس لأنه معني بتسويد فكرة أن العرب والمسلمين لم يُخلَقوا لممارسة الحرية والديمقراطية بل والسياسة فحسب، ولكن لأنه أيضاً لا يرى مصلحة مباشرة له في نجاحها، كما أنه يخشى أن تقود سيطرة الشعوب على مصائرها في محيطه الجيوسياسي المباشر إلى إضعاف سيطرته على المنطقة وقدرته على التحكم بمصيرها ومآلاتها.

وفي هذا المجال ينبغي أيضاً عدم الخلط بين إسلام السوريين السياسي، المتعدد المذاهب، الإخواني والسلفي والصوفي، وإسلام المنظمات الجهادية الدولية التي لا علاقة لها بالسوريين ومشاريعهم، وإنما دخلت على ثورتهم، كأي قوة أجنبية أخرى، في سياق الصراعات الدولية والإقليمية وكأداة في يدها؛ هي ليست ثورة ولا معارضة ولا نظام، إنها قوة تدخّل أجنبية استقدمها النظام وحلفاؤه، واستقدم بعضاً منها خصومُه أيضاً، للوقوف ضد المعارضة أو لخلط الأوراق وتغيير هوية الثورة وتشويهها.

أما الإسلاميون السوريون فأخطر ما فعلوه تقويضهم الأجندة الديمقراطية التحررية، التي كان أكثرهم في بداية الثورة طرفاً أصيلاً في بنائها، بتخلّيهم عنها والجري وراء شعارات ثورة إسلامية واهمة.

وبالمثل، لم يكن سلوك النخب العلمانية مختلفاً عنهم. يتهم رياض الترك الإسلاميين بأنهم «كانت لديهم رغبة في السيطرة والاستيعاب، وأن تكون لهم الكلمة الفصل أمام الرأي العام، وكانت هناك ثقة مفرطة بالنفس، تصل إلى حد الغرور في بعض الأحيان، وربما كان البعض منهم يخضع لتأثيرات إقليمية ودولية، وظن البعض الآخر أنهم قاب قوسين أو أدنى من إسقاط النظام. لقد مررنا بتجربة كان فيها تيار الإسلام السياسي واحداً من

الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الفشل، ومن واجبنا نقده والاشتباك معه سياسياً وأيديولوجياً، ولكن هذا لا يعني إقصاءه من الحياة السياسية أو التشكيك بتمثيله لشرائح مهمة من مجتمعاتنا».

لكن مثل هذا النقد يمكن توجيهه بشكل أكبر لتجمعات النخب العلمانية ذاتها، وفي مقدمها تكتل إعلان دمشق، الذي لم يسعَ إلى السيطرة على مؤسسات المعارضة وإقصاء الآخرين فقط بجميع الوسائل، ولكنه سيطر أيضاً على لجان التنسيق المحلية التي مثلت روح الثورة الشبابية الحرة، وقضى عليها، كيما يتحكم بعناصر القيادة والسيادة على جميع منظمات المعارضة والثورة والاحتجاج، من دون أن تكون لديه الهياكل، ولا الأطر، ولا الموارد، ولا الكفاءات، ولا الحكمة المطلوبة لتحقيقها. لم يتجسد هذا الموقف في أي موقع كما تجسد في سياسته تجاه المجلس الوطني، وحربه المعلنة ضده، ونقمته عليه، بسبب فشله في تطويعه وإخضاعه لإملاءاته الخاصة. وهو الذي فرض في بداية تشكيل المجلس أن تكون ولاية رئيسه شهراً واحداً، حرصاً على الديمقراطية والسلطة التداولية، لم يرَ أي مشكلة في أن يبقى ممثلُه رئيساً له بعد أن تم انتخابه حتى نهايته وحله. يتصرف العلمانيون أحياناً كما لو أن سيطرتهم على مؤسسات المعارضة ترجع بداهة لهم، مهما كانت خططهم وإمكاناتهم وجهودهم وسلوكهم. بل إن السياسة ذاتها خاصتهم، ومجال نشاطهم المحتكر، ولهم الحق في الانفراد فيه، ضد أي محاولة لطرق أبوابه من قِبل آخرين، سياسيين كانوا أم مثقفين مستقلين.

منطق الإقصاء هو منطق «السياسة السورية» كما مارستها واتفقت عليها الأحزاب الأيديولوجية، الشيوعية والقومية والطائفية، منذ نهاية الحقبة التعددية عام ١٩٥٨، والتي كرسها نظام السلطة العسكرية الأمنية، وجعلها حالة دستورية، منذ ١٩٦٣، فصارت الدولة والسياسة والثقافة والقانون والتربية حكراً على الفئة الحاكمة من دون غيرها، وكل ما عداها «دخيل» محرَّم عليه الكلام أو الاقتراح أو التفكير أو المشاركة من أي نوع.

المشكلة أبعد من قضية الإسلاميين والعلمانيين التي شغلت مراجعات ناشطي الثورة ولا تزال. وكل يلقي المسؤولية في تدهور أوضاع الحراك الثوري السوري على الآخر. إنها مسألة بناء أجندة ديمقراطية في سورية والمنطقة العربية، وهي لا يمكن أن تقوم على الإقصاء. ولم يكن من قبيل

المصادفة أن النظام السوري والنظم العربية اليوم، في أغلبيتها، تحوّل الإسلامية، وفي مقدمها التنظيم الإخواني، إلى مسخ رهيب، يتربّص بالشعوب والدول، لتبرير رفضه لهذه الأجندة وفرض حظر دائم على الحياة السياسية بأكملها. وهي تتجاوز مشكلة المعارضة أيضاً على مختلف اتجاهاتها، وتتعلق بتكوين النخبة الاجتماعية نفسها، بنيتها، وثقافتها، ونقائصها، وتناقضاتها. وهو ما يحتاج إلى بحث مستقل قادم.

الفصل السادس

فوضى العالم

أفول الغرب

كانت إدارة العلاقات الدولية من أهم المسائل التي واجهت الانتفاضة الشعبية، وهي لم تكن تقتصر على بناء التحالفات السياسية الكلاسيكية وتأمين الدعم الخارجي فحسب، وإنما تعنى أكثر من ذلك بمعالجة وإدارة التناقضات والصراعات المحتملة مع القوى المناوئة لها. وقد ازدادت أهميتها مع تنامي العولمة الجيوستراتيجية وتطور الاعتماد المتبادل في حضن النظام الدولي بحيث أصبح أي تغيير في أي منطقة من العالم ينعكس بشكل أكبر على توازنات هذا النظام واستقراره، حتى صارت القضايا الوطنية الداخلية قضايا دولية، في الوقت نفسه، وأصبح موقف الدول من أي حركة تغيير داخلية يتوقف على معرفة البديل القادم، كما صار موقف هذه الدول عاملاً مهماً في تحديد البديل. وهذا ما أظهرته مسألة غياب البديل التي حكمت مواقف العديد من الدول تجاه القضية السورية، كما دفعت الكثير منها إلى تغيير موقفها منها بعد أن تبينت غلبة الطابع الإسلامي على المعارضة.

هكذا أصبح بناء العلاقات الدولية جزءاً لا يتجزأ من بناء منظومة العمل الوطني، وفي مقدمها الدولة. لكن بعكس ما توقّعه منظّروها لم تساهم العولمة في تطوير نظام العلاقات الدولية ووضع أسس وقواعد تجعل النظام الدولي أكثر انسجاماً وفعالية وقدرة على استيعاب التفاعلات المادية والجيوسياسية العميقة التي أحدثتها، وضبطها، ولكنها عملت بالعكس على إضعاف هذه الأسس والقواعد التي قامت عليها في السابق. وبدلاً من العمل الجماعي لتطوير هذه الأسس والقواعد والمبادئ لضبط التحولات واستيعابها

وتنظيم الصراعات الناجمة عنها، أي تطوير منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية، وبشكل خاص مجلس الأمن، قادت العولمة الجيوسياسية إلى انفلات القوة، وسعي الدول التي شعرت بتراخي القبضة القانونية إلى استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب خاصة بها على حساب الدول الأضعف أو تغيير موقعها في النظام الدولي ذاته. وكان المثال الأكبر على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي طمحت إلى أن تستفرد بتحديد أجندة السياسة الدولية، حتى في مواجهة حلفائها الغربيين والآسيويين.

وقد أدخل هذا الانفلاتُ النظامَ الدوليَّ في أزمة عميقة ظهرت نتائجها بشكل واضح في مواجهة موجة التحولات الشعبية التي أطلق عليها ثورات الربيع العربي. وممّا فاقم من وزن التدخلات الدولية في سورية، بالمقارنة مع الثورات المصرية والتونسية، الاحتكام إلى السلاح والدخول في الحرب التي راهن عليها النظام الحاكم، حتى انتهى الأمر بالقضاء شبه الكامل على أي هامش مبادرة داخلية، وتحكم الدول الأجنبية بسير الأحداث، وارتهان النظام والمعارضة، ومصير الانتفاضة والبلاد، بمعادلة الصراعات الإقليمية والدولية ومآلاتها. وهذا أيضاً ما حصل في ليبيا واليمن إلى حدٍّ كبير.

ولعل الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه الانتفاضة الثورية والمعارضة التي وضعت نفسها في خدمتها، في هذا الميدان، يكمن في الاعتقاد العفوي والساذج معاً، لكن المفهوم، في أن قضية الديمقراطية والتحرر من الدكتاتورية لا يمكن إلا أن تقرب الغرب، الذي يخوض صراعاته الدولية منذ الحرب العالمية الثانية باسمها، ويجعل منها مصدر شرعية هيمنته الدولية، من الثورات التي اعتبرتها الصحافة الدولية بمنزلة الموجة الرابعة من موجات تعميم الديمقراطية. وقد حكم هذا الاعتقاد معظم قطاعات الرأي العام السوري والعربي، ودفع الناشطين إلى توجيه أنظارهم بشكل عفوي نحو الغرب، وإلى تركيز جهودهم على النشاطات السلمية والتمسك بتصوير مظاهر العنف الذي يتعرضون له بتفاصيله، وإرسال الأشرطة والتسجيلات إلى الصحافة الدولية، على أمل أن تحرِّك الحكومات الديمقراطية، قبل المطالبة بأي تدخل عسكري أو إنساني.

هذا الاعتقاد العفوي والساذج هو الذي دعا أحزاباً يسارية وقومية،

ومنها «هيئة التنسيق الوطنية»، وعدداً كبيراً من المثقفين والسياسيين، والعرب والأجانب، إلى اقتناع «لا يقبل الشك» بأن الغرب سوف يستغل هذه الانتفاضات لتبرير التدخل العسكري في البلدان المعنية، كما حصل في ليبيا، وجعلهم يكرسون جل جهدهم لإدانته مسبقاً وإدانة القوى الراديكالية التي تطالب بإسقاط النُّظم، واتهامهم لها بالتحضير له في السر، بدلاً من البحث معها عن التفاهم حول بدائله إذا فشل الحوار الذي تدعو له حلاً وحيداً للنزاع.

أما الطرف الأكثر تطرفاً داخل المعارضة، وهو ليس بالضرورة الطرف الأكثر ارتباطاً فكرياً وقيمياً بالغرب، فقد كان واثقاً من التدخّل لدرجة أنه لم يتردد في أن يتهم قيادة المجلس الوطني بالخيانة بسبب رفضها له، أو فشلها في تقديم الثمن الذي كان الغرب يحتاجه لقاء القيام به، واعتبر اقتصار دعوة المجلس على حماية المدنيين والتدخل الإنساني مناورة لتجنب الحديث فيه.

وبالمقابل كان النظام هو أكثر من استخدم فزاعة التدخل لتبرير خياراته القمعية وتقويض شرعية الثورة سلفاً وتخويف قطاعات واسعة من الشعب من مصير مشابه لما حصل للعراق، من أجل تحييدها أو حشدها وراء مشروعه لتأبيد السلطة العائلية. ولم يكن هناك أي إمكانية لإقناع أي من هذه الأطراف بأن التدخل ليس أمراً حتمياً، ولا بالضرورة خياراً وارداً عند الدول الغربية، لأسباب متعددة. وهذا ما كنتُ أحاول أن أعبّر عنه وأحذّر قادة المعارضة بشقيها، الراديكاليين والمعتدلين الحواريين، من وهْم الاعتقاد به.

جاء هذا الاعتقاد المشترك لمؤيّدي التدخل ومعارضيه، بمن فيهم النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيون، من منطلق أن النظام الدولي الذي تهيمن عليه الدول الغربية لا يمكن أن يظل مكتوف الأيدي أمام نظام قاتل. وساعد على ذلك سوء الفهم لأسباب التدخل الغربي في العراق عامَ ٢٠٠٣ ثم في ليبيا لإسقاط حكم العقيد القذافي عام ٢٠١١، والذي حصل باسم تخليص الشعوب من حكم الدكتاتورية، وكلا النظامين كان صديقاً للغرب لا عدواً له.

وهذا ما كان أيضاً من أمر الروس والإيرانيين من حلفاء النظام الذين لم يكونوا يقبلون، لأسباب مفهومة، بأي شكل أن الثورة لا تراهن على التدخل الغربي، وكانوا يصرون دائماً على أن التدخل الغربي قادم، بل إن الثورة ذاتها ليست سوى مظهرٍ من مظاهر تدخّلٍ غربيٍّ سافرٍ لا بد أن يتبعه تدخلٌ عسكري، قرروا استباقه بإرسال القوى والمعدات العسكرية اللازمة لمجابهته على الأرض السورية ومقابل سواحلها أيضاً. وفي النهاية ما حصل هو عكس ما كان الثوار والمعارضون يفكرون فيه على مختلف أطيافهم، وبدلاً من أن يأتي التدخل من الغرب جاء من الشرق، من طهران وموسكو، وكان عسكرياً بامتياز، مقابل انسحاب شبه كامل للغرب والحلف الأطلسي من الصراع، إلا في حدود ما يسمح بالحفاظ على حدٍّ أدنى من الصدقية الاستراتيجية، لكن ليس أبداً لدعم الانتفاضة السورية وإسقاط النظام. أما إسرائيل فقد كانت الرابحة على الجانبين، سواء جاء التدخل روسياً أو أطلسياً لا فرق.

نجم خطأُ المعارضة، بجميع توجهاتها، السلمية والعسكرية والتدخلية، عن الاعتقاد بوجود مجتمع دولي ممثل بمنظمة الأمم المتحدة وجمعيات حقوق الإنسان والرأي العام العالمي، وبالتالي بوجود آليات تضامن إنساني، وربما بارتباطٍ ما بين خيارات الدول الاستراتيجية والقيم التي تلهمها أو الشعارات التي ترفعها. أما النظام وحلفاؤه فقد راهنوا على أزمة النظام الدولي وتحدّوه وربحوا رهانهم. وما كان يمكن لذلك إلا أن يقود إلى كارثة حقيقية دفع ثمنها الشعب السوري بالدرجة الأولى.

من هنا، لا أعتقد أن المواقف السلبية للدول الغربية تجاه الانتفاضة الشعبية السورية، سواء في واشنطن أو في بروكسيل، كانت تعبر عن رغبة في تمكين الأسد من الانتصار، أو القبول بوسائل القمع غير التقليدية التي استخدمها لقمع التظاهرات السلمية، بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة العشوائية، والتصفيات الواسعة لآلاف الشبان والشابات تحت التعذيب في السجون السورية، كما ستُظهِر آلاف الصور المسرّبة منها التي تذكر بصور المحرقة النازية. مع العلم أن هناك شهادات عديدة على استخدام النظام السوري بالفعل محارق من تصنيع إيران لإخفاء آلاف الجثث التي أعلن فيما بعد عن وفاتها في السجن من دون ذكر الأسباب ولا تسليم

جثث القتلى إلى عائلاتهم ولا إجراء أي تحقيق في اختفائهم[1].

بمعنىً آخر، لم تشارك الدول الغربية لا مباشرة، عن طريق دعم خيارات الأسد، ولا بطريقة غير مباشرة، برفضها التدخل لحماية المدنيين، في مؤامرة واعية لحرمان السوريين من حقوقهم الطبيعية الأبسط: تغيير نظام حكم تعسفي دموي جائر أظهر علناً رفضه أي حوار أو تسوية سياسية. إنّ ما أملى عليها سياستها المترددة والمتخاذلة وحوّلها إلى تواطؤ لا يُغتفر مع الجريمة هو تخليها عن التزاماتها الطبيعية في إطار النظام الدولي، وانكفاؤها على مصالحها الخاصة، ممّا ستبرزه بشكل أكبر في السنوات التالية انتصارات التيارات الشعبوية في بلدانها وتركيزها على المصلحة الأنانية القومية، ورغبتها في التفرغ لمهام إعادة بناء اقتصاداتها المنهكة بعد أزمات مالية وتدخلات خارجية فاشلة، وتأمين إعادة توجيه جهودها واستعداداتها لمواجهة الصعود الآسيوي والصيني خصوصاً، لدرجة لم يعد المشرق ومصير الشعب السوري يعني لها شيئاً، لا من حيث احتمال أن يكون مصدراً للخطر على مصالحها، ولا من حيث ما يمكن أن يقدمه لها من مكاسب مادية أو معنوية. سورية ديمقراطية لن تقدم لها شيئاً، وإنما سوف تزيد من أعبائها. وهي ليست أولوية في أجندة أي دولة غربية، بعكس ما فكّر فيه السوريون وخشي منه الروس والإيرانيون في البداية أيضاً. وحتى بعد ثماني سنوات من الكارثة وتدمير البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط، لا تجد الدول الغربية سبباً للتورط في حروب خارجية ما لم يتعلق الأمر بمصالح استراتيجية كبرى خاصة بها، وردّ المخاطر المحتملة والمباشرة، وفي مقدمها مخاطر الإرهاب وموجات اللجوء، وعلى قدر التهديدات النابعة منها.

هكذا اعتقد باراك أوباما أن التوقيع على الاتفاق النووي مع طهران مصلحة أمريكية كبرى، ضمن منطق منع انتشار الأسلحة النووية، لكن أيضاً استعادة نفوذ واشنطن في بلد محوري في الشرق الأوسط، إيران. ما عدا ذلك ليس هناك فرق كبير في أن تكون سورية من نصيب إيران أو الخليج. ولم يغير دونالد ترامب الجمهوري من منحى السياسة الأمريكية في المشرق،

(١) انظر إلى شهادات حول الموضوع في موقع جيرون، «أول «محارق الجثث» وصلت إلى سورية مطلع العام ٢٠١٢ آتية من إيران،» ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٧،
<https://geiroon.net/archives/83350>.

إلّا في أسلوب التعبير والإخراج. كلاهما أدار ظهره للعالم واعتبر أن المهم هو المصلحة الأمريكية، وأن أمريكا لن تضحي منذ الآن بأي مصلحة من مصالحها لصالح القيم والمبادئ والمواثيق الدولية. بل إن هذه المواثيق والمؤسسات ليست هي نفسها جديرة بالاحترام في نظر ترامب، وينبغي التخلي عنها أو تعديلها حسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية[٢].

لا يمكن للتخلي عن الالتزامات الدولية من قِبل دولة عظمى كالولايات المتحدة أن يمر من دون أن يزعزع المنظومة الدولية ويفككها ويدفع إلى تخلخل العلاقات الدولية واضطرابها. وهو ما سوف ينعكس على الدول فيما بينها وعلى القرار السياسي داخل منظومات السلطة وصنع القرار داخل حدودها، بمقدار ما زاد الانفصال والتناقض بين القيم والمبادئ التي تبرر وتشرعن السياسات، والمصالح التي تضمن استقرار الدول وازدهارها.

وقد كانت أزمة الشرق الأوسط الكبرى التي فجّرتها انتفاضات الشعوب في بداية العشرية الثانية للقرن الحادي والعشرين ساحة الامتحان الأكبر لهذا التوتر بين المبادئ والمصالح، على المستويين الدولي والوطني معاً. فلم تشهد السياسة الغربية، والأمريكية خصوصاً، تخبطاً وغموضاً وتشوشاً في كل تاريخها وتجاه أي قضية أخرى في العالم على ما أعتقد بمقدار ما شهدته إزاء القضية السورية. بدأ التخبط والاستهانة بالأمر في أول موقف اتخذه الرئيس أوباما عندما طالب الأسد بالتنحي. لكن عندما سُئل عمّا إذا كان يناقش فعلياً أيّ طرائق لتنحية الأسد، أجاب أوباما بـ: «لا»[٣].

وفي أول لقاء لي، في شهر كانون الأول/ديسمبر، بمناسبة انعقاد

(٢) عن سياسة باراك أوباما، انظر:

Hillary Rodham Clinton, *What Happened* (New York: Simon and Schuster, 2017).

أما خيار الانفراد بالقرار والتضحية بالتعددية الدولية أو العمل المشترك، فهما العنوان الرئيسي لجميع خيارات دونالد ترامب الخارجية، بما في ذلك الانسحاب من المنظمات الدولية وإعادة التفاوض على التزامات أمريكا الدولية فيها، بما في ذلك حلف شمال الأطلسي والتجارة العالمية.

(٣) صرّح الرئيس أوباما في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ أنّ «الولايات المتحدة تعارض العنف ضد المحتجين. وقد فرضنا عقوبات على الأسد وحكومته. إن مستقبل سوريا يجب أن يقرره شعبها، لكن الأسد يقف في طريقه. يجب عليه إما أن يقود التحول الديمقراطي أو أن يتنحّى. وهو لم يقد. ولذا فقد آن الأوان، ومن أجل مصلحة سوريا، أن يتنحى الرئيس الأسد جانباً».

الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، مع ممثلة واشنطن السيدة سوزان رايس، سمعت منها كلاماً عنترياً ضد الروس، الذين قرروا المرابطة في مجلس الأمن وتعطيل أي قرار يمكن أن يهدّد حرية عمل الأسد في قمعه المحتجين السلميين. لكن موقفها المتشدد من موسكو لن يدوم طويلاً. في المقابل، لم يكف سفراء الولايات المتحدة المتعاقبون لدى المعارضة السورية عن دعوة المجلس وقوى المعارضة الأخرى إلى التواصل مع الروس والحوار معهم. ومنذ الاتصالات الأولى مع المسؤولين الأمريكيين تولّد لديَّ انطباعٌ عميقٌ بأن الإدارة الأمريكية كانت تتعامل في المسألة السورية انطلاقاً من مسلّمة أن سورية منطقة نفوذ روسيّة، وأنها لن تنازع موسكو على السيطرة أو النفوذ فيها.

لم يكن هذا موقف الديمقراطيين فحسب ولكن موقف الجمهوريين أيضاً. وهذا ما برز في تصريحات المرشح دونالد ترامب الذي أكد في مواجهة منافسته هيلاري كلينتون في خريف ٢٠١٦ مقولات أوباما ذاتها بلغة أوضح عندما اتهمها، بسبب اقتراحها فرض حظر للطيران فوق سورية، بأنها تريد أن تدفع إلى حرب عالمية ثالثة؛ فـ«أنت لم تعد تحارب سورية فقط، وإنما تحارب سورية وروسيا وإيران، أليس كذلك؟»(٤).

لكن أفضل ما دل على التباس موقف الرئيس أوباما الذي كان له مساهمة كبيرة في دفع الأوضاع السورية إلى الكارثة ردّه على استخدام الأسد السلاح الكيميائي في معاركه لاحتلال مدن غوطة دمشق. وكانت المعارضة السورية قد فوجئت قبل أشهر بتصريح هدد فيه باراك أوباما الأسد بأن أي استخدام للسلاح الكيميائي يشكل خطاً أحمر. وقد فهمنا من هذا التصريح أن استخدام غيره من الأسلحة لضرب الأحياء والمدن الثائرة لم يكن يطرح مشكلة على الرئيس الأمريكي. وكان من الصعب أن لا يُفهَم من هذا التصريح أن اتفاقاً قد حصل بالفعل بين حُماة الأسد الإيرانيين والإدارة

(٤) سمعت الخطاب ذاته فيما بعد من السفير جيمس جيفري الذي عينته واشنطن لدى المعارضة، وقد ذكر لي في لقاء في باريس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ أن أمريكا لن تقبل بوجود إيران ولا أي قوة أجنبية في سورية باستثناء قوات روسية، لأن سورية منطقة نفوذ روسية قديمة. مما يدل على أنه لا يوجد خلاف كبير في هذه المسألة بين الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب.

الأمريكية، قبلت الأخيرةُ فيه، مقابل التنازل في مسألة التخصيب النووي لتوقيع اتفاق مع واشنطن، إطلاق يد طهران في المنطقة المشرقية، على شرط أن لا يتجاوز مستوى التصعيد في العنف حدود ما يسمح به استخدام الأسلحة الكلاسيكية. وليس هناك أي تفسير آخر لهذا التصريح، خاصة بعد التراجع عنه، وليس لصمت أوباما عن قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة الحارقة التي هجّرت في النهاية نصف سكان البلاد وقتلت الآلاف، ولا القصف بالصواريخ الباليستية، ولا استخدام الأسلحة الفوسفورية والعنقودية لترويع الأهالي، ودفعهم إلى الرحيل وتفكيك الحاضنة الشعبية للثوار، وحسم الحرب بأسرع وقت، أي معنًى آخر(٥).

في المقابل، للتعويض عن هذا الموقف المخزي، أعلن باراك أوباما عن خطة سرية من ست نقاط لدعم المعارضة العسكرية في سورية، تشمل إمكانية تزويد مقاتليها بعدد محدود من الصواريخ المضادة للطائرات. وقال المستشار السابق لأوباما دنيس روس لـ **الحياة** إنه لا شيء سيتغير في سورية من دون تسليح المعارضة وإن خطوةً مثل هذه ستعيد التوازن الإقليمي(٦).

---

(٥) وافقت إيران في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥ على صفقة طويلة الأمد بشأن برنامجها النووي مع مجموعة القوى العالمية الخمس، وهي كلٌّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وألمانيا. وبفضل الاتفاقية، تمكنت إيران من الوصول إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الأصول المجمدة في الخارج، وتمكنت من استئناف بيع النفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي للتجارة؛ ما مكنها من متابعة مشروعها السياسي في التوسع على حساب الدول العربية لفرض هيمنتها الإقليمية. وكان الجمهوريون قد انتقدوا بشدة هذه الصفقة التي اعتبروا أنها كانت السبب في زيادة نفوذ إيران الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط.

وقد أصبح من الواضح فيما بعد أن إيران رفضت الربط بين مفاوضات الاتفاق النووي وأي مفاوضات حول سياساتها الإقليمية، وأخفقت جميع جهود المعارضة في حث المفاوض الغربي على الجمع بين الملفين، ما يعني أن الصفقة النووية قد تمت بالفعل على حساب أمن الدول العربية وأمن سورية وسيادتها وحرية شعبها خاصة.

(٦) وقد نقلت جويس كرم، مراسلة **الحياة** اللندنية في واشنطن، في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ تفاصيل هذه الخطة كما ذكرها ديفيد أغناشيوس، وهي: **أولاً**، تدريب قوات المعارضة بمعدل ٦٠٠ مقاتل في الشهر. **ثانياً**، إشراف وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي) على التدريب مع إمكانية إرسال قوات العمليات الخاصة للمساعدة. **ثالثاً**، إمكانية تزويد المعارضة السورية بخمسة صواريخ مضادة للطائرات يتم مراقبة استخدامها عبر تكنولوجيا الفيديو والبناء على أساس ذلك بإرسال المزيد، إذ تتخوف الإدارة من احتمال وصولها إلى مجموعات على صلة بـ «القاعدة» أو ضرب طائرات مدنية. **رابعاً**، استمرار غربلة المقاتلين وطرد المتطرفين الذين يعملون مع ثلاث مجموعات جهادية، =

لكن سرعان ما عادت فسحبت قسماً من الدعم وأعلنت عن برنامج لبناء قوة عسكرية تابعة للمعارضة من ٥٠٠٠ جندي. وفي النهاية لم يحظَ أيٌّ من هذه الخطط بالنجاح، وسحبت الولايات المتحدة دعمها الذي كانت قد أقرّته، بسبب تردّد الرئيس أوباما من جهة، وفرض واشنطن على جميع المنخرطين في القوة الجديدة التوقيع على تعهّد بقصر قتالهم على داعش، وعدم التعرض للأسد، من جهة أخرى. ولم يبقَ من هذه الوعود والمشاريع سوى تقديم أعداد محدودة من قذائف «تاو» المضادة للدرع لبعض فصائل المعارضة، والتي كان لها أثرها على تقدمها على الأرض. وهو ما دفع موسكو إلى التدخل المباشر. فأعلنت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ سيطرتها على قاعدة حميميم الجوية، على الساحل السوري، ضمن مساعيها للحيلولة دون سقوط نظام الأسد حسب تصريحات المسؤولين الروس. وهذا ما حصل بالفعل. فقد غيرت الهجمات الجوية العنيفة ميزان القوى في الميدان وأجبرت فصائل المعارضة على التراجع عن معظم الأراضي التي كانت قد حررتها.

رد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على منتقدي سياسته السورية الهزيلة، في الولايات المتحدة وخارجها، بالقول: «أظن أنه غير صحيح الاعتقاد بأننا كنّا في موقف نستطيع فيه، من خلال توجيه بضع ضربات محددة الأهداف، أن نمنع حصول ما نراه اليوم حاصلاً في سورية»، وإن القوات الأمريكية وصلت إلى أقصى حدودها بعد حروب طويلة في العراق وأفغانستان، وإن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري ما كانت لتفيد كثيراً ما لم يتورط الجيش الأمريكي في تدخل عسكري طويل الأمد في هذا البلد(٧).

= وهي بحسب التصنيف الأمريكي: «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام) و«جبهة النصرة» و«أحرار الشام» (والأخيرة هي إحدى أهم فصائل الجبهة الإسلامية). **خامساً**، ضمان دعم «أصدقاء سورية» لهذا التوجه، بما في ذلك قطر التي دعمت في السابق «الجبهة الإسلامية» وأوصلت المساعدات إلى متطرفين في «القاعدة» وهي وافقت اليوم على تجميد هذه المساعدة. **سادساً**، تدعيم البرنامج بمساعدات للمجالس المحلية والشرطة في المناطق التي تم إخلاؤها من قوات الأسد وإمكانية تأسيس ممرات إنسانية لتمرير المساعدات.

(٧) إن الولايات المتحدة لم يكن بإمكانها منع الأزمة الإنسانية في سورية باستخدام ضربات جوية. في مقابلة مع شبكة «سي بي إس» التلفزيونية الأمريكية، أجريت معه في روما قبيل توجهه إلى السعودية. انظر: أ ف ب، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤.

لم يشك أحدٌ في أن توقف الدعم العسكري الأمريكي للمعارضة، بعد فترة من التردد وتخبط الإدارة الأمريكية، قد تم بالتفاهم مع موسكو في ما يشبه تقسيم العمل بين الدولتين الكبيرتين. فبينما تكفلت روسيا مع إيران بمحاربة فصائل المعارضة المسلحة، ركزت واشنطن جهودها على محاربة داعش وقلصت دعمها لقوات المعارضة قبل أن تعمل على وقفه عملياً منذ عام ٢٠١٦، على الأغلب ضمن خطة لإنهاء الأزمة السورية، في الوقت الذي تحولت فيه واشنطن والتحالف الدولي الذي قادته نحو هدف واضح ومحدد هو مكافحة الإرهاب الداعشي في مناطق الشمال والشمال الشرقي السوري. لكن حتى عندما سحبت يدها من الصراع ضد الأسد بشكل علني، لم تستطع أن تجنب نفسها ارتكاب حماقات جديدة، فكان اعتمادها على ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المرتبط بحزب العمال الكردستاني التركي، الذي تعتبره أنقرة وواشنطن نفسها منظمة إرهابية، فأثارت شكوك تركيا وزرعت بذور حروب ونزاعات متعددة، كردية كردية أولاً، بسبب الطابع الستاليني لحزب الاتحاد الديمقراطي، وعربية كردية ثانياً، بعد أن كبرت طموحات ميليشيا الحزب الكردي، وتوسعت رقعة الأرض التي تحتلها حتى وصلت إلى ثلث مساحة البلاد، وضمت مناطق ومدناً كبيرة ذات أغلبية عربية، فشكلت بالفعل ما يشبه الدولة أو الكيان الكردي المستقل في شمال شرق سورية؛ وأخيراً حرب كردية تركية ـ ثالثاً ـ بسبب خوف أنقرة من أن يتحول شمال سورية إلى موطئ قدم لحزب العمال الكردستاني الذي لا تزال في حرب دموية معه منذ بداية الثمانينيات.

استمرت هذه السياسة، ولو مع بعض التعديل، بعد أن استلم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة. وكان قد أبدى قبل نجاحه رغبته في سحب القوات الأمريكية من سورية والتركيز فقط على محاربة تنظيم داعش. وهذا ما فعله في تموز/يوليو ٢٠١٧ عندما أعلنت الإدارة الأمريكية عن الوقف النهائي لبرنامج المساعدات للمعارضة. أما نتائج هذا التفاهم الروسي الأمريكي فسوف تظهر سريعاً خلال عام ٢٠١٨ الذي نجحت فيه موسكو، من دون أي اعتراض أمريكي، بل بالتعاون مع واشنطن، في استعادة السيطرة لحساب النظام على مناطق واسعة كان من المفروض أنها مشمولة باتفاقات خفض التصعيد في جنوب سورية وجنوبها الشرقي، ومن

قبل، في غوطة دمشق الشرقية. وليس من المصادفة أن هذا العام شهد أكبر عدد نزوح للسوريين من مناطقهم تجاوز في الأشهر الستة الأولى ٩٠٠ ألف إنسان.

والواقع أن المناخ العام في الأوساط السياسية الأمريكية كان قد تغير بشكل واضح منذ عام ٢٠١٤ لغير مصلحة القضية السورية، بعد أن ساد اعتقاد متنامٍ بأن القوى الديمقراطية قد فقدت موقعها المتقدم في الثورة لمصلحة تنظيمات إسلامية أو اثنية ليس لها الأهداف ذاتها، وليس من المؤكد أنها قادرة على أن تكون بديلاً موحَّداً عن النظام القائم. وهذا ما عبر عنه الرئيس أوباما عندما صرّح في تشرين الثاني/نوفمبر: «نحن نبحث عن حل سياسي داخل سوريا يضمّ جميع المجموعات. وفي مرحلة ما، سيتعيّن على سكّان سوريا ومختلف اللاعبين المعنيّين المشاركة في حوار سياسي، فطبيعة العلاقات الدبلوماسية تحتّم الدخول، في أيّ وقت، في حوار دبلوماسي مع أشخاص أو أنظمة قد لا نحبّها»(٨).

وما من شك في أن تفكك النخب العلمانية والمدنية كما مر سابقاً كان السبب الرئيسي في تقدم الإسلاميين والقوميين الأكراد صفوف الثورة التي بدأت مدنية وديمقراطية جامعة. لكن غياب الدعم المناسب، السياسي واللوجستي، للفصائل المدنية الموالية للجيش الحر والمراهنة على الخليج في تقديمه، ما كان من الممكن إلا أن يضع الفصائل الإسلامية في المقدمة، ويعزز موقعها بشكل لا يقارن، من خلال إجباره العناصر المسلحة التي فقدت إمكانية العمل ضمن فصائل مدنية لا موارد لها على الالتحاق بصفوفها. وتتحمل الإدارة الأمريكية مسؤولية ذلك بسبب تخبط قراراتها وافتقارها إلى سياسة متسقة، منذ البداية، وتركها

(٨) وقد نقل الصحافي توماس فريدمان عنه قوله: إن مقولة إن تسليح الثوار كان ليحدث فرقاً «هي مقولة واهمة منذ البداية. نتوهّم إذا قلنا إنه يمكننا إرسال بعض الأسلحة الخفيفة أو حتى الأكثر تطوراً إلى معارضة كانت تتألف في شكل أساسي من أطباء سابقين ومزارعين وصيادلة وما شابه، وإنهم سيتمكّنون من محاربة دولة مدجّجة بالسلاح، لا بل أكثر من ذلك مدعومة من روسيا وإيران وحزب الله المتمرّس في القتال»، و«إنه حتى في الوقت الحالي، تجد الإدارة الأميركية صعوبة في إيجاد كادر كافٍ من الثوار السوريين العلمانيين وتدريبه وتسليحه: «ليست الإمكانات بقدر ما نتمنّى»». انظر: «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل،» ترجمة نسرين ناضر عن **نيويورك تايمز**، صحيفة **النهار**، ١٤/٨/٢٠١٤.

الأمور سائبة بحيث يستطيع أي ممول رسمي أو أهلي أن يجد لفصيله مكاناً على مسرح قتالٍ تسوده الفوضى وعدم الانسجام، بينما كانت المشرفة الرئيسية على غرف قيادتها. وبدلاً من أن تساعد المعارضة السياسية، ومنها المجلس الوطني، على الإمساك بالقرار العسكري وتخصيص الموارد، همّشتها لمصلحة الدول والفصائل المدعومة من واشنطن ذاتها.

كان دور واشنطن سلبياً تماماً، ضيّع المعارضة وضيّع الدول العديدة التي كانت مستعدة لدعم القضية السورية، وعبّر عن الاستهتار بمآسي الحرب وضحاياها. كل ما قامت به كان من باب ضمان المراقبة على ما يحصل من دون أي موقفٍ إيجابي، مما دفع الدول الأوروبية إلى التردّد أيضاً وفقدان القدرة على تلمّس الطريق.

منذ بداية اتصالات المجلس مع الدبلوماسية الأمريكية كان من الواضح لي أن العلاقات سوف تكون صعبة، وأن المراهنة على موقف أمريكي قوي ستكون خاسرة. كان السفير فريدريك هوف الذي احتل منصب المبعوث الأمريكي للمعارضة السورية شخصية إيجابية وذات مواقف واضحة وشفافة(٩). وهو الذي وقف وراء تشجيع الإدارة على تبني فرض عقوبات على أركان النظام السوري. وكما لم يكن يخفي حماسه للقضية السورية، لم يكن في المقابل يبيع أية أوهام حول موقف واشنطن، ولا يتردد في القول إن المشكلة الرئيسية هي أوباما، الذي يعارض بشدة أي التزام أمريكي مهما كان، سياسياً أو عسكرياً، إلى جانب القضية السورية.

---

(٩) عمل فريد هوف في صفوف الجيش الأمريكي وشارك في حرب فييتنام في نهاية ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، ثم أصبح في الثمانينيات مسؤولاً في وزارة الدفاع (البنتاغون)، التي كلّفته بإعداد تقرير حول الهجوم الذي استهدف مقر المارينز في بيروت (لبنان) في العام ١٩٨٣ وأدى إلى مقتل ٢٤١ جندياً أمريكياً. وانتقل بعدها للعمل في وزارة الخارجية، وعمل بشكل مباشر مع جورج ميتشل الذي كان في حينه موفداً خاصاً إلى الشرق الأوسط بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١١، قبل أن تعينه هيلاري كلينتون مستشارها الخاص لشؤون سورية، في آذار/مارس ٢٠١٢. وقد قدم استقالته من مهمته في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في مرحلة كان فيها النزاع يزداد استعاراً ودموية في الوقت الذي كان موقف الولايات المتحدة يزداد حيطة وحذراً وتراجعاً. .

وفي زيارته لإسطنبول ولقائه قيادة المجلس الوطني السوري في مطلع عام ٢٠١٢ لم يُخفِ السناتور جون ماكين انتقاده اللاذع لسياسة الرئيس أوباما، مؤكداً أن الإدارة الأمريكية لا تملك أي خطة وليس لديها أي قرار لمواجهة المسألة السورية، وكل ما تقوم به مع المجلس والمعارضة هو من قبيل شراء الوقت. وقد بقي السناتور ماكين على موقفه حتى وفاته. أما فريد هوف فقد يئس من الرئيس أوباما في نهاية المطاف، ولم يعد لديه أي وهم حول «فشلنا جميعاً» في زحزحة الرئيس الأمريكي عن موقفه السلبي من القضية السورية.

في آخر لقاء جمعني معه قبل تقديمه استقالته، وأيضاً قبل قليل من تقديم استقالتي من رئاسة المجلس، أخبرني فيه أنه سيترك عمله قريباً، وأن لديه رسالة يريد تسليمها لي من الإدارة. وكانت عبارة عن قائمة شروط طويلة ينبغي على المجلس تحقيقها حتى ينال الاعتراف الرسمي من قبل الإدارة بتمثيله الشعب السوري. وكانت شروطاً أكثر من تعجيزية، جاءت في الظرف الذي كانت الأزمة تعصف بالمجلس الوطني نفسه وتهدد وجوده. لقد أعلنت واشنطن بهذه الاشتراطات استقالتها من القضية السورية، وعدم رغبتها في تقديم دعم سياسي جدي يساعد الشعب في كفاحه من أجل الحرية ويدعم المعارضة في معركتها المعقدة والصعبة من أجل التفاهم والتآلف والسيطرة على الفصائل العسكرية المتنامية كالفطر بدعم من قوى ودول ومنظمات أجنبية.

كان الهدف من الحصول على اعتراف واشنطن الرسمي بالمجلس الوطني إعطاء أملٍ ورسالة إيجابية للمعارضة لرصّ صفوفها والخروج من مهاتراتها، وتشجيع الدول المترددة على الانخراط مع المعارضة السورية، وقطع الطريق على عودة الإدارة الأمريكية المحتملة عن قرار مقاطعتها النظام، وتعزيز موقف المجلس والمعارضة تجاه المنظمات والمؤسسات الدولية أيضاً، ومنها الأمم المتحدة التي كنا نطمح إلى دفعها على الأقل إلى تعليق عضوية ممثل الأسد فيها. لكن ما كان يهمني أكثر من ذلك هو إنقاذ المجلس الوطني الذي بدأ يترنّح بسبب صراعاته الداخلية، بتعميق شعور أعضائه من الشخصيات والقوى والأحزاب بالمسؤولية، ودفعهم إلى الارتفاع إلى مستوى القيادة السياسية، والكف عن التصرف كصندوق ترجيع لشعارات

الناشطين، للبحث في خطط عملية لكسب قطاعات الرأي السورية والسلوك كسلطة محتملة وبديلة، ومحاصرة التيارات الشعبوية المتقوقعة والأحادية النظر في المجلس الوطني.

لم يضف لقائي مع الوزيرة كلينتون، على هامش مؤتمر مجموعة العمل من أجل سورية في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، في جنيف، شيئاً إلى ما كنتُ أعرفه من قبل. كانت مناسبة استعرضت فيها الوزيرة الأمريكية مواهبها الدبلوماسية، وأعادت على أسماعنا، لكن مع ابتسامات مصطنعة، مطالب الرئيس الأمريكي ذاتها التي كان ينقلها لنا السفير هوف بلهجة مأسوية عن ضرورة تمثيل الأقليات والمرأة وجميع الأطراف حتى يكون المجلس الوطني شامل التمثيل، من دون أي التزامات أمريكية من أي نوع. خرجت من اللقاء من دون حماسة، كمن يرى فيلماً للمرة العاشرة، على الرغم من أن الصحافة نظرت إليه كحدث سياسي كبير، أن تلتقي الإدارة الأمريكية ممثَّلة بوزيرة الخارجية قادة المجلس الوطني رسمياً(١٠).

تسلم السناتور جون كيري وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ خلفاً لهيلاري كلينتون، في مرحلة دقيقة أصبحت القضية السورية فيها الشاغل الأول للدبلوماسية العالمية. ومع جون كيري لم يعد هناك أي أمل للتوصل إلى أي اتفاق جدّي بين المجلس الوطني والإدارة الأمريكية، ومن باب أولى تحقيق هدف اعتراف واشنطن بالمجلس كممثل للشعب السوري، فما بالك بطرد ممثل الأسد في الأمم المتحدة(١١). بعكس ما

---

(١٠) بعد تركها منصب وزيرة الخارجية بدت كلينتون أكثر تجاوباً مع القضية السورية، فأظهرت استنكاراً أكبر لما قام به الأسد ونظامه، وعبّرت عن تأييدها لنوع محدود من التدخل، في شكل حظر طيران في بعض مناطق سورية لوقف المذابح اليومية التي يتسبب بها القصف الأعمى لطيران النظام، كما عرضته أثناء حملتها الانتخابية للرئاسة في مواجهة دونالد ترامب.

(١١) والواقع هذا ما كانت هيلاري كلينتون قد عبّرت عنه عندما صرحت لـ**الواشنطن بوست** بأنها تنظر إلى المجلس الوطني «ممثلاً رائداً وشرعياً للسوريين يسعى إلى انتقال سلمي ديمقراطي»، وأن الولايات المتحدة «ملتزمة بالمساعدة... في تحقيق هذا الانتقال».

Karen DeYoung, "Clinton Meets with Syria Opposition," *Washisngton Post*, 6/12/2011, <https://wapo.st/2TknfIK>.

وكانت كلينتون مشاركة في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري الأول، ثم الثاني في ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ الذي نص بيانُه الختامي على «الاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلاً شرعياً لجميع السوريين». وأعادت كلينتون في كلمتها التشديد على الموقف الأمريكي لجهة ضرورة تنحّي الأسد =

أظهر في مذكراته فيما بعد، بدا لي كيري شريكاً حقيقياً لأوباما في خياراته السياسية ومواقفه من القضية السورية، ولم يظهر في أي وقت ما يشير إلى عكس ذلك، حتى عندما تعلّق الأمر بالرد على استخدام الأسلحة الكيميائية. في أحد اللقاءات التي جمعتني به مع أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، قلت: ينبغي أن تعلن واشنطن موقفاً وتضغط على النظام السوري والإيرانيين للتوقف عن قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة العمياء، لترويع السكان وتهجيرهم، وتطلب رفع الحصار عن المدن تحت شعار «الجوع أو الركوع»، وهو من أنواع العقاب الجماعي وقتل المدنيين الذي يعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية. كان جوابه لي مفاجأة حقيقية، فقد قال: ماذا نقدم للأسد مقابل ذلك؟ أجبت ساخراً: نعدهم بأن نتوقف عن قصفهم بالأسلحة الكيميائية. نظر إلي مندهشاً. قلت: ألا يتهموننا بأننا نحن الذين نستخدم السلاح الكيميائي؟

كان المبعوثون الأمريكيون لدى المعارضة، وكذلك السياسيون، بمن فيهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وبعدها جون كيري، وتيلرسون، يكررون خطاباً واحداً لتمرير الوقت والتغطية على رفض أي انخراط فعليّ في المسألة السورية: ضرورة توسيع القاعدة التمثيلية للمجلس الوطني ثم للائتلاف حتى يعكس التنوع الطائفي والمذهبي والإثني لجميع فئات الشعب السوري، وإشراك أكبر للمرأة، والإسراع في توحيد المعارضة، وكتابة الوثائق والمدونات لتطمين الأقليات وغيرهم؛ كما لو كان على منظمات المعارضة أن تتحول إلى برلمانات، وكما لو كان ذلك ممكناً بالفعل في الوضع الذي كانت تعيشه المعارضة بكل أشكالها من تمزق وانعدام الموارد تحت القصف والحصار(١٢).

= والسماح للسوريين بتحديد مصيرهم، ووعدت بتقديم أجهزة اتصال للناشطين بهدف مساعدتهم على الاتصال. انظر: «أصدقاء سوريا: «الوطني» ممثل شرعي،» سكاي نيوز عربية، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢،

<https://bit.ly/2Ugh4D3>.

(١٢) في الواقع، أمام تصلب الروس، لم يكن لدى الغرب ـ الذي وجد سياسته للحل السلمي والمفاوضات في مأزق لا مخرج منه، وحرم نفسه من أي بديلٍ باستبعاده كل الخيارات الأخرى ـ سوى الانتظار ونصح المعارضة وتشجيعها على الحوار مع موسكو، وإلهائها بإعداد الوثائق الدستورية ورؤية «اليوم التالي» والذي يليه، في انتظار معجزة انقلاب الموقف الروسي على نفسه، اعتقاداً بأن روسيا لا تملك وسائل الاستمرار طويلاً في سياستها المعطّلة لمجلس الأمن.

في الواقع، لم تكن سورية في أي حقبة ماضية مركز اهتمام واشنطن. كانت دائماً تعتبر في الصف المقابل، حتى بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وتغير أيديولوجية النظام البعثي، وانفراد الأسرة الحاكمة كلياً بمقاليد الأمور في دمشق منذ استلام بشار الأسد السلطة. وعندما اندلعت الثورة ضمن ثورات الربيع العربي لم تكن إدارة أوباما معنية بأي شكل من أشكال الحرب الباردة أو التنافس على النفوذ مع أي قوة دولية أخرى، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم. كانت تفكر فقط بإعادة ترتيب أوضاع الولايات المتحدة المالية والاقتصادية والاجتماعية المتهاوية بعد سلسلة من الأزمات العميقة والإخفاقات العسكرية المتتالية.

أيدت واشنطن الثورة مثلما أيدت سياسياً الثورات العربية الأخرى، لكنها لم تلتزم بدعمها. وأمام تصاعد حدة الصراع اضطر أوباما، مثله مثل العديد من القادة الأوروبيين الذين يجعلون من الديمقراطية الغطاء الأخلاقي لسياستهم الداخلية والخارجية، إلى رفع درجة إدانته للنظام بسبب العنف الأعمى الذي قابل به الأسدُ المتظاهرين السلميين؛ وفي تصريحات متأخرة نسبياً استخدم عبارة تنحي الأسد كنوع من تشديد الضغط عليه. لكن الإدارة الأمريكية لم تفكر لحظة في تبني الثورة السورية أو دعمها بهدف تمكينها من الانتصار.

بالمقابل وجد الروس في هذا الموقف الأمريكي، بعد جس نبضه في أكثر من مواجهة في مجلس الأمن، فرصة ثمينة لاستعادة الدور العالمي الذي انتُزِع منهم، واعتبروا إفشال الثورة السورية إفشالاً للسياسة الغربية في العالم. لم يحرك الأمريكيون ساكناً، وما أرادوا أن يدخلوا في أي حرب باردة، فما بالك بالحرب الساخنة، ولا تزال هذه هي سياستهم. وهربوا ببساطة من المواجهة التي أراد لها الروس أن تكون تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية، وتركوا السوريين وعرب المشرق المكشوفين كلياً فريسة للحرب الإيرانية المغطاة سياسياً ودولياً من قِبل روسيا. وكانت النتيجة كما نرى اليوم: استمرار الحرب لسنوات ثمانٍ متواصلة، وتحولها من معركة سياسية يخوضها شعب أعزل لانتزاع حقوقه الطبيعية إلى حروب متعددة، إقليمية ودولية.

تحت ضغط التيارات السياسية الجمهورية المسيطرة في الكونغرس والخائفة على مكانة أمريكا القيادية في العالم وسمعتها، وأمام استغاثات حلفاء أمريكا الإقليميين وقلق الدول الأوروبية، اضطر الرئيس أوباما للخروج

على قراره بعدم التورط بأي شكل في الحرب السورية، وقبِل بإرسال مستشارين أمريكيين وطائرات لقصف داعش والقوى المتطرفة الإسلامية، لكن مع الحرص البالغ على أن يؤكد أن حرب داعش لا علاقة لها بالحرب السورية. ولا يزال الخلاف الرئيسي بين إدارة أوباما والقوى العربية والأوروبية القلقة من استمرار الحرب في سورية يتعلق بالضبط بتحديد أهداف التدخل الجوي الأمريكي، وقصره على داعش أو إدخال مهمة دفع النظام السوري إلى تغيير سياساته إليه(١٣).

وقد حال هذا الموقف المبدئي للإدارة الأمريكية دون قيام أي حوار جدي ومعمق مع قادة المعارضة، منذ البداية حتى اليوم، حتى عندما قررت الإدارة الأمريكية الانخراط في المسألة وعملت على تشكيل غرفتي تنسيق عسكريتين للإشراف على توزيع سلاح المعارضة المموّل من قِبل الدول الخليجية وبعض المصادر الأخرى، من دون أن تسعى في أي وقت لوضع خطة واضحة لمعالجة الوضع أو مناقشة المعارضة حول خطة يمكن أن تدفع الأسد إلى الدخول في مفاوضات جدية لوقف الحرب والتوصل إلى اتفاق للانتقال السياسي حسب قرارات الأمم المتحدة. كانت تنتظر نتائج الصراع على الأرض وبين الأطراف الدولية المتنازعة على النفوذ في سورية كما لو أنها مراقبٌ خارجي. وخبّأت رأسها من فضيحة الاستقالة الأدبية وراء الحرب على داعش، واكتفت بتقديم النصائح والتحذيرات.

كان الرئيس أوباما، المنطلق من تجربة واشنطن البائسة في العراق، يرى في النزاع السوري جزءاً من نزاع أكبر يشمل المنطقة، جوهره النزاع بين إيران والخليج ومن ورائهما السنة والشيعة على الهيمنة الإقليمية، وليس لواشنطن مصلحة في أن تتدخل في هذا النزاع، وأن تدخّلها لن يكون مجدياً «في أماكن مثل الشرق الأوسط إلا إذا وافقت الجماعات المختلفة هناك على سياسة لا غالب ولا مغلوب التي تقوم على إشراك مختلف الأفرقاء»، ولن

(١٣) الملفت أن الإدارة الأمريكية لم تُعِد تعريف أهدافها ومصالحها من وجود قواتها في سورية، مضيفة إلى مهمة القضاء على داعش مهمتين جديدتين: إجبار إيران على الخروج من سورية والدفع نحو انتقال سياسي، إلا بعد استقالة بريت ماكغورك المكلف بمهام المبعوث الأمريكي الخاص إلى التحالف الدولي لمكافة «داعش»، في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، احتجاجاً على قرار ترامب بسحب قوات بلاده من سورية. ما يزيد من غموض السياسة الأمريكية وتخبطها.

يحلَّ شيئاً من المشاكل القائمة ما دام أصحاب العلاقة لم يصلوا هم أنفسهم إلى تسويات يتجاوزون بها خلافاتهم، وأن الولايات المتحدة، حتى لو أمكنها بتدخّلها وضع حدٍّ مؤقت للنزاع، لا تملك جواباً لما سيحدث بعد التدخل، كما تبين ذلك في تجربة ليبيا ومن قبل في العراق(١٤). بمعنىً آخر، لم يكن الرئيس الأمريكي يرى في خارطة الصراع أي احتمال لولادة ديمقراطية عربية من ثورات الربيع الشعبية. وفي هذه الحالة أي جهد أو استثمار فيها يعني صب الماء في قربة من دون قعر. موقف خلفه دونالد ترامب سيكون أسوأ بكثير، وهو الاستفادة من الانهيار الشامل للمنطقة وتمزقها لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية مجانية.

والحصيلة النهائية للسياسات الأنانية والتخلي عن المسؤوليات العالمية بعد لعب دور قيادي في العالم هو تشجيع الروس والإيرانيين على سحق الانتفاضة السورية وتدمير دولة وشعب كاملين، من أجل توسيع دائرة نفوذهما الإقليمية والدولية، وتحويل المسألة الكردية، المتمثلة ببساطة في رفع الغبن والتمييز عن الكرد السوريين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية الفردية والقومية كمواطنين سوريين متساوين، إلى مسألة مستعصية الحل من دون إعادة صياغة جيوسياسية المنطقة وتركها هوة مفتوحة على حرب إقليمية وداخلية معاً.

أوروبا وتجمّع «أصدقاء سورية»

أمل المجلس في أن يبني علاقات أقل إشكالية مع الدول الأوروبية التي استقبلت الإعلان عن ولادته باهتمام كبير، وكانت الأكثر تأثراً بمصير هذا البلد الأقرب إليها بكل المعاني الجغرافية والثقافية والتاريخية. وفي أقل من شهرين من إعلان تأسيسه كان المجلس قد تلقّى دعوات من معظم الدول الأوروبية، والتقى في عواصم مختلفة وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا

(١٤) «يتمتع جيشنا بقدرات هائلة، فإذا دعمناه بكل ما نملك، يمكننا السيطرة على المشكلة لبعض الوقت. لكن كي يتمكن المجتمع من تسيير أموره كما يجب في المدى الطويل، على الناس أنفسهم أن يقرروا كيف سيعيشون معاً، وكيف سيستوعبون مصالح الطرف الآخر، وكيف سيتوصّلون إلى تسويات فيما بينهم. عندما يتعلق الأمر بمسائل مثل الفساد، على الشعب وقادته أن يحمّلوا أنفسهم مسؤولية تغيير تلك الثقافات. . . بإمكاننا مساعدتهم وبناء شراكات معهم في كل خطوة يقومون بها. لكن لا يمكننا القيام بالأمر بالنيابة عنهم». انظر: «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل».

وإسبانيا وإيطاليا والنمسا وبلجيكا والبرتغال وهولندا وبلغاريا والنرويج، وغيرهم كما ألمحت سابقاً.

لم يقتصر الحديث مع الدول الأوروبية على الملفات الإنسانية، على الرغم من مركزيتها في الأوضاع السورية، ولكنه ناقش مسائل الانتقال السياسي وحماية المدنيين وتأمين الدعم اللازم للشعب الذي يتعرض للقصف والتنكيل اليومي. جميع الأوروبيين من دون استثناء كانوا متعاطفين معنا ومستعدين لتقديم الدعم المادي والسياسي. وفي أول لقاء في فرنسا، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بعد أسبوع من الإعلان عن ميلاد المجلس، أكد وزير الخارجية آلان جوبيه لوفد المجلس أن فرنسا لن تظل مكتوفة اليدين، وسوف تتخذ مبادرات لمساعدة الشعب السوري على تحقيق أهدافه. وفي لقاء ثانٍ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، أعلن في مؤتمر صحافي مشترك أن «المجلس الوطني السوري شريك شرعي نود أن نعمل معه، ونعمل مع الجامعة العربية وكل حلفائنا من أجل الاعتراف به»، مما يعني أيضاً أن الاعتراف لا يزال مؤجلاً. كما قدم اقتراحاً، لم يرَ النور مع الأسف، بفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية التي كان النظام يعطل وصولها. واستمر خلَفُه رولان فابيوس على سياسته. وأظهرت فرنسا باستمرار تأييداً سياسياً كبيراً للقضية السورية. وكان للمعارضة لقاءات متعددة مع رئيس جمهوريتها فرنسوا هولاند الذي كان حريصاً على إبداء اهتمامه ودعمه لتطلعات السوريين في مواجهة طاغيتهم.

وبالمثل كان استقبال وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني حافلاً في روما في ١١/١١/٢٠١١ عندما أعلنت فيه إيطاليا دعمها للمجلس الوطني، وتأكيدها على ضرورة رحيل الأسد من أجل إحلال السلام. وقد وعد الوزير فراتيني أيضاً بمساعدة المجلس على تأمين لقاء مع قداسة البابا في الفاتيكان وكان على صلة عميقة مع الوسط البابوي. وسار على خطه خلَفُه الوزير دي تيرسي الذي التقاه وفد المجلس في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أظهر تيرسي أيضاً اهتماماً كبيراً وتعاطفاً حياً مع شعب سورية، وأبدى استعداد بلاده لاستضافة اجتماع الهيئة العامة للمجلس الوطني التي اجتمعت بالفعل في روما في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد مرّ ذكر اللقاء منذ الشهر الأول لولادة المجلس مع وزير العلاقات الخارجية في الفاتيكان، الذي كان ودّيّاً، ومتحفّظاً معاً،

ولكنه أمام إصرارنا وعد بالعمل على تنظيم لقاء ودي مع قداسة البابا. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ كان أول لقاء مع وزير خارجية بريطانيا وليم هيغ، الذي أبدى اهتماماً كبيراً بفكرة حماية المدنيين التي كنا نطالب بها في لقاءاتنا. كما استقبلنا وزير شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية السيد أليستر بيرت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في باريس. وتوالت اللقاءات مع وزراء خارجية هولندا وبلجيكا وإسبانيا والنمسا وبلغاريا وبقية الدول الأوروبية، بوتيرة سريعة غذت الأمل بإمكانية مضاعفة الضغط على الموقف الروسي للكف عن تعطيل مجلس الأمن. وكانت أوروبا بوزنها الاقتصادي والسياسي والثقافي الورقة الأهم في سعينا لتعزيز موقف الانتفاضة السورية في وسط الرأي العام الدولي وحث الدول الغربية الأخرى للعب دور أكبر في فرض الاحترام للقرارات الدولية. لكننا لم نعرف كيف نستفيد منها مع الأسف، لنقص الكوادر، وفقدان الحماسة للعمل بين صفوفنا، وضعف التنسيق والتعاون بين الناشطين السوريين.

وبشكل عام، باستثناء فرنسا وألمانيا اللتين ثابرتا على دعم القضية السورية وكانتا على استعداد لسماع صوت ممثليها ومشاورتهم في اختياراتهما، عانت السياسة الأوروبية حول القضية السورية من ثلاثة عيوب؛ **الأول** غياب الطموح السياسي والتركيز بدل ذلك على الشؤون الإنسانية والاقتصادية، **والثاني** ضعف الثقة بالنفس وروح السيادة والاستقلال في القرار، وانتظار مبادرات البيت الأبيض وخياراته، **والثالث** الانقسامات داخل الصف الأوروبي، والعجز عن السير على وتيرة واحدة.

لعل أكثر ما يجسد الموقف المحزن لأوروبا على الصعيد الجيوستراتيجي مصير مجموعة الاتصال التي أُطلق عليها اسم «أصدقاء سورية»، والتي جاءت بمبادرة من فرنسا. فقد عكست هذه المجموعة أزمة السياسة الخارجية الأوروبية بما كانت تظهره من حماسة استعراضية، ومن عجز وانعدام حيلة في الوقت نفسه، قبل أن تختفي بصمت لمصلحة مجموعة العمل المصغرة التي قبلت بدور أكثر من «كومبارسي» على هامش المبادرات الروسية الأمريكية.

في أول مؤتمرات هذا التجمع في العاصمة التونسية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، شاركت نحو ٧٠ دولة، بينها الولايات المتحدة وتركيا ودول عربية وأوروبية، دعت في بيان المؤتمر الختامي إلى وقف أعمال العنف

«فوراً»، وإنهاء حالة «اللامساءلة» تجاه مرتكبي التجاوزات، وطالبت بفرض المزيد من العقوبات على النظام السوري، إلى جانب الاعتراف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً للسوريين جميعاً، والمطالبة بالسماح فوراً أيضاً لمنظمات الإغاثة الإنسانية بتقديم المعونة للمناطق المتضررة في حمص والزبداني.

وتتالت مؤتمرات «أصدقاء الشعب السوري» خلال ثلاث سنوات على هذا النهج، مع تزايد عدد المشاركين فيها. فشارك في مؤتمرها الثاني في إسطنبول، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، ممثلو أكثر من ٨٠ دولة أكدت حكوماتها كما ذكرت اعترافها بالمجلس الوطني السوري «ممثلاً شرعياً» للسوريين ومظلة جامعة لقوى المعارضة، والدعوة إلى «دعم كامل» لخطة الموفد الدولي العربي إلى سورية، آنذاك، كوفي أنان، مع «تحديد مدة زمنية لتطبيقها»، إلى جانب الدعوة إلى وقف العنف فوراً، وتحرك دولي لوقف القمع، وإلزام النظام السوري بالانصياع للقانون الدولي، وحرمانه من الحصول على وسائل القمع والسلاح، والدعوة إلى مواصلة سحب السفراء من سورية، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، فضلاً عن الدعوة إلى تشكيل مجموعتي عمل: واحدة لتفعيل العقوبات، تستضيف فرنسا أول اجتماعاتها، وأخرى ترأسها ألمانيا والإمارات لدعم الاقتصاد السوري في «اليوم التالي» لرحيل النظام.

وفي المؤتمر الثالث الذي عُقِد في باريس في ٦ تموز/يوليو ٢٠١٢، ارتفع عدد المشاركين إلى نحو ١٠٠ دولة، بينها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية وعدد من الدول العربية، إضافة إلى مشاركة ما يزيد على مئة عضو من المعارضة والمجتمع المدني السوري، فيما رفضت روسيا حضور المؤتمر على الرغم من الدعوة التي وُجِّهت إليها من طرف البلد المنظم.

ودعا المشاركون في هذا المؤتمر إلى قرار ملزم بشأن سورية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقضي برحيل الأسد وضرورة تشديد العقوبات على نظامه، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب السوري، وتقديم الدعم وبشكل فعال للمعارضة الديمقراطية وشبكات التضامن المحلية السورية.

وعقب اجتماع عُقِد في مدينة جنيف السويسرية لدول مجموعة العمل الدولي حول سورية، في الـ ٣٠ من الشهر ذاته، صدر بيان جنيف (١)، الذي أعلن أن التسوية السياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية قائمة على: تأسيس هيئة حكم انتقالي تضم أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين ومشاركة جميع عناصر المجتمع السوري وأطيافه في عملية حوار وطني هادف.

وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، صعّد الاجتماع الدولي الرابع لمجموعة «أصدقاء الشعب السوري»، الذي عُقِد في مراكش بمشاركة أكثر من ١٢٠ دولة عربية وغربية، من لهجته ومطالب دوله، فقرر الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض، الذي أعلن تشكيله قبل شهر، «ممثلاً وحيداً للشعب السوري». وفي نهاية شباط/ فبراير ٢٠١٣، أعلنت وزارة الخارجية الإيطالية، في بيان لها، أن الدول المشاركة في مؤتمر أصدقاء سوريا الخامس في روما اتفقت على تقديم دعم سياسي ومادي للمعارضة السورية، وتعزيز القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الحر في مجال الدفاع عن النفس.

وأكد البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر السادس للمجموعة، في عمان/ الأردن ـ ٢٢ أيار/ مايو من العام نفسه، على أنه لا يجب أن يكون لبشار الأسد ونظامه والمقربين منه «الملوثة أيديهم بالدم أي دور في المستقبل بسوريا»، كما دعا إلى «الانسحاب الفوري لحزب الله والمقاتلين من إيران والمقاتلين الأجانب المتحالفين مع أنظمة أخرى من الأراضي السورية»، محذراً كذلك من «العواقب الخطيرة» إذا تأكد استخدام قوات الأسد لأسلحة كيميائية.

وعلى الرغم من أن مؤتمر مجموعة «أصدقاء الشعب السوري» الذي عُقِد في العاصمة البريطانية لندن، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٤، لم يشارك فيه سوى وزراء خارجية ١١ دولة، أبرزها تركيا والولايات المتحدة ومصر وألمانيا وقطر والسعودية وبريطانيا، فقد بقي سقف مطالبه عالياً؛ فقد أعلنت المجموعة في ختام اجتماعها أنها لن تعترف بنتائج الانتخابات السورية التي

وصفتها بـ«المهزلة»، وأعلنت كذلك زيادة المساعدات للمعارضة السورية والمجلس العسكري الأعلى، ومنح مكتب الائتلاف الوطني المعارض في لندن صفة البعثة الدبلوماسية.

وقالت الدول في رسالة نقلها لاحقاً وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ ونظيره الأمريكي جون كيري أن المجموعة «تدعو المجتمع الدولي كافة إلى رفض تلك الانتخابات غير الشرعية، مثلما فعل كلٌّ من الجامعة العربية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي». بينما أكدت الولايات المتحدة أنها ستقدم مزيداً من المساعدة للمعارضة السورية المسلحة في حربها ضد النظام والقاعدة.

وواضح من التراجع الكبير في عدد المشاركين في مؤتمرات المجموعة، ثم في وقف هذه المؤتمرات والبيانات والتصريحات فيما بعد، درجة الإحباط الذي أصاب الدول التي تحمست لتأسيسها أمام عجزها عن تحقيق الهدف الذي تأسست من أجله في عام ٢٠١٢، وهو الرد على عرقلة روسيا واستصدار قرارات في مجلس الأمن تساعد على وضع حدٍّ للمحنة السورية. ولم تلبث المجموعة أن تحولت باسم «مجموعة العمل المصغرة» إلى إطار للتشاور بين أعضائها، والتفاهم على صيغة البيانات السياسية التي تصدرها للتغطية على عجزها والرد على إصرار تحالف موسكو وطهران ودمشق على تحدي المجتمع الدولي والاستمرار في الرهان على الحسم العسكري وحده[١٥].

ما من شك في نظري في أن معظم الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، لم يكن لديها أي أوهام حول نوايا الأسد وحكومته ونظامه، وكانت متحمسة لدعم انتقال ديمقراطي، إلى هذا الحد أو ذاك، في بلد بنت معه علاقات سياسية وثقافية واقتصادية مهمة في العقود الماضية، ولم تعد تنظر إليه أبداً كمنطقة نفوذ روسية كما كان يريده الدبلوماسيون الأمريكيون للتهرب من المسؤولية. وكان بإمكان أوروبا أن تلعب دوراً أكبر وأكثر إيجابية في تطورات الأزمة السورية، لو أنها وسّعت

(١٥) ضمت المجموعة المصغرة كلّاً من مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والأردن وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية وبريطانيا والولايات المتحدة.

هامش مبادرتها المستقلة ولم تضعف أمام إرادة القوى الكبرى وتستسلم لوهم القيادة الأمريكية. لهذا، عندما كفت واشنطن عن إبداء موقف واضح من الأحداث، أو بالأحرى بعد أن قررت الاكتفاء بإدارة الأزمة حتى استنزاف القوى المتصارعة، فقدت أوروبا البوصلة ولم تعرف كيف تعيد صياغة علاقاتها مع الأطراف المختلفة، وخرجت من دائرة الفاعلية، وقبلت بموقع المتفرج. وحتى في ميدان العمل ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، لم تنجح في القيام بأي مبادرة، ووقفت صامتة أمام حرب الإبادة الجماعية التي شنها الأسد خلال سنوات طويلة متتالية، وخسرت الكثير من صدقيتها وتأثيرها. ولعل دعوة فرنسا لتشكيل جيش أوروبي جاءت من هذا الشعور العميق بانعدام الوزن الأوروبي في الصراعات الدائرة في المشرق، وبشكل أكبر بعد التدخل الروسي القوي في أوكرانيا[١٦].

لم تنجح المعارضة السورية أيضاً، وللأسباب التي أصبحت معروفة، في أن تستفيد من العلاقات الممتازة التي بناها المجلس الوطني في الأشهر الأولى مع دول سعت هي نفسها إلى التقرب منها، مثل اليابان، وإلى حدٍّ كبير كندا وأستراليا، فقد التقى رئيس المجلس وزير خارجية الأولى ورئيس وزراء الثانية، في باريس، وأعربا عن تقديرهما البالغ لثورة الحرية السورية واستعدادهما لتقديم المساعدة. ولم تحصل أي متابعة من قِبل المعارضة فيما بعد.

وكان لقاءُ وفدِ المجلس الوطني وزيرَ خارجية اليابان كويتش غيمبا، الخميس ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أولَ اتصال للمعارضة مع هذا البلد الآسيوي

(١٦) جاءت الدعوة الأولى لإنشاء جيش أوروبي مشترك أولاً من رئيسيْ وزراء هنغاريا فيكتور أوربان وتشيكيا بوهوسلاف سوبوتكا أثناء لقاء جمعهما في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦ في وارسو، مع نظيريهما البولندي بياتا سزيدلو والسلوفاكي روبرت فيكو والمستشارة الألمانية، قبل أن يعيد طرحه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عام ٢٠١٨. وقد ظهرت الفكرة على إثر تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم، وسعيها إلى تقسيم أوكرانيا، وعلى أمل إقناع روسيا بأن الاتحاد الأوروبي جادٌّ في الدفاع عن قيمه، كما قال رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في وقت سابق، معتبراً أن العمليات العسكرية لروسيا في أوكرانيا جعلت من إنشاء جيش أوروبي مسألة أكثر إلحاحاً، وأن تشكيل هذا الجيش سيؤدي إلى ترشيد الإنفاق العسكري وتعزيز اندماج الدول الأعضاء. لكن سيبقى هذا المشروع حلماً بعيد المنال لزمن طويل بسبب تباين المصالح والرؤى بين الدول الأوروبية.

الكبير، نقل فيه الوزير تأييد بلاده للانتفاضة السورية وحرصه على بناء علاقات قوية مع المجلس الوطني والعمل مع المجتمع الدولي لضمان انتقال سياسي ديمقراطي، كما ركز على التزام اليابان بالعقوبات الاقتصادية وبتقديم المساعدات الإنسانية التي كانت قد بلغت حسب بيانه ٣ مليون دولار، بعد أقل من مرور عام على الانتفاضة، مضيفاً أن اليابان تدرس تقديم مساعدات إضافية، وسوف تستمر في التعاون مع المجتمع الدولي لزيادة الضغط على النظام السوري. وقد هالني الرقم الذي قدمه الوزير الياباني، بعد معرفتي بالحجم الهزيل للمساعدات التي كانت تقدمها الدول الأوروبية في تلك الفترة، فسألته عن الوجهة التي تذهب إليها هذه الأموال وكيف تُنفَق وتُوزَّع، من دون علم المعارضة السورية، فأجابني بأنها تُقدَّم مباشرة لمنظمات الأمم المتحدة. وفيما بعد تبين أن القسم الأكبر من هذه المساعدات كان يذهب، عن طريق منظمات المجتمع المدني أو الهلال الأحمر السوري وغيرها، إلى النظام، بصورة غير مباشرة، في الوقت الذي كانت فيه المعارضة تفتقر إلى القرش لسد حاجات آلاف المشردين واللاجئين ممن تدفقوا هرباً من الموت إلى مناطق الشمال السوري، ولشراء الخيم لإيوائهم. طلبت منه بأدب إذا ما كان من الممكن أن يرسلوا لنا قائمة بأسماء المنظمات الأممية التي تستفيد من المعونات اليابانية حتى نستطيع أن نطمئن على توزيعها وإفادة السوريين المتضررين منها. وقد وعدنا بذلك. كما وعدنا بأن تدرس طوكيو طلبنا بالتكفل بتقديم الأطراف الصناعية، التي تملك خبرة متميزة فيها، لضحايا الحرب الذين يفقدون أطرافهم نتيجة القصف الأعمى، لكن ما كان بإمكان المجلس الوطني، وقد حمي وطيس الصراع على منصب الرئيس بشكل أكبر بعد الجولة الآسيوية، أن يفكر في متابعة أي التزام من التزامات الدول الأولى، في اليابان وغيرها من الدول العديدة التي وعدت بالدعم والمساعدة.

وعلى الرغم من حرص الوزير الياباني على أن لا تتجاوز الاتفاقات بين الطرفين المسائل الإنسانية، لم يُخفِ بيان وزارة الخارجية اليابانية الذي أصدرته عن اللقاء مع المعارضة تأييد طوكيو للحراك الشعبي السوري وقلقها العميق حيال الوضع الناجم عن القمع الذي يمارسه النظام، والدمار الحاصل على مدى ١٣ شهراً مما أثر بشكل خطير في الحياة المدنية،

وكذلك التعبير عن أملها بأن يواصل رئيس المجلس الوطني السوري دوراً قيادياً في التعاون مع اليابان للتوصل إلى تسوية الأزمة بطريقة سلمية وتوحيد السوريين وضمان الاستقرار في البلاد. في المقابل كانت رسالة المجلس التأكيد على تمسك قيادته بوحدة المعارضة السورية، والسعي إلى دفع المجتمع الدولي لمواصلة توجيه رسالة قوية وموحدة إلى النظام السوري بحتمية التغيير.

كل شيء كان كما يجب مع اليابان، لكن بدا لي الأمر وكأن الوزير يعرف بالضبط حدود التزاماته. ويشبه موقفه هذا إلى حدٍّ كبير موقف الوزراء الأوروبيين الذين لم ينكروا انتظارهم القرار الأمريكي، لكن مع تواضع أكثر وملف واضح فيما يتعلق بالمعونات المقدمة للمنظمات الأممية الإغاثية.

ومع ذلك، شعرت بأن لقاءنا مع الصينيين بين ٦ و٩ أيار/مايو ٢٠١٢ كان أكثر حيوية وتفاعلاً، بصرف النظر عن مسايرة الصينيين للروس في مجلس الأمن، واستخدامهم أكثر من مرة حق النقض للحيلولة دون صدور قرار بإدانة سياسات الأسد ونظامه البدائي. بدا لي أن الأمر يعنيهم بشكل أكبر. فبينما اقتصر اللقاء في اليابان على الوزير ومساعده، ونظيريهما عن المجلس الوطني، بطلب من طوكيو، ضم وفد الوزير الصيني أكثر من خمسة عشر عضواً. وبعكس ما جرى في أول لقاء مع الوزير الروسي المتجهم دائماً سيرغي لافروف، اتسم اللقاء مع «يانغ جي تشي» وأعضاء الوفد الصيني منذ البداية بالانفتاح والتفاعل والحوار، مما أوحى لي بأن استخدام الصين لحق النقض في مجلس الأمن كان على سبيل التضامن مع روسيا أكثر مما كان خياراً سياسياً عن اقتناعٍ، أو نتيجة حسابات دقيقة لمصالح الصين في سورية. ومع بكين أيضاً فُقِدَ الاتصال بعد الزيارة الأولى.

مثل الروس، ردّد الوزير يانغ تمسك الصين بالمواثيق الدولية، وبالحل السياسي، ورفض التدخل الأجنبي، وتوخي الصين في موقفها مصلحة الشعب السوري بالدرجة الرئيسية. لكنه أظهر استعداداً واضحاً لسماع حججنا بحضور عدد كبير من مساعديه. وربما أثرت المقارنة مع الثورة الصينية التي لا يزال النظام الصيني يعتبرها مرجعية الحكم إلى الآن، بعكس الوزير الروسي لافروف الذي يرى في الثورة الروسية كارثة، في مناخ الاجتماع، وساعدت على تداول الأفكار بصراحة وشفافية أكثر.

كان نائب وزير الخارجية الصينية، الذي اصطحبنا في اليوم الثاني للتعرف على بكين، وبعد ذلك لزيارة سور الصين العظيم، أكثر وداً أيضاً، مما جعلنا نغادر الصين في جو من الصداقة الحقيقية، ساهم فيها اتفاقنا على دعم تطبيق مهمة المبعوث الدولي والعربي «كوفي أنان» المتمثلة في النقاط الست الشهيرة، والحل السياسي للصراع في إطار المواثيق الدولية.

لم ننجح في إقناع الصينيين بالابتعاد عن موقف حليفهم الجيوسياسي الروسي في مواجهة الغرب البنيوية، ولم نكن نحلم بذلك. كان هدفنا إصلاح صورة المعارضة السورية في أذهانهم، وإبراز عدالة قضيتنا، ووضعهم أمام مسؤولياتهم الدولية، وحثهم على عدم الانجرار تلقائياً وراء السياسة الروسية، والتخفيف من عدائهم، وتشجيعهم على تبني مواقف أكثر موضوعية تجاه كفاح الشعب السوري وتضحياته. وأعتقد أن جزءاً من هذا البرنامج قد تحقق بالفعل، ولا تزال الصين مستعدة لسماعنا في الوقت الذي لا يرى فينا الروس سوى الفريسة الجاهزة للانقضاض عليها على الرغم من جميع ما قدمناه لهم من تنازلات سياسية.

هذا ما كنت أعتقد أن بإمكاننا تحقيقه أيضاً في العديد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي كان لدينا فيها أصدقاء كثر. لكن الضغوط والنزاعات الداخلية التي شلّت عمل المجلس الوطني منذ شهره الرابع حالت مع الأسف دون ذلك. وهي ذاتها التي منعت، فيما بعد، «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، الذي حل محله، من التفكير بالتواصل مع دول مهمة كالهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، حتى تقلصت علاقات المعارضة وهيئاتها المختلفة واقتصرت على بعض الدول التي تُعَدّ على أصابع اليد، والتي كانت الداعمة الرئيسية لها، كتركيا والخليج والقاهرة وبعض الدول الأوروبية، قبل أن تخسر الجميع في فترة لاحقة. ولا أزال أعتقد أن تأخرنا في كسب صداقة حكومة جنوب أفريقيا والتعريف على عدالة قضيتنا في الهند والبرازيل، وقصر علاقاتنا ببعض الدول الصديقة والعدوة، كان خطأً جسيماً حرمنا من هامش مبادرة دولية أوسع لتعظيم الضغوط على خصومنا وتشجيع أصدقائنا على المثابرة بشكل أكبر.

الفيتو الروسي

بعكس سياسة الولايات المتحدة المتخبطة والانكفائية معاً، كانت سياسة الاتحاد الروسي بالغة الوضوح والشفافية. لم تغير روسيا موقفها من دعم النظام ولا رفضها لفكرة الثورة الشعبية. وقفت منذ البداية في مجلس الأمن من دون تردد ولا مساومة ضد استصدار أي قرار يسمح للمجتمع الدولي بأن يتخذ موقفاً عملياً ضد المذابح التي بدأت في سورية مع بداية التحركات الشعبية، وغطت على التدخل العسكري الإيراني، وتحالفت من دون أن يرف لها جفن مع الميليشيات الطائفية. وزودت جيش الأسد بالمستشارين العسكريين والأمنيين وبالسلاح والذخيرة. وعندما شعرت أن النظام أصبح في خطر، بعد أن هُزِمت الميليشيات وجيش النظام في أكثر المناطق السورية على يد الفصائل المسلحة للمعارضة، دخلت بقوة أكبر، واستلمت قيادة العمليات العسكرية واستخدمت قواتها الجوية على نطاق واسع للفتك بحاضنة المعارضة وفصائلها، وقادت عملية تفكيكها، من خلال الجمع بين التهديد بالدمار الشامل أو القبول باتفاقات خفض التصعيد، واللعب على تناقضات الفصائل، وشق صفوفها، وترويضها بالوعود الكاذبة، بحماية من يستسلم منها، قبل أن تنقض عليها في مرحلة تالية.

ما الذي دفع موسكو إلى القيام بكل ذلك؟

في الواقع لم تكن نظرة فلاديمير بوتين ووزيره سيرغي لافروف تختلف كثيراً عن نظرة الرئيس أوباما لجوهر الصراع. كان يعتقد أيضاً أن الديمقراطية مزحة سقيمة في الشرق، وأن الأمر يتعلق بالأحرى بهجوم الأكثرية السنّية المهمشة في السلطة على «الحكم العلوي الأقلوي»، حتى لو أطلق عليه على سبيل الدعاية «العلماني». لكن الفرق أن موسكو كانت ترى في الانخراط مع النظام ولمصلحة بقائه مصلحةً استراتيجية كبرى لها، في الوقت الذي لم يرَ الأمريكيون في الانخراط مع المعارضة أي مصلحة من أي نوع، إضافة إلى أنه لم يكن لديهم أي اقتناع بأن مثل هذا التغيير يفتح إلى غير الفوضى التي شهدوا نماذج حية لها في التغيير الذي أحدثوه هم أنفسهم في العراق وليبيا.

بعد أسابيع من تشكيل المجلس الوطني السوري، تلقيت دعوة من وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، لزيارة موسكو في ١٥ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١١، للتباحث حول المسألة السورية، وكان ذلك مصدر تفاؤل كبير لنا، اعتقاداً منا بأنها ستكون فرصة ذهبية لفتح نافذة في الموقف المتصلّب والمعادي الذي وقفته موسكو من الثورة السورية خلال الأشهر الثمانية الماضية. وذهبتُ إلى موسكو بعقل مفتوح واستعداد لإظهار كل المرونة لكسب القيادة الروسية إلى جانب خيار وقف الحرب الهمجية التي يشنها النظام على المدنيين. لكنني من اللحظة الأولى للمقابلة فوجئتُ بخطاب عنيف وقاسٍ يستهدف مباشرة القضية التي أتينا للدفاع عنها، من وراء انتقادات الوزير الروسي اللاذعة والهستيرية للغرب. لقد كان حديث لافروف مع وفد المجلس بأكمله مرافعةً اتهاميةً لا تنتهي ضد الغرب وسياساته، في العراق وليبيا وأوروبا، وتدخله الدائم في الشؤون الخاصة بالدول، وتحضيراته للتدخل المقبل في سورية، ومن ثم تأكيد تصميم الروس على مقاومة هذه السياسة، وعدم التراجع خطوة واحدة «هذه المرة».

كان جل جهدي منصباً على إجبار الوزير الروسي على الحديث في الأوضاع السورية ذاتها وليس عن تدخل الغرب، وإعادته إلى الموضوع كلما هرب منه. وطمأنته منذ البداية أن المجلس الوطني لا يدافع عن التدخل الغربي في سورية، وأن بيانه التأسيسي يرفض ذلك، وأن قدومنا إلى موسكو أكبر دليل على أن رهاننا ليس على هذا التدخل، وأننا نريد التفاهم مع القيادة الروسية للتوصل إلى حل سياسي يقطع الطريق على احتمال أن يتطور الموقف وينزلق الوضع بما يمهد دولياً للتدخل الغربي. لكن في كل مرة كان لافروف ينقل الحديث، من جديد، إلى موضوع خداع الغرب وسياساته العدوانية وتصميم القيادة الروسية على مواجهته هذه المرة وعدم السماح له بتنفيذ مخططاته في سورية كما فعل من قبل في ليبيا والعراق.

قلتُ: إن الأمر يتعلق أولاً بحركة شعبية داخلية تنشد التغيير السياسي وليس لها أي أهداف تتعلق بحرف سورية عن تحالفاتها الاستراتيجية وتوجهاتها الدولية التقليدية، وإن سورية كانت منذ الخمسينيات حليفاً لروسيا ولها مصلحة كبرى، مهما كان النظام السياسي، في المحافظة على هذا التحالف. كما أن جيشنا يتزود بالسلاح الروسي ويتدرب قسم من ضباطه عندكم. وقد سعى الشعب السوري منذ استقلاله إلى إقامة علاقات قوية مع روسيا لأنه غيور على استقلاله وسيادته، ولا يريد أن يبقى أسير علاقة

أحادية مع الغرب، وإن المعارضة حريصةٌ على الحفاظ على هذه العلاقات التاريخية، والتعاون المثمر مع روسيا. وإنه لا يوجد أي اعتراض لدى قوى الثورة على وجود قاعدة طرطوس البحرية الروسية، وإذا أردتم، وعلى توسيعها. بل إنه لا مانع لدينا من السماح لموسكو ببناء قاعدة عسكرية إضافية إذا أرادت ذلك. والسوريون متمسكون بالصداقة مع روسيا ولا يرغب أحد منهم بالتضحية بها. وبالغتُ كي أغير مناخ الحديث السلبي فقلت: تأكدوا معالي الوزير نحن لن نتخلى عنكم حتى لو تخليتم عنا، لأننا لا نريد أن نسقط في دائرة التبعية الأحادية للغرب.

ولا أعتقد أنه كان خادعاً عندما رمى بعروضي جميعاً عرض الحائط قائلاً: ليس لقاعدة طرطوس أي قيمة عسكرية، إنها مجرد محطة لتزويد السفن الروسية بالخدمات، وإن روسيا لا تبحث في موقفها عن مكاسب في سورية، وإن الأسد لم يكن حليف روسيا وإنما كان حليف الغرب، ولم يقم بزيارة إلى روسيا سوى بعد خمس سنوات من استلامه منصب الرئاسة، وإن ما يهم موسكو في هذا الموضوع ليس الأسد وإنما الحفاظ على حقوق الشعب السوري والحيلولة دون أي تدخل غربي في سورية.

وقد أصبح جلياً لي، بعدما يقرب الساعة من المداولات، أنه كان يقصد ما يقول، وأن سورية لم تكن تعني روسيا كثيراً، وهي ليست في محور اهتمامها لتحقيق مكاسب مادية أو سياسية. ما كان يعنيها هو الأزمة السورية التي فجرتها الثورة وتحويلها، وهذا رهان أكبر بكثير من رهان القواعد العسكرية أو المنافع المادية، إلى فرصة لا تعوّض من أجل إظهار إرادة روسيا التي لطختها العنجهية الغربية بالوحل، وقدرة موسكو على تحدي إرادة الغرب، وإفشال خططه في سورية، وعدم السماح له بخداع روسيا وتحقيق ما نجح في تحقيقه في العراق وليبيا، ومن قبل في أفغانستان وأوروبا الشرقية. بمعنىً آخر، كانت روسيا تريد، من خلال موقفها المعارض لأي تغيير في سورية، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، ومهما كانت التكاليف والخاسرون الذين صدف وكانوا عموم السوريين، أن تعطي درساً للغرب، وأن تفرض وجودها عليه، وتستعيد احترامه لها، وتغيير قاعدة اللعب بإجباره على الحوار معها بعد أن أهملها وأنكر وجودها وتنكّر لها خلال ثلاثة عقود.

قلت بعدما يئست من إمكانية زحزحة الوزير عن مواقفه المتجمدة على

انتقاد الغرب، وإصراره على أن التدخل الغربي لا بد حاصلٌ في سورية، وبهدوء بالغ: معالي الوزير، انظرْ إليّ جيداً؛ أنا لم آتِ إليك ممثلاً للغرب، كما أنني لستُ ولم أكن يوماً من مناصري سياساته الدولية، وليس لدي أي اعتراض على انتقاد هذه السياسات، ولستُ بعيداً عن أن أؤيدك في الكثير ممّا تقوله في وصفها، وأعرف مدى ما بينكما من خلافات. أتيت إلى هنا ممثلاً لشعبٍ يُذبح كل يوم مئة مرة، وهو حليف لروسيا، وصديق لها منذ سبعين عاماً، لا صديق الغرب، ثم إنك تتحدث مع إنسان قضى عمره في نقد سياسات الغرب، وأولها حماقته في غزو العراق وليبيا. إذا كانت لديكم حساباتٌ مع الغرب، فالرجاء أن لا تسعوا إلى تصفيتها على حسابنا، فنحن شعبٌ صغيرٌ لا يتحمل كلفة مثل هذا الصراع.

هذه كانت اللحظة الأولى التي خرج فيها سيرغي لافروف عن تجهمه وخفف من لهجته العدائية، وأظهر ما يشبه الابتسامة، علامة الرضى. لقد أدرك بالتأكيد أن رسالته قد وصلت. وأصبح بإمكاننا أن ننتقل إلى الحديث في الموضوع الذي قدمنا من أجله، وأتيحت لنا الفرصة لشرح وجهة نظرنا. ولفت نظري أكثر ردّه على محاولتي إقناعَه بأن ما يحصل في سورية هو ثورة شعبية حقيقية لا نستطيع نحن أنفسنا أن نتحكم بها ما لم يبادر النظام إلى التغيير، وأن ما نأمله هو أن تمارس موسكو ضغوطاً عليه للاستجابة لنداء التفاهم والسلام وعدم زج البلاد في الحرب الأهلية. قال بلهجة المتهكِّم: تحدثني عن الثورة، نحن الذين نعرف الثورة ونعرف ما هي حقيقتها.

مع ذلك كان جو اللقاء قد تحول في اتجاه إيجابي كما يبدو من تمديده وقت اللقاء إلى ضعفه تقريباً، ثم اعتذاره عن متابعة الحديث معنا، بسبب ارتباطاتٍ بمواعيد أخرى، وتكليف نائبه ومستشار الرئيس للشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف بمتابعة النقاش الذي استمر معه لأكثر من ساعتين إضافيتين. وقد أظهر بوغدانوف في ذلك اللقاء من التفهم والتجاوب مع وفد المجلس، والعطف على القضية السورية، ما جعلني أشعر أن فرص تغيير الموقف الروسي ليست معدومة بالضرورة.

مع ذلك لم أخرج من اللقاء متفائلاً. قلتُ ربما نجحنا في تخفيف غلواء موسكو، لكن ماذا يمكن للافروف أن يقدمه لنا إذا كان بوتين ينوي أن

يستخدم «الأزمة السورية» من أجل تركيع الغرب وإذلاله، بإظهار عجزه وحيرته أمام تحدي روسيا له في سورية؟ بقيت بين مرتاح لأنني فهمت الموقف الروسي على حقيقته، ويائس لإدراكي أن مشكلتنا مع روسيا لن تكون سهلة الحل.

نقل لي معاذ الخطيب، الذي التقى الوزير بعد سنوات من لقائي الأول، أن لافروف كان سعيداً جداً من أول لقاء جرى مع المجلس الوطني، لكن انطباعه الإيجابي بدأ يتغير بعد سماعه ما جرى في المؤتمر الصحافي الذي أعقبه. وملخص ما كنتُ قد ذكرته في هذا المؤتمر رداً على سؤال حول تقييمي للِّقاء بلافروف: «لم نستطع أن نقنع الروس بموقفنا، كما أنهم لم ينجحوا في إقناعنا بموقفهم. نأمل أن تكون لنا لقاءات أخرى».

كان هذا التعبيرَ الصادق عما حدث بالفعل. لكن كانت موسكو تنتظر منا ربما شيئاً آخر، توكيلاً علنياً أو على الأقل مبطناً بالقضية السورية، أو عبارة توحي للرأي العام أننا نفوض روسيا بالعمل على قضيتنا وننكر تدخل الغرب. ولعلنا لم ندرك عمق الضغينة الروسية تجاه الغرب ورغبة موسكو في أن تسقيه من الكأس ذاتها التي سقاها منها(١٧).

في أول لقاء مع المسؤولين الأوروبيين الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر معرفة نتائج لقائنا مع الوزير الروسي أجبتهم: مع الأسف ما تقاتل روسيا من أجله في سورية ليس في حوزتنا نحن السوريين، ولا نملك أي وسيلة لتأمينه. إنه لديكم أنتم. قالوا: ماذا تقصد. قلت: تريد موسكو أن تفتحوا الحوار معها وتنظروا إليها كنِدٍّ لكم وشريكٍ في قراراتكم الدولية، وقد همّشتموها. وهذا ما يهمها أكثر من أي قواعد عسكرية واستثمارات اقتصادية في سورية. فهي غاضبة منكم وناقمة على تعاملكم معها

(١٧) تدل على ذلك التغطية الإيجابية للصحافة الروسية للمؤتمر؛ فقد ذكرت وكالة أنباء موسكو في اليوم ذاته أن «الجانب الروسي أعرب عن ارتياحه للتواصل مع المجلس وأكد حرصه على مواصلة الاتصالات معه خلال الفترة المقبلة»، وأنه كان في توافق مع رئيس المجلس حول ضرورة تجنب الانزلاق نحو السيناريو الليبي. وختمت بالقول: «كان غليون أجرى جولة محادثات مع لافروف ونائبه ميخائيل بوغدانوف في لقاء دام أكثر من المدة المخصصة له ما يشير إلى أن المحادثات كانت مطوّلة وعميقة».

بالعقوبات كدولة من الدرجة الثانية. وذكرت لهم بعض أفكار المرافعة العنيفة التي سمعتها من الوزير لافروف ضد سياساتهم. وقلت: إن مشكلة روسيا معكم لا معنا، ولسنا سوى الوسيلة التي تستخدمها لتذكيركم بوجودها وغضبها وتغيير مواقفكم منها. وأضفت: إذا كنتم جادين في مساعدتنا، فأنصحكم أن لا تقتصروا على فرض العقوبات عليها، لأن هذا يشعرها بالإذلال أكثر، ويزيد من تشددها وغلوائها، ينبغي، بالتوازي، أن تفتحوا حواراً معها، يشعرها بالاعتراف بها قوةً كبرى، ويساعد على فكفكة عقدة غضبها وتمردها. كان الجواب حاسماً وفورياً ومن دون تردد: هذا مستحيل[١٨].

كان هذا الجواب كافياً بالنسبة إليّ لفهم غل الروس، لكن أيضاً لفهم تفكير الغربيين. فربما بدا دفاعي عن الحوار مع موسكو مفاجئاً وغريباً في الوقت الذي لا تحتل سورية أيَّ موقع في منظومتهم، وليست حليفة لهم، وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة السورية تطالب بإنزال مزيد من العقوبات بروسيا وبعضها بالتدخل العسكري لتحرير سورية من نظام الأسد الذي أصبح تابعاً لها. وقد حاولتُ أن أعبّر عن أفكاري هذه وقتها في مقالة ذكرتُ فيها أنه لا مخرج من المحنة السورية إلا بأحد حلين لا ثالث لهما: إما التفاهم بين موسكو وواشنطن، أو التفاهم بين الأطراف السورية. وكلاهما بدا في تلك اللحظة، وربما لا يزال، بعيد المنال، بل من باب المحال.

---

(١٨) كان الغربيون يفتقرون إلى أي خطة عمل من أي نوع، عسكرية أو سياسية، في المسألة السورية، نتيجة الموقف الذي اختاروه في عدم التورط وتكرار نمط التدخلات الكارثية التي جرت في العراق وليبيا ومن قبل في أفغانستان، واكتفوا بفرض بعض العقوبات على رجالات الأسد المقربين ومحاولة تطمين روسيا على مصالحها في سورية، لتشجيعها على القبول بحل سياسي يحفظ ماء وجههم. لكنهم كانوا يرفضون الحوار معها في القضايا الأخرى، بل إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان يرفض لقاء الرئيس الروسي بوتين. لهذا كان الغربيون يدفعون المعارضة للتقرب من موسكو على أمل أن يرموا المسؤولية عنهم. لكن بينما كانت المعارضة تتودد لموسكو التي لا تكاد تراها، من أجل تشجيعها على الضغط من أجل الحل السياسي، كانت موسكو هي التي تضغط في الواقع على النظام لتعطيل المفاوضات والاستمرار في الحرب، لتُبقي مفتاح الحل في يدها وسيلةً للضغط على الغرب، ووضع دبلوماسيته واستراتيجيته السلمية في مأزق، وتجريده من أي خيارٍ بديل عن الحوار مع موسكو والتعاون معها.

كان من الواضح أن مصير سورية أصبح معلقاً بالصراع الغربي الروسي. فإما أن تكون سورية مناسبة كي تتمكن روسيا من استعادة دورها وكرامتها في المنظومة الغربية التي تريد أن تنتمي إليها، أو ستكون بالعكس مسرحاً لحرب مستمرة بينهما. فلن يدخل الروس في حوار حول الملف السوري ولن يطلقوا مفاوضات التسوية السياسية ويقبلوا بانتقال سياسي لا مخرج من الحرب الداخلية من دونه، ما لم يضمنوا أن يشكّل ذلك مدخلاً للحوار مع الغرب حول جميع القضايا الأخرى المعلقة، وكجزء منها؛ وإلا فسوف يجعلون من سورية واجهة للكشف عن عجز الغرب الاستراتيجي، ولاأخلاقية سياساته، وخيانته مبادئه التي يدعي حمايتها، وافتقار التزاماته السياسية إلى أي مضمون.

أدركت بعد هذه المحادثة أن قضيتنا، نحن السوريين، في مأزق عميق. فلن نستطيع إقناع الروس بفك رهننا ولا إقناع الغربيين والولايات المتحدة بالتضحية بمصالحهم، أو ما يعتبرونه كذلك، في عزل روسيا أوروبياً وعالمياً لمصلحتنا. ذهبت القضية السورية ضحية عملية تصفية حسابات.

ومما لا شك فيه أن موسكو هي التي لعبت الدور الحاسم في الحرب السورية وكانت الرابح الرئيسي حتى الآن منها، على الرغم من أن الجهد الأكبر في دعم مجهودات الحرب كان من نصيب إيران. بل ليس من المبالغة القول إن حرب سورية التي دامت ثماني سنوات كانت بالدرجة الأولى حرب روسيا لكسر جدار العزلة والتهميش الذي بُني من حولها، بعد مرحلة أولى بدت واعدة في تجاوز منطق الحرب الباردة نهائياً، والدخول في عالم جديد قائم على الاعتراف بالتعددية القطبية وتبادل المصالح.

وما من شك في أن الخروج غير المنظم من الحرب الباردة، والاستخدام السيئ للأحادية القطبية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، والفشل الذريع الذي منيت به «القيادة الأمريكية للعالم»، التي لم يكف رؤساء الولايات المتحدة عن تأكيدها والدفاع عنها أو ممارستها بالفعل منذ الحرب العالمية الثانية، وتسببها في حروب وتدخلات كارثية في أفغانستان والعراق وليبيا، على حساب المصالح الروسية، وإخفاقها في معالجة النزاعات في مناطق عديدة، وبشكل خاص في الشرق الأوسط، بما في ذلك

احتواء إيران الخمينية، ووضع حدٍّ لسياسة الاستيطان الإسرائيلية؛ كل ذلك قد شجع القيادة القومية الجديدة في موسكو، التي حلت محل قيادة يلتسين المقرب من الغرب، على القيام برد فعل منظم لمواجهة التمدد الجيوسياسي الغربي. وقدم قرار الأسد مواجهة الثورة بالعنف، بعد انتصار ثورات تونس ومصر، مناسبة تاريخية لا تثمّن كي تقفز روسيا إلى الواجهة وتفكر في استعادة المبادرة على صعيد السياسة الدولية.

لم يكن الدافع للتدخل الروسي حماية منطقة نفوذٍ روسيةٍ قديمة، كما يزعم بعض السياسيين الغربيين، فقد كان نظام الأسد أقرب بكثير للغرب وفي خدمته، ولا الحفاظ على المصالح الروسية في سورية، وهي محدودة جداً، بما فيها مشتريات السلاح والقاعدة البحرية الخدمية في طرطوس. كان دافع روسيا من التدخّل، كما سبق ذكره، أكبر من ذلك بكثير، وهو تحدي الغرب، وإعادة فرض نفسها قوةً كبرى يجدر الاعتراف بها ومعاملتها على هذا الأساس، وإلا فإنها سوف تخرب مشاريع الغرب وتعترض سياساته، ليس في المشرق فحسب، ولكن أيضاً في أوروبا نفسها كما ستفعل، بعد تدخلها لدعم نظام الأسد، في أوكرانيا لهدف مثيل. وليس الشرق الأوسط سوى الغرفة الخلفية لأوروبا والمنطقة الأكثر تبعية للغرب وارتباطاً به وبمصالحه.

وإلى جانب تثبيت حكم الأسد ونظامه ومنع الغرب من مد نفوذه من خلال سياسة دعم الديمقراطية، كانت موسكو تستهدف أيضاً نموذج الثورات الشعبية في المشرق وفي أوروبا التي تعتقد أنها من وحي الغرب إن لم تكن من صنعه. لذلك لم يتردد لافروف في السخرية من الثورة ومن خطاب المعارضة المتمحور من حولها. وكان إجهاض الثورة السورية يعني في الوقت نفسه استرجاع سورية إلى النفوذ الروسي وتحويلها إلى منصة للتوسع الدولي، بما في ذلك إعادة نظام الأسد نفسه، الذي كان ـ بعكس المظاهر الخادعة ـ الولد المدلل للغربيين، إلى بيت الطاعة الروسي[١٩].

(١٩) كانت ميول بشار الأسد وخياراته السياسية والأيديولوجية غربية بشكل بارز. وكان الغربيون أكثر من يدعمونه ويوجهونه كما أظهر ذلك احتفاء الأمريكيين والفرنسيين والغربيين عموماً بوراثته حكم سورية عن والده، وحضور وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت مادلين أولبرايت وجاك شيراك جنازة حافظ الأسد إلى جانبه. ولا يغير من هذه الحقيقة ما بدر منه من سلوك وتصرفات تعكس عدم =

وإلى حدٍّ ما هكذا كانت العلاقة مع الأسد الأب حين بارك الأمريكيون تدخّله العسكري في لبنان، ثم غض النظر عن تجاوزاته العديدة فيما بعد، ومنها اغتيال مئات عناصر المارينز، والسفير الفرنسي لوي دولامار في بيروت في الثمانينيات من القرن الماضي. وقد غفر الغرب كل ذلك للأسد، الأب والابن، لقاء الدور الجيوسياسي والجيوستراتيجي الحيوي الذي لعبه نظامهما في تفتيت الجبهة العربية وكسرها، والوقوف ضد أي محاولة لإعادة تركيبها منذ حرب ١٩٧٣، والقبول بتسوية الأمر الواقع مع إسرائيل على الرغم من استمرار احتلال الجولان، ومساهمته في ضمان التدفق الطبيعي لنفط الخليج إلى الغرب لقاء قسم من العوائد المقدّمة كمساعدات أو هبات أو استثمارات، ثم بشكل متزايد لقاء التعاون الاستخباراتي في الحرب ضد الإرهاب واختراق القوى الإسلامية المتطرفة وتجييرها لحسابه في بداية عام ٢٠٠٠. كان هناك شعور مشترك لدى الغرب بأنه لا يوجد للأسد في سورية بديل عندهم أفضل منه، قادر على أن يوفّق، بكلفة أقل، بين جميع هذه المهام ويقوم بها بكفاءة، خاصة التعاون الأمني ضد التطرف والإرهاب، ومن قبل تقويض وحدة العالم العربي وتفاهم دوله واستقراره، باسم التقدمية أحياناً أو المقاومة والممانعة أو دعم الفصائل الفلسطينية الأكثر جذرية.

بل إنني أعتقد أن الدلال الكبير الذي شهده الأسد على يد الغرب، والاطمئنان على دوره الذي لا يستغني عنه في محاربة الإرهاب والتعايش مع إسرائيل توسعية، والتخلي عن الفلسطينيين، ولجم الشعب السوري ووضعه في قفص أمين، كل ذلك ساهم في زرع شعور مفرط بالقوة والاستقلال والسيادة لدى الرئيس الغر، فاعتقد أن بإمكانه من خلال اللعب على تناقضات القوى القائمة، الإقليمية والدولية، كالتعاون مع الغرب والتفاهم مع إيران وتبادل المعلومات حول الحركات الجهادية المتطرفة والاستعانة بخدماتها في الوقت نفسه لابتزاز الغرب، والتسليم لإسرائيل بالمكاسب

= نضجه السياسي وتلاعب الإيرانيين به، وتقرّبه من حزب الله بحثاً عن خطاب للشرعية، واغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ انتقاماً من سعي الأخير إلى إخراجه من لبنان، وفي الإطار ذاته تنظيم الحرب بالوكالة عن طريق المنظمات المتطرفة الجهادية في العراق ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي، بعد تهديد الأمريكيين له واعتباره الهدف الثاني بعد صدام.

الترابية التي انتزعتها بالحرب في الجولان، وخرمشتها من خلال حزب الله في لبنان، والعزف على الخلاف الإيراني السعودي، أن ينتزع مكاسب أكبر لنفسه وبطانته الحاكمة في دمشق.

ما كان انتصار الثورة سيقدم أي فائدة للروس، حتى لو لم يكن النظام البديل حليفاً للغرب. أما إنقاذ النظام المترنح فهو يعني امتلاكه ووراثة موقعه في الصراعات المذكورة جميعها، وبالتالي جني المكاسب لمصلحتهم. وكان كل شيء يشجعهم على المغامرة: تفكك التحالف الغربي وانطواء أمريكا على نفسها، وتصميم طهران على التضحية بكل ما تملك للاحتفاظ بموقعها في سورية، وطمع تل أبيب في ضم الجولان وإلحاقه نهائياً بها بعد إضعاف الدولة السورية وتمزيقها. وما كان للرئيس الروسي أن يحلم بفرصة وشروط أفضل لإبراز استعداده للوقوف في وجه غطرسة الغرب، وإجباره على تغيير سلوكه تجاه روسيا.

وللأسباب نفسها، أي احتجاجاً على استفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي، في نظام معولم يقوم أكثر فأكثر على قاعدة الاعتماد المتبادل أو التبعية المتبادلة، وقفت الصين والهند وجنوب أفريقيا ودول البريكس إلى جانب روسيا، ولو لم يكن بالحماسة ذاتها. لم يفكر أحد من هؤلاء في الدفاع عن الأسد، أو عن سياساته الدموية، ولا كان حكمه ونظامه يعنيان لهم شيئاً. وحّد بينهم العداء لغطرسة الغرب، وحال بينهم وبين رؤية الكارثة استهتارهم «المعتاد» بمصير الشعب، أي شعب، وحقوقه. وفي النهاية نجحوا في قلب الطاولة بالفعل على الغرب الذي خرج مقصوص الجناح من المواجهة الدولية على الأرض السورية. لكن ليس نحو عالم متعدد الأقطاب كما كان يطمح الجميع، وإنما إلى عالم متعدد النزاعات والتجاذبات والتشنجات، تتحكم به إرادات منفلتة لا تفكر إلا في مصالحها السياسية والقومية، كما يشير إلى ذلك تقدم أطروحات الشعبوية القومية، التي تتناقض بشدة مع بناء نظام عالمي جديد متسق، يقوم على توازن المصالح، والتضامن بين المجتمعات والدول، لضمان المزيد من الأمن والسلام والاستقرار العالمي. لذلك، إذا استمرت المسيرة على هذا المنوال، فإن اللحظة السورية التي مثلت فرصة استثنائية للكشف عن الاختلالات الهيكلية في نظام العلاقات الدولية، وتذكير الحكومات بمسؤولياتها ومراجعة سياساتها

الكبرى، يمكن أيضاً أن لا تقود إلّا إلى المزيد من التفكك والانفلات العالميين، مع تفاقم الصراعات الدموية والحروب الوحشية وزيادة عدد الخاسرين.

رداً على سؤال: هل كان من الممكن تعديل موقف روسيا أو تغييره لمصلحة القضية السورية؟ جوابي أن ذلك كان مستحيلاً. كانت تلك فرصة لا تعوض بثمن أتيحت لفلاديمير بوتين كي يقفز خارج الحفرة التي أراد الغرب أن يدفن روسيا فيها استراتيجياً إلى الأبد ويتجاهل وجودها. لهذا لم يُبدِ بوتين، في أي مرحلة من مراحل المواجهة الدولية على الأرض السورية، في الميدان العسكري أو في مجلس الأمن والمنظمات الدولية، استعداداً للتراجع أو التسوية أو حتى الحوار. بالعكس لقد ثابر على الموقف التصعيدي حتى النهاية. وخلال ذلك، لم يتردد عام ٢٠١٤ في ضم القرم إلى روسيا، وإثارة القلاقل في أوكرانيا، لتأكيد تصميمه على فرض أجندته على الغرب والعالم، في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط معاً.

وفي السياق نفسه، لا أعتقد أن روسيا كانت بعيدة أو غريبة عن استخدام الأسلحة المحرَّمة في مسرح العمليات السوري ضد المدنيين، بما فيها الكيميائية. ولكن بالعكس، لقد كان ذلك رسالة روسيّة مبطنة. وما كان في وسع الأسد وحلفائه الإيرانيين أن يسمحوا لأنفسهم بتحدي الإرادة الدولية، بهذه الطريقة الفجة، وتكرارها رغم الحظر لسنوات، لو لم تكن تلك إرادة الروس أنفسهم، بل فكرتهم، في سعيهم إلى إظهار مدى قدرتهم على الذهاب بعيداً في تحدي إرادة الغرب، وتحطيم منظومة القيم والتقاليد والأعراف الدولية التي يقيم عليها أركان هيمنته العالمية. المستخدم الحقيقي والأول لأسلحة الدمار الشامل، التي طالما ادّعى الغرب أنه لن يقبل باستخدامها من قِبل أحد، وبنى شوكته على فرض احترام تحريم استخدامها عندما يريد، هو موسكو. وهي التي رتبت اتفاق نزع أسلحة الأسد الكيميائية عندما احمرت عينا الرئيس أوباما قليلاً، وتركت له ما يكفي لاستعادة سياسة الاستفزاز وتحطيم الصدقية الغربية. والهدف هو بالضبط كسر هيبة الغرب، وإظهار عجزه وقلة حيلته وتراجعه وإذعانه في سورية أمام إرادة روسيا الحديدية.

لقد أراد الروس تمريغ وجه الغرب في الوحل في سورية، وقد فعلوا ذلك، وربحوا هذه الحرب. وحاول الغربيون أن يغطوا على هزيمتهم وانسحابهم من المواجهة مع روسيا بالتلطي وراء أقصوصة الحرب على الإرهاب، وتضخيم صورتها وأصدائها. لكنهم في المحصلة خسروا المواجهة الجيوستراتيجية، وتركوا سورية رهينة في يد موسكو وطهران، وتحولوا إلى عراب صغير لمشاريع التقسيم الإثنية والطائفية.

لم يحصل ذلك بسبب التفوق العسكري الروسي عليهم، فهم أكثر قوة بكثير، ولا بسبب افتقارهم إلى الحنكة وعدم التفاهم فيما بينهم، ولكن لأنهم لم يفهموا طبيعة الحرب وأبعادها العولمية، ونظروا إليها كحرب بين طوائف وعصابات محلية، وقرّروا منذ بداية الأحداث السورية أن يبقوا خارجها، وأن لا يتورّطوا فيها؛ أي أن لا يكون لديهم أي خيار، لا سياسي ولا عسكري، وأن يتركوا مفتاح الحل في يد غيرهم، واكتفوا من الخطط السياسية بالعقوبات الاقتصادية الهزيلة، والتصريحات العنترية بحتمية التنحي ونداءات المبادرة بالإصلاح، استراتيجية وحيدة لردع الروس والإيرانيين وفرض التراجع عليهم. فخرجوا من الصراع قبل أن يبدأ، وأخفوا انسحابهم واستقالتهم الأخلاقية والسياسية وراء سحابةٍ هشّةٍ من الحديث عن انقسام المعارضة السورية وعدم جاهزيتها وتشتتها.

فكّر الغربيون جميعاً بمنطق الحسابات والمكاسب المادية الصغيرة، واعتقدوا أن سورية لا تملك من الموارد ما يثير الحماسة لإنقاذها، وهي لا قيمة لها ولا أهمية؛ أقنعوا أنفسهم بأن روسيا لن تفيد من احتلالها شيئاً، إن لم تجر نفسها إلى السقوط في مستنقع أفغاني جديد. لكن الروس الذين لم تكن تعنيهم سورية أصلاً، كما ذكرت، ولا فكروا في مواردها الطبيعية، ولم يهمهم مصير شعبها ولا مستقبلها، ما كان يردعهم، بالعكس، الخوف من إبادة السوريين أمام أنظار الغرب الذي ادعى دعمه لهم ضد طاغيتهم، واستخدام كل الأسلحة المحرمة من دون استثناء ليحرجوا الغرب، ويظهروا ضعفه وخيانته لكل مبادئه أمام العالم أجمع. لقد نظروا إلى الحرب في سورية كحرب مع الغرب، على اقتسام

حقل الهيمنة والسيادة الدولية، وتغيير علاقات القوة وقواعد الاشتباك العالمية، وإبراز من هو صاحب الكلمة العليا، وتعاملوا معها على أنها فرصة لا تعوَّض لتحطيم كبرياء الغرب وإنهاء استفراده بالقرار الدولي؛ أي حوّلوها إلى مناسبة لتقويض صدقيته الدولية وإظهار جبنه ونذالته. وهكذا أجهزوا على ما تبقّى من معنى قيادته الدولية. هذه هي النتيجة الطبيعية والحتمية لرفض الغرب الالتزام بمسؤولياته، والتخلي عن مبدأ التضامن الإنساني الذي قام عليه النظام الدولي، والذي يمثل جوهر رسالة منظمة الأمم المتحدة ومواثيقها ومبرّر وجودها.

تركيا وعقب أخيل

التاريخ والجغرافية هما اللذان حكما علاقات المعارضة والمجلس الوطني السوريين مع تركيا حزب العدالة والتنمية، التي كانت الحليف المتميز لحكومات الأسد بعد القطيعة التاريخية الكبرى، على إثر سقوط السلطنة العثمانية وانفصال سورية عنها، وفي أعقاب التوقيع على اتفاقية أضنة التي أطلقت ديناميكية تقارب متسارع بين البلدين[٢٠].

---

(٢٠) تم التوقيع على اتفاقية أضنة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ بضغط من الحكومة التركية، وبوساطة مصرية، وكان هدفها وضع حدٍّ للتعاون بين الحكومة السورية وحزب العمال الكردستاني التركي الذي تبنته دمشق واستقبلت زعيمه عبد الله أوجلان وسمحت له بإقامة مراكز ومعسكرات تدريب على أراضيها وفي البقاع اللبناني للضغط على تركيا. ووُصِفت الاتفاقية بأنها اتفاقية إذعان فرضت فيها أنقرة جميع مطالبها، وأهمها، حسب ما تداولته الصحافة:

ـ «أن لا تسمح لمعسكرات تدريب الإرهابيين بالعمل على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

ـ أن لا تزود حزب العمال الكردستاني بالأسلحة والمواد اللوجستية.

ـ أن لا تزود أعضاء حزب العمال الكردستاني بوثائق هوية مزورة.

ـ أن لا تساعد الإرهابيين على الدخول القانوني والتسلل إلى تركيا.

ـ أن لا ترخّص الأنشطة الترويجية [الدعائية] للمنظمة الإرهابية [المذكورة].

ـ أن لا تسمح لأعضاء حزب العمال الكردستاني بإنشاء وتشغيل مقرات على أراضيها.

ـ أن لا تسهل عبور الإرهابيين من دول ثالثة (أوروبا، اليونان، قبرص الجنوبية، إيران، ليبيا، أرمينيا) إلى شمال العراق وتركيا.

ـ التعاون في جميع الأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

ـ الامتناع عن تحريض البلدان الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية ضد تركيا.

ـ في ضوء ما سبق، وما لم توقف سوريا هذه الأعمال فوراً، مع كل العواقب، تحتفظ تركيا =

لكن شهر العسل الحقيقي لم يبدأ بين الحكومتين إلا بعد التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة عام ٢٠٠٤ التي وهب النظام السوري بموجبها السوق السورية كاملة لتركيا لقاء مصالح تجارية لطبقة صغيرة من أصحاب النفوذ من حاشية النظام. وعلى الرغم من أن تفعيل الاتفاقية لم يتم إلّا عام ٢٠٠٧ لكنّ حجم التبادل بين البلدين ازداد بشكل بارز، كما تبادل المسؤولون اللقاءات بانتظام في دمشق وأنقرة. وأصبحت تركيا، إلى جانب إيران، الدولة الأكثر احتضاناً لنظام الأسد، بعد العزلة التي فُرِضت عليه من المجتمع الدولي، على إثر اغتياله رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ومشاركته في الحرب في العراق إلى جانب منظمة القاعدة وحلفائها ضد الحكومة العراقية الجديدة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. ولأول مرة، منذ نهاية العهد العثماني في بداية القرن العشرين، أُعيد تدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغة العربية في أنقرة وإسطنبول، وتأسست جمعيات ثقافية، مثل الجمعية العربية للعلوم والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات سوريّة «بدبلجة» أو تعريب المسلسلات التركية وتوزيعها على القنوات العربية. وقبِل الجانب التركي بما كان يرفضه سابقاً من زيادة كمية تدفق مياه نهر الفرات لتصل إلى ٥٧٥ متراً مكعباً في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصدّر من أذربيجان إلى سورية، وأن يتم ربط شبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية عبر الأراضي السورية.

وجاء اتفاق إلغاء التأشيرات، الذي يسمح بدخول السوريين والأتراك من دون الحاجة إلى إجراءات قنصلية، والذي وصفه رئيس الوزراء التركي

= بحقها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وتحت كل الظروف للمطالبة بتعويض عادل عن الخسائر في الأرواح والممتلكات.

ـ اعتباراً من الآن، يعتبر الطرفان أن الخلافات الحدودية بينهما منتهية، وأن أياً منهما ليس له أية مطالب أو حقوق مستحقة في أراضي الطرف الآخر.

ـ يفهم الجانب السوري أن إخفاقه في اتخاذ التدابير والواجبات الأمنية، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، يعطي تركيا الحق في اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية اللازمة داخل الأراضي السورية حتى عمق ٥ كم».

وتستخدم الحكومة التركية نص هذه الاتفاقية كغطاء قانوني لتدخلها العسكري في شمال سورية ضد قوات حماية الشعب الكردية ومشروعها السياسي. انظر: «اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حمّال أوجه،» الجزيرة نت، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، <https://bit.ly/2EiMdi2>.

رجب طيب أردوغان بـ«شام غن»، في إشارة إلى تشبيهه بـ«شينغن» الأوروبية، كي يتوج صفحة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين البلدين. وفي إطار السعي لتطوير التعاون الاقتصادي والاستثمارات، اتفق البلدان في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السوري»، الذي أبرم الطرفان من خلاله، فور تشكيله، ما يزيد على ٣٠ اتفاقية و١٠ بروتوكولات ومذكرات تفاهم، تشمل مجالات حيوية من بينها الدفاع والأمن والاقتصاد والصحة والنقل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قالت وزارة الداخلية التركية إن عدد «الإرهابيين» الذين سلمتهم دمشق إلى أنقرة منذ عام ٢٠٠٣ بلغ ١٢٢ شخصاً، «بينهم ٧٧ شخصاً من حزب العمال الكردستاني»، وأكدت أن اتفاق أضنة «ما زال متواصلاً، ولكن يعاد النظر في مجمل الوثائق، ونبذل مسعى في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب على وجه الخصوص».

لكن أهمية سورية بالنسبة إلى تركيا لم تكن تكمن في إلحاقها السوقَ السورية باقتصادها فحسب، وإنما أيضاً في تحويل سورية إلى بوابة أنقرة إلى العالم العربي ودول الخليج بشكل خاص. في حين أراد النظام بتضحيته بالسوق السورية لمصلحة تركيا تأمين المصالح الاقتصادية الخاصة بأوليغارشية النظام، وفك عزلته الاستراتيجية، وتجاوز العقوبات المفروضة عليه، والحصول على تعاون تركيا من خلال إشراكها في تقاسم مناطق النفوذ في سورية بعد التوقيع على اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والعسكري والأمني مع طهران، وتجنب التوقيع على اتفاقية الشراكة المتوسطية مع أوروبا، لتهديدها السيطرة الأحادية لحاشية النظام على مقدرات الاقتصاد. بهذه الطريقة ضمن النظام دعم الدولتين الإقليميتين الكبيرتين من دون المغامرة بأي انفتاح على أوروبا يعمل لمصلحة نشوء منافسين مستقلين أو علاقات اقتصادية لا يمكنه التحكم بها.

وقد عززت هذه الشراكة الثنائية، مع تركيا وإيران، من قوة الأسد في مناورته السياسية تجاه الضغوط الغربية، ومن قدرته أيضاً على ابتزاز دول الخليج النفطية. وهو يتابع في ذلك سياسة الأسد الأب في جمعه بين التعاون مع المملكة العربية السعودية وإيران، وبين روسيا والولايات المتحدة

والغرب، في الوقت نفسه، واللعب على تناقضات جميع الأطراف. وقد كان واعياً للوضع الذي جعل فيه من سورية ونظامه نقطة توازن بين مصالح جميع الأطراف، ومخاطر البهلوانية السياسية التي يمارسها في العلاقات الدولية والإقليمية. وهذا ما عبر عنه عندما أعلن في أول خطبه، محذراً المعارضة من تأييد الانتفاضة الشعبية، أن سورية تقف على فالق وأن أي تغيير فيها يمكن أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بأكملها، وليس في سورية وحدها(٢١).

بعكس ما أشاعه إعلام الأسد، الذي جعل تركيا بين الدول المتآمرة عليه، لم تعلن أنقرة أي موقف مؤيد للثورة عند اندلاعها، وإنما سعت بجميع الوسائل إلى إقناع الأسد بالقيام بإصلاحات سريعة لامتصاص النقمة والاحتجاج. وكانت تعتبر نفسها صاحبة «مونة» لثقتها بعمق الروابط التي تجمعها مع النظام، وعظم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تمثلها بالنسبة إلى الأوليغارشية الحاكمة. وقد شعرت تركيا التي أصبح لديها مصالح جيواقتصادية مهمة في سورية أن من حقها، بل من واجبها، أن تعمل المستحيل لوضع حد للأزمة، وإنقاذ رهاناتها السورية، وعدم خسارة النظام الذي مكنها من فتح فضاء اقتصادي كامل يعوض عن الفضاء الأوروبي الجيوسياسي الذي أُغلق عليها بسبب رفض العديد من الدول الأوروبية ضمها للاتحاد الأوروبي.

كانت أنقرة تعتقد أنها بمقدار ما تنجح في تشجيع الأسد على إيجاد الحل السياسي والسريع، والحيلولة دون تفاقم الوضع إلى درجة لا رجوع عنها، سوف تكرس موقعها السياسي المتميز في سورية وتصبح العراب

(٢١) في مقابلة مع صحيفة **ذي صنداي تلغراف** البريطانية نُشِرت في ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١، حذّر الأسد من أن أي عمل غربي ضد دمشق سيؤدي إلى «زلزال» من شأنه أن «يحرق المنطقة بأسرها». وقال إن «سورية اليوم هي مركز المنطقة. إنها الفالق الذي إذا لعبتم به تتسببون بزلزال. . هل تريدون رؤية أفغانستان أخرى أو العشرات من أفغانستان؟». وأضاف أن «أي مشكلة في سورية ستحرق المنطقة بأسرها. إذا كان المشروع هو تقسيم سوريا فهذا يعني تقسيم المنطقة برمتها». ورداً على ما اعتبره تهديداً من قِبل الدول الغربية على نظامه، أجاب بأن «سورية مختلفة كل الاختلاف عن مصر وتونس واليمن. التاريخ مختلف، والواقع السياسي مختلف».

وبرر سقوط عشرات الضحايا منذ الأيام الأولى للاحتجاجات بالقول: «لدينا عدد ضئيل جداً من رجال الشرطة، وحده الجيش مدرّب للتصدي لتنظيم القاعدة».

الحقيقي للنظام وللبلاد. ولهذا تحمست للعب دور الوسيط الرئيسي من أجل إقناع الأسد بالسعي إلى التهدئة والبحث عن تسوية تحول دون توسع دائرة الاحتجاج والانفجار. وشجعته خلال أشهر ثلاثة طويلة على تبني سياسة إصلاحية ووقف استخدام العنف، حتى إنها اقترحت عليه من باب المساعدة مسودة إصلاحات دستورية، على قدر ما كانت تعتقد بحميمية العلاقات وعظم المصالح التي تجمع بينهما. وقد أسر أحمد داوود أوغلو في أحد لقاءاته مع أعضاء المجلس الوطني بأنه زار دمشق بعد الثورة أكثر مما زار قريته ومسقط رأسه في تركيا بمرات، على أمل أن يدفع الأسد إلى تغيير خياراته الاستراتيجية في سحق التظاهرات السلمية. وكان من الواضح أنه أصيب بإحباط كبير، كما أصيب غيره من المسؤولين العرب الذين حاولوا الضغط في الاتجاه ذاته، وكانوا من أقرب أصدقائه وشركائه المفضلين، ومنهم أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وفي فترة لاحقة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز الذي أرفق إعلانه عن تأييده بمساعدة مالية بدأت بمنحة ٢٠٠ مليون دولار.

وعلى العموم، تعاملت تركيا مع الأزمة السورية كما لو كانت كارثة تحيق بدولة شقيقة، ففتحت حدودها من دون عوائق أمام السوريين، وتحولت إلى الملجأ الأكبر والأقرب والأضمن لجميع السوريين الفارين من الموت، عسكريين ومدنيين. وأظهر الأتراك كرماً لا يضاهى في تعاملهم مع ضيوفهم المنكوبين، سواء في السماح لهم بالإقامة والدخول والخروج من دون شروط، أو في تقديم الخدمات الأساسية لهم، بما في ذلك حق العمل والطبابة وإقامة مخيمات اللاجئين ورعايتها وتأمينها. وقد زرت أكثر من مرة تلك المخيمات التي كانت في حالة لا تقارن بما كان عليه الوضع من سوء في البلدان المجاورة الأخرى، وما كان يعانيه اللاجئون فيها من الإهمال والبؤس.

لم تشجع على ذلك سهولة عبور الحدود الطويلة المشتركة ووشائج القربى التاريخية والثقافية فحسب، ولكن أيضاً اعتقاد الأتراك بأن سورية صارت جزءاً من مجال نفوذهم الحيوي والمباشر، وأنه مهما كانت نتيجة الصراع فإن لتركيا مصالح استراتيجية في أن تبقى على علاقة وثيقة مع الأسد أو مع من يمكن أن يخلفه في حكم سورية. وليس صحيحاً في اعتقادي أن

أنقرة كانت تبحث عن تغيير الحكم في سورية لمصلحة أي حزب آخر إسلامي أو غيره. كان خيارها الأول والأكيد إنقاذ النظام من التورط في الحرب، للإبقاء على سورية منصة لا تقدّر بثمن للانتشار الاقتصادي التركي في المنطقة بأكملها، والسعي لاحتواء الأزمة بأية وسيلة. وكان لدى وزير الخارجية التركي شعور دائم بأن نهاية الأزمة قريبة، لن تتجاوز الأشهر القليلة. وهذا ما كان يعيده على مسامع أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس عند لقائه معهم في معظم الأحيان.

وما يؤكد هذا التصور لنهاية الأزمة القريب تردُّد الأتراك في اتخاذ أي إجراءات سياسية حتى بعد أن تفاقمت الأزمة، وتزايد عدد القتلى والنازحين واللاجئين، وعلى الرغم من إعلان الرئيس طيب أردوغان بأنه لن يسمح بحماة ثانية في سورية. وكذلك حرصهم على وضع الضباط والجنود المنشقين في مخيمات مغلقة، في الوقت الذي كان بإمكانهم أن يدفعوا بهم إلى تعزيز قوة المعارضة المسلحة. وفي الإجمال، لم تقم الحكومة التركية، حتى بعد تأسيس المجلس الوطني وتنامي قوة الفصائل المعارضة المسلحة، بأي عمل يُفهم منه أنه تهديد للأسد. كل ما فعلته هو تركها حرية العمل للمعارضة السورية السلمية أو السياسية في تركيا. ولم تتدخل في الصراع بشكل جدي وتمارس غض النظر عن عبور السلاح لكتائب المقاومة عبر الحدود إلا بعد التفاهم مع الدول الخليجية، وفي إطار تطبيق العقوبات الدولية، وبعد ذلك بالاتفاق مع واشنطن في إطار غرفة «الموم» المشتركة. وفي هذه السياسة كانت في خلاف مع طهران التي شجعت الأسد على عدم التردد في استخدام أقصى درجات العنف، لقمع المسيرات، وقدمت له النصح والمستشارين، ووعدته بالحصول على كل ما يحتاجه للقضاء على الثورة الشعبية والقضاء على المعارضة، والتي لاقت خياراتها هوًى قوياً عنده أيضاً بدافع التشفي والانتقام.

وبعكس ما ذكرته بعض المصادر بناءً على شائعات نشرها النظام، لم يكن لتركيا أي يد في تشكيل المجلس، ولا في تحديد خياراته وسياسته، على الأقل في الفترة التي رأسته فيها. وهذا لا يعني أنها لم تكن تحظى بإنصات عميق من بعض مكوناته الإسلامية وغير الإسلامية، ولا أن موقفها

لم يتغير مع تطور الأحداث. لكن في مرحلته الأولى وحتى منتصف عام ٢٠١٢ نجح المجلس في بناء علاقات تعاون ودي وإيجابي مع المسؤولين الأتراك، وكانت القضية السورية محور اهتمام ونشاط وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو لفترة طويلة.

أخذ البعض على المجلس الوطني والمعارضة عموماً اختيارهما تركيا مقراً لهما. والواقع أن لوائح المجلس الوطني تؤكد على أن المقر الرسمي للمجلس هو القاهرة، قريباً من الجامعة العربية، لكن النشاط تركز في إسطنبول ومدن تركيا الجنوبية لأسباب عملية بالدرجة الأولى، نظراً لوجود العدد الأكبر من اللاجئين والمنشقين فيها والمعارضين على أراضيها، وحرية الحركة التي كانت تتيحها، وغياب الحاجة لتأشيرات الدخول، ثم لما شهدته الأوضاع في القاهرة من تقلب بين حكومة إسلامية بقيادة الرئيس الأول محمد مرسي وحكومة الفريق عبد الفتاح السيسي المناوئة للثورة عموماً بعد ذلك. وبقي مقر المجلس الوطني في القاهرة حتى النهاية، واعتبر مكتب إسطنبول فرعاً له. والواقع أن إسطنبول كانت موقعاً حيوياً لا يعوض للتواصل عبر الحدود مع الفصائل والناشطين وإدخال السلاح والمساعدات إضافة إلى سهولة التنقل على خريطة المنظومة الدولية.

وباستثناء الحادثة التي ذكرتها سابقاً عن توسط الإخوان لحضور ممثل عن وزارة الخارجية اجتماع الأمانة العامة، والتي دُفنت في المهد، لم تسعَ أنقرة للتدخل في قرارات المجلس، على الأقل خلال الفترة الأولى التي كان لديه هو نفسه مساحة واسعة من العلاقات والدعم الشعبي والقوة السياسية والصدقية الدولية. وليس الهدف من الإشارة إلى هذه الحادثة تكذيب ما قيل عن ضلوع تركيا في تشكيل المجلس الوطني فحسب، وإنما أكثر من ذلك لأعبر عن اعتقادي العميق بأن الكثير من التدخلات الخارجية التي حصلت وأصبحت أمراً عادياً في اجتماعات السوريين ولقاءاتهم السياسية الخاصة، ثم ارتماء السوريين على الهيئات الدبلوماسية الدولية، من دون حساب ولا قواعد ولا تحفظات، حدثت بسبب ضعف المعارضين السوريين، وجهلهم لقواعد العمل السياسي والدولي، وغياب الثقافة السياسية وروح السيادة التي قتلها الاستبداد المديد، وتقع مسؤوليتها الرئيسية على السوريين. فالآخرون يعاملونك بالقدر من الاحترام الذي تعامل أنت نفسك به. ولو لم يضعف

السوريون أمام الطاقم الأجنبي الذي وضعته الدول إلى جانبهم، لمعرفة حقيقة معارضتهم وإمكانياتهم واستعداداتهم لتكوين البديل، ما كان بإمكان ممثلي الدول أن يخترقوا سيادة اجتماعاتهم ويأسروا حريتهم ويحولوا كثيراً منهم فيما بعد إلى بيادق تعمل لتقديم المعلومات لهم(٢٢).

وفيما يتعلق بالمسألة السورية عموماً، لا شك أن الأتراك أخطؤوا كثيراً في تقديراتهم للموقف السياسي، وخياراتهم الاستراتيجية أيضاً، مثل الكثير من القوى التي ادعت صداقة الشعب السوري. واضطروا لدفع أثمان عالية بسبب ذلك أيضاً من أمنهم الوطني وازدهار اقتصادهم. وكانت أهم هذه الأخطاء اعتقادهم بأن نظام الأسد لن يستطيع أن يقاوم طويلاً، واستهانتهم بمخاطر التعامل مع القوى الجهادية الذي لا يختلف عمن يشارك الأفعى فراشه، واضطرارهم إلى تجاوز حدودهم، وتحمل مسؤولية إدارة سلطة داخل الأراضي السورية، هي في النهاية سلطة احتلال، مهما كانت دوافعها وأهدافها، واعتبارها سلطة مؤقتة للحيلولة دون إقامة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بالاستناد إلى دعم الأمريكيين كياناً مستقلاً في الشمال السوري.

يكمن وراء ذلك بالدرجة الرئيسية ربط الأتراك، مثل الأوروبيين، خياراتهم السياسية بالخيارات الأمريكية الملتبسة والمترددة لأعوام طويلة، قبل أن يكتشفوا خواء هذه الخيارات، ويشعروا بالخديعة، ويضطروا إلى تغيير تحالفاتهم والتقرب من روسيا لإنقاذ رهاناتهم، أو ما بقي منها، مع العلم أن موسكو لم تُخفِ أبداً أن هدفها تثبيت نظام الأسد. مما يرتب على أنقرة القبول بتسويات كانت ترفضها في السابق، من أجل إنقاذ سياستها المتعلقة بالمسألة الكردية التركية وامتداداتها على الساحة السورية.

خسرت تركيا كثيراً في الساحة السورية جراء ترددها في استخدام

---

(٢٢) وصل الأمر فيما بعد أن أصبحت جلسات أعضاء الهيئات القيادية في الائتلاف الوطني منذ عام ٢٠١٤ مع ممثلي الدول على هامش الاجتماع تتغلب على اجتماعات العمل العامة. وأذكر أنني طلبت من رئاسة الائتلاف أن توقف هذه المهزلة بمنع تسريب تاريخ انعقاد اجتماعات الهيئة السياسية أو المكتب التنفيذي، وعدم الإعلان عن مكان الاجتماع إلا قبل ساعات قليلة، ووضع حراسة تبعد الصحافيين والمسؤولين الأجانب. ما ساعد على إعادة العمل في الحدود الدنيا لاحترام المظهر والذات.

الأوراق المهمة التي تملكها لقطع الطريق على الأطراف الأخرى من إيرانيين وروس. ولم تقتصر هذه الخسارات على فقدان السوق السورية، ولكنها تجاوزت ذلك إلى ما هو أخطر وما يتعلق بالأمن الوطني التركي، وانقطاع الحوار مع الحركة الكردية الداخلية، وبرهانات تركيا الإقليمية والاحتفاظ بعلاقات قوية مع مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع طهران، الدولة المحاصرة دولياً والتي تعتمد بشكل كبير على علاقاتها التركيّة. وقد شكّل تمتين هذه الرهانات الإقليمية، التي استلهمت ما أطلق عليه داوود أوغلو «قاعدة صفر مشاكل»، رافعة أساسية لتحقيق مصالحها، وبالأحرى أجندتها المتمحورة حول تسريع وتائر التنمية الاقتصادية لمجاراة الدول الأوروبية. وهذه هي الأجندة التي جعلتها تتميز في سياساتها الإقليمية عن طهران التي ركزت منذ ثورتها «الإسلامية» على التوسع العقائدي والجيوسياسي والبشري، وجعلتها تحقق نقلة نوعية في بنيتها الصناعية والقومية معاً.

فتح التعثر في مواجهة تحدي الصراع الدولي والإقليمي في سورية جرح تركيا العميق الذي شكل دائماً عقب أخيل «الدولة الحديثة» التي أقامها مصطفى كمال على أنقاض السلطنة العثمانية. وهذا في اعتقادي أسوأ النتائج التي تمخضت عنها الحرب السورية بالنسبة إلى حكومة رجب طيب أردوغان. فهي تعيد الحوار السياسي لتجاوز الفصام القومي الداخلي التركي إلى نقطة الصفر، وتطرح من جديد المسألة التي قام مجد حكومة حزب العدالة والتنمية السياسي على حلحلتها وتطمين الكرد على مستقبل قادم يحفظ لهم حقوقهم القومية وهويتهم عن طريق الحوار، وكسبت من خلاله هذه الحكومة أصوات قطاعات واسعة من الشعب الكردي في تركيا ذاتها. وليس من الواضح بعدُ كيف يمكن للثقة التي بناها أردوغان لدى أكراد تركيا أن تُستعاد، بعدما بعثه تطور الأوضاع الكردية في شمال سورية من مخاوف لدى أنقرة، وما أطلقه في المقابل من آمال لدى الحركات القومية الكردية في تركيا وإيران.

وليس من المؤكد أنه سيكون بإمكان التدخل المباشر في الأراضي السورية، عبر عمليتي «غصن الزيتون» و«درع الفرات»، الذي لا يمكن أن لا يكون مؤقتاً، أن يفرط عقد المطالب القومية الكردية، ويوفر على أنقرة

السعي إلى حوار جدي ينهي الصراع الكردي التركي، ويرسي قاعدة حل نهائي يرد على المطامح القومية الكردية ويحفظ في الوقت نفسه الوحدة الترابية التركية. وهذا ما يقتضي أيضاً تحولاً جوهرياً في منهج عمل الحركة القومية الكردية والقبول بحلول تدريجية ومتفَقٍ عليها، تطمئن الدول القائمة وتدفعها للتعاون من أجل توطيد أركان الأمن الوطني والإقليمي بدلاً من التعاون من أجل كسر الحركة الكردية والتحالف في مواجهتها. هذا هو الطريق الوحيد لتجنب حروب قومية ونزاعات داخلية متفجرة في عموم المنطقة والتفرغ للتنمية الإنسانية، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، التي تغير من معنى الارتباط بالأرض وتعيد التركيز على تحرر الإنسان وسعادته وتضامن أفراده، كما هي الحال في معظم بقاع أوروبا.

سورية مسرحٌ لحرب إيران الإقليمية

لم يكن لسورية قبل مجيء حافظ الأسد إلى السلطة علاقات ذات مغزى مع طهران. كان السوريون، مثل باقي العرب الآخرين، ينظرون إلى نظام الشاه في المقام الأول بوصفه حليفاً مخلصاً لإسرائيل، وفي الوقت نفسه شرطي الخليج الذي يسعى إلى التوسع على حساب الأرض العربية، وهذا ما جسده بالفعل انتزاع الجزر الإماراتية الثلاث وبسط سيطرة طهران عليها، والصدامات المستمرة مع العراق للاستيلاء على كامل الضفة المقابلة من شط العرب في الستينيات من القرن الماضي. لكن بعكس ما هو شائع اليوم، لا يرجع تأسيس هذه العلاقات بين دمشق وطهران إلى انتصار الثورة الخمينية في شباط/فبراير ١٩٧٩، وإنما إلى عهد الشاه البهلوي الذي استقبل حافظ الأسد في طهران في أول زيارة له في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، في سياق صراع الأسد مع حكم صدام حسين البعثي في العراق.

وعندما أعلن عن ميلاد جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ كان الأسد من أوائل من اعترف بها. وتطورت العلاقات بسرعة فيما بعد بين البلدين، فكانت «سورية الأسد» هي الدولة العربية الوحيدة التي وقفت إلى جانب طهران، وأغلقت خط أنابيب النفط العراقي كركوك/بانياس لحرمان بغداد من الموارد. كما زودت إيران بصواريخ سكود، بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨،

الأمر الذي ردت عليه طهران بتزويد سورية بملايين براميل النفط المجانية والمخفضة السعر طوال الثمانينيات. وكان من اللافت مشاركة حكومة الأسد بقوات عسكرية سورية في حرب عاصفة الصحراء التي شكلت المرحلة الأولى من حرب الإطاحة بحكم صدام حسين في العراق في ١٩٩١.

لكن الاستثمار المشترك الأهم للبلدين كان في تدريب حزب الله وتسليحه، والذي استخدمته طهران قاعدة لمد نفوذها في المشرق وانتزاع ورقة الصراع في فلسطين من أيدي الأنظمة العربية، كما استفاد منه النظام من أجل ترسيخ وجوده العسكري والسياسي في لبنان، وكأداة للضغط على إسرائيل، وإبقاء نار الصراع السوري الإسرائيلي مشتعلة بوتيرة منخفضة، تحفظ للنظام السوري صدقيته العقائدية وتوفر عليه حرباً حقيقية لاسترجاع الأراضي السورية المحتلة بعد أن انسحبت مصر أنور السادات، بتوقيعها اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، من التحالف العربي ضد إسرائيل. وهكذا كانت «المقاومة» التي جسّدها حزب الله في لبنان، واحتكر شعارها والعمل بها، الوليد الشرعي لتحالف إرادة الهيمنة الإيرانية في المشرق العربي، ووسيلة الأسد لابتزاز الدول العربية الأخرى وفرض الخوة عليها، وشرعنة حكم الدكتاتورية وفرض الإذعان على السوريين.

بعد فشل تجربة الانفتاح السياسي المقنّن، التي أراد منها التغطية على تهمة وراثة السلطة، وخسارته، على إثر قمعه ربيع دمشق، دَعْم النخبة الثقافية والسياسية وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى التي كان يريد استرضاءها، لم يبقَ أمام بشار لكسب بعض الشرعية سوى المراهنة على الانفتاح الاقتصادي والتجاري، أملاً بأن يعوّض عن خسارته هذه بربح طبقة التجار ورجال الأعمال، الذين انضم إليهم خلال العقدين الماضيين كثيرٌ من أبناء الطبقة الحاكمة، ودخلوا في نوع من المصاهرة الكاملة مع ضباط الجيش والمخابرات والأمن بشكل عام، وذلك بجعل الأموال تتدفق عليهم بكل الوسائل. وإلى جانب بلدان الخليج الغنية التي كان يجهل التعامل معها، ويعتقد أن الطريقة الوحيدة لانتزاع تعاونها هي ابتزازها وتهديدها، نظر الأسد الصغير إلى الدولتين الإقليميتين الأكبر، إيران وتركيا، وحاول أن يشركهما في مشروعه الاستثماري، منتزعاً لـ«الدولة»، أي له ولحاشيته، حصة الأسد من الأرباح الخيالية المنظورة. وكانت أول خطواته في المشروع

الجديد رمي تراث دولة الرعاية المتهالكة التي تركها له والده بعد أن استخدمها لشراء قاعدته الاجتماعية عن طريق الرشوة والمحسوبية، قرباناً لتحالفه الاجتماعي الجديد. ثم طور سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد ذلك بفتح الحدود أمام الاستثمارات الإيرانية ثم التركية، التي انتهت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا كما رأينا سابقاً.

مع إيران لم يقتصر الأمر على التجارة والاقتصاد. ففي البداية لم يأتِ التهديد لسياسته الجديدة من الداخل، على الرغم من المقاومة المتفرقة التي أظهرتها القوى القديمة، المرتبطة بنموذج دولة الرعاية، من منظمات نقابية، وأجهزة أمنية كانت لها الكلمة الأولى في المؤسسات الجاري تفكيكها؛ وإنما أتى من السياسة الأمريكية الجديدة، التي أعلن فيها الرئيس جورج بوش الابن عزمه تغيير الأوضاع الراكدة في المشرق العربي بقوة السلاح، وطرح نفسه مقاتلاً من أجل منح الشعوب العربية حقوقها الديمقراطية، بدءاً بالقضاء على دكتاتورية صدام حسين في العراق، لكن مع التذكير اليومي بأن الهدف الثاني لحملة دمقرطة البلاد العربية ستكون سورية المجاورة. لم يعطل الخوف الذي استبد بالأسد مشروعه النيوليبرالي التصفوي ولكنه فرض عليه أولويات جديدة، على رأسها الحفاظ على النظام في وجه «الهجمة الأمريكية» المحتملة. كان ذلك بداية الانطلاقة الجديدة وغير المسبوقة للعلاقات السوريّة الإيرانية، والانتقال بها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الفريد من نوعه في المنطقة، الذي تحولت سورية بموجبه إلى عضو في محور أُطلق عليه محور المقاومة، يجمع بين طهران والعراق المابعد صدّامي وسورية ولبنان عبر حزب الله.

خاضت إيران الحرب مع النظام السوري الجديد منذ نشوئه في كل معاركه الخارجية والداخلية. نسقت في الحرب «الجهادية» ضد قوات الاحتلال الأمريكي، التي أعقبت سقوط صدام حسين، وفي المواجهات مع إسرائيل في جنوب لبنان عبر حزب الله، الذي أصبح ذراعاً للحرب السورية أيضاً بمقدار ما كان ذراعاً للحرس الثوري الإيراني في المشرق العربي في ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وفي اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ورفاقه وعدد كبير من قادة الرأي في لبنان عام ٢٠٠٥.

وتوثقت أواصر التعاون والتنسيق مع طهران، بموازاة تدهور علاقات النظام السوري مع مجموعة الدول العربية، فوقّع وزيرا دفاع كلٍّ من سورية

وإيران، مصطفى محمد نجار وحسن تركماني، في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ على اتفاق، لم تُعلن تفاصيله، للتعاون العسكري ضد ما سُمّي «التهديدات المشتركة» التي تشكلها إسرائيل والولايات المتحدة. صرّح وزير الدفاع الإيراني على إثْره بـ«أن إيران تعتبر أمن سوريا من أمنها، ونحن نعتبر أن قدراتنا الدفاعية تابعة لسوريا». وقد حصلت سورية بالفعل، إضافة إلى المعدات العسكرية، والتعاون في صناعة الصواريخ، على استثمارات بمليارات الدولارات وتنفيذ طهران مشاريع صناعية عديدة في سورية، في إنتاج الإسمنت وخطوط تجميع السيارات ومحطات الطاقة وتشييد صوامع. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اجتمع الرئيسان «محمود أحمدي نجاد» و«الأسد» في طهران في إطار التنافس بين تركيا وإيران على وضع اليد على «الكنز» السوري.

عندما اندلعت الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١ كانت أطر التعاون والتنسيق والعمل المشترك بين الحليفين جاهزة للدخول في العمل. منذ اللحظات الأولى اعتبرت إيران نفسها المعنية الرئيسية بالأمر، ورمت بكل ثقلها إلى جانب الأسد، وقدمت له دعماً كلياً ومتكاملاً، في الميدان العسكري والأمني والاستخباري والتقني والاقتصادي والدبلوماسي والإعلامي، من خلال مؤسساتها الوطنية ومؤسسات حلفائها وأذرعها الموزّعة في المشرق كحزب الله، وأنصار الله في اليمن، إيران وحلفائها في بقية بقاع العالم. ومنذ البداية نظرت إلى المعركة على أنها معركتها القومية وليست معركة حليف لها، ومن باب أولى ليست معركة سياسية داخلية بين شعبٍ ونظام حكم. واحتلت مقعد القيادة وأدارت بنفسها العمليات الأساسية لمواجهة الثورة السورية وحلفائها.

لم ترَ القيادة الإيرانية في سورية لا شعباً ولا حكومة، وإنما نظرت إليها كساحة منازلة تاريخية مع القوات الأمريكية والإسرائيلية، وواجهت من دون أن يرف لها جفن التظاهرات السلمية للشباب السوريين بالحقد والكراهية التي كانت تكنّهما لأعدائها الأمريكيين والإسرائيليين. ونقلت إلى سورية عبر الحرب أشكالاً من المعاملة القاسية والهمجية، بما في ذلك المحارق التي أرسلتها للأسد للتخلص من جثامين آلاف القتلى تحت التعذيب في سجون النظام، والتي لم تعرف أمثالها البلاد في تاريخها، ولا يمكن أن تحصل إلا في حروب المقدسات الدينية.

كانت طهران تشعر بأنها على وشك أن تفقد درة العقد في استراتيجيتها الإقليمية والدولية، وينهار بفقدانها البناء الكامل لمخططاتها في العراق ولبنان واليمن والخليج والمغرب وأفريقيا وغيرها، وأن الحرب السورية ضد الثورة «المدعومة من الغرب وإسرائيل» هي فرصتها التاريخية لتأكيد حضورها القوي في المنطقة، واستعراض قوتها، وفرض إرادتها على الجميع، وبالمعية حسم معركة التنافس على سورية مع تركيا وبلدان الخليج. لكن الوجه الآخر للانخراط الإيراني الشامل في الصراع السوري كان من دون شك الخوف من انتقال عدوى الثورة إلى طهران بعد أن بدأت موجة ثورات الربيع العربي تحرِّك الشارع الإيراني. وكان مهدي طائب، رئيس مقر «عمار» الاستراتيجي الإيراني للحروب الناعمة، التابع للحرس الثوري، قد صرّح بحسب وكالة أنباء «رسا» الإيرانية عام ٢٠١٣: أن «سوريا هي المحافظة رقم ٣٥»، وهي تُعد «محافظة استراتيجية بالنسبة لنا، فإذا هاجمَنا العدو بغية احتلال سوريا أو خوزستان، الأَوْلَى بنا أن نحتفظ بسوريا»[٢٣]. وأعاد التأكيد على الفكرة من جديد عام ٢٠١٥.

بدأت طهران بإمداد دمشق بالمال والرجال والسلاح منذ عام ٢٠١١. وطلب الخامنئي من الحرس الثوري الإيراني البقاء في سورية حتى تحقيق أهدافه. وقد برز تدخلها بشكل علني منذ صيف ٢٠١٢ حين بدأت كتائب المعارضة تطبق على العاصمة دمشق وتبرز علامات تضعضع شبكة النظام العسكرية والأمنية.

يتحدث العميد حسين همداني عن المقترح الذي قدّمه إلى بشار الأسد، والذي يصفه بأنه المقترح الذي حال دون سقوط النظام السوري، فيقول: «في آذار ٢٠١٣ أحكم الإرهابيون الطوق على بشار الأسد وصاروا قريبين من القصر الجمهوري، فقمنا بنقل العائلات إلى مكان آمن. وعندما قدمت (إلى دمشق) وصار بشار الأسد يبحث عن بلد يلجأ إليه قدّمت له اقتراحاً وافق عليه ونفّذه: قلت له افتح مخازن السلاح وسلّح العامة. الحمد لله، لقد أنقذ هذا الاقتراح النظام من السقوط. فبعد ذلك بدأت المجموعات

(٢٣) انظر: علي الأمين، «المحافظة الإيرانية رقم ٣٥»، موقع جنوبية، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣. وموقع الدرر الشامية، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٥.

الإرهابية بالتراجع وشكّلت المجموعات التي جرى تسليحها النواة الأولى لمجموعات الدفاع الوطني التي تقاتل داعش والنصرة». طبعاً المقصود بداعش والنصرة الجيش الحر نفسه(٢٤).

وجوهر الاقتراح الذي قدمه الإيرانيون للأسد، كما هو واضح، كان ببساطة تحويل الصراع السياسي إلى حرب أهلية. وهذا بالفعل ما أنقذ النظام.

أنفقت إيران في هذه الحرب التي اختلقتها من ألفها إلى يائها أموالاً طائلة، قدّرتها بعض المصادر بنحو ٣٠ مليار دولار سنوياً، لتمويل النظام ونشاطات عسكرية واقتصادية وجمعيات ومنظمات(٢٥). وقدّر عدد جيش الميليشيات الشيعية المتعددة الجنسيات التي اعتمدت عليها بما يقرب من ٣٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ رجل، إضافة إلى ١٠٠٠٠٠ من جيش الدفاع الوطني الذي شكلته وموّلته أيضاً من عناصر سوريّةٍ محلية. وتعاملت طهران مع الحرب السورية على أنها الاستثمار السياسي والعسكري والديني الأكبر والأهم في تاريخها كله، واعتبرتها في الوقت نفسه معركة تقرير مصير نظامها السياسي لما تمثله من عمق استراتيجي لإيران. وهذا ما يفسر التماهي المطلق مع الأسد، بل المزايدة عليه في تجذير الحرب وتوسيع دائرتها

---

(٢٤) والعميد حسين همداني هو أحد قادة الحرس الثوري الإيراني الذي أرسله علي خامنئي إلى دمشق لمساعدة الأسد. وهنا تكملة القصة: «نصحنا بشار الأسد في كيفية التعاطي مع التظاهرات بداية الأزمة فلم يستجب، وأبدى الضباط السوريّون ممانعة في التعاطي معنا، فأصر المرشد علي خامنئي على استمرار الدعم لأن الوضع السوري يشبه المريض الذي يحتاج إلى دواء ولو رغماً عنه، وعندما أحس رئيس النظام السوري بالخطر، أرسل رسالة استنجاد بالمرشد بدا فيها كـ «جندي يخاطب قائده»، ثم أصبح الأسد وضباطه «أكثر طاعة لأوامر المرشد من بعض السياسيين في إيران»». وقد قُتِل الهمداني في سوريا ٨/ ١٠/ ٢٠١٥، وكان نائب قائد قوات الحرس الثوري، ونائب قاسم سليماني قائد فيلق القدس، واشتُهر بقيادته إخماد الثورة الخضراء في طهران عام ٢٠٠٩.

نقلاً عن: ميلاد هدايتي، «ما خفي من كتاب الجنرال «همداني». . رسائل الحرس الثوري إلى الداخل الإيراني،» أورينت نت، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٧،

<https://bit.ly/2XqKpMY>.

(٢٥) لعل الرقم الذي كشفت عنه المتحدثة باسم المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي مستورا جيسي شاهين، هو الأقرب للحقيقة. وهو تقدير الأمم المتحدة التي رأت أن متوسط إنفاق إيران في سوريا يعادل ٦ مليارات دولار سنوياً. وإذا صح أن إيران أنفقت هذا الرقم بشكل منتظم خلال ستة أعوام من الحرب السورية فهذا يعني أنها دفعت ٣٦ مليار دولار، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف الميزانية الدفاعية السنوية لإيران. بي بي سي نيوز، على قديمي، «الحرب السورية: نزيف إيران المستمر»، ١ آذار/ مارس ٢٠١٨.

واستخدام الأسلحة المحرّمة فيها وتحويلها إلى حرب شاملة بالمعنى الحرفي للكلمة. أرادت طهران في الواقع أن تجعل منها تجسيداً لحلمها في أن تصبح الدولة الأولى في إقليمها وتفرض أجندتها القومية الدينية على الجميع، وتقهر الولايات المتحدة وإسرائيل بالمناسبة نفسها.

بل إن انخراطها في الحرب السورية وحماستها لها تجاوزا مسألة الدفاع عن الأسد وعن نظامه، إلى العمل على استراتيجية تتيح لها، حتى بعد سقوط الأسد إذا حصل، أن تضمن نفوذها في سورية المستقبل.

هكذا، حتى بعد نهاية الصراع المسلح، وعلى الرغم من ضغط الاحتجاجات الشعبية المتنامي في إيران رداً على تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات، ومطالبة المحتجين الحكومة بالخروج من سورية، لا تزال طهران تجهد لتأسيس منظمات اقتصادية واجتماعية وخيرية عديدة، إلى جانب احتفاظها بميليشيات مسلحة متنوعة أيضاً من السوريين والعراقيين واللبنانيين وغيرهم. والواقع أن طهران انتقلت من الحرب المسلحة التي خاضتها إلى جانب النظام إلى حرب من نوع جديد، سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية، تهدف إلى التغلغل في مفاصل الآلة الأمنية والاستخباراتية والمعلوماتية للنظام، واختراق المجتمع المدني السوري، والسيطرة على مفاصله الداخلية، والعمل على تشييع أكبر عدد ممكن من السكان وتغيير البنية الديموغرافية في المناطق الاستراتيجية، حول العاصمة والمدن الكبرى، وقطع الطريق على عودة اللاجئين والنازحين السوريين، في سبيل خلق «دولة إيرانية» داخل الدولة القائمة، تحرم السوريين من الاستقلال عنها في المستقبل، تماماً كما فعلت في لبنان وفي العراق[٢٦].

في الشهر الثاني لولادة المجلس الوطني أخبرني أحد قادة الإخوان المسلمين بأن الإيرانيين قد اتصلوا به، وكنت أعلم أن علاقات الإخوان مع طهران لم تنقطع، فشجعته على الاستمرار في الحوار على شرط أن يقبل

---

(٢٦) لا توجد دراسة شاملة لظاهرة التشيع الذي تقوده إيران في سورية، بوسائل مختلفة، وفي سياق مجتمع متأزم واقتصاد منهار، خاصة عندما يتعلق الأمر بظاهرة متطورة ومتغيرة يومياً. لكن يمكن الاعتماد على الدراسة القيمة المعنونة بـ «خريطة التشيع في المدن السورية»، للباحثين حسام السعد وطلال مصطفى، الصادرة عن مركز حرمون، الدوحة/ غازي عنتاب، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، <https://bit.ly/2VqRICx>.

الإيرانيون الاعتراف بمبدأ حق الشعب السوري في تقرير مصيره، بصرف النظر عن موقفهم في الصراع، والإعلان عن ذلك بالوسيلة التي يريدون. لكنهم، بعد مراوغات طويلة، رفضوا الإعلان عن موقف مبدئي، واعتبرت عندئذ أنه لا توجد معهم أرضية للحوار.

بعد أشهر قليلة، اتصلت بي صديقة صحافية فرنسية كانت قد عملت معنا في الماضي في إطار الدفاع عن القضية الفلسطينية، وذكرت لي أنها تعرف صديقاً فرنسياً مقرّباً من الأوساط الحاكمة الإيرانية، وأنه متحمس للقيام بأي دور يمكن أن يوفر المعاناة على الشعب السوري ويساهم في فتح طريق التسوية بين المعارضة وطهران والحيلولة دون الخوض في مزيد من الدماء. علمت من لقائي معه أن لديه علاقات مع بعض مستشاري المرشد علي خامنئي، ومن بينهم صادق خرازي، السفير الأسبق لإيران في فرنسا. وكنتُ قد التقيت خرازي، وهو مثقف وشخصية متميزة بالفعل، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في باريس مرتين، عندما دعاني للنقاش في وضع المشرق والوضع السوري أيضاً. وكان معنياً بأن يعرف رأيي بسياسات النظام السوري. فشرحت له موقفي. وكان شديد القسوة في حديثه عن الأسد وأسلوب إدارته لشؤون الحكم في سورية.

بعد عودته من طهران ذكر لي الوسيط الفرنسي أن الإيرانيين مستعدون للالتقاء بي أينما شئت، وعلى أي مستوى أريد، وأن صادق خرازي، وهو مستشار المرشد الأعلى، والذي يعرفني، مستعد على الرغم من مرضه الشديد أن يلتقي بي في أوروبا أو باريس. قلت: حسناً؛ قبل أن التقي بهم، أودّ أن تسألهم من طرفي: ما هي حدود تطلعاتهم في سورية، وماذا ينتظرون من السوريين بالضبط، وما الذي يتوقّعونه من المعارضة؟

وتتالت اللقاءات وذهب إلى طهران عدة مرات، وفي كل مرة يعود بكلام معسول لكن من دون أي جواب واضح. وعندما ألححت عليه لمعرفة ماذا يفكر بالضبط المرشد ومستشاروه كمخرج من الحرب السورية التي هم شركاء رئيسيون فيها، أجابني بأنهم لم يقدموا أفكاراً واضحة ولكنهم متحمسون للقائي في أية ظروف، وأنني إذا ذهبت إلى طهران فسوف نتفاهم على كل شيء. قلت: سأدع ما يفكر فيه الإيرانيون وأطلب منك أن تحدثني

أنت عن انطباعاتك عما يمكن أن يفكروا فيه، وعن رؤيتك أنت للوضع. قال: «ليكن هذا بيننا. الإيرانيون يريدون أن تكون سورية كاملة لهم أو معهم، فهم في حرب مع المملكة السعودية، وأنتم في نظرهم أقرب إليهم، أي إلى إيران، بل أنتم جزء من حضارتهم، ولا علاقة لكم ببدو جزيرة العرب. وهم مستعدون، كما قالوا لي، أن يقدموا لكم ضعف ما يقدمه لكم الخليجيون من أموال وتبرعات لقاء ذلك؛ إذا قدموا لكم مليارين فإيران تقدم أربعة». لم أُدهش لكنني جمدت. فسألني: ما هي الرسالة التي تود أن أنقلها للإيرانيين من طرفك؟ قلت: قل لهم إن الشعب السوري ليس معروضاً للبيع، وهو جزء من العالم العربي ولا يمكن أن ينفصل عن حاضنته العربية، وليس هذا موضوع مساومة ولا مفاوضات. وكان ذلك إعلاناً بنهاية الحوار. وقد انقطع الاتصال بالفعل مع طهران، وعرفت بعد ذلك أنه لا حوار ممكناً مع طهران.

لكن، بينما كانت القيادة الإيرانية تعبّر عن رغبتها في التفاوض، أو بالأحرى لبازار شراء سورية من المعارضة، كانت تعد للتدخل الواسع لحزب الله في سورية. وعندما فشلت في استدراج المجلس الوطني للفخ، استغل حسن نصر الله زعيم حزب الله مقابلة لي صدرت في صحيفة **وول ستريت جورنال** الأمريكية، ليشن حملة بذيئة على المجلس ورئيسه، متهماً كليهما، بعد تزوير محتوى الحوار، بتقديم أوراق اعتمادهما لإسرائيل، حتى يبرر الحرب التي سيعلنها ومن ورائه طهران ضد الثورة السورية التي أظهرت في نظره بهذه المقابلة حقيقتها المعادية للمقاومة الفلسطينية وفقدت بالتالي شرعية وجودها بوصفها ثورة شعبية، وصار من المبرر، بل الواجب على إيران وحزب الله زج كل ما يستطيعانه لسحقها وحماية المقاومة ومحورها المتمثل في طهران ودمشق وحزب الله[٢٧].

(٢٧) الواقع أن الهجوم على المجلس ورئيسه لم يتوقف منذ تأسيسه، لكن دخول نصر الله على خط المواجهة الشخصية ـ وكنت قد التقيته في الضاحية منذ سنوات، وعلى علاقة وثيقة مع العديد من مساعديه الذين كانت لي نقاشات مطولة معهم ـ جاء في فترة كان المجلس فيها في أوج صعوده؛ فقد وصلت المسيرات الشعبية إلى ذروتها مع رصد أكثر من ٢٤٠ نقطة تظاهر، وتسارعت الانشقاقات في صفوف الجيش والأمن، وتعاقبت الاعترافات بالمجلس الوطني والمواقف العربية والدولية المؤيدة له والمتضامنة مع الشعب والمُدِينة للقمع الوحشي الذي يمارسه النظام. هذا ما يفسر، كما كتب عمر أبو دياب أحد ناشطي الثورة، هجوم زعيم ميليشيا حزب الله المسعور على المجلس وقادته، =

وكنت قد ذكرت في المقابلة بعض ما قلته للوسيط الفرنسي مع طهران، وما ملخصه أن سورية الجديدة ستبقى جزءاً من العالم العربي، وأن العلاقة مع إيران ينبغي أن تعود إلى الحالة الطبيعية لعلاقة بلدين صديقين وأن تنتهي العلاقة الاستثنائية والتحالف الاستراتيجي العسكري، مع الإبقاء على التعاون الاقتصادي والدبلوماسي كما هي الحال مع جميع الدول الأخرى. بمعنًى آخر لن يكون لسورية المستقبل علاقات استثنائية مع أي دولة أخرى، وسوف تتعاون مع جميع الدول بالتساوي حسب مصالحها الوطنية(٢٨).

وكما هو واضح في نص المقابلة، التي تُرجِمت أكثر من عشر مرات بسبب الجدال الذي أُثير من حولها، لم يكن هناك أي مشروع لقطع العلاقات مع إيران، ولا لحرمان حزب الله وحماس من السلاح، كما أشاع «سيد المقاومة»، وإنما إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية بين أي دولتين تتمتعان بالسيادة، ورفض تحويل سورية إلى مسرح للحرب الإيرانية الأمريكية بالوكالة، أو إلى محافظة إيرانية. وفي الوقت الذي كان فيه زعيم حزب الله يصرخ على قنوات التلفزة أن برهان غليون يريد قطع السلاح عن حماس، كنا نتداول أمر الثورة السورية بشكل دائم مع قادة حماس، وقادة المنظمة الفلسطينية، الذين لم يخفوا أبداً تعاطفهم مع الشعب السوري. وكان خالد مشعل قد اختار أن يترك مقر إقامته في دمشق كي لا يخضع لابتزاز السلطات

= «هناك تحولات في سلوكهم تشير بأنهم يشعرون أن النظام بدأ بالتفكك من الداخل وقد تحولوا من المهاجمين على الثورة إلى موقف المدافعين عن أنفسهم. فآخرها موقف أمين عام حزب الله في خطاباته المتتالية التي يحاول فيها نكران أنه أرسل قواته المقاومة لتقتل الشعب السوري الأعزل ولم يفسر سر التوابيت الوافدة إلى الضاحية والجنوب وبعلبك حيث يتم دفنها سراً حتى بدون مجالس عزاء.

وأخيراً هجومه الشخصي على الدكتور برهان غليون بطريقة غبية ووقحة عندما قال هناك أستاذ جامعي اسمه «برهان الدين غليون» ولا يدري إن كان هناك دين بين برهان وغليون، ويقصد بذلك أن برهان غليون خارج عن الدين، وهذا نهج التكفيريين. لذا نرى أن هذا الموقف الضعيف والسخيف لما كان يُسمى (سيد المقاومة)، والذي كان كالطاووس ينفش ريشه مزهواً (بصوره وأعلام حزبه التي ارتفعت عام ٢٠٠٦ م في سوريا) قد أصبح اليوم ينام ويصحو على كابوس إحراق صوره وأعلام حزبه في كل أرجاء مدن وبلدات سورية الثورة.

(٢٨) انظر:

"Stop the Killing Machine," *The Wall Street Journal*, 2/12/2011.

والأجهزة الأمنية السورية[٢٩].

ومن باب الشكر أود أن أقتبس هنا من الترجمة التي قام بها الأستاذ الفلسطيني في جامعة كمبريدج، خالد الحروب، في سياق مقالة تحليلية رد فيها بالمناسبة على افتراء إعلام نظام الأسد وحزب الله بعنوان: «الهجوم على برهان غليون: من اغتيال العقل إلى اغتيال السياسة» مقطعاً تساءل فيه: «لماذا يريد نقاد غليون أن تبقى سورية حديقة خلفية لإيران ونفوذها وسياساتها؟ ولماذا يرفضون أن تلعب سورية الجديدة دوراً مستقلاً في قلب المنطقة العربية وتعيد حشد طاقة عربية جديدة ليكون لها دور إقليمي؟»، وأضاف معلقاً: «الكل يتباكى على غياب دور إقليمي عربي في ظل تقاسم المنطقة بين نفوذ تركي وآخر إيراني. أليس من المنطق تأييد توجه غليون وبأمل أن يكون التوجه الجماعي بعد الثورات العربية، أي بناء كتلة عربية مستقلة وفاعلة في الإقليم؟ إضافة إلى ذلك ما المشكلة في إنهاء العلاقة الخاصة مع إيران وأن تعود إلى شكل طبيعي متوازن؟[٣٠].

---

(٢٩) لم يكن لدينا في الواقع أي مشكلة في التفاوض مع طهران، لو جاء ذلك في إطار احترام إرادة الشعب السوري وسيادته وعدم إلحاقه بنظام مارق، على السماح لطهران بالعبور الطبيعي والحر نحو المتوسط، وتوقيع اتفاقيات تعاون مختلفة معها؛ لكن إيران لم تكن ترى في سورية سوى فريسة سهلة وفي السوريين سوى وقود لمدافعها وميليشياتها لتأكيد هيمنتها الإقليمية. وهذا ما حصل للعراقيين، حيث حلّ الفقر في إحدى أغنى دول المنطقة، للسبب ذاته. وهي لم تهاجم المجلس الوطني لعلاقته المتميزة بالغرب، وهي تعرف كذب ذلك، والدليل أن الغرب لم يقدم له شيئاً على الإطلاق، وإنما لتمسّكه بحقوق السوريين وحقهم في الحرية والكرامة والسيادة. فلا يمكنها أن تحول سورية حرة وسيدة إلى متراس لحروب توسعها الإقليمي باسم المقاومة والعداء للغرب. نظام الأسد الفاقد للشرعية والقائم بالدعم الخارجي، الذي حشرته الثورة الشعبية في الزاوية، وهددت وجوده، وحده كان مستعداً لبيع بلاده لطهران لقاء بقائه في السلطة.

(٣٠) وهذه ترجمته للفقرة التي أثارت حفيظة الإيرانيين واعتبروها مبرراً لخوض الحرب ضد ثورة الشعب السوري:

«في تناول ما قاله غليون بدقة، فإن إجابته عن العلاقة مع إيران هي التالية: «العلاقة الحالية مع إيران غير طبيعية، وهي غير مسبوقة في تاريخ السياسة الخارجية السورية. سوريا الجديدة سوف تكون جزءاً لا يتجزأ من الجامعة العربية، وسوف تعمل على تحسين دور الجامعة العربية ودور الدول العربية إقليمياً، وبخاصة أنهم (أي جامعة الدول العربية والدول العربية) اتخذوا قراراً تاريخياً وغير مسبوق لدعم الشعب السوري. سوريا في قلب المشرق العربي، ولا يمكن أن تعيش خارج إطار علاقاتها مع الجزيرة العربية ودول الخليج ومصر والدول العربية الأخرى. نحتاج إلى دعم اقتصادي واستثماري من أشقائنا العرب في المستقبل. ومستقبلنا مرتبطٌ بحقٍّ بالعالم العربي والخليج على وجه التحديد. وفي المستقبل سوف نحتاج إلى مساعدة حقيقية وجدية مالية واقتصادية لإعادة بناء سوريا. علاقاتنا مع إيران =

في الإجابة عن السؤال الخاص بحزب الله قال غليون ما يلي: «علاقتنا مع لبنان سوف تكون علاقة تعاون واعتراف متبادل وتبادلات قائمة على المصالح، وبحيث نعمل مع لبنان على تحسين الاستقرار في المنطقة. وكما ستتغير علاقتنا مع إيران فإن علاقتنا مع حزب الله ستتغير. حزب الله بعد سقوط النظام السوري لن يبقى كما هو، ولبنان يجب أن لا يُستخدم ساحة لتصفية الحسابات السياسية كما كان يحصل أيام الأسد. أما حماس فقد انتقلت إلى سياسة جديدة وهي تعمل الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية لتوحيد الفلسطينيين، ولن تكون حماس المدعومة من قبل النظام السوري. علاقتنا مع حماس سوف تكون من خلال علاقتنا مع منظمة التحرير من ناحية سياسية ومن خلال علاقتنا مع المجتمع المدني الفلسطيني».

مرة أخرى، أين «الطامة الكبرى» التي استدعت ذلك النواح المقاومي الكبير. . .؟ أين المشكلة عندما يرسم غليون صورة لسوريا ما بعد نظام الأسد وهي ترسم علاقاتها مع حزب الله الذي وقف ضد ثورتها، ويقول سوف تكون علاقتنا مع الدولة اللبنانية، وقائمة على احترام سيادتها. وإن سوريا الجديدة سوف تكون مع الفلسطينيين موحدين وليس مع طرف منهم ضد الطرف الآخر؟»[٣١].

لكن، فيما وراء المهاترات التي حاولت أبواق الدعاية الإيرانية إثارتها للتغطية على مشروع الاحتلال الإيراني لسورية من ضمن مشروعها لفرض نفسها بعباراتها ذاتها قائدة للعالم الإسلامي وسيدة في المشرق العربي، هناك مشكلة إيرانية حقيقية تتمثل في طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي لا يخفي تطلعاته الإمبراطورية وخضوعه الكامل لإرادة الحرس الثوري

= سوف يُعاد النظر فيها مثل بقية الدول في المنطقة، كي تكون قائمة على تبادل المصالح الاقتصادية والدبلوماسية، وفي إطار تحسين الاستقرار في المنطقة، ولن تكون علاقة خاصة. لن تكون هناك علاقة خاصة مع إيران. وهذه هي القضية الأساسية، أي التحالف العسكري. إنهاء العلاقة الخاصة معناه إنهاء التحالف العسكري الاستراتيجي، لكننا لا نمانع في استمرار العلاقات الاقتصادية »».

(٣١) خالد الحروب، «الهجوم على برهان غليون: من اغتيال العقل إلى اغتيال السياسة،» **الحياة**، ١٧/ ١٢/ ٢٠١١، والترجمة العربية للنص الكامل للمقابلة في: موقع سوريا حرية، ٥/ ١٢/ ٢٠١١. وكذلك النص الأصلي باللغة الإنكليزية:

Syria Opposition Leader Interview Transcript, “Stop the Killing Machine,” 2 December 2011.

الذي يستخدم الدولة الإيرانية لتحقيق هذا المشروع. وهي لا تتحدى سورية وحدها، ولا تنبع فقط من عمالة نظام الأسد لها، وإنما تتجاوز ذلك وتطرح تحديات مصيرية على أكثر من عاصمة عربية. لكن هناك أيضاً، وما هو أهم من ذلك، مشكلة المنظومة العربية برمتها التي أظهرت من الضعف وغياب التعاون والرؤية الاستراتيجية ما يثير بالضرورة طمع جميع الدول الإقليمية وغير الإقليمية بها. وليس هناك حل للمشكلة الإيرانية التي تهدد بزعزعة استقرار المشرق بعمق لسنوات طويلة قادمة من دون مواجهة المشكلة العربية؛ أي لن يكون من الممكن وضع حد لتطلعات إيران التوسعية والإمبراطورية ما لم ينجح العالم العربي أولاً في استعادة وحدته وتوازنه والتصرف كقوة إقليمية قادرة على حماية مصالح دولها وشعوبها[٣٢].

الخليج والعلاقات العربية

لم يكن موقف العالم العربي موحَّداً في أي قضية، ومن باب أولى في قضية تهزّ بنيان أنظمته من الجذور، هي قضية الثورات الشعبية. لكنه لم يكن في تلك اللحظة مغلقاً تماماً على الاقتراحات والأفكار والضغوطات الصادرة من مختلف الجهات. ولم نكن نفكر، كما يحصل اليوم لكثيرين، في أن من المستحيل أن نحقق أي شيء مع الحكومات القائمة، ونيأس من المحاولة، ولا كان مسموحاً لنا أن نتساءل كيف يمكن للنخب العائلية التي تحكم الخليج، ولا علاقة لها بنظم الديمقراطية وقيمها، أن تتفاعل مع القضية السورية. لو فكرنا في ذلك لانتفت أي إمكانية للعمل السياسي، وقدمنا استقالتنا، وكرسنا وقتنا وجهدنا لدعوة الدول الديمقراطية لإنقاذنا من شر العشائرية والنظم الاستبدادية.

---

(٣٢) انظر: برهان غليون، «نحو رؤية استراتيجية لمسألة العلاقات العربية الإيرانية،» ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان: «إيران والعرب: مراجعة في التاريخ والسياسة»، الدوحة، ١٩ ـ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. والنص في الموقع الشخصي:
<https://burhanghalioun.net>.

انظر أيضاً: برهان غليون، «سورية ضحية المواجهة الإيرانية الغربية،» **العربي الجديد**، ٢١/ ٥/ ٢٠١٤.

ليس هناك دولة أو طبقة حاكمة تتطابق مصالحها مع مصالح دولة وطبقة حاكمة أخرى. ولم يكن في المشرق دولة وطبقة حاكمة واحدة تعطف، بالمعنى العميق للكلمة، على قضية الشعب الذي يتعرض لحرب إبادة، بدأت خفية ثم تحولت إلى حرب واضحة المعالم، هدفها قطع رأس الشعب، والقضاء على نخبه الاجتماعية والسياسية والثقافية وقتل ناشطيه، و«فرطعته» في كل البقاع حتى تضمن حرمانه من أي وسيلة لتنظيم قواه والدفاع عن نفسه، وهذا كان هدف البراميل المتفجرة، والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، وفيما بعد للقصف الاستراتيجي الروسي لإزالة قطاعات واسعة من الأحياء بغارة واحدة.

إنما هناك دائماً تقاطعات في المصالح، وانحيازات في الرؤى، وحسابات مركبة عند الأطراف والطبقات الحاكمة التي لا تتخذ موقفها بدلالة الحدث المباشر وحده، وإنما بدلالة الوضع الكلي وعلاقاتها ونزاعاتها فيما بينها أيضاً. فقد تؤيد حكومة ما الثورة السورية نكاية بطرف آخر، حتى لو لم تكن تعطف على فكرها، أو منعاً له من تحقيق مكاسب إضافية تعزز موقفه في التنازع الدائم على توزيع مواقع الهيمنة الإقليمية أو الدولية، أو لاحتلال مواقع نفوذ في حركة تغيير لا تهددها مباشرة. وبالمثل لا تجد الدول والحكومات نفسها محصورة، بالضرورة ودائماً، بين خيار التأييد المطلق أو الرفض المطلق، ولا خيار الدعم أو المهاجمة. أمام الدول دائماً مدى واسع من الاختيارات التي تفتح للفاعلين الآخرين إمكانية وفرص تنويع خياراتهم أيضاً، وتسمح بوجود هامش للحركة والمناورة وتطوير المواقف المختلفة. هذا هو بالضبط عمل السياسة العملية ومهنتها.

ما كان مثلاً من الممكن لمسؤول في الثورة السورية أن يرفض التعامل مع مصر لأن رئيسها محمد مرسي ذو ميول إسلامية ولا مع الإمارات وقطر والسعودية لأنها ليست نُظُماً ديمقراطية، ولا تركيا لأنه كانت لدينا معها لعقود طويلة نزاعات قومية. عندئذ لا يبقى هناك مجال للحديث في السياسة ولا في أي عمل سياسي. وحتى بالنسبة إلى حكومة إيران، المسؤولة الأولى عن التخطيط للمذبحة السورية وتنفيذها، لم نتردد في جس نبضها لمعرفة فيما إذا كان من الممكن التخفيف من غلوائها وتجنب الانخراط في الحرب التي

تشنها علينا، لأهداف تتجاوز مصالحها في سورية نفسها، وتصب في ما تعتقد أنه معركة وجودها الاستراتيجية في الإقليم بأكمله وفي مواجهة المقاطعة الغربية.

مع الأسف لسنا نحن الذين نقرر مسبقاً من هم حلفاؤنا. والحقيقة أنه لم يكن للثورة السورية ولشعبها حلفاء بالمعنى الحقيقي للكلمة. لكن حصل الوهم عند قطاعات واسعة من أنصار الثورة، وفي الواقع خصومها أيضاً، بأن من المفترض أن يكون الغرب أكثر قرباً منا بسبب طبيعة أنظمته الديمقراطية، وانتقادات مثقفيه الدائمة للاستثناء العربي وانعدام الديمقراطية. وكانت الثورة امتحاناً لصدقية ادعاءات هؤلاء في الوقت نفسه. وراهن آخرون على الولايات المتحدة التي جعلت من التدخل لفرض الديمقراطية حصان طروادتها في العراق ومن قبل في أفغانستان وبعد ذلك في ليبيا. بل لقد فكّر البعض بالفعل، على الرغم من قلة عددهم، في احتمال أن يكون لإسرائيل مصلحة في دعم الثورة السورية، ولو كان ذلك لقاء التنازل لها عن الجولان، والتخلي عن القضية الفلسطينية، على الرغم من اقتناع الأغلبية الساحقة من السوريين بأن إسرائيل هي التي تقف وراء إيران وتشجعها على تنفيذ أعمال التدمير والإبادة للدولة والشعب السوريين معاً[٣٣].

لكن كل ذلك لم يُجدِ نفعاً، ولم يتحول أي من هذه الأطراف التي راهن أغلب الرأي العام البسيط عليها إلى حليف حقيقي وجادٍّ لقضية الثورة السورية. الوحيدون الذين أظهروا حداً أدنى من الاهتمام، وانتقلوا إلى الفعل، وأنفقوا على الثورة السورية، كانوا من الدول العربية الخليجية، بما في ذلك على مستوى التبرعات الأهلية، التي لعبت دوراً كبيراً في تمويل الكتائب المسلحة السورية أيضاً. وجل ما أنفقته الدول

(٣٣) انظر مقالي حول زيارة كمال اللبواني لإسرائيل «أوهام قاتلة: اللبواني وإسرائيل،» موقع المدن، ١٦/ ٣/ ٢٠١٤، <https://bit.ly/2BUaomT> وفي موقعي الرسمي أيضاً:

<http://burhanghalioun.net>.

وكذلك ياسين سويحة، «مبادرة اللبواني والثمن السياسي،» **الجمهورية**، ١٦/ ٤/ ٢٠١٤،

<https://www.aljumhuriya.net/ar/27303>.

الغربية، باستثناء بعض ما ذهب إلى الإغاثة الإنسانية، كان من أموال الخليج ومساعداته.

ما كان من الممكن لقيادة تشعر بالحد الأدنى من المسؤولية، مهما كانت مدنية وعلمانية ومعادية للنظم الأبوية، أن ترفض الدعم الخليجي، السياسي والعسكري، للثورة، ولو فعلت ذلك لحكمت على نفسها بالانتحار. لكن من وجهة نظر معاكسة، يمكن القول إنه من دون هذه المساعدات الخليجية التي تحولت إلى تدخل مباشر في توجيه الثورة وقيادتها، ما كان من الممكن للثورة أن تتحول إلى المرحلة المسلحة، أو لعل هذا التحول كان سيأخذ شكلاً مختلفاً، على مثال حرب العصابات والمجموعات الصغيرة السرية مثلاً. وربما كان هذا الخيار هو الأفضل لو لم يدخل في الصراع المال الخليجي الذي لم يتح للمقاتلين الحصول على أسلحة أفضل وأقوى فحسب، وإنما دفع أيضاً، وهذا هو الأهم، إلى تدويل مسألة الثورة والحرب التي دارت في إثرها.

لكن لم تطرح على أحد هذه الخيارات أصلاً. والدول الخليجية وغير الخليجية لم تنتظر المعارضة أشهراً طويلة حتى تشكل مجلس قيادتها، وتناقش معه خططها، قبل أن تتدخل حفاظاً على مصالحها، وبصرف النظر عن مصير الثورة ومصيرنا. هذا ما فعلته إيران قبلها بالضبط، عندما فرضت على النظام تجرّع «الدواء» الذي تردد في تناوله في البداية، حسب رواية الجنرال همداني، وما ستفعله دول الخليج، التي فكرت عن حق في أن كسب إيران الحرب في سورية لا يعني سحق الثورة السورية، مما لا يؤثر عليها كثيراً بحد ذاته، وإنما يعني حسم مصير سورية لمصلحة طهران الزاحفة على المشرق بمشاريعها المذهبية والجيوسياسية، وتكوين الهلال الشيعي الممتد من قم إلى المتوسط، وتطويق شبه الجزيرة العربية بالكامل مع إطلاق يد الحوثيين في اليمن. ومثل هذا ما كانت تخشاه أنقرة أيضاً بالنسبة إلى مكانتها الإقليمية والسورية.

فجرت الانتفاضة الشعبية، بمجرد اندلاعها واحتمال تغيير النظام، حرب الهيمنة الإقليمية الكامنة بين القوى الأربع الشرق أوسطية المتنافسة. وكانت

إيران هي التي اندفعت من دون تردد إلى خوضها، وقدمت كل ما يحتاجه كسبها، بما في ذلك المراهنة على أسلحة الدمار الشامل والقضاء على سورية ذاتها كدولة إذا صعبت السيطرة عليها. وتردد الخليج المنقسم على نفسه في معرفة الرد المناسب على التحدي، ولجأ بشكل رئيسي، كل دولة على حدة، إلى الطريقة التي يعرفها ويملك أكبر خبرة فيها، وهي تمويل الكتائب المحلية والمنظمات السلفية التي كان له علاقة بها من قبل عن طريق المعونات الخيرية والدينية، أو ركب على أحصنة غيره من المنظمات الجهادية القريبة منها. وحاول الأتراك التأثير في سلوك النظام نفسه من خلال تبني مشروع إصلاح يحفظ النظام ويساعده على الخروج من الأزمة من دون التورط في حرب داخلية تقضي على كل شيء، وقدموا له النصائح ومسودات الدساتير والإصلاحات، وتأخروا كثيراً في فهم استراتيجيته وارتباطه العميق بطهران. كانوا يعتقدون أنهم الأكثر حظاً في نيل ثقته لما كان يجمعهم معه من مصالح اقتصادية واستراتيجية استثنائية. أما إسرائيل فقد اكتفت بنفخ النار عن بعد لاعتقادها أنها هي التي ستلتقط الثمرة منها ناضجة على حساب الجميع من دون أن تُحرَق أيٌّ من أصابعها.

ولو دققنا أكثر في الصورة لرأينا أن الدول التي كانت الأسرع مبادرة على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، والأكثر تمسكاً بالحلول السياسية وتجنب الحرب، كانت هي ذاتها الدول التي كانت أكثر قرباً من النظام ومن حلفائه الرئيسيين، البعيدين كل البعد عن المعارضة، وفي مقدمها قطر وتركيا اللتان كان لهما استثمارات كبيرة ومتعددة في سورية في جميع المجالات. وبينما كانت استراتيجيتهما تميل إلى البحث عن تسوية تضمن استمرار النظام، والمصالح المشتركة معه، كانت استراتيجية طهران تقوم على توريطه في حربٍ هي وحدها التي كانت مستعدة لها، ولديها أدواتها المختبرة، والقادرة على خوضها وكسبها، وانتزاع سورية نهائياً من محيطها وعلاقاتها المتعددة وإلحاقها بها. وقبل أن تتورط في الحرب حاولت تركيا ودول الخليج، في البداية، في تحالف واضح وتنسيق مشترك، أن تتبنى المعارضة وتعمل على دفعها إلى التماسك والوحدة في إطار السعي إلى حل سياسي، وخرجت الجامعة العربية بمبادرتها الأولى، التي بنيت عليها فيما بعد

مفاوضات جنيف، أساساً بدعم خليجي. لكن، خلال هذا الوقت الذي كانت فيه الجامعة العربية وتركيا وأصدقاؤهما الغربيون ينفقون الوقت على استصدار قرار من مجلس الأمن يدين سياسة القتل المنهجي وقصف المدنيين، كانت طهران قد قلبت الطاولة على الجميع، وغرقت في حرب دموية من دون اعتبار لأحد أو مراعاة أي مشاعر أو مصالح أخرى، واعتبرتها حرب وجود، واستمرت في الاحتفاظ بالمبادرة فيها. ولا تزال إلى اليوم تقاتل بوسائل متعددة عسكرية وغير عسكرية للانفراد بسورية وضمها إلى مملكتها وجعلها حصان طروادة لتقويض أمن الدول العربية والخليجية بشكل خاص.

في تلك الفترة الحاسمة التي وضعت فيها القوى المتنافسة خططها واستراتيجياتها وبدأت بتنفيذها، بقيت فئات النخبة السياسية والاجتماعية السورية، على مختلف اتجاهاتها، كمن خرج من قبره، في حالة من الخدر، غائبة عن طبيعة الصراع، وعاجزة، بسبب خلافاتها وتنازع شخصياتها، عن وضع أي إطار لتنظيم نفسها والتفاهم فيما بينها، فما بالك بالتفكير في وضع خطة واستراتيجية لقيادة الانتفاضة وتوجيهها. لم تدرك في أي وقت طبيعة الصراع، ومداه الإقليمي والدولي، ولم ترَ فيه أبعد من الصراع بين إسلاميين وعلمانيين، وتقاسم حصص ومصالح جزئية ووجاهات. كان أقصى ما طمحت إليه هو التفاهم على نوعية الشعارات التي ينبغي رفعها، وطبيعة التوازنات الدقيقة التي ينبغي احترامها لمراعاة الحساسيات الشخصية والقومية والدينية والطائفية لهذا الفريق أو ذاك. لم تصبح الانتفاضة ولا مصير سورية مركز انشغال أي فئة منها، فقد كانت تعتقد أن انتصارهما من المسلمات، ولكن جل همها كان متركزاً على تأمين حصتها/مكانتها في قيادة وهمية تخلت عنها بمحض إرادتها لتنسيقيات الشباب.

عندما تشكل المجلس الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ كانت طهران قد رسمت إطار تدخلها وأدواته وبدأت تنفيذ خطتها بتوريط النظام في الحرب الأهلية وتسليح الميليشيات المحلية والأجنبية. وكانت دول الخليج الثلاث، السعودية والإمارات المتحدة وقطر، قد أرسلت العديد من البعثات

والمساعدات، وكونت كتائب عسكرية، ونسجت وشائج قربى لا تُحصى مع عدد كبير من التجمعات والأفراد الذين فقدوا الأمل بالثورة السلمية، وقرروا أن يرموا بأنفسهم في المواجهة العسكرية مهما كان الثمن للقضاء على النظام الذي لا يرحم. وكانت قطر، ربما بسبب ما كان لها من علاقات متميزة مع النظام، بل عائلية، وشراكات استثمارية، وتقاسم منافع وأرباح مع العديد من شخصياته النافذة، هي المنسقة للعمل الخليجي في سورية، والمكلفة بالعلاقة مع المعارضة، من بين علاقاتها مع مؤسسات وتجمعات عديدة أخرى تعنى بتنظيمها وتسليحها، بالتأكيد أكثر بكثير مما عنيت بالمعارضة نفسها فيما بعد.

وقبل أن يولد المجلس الوطني الذي تأخر كثيراً، كانت السعودية قد أطلقت، كما رأينا سابقاً، ظاهرة الشيخ عدنان العرعور الذي تجاوز نفوذه كل الطبقة السياسية السورية المعارضة في ذلك الوقت، وزودته بأموال، رسمية أو من تبرعات الأهالي، لا فرق، اشترى بها ولاء أكثر الكتائب التي تشكلت على عجل، أو التي شكلها بمساعدة مبعوثيه وأتباعه في مختلف المناطق السورية. أما قطر فقد كانت هي أيضاً قد أوجدت لنفسها جماعات، مدنية وعسكرية موالية، وزودتها بالأموال، وأعدت بعضها لتكون طرفاً مؤثراً في المعارضة، وفي سبيل استلام قيادتها فيما بعد، بما فيها المجلس الوطني؛ بل حسب ما روى أحد عناصر ما كان يُسمى «كتلة الصباغ»، من أجل قيادة سورية بعد نجاح الثورة أيضاً، حتى إن أنصار الصباغ كانوا يسمونه «رفيق حريري سورية». وربما بسبب ذلك تأجّل دعم المجلس الوطني أكثر من خمسة أشهر متتالية، وهو الذي كان بأمسّ الحاجة إلى مساعدة أولية عاجلة للرد، بعد ولادته، على الحاجات المستعجلة للمشردين والمنكوبين، من شراء الخيم وتأمين الخدمات الأساسية.

لم يكن في مقدرة المجلس الوطني أن يمحو بجرة قلم هذه التطورات الكبيرة والحاسمة التي حصلت قبل أن يتأسس، ولم توجد قبله أي قيادة سياسية شرعية أو معترف بها للمعارضة يمكن تحميلها المسؤولية، إذا استثنينا الشيخ العرعور. لذلك أقصى ما كان يمكن للقيادة السياسية الجديدة أن تفعله لم يكن بالتأكيد إلغاء الواقع القائم وما ينطوي عليه من مخاطر للمستقبل، وإنما السعي، مع الدول المموِّلة، إلى احتوائه والسيطرة عليه، وإيجاد

الحلول العملية لتجاوز الوضع القائم ومخاطر استمراره. وأول ما كان يجب إنجازه إيجاد قواعد للتعامل مع الدول التي أظهرت اهتماماً واضحاً بمصير الثورة والمعارضة من ضمن سعيها للحفاظ على مصالحها أو الدفاع عنها.

كان الأمر أسهل مع تركيا، كما ذكرت، ليس لأنها دولة أقل أدلجة وذات تقاليد بيروقراطية وقانونية، وإنما لأنها، كما لاحظت، لم تتورط في خلق تنظيمات داخل سورية وتمويلها قبل أن تولد المعارضة السورية المنظمة، على الرغم من أنها ستلعب فيما بعد دور الوكيل والمساعد لنشاطات الدول الخليجية وقطر بشكل أخص.

لكن بالنسبة إلى احتواء دور دول الخليج كان الأمر أعقد من ذلك بكثير. لا تفتقر هذه الدول إلى التقاليد البيروقراطية والقانونية، أي للتنظيم المركزي والإداري فحسب، ولكنها أيضاً لا تملك على الأغلب إدارة سياسية متسقة، وتقوم ممارستها السياسية في الداخل والخارج، بشكل رئيسي، على تقاليد شراء الولاءات، والعمل مع أكثر من طرف من دون تمييز بالضرورة، تنظر إليهم كزبائن أو وكلاء، فتُنشِئ أرضية لتعدد أطراف لا تملك هي نفسها ولا غيرها القدرة على السيطرة الفعلية عليها. وكان من الطبيعي أن يلقى هذا التقليد صدًى كبيراً لدى كثيرٍ من الناشطين السوريين الذين لم يعرفوا تحت حكم الأسد قاعدة للتعامل مع السلطة غيره. وما كان من المنتظَر أن يطرحوا على أنفسهم هذا السؤال: ما مصير هذا النوع من التنظيم البسيط القائم على تكرار المجموعات والكتائب للنموذج نفسه إلى ما لا نهاية؟ وما كان سؤال الجدوى والمآل النهائي يخطر على أذهانهم بينما يسعى كلٌّ منهم للهرب بنفسه من القصف والقتل المجاني في القرى والنواحي والأحياء، من دون موارد ولا تنظيم ولا قيادة.

لم تكن تربطني أية علاقات مع الطبقة السياسية الخليجية، لا في المملكة السعودية ولا الإمارات ولا قطر. بالعكس كنت في شبه قطيعة كاملة معها، ولم أوفر مناسبة لانتقاد سياساتها الداخلية والخارجية ودورها في تقويض فرص قيام جبهة عربية وطنية موحدة، سواء ضد إسرائيل أو ضد الهيمنة الخارجية، بسبب علاقة أنظمتها البنيوية بالولايات المتحدة والغرب.

لكن بعد حرب الكويت، التي استُخدِمت ذريعة لتحطيم العراق، ولإخراجه فيما بعد من التكتل العربي وتحويله إلى ما يشبه المستعمرة المشتركة الإيرانية الأمريكية، فكرت أننا أخطأنا، نحن المثقفين العرب المستقلين، في تجاهل الخليج وعزله، والنظر إليه كما لو كان مجرد خزان للطاقة ومكاناً لتحقيق الربح السريع، كما ينظر إليه الغربيون تماماً، وإخراجه من حساباتنا السياسية، والتخلي عنه في النهاية للأمريكيين. فقررت أن أفتح صفحة جديدة معه من خلال الكتابة في صحافته من وقت لآخر، كما فعلت مع صحيفة **الأهرام** المصرية في الفترة ذاتها. فنشرت بعض المقالات في عدة صحف سعودية، وشاركت مرة في مهرجان الجنادرية وقدمت محاضرة في قاعة الملك فيصل في الرياض، بقي لها أثر طيب في ذاكرتي لأنني نجحت في إثارة التفاعل مع جمهور سلفي لم أكن أعرفه من قبل، من دون إثارة رد الفعل العنيف الذي حذرني منه بعض أصدقائي المثقفين الذين سبقوني على المنبر نفسه، على الرغم من دفاعي عن أفكار يعتبرونها من الزندقة. وبالمثل كتبت مقالات شهرية في جريدة **الاتحاد** الإماراتية، وشاركت في مؤتمراتها السنوية، التي كانت تجمع فريقاً من الباحثين والكتاب العرب والأجانب الجادين والجديين.

أما علاقتي بقطر فقد نشأت من خلال مشاركتي في منتديات الجزيرة وبعض برامج قناتها الفضائية. وفي ندوة عالمية عُقِدت عام ٢٠٠٧، قدّمت محاضرة ذكرت فيها أن المجتمعات العربية ضحية طغيانين، طغيان رجال الحكم المستبدين من جهة، ورجال الدين من جهة أخرى. وتساءلت: كيف يمكننا تطوير وعي الناس وتفكيرهم العقلي إذا كان كلاهما يقول للجمهور: لا تفكروا ولا تُعْمِلوا عقلكم، نحن نكفيكم ذلك؟ فرجل السلطة يعتقد أن كلام رئيسه ملهم لا يحتاج تطبيقه والأخذ به إلى معجم ولا كتاب ولا حوار، وهذا منطق الاستبداد؛ ورجل الدين يقول للناس إن كلام إمامه مقدس ولا يحتاج المؤمن لبلوغ السعادة الدنيوية والآخروية سوى إلى إحسان الاستماع والاقتداء. وأضفت أن أفضل مثالٍ عن هذه السيطرة المزدوجة للطغيان، القاتل للعقل والاجتهاد، هو قناة الجزيرة نفسها، التي لا تستضيف سوى رجال الحكم وشيوخ الدين، وكل ما عداهم من مفكرين وفنانين

ومثقفين وعلماء وخبراء في كل الميادين لا يكاد يكون لهم وجود ولا حضور(٣٤).

في مساء اليوم ذاته، اتصل بي في الفندق الذي كنت أقيم فيه رجال القصر ليعلموني بأن لي موعداً مع سمو الأمير صباح اليوم التالي وأنهم سيأتون لاصطحابي. وهكذا كان. استقبلني الأمير بحرارة وود، كما لو كان يريد التعبير عن موافقته على حديثي في اليوم السابق، واستعاد ذكرياته الجامعية ومناخ الثقافة القومية التي كانت سائدة في الستينيات في الجامعة الأمريكية في بيروت. وأراد استفزازي في المناسبة فقال ضاحكاً: أنتم في المشرق ما زلتم ترون فينا بدواً جاهلين وأميين. قلت: من أين لنا هذا؟ نحن الذين عدنا بفضل قادتنا وحكامنا إلى حالة البداوة الأولى، بلادنا تتراجع على جميع المستويات، وتتحول إلى صحراء، وأنتم تحولون الصحراء إلى مدن عامرة، لا تزعل. ولما رأيت تباسطه، أردت أن أستغل المناسبة لفهم ما كان يبدو لي أمراً صعب الفهم في السياسة القطرية، وكانت قطر قد سمحت بفتح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة، فقلت: أنتم الوحيدون الذين نجحتم في الجمع بين المتناقضات في سياستكم: تدعمون المواقف الوطنية والقومية التقدمية، بما في ذلك حزب الله، وتمارسون في الوقت نفسه الانفتاح على إسرائيل، اشرح لي كيف توفقون بين الموقفين؟ قال من دون أن يتردد: ببساطة لأننا قررنا أن نفعل في العلن ما يفعله غيرُنا في السر.

لم يتغير الوضع كثيراً بعد اندلاع الثورة. دعيت مراراً من قِبل مؤسسات ثقافية لإلقاء محاضرات. وكان أهمها الندوتين اللتين ساهمتا في بلورة مبادرة تشكيل جبهة المعارضة الواسعة التي اتخذت اسم المجلس الوطني فيما بعد. وكان ذلك في إطار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي يديره المفكر والباحث عزمي بشارة، والذي كنت عضواً في مجلس إدارته. وفي هذين اللقاءين تعرفت على مجموعة العمل الوطني التي أطلقت فكرة

(٣٤) حول موضوع المحاضرة والرد على منتقديها، انظر: مقالي «عن الجزيرة وعلماء الدين،» الجزيرة نت، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أو موقع برهان غليون:

<https://burhanghalioun.net>.

المجلس الوطني المؤقت، وعلى محمد فاروق طيفور الذي سوف يمثّل الإخوان المسلمين في المجلس الوطني الجديد، ولم أكن أعرفه من قبل. لكن فور تشكيل المجلس في إسطنبول ظهر اهتمام القطريين، ممثلين عن دول الخليج، بالمجلس. وكان أول لقاء مع رئيس الوزراء وزير الخارجية السابق الشيخ حمد بن جاسم، ووزير الدولة للشؤون الخارجية خالد العطية، ومساعديهما. وكانوا على درجة عالية من الحماسة للقضية السورية والاستعداد للتعاون مع المعارضة. لم يكن لهما وللرسميين القطريين أي علاقة بتشكيل المجلس، على عكس ما أشاعته بعض الدعايات اللاحقة للتقليل من صدقية المعارضة السورية وقدرتها على العمل المستقل. لكنهم كانوا بالتأكيد، مثل بقية الدبلوماسيات العالمية، في انتظاره على أحر من الجمر، حتى تستقيم خطتهم للبحث عن تسوية سياسية راهنوا عليها كاستراتيجية وحيدة أو رئيسية للخروج من المواجهة، والسعي لتطبيق المبادرة العربية التي تحولت فيما بعد إلى مبادرة عربية دولية، ونتج عنها بيان جنيف وتعيين المبعوث الدولي والعربي كوفي أنان للمساعدة على تطبيقها.

وَضَعَ رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الدبلوماسية العربية ومجلس وزراء الجامعة تحت ضغط قوي ومستمر منذ ذلك الوقت، وبدا لي في بعض الأوقات قاسياً يريد إكراه الجميع على اتخاذ مواقف قوية وحاسمة، وكان ينجح في بعض الأحيان، لكن في المظهر فحسب. كان واثقاً من نفسه، ومن اقتراب ساعة اضطرار الأسد إلى الرحيل بشكل ما، دون أن يصرح عن ذلك. لعله كان موعوداً بمواقف صارمة لم تتحقق من قِبل الولايات المتحدة عمل الرئيس أوباما على تقويضها. لكن لم يكن هناك شك أن حمد بن جاسم كان يعتقد أن الأسد سوف يسقط بالسلاح إن لم يسقط بالمفاوضات. وكان هذا أيضاً موقف الأمير سعود الفيصل الذي لم يكن يقل حسماً في كلامه عن زميله القطري.

كان من الواضح أن مجلس وزراء الجامعة العربية، الذي أصبح يستضيفني لأقدم كلمتي قبل بدء جلساته، لم يكن على انسجام، ولكنه كان يساير الخليجيين الذين بدوا، خاصة بوجود وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل المتحدث الحذق والصارم، متفقين تماماً، وقد شكلوا المحرك القوي للدبلوماسية العربية في تلك الفترة، في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

والمؤسسات الدولية الأخرى. وقد عملوا عملاً رائعاً للقضية السورية على المستوى الدبلوماسي والسياسي. ولا بد أن نعترف لهم بأن جزءاً مهماً من نجاحاتنا الدبلوماسية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن يعود إلى جهودهم أيضاً.

لم يكن الأمر مماثلاً على صعيد تنظيم الساحة العسكرية التي كانت تابعة لمؤسسات عسكرية وأمنية وإدارية لا تتمتع بالقدر ذاته من الكفاءة والاتساق والرؤية المستقبلية. لذلك لم يَحُل التعاونُ المخلص والتفاهم الواضح فيما بيننا على الصعيد الدبلوماسي دون فشلنا في استعادة السيطرة على الكتائب التي تشكلت في زمن أسبق، ككتائب الفاروق، أو كانت تتشكل، بدعم من الخليجيين عموماً قبل وبعد ولادة المجلس. وفي النهاية هذه الأجهزة هي التي انتزعت، مباشرة أو من خلال وسطاء محليين وعرب وسوريين، مهمة تنظيمها وتمويلها وتسليحها، قبل أن تتشكل المجالس العسكرية وهيئة الأركان بالتشاور مع القوى الدولية[٣٥].

في المقابل، كما رأينا، أُجْهِضت جميع المحاولات التي قمنا بها في إطار المجلس الوطني لانتزاع دورٍ ولو جزئيٍّ في الإشراف على هذه العملية أو التأثير فيها، والتي كنت أعتبرها المهمة الأكثر إلحاحاً وخطورة خلال رئاستي المجلس. كانت أولى المحاولات السعي إلى ربط مصير الكتائب بالمجلس من خلال تأمين مرتبات، ولو محدودة، لجميع العناصر العاملة على الأرض، وعدم تركها تحت رحمة الممولين الخارجيين، وأغلبيتهم الساحقة من الإسلاميين، المتنافسين فيما بينهم على شراء ولاء المقاتلين، وإلحاقهم بعقائدهم. وكان رئيس الوزراء القطري قد وعدنا بأن تؤمن دول الخليج، التي ينسق جهودها، تمويل المشروع. وقد بادرت إلى الإعلان عن هذا الحدث في أحد مؤتمراتي الصحافية بعد أن طمأنني إلى أنه لن يحيد عن هذا الالتزام. لكن بعد مرور أسابيع اشتكى لي مسؤول المكتب العسكري الذي أرسل قائمةً بعدد الأفراد المعنيين من أنه لم يتلقَّ جواباً. ولم ينفع

(٣٥) وفيما يتعلق بالجانب السعودي، بدا لي أنه كان هناك اعتماد رئيسي على مكتب رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري ومساعديه، والذي دخل من بابه أحمد الجربا فيما بعد إلى لعب الدور السياسي الذي لم يكن يطمح في اعتقادي إليه من قبل.

التذكير بالأمر. وأعتقد أن الدافع كان خليطاً من الخلاف بين الدول على تقاسم النفقات أو التهيب من رد الولايات المتحدة، أو ببساطة أكثر، لرغبة كل منها في الاحتفاظ باستقلال الكتائب التي تمولها، وترددها في التخلي عن نفوذها فيها لمصلحة قيادة المجلس الوطني الذي بالتأكيد لم يكن يحظى داخل إدارة هذه الدول وأجهزتها المتعددة سوى بالمؤيدين والمتعاطفين، وإنما كان هناك من يرى فيه أو في قيادته، ربما بتحريض مجموعات سورية معارضة مناهضة له أيضاً، تعبيراً عن خيارات سياسية «علمانية» من الصعب هضمها والتسليم لها بالقيادة.

المحاولة الثانية، وقد ذكرتها من قبل، كانت تتعلق بمشروع دمج الضباط المنشقين بالكتائب المقاتلة، وربطها بهيكلية واحدة، باسم الجيش الوطني، وتجاوز أسطورة الجيش الحر الذي كان مجرد غطاء لتكريس الانقسام والتشتت داخل الفصائل. وقد ذكرت في السابق كيف تم إجهاضها منذ اليوم الأول، على إثر تهديد قادة الفصائل «بقطع المال والسلاح عن كل من يشارك في اجتماع برهان غليون» في الريحانية. ولست متأكداً من أن هذا التهديد كان بمبادرة فردية للضباط السوريين المكلفين بتوزيع الدعم، دفاعاً عن نفوذهم ومورد رزقهم، أم نتيجة رد فعل الدول الداعمة على محاولة المجلس الوطني انتزاع الإشراف على الفصائل ووضعها تحت قيادته السياسية. أما المحاولة الثالثة فقد جرت عام ٢٠١٤، بعد تشكيل الحكومة المؤقتة وتعيين وزير دفاع لها. وتم الاتفاق على أن تساهم وزارة الدفاع القطرية في تأسيس فرقة من عشرة آلاف مقاتل وتمويلها، من أفراد الكتائب، تكون قاطرة لتشكيل الجيش الوطني، ودمج ما يمكن من الفصائل فيه. ومن الصعب الحكم فيما إذا كان إخفاق هذا المشروع يرجع لسوء تفاهم بين الوزيرين، كما ذكر أسعد مصطفى وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني، أم نتيجة تدخلات دولية وضيق هامش الدول الخليجية في اتخاذ مثل هذه المبادرات التي كان من الممكن أن تغير من مآلات الثورة السورية.

لكن على جميع الأحوال، فيما وراء الإخفاق في حل مسألة التبعثر العسكري للكتائب والفصائل، لعبت الخلافات بين دول الخليج دوراً أساسياً في تسيّب الأمور، وتعميق القطيعة بين القيادة السياسية والقيادات العسكرية المتعددة والمتنازعة، وبالتالي في إضعاف هياكل المعارضة السياسية نفسها

التي ستبدو، من دون قواها العسكرية، أكثر فأكثر، قواقع فارغة؛ كما ستلعب دوراً كبيراً في تمكين موسكو، بعد ٢٠١٥، والنظام إلى حدٍّ ما، من جذب الفصائل إلى تسويات ومصالحات مدمرة، باسم اتفاقات خفض التصعيد أولاً، ثم المصالحة المباشرة في مرحلة ثانية. وما كان لهذا أن يحصل لو كان للفصائل قيادة عسكرية أو سياسية واحدة.

هل كان لدول الخليج مصلحة في انتصار ثورة شعبية ديمقراطية؟ وهل كانت خياراتهم السياسية والعسكرية والإدارية، التي ساهمت في خسارة المعركة العسكرية، وأضعفت الثورة، نتيجة أخطاء ارتكبوها، أم كانت ثمرة تصميم على إجهاض الثورة واحتوائها، لما يمكن أن تمثله ثورة ديمقراطية من خطر على بقاء نظمهم الأبوية، أم بسبب عملهم على خدمة المشاريع الاستعمارية الأمريكية والغربية عموماً، كما يعتقد اليوم كثيرٌ من السوريين، وبشكل خاص من بين اليساريين والقوميين العرب الناقمين على الخليج وأنظمته وخياراته الاستراتيجية؟

بالتأكيد لم يكن لدى الخليج أي مصلحة في أن يخلف نظامَ الأسد، الذي كان دائماً شريك الخليج سياسياً، وحامل قيمه الأتوقراطية، وخياراته الاقتصادية الريعية وغير الإنتاجية، نظامٌ ديمقراطيٌّ يمثل الشعب ويحترم حقوق المواطن ويطلق الحريات العامة. وبالتأكيد أيضاً لم يكن هذا هدف الخليج من دعم الثوار السوريين، ولم يكن أحدٌ منا يُخطئ في فهم ذلك. إنما لم تكن الثورة تنطوي على أجندة واحدة هي الأجندة الديمقراطية. فقد ارتبطت بها، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أجندات عديدة: إسلامية إخوانية، وسلفية محافظة، وفيما بعد جهادية تكفيرية، وتبلورت على هوامشها أجندات علمانية وسنية وإثنية وقومية معاً. وحتى دول الخليج لم تكن متفاهمة حول الأجندة السورية، بسبب اختلاف اتجاهاتها وخياراتها السياسية، وتباين مواقف أجهزتها السياسية والأمنية أيضاً. ولا تنفصل مشاركة أي دولة من دوله في دعم الثورة عن سعيها إلى مساعدة أجندتها على التقدم على حساب الأجندات الأخرى. لكن الأجندة الرئيسية التي كانت توجه دول الخليج، والسعودية بشكل خاص، هي أجندة جيوسياسية تنظر إلى الثورة بدلالة السعي إلى مقاومة التوسعية الإيرانية التي تهدد استقرارها، بل وجودها، وبعد ذلك، يمكن التفاهم مع الأطراف السورية

على طبيعة النظام، الذي كانت واثقة من أنه لن يستطيع الاستمرار من دون الدعم المالي الخليجي. أما الإمارات العربية فقد كان همها، إضافة إلى ذلك، وربما بشكل أكثر، محاربة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي بشكل عام، داخل صفوف الثورة وخارجها. في حين كانت قطر تراهن على الأغلب بالعكس على تعزيز الطيف الإسلامي داخل صفوف الثورة وقياداتها.

لكن إذا لم يكن للخليجيين مصلحة في أن تنتصر في الثورة الأجندة الديمقراطية فقد كانوا جميعاً متفقين على أن لا ينتصر الأسد الذي اعتاد ابتزازهم ووصفهم بـ«أنصاف الرجال» ثم أصبح منذ بداية الثورة بوضوح أداة إيران للهيمنة الإقليمية. وكانت الحيلولة دون خسارة الثورة أو هزيمتها مصلحة مشتركة لهم وللثوار أيضاً. ومن هنا كان التقاطع بين أجندة الثورة التي يشكل إسقاط النظام أولوية فيها وأجندة الدفاع عن الأمن الوطني الخليجي المهدَّد بالسيطرة الإيرانية الإقليمية.

ما من شك في أن التحالف الخليجي كان مع الثورة لأنه راهن عليها من أجل وضع حدٍّ للتقدم الإيراني الاستراتيجي في منطقته، ومن هذه الزاوية ينبغي أن نفسر الدعم الكبير الذي قدمه بشكل خاص للفصائل المسلحة، والقليل جداً لغيرها، ولا يمكن لأحد عاش الثورة أن ينكر ذلك أو يغير من هذه الوقائع المادية. بل إن بعض الدول الخليجية لم تتردد في دعم حركات جهادية تشن ضدها حرباً شعواء داخل حدودها؛ لكنها كانت تريد بأي ثمن إسقاط التغول الإيراني الذي أطلقه سقوط العراق البعثي من خلال تعطيل العربة التي تحمله، أي نظام الأسد. بل لقد صار إسقاط الأسد قبل دخول الروس هوساً في سياسات الخليج، وكان الخليجيون مستعدين لبذل أي ثمن لتنحيته عن الحكم، وقدموا لموسكو ولواشنطن وعوداً كبيرة، وإغراءات مالية وغيرها في سبيل دفعهما لتبني مواقف أكثر حزماً. ووصل الأمر ببعضهم أن يعلن للأمريكيين، في القمة الخليجية الأمريكية عام ٢٠١٧، أن الأسد لا يشكل بالنسبة إليهم مشكلة وإنما تعاونه مع إيران. لكن واشنطن لم تكن وراء خيار الخليج في إسقاط النظام، بل كانت بالعكس معظم الوقت في مواجهة حول الموضوع، وهذا ما أجبر في اعتقادي بندر بن سلطان رئيس المخابرات العامة السعودية على ترك منصبه بعد أن رفض الأمريكيون محاولته استخدام بعض الصواريخ الحرارية المضادة للطيران، لردع النظام وتهديد تفوقه الاستراتيجي على الفصائل المقاتلة.

لم تكمن المشكلة في عدم صدق الخليجيين في دعم الثورة السورية، ولا في تحالفهم الاستراتيجي مع الأمريكيين، وفي المستقبل ربما مع الإسرائيليين، وإنما في تعدد الأجندات الخليجية ذاتها، وفي فصلهم هدفهم المشترك الجيوسياسي في مواجهة الإيرانيين عن مصير سورية وشعبها، أي عن أجندة الثورة السورية الرئيسية المتمحورة حول الانتقال السياسي، وعدم مراعاتهم في أي وقت أولوية هذه الأجندة على ما عداها. بمعنًى آخر، نظروا إلى الثورة السورية من الزاوية التي تسمح لهم بتحقيق هدفهم في وقف التمدد الإيراني، ولم يروها، وربما ما كان بإمكانهم، ولا من مصلحتهم أن يروها، من زاوية انتزاع الشعب السوري حقوقه الأساسية السياسية والمدنية. وربما كان من الصعب عليهم أن يروا أهمية هذا البعد بالنسبة إلى السوريين. كانوا يريدون الثورة أن تنتصر لتحقق أهدافهم، وقد استخدموا معوناتهم من أجل إعادة تشكيل قوى الثورة والكتائب بما يمكنهم من تحقيق هذه الأهداف بالدرجة الأولى. ولم يعنوا بالشعب الذي يضحي من أجلها ولا بتنظيمه وتوحيد صفوفه ودعم قياداته الوطنية. وهنا أيضاً يمكن أن نقول إن ما سهل عليهم ذلك هو تفتت قوى الثورة نفسها وافتقارها إلى أجندة واحدة، وإلى عناصر قيادية متفاهمة فيما بينها وقادرة على تجسيد أهدافها والعمل على تطبيقها، وإجبار الحلفاء الداخليين والخارجيين على أن يأخذوا بالاعتبار مصالح الشعب السوري وقضيته بالدرجة الأولى. هنا تبرز أهمية وحدة القوى الثورة ومركزية دور القيادة. ما حصل مع الخليجيين حصل مع جميع القوى الدولية والإقليمية التي حاولت أن تستفيد من الثورة السورية لتحقق أهداف خاصة بها، وهذا هو منطق الصراع السياسي، وحُرِم السوريون من الاستفادة من ثورتهم والتضحيات الهائلة التي قدموها فيها لأنه لم يكن لديهم قيادة تحدد الهدف وتوجه الجهد الرئيسي وتضبط حركة الجميع بما يضمن للمقاتلين أن تكون الأجندة الغالبة هي أجندتهم الوطنية والديمقراطية.

وفي هذا السياق أمكن أيضاً تحطيم الجبهة الثورية وفصل القوى الإسلامية وغير الإسلامية عن بعضها، وتفكيك الأجندة الديمقراطية لمصلحة الأجندات المتعددة، المتقاطعة مع أجندات القوى الدولية والإقليمية.

وفي النهاية وقع الخليجيون في الأخطاء ذاتها التي وقع فيها الثوار السوريون، وللأسباب ذاتها، وهي تعدد الأهداف والغايات وتباينها، وأحياناً

تنافس القوى والدول فيما بينها، قطر والسعودية والإمارات، وبينها وبين قوى الثورة السورية. لم تكن الثورة تعني شيئاً واحداً للجميع، وكل طرف كان يريدها أن تنتصر، لكن بمقدار ما يستجيب انتصارها لخياراته ويحقق تطلعاته ومطالبه ويرد على قلقه. وما كان ينبغي أن نتوقع من الإدارات السياسية الخليجية أن تكون أحرص على أهدافنا من إداراتنا السياسية ذاتها، وأن لا تقع في أخطاء لم ننجح نحن أنفسنا في تجنبها، وأن تملك التصورات الاستراتيجية الصحيحة والفعالة التي افتقرنا نحن أيضاً إليها.

وسيكون من المحزن أن نخرج من هذه التجربة القاسية بخلاصات خاطئة تقوض علاقاتنا مع دول الخليج، بتحميلها المسؤولية عن خساراتنا، وعلينا أن لا ننسى أن التاريخ لم يتوقف مع خسارة المعركة العسكرية في الثورة السورية، وأننا نعيش مع الخليج على أرض واحدة، في شمال شبه الجزيرة العربية وجنوبها، وأمامنا معركة طويلة للجم التوسعية الإيرانية والإسرائيلية، وسوف نحتاج في المستقبل ودائماً إلى تجميع جهودنا وتوحيد استراتيجيتنا كيما نتمكن من الوقوف على أقدامنا في مواجهة تحديات لا تزال راهنة ومتفاقمة تستهدفنا معاً. وهذا ما ينبغي أن يكون المعيار الرئيسي في مراجعتنا تجربتنا السلبية الماضية والحافز الأكبر لتجاوزها.

وما يقال عن تجربتنا مع الدول الخليجية ينطبق على تجربتنا مع العديد من الدول العربية الأخرى. وقد كانت مصر من الدول الرئيسية التي راهن عليها المجلس الوطني في سعيه لتوحيد الجهد العربي وراء كفاح السوريين المجيد. وكانت القاهرة من أوائل العواصم العربية التي فتحت صدرها للمعارضة السورية، رسمياً وشعبياً. واستقبلت مصر أول موجة من اللاجئين السوريين الذين عاشوا فيها بالفعل كما لو كانوا في وطنهم الأم. وكانت لنا في المجلس الوطني مشاورات معمقة وأخوية مع وزير الخارجية محمد كامل عمرو، وكذلك مع محمد مصطفى كامل الذي شغل منصب سفير مصر في فرنسا. وكان المسؤولون المصريون يرددون أن استقرار سورية جزء من الأمن القومي المصري. لكنهم كانوا حذرين تجاه الثورة الشعبية، وربما قلقين على سورية ومصيرها. وقد شجعناهم على حث النظام السوري، الذي كانت لا تزال تجمعهم معه علاقات أمنية، على تغيير سياساته، ومساعدته على عدم دفع

البلاد نحو الحرب الأهلية. وكانت حماستنا كي يلعبوا دوراً إيجابياً في تغيير منحى تطور الوضع السوري لا تقل عن حماستهم. لكن أوضاع مصر السياسية ما لبثت أن تعقدت. وكان للإعلان عن مؤتمر دعم سورية باسم الجهاد، والدعوة له، دور كبير في تقويض كل المساعي التي كنا نبذلها لوضع مصر في مقدمة القاطرة العربية لإنقاذ سورية من الذهاب نحو الحرب. وجاء الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ ليقضي نهائياً على آمالنا، ويبعد مصر إلى حدّ كبير عن القضية السورية، ويهمش دورها[٣٦].

بعد أقل من أسبوعين من ولادة المجلس الوطني السوري، أعلن المجلس الانتقالي الليبي اعترافه به، والتقى أعضاء المكتب التنفيذي في أول زيارة لهم إلى طرابلس في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل لساعات طويلة. كما عقدوا اجتماعاً موسعاً مع أعضاء المجلس الانتقالي كان مؤثراً جداً، عبر فيه الجميع عن حماستهم للثورة السورية واستعدادهم لتقديم جميع أنواع الدعم السياسي والمادي. وفي المؤتمر الصحافي المشترك الذي أعقب اللقاء أعلن رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل عن استعداده لتقديم السلاح للثوار السوريين. وقد شعرت بالحرج من هذا التصريح الذي يناقض الالتزام بسلمية الثورة من قِبل المجلس الوطني السوري. ولم أشأ معارضته، لكنني لم أود تمرير موضوع السلاح أيضاً، فقلت على الفور: إننا لا نزال نأمل أن نتجنب اللجوء إلى السلاح[٣٧].

---

(٣٦) ارتكب محمد مرسي خطأً كبيراً بحق الثورة السورية وحق رئاسته معاً عندما نظّم في ١٤/ ٦/ ٢٠١٣ مؤتمراً لدعم الثورة السورية أطلق عليه اسم «مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية» بمشاركة قوىً وأحزاب إسلامية في استاد القاهرة، ودعا المسلمين إلى الجهاد إلى جانب السوريين ضد النظام الدكتاتوري، وأعلن فيه: «قررنا اليوم قطع العلاقات تماماً مع النظام السوري الحالي وإغلاق سفارة النظام السوري بالقاهرة وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق». ومن الواضح أن «مرسي» أراد من هذا المؤتمر أن يؤكد ما اعتقده كثيرٌ من الإسلاميين وأعدائهم أيضاً أن ثورات الربيع العربي ضد نُظُم علمانية استبدادية لا يمكن إلّا أن تحمل للحكم قوى إسلامية جديدة بقيت في مقدمة قوى المعارضة في معظم البلاد العربية منذ عقود. وقد ساهم ذلك في رفع توقعات الاتجاهات الإسلامية في صفوف الثورة السورية ونزوعها للاستفراد بها والسيطرة عليها. وما من شك في أن انقلاب السيسي الذي جاء بدعم من دول خليجية قد ساهم في تغيير مواقف هذه الدول من الثورة السورية تماماً كما غيّر موقف الحكم المصري منها.

(٣٧) قال عبد الجليل بالضبط: «نحن سنسخّر كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية وربما حتى العسكرية لدعم المجلس الوطني والثورة السورية».

وكان الطابع السلمي للثورة موضوع إجماع القوى السورية المعارضة المختلفة، بما فيها تلك التي كانت تعد نفسها، بعيداً عن الأنظار، لعمليات عسكرية محتملة. لقد كانت جميع القوى بما فيها الأخيرة تأمل في الواقع أن تبقى الثورة السورية سلمية ولا تنزلق نحو العنف. وقد استمرت العلاقة قوية مع طرابلس فيما بعد، وكان مندوب ليبيا في الأمم المتحدة عبد الرحيم شلقم من الأصدقاء النشطين في دعم المجلس والدفاع عن حق السوريين في الانتقال نحو نظام جديد، وكان له دور في الدفع نحو فكرة لجنة التواصل من أجل سورية التي تحولت فيما بعد إلى لجنة أصدقاء الشعب السوري. لكن ما لبثت ليبيا أن غرقت هي الأخرى في أزمتها المستمرة حتى اليوم(٣٨).

ترجع علاقتي الشخصية بتونس، كما هي الحال بغيرها من بلاد المغرب، إلى فترة التسعينيات، التي شهدت حراكاً ديمقراطياً قوياً، سياسياً وثقافياً من أجل فتح آفاق الديمقراطية، على عكس ما كان المشرق يعيشه من تراجع في مستوى الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد نجم عن هذا الحراك تشكيل حكومة التناوب الذي رأسها عبد الرحمن اليوسفي منذ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ في الرباط. وكانت تونس قد سبقت المغرب في هذا الحراك وشهدت في أواخر حكم الحبيب بورقيبة ونهاية عقد الثمانينيات انتعاشاً كبيراً للنقاش السياسي والحوار الديمقراطي ونهضة حقيقية للمجتمع المدني. وكنت على علاقة طيبة مع العديد من، إن لم يكن معظم، الطيف السياسي التونسي الذي كان يشارك في النقاش حول سبل دفع تونس إلى الانخراط في طريق التحول الديمقراطي. وقد تفاءل التونسيون بمجيء زين العابدين بن علي، الذي أظهر لهم في البداية وجهاً ناعماً، واعتقدوا أنه سوف يقود حركة تغيير بدأت معالمها تتضح في ظل حكومة محمد المزالي. وخلال تلك الأشهر التي غطت المرحلة الانتقالية بين الرئيسين، كنت أتردد شهرياً تقريباً على تونس وأشارك في نشاطات فكرية وثقافية ونقاشات مع العديد من القوى السياسية. وعندما قلب بن علي ظهر المِجَن للتونسيين، وبدأ يظهر وجهه القبيح، وأرسى حكماً مخابراتياً مجدداً،

(٣٨) أعلن شلقم براءته من نظام القذافي يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، وتمسّك بمنصبه كمندوب لليبيا لدى الأمم المتحدة وأعلن انحيازه للشعب الليبي.

واعتقل المئات من الناشطين الحقوقيين والسياسيين، بقيت على علاقات وثيقة مع النخبة التونسية ومع ناشطيها في منظمات حقوق الإنسان. وعندما خرج راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة من السجن زارني، في طريقه إلى بريطانيا حيث اختار مكان منفاه الاضطراري، في باريس ليشكرني على مقالة كتبتها للدفاع عن المعتقلين التونسيين، قائلاً: أنت لا تدري كم كان لهذا الدفاع عنا أثره فينا ونحن في السجن. وبقيت علاقاتنا قوية منذ ذلك الوقت. وعندما زرت تونس لأول مرة رئيساً للمجلس الوطني كان في استقبالي في مطار تونس مع وفد من حزبه. كانت تلك لفتة نبيلة وإعلان موقف قوي لمصلحة الثورة السورية وناشطيها.

ومن الأصدقاء التوانسة الذين عرفتهم عن قرب من خلال النشاطات العربية للدفاع عن حقوق الإنسان الدكتور المنصف المرزوقي. وكنت قد اقترحت على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي كنتُ من مؤسسيها في ليماسول/ قبرص عام ١٩٨٣، تحويل المنظمة إلى فدرالية عربية لجمعيات حقوق الإنسان، ودعوة الجمعيات الحقوقية المغاربية التي كانت سباقة في هذا الميدان على الصعيد العربي، وكنت على صلة وثيقة بها، للانضمام إليها والاستفادة من خبراتها. وكان المرزوقي من بين قادة جمعية حقوق الإنسان التونسية الذين أصبحوا أعضاء قياديين في المنظمة العربية. وقد عرفته عن قرب لأنه كان غالباً ما يقع تحرير بيانات المنظمة علينا أنا وهو بعد انتهاء اجتماعات مكتب المنظمة التنفيذي أو أمانتها العامة. وقد عرفته رجلاً صلباً ومتحمساً يجمع بين اعتزازه بهويته العربية الإسلامية وتعلقه بالقيم الإنسانية وروح الحداثة وحقوق الإنسان. وبقينا على تواصل دائم خلال الثورة التونسية، وكذلك بعد تشكيل المجلس الوطني السوري.

ولما كان المجلس لم يحظَ بعد بأي مساعدة مالية من أي طرف بعد ثلاثة أشهر من ولادته، وأمام استحقاق عقد الجمعية العمومية أو الهيئة العامة، فكّرت أن أطلب منه، وقد أصبح رئيساً للجمهورية في المرحلة الانتقالية التونسية، المساعدة. وكنت أعرف إمكانيات تونس المحدودة، ومع ذلك فقد قدم كل ما يستطيع لاستضافة أول مؤتمر عام للمجلس الوطني، واستقبلنا في قصر قرطاجة كرئيس للمرحلة الانتقالية، وأعلن اعتراف تونس بالمجلس وقام في الوقت نفسه بطرد سفير النظام السوري منها. وقد آلمني

أن قسماً كبيراً من اليسار التونسي الذي حوّل المقاومة والممانعة اللفظية لدى النظام السوري إلى وثن، وتغاضى عن حرب الإبادة التي قادها الأسد ضد شعبه، استخدم تعاطف المرزوقي مع الثورة السورية والمجلس الوطني ورقةَ ابتزاز وتشكيك بصدقية الرئيس السابق لتونس وبموقفه الوطني العربي وعدائه للسياسات الاستعمارية، وكذلك للاستبداد الأسود أينما كان وليس في تونس فحسب. كنت أطمح إلى أن تكون تونس ما بعد الثورة الدولة الأقرب إلى تطلعات السوريين الذين استلهموا مثالها، والأكثر تفهماً لشقائهم. ولكنها فعلت تحت حكم قائد السبسي و«نداء تونس» العكس، وفرضت على الجميع الصمت الكامل تجاه محنة الشعب السوري.

ولم يكد المجلس يحظى باعتراف الجامعة العربية حتى تلقيت دعوة من العراق عن طريق سفيره في الجامعة العربية قيس العزاوي، الذي كان صديقاً لي وعملنا في إطار روابط حقوق الإنسان معاً عندما كان في المعارضة العراقية قبل إطاحة نظام صدام حسين، وكذلك في مجلة **دراسات شرقية** التي كان يشرف عليها. ورحبت بذلك، لكنني اشترطت قبل أي لقاء مع المسؤولين العراقيين أن تصدر بغداد بياناً رسمياً تعلن فيه رفضها لاستخدام العنف بحق المواطنين المدنيين والاعتراف بحق الشعب السوري في تقرير مصيره. وقال السفير: إن موقف العراق أفضل مما تتصور وعندما تذهب إلى هناك سيظهر الموقف. قلت: لن أذهب إلى بغداد وهي رسمياً حليف لإيران في الحرب على شعبي ما لم يصدر العراق رسمياً، قبل أي خطوة أخرى، اعترافاً مبدئياً بحق الشعب السوري في تقرير مصيره، ورفض العنف الدموي الممارس على المحتجين السلميين والمدنيين. ولكن لم يحصل شيءٌ من ذلك. وفي النهاية جاءني السفير بصورة لمقابلتين صحافيتين يذكر نوري المالكي في إحداهما ما يُفهم منه رفض استخدام العنف وتعاطفه مع الشعب السوري، ضمن مقابلة طويلة لا علاقة لها مباشرة بالموضوع، في الوقت الذي كان يمارس يومياً العنف ضد المواطنين العراقيين على أوسع نطاق. أما المقابلة الثانية فكانت لهوشيار زيباري وزير خارجية العراق، وكانت أكثر وضوحاً في استنكار استخدام العنف ضد المدنيين، لكنها كانت تصريحات عامة تعكس تعاطف شخص الوزير لا موقفاً سياسياً لبغداد. ولم يُخفِ الوزير

زيباري فيما بعد هذا الموقف، ولم يتردد في مصافحتي بحرارة في أكثر من لقاء في الأمم المتحدة ومناسبات أخرى، والإيحاء بعدم موافقته على موقف المالكي الذي تبين فيما بعد أنه كان يعمل لمصلحة طهران ويهدف من دعوة المجلس لزيارة العراق إلى التغطية على سياساته الطائفية ضد سنّة العراق لا غير.

ويستحق نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية، وكذلك مساعدوه، بهذه المناسبة، التحية والشكر على العمل الرائع الذي قاموا به لدعم القضية السورية وتشجيع أطياف المعارضة على التقارب وتجاوز الانقسامات، على الرغم من الاتهامات التي كانت توجهها بعض المجموعات المتشددة التي تشك بكل من يختلف معها في وجهات النظر، في المجلس وخارجه في المعارضة. وكنا نراهن على الجامعة العربية ونسعى إلى تعزيز علاقاتنا معها باعتبارها بيت العرب كما كان نبيل العربي يردد أيضاً، والاستفادة من ثقلها السياسي والدبلوماسي لمواجهة الضغوط القائمة أو المحتملة لهذه الدولة أو تلك، عربية كانت أو أجنبية، التي تستهدف استقلال قرارنا. وكانت الجامعة تعامل المعارضة السورية بثقة مماثلة وتُبقي أبوابها مفتوحة دائماً أمام ممثليها المختلفين. وكنا من جهتنا حريصين على تعميق التعاون مع المنظمة العربية وعلى حضور اجتماعات مجالسها الوزارية، ومناقشة المبادرات السياسية مع مسؤوليها. وفيها تبلورت المبادرة العربية للحل السياسي التي تحولت فيما بعد إلى مبادرة عربية دولية.

وكان الأمين العام للجامعة قد وعد المجلس الوطني بالحصول على مقعد سورية في جامعة الدول العربية إذا نجح في التفاهم مع بقية أطراف المعارضة الأخرى، وفي تشكيل هيئة تنفيذية يمكن معاملتها بمكانة حكومة، للتوافق مع لوائح الجامعة العربية الداخلية التي لا تسمح بقبول منظمات معارضة في عضويتها. ولتلبية هذا المطلب التزم نبيل العربي بأن تأخذ الجامعة على عاتقها مهمة الدعوة إلى مؤتمر لتوحيد المعارضة وتقديم كل ما يلزم من أجل إنجاحه. لكن الحماقة السياسية التي تمتع بها بعض قادة المجلس والمعارضة، بموقفهم المتشنج من الآخرين، ورفضهم التعاون مع هيئة التنسيق حتى في إطار لجنة متابعة، حالت دون تحقيق هذا الهدف الذي كان يشكل مدخلاً إجبارياً للعمل على تجميد عضوية النظام في الأمم المتحدة.

وبالتنسيق مع الجامعة العربية قاد المجلس المفاوضات مع المبعوث العربي والدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بتطبيق المبادرة العربية السيد كوفي أنان، والتي فضحت تهرّب النظام من التزاماته، وانتهت بتقديم كوفي أنان استقالته بعد أن أدرك أن النظام لا يبحث عن الحل وإنما يعمل، بالعكس، على تسعير الحرب ودفع الثورة نحو التسلح والتطرف الديني والمذهبي، محملاً النظام مسؤولية إفشال مفاوضات الحل السياسي ورفض الدخول في نقاشات جدية(٣٩).

وقد وقف المغرب منذ البداية مع حق الشعب السوري ضد العنف الذي واجه فيه النظام الاحتجاجات الشعبية، واستقبلت الرباط وفداً من المجلس التقى رئيس الوزراء عبد الإله بن كيران ووزير الخارجية سعد الدين العثماني الذي سيخلفه في رئاسة الحكومة ومسؤولين آخرين عبّروا جميعاً عن دعم المغرب للقضية السورية التي تحولت إلى قضية إنسانية وقانونية بسبب تعاظم ضحايا الحرب التي كان يشنها النظام على المدنيين. ولعب سفير المغرب في الأمم المتحدة دوراً كبيراً في تنشيط النقاشات وبلورة مسودة القرارات والدفاع عنها في مجلس الأمن وجلسات المنظمة الدولية.

وحتى الإسرائيليون، الذين ربما قد شكّوا بمقدرة الأسد على البقاء، وأرادوا أن يستغلوا المناسبة لفتح نافذة لمفاوضات مقبلة، أو لعلهم أرادوا الإيقاع بالمعارضة لمصلحة الأسد، سعوا إلى التواصل مع المجلس الوطني. وعندما نقل إلي الإسرائيليون، عن طريق شخصية فلسطينية، رغبتهم في التفاوض سراً معنا، كان جوابي إن سورية دولة مهمة والشعب السوري شعب

---

(٣٩) في اعتقادي أعلنتْ استقالةُ كوفي أنان في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ عن زوال الأمل في أي حل سياسي، وعن مراهنة الأسد وحلفائه بشكل وحيد على الحل العسكري الذي لم يفكر أحد منهم في غيره منذ البداية أصلاً. وإدراك أنان لهذا الأمر هو الذي دفعه إلى الاستقالة، لأنه وضَعَه في موقع مستحيلٍ البقاءُ فيه كوسيط سلام. وقد عبّر عن ذلك عندما قال عن بشار الأسد، حسب ما نقلته **الواشنطن بوست**: «إنه يرغب في استخدام كافة الوسائل من أجل البقاء في السلطة». لكن ما كان أنان ليتخلى عن مهمته بسبب ذلك وحده؛ لقد كان الدافع الرئيسي للاستقالة إدراكه، بعد استخدام الصين وروسيا حق الفيتو مرتين لتعزيز موقف الأسد وحماية سياسة الحرب، أن المجموعة الدولية التي كلّفته بمهمة التوصل إلى حل سياسي للصراع لم تعد تملك الإرادة المشتركة ولا الهدف ذاته، وأن الأسد وروسيا وإيران اختاروا نهائياً طريق سحق الثورة الشعبية، ولن يكون هناك أي فرصة للحديث عن تسوية أو سلام.

عظيم لا يمكن أن يقبلا مفاوضات تجري في خفيةٍ عن الجمهور وتمرير اتفاقات سرية من تحت الطاولة، وفي ظروف استثنائية. غداً عندما تنتهي الثورة ستكون المفاوضات مع ممثلي الشعب المنتخَبين، كما يليق بكل الدول والشعوب أن تفعل. ورفضنا أي لقاء مع شخصيات إسرائيلية. وما كان لشعب يحترم نفسه أن يراهن على التعاون مع دولة تحتل أرضه حتى لو كان ذلك في مواجهة طاغية فاقد العقل والضمير. ولن نستطيع أن نبني دولة سيدة وحرة بالاقتداء بممارسات نظام مافيوي لا علاقة له بمفهوم الدولة ولا بالشعب.

هل كانت سياستنا الخارجية مرتبطة بتركيا أو الخليج أو الولايات المتحدة والغرب أو أي دولة أخرى؟

لم تكن سياسة المجلس الخارجية خاضعة لأي اعتبارات غير مصلحة الثورة والشعب السوري، ولم يكن للمجلس صداقات ولا عداوات مع أحد ممن لم يظهروا الصداقة أو يناصبوا الثورة العداء. وكان على استعداد للحوار والتوصل إلى تسوية مع الحكومة الإيرانية لو أقرت بسيادة الشعب السوري وحقه في تقرير مصيره بنفسه من دون وصاية خارجية أو داخلية، ولإرساء قواعد تعاون جدّيٍّ معها، وتعزيز المصالح المشتركة، وتلبية جميع مطالبها التي لا تلحق الضرر بحرية الشعب السوري واستقلال البلاد. وما كان هذا سيشكل ضرراً للسوريين، بل كان سيساهم في تعزيز التضامن بين شعوب المنطقة في مواجهة إرادة الهيمنة الأجنبية وترسيخ أسس السلام والأمن والازدهار في المشرق بأكمله. لكن الإيرانيين اختاروا طريقاً آخر، هو استغلال ضعف الدول الصغيرة وأزماتها لإلحاقها بهم على أمل أن يتحولوا إلى الدولة الأقوى في المنطقة ويفرضوا على الغربيين والأمريكيين منهم بشكل خاص معاملتهم كأنداد وقوة إقليمية كبرى. وليس هناك وسيلة للإلحاق سوى الدوس على مصالح الشعوب الضعيفة وضرب أمنها ووحدتها الاجتماعية واستقلالها وتسعير النزاعات الداخلية فيها. ولم يكن الأسد يعني لطهران شيئاً سوى المِعْوَل الذي استخدمته لتحقيق مآربها في تدمير الدولة السورية وتجريد شعبها من حقوقه وإلغاء وجوده كشعب، وزجه جنوداً ومرتزقة في حربها التوسعية الخاسرة.

لم يخرج المجلس في سياسته ومواقفه هذه عن القاعدة المعمول بها في

السياسة الدولية، والتي حكمت علاقات الدول بنا كما حكمت علاقاتنا بالدول الأخرى، العربية والأجنبية، وهي قاعدة المصلحة الوطنية، التي تجسدت منذ بداية الانتفاضة الشعبية ولا تزال في تحقيق الانتقال السياسي وإعادة السيادة للشعب والحفاظ على استقلال البلاد ووحدتها وأمنها الوطني. وليس هناك قاعدة أخرى يمكن التوافق عليها في التعامل بين الدول ومع القضايا والنزاعات الإقليمية والدولية.

بالتأكيد هذه قاعدة نظرية وعمومية مجردة. فمن جهة ليست مصالح الدول واحدة أو متساوية ومتطابقة أو حتى متسقة بالضرورة. هناك مصالح أمنية استراتيجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية ومصالح دينية وغيرها، وهي لا تحظى بالأهمية ذاتها وفي جميع الأوقات. وقد تضحّي الدولة بمصلحة اقتصادية عظيمة إذا خشيت أن تعرض بسببها أمنها أو وحدتها واستقرارها للخطر.

ثم إن مصالح الدولة ليست متطابقة دائماً مع مصالح النظام القائم فيها. تهدف النُّظم التمثيلية الديمقراطية التي تعبر عن إرادة الشعب، لدرجة أو أخرى، لكن لا تتجاهلها أو تقف ضدها على أقل تقدير، إلى جعل مصالح الدولة، أي المصلحة العامة، هي الأولى والمرشد لسياسات الحكم. أما في النُّظم الدكتاتورية التي تحتكر السلطة فيها مجموعة أو طبقة أو طغمة حاكمة تفرض نفسها بقوة السلاح والقمع، فتتقدم مصالح الحفاظ على النظام ومصالح طغمته الخاصة على المصالح الوطنية العامة، وتغير من طبيعة الدولة نفسها، ومن خياراتها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية.

ويختلف تعريف المصالح العامة للدولة أيضاً بحسب ما إذا كان الهدف تحقيق نتائج سريعة أو العمل على المدى الأطول للاحتفاظ باتساق أكبر في المسيرة الوطنية والاستقرار المستدام، وفيما إذا كان المقصود إرضاء الرأي العام وكسب الشعبية أو التأسيس لنهضة طويلة المدى، ومن ثَمّ بين إصلاحات تهدف إلى الحفاظ على التوازنات السياسية والاستقرار في الحاضر وإصلاحات هيكلية تهدف إلى استقرار طويل المدى للدولة والمجتمع.

ومع تزايد عملية الاندماج العالمي، وتطور الاعتماد المتبادل، لم يعد

من الممكن النظر لمصالح الدولة بشكل مستقل تماماً عن مصالح الدول الأخرى، ممّا غيّر من مضمون السيادة نفسها. هكذا، بعد حربين عالميتين مدمِّرتين، وُلِدت الحاجة لإنشاء منظمة عالمية، عصبة الأمم ثم بعدها منظمة الأمم المتحدة، ترعى حل النزاعات والتوفيق بين مصالح الدول السيدة نفسها، مما يعني أيضاً وضع حدود لطموحات هذه الدول وممارستها سيادتها والحد من أطماعها، بتحريم سياسة القنص والغزو والتوسع على حساب الدول الأخرى لتحقيق مصالح كانت تُعَدّ في عصر سابق مشروعة وطبيعية، وإرساء ما يمكن تسميته أخلاقيات التضامن العالمي الذي يعني الاعتراف لجميع الشعوب بحقوق متساوية، في السيادة والعيش الآمن والتنمية والازدهار. وقد أدخل هذا التطور عاملاً جديداً في حسابات المصالح الوطنية، دفع إلى تنويع وسائل التفاوض والحوار لتحقيق الانسجام والاتساق بين المصالح المتعارضة للدول والحكومات. فهناك فرق كبير بين من يتصور مصلحته الوطنية أو الخاصة من منظور قومي محض، ولا يأخذ بالاعتبار مصالح الآخرين، فيتجاهل الحاجة إلى تعزيز الانسجام والاستقرار العالمي، بل لا تهمه زعزعته، وهو ما نسميه بالسياسة القومية الأنانية، ومن ينظر إليها في إطار الحفاظ على السلام العالمي والاستقرار الجماعي.

وكل ذلك يُدخل متغيرات متعددة ومتقاطعة على تعريف المصالح الخاصة بكل فاعل، دولة كان أو قوة منظمة سياسية، ويطرح أسئلة معقّدة أيضاً على تحليل هذه المصالح والتحقق منها، ويعقد مواقف الدول والحكومات في القضايا الكبرى، ويجعل من الصعب فهم خياراتها السياسية وتحليلها.

وعلى العموم، لا تنفصل تعريفات المصالح عن إدراك الدول لطبيعة التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية، والديناميكيات الاقتصادية والمالية والتجارية والبشرية التي أنتجتها العولمة. فالدول الصناعية الكبرى التي كانت تعتقد أن العولمة تصب في مصلحتها أصبحت بعد أقل من ثلاثة عقود ترى فيها مصدر الخطر الرئيسي عليها، وبدأت، بموازاة حرصها على إغلاق حدودها، في التحرر من التزاماتها القانونية والأخلاقية التي كانت تنص عليها المواثيق الدولية، وتقلل من الاستثمار في السلام العالمي، وتنحو بالعكس إلى الانكفاء على السياسات القومية الضيقة. حتى إن النزاع

من أجل تحقيق مكاسب قومية قد هدد التحالفات الجيوستراتيجية الأقوى في العالم، وفي مقدمها التحالف الغربي في إطار حلف شمال الأطلسي.

أكثر فأكثر يشكل نزوع الدول المتقدمة الغربية لحماية نفسها من «غزو» الشعوب الفقيرة التي خسرت مستقبلها وحظوظها في تنميةٍ مستدامة المعيارَ الأولَ في تحديد مصالحها العليا. وهذا ما يفسر تراجع الأيديولوجيات الديمقراطية والتحررية، اليسارية والليبرالية، التي غذاها الاعتقاد، مع نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، بأن التحاق الشعوب المتأخرة بركب الحداثة والتقدم هو مسألة وقت. اليوم، يدرك الجميع أن الشرخ الحقيقي الذي يغذي النزاعات وسوف يغذيها لفترة طويلة لا ينبع من التفاوت الطبقي داخل المجتمعات، وإنما من التفاوت في فرص التنمية البشرية بين القارات والكتل البشرية الكبرى، وأن إمكانية لحاق الأقطار المتأخرة أو المتخلفة بالأقطار المتقدمة تبدو، في الشروط القائمة اليوم في العالم، وعلى ضوء خريطة توزيع الموارد والرساميل والمعارف والتقنيات، كأنها ماتت إلى الأبد. وهذا ما ينتج تربة خصبة لانبعاث نوع جديد من التوجهات الخلاصية والدينية التي تدفع جماهير عريضة وتكتلات بشرية فاقدة للأمل والانسجام والتضامن إلى التمرد والانتفاض في البلدان الفقيرة التي خسرت رهاناتها التنموية، وإلى الانغلاق والعداء للآخر، المهاجر أو الأجنبي، في البلدان الغنية. ويزيد من شعور هذه الأخيرة بالمخاطر القادمة انتقالُ مركز الثقل في الإنتاج والتجديد الحضاريين من الغرب الأطلسي نحو الشرق، وما يثيره ذلك من اضطراب في مسارات التبادل في الأعماق بين القارات والثقافات، وتبدل في المناخات الفكرية الخاصة بالمناطق ودوائر المدنية والحضارة، وتقلب في العواطف والوشائج والقرابات الروحية والنفسيات. ليست الأرض هي التي تهتز هنا مع تحرك الصفائح التكتونية، ولكن الأفهام والمشاعر والحساسيات العميقة التي يزعزع استقرارها وانسجامها تحرك شرائح كاملة من التشكيلات الحضارية والدينية المهاجرة إلى لا مكان، أو الباحثة عن مرفأ تأوي إليه، وما تشهده من تمزقات في نسيجها.

لكن فيما وراء ذلك، ينبغي القول إن الغرب، والدول الصناعية عموماً، لم يعد يحب الثورات، ولا يثق بها، ولا يرى فيها ما نراه من فعل تحرر إيجابي ومقدس، وإنما زعزعة للاستقرار، منابع فوضى ومصدر مخاطر هجرة

ونزوح وكوارث إنسانية، حتى عندما تجري في مناطق بعيدة. وعندما يختلط فيها الاحتجاج مع استخدام السلاح تنظر إليها على أنها تمرد ضد الدولة والسلطة المركزية والقانون، بصرف النظر عن الظروف والمسببات. فالغرب الذي يمثل موطن أفكار التحرر وتجاربه التاريخية حتى اليوم أصبح أميل بكثير إلى الموقف المحافظ والداعم «للاستقرار»، أي لجمود الأوضاع، والتمسك بالدكتاتوريات مهما كانت دموية، في «العالم الفاشل»، وهو يتخلى بوتيرة مضطردة عن النزعة الإنسانية الكونية التي كانت في أساس تقدمه وهيمنته العالمية وإثرائه.

قرع الربيع العربي جرس الإنذار وحرك مخاوف الحكومات الغربية من مخاطر زعزعة الاستقرار التي تحملها الثورات الشعبية في محيطها المباشر. في مصر، ونسبياً في تونس، وحتى في اليمن، كان لدى هذه الحكومات صمامات أمان في النخب الحاكمة القريبة منها، وأجهزة الدولة العميقة، العسكرية والأمنية والبيروقراطية المتعاونة معها، مكنتها من التأثير ودعم انتقالٍ سياسي مضبوط كانت الطبقات الحاكمة نفسها قد أدركت فائدته لوقف الانتفاضة وامتصاص النقمة الشعبية قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة. وهذا ما حصل حين تدخل الجيش التونسي ثم المصري بطريقة سلسة وسريعة لوضع حدٍّ للثورة مع التظاهر في المشاركة فيها[٤٠].

أما في سورية فقد كان الأمر مختلفاً لأن الغرب لم يكن يملك مدخلاً إلى جيش النظام الملتحم بمنطق العصبية والولاءات القبلية التي تضمن تبعيته الشخصية وتحوله إلى ما يشبه الميليشيا أكثر بكثير مما تجعل منه جيشاً وطنياً بتقاليد احترام دنيا للدولة والمجتمع والقانون. وقد فقد فيه الغرب بعد نجاح

(٤٠) لنتذكر تصريح وزيرة الخارجية الفرنسية «ميشيل إليو ماري» التي أعلنت، إبان اندلاع الثورة التونسية، استعداد بلادها لتقديم «الخبرة الأمنية» الفرنسية للدكتاتور بن علي لمساعدته في قمع الاحتجاجات الشعبية الواسعة في تونس. وقد تعرضت الوزيرة لانتقادات واسعة من الصحافة الفرنسية ومن أعضاء في معسكرها اليميني وأُجبِرت على الاستقالة، بعد أن كشفت تقارير إعلامية فرنسية أيضاً أن الوزيرة الفرنسية أمضت عطلة نهاية السنة ٢٠١٠ في تونس بدعوة من بلحسن الطرابلسي، صهر الرئيس السابق، في وقت كان فيه المحتجون يواجهون رصاص شرطة بن علي (فرانس ٢٤، ١٧/ ٢/ ٢٠١١).

النظام الإيراني في اختراق النظام السوري وفرض وصايته عليه، مستغلاً العزلة التي آل إليها وضعه على إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، آخر ما كان له من نفوذ فيه. ولم يكن لطهران شريك في وصايتها هذه سوى ما كان قد تبقى لروسيا من نفوذ تقليدي عبر تسليح الجيش السوري وتدريبه. وقد راهن الغرب على هذا النفوذ الروسي لتجنب التورط بنفسه في الموضوع، وهو ما أضعف موقفه تجاه موسكو وجعله يركض وراءها خانعاً للبحث عن مخرج من الأزمة، ولم يتجرأ على القيام بأي عمل لمقاومة تعطيلها مجلس الأمن أو التوصل إلى حل سياسي. لكن روسيا ما لبثت حتى استفردت بسورية وخاضت الحرب مع النظام ضد الثورة ووضعت الغرب أمام الأمر الواقع، وأظهرت هشاشة تصوراته السياسية ومخططاته الاستراتيجية معاً[(٤١)].

بالتأكيد لم يكن الغرب موافقاً على الوسائل البربرية التي استخدمها النظام لقمع الثورة وسحقها، لكنه لم يكن بعيداً عن دعم الاستراتيجية التي طبقها التحالف الثلاثي، الروسي الإيراني الأسدي، الرامية إلى وضع العالم والرأي العام السوري نفسه أمام الاختيار المستحيل بين الإرهاب والاستبداد. في النهاية كان الخيار المحافظة على الدولة، التي لم تعد تعني غير جهاز العنف المنظم والقادر على ضبط المجتمع بالقمع المجرد عن أي وهم، مهما كان الثمن والحال. ولست متأكداً من أن السهولة التي أبداها الأسد في تصفيته مئات الآلاف من مواطنيه من دون تردد لن تُسجل لمصلحته في بعض الأوساط الغربية والعالمية، وتدفع كثيراً من المسؤولين والسياسيين فيهما إلى أن يروا في تجرئه على القتل بالجملة فضيلة «صليبية» يستحق عليها الثناء والتقدير وربما، كما لم يُخْفِ ذلك البطريرك كيريل،

(٤١) تتحدث الصحافة الغربية اليوم عن انتصار الأسد كما لو كان ذلك انتصاراً على الإرهاب والفوضى لتنقذ ماء وجهها. والواقع أن الحكومات الغربية جميعاً قد خسرت في سورية، وضحّت بالبلاد وشعبها على مذبح التفاهم مع طهران وموسكو. لا يماثل موقف أوروبا هنا موقفها في ميونيخ في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ عندما وافقت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على تقسيم تشيكوسلوفاكيا بين كلٍّ من ألمانيا وبولندا والمجر، أملاً بأن يرضي ذلك شهية أدولف هتلر ويوقف سياسته التوسعية تجاه أوروبا. لكن هناك عناصر كثيرة تدعو للمقارنة؛ فقد أطلق باراك أوباما يد إيران في سورية والمشرق عموماً، لقاء التوقيع على اتفاقية تجمد المشروع النووي الإيراني، وسلمت أوروبا مصيرها في سورية لروسيا وانسحبت أمامها، وترك الغرب الشعب السوري لقمة سائغة لتسكين شهوة القوتين المفترستين، إيران وروسيا، وشراء المزيد من الوقت. ووجه المقارنة هو التضحية بالقيم الديمقراطية والاستسلام أمام إرادة القوة والانتقام.

بطريرك روسيا، التقديسَ أيضاً. وفيما وراء المظاهر لا يختلف القبول بإعادة تأهيل الأسد عن إعادة تأهيل النظام الأوليغارشي في مصر، تحت الحكم العسكري والأمني. فهما يتقاطعان في نقطة واحدة، هي أن الديمقراطية في المشرق غير ممكنة، أو هي خطر على الغرب، وأن التفاوض الوحيد الممكن، أو التسوية المطلوبة، هي حول طبيعة الاستبداد، أو وسائل تجميله.

والخلاصة، لم يكن للثورة السورية حلفاء هذه حقيقة واضحة كالشمس، لكن ليس من الصحيح أيضاً أن الجميع أراد خسارتنا أو هزيمتنا. تعاطف العالم في البداية مع قضيتنا. كانت أوروبا وقسمٌ من العالم العربي يعلنان تأييدنا، وكان الروس والصينيون محرجين، وعلى موقف الدفاع وليس الهجوم، يريدون أن يحصلوا على أقل بكثيرٍ ممّا حصلوا عليه فيما بعد. وكان بإمكاننا أن نستفيد من تعاطف شعبي واسع، ونبني عليه، ونجبر الدول على الاعتراف بحقوقنا.

وليس صحيحاً أن الأمريكيين شجعوا على اغتيال ثورتنا. كانوا بالأحرى على ثقة بأننا لن نربح وتركوا القضية للروس حتى لا يخوضوا في حربٍ لم يكن لديهم شعور بأن لهم مصالح استراتيجية فيها. كانوا أنذالاً من وجهة نظر الأخلاق والتضامن الإنساني، لكن حساباتهم كانت مصلحية قومية محضة.

وليس صحيحاً أن العرب كانوا يسعون إلى تقويض ثورتنا. كانوا أكثر تخبطاً منا. لكن مشكلتهم الرئيسية أنهم لم يرونا أصلاً ولم يستوعبوا معنى الثورة ولا قضيتها. بعد فشلهم في إقناع حليفهم الأسد بتبريد الأجواء وانتزاع فتيل الثورة ببعض الإصلاحات الشكلية، أدركوا أن إيران هي التي ربحت الجولة الأولى من الصراع على سورية، شمال الجزيرة العربية، وقرروا أن يحولوا دون ذلك، ليس حرصاً على مصالح السوريين، هذا ليس ما تفكر فيه الدول، وإنما دفاعاً عن الأمن الخليجي. لذلك بينما كان السوريون يواجهون الرصاص من أجل الحرية كان الخليجيون ينظرون إلى تجنيد غضبهم وثورتهم وفصائلهم في المعركة التي كانت تشغلهم، والاستفادة منها لمواجهة إرادة الهيمنة الإيرانية على المشرق ووضع الخليج وممالكه

وإماراته تحت رحمة حرسها الثوري وميليشياتها. كان الخليج يدافع في سورية عن نفسه لا عن قيم الثورة السورية بالتأكيد، وكان من الممكن لقيادةٍ سوريّةٍ ثوريةٍ مستقلةٍ أن تستفيد من خوف الخليج لبناء تحالف يقوم على تقاطع المصالح لكنه يحفظ للسوريين حقوقهم في وضع أهداف الثورة في أولوية الأهداف المشتركة المنشودة. لكن غياب مثل هذه القيادة حرر يد الخليجيين من أي التزام فعلي، أي عملي، بالقضية السورية، التي لا تدخل أهدافها في قاموسهم السياسي أصلاً، وليس من السهل عليهم فهمها واستيعابها، وكرسوا جهدهم لخدمة قضيتهم ومصالحهم: مقاومة التوسع الإيراني وحده. ولأن حلفاءهم وحُماتهم الغربيين لم يشاؤوا التورط في الأمر، وفضلوا في عهد باراك أوباما النأي بالنفس، وتركوهم يقرروا بأنفسهم، عملوا على طريقتهم، وحسب الخبرة التي اكتسبوها في صراعاتهم الإقليمية التاريخية، والقائمة، كما ذكرت، على شراء الولاءات ودعم القوى التي تبدو أكثر قرباً وقرابة منهم من حيث البنية العشائرية والعقائدية معاً. لذلك انصب دعمهم، بمن فيهم الخليجيون الذين يقفون اليوم بتطرف ضد الإسلام السياسي والتيارات الإسلامية الأخرى، على القوى السلفية والجهادية، ولم يكن للديمقراطيين السوريين في منظورهم أو مشروعهم لمواجهة طهران على الأرض السورية أي فائدة؛ بل كانوا عبئاً عليهم في تركيزهم على جوهر المسألة السورية. وربما كانوا يفكرون بإعادة تجربة أفغانستان، ويراهنون على جهاديين قادرين على مواجهة الأسد حليف طهران بالوحشية ذاتها التي تواجه بها ميليشياته والميليشيات الإيرانية الفصائل السورية، أملاً بأن يزيد ذلك من فرص كسبهم الحرب وعدم السماح لإيران بتحقيق حلمها بإقامة الهلال الشيعي وتطويقهم من الشمال والجنوب والشرق.

كان الخليجيون يخوضون حربهم على الأرض السورية لا حرب السوريين التحررية بالتأكيد. وقد زاد هذا من العبء على الأجندة الديمقراطية السورية، لكنه لم يكن السبب الرئيسي في تقويضها وتشتيت القوى الضعيفة أصلاً التي كانت تحملها. صراع السوريين على أجندات مختلفة، سياسية وأيديولوجية وحزبية وشخصية، كان أشد فتكاً بها.

هكذا ما كان بإمكان الخليج أن يساعد السوريين في مهمتهم السياسية

الأولى لبناء أجندة ديمقراطية وتعزيز مواقع قيادة سياسية مستقلة وطنية، أي مركزية، فعزز بالعكس روح الفصائلية ودعمها، وضاعف من أثر الانقسامات الموجودة أصلاً بين فئات النخبة السورية السياسية والمعارضة. لكن السبب الرئيسي لنجاحهم يعود أيضاً إلى عجز السوريين عن التفاهم فيما بينهم وبناء أجندة ديمقراطية واحدة كما أظهر القسم الأول من هذا الكتاب، قبل أن يتدخل أي طرف خارجي في شؤونهم.

والقصد أن فكرة المؤامرة لا تساعدنا على تحليل المصالح والأجندات المختلفة التي كانت تتصارع داخل صفوف جمهور الانتفاضة ونخبها، ولا على فهم الديناميكيات المختلفة الداخلية والخارجية التي قادت إلى ما وصلنا إليه. كانت الثورة انتفاضة عفوية مثلها مثل ما حصل في بلدان الربيع العربي الأخرى. وهي فصل فيها. وكانت سياسة الإفراط في العنف حتى الثمالة، أي السكر بالقتل وسفك الدماء، جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية النظام الأقلوي للبقاء في الحكم، كما هي حال جميع النظم الأقلوية، العنصرية والقبلية، وكان قد استخدمها من قبل في حماة وغيرها، والتي تهدف إلى التأكيد على مبدأ عدم الاعتراف بوجود شعب أصلاً والتعامل معه كرعية، بل كرعاع، ورفض مبدأ الحوار والتفاوض أصلاً مع شريك مهما كان، أجنبياً أو داخلياً، على ما يعتبره صاحب السلطة أو رئيس النظام ملكاً شخصياً خالصاً.

بالعكس، ما ميز الحالة السورية التباين الواسع في مصالح العديد من الدول والتكتلات الدولية إزاء الأزمة السورية، وتنافس سياساتها وتناقضها أيضاً، أي تعدد المؤامرات والمتآمرين على بعضهم أيضاً. لكن الأهم من هذا، والذي كان أكثر أثراً على مآل الأهداف الثورية، هو عدم نجاحنا فيما بين قادة الانتفاضة في التفاهم على رؤية مشتركة واستراتيجية واحدة لمواجهتها والتعامل معها، بل أكثر من ذلك، عدم وجود قيادة سياسية شرعية ومعترف بها، تحظى بالطاعة، وتحدد الخيارات وتتابع تنفيذها، وبقاء مسألة القرار السياسي سائبة تتنازعها وتتصارع عليها مئات القيادات الفصائلية العسكرية والدينية والسياسية، وتفرض عليها أجنداتها الخاصة وأهواءها ومصالحها وأوهامها أيضاً. وهذه هي القاعدة في كل نزاع؛ يبدأ محلياً، لكنه سرعان ما يتوسع وتدخل فيه قوى خارجية، ويبحث كل طرف قديم أو

جديد عن تجييره لمصلحة قضيته وحسابه الخاص من دون النظر لقضية الآخرين ومصالحهم. وما لم يكن صاحب القضية أو صاحب العلاقة الأول على مستوى الرهان الذي يسعى إلى إنجازه، ليس هناك أي شك في أن الأمور سوف تختلط بسرعة قبل أن تخرج من يده، وتُختطَف المسألة منه وتُجيَّر لأهداف أخرى.

الفصل السابع

انقلاب التاريخ: من الانتفاضة إلى الكارثة

لا أعتقد أن المصير الذي آلت إليه انتفاضة الشعب السوري من أجل الحرية كان مخططاً له من قِبل طرف، أو محسوماً سلفاً، أو نتيجة مؤامرة دولية، بقدر ما كان ثمرة تقاطع عوامل وأزمات داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، وظروف استثنائية أيضاً، عملت ضد تطلعات الشعب السوري وطموحه؛ وأولها طبيعة النظام القائم نفسه، والأزمة المتفجرة للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، والخلل العميق الذي أصاب نظام العلاقات الدولية وتوازن القوى بعد هزيمة الولايات المتحدة في الحروب الشرق أوسطية، وآخرها في العراق، وتعاقب أزماتها المالية والاقتصادية، واضطرارها إلى الانطواء على نفسها، وتبني سياسات دولية انكفائية، وما بعثه هذا الانكفاء من آمال للعودة من جديد إلى مسرح السياسة الدولية لدى القيادة الروسية الجديدة.

الصراع على السيادة

وُلِد نظام الأسد من رحم انقلاب عسكري أقلوي، قادته على مراحل «لجنة عسكرية» من الضباط الذين أحبطتهم سياسة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ وأثارت نقمتهم معاناتهم من التهميش الذي فرضته عليهم بيروقراطية الدولة المصرية العسكرية والمدنية، فصمموا على الانفصال واستعادة السيطرة على الدولة السورية، «دولتهم»، التي انحلت عملياً في دولة الجمهورية العربية المتحدة. وتلقوا في البداية تأييد النخب السياسية السورية الليبرالية التي تضررت من سياسات الإصلاح الزراعي والتأميمات الاشتراكية الناصرية، وجزء من النخب السورية اليسارية والقومية التي تحمس بعضها للوحدة في البداية لكنه سرعان ما خاب أمله فيها بعد فقدانه وزنه في

الحقل السياسي الوحدوي واستبعاده من المشاركة في القرارات السياسية.

عانى النظام البعثي الجديد، الذي سيخلف مرحلة انتقالية سريعة استعادت فيها الحياة الليبرالية والتعددية بعض أنفاسها، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣، من عاهة بدت غير ذات أهمية في البداية بسبب تمسك الحكم الجديد بأيديولوجية يسارية وشعبوية كانت سائدة في ذلك الوقت، لكنها سرعان ما أصبحت إعاقة كبرى لا علاج لها، وهي القطيعة الكاملة بين الأغلبية الكاسحة للشعب التي بقيت مخلصة للوحدة ومؤمنة بزعيمها، على مختلف انتماءاتها الدينية والإثنية، ونخبة الحكم العسكرية الجديدة المنتمية في معظمها إلى تجمعات أقلية، مناطقية وأهلية فقيرة بالخبرة السياسية وغريبة عن الأوساط المدينية الرئيسية. ومما فاقم من هذه الأزمة البنيوية للنظام، المزايدة بالراديكالية الشعبوية للحد من تأثير الضغوط الناصرية، والقضاء السياسي على ما تبقى من عناصر النخب الليبرالية التي كانت المنافس الوحيد لها بسبب خبرتها السياسية ومعرفتها بآليات الحكم والإدارة، ثم في مرحلة ثالثة بعد ١٩٦٦ تصفية ما سمي بالجناح اليميني من البعث، أو جناح القيادة القومية الذي ضم القيادات التاريخية للحزب.

للبقاء في الحكم، ومواجهة الانتفاضات الشعبية، والضغوط الناصرية، والتغلب على خطر العزلة والحصار الذي يهدده من قبل الشعب، قلب النظام المعادلة وابتدع تكتيكاً جديداً يتمثل في المبادرة بضرب الحصار على الشعب والتمترس خلف الدولة وتحويلها إلى قلعة صمود في مواجهته بعد أن سيطر عليها وعدل قوانين عملها وأخضعها لسلطة حرسه الخاص وأجهزة أمنه، واستخدامها قاعدة لشن الغارات على الشعب لإخضاعه وتذليله لإرادة السلطة العسكرية الأمنية.

لكن هزيمة النظام في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي سعى برجليه إليها في سياق مزايدته على جمال عبد الناصر، زعزعت استقرار النظام وصدعته. وكانت مناسبة لانتزاع حافظ الأسد السلطة من رفاقه، والتخلص منهم قبل أن يتخلصوا منه ويحملوه مسؤولية الهزيمة، وهو الذي كان يحتل موقع وزير الدفاع في الحكومة البعثية.

على الرغم من الشعارات الديمقراطية التي رفعها الأسد بعد استلامه

السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٧٠ على إثْر انقلاب عسكري أخير داخل صفوف الحكم البعثي، ومن الشعبية الكبيرة التي حصدها بسبب قضائه على سلطة رفاقه «المتشددين»، والدعم الدولي الذي لقيه، لم يتراجع النظام عن خططه الأصلية، ورهانه على تهميش الشعب واستملاك الدولة وتوجيهها لخدمة أغراض بقائه، وفصم عرى المجتمع المدنية والدينية والأهلية لفردنته وتطويعه. وبعكس ما تسعى إليه النخب الحاكمة الجديدة، من العمل على بناء الشرعية والتقرب من الجمهور الشعبي والتفاعل معه لنيل التأييد والتعاون لتحقيق السياسات الاجتماعية، فإن ما كان يهم النخبة السياسية التي التحقت بالأسد ويعزز مواقعها في النظام الجديد هو إظهارها عداءها للشعب واحتقارها له والاستعداد لمواجهته لتأكيد حكم زعيمها وقائدها الذي لن يتأخر كثيراً حتى يصبح سيد الوطن وقائده إلى الأبد. وكل ما كانت تحتاج إليه من رأسمال هو قدرتها على الإبداع في التعبير عن ولائها للأسد ووضع نفسها وجهدها في خدمته. لم تكن النخبة الصاعدة تفتقر إلى برنامج عمل اجتماعي أو سياسي فحسب، ولكنها أيضاً لم تكن ترى المجتمع إلا من حيث هو حقل صيد ومصالح خاصة حان أوان قطافها، وما كان يمكن أن تطور إزاءه أية مشاعر، سلبية أو إيجابية، بل لم تكن ترى فيه شعباً بالأصل وإنما فريسة جاهزة كل ما كانت تنتظره منها وتريده هو استسلامها.

شكلت النخبة البعثية الجديدة حاشية للأمير والسلطات أكثر منها نخبة سياسية بالمعنى الحديث، فأسندت أمرها إليه ووضعت ثقتها فيه ورمت بثقلها معه لحمايته من الشعب ورفعته إلى مصاف الملوك والسلاطين. وقد كافأها هو أيضاً بإطلاق يدها في الشعب/ القطيع وغض النظر عن تجاوزاتها، إن لم يشجعها عليها. لكنه لم يشارك أحداً منها في السلطة أبداً. حُصِرت السلطة في دائرة الأسرة والعائلة، وتوزعت بين قادة سرايا وميليشيات عديدة وعشرات الأجهزة الأمنية المكلفة بمراقبة الشعب وضمان استسلامه، وردعه ومعاقبته وترويعه عند الحاجة. وحُصِر القرار في سلطة الرئاسة ومؤسستها التي حلت محل مؤسسات الدولة السياسية جميعاً وانتزعت وظيفتها ودورها، واعتمدت أجهزةَ الأمن والاستخبارات كقناة وحيدة للتواصل بين المجتمع والسلطة.

ضمت نواة القيادة في البداية أعضاءَ أسرة الأسد، إخوته وأبناءه وأولاد

عمومته، ومن تبعهم بالتوالي. وتجسدت السلطة عبرهم في استفراد كل عضو منهم بقيادة ميليشيا خاصة، من القوى العسكرية أو الأجهزة الأمنية، وفيما بعد من المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة. ثم توسعت هذه النواة لتضم عناصر من عشائر أخرى ضمن الطائفة التي ينتمي إليها الأسد، والتي هي في الواقع تحالف بين عشائر متعددة، فصارت علاقات القرابة العائلية، العشائرية، وأقل منها المذهبية، هي اللحمة الوحيدة لنظام السلطة وعامل وحدتها في إطار تحويل الدولة والمجتمع إلى حقل مفتوح لمن يملك القدرة على التصيّد فيه.

في العمق لم يكن نمط السلطة الذي طبقه الأسد يختلف كثيراً في تكوينه وتركيبته والقيم التي تلهمه عن نمط سلطة السيد الإقطاعي في القرون الوسطى، ببدائيتها وشفافيتها معاً. هناك سيد، وشعب يتبعه ويتبع له، وله عليه حق الأمر والنهي والعقاب والغفران، فهم عبيده وأولاده معاً، بالمعنى نفسه الذي كان السيد الإقطاعي يعتبر أقنانه أبناء أسرته، ولا يرى في جوره عليهم أو ممارسة حق التفخيذ على نسائهم/نسائه إلا تطبيقاً لما يخوّله «الشرع» الإقطاعي من حق الأب على أبنائه، حياتهم وموتهم، وتأديبهم وقتلهم إذا خرجوا عن الطاعة وشردوا بفكرهم عنه.

في بدايات حكمه كانت الوسيلة الرئيسية لقمع «المعارضين» أو المتمردين على إرادته هي التأديب. ولا تخضع عمليات التأديب، كما جرى في حماة بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، لأي معيار قانوني أو سياسي، سوى إرادة السيد وتقديره. فهو الذي يقرر ويحكم ويسن العقوبة، وعلى قدر ما تلهمه نفسه ويطفئ نار غضبه وانتقامه. وليست العقوبة هنا إصلاحاً للخطأ أو رداً للأذى الذي أحدثه الجاني، أي على الفعل ذاته، وإنما هي انتقام من الشخص لخروجه عن طاعة سيده وتجرئه على قوانين حكمه. وهو درس وعبرة لجميع العبيد والأقنان المستهدفين به لردعهم أكثر من الضحية ذاتها. إنه عقاب جماعي يستهدف قطع طريق احتجاج مقبل وممكن في المستقبل.

لكن مع تنامي مظاهر الرفض واتساع دائرة المقاومة عند قطاعات واسعة من المجتمع، سوف يجد النظام نفسه مكرهاً على اتخاذ إجراءات صارمة أكثر، ويعيد التفكير بتركيبته وأساليب عقابه وتطويعه شعبه، أي ما يملكه من

فلاحين وعبيد، بهدف تعظيم قدرته على المراقبة والضبط والانتقام. أكثر فأكثر سيتحول نظام الحكم الأسدي مع تقدم الزمن إلى نظام احتلال بالمعنى الحرفي للكلمة، أي إلى حكمٍ لشعب غريب من الخارج، لا يخضع في تعامله مع المجتمع سوى إلى منطق القوة والردع وفرض الطاعة والامتثال، والعمل لتحقيق ذلك على فرط ثقة المجتمع بنفسه وضبط حركاته وأقواله وحل روابطه وتذريره، ومنعه من أي قدرة على تنظيم نفسه، على أي مستوى كان، بما في ذلك على مستوى العائلة، وفي كل الميادين السياسية والاجتماعية والمدنية. ليس لسلطة الاحتلال هدف آخر سوى فرض الطاعة والاستسلام وملاحقة المتمردين والكشف عنهم. ولا يوجد للاحتلال سوى أجندة واحدة هي المحافظة على الأمن والاستقرار، أي على الوضع القائم.

وبموازاة هذا التحول سيطرأ أيضاً تحول مقابل في تركيب السلطة وتصورها لنفسها، ورمزيتها، ليحل مفهوم وموقع الملك، أمير الحرب أو أمير الجيوش، محل السيد الإقطاعي، وتحويل الدولة ذاتها إلى آلة حرب شاملة، وتحويل السياسة ذاتها إلى حرب دائمة، وإخضاع مؤسسات الدولة وقوانينها ومخصصاتها ومواردها إلى هدف واحد: إخضاع الشعب المتمرد بالقوة وتقييده وشل إرادته وقطع آماله بأي تغيير أو تحرر ممكن. حكمُ الأسد حربٌ دائمة وسيلتها الدولة ذاتها، لذلك لا يقوم حكم الأسد على قانون وإنما على تعطيل القانون ونزعه، ولا يهدف إلى بناء أمة ووطن ولكن إلى نزع المواطنة وتحويل الأفراد إلى رعايا وأقنان وبث الفرقة والانقسام والنزاع الدائم فيما بينهم.

لا يستقيم أمن السلطة واستقرار النظام إلا بتنازل الجميع، بمن فيهم أقرب الأعوان والأعيان والمسؤولين في أجهزة الدولة/الآلة لسيد واحد، هو نفسه أمير الحرب، وقائد الدولة، وصانع السياسة، وملهم الأمة. كل ما عدا «السيد الرئيس»، رئيس الدولة وأمين عام الحزب وقائد الجيش وسيد الوطن وأب المجتمع، أدوات في يده، بما في ذلك نواب الرئيس ورؤساء الوزراء. جميعهم منفذون لأوامر القائد ومفسرون لأقواله وأفعاله وممجدون لعبقريته وإلهامه. لا يمكن لنموذج السلطة الفردية المطلقة التي أرسى أسسها نظام الأسد أن يقوم ويستمر من دون تعطيل قواعد عمل الدولة وأصول الإدارة وإطلاق يد الأجهزة في وضع القوانين وتغييرها وتطبيقها أو عدم تطبيقها، أي

من دون جعل إرادة الحاكم هي القانون، ونقل السيادة من الدولة إلى الرئيس، وتحرير أجهزة حكمه الأمنية أو أدوات قمعه من أي مسؤولية عن أعمالها مهما كانت وعدم المحاسبة على أي جريمة ترتكبها بحق المواطنين/ الرعايا المجردين من المواطنة وحقوقها؛ وفي الإطار ذاته إلحاق الأجهزة السيادية، من قضاء ومجلس شعب وهيئات دينية وتنظيمات نقابية وجمعيات مدنية، من جميع الأنواع، بمثقفيها ومحاميها وكتّابها، بهذه الأجهزة وإجبارهم على الخضوع لها. ليس هناك شخص يعلو على علاقة الإلحاق والاستتباع وواجب الخضوع والطاعة والتذلل والانصياع. «سيد الوطن» هو مالك الأرض والشعب معاً، ووكيل أعمالهما ومقرر مصيرهما وصاحبهما.

أعاد الأسد الأب، لكن على مستوى دولة كبيرة، نموذج نظام السلطة الإقطاعية المتمترسة في قلعتها وقصرها والحاكمة من خلال ميليشياتها الخاصة أراضيَ وأقناناً تابعين مباشرة له ومن دون توسط من أي نوع، لا دولة ولا مؤسسات قانونية، ولا نقابية ولا ثقافية أو دينية. ما كان لهذا النمط البدائي من الحكم، أي البعيد كلياً عن السياسة والنافي لها، إلا أن يقود إلى حرب أهلية شاملة وأن ينتهي بمذبحة تاريخية مدوية راح ضحيتها الجميع، من وقف مع الحكم ومن خرج عليه.

كان أمام الأسد عندما استلم السلطة عام ١٩٧٠، ليختم مرحلة عاصفة من تاريخ سورية السياسي المليء بالانقلابات والانشقاقات والتصفيات المتعاقبة، أحد خيارين لملء فراغ السلطة واستثمار التأييد الشعبي الذي حظي به كمخلص من الفوضى: إما أن يكون زعيم عشيرة يعتمد عليها ويعمل على حشدها وتعبئتها وراءه ليستمد منها الأطر والدعم والإسناد، ليستمر في السلطة، كما يفعل أمراء العشائر والحرب؛ وإما أن يستعيد منطق رئيس الدولة والجمهورية، ويستند إلى مؤسساتها ويفتحها، بعد إغلاق طويل، على الشعب وعلى النخب السياسية السورية المتعددة المشارب والمذاهب والتوجهات. وقد أخذ بالاختيار الأول الذي يتوافق بشكل أكبر مع شخصيته الانطوائية، وثقافته الأقلوية، وتجربته السياسية والاجتماعية.

لم تخدعه الشعبية التي استُقبل بها والحماسة التي أثارها انقلابه على رفاقه عام ١٩٧٠، ورفْع الجماهير شعارات «طلبنا من الله المدد فأرسل لنا

حافظ الأسد»، والذبائح التي استُقبلت بها زياراته للمدن والقرى، وتعامل الشعب معه كمنقذ. كان شديد الشك والريبة، ولم يكن لديه ثقة بأحد، غير أولئك الذين يعيّنهم هو نفسه في مناصبهم، ومن عائلته المقربة. لذلك اتجه نحو حكم عائلي، أصبحت فيه عائلة الأسد النواة الصلبة الحقيقية للسلطة والقرار، وحرص على كسب ثقة العشائر القريبة منها، واستتباع الطائفة بالقضاء على منافسيه فيها من الشخصيات المدنية والدينية، ليستمد منها عناصر الحكم المخلصة والموثوقة، ويقدم لها بالمقابل فرص التقدم والارتقاء. هكذا حصل نوعٌ من العهد الجديد المؤسِّس للحكم مضمونُه الارتقاء مقابل الولاء. وبدأ يتكون منذ ذلك الوقت نظام سلطة على منوال نُظُم سلطة الاستيلاء التقليدية التي يقوم فيها ملك أو أمير بفرض سلطته بالقوة، التي لا تستقيم إلا بوجود العصبية، وبناء دولة بمعنى جهاز السلطة الأميرية، كما حصل عبر التاريخ الوسيط. وهذه هي الصيغة التي حللها ابن خلدون في وصفه سنن العمران وقيام الدول وسقوطها، وما تشير إليه كلمة «دولة» المشتقة من تداول الحكم بين الأسر القوية والقبائل والعصبيات الأقوى. وهذا ما فعله العثمانيون الذين اكتشفوا أهم بدعة لإقامة سلطة قوية بالمراهنة على قوة من خارج المجتمع وداخله في الوقت نفسه، مرتبطة مباشرة بالسلطان وأداة تامة في يده، أعني قوات الانكشارية المكونة من أطفال انتُزعوا بالقوة من أسرهم أو سرقوا من مناطق بعيدة وربّوا في حضن السلطان وأصبحوا أبناءه وسيفه الضارب وعبيده في الوقت نفسه.

ولا يغيّر من ذلك أن الأسد، وربما بعض أبنائه، قد أعلن إسلامه أو تسننه كما يعتقد البعض، أو أنه ليس على علاقة قوية بالدين. فليس المقصود بالدين في الطائفية الإيمان وإنما العصبية القبلية بالمعنى الدقيق للكلمة الخلدونية. ولا علاقة هنا للطائفية السياسية بالطائفية بالمعنى الديني والمذهبي. وهذا ما كان قد سبق الأسد إليه الأمير الشهابي الذي «تمورن» وتنصّر ليتقرب من الكتلة الأهم والأقوى في لبنان، الموارنة، من دون أن يتخلى عن عصبية السلطة الدرزية التي كانت تسنده. فالهدف ليس دينياً ولا قيمة للتدين فيه، إنما إيجاد جسد متماسك يضمن استمرار سلطة مركزية وتكريسها، من دون أن يتأثر بالضغوط الشعبية، وإذا لم يكن من الممكن

توفيره من بين صفوف الشعب، فليس هناك بديل عن البحث عنه خارجه، أي في عصبية مستقلة توضع في مواجهته أو تُعبأ ضده.

وهذا ما لاحظه الباحث ميشيل سورا في كتابه **سورية: الدولة المتوحشة**، ودفعه إلى أن يستخدم مفهوم العصبية عند ابن خلدون لفهم بنية النظام الأسدي وآلية تماسكه واشتغاله. لكن العصبية وحدها ما كانت في نظري قادرة على أن تضمن تماسك النظام لولا مزاوجتها أو مصاهرتها مع تقنيات الدولة الحديثة ووسائل الإكراه والمراقبة والقمع التي تملكها. بل إن هذه الدولة هي التي ساعدت على إعادة إحياء العصبية القبلية التي كانت قد انحلت تماماً. وهذا ما فاقم من تطابق العصبية مع الحكم الشمولي والاستبدادي، لأن الدولة أصبحت أساس العصبية مثلما أصبحت العصبية درع الدول الشمولية الجديدة.

فنحن لسنا هنا أمام حكم قبلي أو طائفي قبلي تقليدي أبداً، وإنما أمام نظام سلطة جديد وحديث، تنتج فيه الدولة الشمولية العصبية الأهلية بمقدار ما تعمل الأخيرة على تأمين وحدة السلطة وتماسك أجهزتها وتسييرها. ومن هذا المزيج سوف تولد سلطة جبارة بالمعنى الحقيقي للكلمة، تملك جميع تقنيات العنف الذي يميز الدولة الحديثة، وشروط ممارسته الجيوسياسية، وتستخدمه خارج الأطر القانونية والسياسية والأخلاقية التي رافقت تكوينه، وشكلت ضوابط لاستخدامه. في النمط القديم للعلاقة بين الدولة والعصبية كانت العصبية هي التي تُنشئ الدولة، أي سلطة مركزية لها قوانينها ومؤسساتها، وتتطور معها حسب أجيالها كما شرح ابن خلدون الظاهرة بالتفصيل. هنا بالعكس، الدولة هي التي تُنتِج العصبية أو تعيد إنتاجها وتتبنى قيمها وتتقمص روحها فتصبح كالمارد بعقل عصفور. حكم العصبية القديم كانت تحده العصبيات المتعايشة معه والتي تملك قيماً ووسائل مماثلة. هنا إخراج العصبية من الماضي في مجتمعات تحللت عصبياتها ودمج العصبية الحاكمة بالدولة الحديثة وإمكاناتها وسيادتها المكفولة دولياً والمحمية أنتج مصدراً للعنف أو سلطة قهر لا ضابط لها ولا يمكن قهرها من دون تدمير البنية الاجتماعية بأكملها.

تفسِّر هذه البنية المسخ، ذات الوجهين، البدائي على مستوى الفكر

والعاطفة والشعور، والحداثي عالي التقانة على مستوى تنظيم السيطرة والقهر، مسألتين: تماسك النظام أمام الأزمة الأهلية المتفجرة رغماً عنها؛ والوحشية غير المسبوقة التي وسمت تقنيات القتل وأشكالها الأكثر بدائية وتعبيراً عن روح الانتقام والكراهية في التعامل، ليس مع المقاتلين فحسب، وإنما أيضاً مع المختَطفين والمعتقَلين الذين قضوا بمئات الألوف تحت التعذيب وبتقطيع الأعضاء وتكسير العظام والحرمان من النوم والأكل والدواء. وربما كان النظام السوري أول سلطة سياسية تستخدم السلاح الكيميائي في قمع الاحتجاجات الشعبية وتعاقب السكان من دون تمييز بتدمير مدنهم وعمرانهم وحضارتهم انتقاماً من اعتراضهم عليها أو مطالبتهم بحقوقهم ورحيلها.

ما من شك في أن أحد العوامل الرئيسية في إجهاض الموجة الأولى من الثورات العربية، والثورة السورية بشكل خاص، كان تماسك النُّظم السياسية التي تحمي نفسها بالقطيعة الثقافية والسياسية والاجتماعية بين الطبقة السائدة المكونة من تحالف بيروقراطية الدولة العسكرية والأمنية وطبقة رجال المال والأعمال وملحقاتها من الطبقة الوسطى العليا وقسم كبير من المثقفين ورجال الدين المعتاشين على أفضالها، وبين الأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية المتنوعة والمتباينة. فهي تكاد تتحول إلى قطيعة على مستوى الهوية. وتتفاقم هذه القطيعة بين النخبة السائدة والمالكة والكتلة الشعبية مع تنامي التضاد المصطنع والمقصود بين ثقافة «علمانية» وثقافة دينية تقليدية، كلتاهما تجسد علاقة انتماء أكثر مما تمثل عقائد ملهمة وموجهة. ومقابل وحدة الدولة وأجهزتها، واستعدادها الدائم للتدخل ومواجهة الاحتجاجات الشعبية بعنف منفلت من القانون، بل بما يمكن تسميته الحرب الاستباقية التي تشكل اليوم جوهر السياسة الأمنية والتحصينية للعديد من النُّظم العربية، يبرز تفتت المجتمع المدني والفراغ داخل الكتلة الشعبية حيث تحاول التيارات الإسلامية أن تستثمر لتعبئة القوى التي تحتاجها في صراعها على السلطة.

لكن ليس لهذا العنف والتماسك اللذين أظهرتهما النُّظم العربية أي علاقة بأشكال العنف والمعاملات الشنيعة التي ميزت سلوك القوى الأمنية والميليشيات الخاصة التي استخدمها الأسد، ولا يمكن مقارنتها بهما. وجوهر الاختلاف الذي صنع الفرق هو بالضبط الطبيعة الخاصة العصبوية أي

الميليشاوية لنخبة السلطة ونواتها في الحالة السورية، أي اغترابها المزدوج عن الأغلبية الاجتماعية، الاجتماعي والقبلي، والطابع البدائي لأسلوب حكمها خارج القانون وضده. وهذا ما ألغى السياسة، بكل ما تعنيه من وسائل توسط ومفاوضة وتسويات ممكنة، ومن قانون، وأحل محلها الانتماء الواحد إلى العصبية كلحمة خاصة لنخبة السلطة ونواتها. بمعنًى آخر فصل السلطة الاجتماعية للطبقة السائدة عن السلطة السياسية وسلطة القرار فصار أي عنصر في هيكل الدولة العميقة المتماهية مع العصبية أكثر نفوذاً من أي رجل أعمال مهما عظمت قوته المالية ووزنه الاجتماعي. وقد مكّنت هذه القطيعة المزدوجة النظام السوري من التماسك بشكل أكبر، ولم تعمل الانشقاقات الفردية فيه سوى على تعزيز هذا التماسك وتوحيد القبضة الحديدية للعصبية الحاكمة على الدولة.

ففي سورية التي أظهر فيها النظام تماسكاً مدهشاً خلال ثماني سنوات متواصلة من الصراع المرير والقاسي، لم يرجع الأمر إلى القطيعة بين النخبة الاجتماعية السائدة وجمهور الشعب المهمَّش فحسب، وإنما أيضاً إلى الطبيعة العصبوية للنواة الصلبة التي تمسك بقرار النظام من الداخل، وبشكل خاص إلى النخبة العسكرية الأمنية التي حافظت بفضل انتمائها العصبوي الواحد على استقلالها حتى عن الطبقة السائدة الملتحقة بها، وظلت عصية على أي تدخلات خارجية، وإلى خضوعها الآلي والمباشر لإرادة الزعيم، زعيمها قبل أن يكون رئيس الدولة، مطلق الصلاحية والمرفوع إلى درجة إله، والذي يمكنه، لهذا السبب بالذات، أي اعتماده على هذه الآلة القوية والمتماسكة والصماء التي لا تقوم إلا به ولا تعيش إلا بأفضاله، أن يستخدمها كآلة وكذراع حديدية يضرب بها من يشاء، بما في ذلك أعضاء حكومته وأقرب المقربين إليه، مما حرر النظام تجاه أي ضغوط، سواء أكانت ضغوطاً من داخل الطبقة السائدة، أم من الشارع، أم من خارج الدولة نفسها، حتى لم يعد الرئيس/الرب يخشى شيئاً بالفعل، ويتحكم بالدولة والمجتمع كما يحلو له.

ولو لم تكن العصبية ذات فائدة من هذا النوع، أي تكوين لحمة إسمنتية للنظام، وبشكل خاص لتكوين أجهزته القمعية الموثوقة والفتاكة، التي لا تتردد أمام أي انتهاكات وجرائم لما اعتمد عليها وأصر على ربط سلطته بها

وتوسيع دائرة تجنيد شبابها. وليس السبب في تماسك هذه النواة انتماءها المشترك، الديني أو الإثني، وما يبعثه من الثقة والاطمئنان للولاء في مجتمع تتكون السياسة فيه من ضرب ثقة الأفراد والجماعات فيما بينهم فحسب، وإنما أكثر من ذلك لما تخلقه مكاسب الانفراد بالسلطة والتحكم بمناصب القمع والمسؤولية الأمنية من شعور بالقوة والعظمة والامتياز تجاه المجتمع وما تبعثه من مصلحة في التضامن الحافظ للبقاء والامتيازات معاً، كأفراد وكجماعة انتفاعية معاً. لذلك لا ينفصل حكم العصبية عن التمييز الاجتماعي والسياسي والإثني وعن تغذية مشاعر العنصرية وتحقير أبناء العصبيات أو المفترض أنه عصبيات مضادة.

كما أن العصبية المنفصلة عن الطبقة الاجتماعية والسياسة والمجتمع، التي حمت الدولة في وقت الراحة أو الاستقرار النسبي، تحولت في وقت الحرب والمواجهة إلى قنبلة متفجرة في قلب الكيان الاجتماعي كله بمقدار ما كانت تشكل جيباً خاصاً يعلو في وجوده وقوانين حركته على قوانين الصراعات الاجتماعية الطبقية أو السياسية أو الأيديولوجية. أصبح الدفاع عن الهوية والوجود، الذي هو قانون العصبية، أولوية على أي قيم ومبادئ وقوانين وخيارات، بما فيها الدولة نفسها التي ليس للعصبية ذاتها وجود من دونها. هكذا تماهى الدفاع عن السلطة مع الدفاع عن الهوية، وألغى بالمعنى الحرفي جميع الحدود والقيود القانونية والأخلاقية، وسمح لأصحاب السلطة العصبية بشرعنة أنواع القتل والتعذيب والتنكيل والذبح كلها، على طريقة القبائل الهمجية، دون رادع من أي نوع. للرد على حرب الإبادة التي يمثلها انتزاع احتكارهم للسلطة رد أبناء العصبية بحرب إبادة استباقية ضد عموم المجتمع الذي ما كان يمكن أن ينظروا إليه إلا بوصفه عصبيات مماثلة ويميزوا فيه بين طوائف أكثرية وطوائف أقلية، والتعامل معها على هذا الأساس. هكذا دخلنا في حرب البسوس وداحس والغبراء وزالت الحداثة بكل صورها، فلم يعد لمفهوم الشعب والسياسة والدولة والحق والقانون والعدالة والمواطن والفرد أي معنى أو وجود.

لم تعمل البنية العصبوية لنظام السلطة، وهو غير النظام السياسي، في سورية على فصل النخبة السائدة عن الشعب فحسب، كما هي الحال في معظم النظم العربية التسلطية، ولكنها أيضاً أقامت جداراً حديدياً لا يمكن

اختراقه للفصل بين المجتمع نفسه وأصحاب السلطة والقرار، بحيث يحرم المحكومين، حتى من أبناء الطبقة العليا المستفيدة والتي تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام، من أي تواصل أو تبادل في العواطف والأفكار والمخاوف والتطلعات مع الطرف الحاكم، ويقيم سداً يمنع هذا الأخير من احتمال تنمية أي تعاطف أو تسامح أو رحمة تجاه المحكومين. وإقامة هذا السد الذي لا يمكن اختراقه والنفاذ منه، كان، بحد ذاته، جدار العداء المستحكم، الذي يتكسر عليه أي أمل بالمشاركة أو بالمواطنة وبالأحرى بالتحرر والتقدم والاحترام، والتعبير الأمثل عن علاقة الحرب «الباردة» التي حولت الشعب إلى خصم، والنخبة الحاكمة إلى وحش مفترس من دون مشاعر ولا إحساس.

وبفضل هذا الجدار أمكن تهميش الأغلبية الاجتماعية وحرمانها من أي نفوذ، وتحييد الطبقة السائدة الحليفة الملتفة على النظام لكن منزوعة السلطة والشوكة في الوقت نفسه، وخلق عوالم ثلاثة لا تواصل بينها إلا بمنطق الحرب والعداء: الطبقة الحاكمة المكونة من الأسرة الحاكمة وحلفائها المباشرين من العشيرة ذاتها، والطبقة المستفيدة والسائدة، التي تتصرف كما لو كانت حاشية للأسرة الحاكمة، والشعب المهمش، المجرد من أي مشاركة. وكان من الممكن مع الوقت تطابق الطبقتين الأُوليين والسير نحو مجتمع أقرب إلى النموذج العنصري من أي نموذج آخر.

سمح هذا التركيب للنظام باللعب على عدة أشكال من التناقضات الاجتماعية والدينية والمذهبية في الوقت نفسه، ومكّنه من تفريغ أية مقاومات شعبية من مضمونها ومن احتواء المطالب الاجتماعية ودفنها، وإحباط أية معارضات، والإيقاع بها، ونصب الألغام للشعب لتحييده ومنعه من التعبير عن نفسه أو تكوين أي قوة مؤثرة أو ممارسة أي ضغط على السلطة من أي شكل كان. لقد حولت سياسة الجدار الحديدي الذي أقامه النظام من وراء شعارات محاربة الرجعية والإمبريالية والصهيونية، وفيما بعد الصراع ضد الإسلاموية والوهابية السنية والإرهاب، السوريين إلى مجتمعَين متنابذَين لا صلة لأحدهما بالآخر إلا عبر منطق الصراع الوجودي والحرب الدائمة، وعلى قاعدتهما: مجتمع السلطة وأبنائها وأتباعها ومحاسيبها وأزلامها وشبيحتها أيضاً؛ ومجتمع الجمهور الواسع المحروم من

أي هوية سوى الهامشية المعممة وفقدان الذاتية. هكذا تكوّن من حول السلطة ومن خلالها مجتمع خاص متميز عن المجتمع العام وقائم فوقه، وعالة عليه؛ ومجتمع منتزَع السلطة والسيادة والهوية والماهية والحق، لا وزن له ولا قيمة ولا مستقبل. مجتمع الست ومجتمع الجارية. لا أمل للأول في الحفاظ على موقعه إلا بتحييد الثاني وشل إرادته ومحو هويته، ولا شاغل للثاني سوى تصيّد الفرص عن طريق الانتهازية والاستزلام للحصول على نُتَفٍ من حقوقه. ووراء غلالة السياسة القومية والمقاومة العربية كانت تتكون ببطء لكن بانتظام قطيعةٌ من نوع شبه عنصري بين مجتمعين، مجتمع السلطة ومجتمع الهامشية؛ وهو الانهدام الذي أبرزته الانتفاضة الشعبية وفجرته في الوقت ذاته.

لا يعني إمساك نخبة اجتماعية منتمية إلى عصبية واحدة، قبلية أو طائفية، أن جميع أبناء العصبية أو الجماعة الأهلية مشاركة في الحكم أو مستفيدة من امتيازات السلطة أو قادرة على تغيير شروط حياتها أو أن أغلبية أفرادها ليسوا كباقي أبناء الشعب فقراء ومعوزين. إن الترجمة الاجتماعية لهذه السلطة العصبوية ومخاطرها معاً تنبع من إلغائها العلني للمنافسة النزيهة بمعيار الكفاءة على المناصب الاجتماعية، وبالتالي نسف مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين، كشرط لتوليد عصبية الحكم، وطبقة الموالين أو حاشية النظام. وتظهر المحاباة والمحسوبية والتمييز ضد الجماعات الأخرى من خلال حصول أفراد العصبية الحاكمة ككل على فرص أكبر للحراك الاجتماعي والارتقاء في السلم الوظيفي، وبالتالي تزداد فيها شريحة الطبقة الوسطى والعليا على حساب تقلص هذه الشرائح في صفوف الجماعات الأخرى التي يُمارس التمييز ضدها. وبينما يسود لدى الجماعة المرتبطة بالحكم الشعور بالرخاء والتقدم، ومعه الأمل في الارتقاء، تتغلب مشاعر الجمود والعطالة وانعدام الأمل لدى الجماعات الأخرى المعرّضة للتمييز السلبي. وإذا نجحت في الاستمرار لفترة طويلة في السيطرة على الحكم يمكن للعصبية المرتبطة بالسلطة أن تنتزع أغلبية مناصب الطبقات الوسطى والعليا، وتتحول إلى طبقة/ طائفة، أي مغلقة، تتوارث مناصب السلطة والثروة والإدارة فيما بينها، وتحول الجماعات الأخرى إلى جماعات خاضعة تتطابق فيها حالة الفقر الاجتماعية مع حالة التهميش والبؤس المعنوي والثقافي.

هكذا تنشأ جدلية التمسك بالسلطة وتأييدها، لما تعنيه من احتكار موسّع لمناصب المسؤولية والصعود الاجتماعي من قِبل الجماعة المحظية، وما يطلبه الحفاظ على امتيازاتها من تهميش موسع للأكثرية الشعبية. وعندئذ يرتبط بقاء السلطة أكثر فأكثر بقدرتها على تطوير وسائل نفي الآخر وإقصائه عن مراكز السلطة بكل أشكالها المادية والمعنوية، الأمنية والعسكرية والسياسية والمدنية والثقافية والرمزية، وتجريده من أي مركز تأثير، وتعميم صورة عنه ترى في فقره وهامشيته تعبيراً عن هوية منحطة وتخلّف عقلي عنصري تبرر لنفسها عبرها سياسة التهميش والإخضاع والاستعباد والمعاملة القاسية والتحقيرية لأبناء الشعب العاديين، وهذا ما يشكل جوهر سياسة أي سلطة احتلال.

هذا ما يفسر ما ولّدته سياسات تجريد الشعب من حقوقه وإخراجه من دورة الحراك الاجتماعي لمصلحة جماعات معينة، من ثقافة عنصرية بامتياز، أصبحت الزاد الوحيد للنخبة الحاكمة، تنظر إلى الشعب نظرة سلبية تماماً ولا ترى فيه إلا الرعاع الجهلة والمتعصبين، الفاقدين لأي ثقافة مدنية، فما بالك بمعنى الحرية والكرامة، ولا يمكن قيادتهم إلا بلجمهم والحجر عليهم. وفي هذه الحالة لن تعود الدكتاتورية اغتصاباً لحقوق شعب، بل بالعكس تأديباً له وتهذيباً لعوائده، أي مصلحة وطنية وشرطاً للتقدم والحداثة واللحاق بالمدنية والعصر. هكذا أصبح الموقع من السلطة أساس التقسيم الطبقي للمجتمع، بين نخبة متحضرة وسيدة تمتلك الثقافة والسلطة والهوية والأمن والأمل والمستقبل، وشعب يتحدد الانتماء إليه حسب درجة الإقصاء والحظر السياسيين، بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية والانتماء الديني والقومي للفرد.

وكما ولّد هذا الوضعُ الشعورَ بالعظمة والقدرة الفائقة والجرأة على المبادرة عند أصغر عنصر من مجتمع السلطة، الذي يذكّر بثقافة مجتمع المعمرين في العهد الاستعماري الكلاسيكي، أنتج عند أفراد الشعب المرذولين والمحقّرين ثقافةً سلبية، أو مضادة، تتمثل بردود أفعال عاطفية وغير فعالة في معظم الأحيان، تتوزع بين التمرد والعنف كما حصل أيضاً ضد المعمرين الأجانب في الماضي، وكراهية السلطة ورجالها ومجتمعها والحقد عليهم والرغبة في الانتقام، والانطواء على الذات والانسحاب من

الحياة السياسية والعامة وتحقير الذات. وهي الثقافة التي دفعت الجمهور الشعبي المسلم بأغلبيته إلى الانكفاء على الثقافة الدينية المفصولة كلياً عن الشأن العام والمطلِّقة للسياسة، والانطواء على الذات في مواجهة حداثة سوقية مفقرة ومدمرة معاً، هرباً من اللعب في مسرحية يحرك أصحاب السلطة فيها بإصبعهم المثقفين والسياسيين والإداريين ورجال الأعمال كالدمى، ويُكرِهونهم على أن يحولوا وجوههم إلى أقنعة يغيّرونها ويبدلونها حسب الطلب. ما دمره نظام العصبية، القبلية والطائفية، لا يقتصر على النسيج الاجتماعي والألفة الإنسانية، ولكن أبعد من ذلك بكثير، طال تماسك الذات واتساقها واحترام الفرد لنفسه، وانسجام أقواله وأفعاله. أصبحت الحياة غير ممكنة مع الاستقامة، وأصبح الخداع شرطاً للبقاء.

بدلاً من العمل على التقرب من الشعب بالخدمات أو المنافع العمومية كانت سياسة النظام تقوم بالعكس على استعدائه ودفعه إلى الخطأ من أجل تبرير المزيد من القمع والضرب بأعنف الوسائل وعدم التسامح أو التساهل مع أي شكل من أشكال النقد أو الاحتجاج أو المعارضة. كنت أتساءل: كيف ينجح النظام في أن يختار من بين جميع الردود المتاحة على المشاكل والتحديات التي تواجهه أسوأها وأبعدها عن الصواب وأكثرها استفزازاً للشعب؟ لكن منطق عمل النظام كان مختلفاً تماماً، منطق البحث عن الذرائع لاستخدام العنف الدائم وترسيخ فكرة الصَّغار وروح المذلة عند الفرد، وزرع اليأس من أي قدرة على المقاومة، وحفر آلية الرضوخ والخنوع والاستسلام في جسد كل فرد ووعيه وذاكرته. لقد كانت سياسة الأسد وأجهزته الأمنية وضع الناس بشكل دائم تحت الضغط والاتهام والملاحقة والشك، حتى يسيروا كالخراف ولا يعرفوا كيف ينجون بأرواحهم، على مبدأ: انْجُ سعد فقد هلك سعيد. هكذا، بدلاً من أن يتضامن السوريون ضد العنف الشامل الممارس عليهم لتركيعهم أصبح كل واحد منهم يبحث عن النجاة بنفسه، والهرب بما يمكن أن ينتزعه بأي وسائل، شرعية أم لا، ليضمن مصالحه، حتى لو كان ذلك على حساب أخيه وشقيقه. جرّدت سياسةُ القمع المنهجي الشامل والدائم الأفرادَ من أي هامش تضامن فيما بينهم، أي من إنسانيتهم، ولم يعد للتعاطف أو التكافل أو التعاون أو النخوة موقع في علاقاتهم.

لمجرد وجوده على الأرض السورية كان المواطن مضطراً، في أكثر

الأحيان، إلى أن يكون متواطئاً مع السلطة وأجهزتها ضد مواطنيه الآخرين، حتى يضمن الحد الأدنى من حقوقه ويتجنب اتهامه. فالتواطؤ ضد الأخ والصديق والقريب هو المعيار الأول للولاء للنظام والبرهان على عدم معاداته. وفي النتيجة تحوّل المواطنون رغماً عنهم إلى متواطئين قسريين مع النظام ضد الفضيلة والعدالة والقانون والسياسة لتبرئة أنفسهم، وأصبح كل واحد فيهم يشعر بالذنب وتأنيب الضمير والصَّغار في عين نفسه وضميره، وفقد الجميع ثقتهم ببعضهم البعض، ومعها الأمل بإمكانية الخلاص. ولم يبقَ في ذهن المجتمع من سياسة للتحرر الممكن سوى اللجوء إلى الدعاء والتضرّع إلى الله لموت الطاغية أو لانتقام عدو خارجي منه وتدميره.

في هذا السياق لإقامة سلطة عصية على المراقبة والمقاومة والمعارضة، أي من خارج الدولة والمجتمع والسياسة والقانون، يندرج مسعى الانقلابين العسكريين الأول إلى تجنيد العلويين وتوريطهم في المشاركة بإقامة سلطة قبلية وإغراء نخبهم المهمشة بالمناصب والامتيازات، وإحياء مظلوميات قديمة واختلاق أخرى، لبعث روح الثأر والانتقام لديهم، وإحياء النعرة الطائفية أو تسعيرها لتعميق الشرخ بينهم وبين مجتمعهم، وفصلهم عنه، ووضعهم في مواجهته، وتحويل نخبتهم الحاكمة إلى ما يشبه الطبقة الأرستقراطية المتداوِلة للسلطة والحكم بالوراثة، وإعادة إحياء النُّظم السلطانية القديمة في نماذج منحطة وبيئات ثقافية وسياسية واجتماعية لم تعد تحتملها، فتثير النزاعات والحروب الأهلية الدورية.

وهذا أيضاً ما جعل النظام غير قادر على القيام بأي مناورة سياسية، لأن أي تغيير في قواعد احتكار السلطة القبلية يعني كسر توازن النظام القائم على التمييز القاطع بين أسياد داخل السلطة وعبيد مستبعَدين منها، مواطنين لهم حقوق وأغراب أو خارجيين محرومين منها. وبالتالي انهيار سياسة الردع والإقصاء، والاضطرار لفتح الباب أمام مزيد من الإصلاحات التي سوف تنتهي بتهديد حكم العصبية القائمة، وزوال عهد المحسوبية وإعادة العمل بالقانون الظاهر بدلاً من القانون الباطن، غير المكتوب، للعصبية والتضامن على أساس القرابة. لذلك كل حكم أقلية أهلية، قومية أو دينية، يعني الحرب الدائمة التي تنبع من الحاجة إلى تحطيم جميع العصبيات الأخرى وحلها أو السيطرة عليها لحرمانها من التجمع والتشكل كقوة منافسة، بمقدار

ما يستدعي تحييد الدولة والسياسة وأدواتهما في التوسط في الصراعات وحل التناقضات الاجتماعية. وهو يعني حكم الرعب وتوازن الرعب: رعب العصبية الحاكمة المعتصمة بالدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية من صعود العصبيات الأخرى ومقاومتها، ورعب هذه الأخيرة من العنف الذي يزيد شدة وقسوة مع ازدياد مقاومتها وتصميمها على المشاركة في السلطة الإقصائية. وهذا ما يدفع إلى تحويل الدولة إلى آلة حرب سياسية جاهزة للضرب تأديباً للمناهضين والناقدين الذين لن تكون لهم صفة أخرى عند النظام سوى المتمردين والإرهابيين، لأنه لا مجال في هذه المنظومة العصبوية لفكرة المعارضة. هكذا قضت أجيال كاملة من النساء والرجال عشرات السنين وأحياناً جل عمرهم في السجون لمشاركتهم في ندوة أو توزيعهم منشوراً أو تحريرهم مقالة أو قراءتهم رسالة على الملأ، من دون ذكر الذين أُجبِروا على الهجرة والعيش في المنفى للهرب بأرواحهم من العقاب والانتقام[1]. الحكم العصبوي أو القبلي هو النقيض المطلق للسياسة وليس للديمقراطية فحسب، لأنه يحل التداول بين العصبيات على السلطة، الأمر الذي لا يحصل بغير الحرب، محل تداول الأغلبية والأقلية السياسيتين المتبدلتين باستمرار والمفتوحتين على تعديل برامجهما السياسية ومذاهبهما الفكرية، بل تغيير هويتهما من دون الشعور بأي تهديد.

كل النُّظم القائمة على سيطرة أقلية قومية أو مذهبية تكون حتماً عصية على الإصلاح والتغيير. ولم يحصل أن تم تجاوزها في أي حالة وُجِدت فيها إلا بحرب أهلية رافقتها دائماً حرب تطهير عرقي وتصفية جسدية لمئات

(١) لدينا اليوم شهادات وتقارير مرعبة عن العنف الذي تعرّض له هؤلاء في المعتقلات التي لم يتردد تقرير إحدى المنظمات الإنسانية الموثوقة عن وصفها بالمسالخ البشرية. وقد أسفر ذلك عن نمط أدبي جديد أطلق عليه السوريون اسم أدب السجون. على سبيل المثال لا الحصر، شهادة مصطفى خليفة في **القوقعة** الذي صدرت طبعته الأولى بالفرنسية، وياسين الحاج صالح في **بالخلاص يا شباب،** وحسيبة عبد الرحمن في **الشرنقة**، ولؤي حسين في **الفقد**، وفرج بيرقدار في **خيانات اللغة والصمت، تغريبتي في سجون المخابرات السورية**، وغسان الجباعي في **قهوة الجنرال**، وعشرات الشهادات لمثقفين وناشطين كان من الواضح أن الهدف الوحيد لاعتقالهم تحطيم النخبة المثقفة والسياسية السورية وقطع رأس الشعب والحيلولة دون نشوء فكر وثقافة مقاومة أو معارضة سياسية. وعن التعذيب في السجون السورية، التي أُطلِق عليها اسم المسالخ البشرية، انظر: «ضعوا حداً للرعب والتعذيب في سجون سوريا،» موقع منظمة العفو الدولية،

<https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/08/syria-torture-prisons>.

الآلاف وأحياناً ملايين البشر. والسبب أنها تعطل تداول السلطة على جميع مستوياتها، وتجمّد الحكم في أيدي نخبة مكرسة أبدية، ومتوارثة بين أبناء العصبية والقبيلة نفسها، عكْس ما تقوم عليه مبادئ السياسة الحديثة الوطنية التي تقوم الشرعية فيها على مشاركة الجميع في اختيار ممثلين عنهم قابلين دائماً للاستبدال بينما تضغط السلطة العصبوية في اتجاه تخليد السلطة في نسل العائلة الملكية أو الأميرية والمشيخية، وتقصر تداولها على أبناء الأقلية الحاكمة فتقونن وتشرّع احتكار السلطة وعزل الأكثرية الشعبية وإقصاءها وبالتالي إثارة مناهضتها للسلطة ودفعها إلى تشكيل عصبية مضادة أو إحياء عصبياتها القديمة. ويشكل الإصلاح بالنسبة إلى العصبة الحاكمة مغامرة تخشى أن يكون مآلها الخروج من السلطة أو تداولها الفعلي خارج دائرتها. لذلك أفضل وسيلة للحكم الاستبدادي وأشرسها هي حكم القبيلة والأقلية القبلية.

ولم يكف النظام منذ استقراره عن التهديد بالحرب الأهلية والإعداد النفسي والسياسي والعسكري لها، لردع الأكثرية الاجتماعية عن المطالبة بالمشاركة في السلطة. وكان بشار الأسد ينتظرها، ويعدّ لها منذ بداية تكوينه، كما كان واثقاً بأنه باستخدام عصبيته القبلية يستطيع بسهولة أن يربحها، ويخرج منتصراً منها كما خرج والده من المواجهة الدموية في حماة عام ١٩٨٢. ولم يكف أيضاً، ومستشارته السياسية والإعلامية السيدة بثينة شعبان معه، عن ترداد اقتناعه بنهاية الانتفاضة القريب منذ اندلاعها، لاقتناعه بأنه لا يمكن إلا أن يكون الرابح الحتمي فيها، حتى أصبحت كلمة «خلصت» أو ستخلص خلال أيام وأسابيع موضع سخرية من جميع السوريين.

كان الطاغية مصرّاً على أن سورية لها أوضاع خصوصية لا تسمح لها بتطبيق مبادئ السياسة الديمقراطية أو الوطنية، ونظامه بالتالي غير مستعد للإصلاح والتعديل والانفتاح وتعريض البلاد لمخاطر كبرى، وأن للإصلاح وتيرته الخاصة التي يدرك وحده سرعتها وحدودها، ولا يقبل النصيحة من أحد، لا من حلفائه العرب والأجانب، ولا من السياسيين والمثقفين السوريين، ولا يعمل، كما يقول، تحت الضغط، خارجياً كان أم داخلياً، ولا يسمح لأحد أن يتدخل في مسائل وجودية. أما الخصوصية التي لم يكن

يكف عن التذكير بها كلما طرأ حديث الإصلاح، والتي كان يخشى دائماً التصريح بمعناها، فهي بالضبط هذا الأساس القبلي واللاسياسي الخفي للسلطة الأسدية، التي تعني أيضاً توازن الرعب بين أقلية لا تستطيع أن تحكم إلا بالقوة وإلغاء السياسة كلياً وتجريم العمل بها، وتأبيد حالة الطوارئ والأحكام الاستثنائية، وعدم التساهل مع أي نقد أو احتجاج، وأن أي تغيير في التوازن سوف يعني الحرب والفوضى، بمقدار ما يهدد احتكار السلطة والقرار وحكم العصبية. وهذا ما دفعه إلى القول، أياماً قليلة بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية بأن أي مطالبة بالتغيير تعني تعريض البلد للحرائق والدمار ومعها المنطقة بأكملها. كان يعتقد أن حكم الأقلية الذي ورثه هو الحكم الأصلح لسورية، المتخلفة والجاهلة والإسلامية والطائفية، وأنه حكمٌ شرعي وأبَدي يعوض الظلامة التي عانت منها الأقليات في التاريخ الماضي الذي سيطر عليه المسلمون السنة، المتعصبون والذين أقصوا الأقليات؛ وبمعنًى آخر هو معيار العدالة والتقدم والعلمانية والحداثة في الوقت نفسه. بمعنى آخر هو يقصي من يريد الإقصاء، وهم بالمصادفة أكثرية الشعب، من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، لأنه لا يمكن استيعاب أحدٍ في نظام العصبية القبلية سوى زعيم العشيرة وأسرته. وهو يقلب الآية ليجعل إقصاء الشعب «الأمي والجاهل والطائفي والمتعصب» واجباً وطنياً وإنجازاً حداثياً وضمانة وحيدة للديمقراطية الرشيدة وللسلم الأهلي.

يعني هذا التحليل أنه لم يكن لدى النظام خيار إصلاحي أبداً، لأنه يفكر من خارج منظومة الأفكار والقيم السياسية الحديثة برمتها، لا يعترف أصلاً بشعب ولا يرى سوى طوائف وعصبيات معادية، ولا بوجود فردٍ وبالأحرى حقوق وحريات وقوانين جارية على الجميع بالتساوي. وحتى لو خطر بباله أو اقتنع بالإصلاح فإن النخبة الأمنية/العسكرية، قلب السلطة ونواتها العميقة، كانت ستمنعه من ذلك. لم يكن أمامه، من دون ضغوط خارجية قوية، عربية أو دولية، سوى الهرب إلى الأمام والتصعيد في العنف والقتل والدمار من أجل إثبات أنه لا يزال السيد، وعلى الجميع الخضوع. وكما لا يشعر مالك العبيد بخرقه أي قانون عندما يستبيح حياة عبيده إذا تمردوا عليه، كذلك شعر الأسد وعصبته الأمنية أنه لا يحق لأحد في الداخل أو الخارج أن يعترض طريقه وينكر عليه حقوقه في معاقبة عبيده. وهذا هو

تفسيره لمعنى سيادة الدولة. وهو لا يزال بعد ثماني سنوات من القتل والدمار، ذهبت بالدولة والمجتمع معاً، مصرّاً على رفض أي حلول سياسية، لأنها تستدعي المفاوضات التي لا تحصل من دون الاعتراف بوجود طرف آخر، والاحتكام لمعايير قانونية أو سياسية عمومية، تقوم على مفهوم الحقوق والواجبات وحكم القانون والمساواة والمواطنة التي تتعارض كلياً مع قانون الغزو القبلي الذي تفرض فيه القبيلة المنتصرة إرادتها قانوناً وحيداً على المغلوب وتستبيح حقوقه وحرماته. وما لم تفرض عليه التسوية السياسية بالقوة، داخلية كانت أو خارجية، سوف يستمر نظام الأسد في عَدّ أي معارضة، مهما كانت معتدلة المطالب، ولمجرد رفعها مطالب، تمرداً وإرهاباً، ولن يقبل الحديث معها، ما دامت مثلت طرفاً مقابلاً، ولن يقبل الحديث معها إلا إذا كان ذلك على سبيل تلقي طلب استسلامها للسلطة «الشرعية». ولم يخفِ قادة النظام مرةً أنهم لا يستمدون شرعية حكمهم من الشعب وإنما من رؤوس رماحهم وقوتهم النارية، ولم يكفوا عن إثبات ذلك عملياً في أي أزمة داخلية.

ولا شك أنه كان لشخصية بشار الأسد الركيكة، والمفككة عقلياً وعاطفياً، دور كبير في دفع الأمور نحو الكارثة من دون الحفاظ على أي خط رجعة ممكن. فلم يكن لديه من الملكات النفسية والعقلية ما يؤهله لأن يدرك فداحة استخدام القوة المفرطة مع شعب مستميت للخروج من العبودية، ولم يكن قادراً على التحرر من عبودية شهواته الخاصة للسلطة والمال حتى يستطيع أن يتحرر من عبوديته للطغمة التي يحكم باسمها وبها، ويدفعها لمراجعة حساباتها. كان رجلاً ثرثاراً مغروراً وعديم النضج، عاش على طريقة ماري أنطوانيت في كنف أسرة «ملكية»، وضعته الظروف في موقع القرار الأول، وريثاً لنظام معقد التوازنات والعلاقات والرهانات، لكنه نظام صلب ومستقر محمي بأجهزة مضمونة لا يمكن النفاذ إليها، يضمن بقاءه شعبٌ قَبِل الاستسلام بعد أن جُرِّد من كل أسلحته القانونية والسياسية والثقافية، ولا يمكنه أن ينظم أي مقاومة من أي نوع، ولن تستطيع «فورته» الناجمة عن عدوى الانتفاضات الشعبية العربية أن تدوم طويلاً. ولا تستحق هذه الفورة أن يغير بسببها النظام قاعدة الحكم، فينتقل من فرض الأمر الواقع إلى القبول بالتفاوض مع آخر، والاعتراف بطرف شريك، شعباً كان

أو حركة، وبالتالي التخلي عن قاعدة السيادة المطلقة وشرعية القوة التي تأسس عليها النظام ونجحت في عزل الشعب وإخراجه من السياسة وتهميشه. وقد عزز ذلك انفراد الأسد بالقرار مع أفراد عائلته ومحاسيبه المستفيدين من نظام تعليق القانون، وافتقار نظامه إلى مؤسسات ورجال خبرة ومستشارين فعليين وشركاء سياسيين، كان يخاف من أن يشكل وجودهم واللجوء إليهم قيداً على تجاوزاته وامتيازات شركاء حكمه، وتشكيكاً بقدراته، وانتقاصاً من قدره، وخروجاً عن سنّة والده. وهكذا، عندما سقط عنه وعن عشيرته القريبة وأصحابه الوهم بالنصر السريع، لم يفكر في الدخول الجدي في مفاوضات جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، وفضّل الاستسلام لقيادة الحرس الثوري الإيراني، وتسليم البلاد إلى الميليشيات الأجنبية إمعاناً في رفض الاعتراف بالشعب السوري وإذلاله والمخاطرة بانهيار الدولة وتقسيمها مناطق نفوذ بين قوى الاحتلال الأجنبي.

باختصار، كانت الحرب الأهلية، والدمار، والقتل على الهوية الذي رافقها، محفورة جميعاً في بنية النظام العشائري نفسه، وكانت هي سياسته الوحيدة منذ نشوئه في السبعينيات. كل ما فعله بعد اندلاع الثورة هو تفعيلها وتوسيع نطاقها وإدخال قوى جديدة عليها، أجنبية، داخلياً وخارجياً. وكنت من الذين لم يشكوا لحظة في أن النظام لن ينتهي إلا بكارثة، كل ما هنالك أننا لم نكن نتوقع حجم الكارثة، ولا كيف ستتحقق. وكنا نعتقد أن العالم موجود قربنا وأن التطهير العرقي الذي شهدته بعض البلدان الأفريقية لم يعد ممكناً، أو ليس ممكناً في بلد مثل سورية على بعد أميال من الديمقراطيات الغربية، وفي قلب النظام العالمي ومصالح الدول الكبرى، وفي حضن دول عربية كبرى. هنا كان خطؤنا الرئيسي والعوامل الإضافية لإنتاج الكارثة[٢].

(٢) منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان لدي إدراك عميق بأن مجتمعاتنا تسير حتماً نحو انفجار الحروب الأهلية؛ فقد فشلت كل محاولات الإصلاح ولن تستطيع النظم المغلقة والمنكفئة على مصالح نخبها الخاصة أن تلبي مطالب الشعب وأن تمتص التوتر المتفاقم فيها. وقد كان التحذير من نتائج فشل الإصلاح موضوع دراسات عديدة نشرتها في الصحف والمجلات العربية. وقد بدا لي أن طبيعة النظم وبنيتها الطبقية والطائفية شبه العنصرية تجعلنا نواجه وضعاً قريباً من وضع جنوب أفريقيا، لكن مع ثقافة سياسية أكثر تخلفاً عن جميع الأطراف، وأنه ينبغي علينا لنزع فتيل الكارثة تفكيك النظم القائمة على الطريقة التي حصلت هناك للنظام العنصري، أي بالتفاهم مع عشيرة النظام نفسها. لكن مع الأسف، كما ذكرت في بداية الثورة، ما افتقدنا إليه ليس مانديلا، فالشعب السوري كله قَبِل بالمبادرة =

لكن على الرغم من استثنائية النظام التي وفرت له قوة قمع متماسكة إلى أبعد حد، ومستعدة لارتكاب جميع الأفعال الوحشية، من دون تساؤل ولا تردد ولا حساب للمستقبل، ما كان بإمكانه أن ينجح في مواجهة ملايين السوريين الذين احتلوا لأشهر طويلة الشوارع والساحات العامة وألهبت آمال التحرر قلوبهم إلى درجة لم يعد الموت يعني شيئاً للفرد، إن لم يكن تعبيراً عن السمو بالنفس إلى أعلى مراتب الحرية؛ أقول ما كان بإمكان الأسد أن يقاوم التغيير لو لم يتقاطع هدف الحفاظ على حكمه مع تفجر أزمة النظام الإقليمي وصعود الطموحات الإيرانية إلى درجة اعتقدت فيها طهران أن الفرصة أصبحت سانحة لإقامة الهلال الشيعي الممتد من قُم إلى بيروت، وقلب الطاولة على الولايات المتحدة التي فرضت عليها الحصار والعقوبات، وعلى حلفائها الإقليميين في الخليج العربي، وفرض إرادتها على الغرب بوصفها القوة الإقليمية الأولى والمحاور الرئيسي معه عن مصير الشرق الأوسط ومستقبله. بما يعني تحويل إيران إلى قوة دولية وليست محلية أو إقليمية فحسب. وفي اعتقادي أن انهيار نظام الثنائية القطبية وبعده أحادية القطب فتح شهية الكثير من القوى الصاعدة المتوسطة إلى التقدم خطوات نحو الواجهة وتأكيد رغبتها في المشاركة في السياسات العالمية التي حُرِمت منها لعقود طويلة سابقة. وهو يشكل اليوم أحد المحركات الرئيسية للسياسات الخارجية لهذه الدول. ويشكل إثباتُ الذات والتفوق في الإقليم المدخلَ إلى هذه المكانة الدولية المحجوزة حتى الآن للسبع الكبار، وللعشرين الاقتصاديين.

ليست إيران هي التي صنعت أزمة الشرق الأوسط ولكنها هي التي استفادت منها أكثر من أي قوة أخرى ولا تزال تطمح إلى أن تجيرها لمصلحتها. حاولت ذلك بعد الثورة الخمينية مباشرة عبر مشروع تصدير الثورة الإسلامية وقيادة حركات الإسلام السياسي على صعيد العالم كله.

= العربية وبمرحلة انتقالية بمشاركة النظام والمعارضة، لكن حاكماً عنصرياً على مستوى دوكليرك زعيم الأقلية البيضاء. انظر مقالي ««السياسة والطائفة والعنف» محنة العراق بين الطائفية والضحالة السياسية،» في جريدة **الاتحاد**، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠.

لكنها لم تنجح في فرض نفسها لاعباً إقليمياً رئيسياً، على الرغم من الحصار الذي فُرِض عليها، إلا بعد الضربة التي وجهتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن للعراق ونزْعها آخر حاجز أمام إيران للتوسع في المنطقة المشرقية. وما من شك في أن اندلاع الانتفاضة السورية واحتمال استغلالها من قِبَل الغرب أو قيام نظام سوري معادٍ لها في دمشق، قد أحدث هلعاً لدى طهران على مكاسبها الكبيرة في العراق الغني الذي صار مستعمرة فعلية لها، ومكانة حزب الله في لبنان الذي مد تأثيرها حتى حدود إسرائيل وأصبح يشكل ورقة ضغط مهمة في استراتيجيتها الإقليمية والدولية.

وجدتْ طهران في الثورة السورية الفرصة المناسبة لحسم الموقف الإقليمي لمصلحتها، في مواجهة خصومها من الدول الإقليمية الحليفة للغرب، تركيا والخليج. وكان مشروع التوسع الإقليمي الإيراني هو المهرب الوحيد من مواجهة آثار فشل الثورة الإسلامية والتعويض الوحيد عنه، وفي الوقت ذاته الرد الإيراني على الحرب العربية الإيرانية الأولى في العراق. واعتقد الإيرانيون أن القضاء على الانتفاضة السورية والحفاظ على دمشق ضمن دائرة النفوذ الإيراني يشكلان معركة مصيرية يتحدد فيها مصير نظام ولاية الفقيه الإيراني ذاته، وليس لديهم أي هامش للتراجع أو المناورة.

ترجع عوامل أزمة النظام المشرقي وعدم استقراره إلى أسس تشكيله وبنيته الأصلية. فكما حصل في جميع مناطق العالم الأخرى، أدى انهيار الإمبراطوريات التاريخية التي كانت تضمن الاستقرار والسلام بين شعوب وجماعات متعددة ومتنوعة، وفي مواجهة جنوح منافسيها أيضاً، إلى انتشار النزعات القومية والمذهبية وفوضى لم تنجح النخب المحلية في السيطرة عليها. وفي المشرق كانت مطامح الدول الغربية التاريخية والمتجددة هي المسؤول الأول عن رسم الخريطة الجيوسياسية للمناطق التي استقلت عن السلطنة العثمانية، وكانت تطمح إلى تكوين مملكة عربية آسيوية، تضم شبه الجزيرة العربية وسورية الطبيعية والعراق. وقد رسمت هذه الخريطة على أساس توزيع علني ورسمي لمناطق النفوذ بين القوتين الكبيرتين في ذلك الوقت، فرنسا وبريطانيا، نجمت عن ثلاث اتفاقيات، اتفاقية لوزان، واتفاق سايكس بيكو، وإعلان أو وعد بلفور، ليس لشعوب المنطقة وسكانها، ولا للرد على تطلعات السكان، أي أثر فيها. لقد أُسِّس هذا النظام الإقليمي

بالأساس على اعتبارات استعمارية محضة: احتواء القومية العربية الصاعدة، وتقسيمها كي تستقيم السيطرة الغربية، الأمريكية والأوروبية، وتوطين اليهود في فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور ودعم حركة الاستعمار والاستيطان فيها وضمان أمن إسرائيل تعويضاً لليهود عن المحرقة وترسيخاً لمخطط التقسيم الإقليمي المرتبط بتأكيد السيطرة الغربية. فلم يكن هدف سايكس بيكو التقسيم بحد ذاته، وإنما منع مجموعة ثقافية أو قومية تحتل الساحلين الجنوبي والشرقي للمتوسط من التجمع والاتحاد، في أي شكل كان، لما يمثله ذلك من خطر على أوروبا التي عانت من الهيمنة العثمانية لقرون طويلة، ولا تريد أن تستبدل بها سلطنةً أو مملكة أو دولة عربية قوية في جنوبها(٣).

هكذا عملت أوروبا، ثم واشنطن بالتضامن معها، ومن خلال تماهي سياستها المشرقية مع مطالب حماية تفوق إسرائيل وتوسعها، دائماً ولا تزال، على تحطيم أي حلم أو محاولة لجمع شعوب المنطقة، من داخل قومية واحدة، أو بمشاركة قوميات مختلفة، سواء جاء هذا التجمع في شكل إمبراطوري تقليدي، على منوال ما سعى إليه الباشا محمد علي في مصر، في منتصف القرن التاسع عشر، أو في شكل دولة حديثة اتحادية، تجمع البلدان العربية، على شاكلة مشروع جمال عبد الناصر في القرن العشرين، أو في شكل انتفاضات شعبية سياسية تطمح إلى تمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر تبريد نزاعاتها وفتح أفق الاستقرار والتفاهم والتعاون بين حكوماتها.

هذه هي الفلسفة التي وقفت وراء الوضع الاستثنائي المتفجر والملتهب القائم في المنطقة منذ استقلالها عن السلطنة العثمانية. وهي التي لا تزال

(٣) اللافت للنظر أن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في الوقت ذاته الذي كان يعلن فيه عن مبادئه الأربعة عشر الداعية إلى حق تقرير المصير للشعوب، هو الذي استجاب لوعد بلفور وتبنى مشروع إقامة دولة فلسطينية وقام بالضغط على بريطانيا لتحقيقه ضد رأي أغلبية إدارته التي كانت تعارضه وتؤكد له أن اليهود لا يمثلون ٥ بالمئة من السكان. هذا هو الاستثناء الأول الذي سيقوم عليه الوضع الاستثنائي لنظام الشرق الأوسط بأكمله وحتى الآن، والذي يعني أن ما ينطبق من قواعد وأعراف دولية على بقية أنحاء العالم لا ينطبق على منطقة المشرق والشرق الأوسط. وهذا ما يفسر أيضاً حرمان هذه المنطقة وعجزها عن تطوير أي أطر قانونية ومعاهدات تضمن الأمن والسلام والتعاون بين شعوبها.

تحكم سياسات الغرب وعلاقاته بها، على الرغم من تطور مناهج تدخله وأساليب عمله الدبلوماسية والاستراتيجية، وتفسر الهشاشة البنيوية لجغرافية هذا الإقليم السياسية، واحتضانه براكين نزاعات عميقة ودائمة، وافتقاره المرعب إلى أُطر قانونية واتفاقيات ومعاهدات سياسية تساعد على استقراره، وأطر للتشاور والحوار تساهم في تخفيف التوترات القوية التي تهزه.

بسبب افتقاره إلى أي معاهدات واتفاقات ثابتة قانونية، وفقدانه أي مقومات سياسة مستقلة، وعمق تبعيته لتوازن القوة الخارجية، واعتماده في ضمان استقراره على الدول الغربية، أصبح الشرق الأوسط من أكثر المناطق اضطراباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحساسية للنزاعات والمواجهات العالمية. وقد فاقم من تنامي اهتمام الدول والتكتلات العالمية بالمنطقة اكتشاف أهمية ما تحتويه أراضيه من احتياطيات استراتيجية للنفط والغاز، التي تزيد على ٦٠ بالمئة من الاحتياطيات العالمية، وموقعه الاستراتيجي الاستثنائي على مفترق طرق التجارة الدولية بين القارات الثلاث الكبرى، وما يتمتع به من موقع في التاريخ والثقافة العالميين، مع احتضانه المراكز الروحية لأهم ثلاثة أديان لا تزال تغذي النقاش والمناظرة الفكرية والأخلاقية على مستوى الحضارة السائدة.

وقد كان المشرق، الذي يشكل قلب الشرق الأوسط النابض بالفعل، منذ تشكيله في بدايات القرن الماضي، مسرح مواجهات وحروب إقليمية ودولية، كانت متوقعة ومرسومة في بنيته الجيوسياسية وتقسيماته السياسية والمناطقية والقومية كما رأينا. واحتفظت فيه الدولتان العظميان خلال حقبة الحرب الباردة بصداقات ومواقع ومناطق نفوذ ومصالح حيوية لم تنحسر أهميتها ولم يتخلَّ عنها أي طرف. وقد شجعت هشاشة بنيته الإقليمية شبه الاستعمارية هذه وافتقار حكوماته إلى أُطر التنسيق والتعاون، بل إلى الرغبة فيهما، وتخلف نظمه السياسية وتبعيتها في ضمان أمنها واستقرارها للخارج منذ عقود طويلة، والأوضاع الاجتماعية المتفجرة فيه، وكلها عوامل متفاعلة ومتضامنة، على حروب الوكالة بين الدول الكبرى، واليوم بين الدول الإقليمية المؤثرة. وكلها منابع للتوتر والنزاع، وليس فيها عامل واحد يشجع على الاستقرار.

نجح النظام الإقليمي الذي فرضه الغرب عبر المعاهدات الدولية كأمر واقع في تقسيم شعوب المنطقة وتحجيم طموحاتها، وفي النهاية عزل العرب وشلّ إرادتهم لضمان أمن إسرائيل الذي تحول إلى الأجندة الرئيسية للحكومات الغربية في علاقاتها مع الدول العربية. لكن هزيمة القومية العربية التي كانت الأقرب من حيث الأيديولوجية والقيم المحركة والتطلعات من الثقافة المدنية الغربية لم تحقق الاستقرار للغرب في الشرق الأوسط. وفتح انحسار حركة القومية العربية الباب أمام بروز حركةٍ أكثر جذرية وعداء للغرب حاولت أن تستفيد من الفراغ الأيديولوجي والاستراتيجي الذي خلفه أفول الوحدة العربية، هي الحركة الإسلامية التي انتشرت في عموم الشرق وكان أكبر تجسيداتها انتصار الثورة الإسلامية الخمينية في طهران.

ولا يكاد ما شهدته المنطقة الشرق أوسطية في العقود الثلاثة الماضية من أحداث وحروب يخرج عن دائرة المواجهة بين الغرب والإسلام السياسي، مباشرة عن طريق الحرب العالمية ضد الإرهاب أو بالوكالة من خلال توجيه بلدان الشرق الأوسط لخوض حروب فيما بينها. هكذا دعم الغرب عام ١٩٨٠صدام حسين في حربه لوقف تصدير الثورة الإسلامية للعالم العربي، كما طمحت الخمينية، في حلمها إلى وراثة القومية العربية والتحول إلى القوة الإقليمية الضاربة في المنطقة والمتحدث الرئيسي إن لم يكن الوحيد باسمها مع الغرب. كان صدام حسين يطمح إلى وقف التوسع الإيراني في اتجاه العراق وحماية نظام حكمه، الذي كان أيضاً بشكل من الأشكال آخر مواقع الحركة القومية العربية المتبقية بعد هزيمة الناصرية. أما الغرب، والولايات المتحدة على رأسه، فقد كان هدفه مختلفاً تماماً: منع دولة شرق أوسطية من انتزاع سيادتها وأكثر من ذلك محاولتها مشاركته في سيادته الإقليمية. وكما حصل مع عبد الناصر عندما سعت الحرب الثلاثية الإسرائيلية البريطانية الفرنسية لإطاحته عام ١٩٥٦، حاول الغرب توجيه ضربة لإيران الخمينية عبر العراق، بهدف تطويعها واحتوائها.

لم يخسر العراق الحرب، وكبّد طهران خسائر كبيرة، بشرية ومادية وسياسية فيها، لكنه ـ بعد خروجه منتصراً من حرب قاسية ومريرة ـ زادت طموحاتُه الإقليمية، وأصبح يُنظَر إليه هو نفسه على أنه تهديد لأمن المنطقة، كما أصبح وجوده وقوته التي راكمها بفضل المساعدات الغربية في الحرب

تحدياً للغرب وحلفائه في المنطقة. وقد جهّز الغرب باسم التحالف الدولي حملة عسكرية تاريخية لاقتلاع نظام صدام حسين من جذوره واجتثاث أنصاره وحزبه، كما فعل في مواجهة بروز أي قوة مستقلة في المنطقة، ولإعادة العراق إلى الحضن الغربي. ولن تمضِ سنوات قليلة حتى استعادت طهران، لكن في سياق مختلف، طموحها لتَقدّم الصفوف للعب الدور الذي حُرِمت منه بعد انتصار ثورتها الإسلامية وفرَض نفسها القوة الوحيدة المستقلة والسيدة في المنطقة.

كان سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ سقوطاً للنظام العربي بأكمله في توازن القوى داخل الإقليم. ولم يكن التغوّل الإيراني في المشرق العربي سوى ثمرة هذا السقوط الطبيعية. وكانت طهران أول من فهم خطأ العرب في السماح لواشنطن بإزالة الحاجز العراقي، وبدأت مباشرة في حشد طاقاتها البشرية والمادية من أجل السيطرة على المنطقة وإحلال نظام جديد يضمن لإيران ما تحلم به من هيمنة إقليمية. ومن أجل ذلك وضعت خططها الطموحة لتطوير صناعاتها الحربية، وعلى رأسها الصناعة النووية، والإعداد للحرب الإقليمية غير النظامية، بالمعنى العسكري والأيديولوجي معاً، المتعددة الأطراف، التي ستخوضها بعد اندلاع الثورات العربية في العراق وسورية ولبنان والبحرين واليمن، باسم الثأر للحسين، الإمام الشهيد، وإعلاء كلمة المذهبية، وكذلك محاولة توسيع نفوذها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها وتعمل كإمبراطورية قيد التكوين. شجعها على ذلك السهولة التي نجحت فيها في وضع يدها على العراق «الجديد» وإخضاعه لسيطرة الميليشيات الشيعية التي تعلمت وتدربت في إيران، وأصبحت ذراعها الضارب في العراق وفي سورية ولبنان والمنطقة العربية بأكملها فيما بعد.

قبل أن تتبلور معالم الحرب الجديدة الإيرانية الخليجية وتدخل دول الخليج في سورية وتحولها إلى مسرح مواجهة غير نظامية أيضاً مع طهران التي زادت من ضغوطها عليها، ما كان لدى العواصم الخليجية أي رؤية مستقبلية ولم تقم بالإعداد لأي حرب. كانت تنتظر كالحمل الوديع الذئب الإيراني الذي يتهيأ لافتراسها، وتراهن على حماية الراعي الأمريكي المعهودة، والذي وقف بالفعل معها لكن من الخلف في تدخلها من وراء

دعم فصائل الثورة السورية. وقد حاولت أن أذكّر البلدان الخليجية منذ بداية القرن، في مقالة نشرتها عام ٢٠٠٦ في صحيفة خليجية، بالحاجة إلى استراتيجية عربية مستقلة، لا تزال صالحة حتى لو أن الظروف جعلتها أكثر صعوبة اليوم؛ ذكرتُ فيها أنه: «بدل الاصطفاف وراء الولايات المتحدة لدعم خياراتها الخاسرة، وتعزيز موقفها تجاه طهران، ينبغي على الدول العربية، بالعكس تماماً، الاستفادة من انحسار النفوذ والقوة الأمريكيتين من أجل توسيع هامش اختياراتهم المستقلة، أي العمل على تطوير سياسة أمنية عربية مستقلة، قد يكون التفاهم العربي أولاً وفتح مفاوضات مع إيران ثانياً ركيزتيها الرئيسيتين في إطار رؤية إقليمية جديدة لتعزيز استقلال المنطقة، وتوسيع هامش مبادرة دولها جميعاً تجاه الأحلاف والتكتلات الدولية الخارجية. في نظري هذا هو الخيار الوحيد الناجع لاستيعاب مخاطر تنامي القوة الإيرانية من جهة، وتقليل فرص الصدام والتنافس بين طهران والعواصم العربية الرئيسية من جهة ثانية، وإخراج المنطقة بأكملها من خطر التحول إلى مسرح للتنافس الدولي وللحروب الساخنة والباردة التي تنجم عنه. إن خلق منظمة إقليمية للأمن والسلام في المنطقة، بالتعاون بين الدول العربية وإيران وتركيا، قد يكون الخيار الوحيد القادر على سد الفراغ الاستراتيجي الذي ولّده انحسار القوة الردعية الأمريكية الإسرائيلية، وعلى تجنيب المنطقة مخاطر الدخول في منافسات ونزاعات متعددة الأطراف لا نهاية لها، لا يمكن أن تكون نتيجتها سوى توسيع دائرة الخراب والفوضى في عموم الشرق الأوسط، من دون الوصول إلى أي نتيجة نهائية يستطيع أن يستفيد منها أصحاب المنطقة، بل الدول الغربية والصناعية الكبرى المتنازعة نفسها»[٤].

لقد أصبح من الواضح، منذ سقوط العراق تحت سيطرتها، أن طهران دخلت في صراع طويل لن يتوقف قبل أن تحقق هدفها أو تتحطم هي ذاتها. يساعدها على ذلك انهيار سمعة الولايات المتحدة قبل انسحابها من المواجهة، والتخبط الذي أظهرته الحكومات العربية وفي مقدمها حكومات دول الخليج في البحث عن وسائل مواجهتها.

في محاولتها لرد الاعتبار لنفسها والاستفادة من الخطأ الاستراتيجي

(٤) برهان غليون، «تحدي القوة الإيراني والرد العربي عليه،» **الاتحاد**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=81412&r=0>.

التاريخي للإدارة الأمريكية المتمثل في إسقاط العراق لمصلحتها، واغتنام الفرصة لتطوير وسائل عملها الإقليمية والتوسع نحو الشرق والضغط على الغرب من خلال محاصرة دول الخليج وتطويقها، بلورت طهران ما أطلقت عليه مشروع الهلال الشيعي، وجعلت من سورية كما ذكرت واسطة العقد فيه. هكذا ما كان يمكن لها أن تتخلى عن الأسد الذي رمى نفسه عليها لإنقاذ نظامه، وكانت على استعداد لارتكاب كل المحرمات والقيام بكل الأعمال اللازمة لربح الحرب وحماية الأسد ونظامه من السقوط.

كان منع السوريين من إسقاط الأسد معركة مصيرية بالنسبة إلى بقاء النظام وفرض طهران ما تتصوره لنفسها من دور ومكانة إقليمية ودولية. وفي المعارك المصيرية لا يبقى للشعوب أي اعتبار أو حساب عند أي من الأطراف الدولية المتنازعة. لم يكن الشعب السوري هو وحده الذي فقد هذا الاعتبار في نظر إيران، وإنما الشعب الإيراني نفسه، ومعه جميع شعوب المنطقة. ولم يكن الأمر يختلف عن ذلك لا في نظر دمشق ولا في نظر الولايات المتحدة ولا أوروبا ولا الحكومات العربية الأخرى.

اجتياح المشرق العربي من قبل الميليشيات الإيرانية، وتحول سورية إلى مسرح لحروب إيران الإمبراطورية، كانا النتيجة الطبيعية، المتوقعة والمنتظرة، من انهيار الوضع العربي ككل في الإقليم وإخفاق سياسة المحافظين الجدد في العراق وبداية تخليهم عن فكرة الاحتفاظ بالهيمنة المطلقة في المنطقة. وكان انتزاع طهران «عراق برايمر» من واشنطن وتحويله إلى غرفة خلفية للنظام الإيراني وخزان للميليشيات التي ستخوض بها الحرب في سورية والمنطقة العربية، أول انتصارات إيران على طريق بناء الإمبراطورية المشرقية التي تصورتها.

لكن ذلك كلّه يرجع أساساً إلى الوضع الاستثنائي لنظام الشرق الأوسط الذي قام على أرضية التفكيك والتركيب الاعتباطي وتغذية النزاعات الإقليمية واعتماد سياسة إدارة الفوضى بدلاً من مساعدته على التفاهم والتعاون وتركيز جهوده وموارده على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار والازدهار، وفيما وراءهما الاندراج في دائرة المدنية. إنما مثل هذا الخيار كان يفترض وضع حدٍّ لسياسة الهيمنة الاستعمارية وخسارة العوائد الكبيرة،

المباشرة وغير المباشرة، التي تنجم عنها. كما يفترض السعي إلى بسط السلام ووقف عمليات السطو والاستيلاء والاستيطان وتطمين الدول على أمنها واحترام سيادتها وتعزيز الانتماء والولاء للأطر القومية والوطنيات الوليدة، ودعم نُظُم محلية ديمقراطية أو على الأقل معنية بمصير مجتمعاتها، لا نظم وظيفتها محاصرة شعوبها، وضبط تحركاتها ولجمها باسم الحفاظ على الاستقرار والأمن والتدفق السلس للتجارة والنفط.

تجدّد الحرب الباردة

كما لم يكن اعتماد حرب الإبادة الجماعية وسيلةً للقمع أمراً متوقَّعاً لسحق الانتفاضة، ولا التدخل الإيراني الواسع بقوات الحرس الثوري وميليشياته والمخاطرة بحرب في مواجهة تركيا والمملكة العربية السعودية، لم يكن متوقَّعاً أيضاً أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها تلقائياً أوروبا والغرب السياسي عموماً على الحياد في منطقة مشرقية كانت واشنطن تعتبرها منطقة استراتيجية ولا تكف عن التصريح بأن لها فيها مصالح استراتيجية. وما شجع على هذا الاعتقاد تدخّل حلف شمال الأطلسي «الناتو» في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٥ ثم في أفغانستان وفي العراق منذ بداية القرن، وقبل نحو شهر واحد في ليبيا. وكما ذكرت، كانت هناك صعوبة كبيرة في إقناع ناشطي الانتفاضة بتردد الغرب وبأن التدخل ليس مؤكداً، وأن علينا الاعتماد على النفس و«اقتلاع شوكنا بأيدينا»؛ حتى وصف بعضهم هذا الموقف بالخيانة. وسبب هذه القناعة الراسخة بحتمية التدخل الغربي إصرار القادة الأمريكيين خلال عقود طويلة سابقة على قيادة الولايات المتحدة للعالم، والتصرف بالفعل كما لو كانت الدبلوماسية الأمريكية مسؤولة عن ترتيب شؤونه، حتى لم تكن تجري حادثة في أي دولة صغيرة أو كبيرة من دون أن تعلن موقفها مما يجري أو ترسل مبعوثين للمشاركة في حلها. وكان من الطبيعي أن يعتقد السوريون، ثواراً وموالين، أن الولايات المتحدة لن تنأى بنفسها عن معركةٍ سوف تقرّر مصير الشرق الأوسط، ولن تسمح لإيران التي فرضت عليها الحصار منذ ثورة الخميني أن تجتاح مناطق نفوذها.

نأي الولايات المتحدة بنفسها عن أي تدخل ذي معنى، حتى على

المستوى السياسي، في الحرب السورية، كان واقعة شاذة، ولم يصدقها الثوار حتى وقت متأخر جداً، لكن لم تفهمها أيضاً العديد من دوائر القرار الأمريكية نفسها. وكنت أسمع من أكبر الشخصيات السياسية الأمريكية أن أوباما هو الذي يرفض أي نقاش في الموضوع. وكان هذا أيضاً ما كنا نسمعه من العديد من القادة الأوروبيين الذين تعاطفوا معنا. وبقي المحللون السياسيون حتى اللحظات الأخيرة من ولاية أوباما يجتهدون لفهم سر هذا السلوك غير الطبيعي أو الاعتيادي بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية.

ما من شك في أن ما ذكرته سابقاً من حرص باراك أوباما على إنجاح مفاوضات الملف النووي مع إيران من جهة، وتقديره الأكبر لما وصفه بعقلانية النظام الإيراني وإمكانية التفاهم معه في مقابل شخصنة النُّظُم السائدة في دول الخليج ومزاجية سلطاتها من جهة أخرى، قد لعب دوراً كبيراً في ذلك. لكنه لم يكن السبب الرئيسي لرفض أي تدخل في سورية حتى بعد تجاوز الأسد الخط الأحمر الذي رسمه الرئيس الأمريكي. كان وراء ذلك سبب أكثر استراتيجية، هو إدراك أوباما أن العقيدة التي كانت تقود من سبقه من الرؤساء في السياسة الدولية، والتي تؤكد على إبقاء الولايات المتحدة القوة القائدة للعالم، لم تعد منتجة وأصبحت تكاليفها أعلى بكثير من فوائدها.

هكذا لم يكن نأي واشنطن بنفسها عن التدخل في الأزمات الدولية لتثبيت قيادتها مؤقتاً أو مرتبطاً بالأزمة السورية، وإنما عقيدة سياسية جديدة، سوف تتأكد بشكل أكبر تحت ولاية الرئيس ترامب الشعبوية اليمينية، وتؤثر في تصور واشنطن لدورها حتى داخل المؤسسات العالمية التي كانت من أهم المشجعين عليها والداعمين لها، كمنظمة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية. وهذا هو الوضع أيضاً إزاء العولمة التي كان المحللون يصفونها بالأمريكية، وكانت واشنطن بالفعل الدولة الأكثر دفعاً لها.

الانتفاضة السورية دفعت الثمن الأكبر لهذا التحول العميق في السياسة العالمية الذي تُرجِم مباشرة بأزمة النظام الدولي وتغير موازين القوى

والمعايير، أي بمرحلة من الارتباك النظري لدى المحللين والعملي لدى القوى الفاعلة على الأرض. لكن الارتباك الأكبر ظهر على سلوك الإدارة الأمريكية نفسها في علاقتها بالانتفاضة وبالمعارضة السورية. لم يكن أداء هذه الإدارة أكثر بؤساً وتخبطاً ولا عقلانية في أي فترة سابقة من التاريخ ولا في أي أزمة كما كان في سنوات الانتفاضة الثلاث الأولى، إلى درجة أن المعارضة السورية وغيرها من القوى الدولية لم تكن تعرف فيما إذا كانت واشنطن تقف في صفها أم في مواجهتها.

كان هذا من الأمور المفهومة تماماً. فقد اعتمد الاستقرار النسبي في النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل واضح وشبه كلي على الهيمنة الغربية التي تمثل الولايات المتحدة القوة الأعظم فيها. وكانت إعادة بناء أوروبا تعبيراً عن هذه الهيمنة الأمريكية وجزءاً منها. وبعد أن سقط قطب المعارضة الدولية لهذه الهيمنة بانهيار جدار برلين، واستُعيد الحوار في عهد هنري كيسنجر مع الصين الماوية، أصبحت واشنطن القائدة المعترَف بها في العالم بأجمعه، ونشأ ما سُمّيَ بنظام القطب الواحد بدلاً من أن تختفي سياسة الأقطاب والمحاور الدولية. وقد أحدث هذا الانقلاب العالمي تبدلاً في منحى تفكير النخبة السياسية الأمريكية، وبرزت مدرسة المحافظين الجدد، التي أرادت أن تستغل الوضع الاستثنائي الجديد للولايات المتحدة كي تعيد هيكلة العالم والعلاقات الدولية بما يضمن لواشنطن السيطرة العالمية لقرن كامل قادم. وكان من أهم مبادراتها حرب العراق الأولى ثم الثانية، التي كلفت الولايات المتحدة غالياً، وأعادت ذكرى حرب أفغانستان التي تدخل هي أيضاً في إطار ضمان السيطرة الأمريكية العالمية البعيدة المدى.

والواقع أن سياسة التوسع الإمبراطوري والاعتداد بالقوة وتعميم التدخل المباشر لحل الأزمات الدولية قد انقلبت على أصحابها. فقوضت هزائم واشنطن وإخفاقاتها الاستراتيجية في أفغانستان والصومال والعراق وأوروبا الشرقية، والاقتصادية الناجمة عن اشتغال ديناميكيات العولمة النيوليبرالية لمصلحة الدول الكبرى الفقيرة كالصين والهند وشرق آسيا عموماً والدول الصاعدة الأخرى، وزوال الإشعاع القديم للثقافة والفلسفة الليبرالية، بما فيها الديمقراطية مع صعود الشعبوية، هذا كله قوّض هيمنة الغرب في العالم،

وهو في طريقه لتحجيمها، وفي جوهرها الدور القيادي المركزي للولايات المتحدة في المنظومة الدولية.

وكما لم يكن من الممكن في هذه الحالة للولايات المتحدة أن تستمر بفرض نفسها قائدة للعالم وبالتالي مسؤولة عن اتخاذ موقف من كل ما يحدث، من دون تعريض نفسها لخسائر إضافية في صدقيتها والكثيرٍ من مواردها وتوازناتها الداخلية، ما كان من الممكن أيضاً لهذه الدول، التي كانت شريكة في هذه الهيمنة، وإن من باب الممانعة والمعارضة، أن لا تدرك أن تراخي القبضة الأمريكية يقدم لها فرصة استثنائية للقفز من جديد إلى مواقع متقدمة أكثر في النزاع على هذه الهيمنة أو المشاركة في القرار الدولي. وكانت أولى هذه الدول روسيا الاتحادية التي عاملها الغرب باستهتار واحتقار شديدين منذ انهيار الاتحاد السوفياتي واستبعدها من القرارات الدولية وداس على مصالحها في أوروبا الشرقية وغيرها.

وليس كما يدّعي الروس، لم يكن الخوف من التدخل الغربي في سورية، بعد العراق وليبيا، هو الذي شجعهم على التدخل العسكري في سورية عام ٢٠١٥، وإنما العكس تماماً، أي إدراكهم غياب أي تدخل غربي لمصلحة الانتفاضة الشعبية، وضعف الاهتمام بمصير سورية نفسها. وكما انتزعت طهران قيادة الحرب من الأسد لتجييرها لحساب توسعها الإقليمي على أمل مقايضته فيما بعد بتنازلات غربية، أراد بوتين أن ينتزع قيادة الحرب من الإيرانيين كي يستفرد بحصاد نتائج النصر المضمونة، ويستخدمها منصة لإعادة تموضع روسيا الجيوستراتيجي الدولي، ويفرض على الغرب مراجعة القواعد التي قامت عليها العلاقات الروسية الغربية لحقبة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المواقع الروسية الدولية تماماً.

ولم تجد موسكو أي مقاومة تُذكر من الغرب أو الولايات المتحدة لإعادة تمركزها في الشرق الأوسط عبر سورية، بل على العكس وجدت الكثير من التعاون معها من قِبَلهما عموماً، حتى إن أكثر المعارضين السوريين

أصبحوا لا يشكون في أن روسيا تعمل بالاتفاق مع الولايات المتحدة. ولم يدفع تعطيلها مجلس الأمن واستخدامها ١٣ مرة حق النقض إلى أي إجراء بديل من قِبَل تجمع أصدقاء الشعب السوري الذي نجح في استصدار قرار في الجمعية العامة يعلن بوضوح مسؤولية النظام عن المجازر ويطالب بانتقال سياسي صوتت عليه ١٤٠ دولة. هكذا عمل الأسد وحلفاؤه الإيرانيون والروس في جوٍّ من التسليم الدولي الكامل باستمرار العنف كقدر للسوريين. وأصبحت كل الأعمال الوحشية، والمدانة قانونياً وأخلاقياً، ممكنة، وتحولت سورية إلى هوة فاغرة تهاوت فيها جميع القيم والقواعد والأعراف والمواثيق الدولية، وساحة حرب تبارت فيها القوى في القتل الجماعي والتدمير الشامل، حتى لم تعد، كما ذكر دونالد ترامب في تبريره قرار الانسحاب الأمريكي من شرق الفرات، سوى «موت ورمل، ولا تستحق العناء»[٥].

استخدمت روسيا تدخلها في الحرب السورية لإبراز إرادتها القوية في المواجهة السياسية، وقدرتها على إنزال الأذى بمصالح الغرب العليا، أي بسمعته وصدقيته الاستراتيجية والأخلاقية، إلى أبعد مما كان الغرب يتصوره. وهكذا أطلقت يد الأسد ويد حلفائها الإيرانيين على الجبهة العسكرية، وأغلقت طريق المفاوضات السياسية، واكتفت على الجبهة الدبلوماسية بالمناكفات في مجلس الأمن وتقطيع الوقت بمشاورات لا تنتهي حول قرارات أممية لا تكاد تصدر، بعد تفريغها من محتواها وسحب الصاعق منها، حتى تفقد قيمتها، لتبدأ مشاورات جديدة على قرارات بديلة، وهلمَّ جراً.

وفي هذا السياق يدخل دفاع موسكو عن استخدام الأسد السلاح الكيميائي وسعيها اللاهث للتغطية عليه، ولا يستبعد أن تكون هي ذاتها التي ألهمته لامتحان الإرادة الغربية وتقويض صدقيته في الحفاظ على

(٥) «الولايات المتحدة خسرت سوريا منذ وقت طويل، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نتحدث هناك عن الرمل والموت، لا نتحدث عن ثروات ضخمة، الحديث يدور عن الرمل والموت»، الصحافة في ٢ كانون الثاني/ يناير أحدهما غير صحيح ٢٠١٩.

منظومة القيم والتقاليد والأعراف الدولية التي أقام عليها أركان هيمنته العالمية، وإظهار عجزه وقلة حيلته وتراجعه أمام إرادة روسيا الحديدية[٦].

لم يخض الروس حرباً عسكرية مع أحد، باستثناء المدنيين وبعض فصائل الجيش الحر الضعيفة، لكنهم ربحوا حرباً جيواستراتيجية من طراز رفيع. وهم الآن استعادوا مركزهم كقوة كبرى يحسب حسابها في بلورة السياسات الدولية. وكان تدخلهم في أوكرانيا وإلحاق القرم، قبل تدخلهم في سورية عام ٢٠١٥، والذي لم يحرك ساكناً في أوروبا والولايات المتحدة، تأكيداً لذلك[٧].

كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة، السورية والإيرانية والروسية، كان يريد أن يجرب أسلحته التي أعدها منذ فترة للمعركة الأخيرة أو التي اعتقد أنها ستكون معركة الحسم مع خصومه الإقليميين والدوليين، وأن يستعرض أمام العالم، وعلى أجساد السوريين ومدنهم، حجم القوة والعنف الذي يملكه في مواجهة خصومه. لذلك لم يكن القتل الجماعي والدمار الواسع ثمرة خسائر جانبية لا يخلو منها أي نزاع مسلح أو حرب، وإنما كان هدفاً في ذاته. وقد عبر عنه الروس من دون شعور بهول الفضيحة في التقرير الذي نشرته بعض وسائل إعلامهم عن الفائدة العسكرية التي جنتها موسكو من الانخراط في الحرب السورية.

والواقع أن روسيا لم تكن بحاجة إلى خوض معركة عسكرية ولا حتى سياسية مع الغرب في سورية لإعادة تمركزها في الشرق الأوسط. كل ما

---

(٦) ماذا يمكن أن يكون مغزى إطلاق روسيا صواريخ على أهداف سورية من بحر قزوين على بعد أكثر من ١٤٠٠ كيلومتر بعد تدخلها في سورية عام ٢٠١٥ ثم تركيز الرئيس الروسي على التقدم الاستثنائي الذي حققته صناعة الصواريخ الروسية العابرة للقارات والتي تتجاوز سرعتها ثلاث مرات سرعة الصوت، ولا يمكن لأي سلاح آخر لدى الغرب مجاراتها أو التصدي لها، سوى استعراض القوة الروسية واستعدادها للمواجهة ورفضها القبول بالدور الثانوي الذي فرضه عليها الغرب بعد انحلال الاتحاد السوفياتي؟.

(٧) وصف مروان قبلان عن حق أزمة النظام الدولي بأنها حرب باردة جديدة. «بل هي حربٌ جديدة،» **العربي الجديد**، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

كانت بحاجة إليه وما فعلته فيها هو استعراض قوتها العسكرية على فصائل جيش حرّ ضعيف ومفكك وعلى المدنيين السوريين. حتى إن القيادة الروسية لم ترَ في الحرب السوريّة سوى مسألة تدريب الجنود والضباط وامتحان قدرات الأسلحة الجديدة وتحسينها. ولا يزال الرئيس الروسي يذكّر كل فترة بنماذج الأسلحة الفتاكة التي طورتها موسكو للمواجهة المستقبلية المحتملة، والمنظومة العسكرية التي ستخدم موسكو لعقود قادمة ولن يستطيع أحد تجاوزها(٨).

غياب القيادة: محاولة للفهم

كانت الانتفاضة السورية الصاعق الذي فجر حروباً عنيفة كامنة، سورية سورية، بين النظام والشعب، وإقليمية بين الخليج وإيران، ودولية بين روسيا المهمشة والمستبعدة والغرب الذي اعتاد إهمالها والعبث بما تنظر إليه مصالح حيوية لها. وتحمّل السوريون، شعباً ووطناً، عنفَ هذه الحروب الثلاث التي جرت على أرضهم، وعلى حسابهم، دفعة واحدة: حسم معركة النظام السوري المستمرة منذ عقود ضد خصومه، أي ضد الشعب الذي ثار ضده، وفرض الطاعة والإذعان عليه من جديد بأي ثمن؛ وحسم الخامنئي معركة فك الطوق الذي فرضه الغرب وحلفاؤه على نظام ولاية الفقيه منذ ولادته، وقلب الطاولة على أعدائه، وفرض نفسه لاعباً رئيسياً في الإقليم

(٨) أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ أن أكثر من ٦٨ ألف عسكري روسي اكتسبوا خبرات قتالية عملية في سورية، وعلى رأسهم ٤٦٠ جنرالاً، وأن كافة قادة الدوائر العسكرية الروسية وقادة جيوش القوات البرية وجيوش القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وقادة الفرق العسكرية و٩٦ بالمئة من قادة الألوية والأفواج و٨٧ بالمئة من طواقم الطيران التكتيكي و٩١ بالمئة من طواقم طيران الجيش و٩٧ بالمئة من طواقم طيران النقل العسكري و٦٠ بالمئة من أطقم الطيران الاستراتيجي، قد طوروا خبراتهم العملية خلال المهام التي كُلِّفوا بها في سورية، وفق ما نقلته «روسيا اليوم».

كما اختُبِر أكثر من ٣٠٠ نوع من الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، بما فيها مقاتلات الجيل الخامس «سو ـ ٥٧»، ومنظومات الدفاع الجوي «بانتسير ـ إس ٢»، ومدرعات «ترميناتور ـ ٢» والروبوت القتالي «أوران ـ ٩» المدرع، وغير ذلك من صنوف جديدة من الأسلحة الروسية.

وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس الروسي عن منظومة عسكرية جديدة من الصواريخ والطائرات والغواصات التي لا يمكن مواجهتها. صواريخ سارمات وكينجل وأفنداد التي لا يمكن اعتراضها.

والعالم؛ وحسم بوتين معركة الصراع ضد الغرب الذي لم يقبل بعضويته في نادي الكبار، والعمل على استعادة مجد روسيا العظمى ومكانتها التي هدرها الغرب. وكان على السوريين أن يدفعوا من دمهم وأرواح أبنائهم تكاليف هذه الحروب وتبعاتها.

زاد من هذه التكاليف وفاقم من القتل والخراب والدمار الذي رافقها التعارض العميق في المصالح والتناقضات، وانعدام إمكانية التوفيق بين رهاناتها القصوى. فكما كان من المستحيل التوفيق بين رهانات الحرية التي فجرتها انتفاضة الكرامة السورية ورهان فرض الإذعان الذي رعاه الأسد، لم يكن بالإمكان إيجاد تسوية بين طموح طهران لبناء الهلال الشيعي وإحلاله محل الهلال الخصيب ومتطلبات الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية، ولا التوفيق بين رهان روسيا على هزيمة الثورة السورية لفرض نفسها شريكاً للغرب ورفض الغرب التفاوض معها أو الحوار على المسائل الاستراتيجية العالمية. كان كل شيء يدفع إلى إطالة أمد الحرب وتحولها إلى استعراض القوة والقدرة على المقاومة والاستمرار، وبالتالي إلى التطرف في المواقف والمبالغة في العنف لفرض التراجع على الطرف الآخر. كان رهان الجميع المشترك على تمديد الوقت في انتظار تعب الطرف الآخر أو استنزاف طاقاته وضرب إرادة المقاومة لديه.

وهكذا أصبح التفكير في البحث عن حل، مهما كان نوعه، في حد ذاته أمراً مستبعداً وغير ذي معنًى لأحد، بما في ذلك الأطراف السورية. كما أصبحت الاستثمارات الكبيرة المادية والسياسية والأخلاقية التي وضعها كل طرف في القضية تحول دون تراجعه، وتدفعه إلى التورط بشكل أكبر. لم يعد أحد يسأل عن الضحايا ولا عن الدمار ولا عن مصير ما بعد الحرب. المهم بالنسبة إلى أي طرفٍ أن لا يخرج خاسراً مهما كان الثمن. وكل طرف يدعي الانتصار الناجز أو القريب ويرمي المسؤولية في استمرار الحرب والخراب والدمار على الطرف الآخر لرفضه الاعتراف بانتصاره وإعلان استسلامه. فَقَدَ النظام سيطرته على معظم مساحة البلاد ودمّر أكثر عمرانها وهجّر ما يقرب من نصف سكانها وقتل مئات الآلاف من شعبها، من موالين ومعارضين، ولم يتخلَّ لحظةً عن حلم الانتصار، بل وعن التذكير الدائم بامتلاكه. وكاد

الإيرانيون يفقدون إيران نفسها ويفجرون ثورة شعبية مستمرة فيها بسبب انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعظم الاستثمارات في الحروب الإقليمية، ويستعْدون العالم كله على سياساتهم، لكنهم استمروا ولا يزالون في التمسك بالوجود العسكري والاقتصادي والسياسي والديني الأكبر في سورية. وخلص الروس من مواجهتهم الغرب في سورية وعلى حساب شعبها إلى إعادة العالم إلى أجواء الحرب الباردة وإعادة إطلاق سباق التسلح مع إعلاناتهم المتكررة عن الابتكارات العسكرية الباهرة التي حققوها في ميدان الأسلحة الصاروخية والمضادة للصواريخ، والمغامرة بوضع حدٍّ نهائي للاتفاقات السابقة الموقعة مع الغرب لحظر تطويرها.

هكذا سُحِقَ السوريون تحت وطأة هذه الحروب.

ما كان لدى المنتفضين والمعارضين السوريين أي إمكانية لتوقّع تقاطع هذه الحروب على أرضهم وتقاطعها مع حرب النظام للحفاظ على بقائه قبل أن ينخرطوا في الثورة، ولم يكن في استطاعتهم وقفها بعد اندلاعها أو الحيلولة دون استمرارها بعد ذلك. هذه ديناميات تاريخية وجيوستراتيجية لا يمكن لعباقرة التحليل السياسي والاستراتيجي توقعها، ومن باب أولى لمعارضة محلية مقطوعة كلياً عن المناخات السياسية الدولية، وأكثر من ذلك لجمهور شعبي رمى بنفسه في معركة خاضها من قبله وفي محيطه أكثر من شعب من دون أن تثير كوارث استثنائية. لكن آثارها ومفاعيلها كانت بالتأكيد ستكون مختلفة لو توافر للانتفاضة والمعارضة قيادة فعلية. ولا أقصد بالقيادة هنا شخصية قيادية، وإنما نخبة سياسية متفاهمة ومتكاملة ومتعاونة لتحقيق أهداف الشعب أولاً وتوحيد صفوف المعارضة وصفوفه معاً، ومدركة للمسؤولية التاريخية التي تقع عليها. فمن دون وجود مثل هذه النخبة لا يوجد أي فرصة لبروز شخصية قيادية، لا تظهر أصلاً إلا لتمثل النخبة التي تدعمها وتقف وراءها.

والحال أن ما حصل كان عكس ذلك تماماً، كما بينت في الفصول السابقة من هذا الكتاب. لم تفتقد الانتفاضة لقيادة موحَّدة وذات قدر كبير من الشعور بالمسؤولية والالتزام بالقضية الأساسية فحسب لكنها أثارت

على هامشها، وهو ما لم يكن متوقعاً حتى بالنسبة إليّ، معركة داخل المعارضة السورية الضعيفة والمتهافتة لحسم الصراع المزمن بين شخصياتها القيادية، وتكتلاتها الرئيسية: إعلان دمشق وهيئة التنسيق، وتجمعاتها اليسارية واليمينية، الإسلامية والعلمانية. وفي المحصلة بدلاً من أن تساعد تشكيلات المعارضة الرسمية المنظمة والمثقفون الذين التفوا حولها والناشطون الذين مهدوا للانتفاضة على تنظيم جهودها وتوجيه خطاها وتلمّس طريقها وبلورة خططها وتأمين وسائل تحقيقها لأهدافها، عملت على تقسيمها بشكل أكبر وبث الفوضى الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل صفوفها وتفجير التناقضات والنزاعات الكثيرة الكامنة فيها العقائدية والتنظيمية والمذهبية والمناطقية. وقد كان لهذا الصراع والإخفاق في تشكيل قيادة سياسية للانتفاضة آثار كبيرة على تطور ديناميات الحروب التي جرت على الأرض السورية وحولتها إلى مسرح اختبار للإرادات والقوى والأسلحة، وعلى دور الأطراف الخارجية وخياراتها، وعلى ما آلت إليه الانتفاضة ذاتها ونتائجها النهائية.

حاولت في الفصول السابقة أن أرسم بالوقائع صورة سريعة لهذا التشتت والضياع الذي عرفته قوى الانتفاضة والثورة المسلحة بعد ذلك وأبرز طبيعة النزاعات التي قادت إليه والأجندات المعلنة والخفية التي وقفت وراءه. وأود أن أختم في هذا الفصل بمحاولة لفهم إشكالية القيادة هذه والأسباب الكامنة وراء تعثر السوريين، وهذا ما يشاركهم فيه كثيرٌ من العرب أيضاً، إن لم نقل عجزهم عن التفاهم والتقارب والتعاون والتكامل والتكتل، على أكثر من مستوى، وفي أكثر من مجتمع ومكان. والواقع أن هذا هو بالضبط ما شكل موضوع مشاركتي في العمل السياسي للمعارضة، والمهمة التي كلفت نفسي بها منذ بداية الاحتجاجات وتابعتها حتى النهاية، وهي التي أكسبتني ثقة الناشطين الباحثين عن قيادة سياسية تنشلهم من الفراغ الاستراتيجي الذي وجدوا أنفسهم فيه بعد فشل الانتفاضة السلمية، ودفعت بهم إلى ترشيحي لقيادة أول هيئة معارضة عملنا معاً على تشكيلها، المجلس الوطني السوري.

وأهم مسائل المراجعة هي مراجعة سلوك وممارسة هذه النخبة السياسية

والمثقفة السورية التي انتمت إلى الثورة مبدئياً ولكنها عجزت عن تجاوز خلافاتها وحساسياتها الشخصية والأيديولوجية وولاءاتها الخاصة لتتحول بالفعل إلى فريق عمل واحد لمصلحة دعم انتفاضة السوريين والمساهمة في تنظيم نشاطاتها وتعبئة قواها وتوجيهها وحل التناقضات النظرية والعملية التي واجهتها وكانت تحول دون تقدمها.

ولا أتحدث هنا عن المجلس الوطني السوري إلا من حيث هو مثال وحالة تُلقي دراستُها أضواء على سلوك النخبة السياسية والمثقفة السورية عموماً، وتتيح لنا أن نفهم الأسباب التي حالت دون توصّل السوريين، قبل تشكيل المجلس الوطني وخلاله وبعد الإعلان عن فشله، والتي دفعت الدول الصديقة إلى أخذ المبادرة لتشكيل ائتلاف بديل، وحتى اليوم. وهي أمّ المسائل التي واجهتنا، قبل مسائل السلمية والعسكرة والأسلمة والتدخلات الأجنبية، والمفتاح الأول لفهمها، وبالتالي فهم ما جرى.

لم تكن الانتفاضة السورية ضحية سلبية لهذه الظروف الاستثنائية المحلية والإقليمية والدولية، التي قلصت فرص نجاحها وفاقمت من معاناة شعبها، ولكنها كانت شريكة فيها أيضاً. كان ضعف تنظيمها وانقسام فصائلها وفشلها في توليد قيادة سياسية ورمزية تعبر عنها وتحافظ على أجندتها المدنية والتحررية، وتتابع تنفيذها، أحد العوامل الرئيسية في تكوين الكارثة السورية. فقد قدمت للقوى المضادة فرصة اللعب على التناقضات، وخلط الأوراق، وتشويه صورتها الحقيقية، وشككتها بوجود بديل ممكن عن النظام، قبل أن تدفعها إلى التخلي عنها تماماً والتحالف لإنهائها عندما ظهرت سيطرة الأجندة الإسلامية السلفية وغير السلفية عليها. بمعنى آخر، قدّم ضعف المعارضة وانقساماتها ذريعة للقوى التي كانت مستعدة أيضاً للتخلي عن التزاماتها الدولية والانكفاء على مصالحها الخاصة.

هكذا لم تحظَ الثورة السورية ولا ثورات الربيع العربي التي كان من المتوقع أن تكون موجة رابعة من موجات تعميم الديمقراطية العالمية، لا بدعم خارجي فعال ولا بتضامن عالمي ولا بتعاطف مع الضحايا. وكأن دم

السوريين تحول إلى ماء وحقهم الذي لا يجادل فيه في السيادة والحرية والكرامة أصبح هباء.

لا تضاهي الشجاعة وروح التضحية والفداء التي أظهرها السوريون كشعب، في صراعهم المرير لنيل حريتهم، وحقهم في تقرير مصيرهم، وتحررهم من براثن منظومة أمنية أطبقت عليهم، سوى الأداء الهزيل الذي أظهرته نخبهم جميعاً، تلك التي ارتبطت بالنظام وتبنت منطق التشبيح والقتل الهمجي باسم الأسد وفداء لحكمه البائس، وتلك التي وقفت مع الانتفاضة، من المعارضة التقليدية والجديدة التي تكونت على هامشها، وسعت إلى أن تلعب دوراً في تنسيق شؤون الثورة وترتيب أوضاعها المدنية والعسكرية.

وما من شك عندي في أن الانتفاضة السورية خسرت رهانها في السياسة قبل أن تخسره في الحرب. والسياسة تعني قدرة النخبة المرتبطة بالثورة وأهدافها على تكوين قيادة وتنظيم قادرَين على الحلول محل النظام القائم، أي الإمساك بالدولة وإدارتها. وما من شكّ في أن مواقف المجتمع الدولي المترددة وغير المتحمسة للانتفاضة كانت ستتغير، وتتغير معها قدرة النظام وحلفائه على المناورة السياسية والعسكرية، وتنفيذ الخطط الكارثية لو نجحت المعارضة في تشكيل قوة منظمة ذات صدقية تفرض الاحترام وتنزع الشرعية عن نظام الأسد الذي بقي متعلقاً بوهم الحفاظ على الدولة والحيلولة دون الانهيار العام.

هذا ما سعيتُ إلى إبرازه في صفحات هذا الكتاب السابقة، والذي عبر عنه العجز عن بناء إطار وطني جامع، برز من خلال مؤتمرات المعارضين والناشطين المتكررة قبل تأسيس المجلس الوطني ثم في إجهاض هذا المجلس وفيما بعد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وانعدام القدرة على إقامة أي تنظيم بديل بعد سنوات طويلة من بدء الثورة واستنفاد طاقاتها. وكانت الانقسامات العامل الرئيسي في ذلك حتى عندما كانت الخلافات في التوجهات السياسية واحدة أو متقاربة.

لا أقصد بذلك طبعاً أن المسؤولية تقع على السوريين في ما وصلت

إليه أمور المجتمع والثورة؛ فلا يمكن لأحد أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبه نظام ولاية الفقيه في إيران في بحثه عن التمدد والتوسع باتجاه المتوسط، واعتماده العصبية الطائفية وسيلة لرفد هذا التوسع بالحمية العقائدية والمقاتلين المستعدين للموت من أجل قضايا يعتبرونها مقدسة أو أساسية، ولا أن يتجاهل الدور الروسي الذي عطّل أي قرار في مجلس الأمن للضغط على نظام الأسد ودفعه للدخول في مفاوضات جدية للتوصل إلى تسوية، تنهي الأزمة وتحول دون حصول الكارثة، قبل أن يتدخل مباشرة بالقوة العسكرية ويحوّل سورية إلى حقل تجارب للأسلحة المتطورة الروسية، ويجعل من المدن والحواضن الشعبية خرائب، ويفرض على فصائل المعارضة المسلحة الاستسلام. ولا ينبغي أن نستهين بالموقف الدولي، سواء ما تعلق منه بموقف الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان ودول البريكس عموماً، أو بالشلل الذي أظهرته منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، بما فيها المعنية بالشؤون الإنسانية وحماية المدنيين. من دون هذه العوامل ما كان يمكن للأسد أن يستمر ولا أن يتجرأ على انتهاج السياسة الانتحارية التي انتهجها ولا أن تحصل الكارثة التي نتحدث عنها.

هذا صحيح تماماً. وصحيح أيضاً أن النظام السوري، الذي بنى سلطته على معادلة العصبية العائلية والقبلية لحفظ منظومة السيطرة والحكم خارج أي مشاركة أو مراقبة مجتمعية بما في ذلك من قِبل الطبقة التي تشكل قاعدته الاجتماعية، وبعيداً عن أي مساءلة أو محاسبة سياسية أو قانونية، قد تحول إلى نظام أشبه بنُظم الاحتلال والغزو التي بسبب انعدام أي أمل لها بكسب الشرعية لا تراهن في بقائها إلا على تنظيم العنف وتنويع أشكاله ومراكمة أقصى ما يمكنها منه في انتظار ساعة المواجهة الحتمية. وما كان يستطيع أن يتصرف، ولم يتصرف في أي وقت من تاريخه، أمام الاحتجاجات الشعبية، من أي لون كانت، وأي مستوى، إلا بالإنكار والإسراع بأي ثمن إلى سحقها ومحو آثارها كما يسعى القاتل إلى محو آثار جريمته. فقد كان توازنه واستقراره يقومان على تحييد المجتمع وردعه عن التفكير في أي نشاط سياسي، بل عمومي، والرهان على نواة

صلبة تمسك بالدولة، ومؤسساتها العسكرية والأمنية، وتخترق شبكات التواصل والتضامن المدنية، من خارج المجتمع وضده؛ أي على حكم القوة والشوكة لا على بناء أي شكل من الشرعية أو البحث عن قبول الناس وتأييدهم. ولا يغير من هذا اعتماد النظام خطاباً «قومجياً» ومزايداً في الوطنية والعداء لإسرائيل للتغطية على واقع معادلة القوة الأحادية التي يقوم عليها، والتي ينتج عنها بالضرورة رفض مبدأ التفاوض نفسه أو الحوار مع المحكومين/المخضعين، والتهديد الدائم بتحويل أي نزاع أو احتجاج أو اعتراض، مهما كانت درجته وكان نوعه، برد شامل على مبدأ «علي وعلى أعدائي» والفناء المتبادل. وهذا ما عبر عنه شعار «الأسد أو نحرق البلد» الذي افتتح به النظام حقبة المواجهة مع ثورة الشعب السوري وأصبح برنامج عمل سياسته الوحيد بعدها.

كل هذا صحيح. وهذه العوامل هي التي تفسر إلى حدٍّ كبير ما جرى وكيف وصلت الأمور إلى مستوى الكارثة التاريخية. وليس لمعسكر الثورة وأنصاره أي مسؤولية عن عمليات القتل المنظم والدمار الجماعي الذي قام به خصومه، ولا عن خيارات الحكومات التي ادعت صداقته، وما كان بإمكانه أن يؤثر في قراراتها.

لكن مسؤوليتنا كاملة في كل ما يتعلق بمنهج عملنا وصلاح خططنا واستراتيجياتنا وسلامة خياراتنا، أي بتنظيم القوى والموارد التي كانت تحت تصرفنا، بشرية كانت أم مادية أم معنوية، وترشيد استخدامها بما يمكّننا من تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. باختصار، كان المطلوب منا، مهما كان حجم الفاعلين الآخرين وخياراتهم الاستراتيجية والسياسية، أن نرتقي بالفعل الثوري العفوي الذي واجه تحديات غير متوقعة وغير مسبوقة، بسبب طبيعة النظام وخياراته واندراجه في توازنات القوة الإقليمية والدولية، أو تفجر الأزمات الدولية، إلى مستوى الفعل المنظم القادر على أن يضع استراتيجيات مضادة؛ أي أن نكون فاعلاً مستقلاً واعياً وقادراً على الحركة والمناورة بحيث يضمن التقدم في الإنجاز.

كان التحدي باختصار أن تبرز من بين صفوف الثورة، والنخبة السورية

المتطلعة للتغيير، قيادة سياسية تستعيد المبادرة من الناشطين الشباب، بعد أن سُحِقت انتفاضتهم السلمية وأُغرِقت بالدم، وتقود معركة كسر العظم التي أعلنها النظام، والتي دخلت فيها، على مراحل، القوى الدولية. وما حصل هو أن شعب الثورة الذي كان أقوى الفاعلين، بل والمحرك للتاريخ في هذا الجزء من العالم في تلك اللحظة، بدلاً من أن يفرض إرادته ويحقق أهدافه وجد نفسه، بعد صراع مرير وتضحيات ليس لها مثيل، الخاسر الأكبر والمتضرر الرئيسي من الثورة التي أعلنها للتحرر من العبودية التي فُرِضت عليه.

كانت هناك خيارات استراتيجية وسياسية أفضل، يمكن أن يؤدي تبنيها إلى نتائج أخرى غير تلك التي نشهدها اليوم. صحيح أنه لم يكن لدى المعارضة فرصة لربح الحرب ضد التحالف الدولي والإقليمي الواسع الذي وقف ضدها، وفي مواجهة منظمات الإرهاب الدولي الممثلة بداعش، والقاعدة وأخواتها، وسياسة الأرض المحروقة؛ لكن صحيح أيضاً أن مجرى الصراع كان سيتغير ويتخذ منحًى مختلفاً وتتغير نتائجه أيضاً لو نجحت المعارضة في تجاوز نقائصها وأخطائها ونزاعاتها، وجمعت قواتها حول استراتيجية سياسية وعسكرية واضحة، وعملت على استغلال تناقض مصالح الأطراف الخصوم وتباينها.

لا يعني ذلك التقليل من وزن «تواطؤ» القوى الإقليمية والدولية وشلل المنظمات الدولية ودورها في رسم نتيجة الحرب، ولكن التأكيد على ديناميكية التفاعل بين العوامل الخارجية، أو بالأحرى الخارجة عن إرادتنا، والعوامل الذاتية، وتداخلهما من أجل تفسير أكثر دقة لمجرى الأحداث التاريخية. وليس من المؤكد أن مثل هذا التحالف كان بإمكانه أن يحصل لو نجحنا في بناء قيادة منسجمة وذات صدقية، توحي بالثقة وتجلب الاحترام، وتتصرف كفاعل مستقل ومسؤول عن مصير البلاد والمنطقة معاً. لقد كانت خسارتنا للحرب العسكرية مؤكدة، لكن الخسارة لم تكن حتمية في المواجهة السياسية؛ فقد كانت لدينا فيها أوراق من ذهب، لا يمكن وصفها: انتفاضة شعبية لا يمكن لأحد في العالم إنكارها ولا التشكيك

بشرعيتها، ورصيد سياسي ومعنوي وأخلاقي لا يقارن، في مقابل نظام همجي وبربري قاتل، وملايين الشباب والنساء الذين كسروا نهائياً جدار الخوف، ورموا بأنفسهم من دون حساب في لجة الصراع، ولم يوفروا دليلاً على استعدادهم لتقديم أعظم التضحيات لتحقيق التغيير المنشود. ولو نجحنا في معركتنا السياسية ربما ما كان من الممكن لهذا التواطؤ نفسه أن يقوم، ولا أن يستفرد بمصير القضية السورية وقرارها الدولي.

هذا يعني أنه لا يمكن الفصل بين الشكل الذي اتخذته التدخلات الأجنبية ونتائجها وفشلنا في الميدان السياسي وفي السياسة. وربما كان بإمكان قيادة وطنية تحظى بالصدقية الشعبية والعالمية، وقادرة على المناورة السياسية وتجميع القوى الشعبية والدولية وتعبئتها، أن تغير من مجرى الصراع، وربما تقطع الطريق على تطورين شكّلا قاعدة الهجوم المضاد على الثورة: أسلمة القيادة السياسية والخط العام للثورة، وقوة الانخراط مع النظام من قبل حلفائه الرئيسيين، وفيما بعد من قبل المجتمع الدولي الذي أقلقه احتمال انتصار ثورة إسلامية جديدة في الشرق، مقابل سطحية العلاقة التي بنتها قوى ما سُمي بأصدقاء الثورة معها.

صناعة النخبة أو التعقيم السياسي

من الواضح أن الأمر لا يتعلق بالمعارضة وإنما بالبنية الفكرية والسياسية للنخبة الاجتماعية التي أظهرت، بعمومها، فقراً شديداً برأسمال الثقة الاجتماعية وقيم التعاون والتضامن وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، مما لا يمكن من دونها أن تنشأ لحمة اجتماعية ولا قيادة شرعية منتخبة أو مُجمَع عليها وليست مفروضة بالقوة أو بالإكراه. لكن ليس لهذا الفقر علاقة بعاهة ولادية أو خَلْقية، ولا بعلة وراثية ترجع للثقافة والهوية السورية أو العربية أو الإسلامية؛ إنه النتيجة الطبيعية لقواعد الانتقاء التي يضعها نظام السلطة لتأمين حاجاته من الأطر والكوادر الإدارية والمدنية وبشكل خاص السياسية التي يعتمد عليها في إدارة الدولة وقيادة المجتمع وتسييره، والتي يعود الأمر في وضع معاييرها وقيمها ومؤهلاتها للسلطة السياسية القائمة بشكل رئيسي.

لا تمثل النخب الاجتماعية في المجتمعات المفتوحة، وأعني بهم العناصر التي تحتل مركزاً خصوصيتُه أنه يُعنَى بالشأن العام، سواء كان في إطار الدولة أو المؤسسات الخاصة، ويشارك بالتالي في المسؤولية وصنع القرار المتعلق بشأنٍ عام، طوائف منغلقة على نفسها تتمتع بثقافتها الخاصة وتقاليدها وأعرافها التي تميزها عن فئات المجتمع الأخرى، مرة واحدة وللأبد، كما كانت الحال في النظم الاجتماعية التي تختلط فيها الطبقات بالطوائف، وتحدِّد ولادةُ الفرد في كل منها مصيرَه ومكانته الاجتماعية والدور الذي يمكن أن يلعبه في النظام الاجتماعي الكلي. تنتج النخبة الاجتماعية في مجتمعاتنا الطبقية، أي الحديثة، في عملية تنافس بين الأفراد على مناصب المسؤولية، في المؤسسات العامة والخاصة، بما فيها الدولة، على تلبية حاجات النظام الاجتماعي، ويحدد هذا النظام للأفراد معايير الدخول في صفوف النخبة، والتحول إلى عضو فيها، في ميدان المهارات والكفاءات المطلوبة، وهو ما تؤمنه المعاهد والجامعات ومراكز البحث والتدريب، وفي ميدان التنشئة السياسية والمدنية والأخلاقية. وهذا يعني أن كفاءات النخب وسلوكياتها الشخصية ليست مستقلة عن نظام التأهيل الذي تضعه السلطة لها، ولا عن بنية هذه السلطة وطبيعتها والقيم التي تحركها والغايات التي تنشدها.

وفي الواقع لا يشكل برنامج تكوين النخبة، وما يستبطنه من معايير وشروط ومهارات تحكم انتقاء عناصرها، شيئاً آخر سوى عملية تجديد النخبة نفسها. فهي التي تمسك بالسلطة أصلاً، وهي التي تدير عملية تجديد الطاقم الذي يحركها ويمارسها. فالسلطة الديمقراطية أو نظام السلطة الديمقراطية ينزع بالضرورة إلى وضع معايير وتحديد كفاءات، مفروضة على من يسعى إلى الارتقاء لمصاف المسؤولية العمومية، تتماشى مع متطلبات الحكم الديمقراطي بما يعنيه ذلك من احترام المبادئ والقيم والقواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام، والتي يحتاجها لإعادة إنتاجه كنظام ديمقراطي. وأول هذه المبادئ التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي وأخطرها هو التسليم بسيادة الشعب، التي تعني أن عنصر النخبة السياسية يعمل في خدمة الشعب وتحت إشرافه، وبالتالي فهو مسؤول أمامه عبر

ممثليه المنتخبين والشرعيين. هكذا تتحدد منذ البداية منظومة القيم التي تقود تكوين النخبة وتبلور كفاءاتها وأخلاقها معاً. لا يمكن لشخص لا يملك الحد الأدنى من الكفاءات المطلوبة لمنصب المسؤولية أن يتجرأ على ملئه لأنه لن يستطيع أن يتحمل المحاسبة، وإذا حصل وغش فسوف تقصيه آليات السلطة القانونية نفسها. وبالمثل، أي خرق لأخلاقيات رجل المسؤولية العامة، في الدولة أو الجمعية المدنية، سواء بالاختلاس أو باستخدام مصالح المجموع لخدمة أغراض شخصية، يقع تحت طائلة العقوبات القانونية. هنا لا يكفي تلبية شروط عضو النخبة من كفاءات وأخلاقيات عند الدخول في صفوفها، وإنما هناك أيضاً محاسبة ومساءلة وضبط عند الخروج أو خلال المسار كله.

في مثل هذا النظام تتمثل النخبة هويتها كجماعة منظمة في خدمة الدولة ومن ورائها الشعب الذي يملكها جماعياً والتي يقوم مبدؤها على العمل من أجله، لا لمجد سلطان أو أمير. ويتمثل كل عضو فيها مهمته والقسط من المسؤولية الذي يقع عليه في تسيير السلطة وإدارة شؤون الدولة والمصير العام، يلتزم بصلاحياته ويحترم في الوقت نفسه صلاحيات الأعضاء الآخرين. ويوحّد بين الجميع العمل على تحقيق الغايات العامة التي يحددها النظام الديمقراطي، ويشكل تحقيقها المرجعية الوحيدة للنقاش والجدال وحسم النزاع بين الأعضاء من أصحاب الرأي المختلف. ولأن الأمر لا يتعلق بمصلحة خاصة، ليس من الصعوبة إيجاد قاعدة لحسم الجدال وتبني أفضل الآراء أو وجهات النظر لخدمة الشأن العام.

وضوح هذه المرجعية، أعني مرجعية المصلحة العامة، بعد تحديد مضمونها وأولوياتها ومعايير المحاسبة على تنفيذها واحترامها، هو السبب الرئيسي في بناء إطار التفاهم والتعاون داخل صفوف النخبة الحديثة وطرد المخالفين لقواعدها منها ومحاكمتهم إذا تجاوزوا صلاحياتهم أو اعتدوا على المصلحة العامة. وهذا ما يفسر اتساق عمل الدول والمؤسسات والجمعيات المدنية، واتساق سياساتها ووحدة قرارها، على الرغم من اختلاف آراء الأفراد الذين يشاركون في تشغيلها وإدارة شؤونها. هناك معيار واضح للنقاش، وهو المصالح العامة التي يحددها المجتمع نفسه في الدساتير

والقوانين، ومعيار واضح أيضاً لحسم النقاش هو معيار الأكثرية. ليس لمصلحة الفرد هنا أو قيمته الشخصية، مهما كان منصبه، رئيساً للجمهورية أم عضواً في مكتب إدارة جمعية خيرية، حتى لو كان يمولها من ماله الخاص، أي قيمة ولا حساب في اتخاذ القرار. ما يميز هذه النخبة شعور عميق بالمسؤولية تجاه الوظيفة التي تقوم بها، ونزعتها للمبادرة والإبداع والعمل على تطوير أدائها والشجاعة الأدبية، ليس فقط في طرح آرائها، لكن أكثر من ذلك في الاستعداد للتخلي عنها إذا بدت الأكثرية غير مقتنعة بها. فالأمر لا يتعلق بمصلحة ولا بكرامة شخصية ولكن بقضية عامة.
وتنبع الحماسة والشعور العميق بالمسؤولية واحترام الصلاحيات القانونية من الشعور المشترك عند جميع أعضاء النخبة بأنهم يمثلون سيادة الشعب في الدولة وأنهم بالتالي أصحابها بالوكالة، وهي ملكيتهم المشتركة التي يدافعون عنها ضد أي مساس بها سواء جاء ذلك على يد رئيس أو شخص وضيع. وهذا هو مستودع الروح الوطنية ومحركها عند النخب، أعني شعور كل عضو فيها بمسؤوليته الشخصية تجاهها وأن حريته وسيادته مستمدتان منها ومعتمدتان على سيادتها وحريتها. ومن هنا التضامن الذي يتشكل بين أعضاء النخبة للدفاع عن دولتهم وتعميق الشعور بالتماهي معها واستخدام هذا التماهي نفسه لتوحيد صفوف الشعب ولحمه وراء النخب الحاكمة.
الدولة هنا ومصيرها وإدارتها وتسييرها ومستقبلها قضية الجميع، أعضاء النخبة أولاً وبشكل رئيسي، ثم الشعب المؤمن بهم وبصدقيتهم وكفاءتهم ثانياً. يستند استمرار السلطة هنا، أي شرعية حكم النخبة، إلى ازدهار الدولة وقوتها. إذا ضعفت الدولة قانونياً أو سياسياً أو اقتصادياً فقدت النخبة جزئياً أو كلياً شرعيتها. لذلك تحسين أداء الدولة واشتغالها وتنمية مواردها يكون هدفاً مشتركاً للنخب الاجتماعية، وهذا ما يفسر تقدم البلدان واتساق النخب ووحدتها أيضاً. بالمقابل تؤدي الصعوبات أو النكسات التي تصيب الدولة، نتيجة كارثة طبيعية أو حرب أو إخفاقات سياسية واقتصادية كبيرة، إلى أزمة في صفوف النخب، وربما انقسامها، لكن العودة إلى الوضع الطبيعي تبقى مضمونة من خلال الاحتكام لقواعد ثابتة مبدئية وتمثيلية.

هكذا لا تنشأ النخب التي تشتغل بالشأن العام أو تطمح للاشتغال به على سجيتها، وإنما تولد في نُظُم اجتماعية وسياسية محددة، وهي صنيعتها للرد على حاجتها. وما يكوّن نفسية النخبة وأخلاقياتها هو نمط إنتاجها كنخبة، أي القيم والكفاءات والمبادئ والمعايير التي يضعها النظام نفسه لصعود الأفراد نحو مناصب السلطة على مختلف أشكالها والقبول بهم شركاء في المسؤولية العمومية على أي مستوى من مستوياتها. وكل نمط يركز على قيم ومواهب مختلفة.

يختلف الوضع من النقيض إلى النقيض في النظم الدكتاتورية التي تقوم على اغتصاب السيادة من الشعب واحتكار القرار من قِبَل فرد أو طغمة عسكرية أو بيروقراطية محدودة، وإدارة الدولة بالأوامر والمراسيم المفروضة من دون نقاش ولا تبرير. لكن يختلف بشكل أكبر أيضاً في نظام كالنظام السوري لا يحتكر فرد أو مجموعة صغيرة السلطة مطلقاً فيه وإنما ينزع السيادة عن الدولة نفسها ومؤسساتها ويودعها في الفرد الحاكم الذي يطلق على نفسه «سيد الوطن». وهذا هو معنى التعبير المستخدم بالضبط. وفي المناسبة ذاتها ينزع الشعور بالسيادة عن الشعب وعن أعضاء النخبة أنفسهم ولا يضمن استمرار سلطته إلا بتجريد النخب من أي سلطة أو صلاحية مهما كانت درجة استقلالها، ويلحقها به ويضعها تحت أوامر أذرعه الأمنية/التنفيذية التي تنظم شؤون الجميع بالإكراه والترويع. تصبح النخبة ملحقة بالرئيس القائد والمستبد، يدين كل عضو فيها بوجوده لإرادة الزعيم أو الرئيس ورغباته. بدلاً من الشعور بالمسؤولية تجاه الدولة والشعب، يصبح الولاء للرئيس، المُلقَّب باسم «القائد الأوحد» و«الأمين» و«الأب القائد»، وعصبته ونظامه هو العملة الوحيدة النافذة. وبدلاً من اكتساب الكفاءات التي يحتاجها أي منصب مسؤولية في الدولة والمجتمع، يزيد الطلب من أجل الصعود إلى مواقع السلطة والمسؤولية على ثقافة الانتهازية والتدليس والنفاق ولا يبقى غرض لطلب الصعود سوى البحث عن المصالح الشخصية التي يغذيها نظام شراء ولاء الأشخاص والكفاءات أو صمتهم أو تواطئهم على المصالح العامة المادية والمعنوية، بالرشوة المعممة. فلا يستقيم الانفراد بالسلطة وردع النخب عن المشاركة فيها من دون نزع السيادة عن أفرادها واستتباعهم ووضعهم في وضعية التبعية والعالة

التي تحتاج في صعودها إلى المركز العام، وما يمثله من مكاسب شخصية، أو البقاء فيه إلى دعم الرئيس وتزكيته. بمقدار ما يختفي معيار المصلحة العامة من النظام، تتحول الدولة ومناصبها في ذهن النخبة الجديدة إلى بقرة حلوب فحسب. وبمقدار ما يضعف الشعور بالمسؤولية العمومية ويحل محله الشعور بالولاء للقائد الفرد، تفقد النخب تضامنها فيما بينها وتنزع إلى التنافس على إثارة اهتمام الدكتاتور وإرضائه للوصول إلى أرقى المراتب والمناصب، أي أكثرها منافع وريعاً.

سلوك النخبة السورية، بكل أصنافها، أي جميع العناصر التي تطمح إلى الوصول إلى منصب مسؤولية، وفيما وراء ذلك رأسمال الانتماء إلى النخبة نفسها، حتى من قِبَل من ليس له طموح لاحتلال مثل هذا المنصب، هو أحد منتجات نظام الحكم نفسه، والتعبير عن المعايير التي يضعها لصعود الأفراد في سلّم المسؤولية السياسية، والقيم التي ينبغي عليهم أن يتمثلوها ليكونوا عند حسن ظن السلطة الاستبدادية التي يضعون أنفسهم في خدمتها، ويأملون بحظوتها. وما كان لذلك أن لا ينتج نخبة عصابية بالفعل.

في بداية حكمه، كان الأسد الابن يرد على المطالبين بالإصلاح بجملة معبِّرة: من أين تريدون أن آتي بمصلحين؟ كلٌّ من أُعيّنه في منصب يتبيّن أنه فاسد. وهذا صحيح فقط لأن النظام لا يسمح بالصعود إلى مناصب المسؤولية، وبالتالي بأن يطرح نفسه عضواً في النخبة السائدة، إلا لمن يتمتع بقيم النظام ويعرف مسالكه السهلة. لكن فيما وراء هؤلاء يجلس على الهامش جيش كامل من أصحاب المواهب والخبرات والنزاهة والاستعداد للتضحية من أجل مجتمعهم. إنما ينزع هؤلاء الذين يرفضون شروط المشاركة في نخبة منزوعة الكرامة والسيادة والأهلية إلى الاحتفاظ بكرامتهم واستقلالهم وحريتهم، سواء بالرحيل للعمل في بلاد أخرى، وهذا هو السبب الذي يجعل كثيراً من السوريين يبدعون ويظهرون مهارات عديدة خارج بلادهم لفتت نظر مواطنيهم الجدد، أو بالانسحاب كلياً من الحياة العمومية والانكفاء على الحياة الخاصة وتجنّب الدخول في الشأن العام، أو ـ وهذا أيضاً أحد منتجات تعهير النخبة السائدة ـ بالخروج من منظومة النخبة القائمة المرتبطة بالنظام وبناء نخبة مضادة على هامشه

وضده، وبمرجعية مناقضة تماماً لمرجعيته، وهي اليوم النخبة الإسلامية. أما ما بقي من النخب المصرة على تغيير النظام الحديث للدولة والاستمرار في مقارعة الاستبداد التي تجسدها المعارضة السياسية فقد تحولت إلى قلة صغيرة وفقد أعضاؤها غالباً كل ما يملكونه، من أرزاق وتطلعات ومطامح، بالقضاء سنوات طويلة في السجون المظلمة والمصنوعة لقتل النخب التي رفضت التنازل عن سيادتها أو حصتها من السيادة في وطنها والإذعان للطغيان.

هكذا، لا تستطيع القوى الاجتماعية أن تتجاوز شروط تكوينها التاريخية والمجتمعية. النخبة السورية السائدة التي تملأ أغلب مناصب المسؤولية وتبرز فيها، بأفكارها وتقاليدها وأخلاقياتها وقيمها الموجّهة، تحمل بالضرورة آثار نظام الحكم ونظام المجتمع الذي أنتجها وعملت فيه. وهي شروط يغلب عليها العمل على قتل النخب وإعدام شعورها بالسيادة والاستقلال والاستقامة وإفسادها. هي نخبة من دون هوية ولا ذات. لا كفاءات واضحة، في الغالب، ولا مرجعيات مشتركة عامة، ولا وعي متسق، ولا إرادة؛ إنما تمحور على الذات الفردية، وتطلّع للمغانم والمكاسب، وتأفّف من الواجبات الاجتماعية؛ وبالتالي انقسام وتنافس وعداء متعدد الأشكال وكراهية متبادلة مستدامة. كل فئة تسعى إلى أن تزيح من طريقها شقيقتها لتأخذ دورها ومكانها وتحوّل سقوط الأخرى إلى انتصار لها كما كانت حواشي السلاطين والخلفاء تتنازع على كسب ود الأمير وأفضاله. لا يوجد في أجندة هذه النخبة، إلا ما رحم ربي كما يقال، أي مكان للتفكير بمبادئ أو قضايا عامة، باستثناء ما تعلق منها بإرضاء الأمير وحاشيته الأقرب.

لا يمكن في مثل هذا الشرط وتلك العلاقة وطبيعة نظام السلطة بناء أي أطر وتنظيمات مستقلة عن الأشخاص، ولا تطوير تقاليد للحوار والتشاور أو التعاون، ليس ذلك بسبب غياب أي مصلحة مشتركة عامة وسيطرة المصالح الخاصة فحسب في التقرب من السلطة، وإنما أكثر من ذلك لأن السلطة، أو نظامها، تنظر إلى أي نزعة إيجابية للتعاون أو التفاهم بين مجموعات النخبة على أنها مشروع تآمر عليها، وخروج على إرادة

أصحابها، وتهديد لاستقرارها، وأحياناً وجودها. فأي تواصل أفقي بين أعضائها يشكل مصدر شك وخطر في نظر النظام، ويحدّ من التواصل العمودي الوحيد الممدوح والمطلوب، بين قاعدة الهرم وقمته، أو الأجهزة والمؤسسات التي تمثلها. هذه هي الحال أيضاً بالنسبة إلى علاقة السلطة بالشعب والمجتمع.

ليس الانقسام في صفوف النخب السورية والعربية أيضاً أمراً موروثاً، ولا فطرة تعكس طبيعة العربي وفردانيته وأنانيته وكرهه الآخر، وعدم حبه الخير لغيره، كما يبدو من أخلاقيات النخب السائدة اليوم، التي تعيش وتزدهر في كنف الأنظمة القائمة. إنها صناعة سياسية دقيقة. الهدف منها بالضبط منع النخب الاجتماعية، ومن ورائها حرمان الشعب الذي تمثله وتنبع منه بالضرورة، من إنشاء مركز سلطة مناوئة، مهما كان حجمها، يمكن أن تتطور بسرعة في نظام عديم الشرعية والإنجاز إلى سلطة مضادة، وإنتاج قيادة أو قيادات، وبلورة مطالب وإثارة احتجاجات في صفوف الشعب. هذا هو هوس سلطة الاستبداد ومصدر قلقها ومثار غضبها. فصل النخب عن بعضها، واستعداء واحدتها على الأخرى، وقطع علاقاتها جميعاً بطبقات الشعب وجمهوره، هو استراتيجية الاستبداد وسياسته الرئيسية، ومن أجل تحقيقها ينبغي نزع أي صدقية أو هالة تقدير واحترام عنها وتشويه صورتها وتعهيرها في نظر نفسها ونظر جمهور الشعب، المفترض أنه جمهورها وهي ممثلته في نظام السلطة والحكم.

والسبيل إلى ذلك تفريغها من المادة الرئيسية التي تحولها إلى نخبة وتمنحها صدقيتها وقيمتها: السيادة؛ بل وهْم السيادة، وما ينطوي عليه من أهلية للتدخل في القرار السياسي وفي مسائل الشأن العام؛ وبكلمة أوضح العمل في السياسة بوصفها مشاركة في صناعة القرار المتعلق بالمصائر العمومية. ما يرمي إليه تحريم العمل في السياسة على النخبة الاجتماعية، وهو التعبير عن نزع السيادة عنها، هو تأهيلها لتكون خادمة للأمير وأداة في يده لا خادمة للشعب، وإذا احتاج الأمر استخدمها ضده كما تُستخدم كلاب الحراسة وكما أظهرت ذلك النخبة العسكرية والأمنية خلال أحداث الانتفاضة. هذا ما يعنيه تجريد النخبة من حقوقها السيادية، أي من حقها في

المشاركة في القرار العمومي، واحتكار السياسة وجعلها شأن المستبد وحده. تصبح السلطة هنا متماهية مع السلطان الشخص. وكل السلطات الاجتماعية التي تتعامل بها مؤسسات المجتمع والدولة، بما في ذلك الدولة نفسها، تتحول إلى سلطات خلبية، مفرغة من مضمونها أو «سمها»، أي عنصر السيادة فيها، ما دامت لا تؤدي إلى المشاركة في القرار وإنما تطبّق قرار السلطان وتصدر باسمه، ولا تخرج عن تنفيذ أوامره. وأقصى ما يطمح إليه مسؤول في الدولة والمجتمع هو السماح له بإسماع صوته وتقديم النصائح أو التوصيات. وهذا هو المضمون الوحيد للسياسة هنا، وهو أيضاً شرف عظيم لمن يحظى بتمثيله.

ليس من المسموح هنا تعدد السلطات أو تمايزها أو فصلها وتقسيمها وتداولها وتنويع مستوياتها. هناك سلطة مطلقة واحدة وشاملة وجامعة تضمها جميعاً: القضائية والتشريعية والتنفيذية، السياسية والاقتصادية والدينية، الثقافية والمعنوية. كلها مجموعة في سلطة واحدة لسيد وحيد. وفي المقابل جميع ما عداه أتباع ومحاسيب ووسائل لتنفيذ أوامره، من مستوى نائب الرئيس ورئيس الوزارة حتى الرضيع في حضانة أمه. لا يشارك السلطانُ «الأب» أحداً سيادتَه ولا حريته ولا حكمه، وحكمته. وكل سلطة أخرى ليست سوى ظل سلطته ولا تستقيم إلا بتفويضه، وإلا فهي سلطة مارقة وجائرة وخارجة عن «القانون». ليست سلطة الطاغية هنا كما في الدولة الحديثة أعلى سلطة بين سلطات متعددة، وإنما السلطة الأولى والأخيرة والنافية لأي سلطة أخرى. والهدف نزع المواطنة كوضعية سياسية وقانونية وإحلال وضع الرعية والتبعية محلها كإطار قانوني وسياسي واحد وموحد للجميع في موازاة السلطان. وماذا تعنيه المواطَنة بالأصل سوى إيداع السيادة في الفرد، وتحويله من تابع إلى حر صاحب حقوق ورأي وضمير وموقف؟

ماذا تبقّى للنخب الاجتماعية بعد نزع السيادة عنها وتحويلها إلى نخبٍ خلبية؟

أخلاق المنفعة والارتزاق، والحذر من الآخر، والشك فيه، والجبن، والتحلل من المسؤولية وانتظار الأوامر والتعليمات، والتنافس على المغانم

والمواقع والمناصب والمطاعم والتباهي بها، وانعدام الكرامة والنخوة والإحساس بالقضايا العامة، وبشكل أكبر، بمصير الطبقات الشعبية، وفيما وراء ذلك فقدان القيم الرئيسية التي تحتاجها القيادة: الشجاعة وروح المبادرة والاستعداد للتضحية.

إن نخبةً محرّماً عليها الطموح السياسي والمشاركة في السلطة والسيادة لا يبقى لها ما تعبّر فيه عن نفسها وتظهر به «مواهبها» والتميز فيما بينها سوى التباهي بمراكمة الثروة والغِنى الفاحش والإنفاق البذخي والاستعلاء بعضها على بعض، والتنافس أيضاً على احتقار الشعب والتبرؤ منه، وتبرير تجريده من حقوقه، والنظر إليه، تماماً كما يريده وينظر إليه السلطان، كعدوٍّ كامنٍ ينبغي قهره وعدم التفاعل مع قضاياه. وحتى مناصب السلطة الشكلية التي تتنازع عليها، في الإدارة والمؤسسات العامة والحزب والدولة، لا تنظر إليها هذه النخبة ولا تراها إلا من زاوية حجم المنافع والمصالح الخاصة المادية والاجتماعية التي تستمدها منها، بعيداً عن أي شعور بما تفترضه من مسؤوليات ومهام يفترض فيها إنجازها.

ما حكم تشكيل النخبة وصناعتها خلال نصف القرن الماضي من تاريخ سورية والسوريين كان إخصاء الأفراد الطامحين للعب دور عمومي، وتعقيمهم سياسياً، وحصر مجال تحركهم ونشاطهم وازدهارهم في دائرة المصالح الاقتصادية والمتع المادية والجنسية، وبالتالي تقزيمهم، وتحجيمهم بصورة دورية، وتحقير من تظهر عليهم علامات السيادة أو الكرامة والنخوة، أمام أنفسهم وفي الأوساط الاجتماعية، حتى لا يبقى مخلوق يحلم بأن ينافس «الخالق» والأصل في وجودهم وثروتهم ونعيمهم وحياتهم، ولا يوجد كبير ولا عصي على الاستزلام، ولا من هو في مكانة ترفعه عن الإهانة والتقريع. والموت والسجن والخلع من الحماية والبركة، وسائل عادية لتأديب الكافرين والمرتدين. لا يشذ عن ذلك الشركاء الكبار من رجال الأعمال على الرغم من مكانتهم الخاصة كشركاء في المادة وتداول رأس المال، لكن ليسوا شركاء في السيادة وبالتالي في القرار، فهم في ميدان السياسة مثلهم مثل أضعف خَلْق السلطان؛ كلهم أصفار، ما لم يكن صاحب السلطة المالية والمنصب

العالي، في الوقت نفسه، عضواً في الحلقة الضيقة لنواة السلطة العائلية والعصبية القبلية المستندة إليها في حكمها.

لا يعني تحويل السياسة إلى مظهر للسيادة وتحريمها على الآخرين، من أعضاء النخبة الاجتماعية وليس العامة فقط، منع السياسيين أو أصحاب المشاريع الحزبية، الموالين وغير الموالين، ورجال الأعمال والمثقفين والناشطين من كل الأنواع وغيرهم من تأسيس الأحزاب أو تشكيل الجمعيات وتنظيم اللقاءات لمناقشة الأوضاع والأحوال فحسب، وإنما أبعد من ذلك تحريم أي مظهر من مظاهر الاهتمام بالشأن العام مما يمكن أن يفهم منه مشاركة السلطة في السيادة والحكم، مثل التضامن مع الآخرين والشعور بالمسؤولية تجاههم والتعبير عنه، وإظهار التعاطف مع ضحايا العدالة، حتى لو جاء ذلك في إطار التضامن مع ضحايا زلزال طبيعي. في الواقع لا ينظر النظام إلى الاهتمام بالشأن العام من أي نوع كان على أنه مشاركة أو محاولة للمشاركة في السياسة، وإنما كشرك يهدِّد واحدية السلطة ويجعل من السياسة المحرمة، من حيث هي تدبير الشؤون العامة والتفكير فيها، شأناً عاماً وشائعاً بين الناس، ويلغي بالتالي تبعية الدولة والمجتمع والشعب للعائلة الحاكمة والعصبية السيدة. لذلك لا يُطمْئن السلطةَ انتشارُ قيم التعاون والتضامن والتفاهم بين الأفراد والجماعات، فهو يعني انبعاث قيم وتقاليد وسلوك وأعراف جامعة. ينبغي أن يُظهر الجميع ضعفهم وكراهيتهم المتبادلة وتفاهة اهتماماتهم وانشغالاتهم اليومية ووضاعتهم وموت ضمائرهم إذا أمكن، كما تمثّل ذلك في وزير الدفاع السابق، الذي لم يكف عن إشغال الناس بترهاته الشخصية وعشقه للأميرة ديانا وكتابة قصائد التغزل بها، بعد خسارة حربين مصيريتين وضياع جزء من تراب وطنه لا يزال قابعاً إلى اليوم تحت الاحتلال. القيام بالأعمال الفاسدة والشريرة والمسيئة والمؤذية هو في الواقع بطاقة الدخول الأسرع إلى مناصب النخبة الاجتماعية و«المسؤولية» في نظام السلطة العبودية التي جهد الطاغية في إقامتها.

عندما تُسحَب الزبدة عن الحليب يقول السوريون: حليب سُحِب خيره؛ تعبيراً عن نزع الدسم عنه. هذه أيضاً هي حالة النخبة التي يشكّل نزع سيادتها عنها ومنعها من التفكير والعمل بالشأن العام شرط قبولها في

مناصب الإدارة والدولة والحزب والمجالس البلدية وإقامة الشركات والأعمال المالية والصناعية و«الخيرية»، واحتلال أي مركز في الحقل الثقافي أو القضائي أو غيره؛ أي شرط أن لا يكون في الطمّاح إلى أن يكون «في الداخل» وفي دائرة «الفعل» في النظام ما يمكِن أن يُشتمّ منه موقفَ تقديرٍ للشعب أو حب الخير له وللناس العاديين، وأن يُظهِر الاستعدادَ ليكون بالعكس عدوّهم(٩).

هكذا تُصنَع النخبة، أي مجموعة الأفراد الذين يشاركون في ملء المناصب الحكومية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما أسميه نظام الانتقاء للأسوأ، بحيث ينسحب صاحب النفْس الأبية والحرة والكريمة من تِلقاء نفسه من المنافسة، وربما يخجل أن يعرِّف عن نفسه، ولا يتقدم في مناصب المسؤولية سوى الأكثر أنانية ووصولية واستهتاراً بالمصلحة العامة والقيم الوطنية والإنسانية.

وهنا ينبغي التذكير بقانون الاقتصادي البريطاني توماس غريشام: العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة. ولم تكن العملة الرديئة إلّا من صنْع الملوك أنفسهم لسد حاجاتهم إلى عملة رخيصة لتسيير شؤون ممالكهم. وفي السياسة ما يشبه ذلك أيضاً. فلماذا يختار النظام لخدمة أغراضه، وفي مقدمها الاحتفاظ بالسلطة إلى الأبد إذا أمكن، الرجال الصالحين، المستقلين، الحريصين على مصالح شعبهم وتقدم مجتمعهم، من أصحاب الرأي والموقف والشجاعة والمبادرة والضمير، إذا كان بإمكانه الاعتماد على رجال أتباع، معدومي الرأي والضمير، يجارونه في الجري وراء أهوائهم وتقديم تحقيق شهواتهم ومتعتهم الشخصية على أي قضية عمومية ومبدئية؟

مجموع القيم والتقاليد وأساليب العمل والتحايل والغش والنصب التي طورها عهدٌ كامل، قام على تعميم العملة الرديئة والمغشوشة وتطبيق قاعدة البقاء للأسوأ، تحوّلت مع الزمن إلى إرث وإلى ثقافة قائمة بذاتها، يتناقلها

(٩) تحدث صادق جلال العظم عن حقٍّ عن مجتمع عصابي وبالأحرى نخبة عصابية. انظر: صادق جلال العظم، محاضرة «العلمانية والمسألة الدينية»، موقع «قنطرة»، ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣، <https://bit.ly/2tDwZPR>.

الطامحون إلى خدمة السلطة أو الاستفادة من منافعها، وطبعت ذاكرة السوريين أيضاً بصورة مشوهة وسلبية بالمطلق للسياسة والسياسيين. وقد أصبحت اليوم بالفعل ثقافة قائمة بذاتها ورأس المال المشترَك لسياسيي الحقبة ونخبها، يتعلمها الباحث عن السلطة/المصلحة وينبذها الإنسان العفيف. وهو ما يمثّل أيضاً صورة المشتغلين في السياسة والشأن العام والمحسوبين على النخبة السائدة في مخيلة ومفهوم عموم أفراد المجتمع(١٠).

لهذا، بعد أن حظرت السلطة العمل بالسياسة، وأنزلت أقسى العقوبات بمنتهكي تعاليمها، أصبح المجتمع هو الذي يحظر على نفسه العمل السياسي. وصار العداء للسياسة، والشك بالعاملين فيها، وعدم الثقة بالسياسي مهما كان، سمة للثقافة الشعبية. وأصبح المجتمع هو الذي يحرّم على نفسه وأبنائه الاقتراب منها لما تجره من خراب للأسر ومخاطر على الفرد، وما ترتبط به من سلوكٍ لاأخلاقي وخبثٍ وازدواجية وسعي محموم من أجل المنافع والمصلحة الشخصية.

وعندما أطلقت الثورة حراكاً سياسياً قوياً، وعلى هامش السعي لبناء إطار لقيادتها أو الدفاع عنها، لم يكن لدى المشاركين أو أكثريتهم في المؤتمرات المتعددة الأولى، بما في ذلك في المجلس الوطني ثم الائتلاف الوطني، مرجعية أخرى في السياسة لهم غير هذه الثقافة، والإرث الثقيل الذي خلفته عقود طويلة من تعهير السياسة، والحجر على مفهومها وتقاليدها الطبيعية والنبيلة التي تنطلق من تسييد الأفراد على أنفسهم وفي ما يتعلق بمصيرهم المشترك. وأكثر ما كان يلفت النظر في ممارستهم، حتى عندما تعلق الأمر بناشطين مخلصين ونزيهين، هو انعدام الوعي بمعنى خدمة الشأن العام، وغياب الشعور بالمسؤولية، والاعتماد على القوى الخارجية أو رمي المسؤولية على الرئيس بوصفه الوحيد المسؤول والمعني بالمسألة العامة والمصلحة الوطنية، وليس لغيره سوى البحث عن موضعة نفسه وتأمين مصالحه الخاصة.

(١٠) تحدث ياسين الحاج صالح عن حقٍّ عن أزمة الثقة الوطنية والارتياب وتطييف التشكيلات السياسية بحيث تصبح الهويةُ أهمَّ من البرنامج، والرمزُ أهمَّ من العقل، والخاصُّ أهمَّ من المشترَك. انظر: ياسين الحاج صالح، «في أصول انقسامات المعارضة وخصوماتها،» الحوار المتمدن، ١٣/ ١١/ ٢٠١١،

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=283308&r=0>.

مفهوم النخبة، الذي يختلط هنا بمفهوم السياسة الزائفة، وبصورة رجل السلطة المترفّع على الجمهور والمعادي له، جعلت من رجل السياسة في الوعي العام الشعبي الشخص الذي لا يتردد في استخدام أي وسيلة لتحقيق أغراضه والإفصاح من دون خجل عن شهواته، بالتحايل والغش والخداع والكذب، وبالتلاعب بعقول الآخرين وإخفاء مواقفه عنهم؛ فهو بالتعريف ليس رجل ثقة ولا مبادئ ولا قيم، ومن باب أولى ولا عدالة ولا حق. وأي شخص يتصدى للقيادة مشكوكٌ فيه مسبقاً، وينبغي لمعرفته تماماً البحث عن المصلحة الخاصة التي تكمن وراء التزامه. لا يمكن أن يكون هناك سياسيٌّ أو شاغلٌ لمنصبِ سلطة يحمل قضية، وليس للقضية والإيمان بها والعمل من أجلها أي مكان ولا معنى في الوعي السائد عن الممارسة السياسية. بل إن الدفاع عن مبادئ أو العمل من أجل قضية لا تجلب لصاحبها الربح والفائدة المباشرة الخاصة أصبح يُنظَر إليه في الثقافة العامة السائدة كضربٍ من الكذب والاحتيال، إن لم يكن كتجسيد للغباء و«العباطة». من هنا أيضاً جاءت المقارنة التي سيطرت على مراجعات جمهور الثورة على سبيل تفسير الكارثة السورية، والتي وضعت نبالة الثورة وناشطيها مقابل فساد المعارضة وخسّتها، كما لو أن المعارضة جاءت من خارج الشعب، أو النخبة الاجتماعية. وهو الذي جعل من العمل في قيادة المعارضة والانخراط في السياسة، خلال هذه الحقبة القاسية من تخبّط الثورة، محرقة للنفوس الحرة والمخلصة. لكن فشل أولئك الذين وهبوا أنفسهم للقضية، من بين المقاتلين، في التوصل إلى أي تفاهم لتأطير الحراك العسكري، أثبت أن الأمر لا يتعلق بعناصر المعارضة الحزبية أو المستقلة، وإنما بثقافةٍ وإرث سياسي ثقيل، نحملهما جميعاً في ذاكرتنا الجمعية(١١).

---

(١١) بينت التجربة أن آفة الانقسام والعجز عن التفاهم والتعاون وانعدام الثقة بين الأفراد لا تطال المعارضة أو حتى النخب السياسية وحدها، وإنما النخب الاجتماعية جميعاً. وهذا ما يمكن رؤيته أيضاً في المجتمعات العربية الأخرى. وقد شمل في سورية روابط أطباء ومهندسين وحقوقيين ورجال أعمال، لا يُشك بنزاهتهم ولا بموقفهم السياسي أو بوطنيتهم. وهذا ما يفسر الضعف الكبير لمنظمات المجتمع المدني بأكملها وغياب منظمات نقابية واجتماعية قوية وفعالة وناجعة. انشق عن النظام كثيرٌ من هؤلاء وضحّوا بأرزاقهم، وكان من الممكن أن يضحّوا بأرواحهم أيضاً، للالتحاق بالثورة، لكنهم أظهروا عجزاً لافتاً عن التجمع وبناء أُطرٍ للعمل المشترَك، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن مصالحهم المهنية أو عن دورهم السياسي في خضم الأحداث الثورية.

بهذا المعنى أيضاً كشفت الثورة عن معدن النخبة السياسية التي أنتجها النظام القائم، والنقائص التي تُميز ثقافتها وأخلاقياتها المهنية، والتي شكلت قاعدة حكمه الحقيقية، وجعلت من المستحيل حتى على الشرفاء والمخلصين التفاهم والتعاون وإنشاء مؤسسات ثابتة وفعالة. وهي في الواقع من بقايا ثقافة العبودية التي لن يمكن التحرر منها إلا بمقدار ما ستتطور وتتقدم وتنضج تجربتنا الجديدة في مناخ الحرية التي وهبتها الثورة، في شروط وظروف صعبة ومعقدة بالنسبة إلى ملايين السوريين الذين خرجوا من قفص نظام السلطة الاستثنائية، وتحرروا من هيمنته وسطوته، ودخلوا في حياة جديدة، استعادوا فيها، وهم في طريقهم إلى أن يستعيدوا، ضميرهم الحر، واستقلالهم العقلي، وكرامتهم، وحس الحرية والسيادة في نفوسهم وأجسادهم التي تحررت من التهديد والقمع أيضاً. ويشكّل القضاء على هذا الإرث، الذي هو الآن جزء من أنقاض النظام القائم/البائد، واستعادة معاني السياسة التي تهدف إلى إشراك الجميع في المسؤولية، وتنظيم الحياة العمومية، والتفكير بمستقبل المجتمع كله وازدهاره وحرية أفراده، وبث روح التضامن والتعاون والتفاهم بين أبناء المجتمع الواحد، المهمة الأولى لأبناء الجيل الحر الجديد، الذين لا ينبغي أن ييأسوا، ولا أن يعتقدوا أن سورية الجميلة والنبيلة والمبدعة والسوريين الشجعان والمبادرين والمضحّين من أجل الغير قد ذهبت وذهبوا إلى الأبد؛ ولا أن يخلطوا بين سوري الطغيان الوصولي والانتهازي والأناني والمنافق والغشاش بالطبع والماهية والسوري الحر الذي يجدر بهم تمثيله وتجسيده.

فكما أن العبودية منتجة للازدواجية والنفاق والانتهازية، وهي بالتعريف قيمة الذين لا قيمة لهم، أي المنزوعي السيادة والحرية والكرامة، يولِّد النزوع إلى السيادة الذي تبعثه الحرية تطلعاً موازياً إلى استعادة الفضائل والقيم الإيجابية: النخوة والشجاعة والكرم والتسامح والحكمة والنزاهة والصدق والتضحية في سبيل المبدأ والاهتمام بالقضايا الكبرى والمصائر الجماعية، وتمييز القضايا المصيرية عن المصالح الخاصة والشخصية. فسمة السيادة الرئيسية وجوهرها التضحية من أجل الكل، وهذا هو الأصل في تسييد الفرد من قبل جماعته، في الماضي والحاضر، كما يقول المتنبي في بيته البديع:

لولا المشقّةُ سادَ النَّاسُ كلُّهمُ الجودُ يُفقِرُ والإقدامُ قتّالُ

أما السيادة التي أراد الطاغية أن يفرضها على السوريين، فهي سيادة مقلوبة، أو تسيّد بالقوة والإكراه والتهديد والترويع، كتلك التي يفرضها زعيم عصابة على ضحاياه. وليس لها مضمون آخر سوى شرعنة النهب والسلب.

فهي سيادة مزيفة تتخذ مكانها ومظهرها بسبب الموقع المادي الذي يحتله صاحبها، لكن مضمونها يعلن عن حقيقة روح العبودية التي تسكنها، وهي الخضوع للشهوة والمصالح الشخصية وحكم الأهواء بدلاً من الحكمة والعقل، وإرادة القهر والعدوان وإذلال الآخرين بدلاً من مساعدتهم على الارتقاء إلى مستوى الحياة الأخلاقية. رأسمال السيادة من القيم والفضائل هو ما يجعل سلطة السيد شرعية ومطاعة ومقدرة وفي الوقت نفسه منضبطة وأخلاقية. وهو نموذج للغيرية والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والدولة، بعكس المتسيد بعنفه الذي يفعل العكس، ويستخدم السلطة التي استولى بطرائق لا شرعية ولا قانونية لتحقيق منافع خاصة وتفريغ مشاعر الحقد والكراهية والانتقام في أقرانه، واغتصاب حقوقهم وإذلالهم.

لقد نزع نظام الاستبداد السيادة من الشعب وأودعها عصبته الحاكمة، وقضى على روح الوطنية الجامعة بقضائه على سيادة الفرد ومعنى المواطَنة وتهميشه النخب الاجتماعية. ولا يمكن لعصبية مهما تماسكت وراكمت من قوة أن تستمر في مواجهة الوطنية التي تعني طموح الأفراد جميعاً للمساواة، أي للمواطنة والشراكة في السيادة والقرار. ولا يمكن لنخبة أن تستبطن قيم الوطنية وتعيشها وتعمل بمنطقها وقيمها، وأن ينمو ولاؤها للدولة والشعب، من دون مشاركة في المسؤولية، ولا يمكن أن يؤدي تهميشُها ونزع السيادة عنها سوى إلى تخريبها وتدميرها كنخبة وطنية لمصلحة الانتماءات والولاءات الأهلية الطبيعية.

وكما أن النخبة العصبوية التي يراهن على تماسكها النظام ويبني عليها حساباته للبقاء في الحكم ضد إرادة الأغلبية الشعبية، لم تولد وتتخلق إلا بحصر المسؤولية وروح السيادة والسلطة فيها، بعد أن لم تكن شيئاً من قبل، كذلك لا يمكن تخليق نخبة وطنية من دون إدخالها في عالم السلطة والسيادة والمسؤولية.

يقتل الإعدام السياسي في الفرد روح المواطَنة ومعناها، ويحوّله إلى صعلوك، يفكر بنفسه وأقربائه وأبناء عشيرته، ومصلحته الشخصية المباشرة، من خارج أي مرجعية حقوق وواجبات أو مفهوم للتضامن والعدالة والتعاون مع الآخرين، بمقدار ما ينتفي معنى المصلحة الجماعية، وتتحول المصلحة العامة إلى مصلحة الحاكمين الخاصة وبضاعتهم.

يعني نزع السيادة عن الدولة والشعب لمصلحة عصبية قبلية تدمير معنى الدولة والقانون والمواطنة معاً، ونزع ملكية الدولة من الشعب وتحويلها إلى ملكية خاصة، وتحويل الشعب أيضاً إلى قطيع لا قدرة له على إنتاج عناصر تنظيمه من داخله، ولا على توليد نخبة تشعر بالمسؤولية تجاهه وترعى شؤونه وتفكر في مصيره، وتملك بالتالي سلطة معنوية عليه تحتاجها من أجل التواصل والتفاعل معه وقيادته من دون عنفٍ ولا تقييدٍ له بالسلاسل. من دون نخبة من هذا النوع، أو بفرض نخبة خاصة من خارجه وتسييدها بالقوة عليه، يختفي الشعب من الوجود كهوية ورابطة ولحمة مجتمعية ويتحول سياسياً إلى غثاء كغثاء السيل، لا ناظم له ولا عصب.

وهذا ما سمح أصلاً للسلطة القائمة أن تحوّل العصبية القبلية الضيقة إلى مقر سلطة سيدة، ومكّنها من التماسك والتوافق والسيطرة على الدولة، ومن ثَم البقاء والاستمرار. ولن تزول مخاطر «عصبنة» السلطة ونزع السيادة عن الشعب ما لم تتكون نخبة ذات عصبية وطنية وولاء للشعب والدولة، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون تأسيس الديمقراطية بوصفها النظام الذي ينظّم ويشرعن ويضمن مشاركة الشعب في السلطة واستعادته، جماعياً وفردياً، للسيادة على نفسه ووطنه. وهذا ما سوف يغير في بنية النخبة ومنظومة قيمها وسلوك أفرادها، ويعيد تشكيلها في إطار نخبة جديدة، وطنية واحدة، فيما وراء تباين أصولها المذهبية والدينية والمناطقية والسياسية والفكرية، كما هي الحال في كل الديمقراطيات الفاعلة والحية في الشرق والغرب.

خاتمة

ركّز معظم الباحثين في تحليل المآل الكارثي الذي آلت إليه الثورة السورية على العوامل الجيوسياسية وبشكل خاص على التدخلات الخارجية الإيرانية ثم الروسية، وعلى شلل المنظمة الدولية وتعطيل دور المجتمع الدولي.

حاولتُ في هذا البحث أن أبين أنه في ما يتعلق بفهم مسار التحولات الاجتماعية لا يمكن الفصل بين العوامل الذاتية والشروط الموضوعية، وأن ضعف الأول يساهم في تعظيم أثر الثاني والعكس. ولذلك ركزت فيه على تلك العوامل التي غالبا ما تم تجاهلها لحساب التركيز على تحليل لحساب التركيز على تحليل الشروط الخارجية والجيوسياسية في معظم الأبحاث الأكاديمية التي صدرت عن الثورة السورية حتى الآن. فسلطت الفصول الثلاثة الأولى الضوء على السياقات التاريخية التي سبقت الانتفاضة ومهدت لها، وعلى الفاعلِين، من شخصيات وقوى ومؤسسات عملت في إطار الثورة، في علاقتهم فيما بينهم ومع السلطة والمجتمع معاً. وأظهرت دور انقسام النخب الاجتماعية والصعوبات التي واجهتها والتي أدت إلى إجهاض تجربة المجلس الوطني بعد فشل محاولات عديدة سابقة، والفقر الشديد في رصيد الثقة والألفة الذي يحتاج إليه أي مشروع لتجميع الأفراد وانسجامهم ومقدرتهم على توليد قيادة من داخلهم، لا مفروضة عليهم. وهي المشكلة الرئيسية التي واجهت السوريين في تثمير جهودهم وترجمتها إلى مكاسب سياسية ثابتة، خلال الثورة كما واجهتهم من قبل في إقامة مؤسسات مجتمع مدني فاعلة. وهذا ما ساهم في ارتفاع حجم التضحيات وضعف مردودها السياسي، وقاد إلى تعزيز أثر القوى الخارجية في توجيه الصراع وحرفه لخدمة مصالحها وأهدافها.

وفي الفصلين الرابع والخامس حاول البحث أن يرصد السياسات أو الخيارات السياسية، والأيديولوجيات المأزومة التي كانت تكمن وراءها، والصراعات التي دارت من حولها بين التيارات الثلاثة التي سيطرت على مسارها، وارتبطت برهانات التدخل الدولي، واللجوء إلى السلاح وأسلمة الانتفاضة وقواها الفاعلة. وأظهر أن ما جرى للثورة وللمجتمع والدولة في سورية، في السنوات الثماني الماضية، لم يكن حتمية تاريخية وإنما ثمرة رؤى واختيارات سياسية واستراتيجيات حددت في النهاية مصير الانتفاضة بأكملها، على الرغم من أنها لم تكن في أغلبها خيارات واعية بمقدار ما كانت ردود أفعال، لجأ إليها أفراد وتبنتها جماعات لم يكن يوجد بينها أي تنسيق ولا يربطها ببعض، أو أغلبها، إلا إرادة الخلاص من النظام القائم، وسرعان ما أنجبت أجنداتها الخاصة وتحولت إلى قيادات مستقلة، من دون أي مرجعية سياسية أو فكرية واضحة.

واجتهد الفصل السادس في تحليل السياسات الإقليمية والدولية تجاه الانتفاضة ودوافعها واختلافاتها. وقد أبرز البحث، بعكس التصورات التي سادت في أوساط الناشطين، والرأي العام السائد لدى جمهور الثورة عموماً، أن ما غلب على المجتمع الدولي ليس التفاهم ضد الثورة أو التخطيط لإفشالها، وإنما بالعكس تباين المواقف وتعدد السياسات، وتقلبها وتخبط الخيارات، وفي مقدمها داخل الإدارة الأمريكية، وتبدلها مع تطور الأحداث وتغير موازين القوى ومسار الانتفاضة نفسها. وهذا ما انعكس على موقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي وجدت نفسها عاجزة عن القيام بأي مبادرة ذات معنى. لم تكن مواقف الدول محسومة سلفاً ولا مستقرة على حال.

بينما سعى الفصل السابع والأخير إلى إعادة تركيب نظري تظهر كيف تحولت سورية إلى مسرح صراعات متقاطعة داخلية وخارجية، وضحية لها معاً. مع تسليط الضوء من جديد على العوامل الذاتية، تلك المتعلقة بإرادة نظام استثنائي قام على نزع السيادة عن الشعب لإقامة حكم أسرة ملكية على أنقاض جمهورية مجهضة، واستخدم العنف الخارج عن أي قانون أو عرف وسيلة لبناء الشرعية، وتلك المرتبطة بإخصاء النخب الاجتماعية المنزوعة

السيادة والمتنازعة فيما بينها على مواقع الحاشية الملكية وتكريس العجز السياسي.

لا يعني ذلك التقليل من وزن العوامل الخارجية والظروف الموضوعية، وأثر سياسات الدول الكبرى وضغط النزاعات الإقليمية، ودورها في تقرير نتيجة الحرب، وإنما التأكيد على ديناميكية التفاعل بين العوامل الخارجية، أو بالأحرى الخارجة عن إرادتنا، والعوامل الذاتية، وتداخلهما من أجل تفسير أكثر دقة لمجرى الأحداث التاريخية. لقد كانت خسارتنا للحرب العسكرية ثمرة تدخل القوى الأجنبية من دون أدنى شك، لكن فشلنا في تكوين قيادة وطنية، أي في التصرف كشعب واحد وأمة، لا كمجموعات متعددة، حزبية وقومية ومذهبية ومناطقية، متنافسة ومتنازعة، يرجع إلينا وحدنا. وهو الفشل الذي يفسر أيضاً إلى حدٍّ كبير شكل التدخلات الأجنبية ونتائجها. ولو قُيّض للسوريين وجود قيادة وطنية، تحظى بالصدقية ودعم الشعب، وقادرة على المناورة السياسية وتجميع القوى المحلية والدولية وتعبئتها، لتغير مجرى الصراع، وربما قطع الطريق على تطورين شكّلا قاعدة الهجوم المضاد على الثورة: أسلمة القيادة السياسية والخط العام للثورة، وتبني حلفاء النظام خط الحسم العسكري والقضاء على الثورة، من دون تردد، وردع المجتمع الدولي عن اتخاذ موقف جدي ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق السوريين، أمام احتمال انتصار ثورة إسلامية جديدة في الشرق.

لكن، من الوجهة الموضوعية، ما كان من الممكن أن يحصل في سورية غير ما حصل. وكان من شبه المستحيل، من دون معجزة، أن تولد قيادة سياسية موحَّدة، تجمع القوى المتناثرة وتوحدها وتنتزع المبادرة وتوجه مسار الثورة وخياراتها غير ما توجهت إليه. والسبب أنه لم يكن في سورية شعب بالمعنى السياسي للكلمة؛ فقد كان همّ النظام القائم وبرنامج عمله، منذ ولادته، تفريغ الشعب من كل صفاته ومضامينه وتحويله إلى جماعات متنافرة ومتناحرة، وتوجيه بعضه ضد البعض الآخر، للاحتفاظ بتفوقه وسيطرته. وفي سبيل ردعه عن القيام بأي محاولة للخلاص من الطوق الذي فرضه عليه، أحاط النظام، أي النخبة القائدة والمسيرة له والمستفيدة منه، نفسه بحزام ناسف، وأعلن استعداده في أي لحظة لتفجيره، تماماً كما يفعل

انغماسيو داعش للقضاء على أي أمل لدى الخصم بالانتصار. ولم يكن هذا الحزام الناسف شيئاً آخر سوى العصبية الطائفية التي أحياها وأعاد صياغتها لتبقى في خدمته، والتي استخدمها للانتقال بالدولة والمجتمع من نظام جمهوري مضطرب وغير مستقر إلى حكم فردي لم يلبث حتى تحول إلى حكم وراثي مطلق.

لم تكن ثورة ٢٠١١ تعني شيئاً آخر سوى محاولة الشعب استرداد سيادته وحقه في المشاركة في تقرير مصيره ومصير وطنه، بعد أن رده الحكم المطلق إلى حالة العبودية ونزع عنه وعن أفراده جميعاً صفات السيادة ومتعلقاتها، وأودع السيادة جميعها، رسمياً ودستورياً، في شخص واحد، كلي الحضور ومطلق الصلاحية لا يخضع لأي مساءلة أو محاسبة أو نقد. ولا يعني استرداد السيادة سوى استعادة صفات المواطَنة وما يرتبط بها من المساواة في الحقوق والواجبات، وفي مقدمها الحق في الأمن، أي الحياة والحرية والكرامة الذاتية. لذلك، قبل أن تكون على الأسد ونظامه، كانت الثورة، وهذا سبب نجاحها، ثورة على روح العبودية والخنوع والتسليم بالأمر الواقع التي كان النظام قد زرعها في قلوب جميع السوريين، وحولهم بالفعل إلى أقنان، يعيشون على فتات ما تقدمه لهم نخبة حاكمة متعسكرة، موهبتها الرئيسية التفنن في إرهاب الأفراد وترويعهم للحصول على إذعانهم، وحراسة شارات السيادة لرئيسها وسيدها، وهي منظمة حتماً في بنية عسكرية وأمنية وأيديولوجية، تابعة كلياً له وخاضعة لأوامره.

في لحظة صحوة استثنائية، غذاها الأمل بإمكانية الخلاص، تحرر السوريون من مخاوفهم والرعب الذي يسكنهم، وكسروا قيودهم، وواجهوا الموت غير مبالين، في سبيل استرداد سيادتهم المنتزَعة منهم، أي حقوقهم التي لا تناقش ولا يساوم عليها في الاعتراف بحريتهم وإنسانيتهم. أرادوا أن يفرضوا ببساطة العودة إلى المبدأ الذي قامت عليه الدولة، والذي يشكل اليوم أساس قيامها في كل بقعة ومكان في العالم، ويرموا إلى سلة المهملات سورية الأسد ليقيموا في مكانها سورية الشعب، ويكرسوا سيادتهم عليها من جديد.

في هذه اللحظة التي انقلب فيها المجتمع والنظام رأساً على عقب،

وصار الشعب سيد الساحات واختبأ السيد في وكره، وكانت بكل معنى الكلمة لحظة خارجة من التاريخ، أي متجاوزة لشرطه، اختفت بالسرعة ذاتها الحدود والتناقضات والحساسيات داخل صفوف الشعب، وتحول إلى طرف واحد، انصهر فيه الجميع، بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وطوائفهم ومناطقهم وقومياتهم، في مطلب الحرية. وُلِد في تلك اللحظة شعبٌ سوري واحد يهتف بشعارٍ واحد، «الشعب السوري واحد»، وينشد بصوت واحد، ويخرج في مسيرات هدفها التعبير عن التآخي واكتشاف الذات السياسية، ذات الشعب فيما وراء الاختلافات والتمايزات الثقافية والاجتماعية والدينية، أكثر من التعبير عن رفض السلطة أو مناهضة النظام. في هذه المسيرات ذاتها، وعلى وقع هتافاتها وأهازيج وألحان منشديها الذين خرجوا من العدم، وُلِد الشعب السوري الجديد مرة واحدة وسقط نظام العبودية إلى الأبد.

لم يبقَ أمام النظام ما يفعله سوى تفجير الحزام الناسف الذي أحاط به نفسه. أعلن الحرب واستقدم التدخل الأجنبي وعبأ من أمكنه تعبئته من الرعاع من كل الطوائف والقوميات، على أمل أن يشتري المزيد من الوقت والهرب من مواجهة مصيره.

لم يكن تفجير النظام حزامه الناسف في وسط الشعب المنتفض سوى الخاتمة الطبيعية والمنتظَرة لنظام الحرب الدائمة التي فرضها على المجتمع خلال عقود لانتزاع السيادة منه، واحتكارها له، وتحويل السوريين إلى بيادق وأتباع؛ وإلا الاستكمال الأخير لحرب الجميع ضد الجميع، التي برع في إشعال نارها، وعاش على عوائدها، بين مسلمين ومسيحيين وسنّة وعلويين وإسلاميين وعلمانيين، وداخل كل طرف من أطرافها. هكذا نجح في تمزيق النسيج الوطني والقضاء على معنى الشعب، واستمد من تأبيد نظام الحرب الأهلية مبرر وجوده والوقود اللازم للارتفاع بقوته وسلطانه.

قبل أن تصبح خراباً مادياً، وتدميراً للبشر والعمران، كانت سورية قد تحولت إلى خرائب سياسية ومدنية وفكرية وأخلاقية معاً. الخبرة الرئيسية التي كونها السوريون عن حياتهم الاجتماعية والسياسية، وتميزوا فيها عن

المجتمعات السياسية الأخرى، قبل اندلاع الثورة، هي سورية المعتقَل أو السجن الكبير، سورية المنع والحظر والإكراه والعسف والعنف والإعدام والإبادة، وسورية الخوف والقلق والرعب، والإذعان والتحقير الروحي والإنساني، والانكفاء أو الهرب والبحث عن الاحترام والتقدير والاعتبار، من أي نوع كان، بعيداً عن سورية، وفي أي مكان.

لم يكن هناك، خارج لحظة السمو الاستثنائية التي شهدتها الانتفاضة في أشهرها الأولى، والتي سوف تبقى مرجعيتهم الرئيسية في إعادة تأسيس اجتماعهم السياسي في المستقبل، ما كان يمكّن السوريين من أن يجتمعوا ويتواصلوا ويؤسسوا أي حركة أو قوة أو مشروع. لا شيء من الخبرة السابقة يمكن أن يساعدهم على التفاهم والتعاون والتعلق بحلم مشترك وتغذية عواطف إيجابية وإنسانية متبادَلة. يحتاج نشوء مثل هذه العواطف إلى الثقة، ليس بالآخر فحسب، ولكن أكثر من ذلك بالمستقبل، والمشاركة أو الإيمان بإمكانية المشاركة في مصير واحد، والعمل من أجل حلم واحد. وكل هذا كان محرَّماً وممنوعاً. ممنوع رفع الرأس، وممنوع طلب الحرية، وممنوع الحلم بمعاملة كريمة أو الحديث في العدالة. ليس أمام السوري في كل ما يتعلق بالشأن العام، ومعظم ميادين الشأن الخاص، إلا الانصياع لما يُملى عليه ويُطلَب منه. ليس في سورية مجتمع مدني، والسياسة احتكار للحزب والأمن، أي للسيد الذي يخدمون عنده. وليس أمام الإنسان الذي يريد أن يضمن بقاءه إلا التسليم والاستسلام للقوي وللأقوى وقبول العسف من دون نقاش ولا مساءلة أو مساومة.

لم يكن يوجد في سورية «شأن عام»، لا توجد إلا شؤون خاصة. العام في كل أشكاله وصفاته ملك خاص للحاكم لا يشرك به أحداً، هو رصيده، ورأسماله كي يصبح أباً ورباً لا يسأل ولا يحاسب ولا يناقش وإنما يهاب ويرعب ويأمر ويطاع.

لذلك لا توجد أحزاب ولا نقابات ولا أي مؤسسات خاصة أو عامة مستقلة من أي نوع كان. ولا يوجد بالتالي فرد، أي إنسان صاحب قرار، خارج ما يسمح به السلطان؛ كلها علب فارغة، وأشكال لتنظيم واحد، وسلطة واحدة، هي سلطة الأجهزة الأمنية التي أكلت الدولة وحلّت محلها

وتكلفت بتحريك الأفراد والجماعات، كما تحرك آلة صماء خيوط الدمى في مسرح عرائس بمساحة بلد كامل.

ما كان يمكن أن تنتهي المغامرة و«المؤامرة» الأسدية بنصر لأحد. فلا يستطيع نظام أن ينتزع السيادة من الشعب ويوْدِعها شخصاً أو عصبية صغيرة ويحول الشعب إلى رعاع إلى الأبد من دون أن يثير في مواجهته، في عصر التحرر والديمقراطية، ثورة متجددة ودائمة، وعنفاً مضاعفاً. ولا يستطيع شعبٌ حُرِم من كل سمات السيادة، وجُرِّد من كل أهلية، وعوقب على أي مشاعر وحدة أو تعاون أو تعاطف، أن يتصرف كشعب واحد، ويكسب معركة تحرره بضربة واحدة.

وما كان من المتوقَّع أن ينجح شعب، جُرِّد من هويته السياسية، وعُقِم سياسياً ومدنياً منذ قرون، وحُرِم من أي شكل من أشكال التنظيم الذاتي، في القرى والمدن والأحياء، واستُعمِرت مؤسساته المدنية والسياسية والاقتصادية، واحتُلت من الداخل، وحُطِّمت أشكال وعيه العقلانية والموضوعية في مدارس عبادة الشخصية وكتاتيبها، وأُخضِع لعمليات تقزيم واستلاب روحي وعقلي منهجية، وقُضِي فيه على أي مناعة أو حصانة عقلية ونقدية، في إنتاج ممارسة اجتماعية وسياسية وطنية وعقلانية ومدنية من العدم.

لهذا لم تنجح المعارضة التي لم تختبر في أي يوم معنى العمل الجماعي المنظم، حتى لا نقول نظم التفاعل والتواصل والتعاون والإدارة الذاتية، في أن تتجاوز انقساماتها ونمط السلوك والعمل الذي اعتادت عليه، وأن تبدع نموذجاً للممارسة الوطنية والديمقراطية من فراغ. ستحكم سلوكها وأشكال تنظيمها الأشكال والأنماط القديمة التي خبرتها، قبل الثورة، أو التي وجدتها في حوزتها: زعامات صغيرة بطموحات وأطماع كبيرة، كل يرى في نفسه ممثلاً للشعب، وقائداً لمسيرة تاريخية، لكن من دون وعي بالمسؤوليات والالتزامات والمهام المطلوبة لتنظيم القوى والجهد.

ما كانت تفتقد إليه الأطر التي تصدرت المشهد، وما منعها من تنظيم مقاومة موحَّدة وناجعة، هو الأمر ذاته الذي منع السوريين من التوحد في مواجهة نظام الأسد وطغيانه منذ عقود، والذي نجح الأسد في انتزاعه من

جميع السوريين، ليقيم إمارة أو مملكة شخصية وراثية قرسطية على حسابه، هو السياسة. أي البنية الوحيدة التي لا يمكن أن تقوم اليوم أي حياة اجتماعية سليمة ومنتجة ومستقرة، أي دولة «وطنية»، من دونها. ولا تستقيم السياسة من دون حرية أو إرادة فردية حرة، وهذه هي أصل المواطنة، ولا تستقيم الحرية من دون السيادة، سيادة الفرد على نفسه وقراره، وسيادة الشعب على دولته التي يتقرر فيها مصيره الكلي والجماعي، وسيادة الدولة في الفضاء العالمي الشامل.

هذا هو أصل التطور السياسي الحديث الذي ولد الأمم وأنشأ الجمهوريات وأسس منظومات الحقوق والواجبات، والذي كان هو نفسه ثمرة ثورات وانتفاضات وتمرد شعوب لا حصر لها. وعلى هذا الإنجاز الاجتماعي الكبير، أي اكتشاف السياسة وإبداعها كميدان لتنظيم شؤون البشر على أساس الكرامة والحرية والعدالة والمساواة لا القهر والقوة والعنف، وتحرر الفرد من الخوف والذل واحتقار الذات، قامت إنجازات عظيمة أخرى، فكرية وأدبية وفنية وعلمية. وتحولت الدولة إلى محرك رئيسي للحداثة بمقدار ما وفرت الإطار الذي سمح للأفراد الذين انفكوا عن عصبياتهم الأهلية، التي تحللت هي نفسها، بأن يعيدوا بناء اتحادهم واجتماعهم وتفاهمهم وتعاونهم بإرادتهم، لا رغماً عنهم. هذا هو معنى المواطَنة، التي يجتمع على قاعدتها الأفراد، بصرف النظر عن أحوالهم الخاصة، ويشكلون معاً شعباً وأمة سيدة، ودولة تحقق السيادة وتضمنها وتعززها بالقانون والدستور وتنظّم التضامن والتكافل بين أبنائها. فلا تولد الأمم والشعوب جاهزة من بطون أسلافها، ولا تنبثق من وحدة الثقافة والدين، وإنما تُبنى وتتشكل اليوم بمقدار ما تتمثل قيم السيادة والحرية وتنشئ الدولة التي تجعل هدفها وغايتها تعميم مبدأ السيادة والحرية على جميع أفرادها، أي تحويل أعضائها من رعاع ورعايا إلى مواطنين وأناس أحرار. وظيفة السياسة صناعة المواطنة وتعميم شروطها وتوسيع دائرة مشاركة الأفراد في الحرية والسيادة، التي تولد من ورائها الوطنية، أي روح التضامن بين الأفراد للحفاظ على سيادتهم وحرياتهم وحقوقهم المشتركة، التي أَوكلوا بحمايتها ورعايتها الدولة، وهي المنظومة المتخصصة بإدارة شؤونهم العمومية، والتي تتبع لهم وتخضع لرقابتهم، وتنبثق سلطتها من

سلطتهم، وتستمد سيادتها «الوطنية» من سيادة كل فرد منهم.

بانتزاع السيادة من الشعب تنتفي جميع الحقوق والحريات وتصبح رهناً لإرادة الحاكم المتسلط، يوزعها على شكل هبات ومكرمات، وينتفي الإنسان الحر، المواطن، ويحل محله التابع أو العبد المنفذ والمطيع. وليس لتأكيد السيادة مجال سوى المشاركة السياسية، ولا مجال لحياة سياسية منتجة وفاعلة من دون تمثل نموذج الحكم الديمقراطي الذي ينظم شروط ممارستها. وبديل الديمقراطية التي تنظّم ممارسة السياسة، أي التعبير عن سيادة كل فرد في الوقت نفسه، ومشاركة الأفراد في تقرير مصيرهم الجماعي، هو الدكتاتورية، التي تقوم على انتزاع السيادة من الشعب واحتكارها من قِبَل شخص أو طغمة، وتعني بالتالي الحرب المؤبَّدة بين الحاكِمين والمحكومين، ومن ورائها خراب العمران.

وُلِدت السياسة في العصر الحديث، مفهوماً وممارسة، في سياق العمل على إعادة تركيب المجتمعات الأهلية المنحلة، والتي أدى انحلالها إلى حروب لا تنتهي بين الطوائف والجماعات المحلية والقوميات، وتطورت نظريتها ومفاهيمها من خلال الجهد الذي بذله مفكرون ومصلحون اجتماعيون وحكام طموحون لتوحيد قوى المجتمعات وبسط السلام والأمن في ربوعها وتشجيع التفاهم والتعاون فيما بين أبنائها.

ليست الثورة سوى وسيلة لعودة الشعب إلى السيادة وإعادة السيادة إلى الشعب، وفتح المجال أمام تحول أفراده جميعاً إلى شركاء في المواطنة وأمام نشوء روح وطنية محل روح العصبيات الأهلية، الطائفية والإثنية، تمثّل الشراكة في الحرية والكرامة وتعوض عن تراجع روح الأخوة الدينية أو العائلية.

افتقارنا إلى السياسة مفهوماً وممارسة، ومعاداة نظمنا الاجتماعية، السياسية والأهلية، لروح الحرية، يفسر الكثير من عناصر الفوضى التي طبعت ممارستنا الفردية والجماعية، وحالت دون نجاحنا في إقامة نظم ومؤسسات وأحزاب وجمعيات قوية وقادرة على الإنجاز، وحرمتنا من تحقيق انتصار حاسم في ثورة ضحّى فيها أبناؤنا بدمائهم من دون حساب للتحرر من الدكتاتورية وروح العبودية. لكن ليس المهم الآن أن نعرف لماذا فشلنا أو

قصّرنا، المهم أكثر هو أن نفكر كيف نربح جولة أو جولات الصراع القادمة من أجل الحرية.

لن يكون ذلك بالضرورة عبر ثورة عارمة أو انتفاضة شعبية. فما حققته انتفاضة ٢٠١١ لن يمكن التراجع عنه، وقد تحطم قفص العبودية إلى الأبد في سورية. ما ينتظر منا أو بالأحرى من الجيل الجديد الذي خرج من عباءة العبودية، وعرف فضاء الحرية الرحب، داخل سورية التي لا تزال تتخبط بدمائها، وبشكل خاص خارجها، هو إعادة تضميد جراح الشعب، أعني سورية، لا طوائفها ولا عشائرها ولا مناطقها ولا عصبياتها الأهلية. وليس هناك طريق آخر سوى الرهان على تطوير السياسة إطاراً للحرية وتنظيم الجهد الجماعي وتعلّم حمل المسؤولية الجماعية. لكن قبل ذلك العمل على تحرير السياسة نفسها من تقاليد الحقبة الدموية الماضية وقيم الانتهازية والوصولية والجري وراء المصالح الشخصية التي طبعتها وأفسدت مفهومها وأهدافها. إرجاع السياسة إلى أصلها يعني ممارستها كصناعة للأمة السيدة والشعب الحر، أي المشاركة في صناعة التاريخ وتقرير المصائر الجماعية للمجتمعات.

وليس لما نضيفه من تحليلات وتفسيرات وشروح في محاولاتنا النظرية، ومنها هذه المحاولة لإلقاء أضواء كاشفة على ثورة السوريين، العظيمة والكارثية معاً، سوى هدف واحد، هو أن نتعلم كيف نتعلم من أخطائنا، وكيف نتغلب عليها، ليس لإصلاح ما مضى، فهذا مستحيل، ولا للتشهير بأنفسنا أو بمن ساهم في قيادة مرحلة استثنائية لا خبرة سابقة لأحد بأمثالها، ولا من أجل الندب على حظنا؛ ولكن من أجل أن نحوّلها إلى خبرة عميقة ونبقيها حية في عقولنا وذاكرتنا، وننقلها إلى أجيالنا القادمة لتصبح وعياً متوهجاً ينير لهم طريق المستقبل الذي بات مفتوحاً أمامهم وأمامنا، ونُطَمْئن آلاف آلاف الشهداء على أن تضحياتهم لم تذهب سدًى ونسمح لهم بأن يرقدوا بسلام.

مراجع مختارة

عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٣.

ــــــــــ، **تنظيم الدولة المكنى «داعش»**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٨.

جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٢.

ميشيل سورا، **سورية: الدولة المتوحشة**، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ٢٠١٧.

جيورجيو أغامبين، **حالة الاستثناء**، ترجمة ناصر إسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة ٢٠١٥.

حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٤.

ياسين الحاج صالح، محرر، **الخلاص أم الخراب، سوريا على مفترق طرق**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٤.

ــــــــــ، **الإمبرياليون المقهورون، في المسألة الإسلامية وظهور طوائف الإسلاميين**، رياض نجيب الريس، بيروت ٢٠١٩.

جلبير الأشقر، **الشعب يريد**، دار الساقي، لندن ٢٠١٣.

حازم صاغية، **البعث السوري، تاريخ موجز**، دار الساقي، لندن ٢٠١٢.

شمس الدين الكيلاني، **مدخل في الحياة السياسية السورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٧.

ـــــــــــ، **تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٢.

حمزة مصطفى المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٢.

فواز جرجس، محرر، **الشرق الأوسط الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٦.

معتز الخطيب، **العنف المُستَباح: «الشريعة» في مواجهة الأمة والدولة**، دار المشرق، القاهرة ٢٠١٧.

وليد فارس، **حمص، الحصار العظيم**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٥.

زياد ماجد، **سورية، الثورة اليتيمة**، دار شرق الكتاب، بيروت ٢٠١٤.

حسن مصدق، **كتاب وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ٢٠١٢.

رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، ترجمة حازم نهار، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١١.

ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة**، ترجمة عباس عباس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١١.

ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، ترجمة نجيب الغضبان، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١٠.

رضوان زيادة، محرر، **معركة الإصلاح في سورية**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

ـــــــــــ، **سنوات الخوف**، صادق جلال العظم وآخرون، حوارات في الوطنية السورية، بترا، دمشق ٢٠٠٣.

ـــــــــــ، **ربيع دمشق**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.

برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٨.

فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٣.

سنا يازجي، **قصّة مكان ـ قصّة إنسان: بدايات الثورة السوريّة**، أرشيف الذاكرة الإبداعية للثورة السورية، ٢٠١٧.

فردريك معتوق، **صدام العصبيات العربية**، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٧.

وائل الزهراوي، **لهذا أخفينا الموتى**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ٢٠١٩.

Jean-Pierre Filiu, *Généraux, gangsters et jihadistes: histoire de la contre-révolution arabe*, La Découverte, 2018.

________, *La Révolution arabe*, Fayard, 2011.

Paolo Dall'oglio, *La rage et la lumière: Un prêtre dans la révolution syrienne*, ed. de l'Atelier, 2013.

François Burgat et Bruno Paoli, *Pas de printemps pour la Syrie*, La Découverte, 2013.

GARANCE LE CAISNE, *Opération César: au cœur de la machine de mort syrienne*, Stock, 2015.

Gilles Vandal et Sami Aoun, *Barack Obama et le Printemps arabe*, Athéna, 2013.

Souhail Belhadj, *La Syrie de Bashar Al-Assad*, Belin, 2013.

Adam Baczko, Gills Dorronsoro, Arthur Quesnay, S*yrie Anatomie d'une guerre civile*, CNRS, 2016.

Subhi Hadiddi, contribution, *Dans la tête de Bachar al-Assad*, Actes Sud, Paris, 2018.

Yassin al Haj saleh, *The Impossible Revolution, Making Sense of the Syrian Tragedy*, ed. C. Hurst & Co Publishers, 2017.

Hala Kodmani, *La Syrie promise*, Sindbad Actes Sud, 2014.

Emile Hokayem, *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant*, Adelphi series, 2013.

Fred H. Lawson, ed., *Demystifying Syria*, The London Midlle East Institute, 2009.

David Lesch, *Syria, The Fall of the House of Assad*, Yale University Press, 2013.

Moncef Marzouki, *Tunisie, du triomphe au naufrage*, ed. L'Harmattan, Paris, 2013.

Franck Mermier, ed., *Ecrits libres sur la Syrie*, Classiques Garnier, Paris, 2018.

Christopher Philips, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East*, Yale University Press, 2016.

Ben Rhodes, *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House*, Random House, NY, 2018.

Manon-Nour Tannous, *Chirac, Assad et les autres*, PUF, 2017.

Nikolaos Van Dam, *Destroying a Nation: The Civil War in Syria*, I. B. Tauris, 2017.

«Un oeuil sur la Syrie,» le blog d'Ignace Leverrier, ancien diplomate, Blogs Le Monde.fr, <http://syrie.blog.lemonde.fr/>.

Syria Report, ed. Jihad Yazigi, <https://www.syria-report.com/>.

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتضمّن شهادة طويلة وموسّعة - ربما هي الأولى - تتحدّث عمّا جرى في الكواليس وفي العلن خلال أهمّ سنوات الثورة السورية بقلم أحد أهم الفاعلين فيها وأوّل رئيس للمجلس الوطني السوري. حيث تحدّث د. برهان غليون في شهادته هذه عن عشرات الوقائع والأحداث والمواقف، وعن كثير من السياسيين والناشطين والمثقّفين والمجموعات السياسية بكل جرأة ووضوح، وكأنه يتحدّث إلى صديق خاص في لحظة تجلٍّ تسقط فيها كلّ الحُجُب.

بعد مرور سريع على المشهد السياسي في سورية خلال الستينيات والسبعينيات وما أعقبها من أحداث دموية ومواجهات بدأت في عام ١٩٧٩ وانتهت بمجزرة حماة عام ١٩٨٢، ثم فترة هدوء نسبي امتدّت حتى «موت الدكتاتور» والعبارة لرياض الترك - عام ٢٠٠٠، وما تلاها من نشاطات ربيع دمشق، ثم إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، وانقسامات الوسط السياسي في سورية، وصولاً إلى لحظة الربيع العربي وبدء الثورة التي تمثّل المادة الرئيسية لهذه الشهادة.

بدء الاحتجاجات، وبدء المواجهة الأمنية والقتل، وتوالي المواقف الدولية، وتصاعد المظاهرات، والنشاط المحموم - المملوء بالاستقطاب والمحاصصة وعدم الثقة - لتكوين واجهة سياسية للثورة، فبدايات العسكرة والتسلّح والانشقاقات المتوالية عن جيش النظام، ثم تكوّن الفصائل العسكرية تحت لافتة الجيش الحرّ وما أعقبها من نشوء الفصائل الإسلامية التي امتدّت إلى أسلمة أغلب النشاط الثوري المسلّح. إضافة إلى حديث موسّع عن أدوار ومواقف كلّ من هيئة التنسيق، ومجموعة إعلان دمشق، وجماعة الإخوان المسلمين، ومجموعة العمل الوطني، والأكراد ومطالبهم وطموحاتهم، وعشرات الأسماء لسياسيين وناشطين ومثقّفين وعسكريين وقادة فصائل، كل ذلك تحدّث عنه د. برهان غليون وطرح رأيه وشهادته في أدوارهم ومواقفهم بكل شفافية ووضوح.

كما احتوت الشهادة إطلالة على التاريخ السياسي الحديث لسورية وطبيعة المجتمع وانقساماته الاجتماعية والسياسية والجهوية وعلاقة الريف بالمدينة، وتضمّنت تحليلاً وافياً لمواقف كل من روسيا وإيران والغرب وتركيا والسعودية وقطر وتصوّراتهم لسورية كما يريدونها، وطبيعة أدوارهم وطموحاتهم فيها.

الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-614-431-189-9

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١٧٦٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com